



١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
1401AH-1981AC

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ⑪

العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي

الجزء الحادي عشر

الجزء الثاني

من القواعد التي يجب اتباعها في العلاقات الدولية

نادية محمد مصطفى

المشرف العام ورئيس الفريق

الباحثون

مصطفى محمود منجود

نادية محمود مصطفى

نصر محمد عارف

ودودة عبد الرحمن بدران

سبد الوئيس شتا

عبد الفتاح إسماعيل

العزیز صقر

سد العزیز أبو زید

المشرف العام ورئيس الفريق

١ - أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

الباحثون

٢ - أ. د. أحمد عبد الوتيس شتا

أستاذ مساعد القانون الدولى العام

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٣ - أ. د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل

أستاذ مساعد النظرية السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٤ - د. عبد العزيز صقر

دكتوراه فى العلوم السياسية

جامعة الاسكندرية

٥ - أ. د. علا عبد العزيز أبو زيد

أستاذ مساعد العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٦ - أ. د. مصطفى محمود منجود

أستاذ مساعد الفكر السياسى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٧ - أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٨ - د. نصر محمد عارف

مدرس العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٩ - أ. د. ودودة عبد الرحمن بدران

أستاذ العلاقات الدولية ووكيل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

المستشارون

١٠ - أ. د. حورية توفيق مجاهد

أستاذ الفكر السياسى ورئيس قسم العلوم

السياسية الأسبق كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

١١ - أ. د. سعيد عبد الفتاح عاشور

أستاذ التاريخ - كلية الآداب

جامعة القاهرة

١٢ - أ. د. عبد الحميد أبو سليمان

أستاذ العلاقات الدولية ورئيس

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

١٣ - أ. د. على جمعه محمد

أستاذ أصول الفقه - كلية الدراسات العربية

والإسلامية - جامعة الأزهر

المساعدون

١٤ - أ. ابراهيم البيومى غانم

١٥ - أ. إحسان سيد عبد العظيم

١٦ - أ. أحمد عبد السلام

١٧ - أ. تهنى عبـلان

١٨ - أ. حامد عبد الماجد قويسى

١٩ - أ. طارق السعيد

٢٠ - أ. عبد السلام نوير

٢١ - أ. مجدى محمد عيسى

٢٢ - أ. محمد عاشور مهدى

٢٣ - أ. محى الدين محمد قاسم

٢٤ - أ. فوزى خليل

٢٥ - أ. ناهد عرنـوس

٢٦ - أ. هاشم طـه

٢٧ - أ. هبـه رؤوف عزت

٢٨ - أ. هشام جعفر

تم ترتيب الأسماء حسب ترتيب الحروف الهجائية .

العصر العثماني

من القرنين السادس عشر إلى القرن الثامن عشر

الطبعة الأولى
(١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م)

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد تعبر عن
آراء واجتهادات مؤلفيها

العصا الحثاني

من القوم الذين يذكرون الله في كل وقت

نادر محمد مصطفى

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

القاهرة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

(مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ١١)

© ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

٢٦ ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج.م.ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة .

مصطفى ، نادية محمود .

العصر العثمانى من القوة والهيمنة العالمية العثمانية

وبداية الاستعمار الأوروبى الكشفى . . . / نادية محمود

مصطفى . - ط١ . - القاهرة : المعهد العالمى للفكر

الإسلامى، ١٩٩٦

ج١ . سم . - (مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ' ١١)

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية .

تدمك . ٠ - ٤٧ - ٥٢٢٤ - ٩٧٧ .

١ - الإمبراطورية العثمانية - العلاقات الخارجية .

أ - العنوان . ب - (السلسلة)

رقم التصنيف ٣٢٧

رقم الإيداع ٧٢٢٧ / ١٩٩٦

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
الفصل الأول : نظام القوة والهيمنة الإسلامية : الدور العثماني العالمي مع بداية الاستعمار التجارى الأوروبى (١٥٢٠ - ١٥٧١م)	١٩
مقدمة	٢١
المبحث الأول : الدولة العثمانية والتوازن الأوروبى بين الهابسبورج والبوربون	٢٤
المبحث الثانى : العلاقات العثمانية مع الدول الإسلامية فى ظل انعكاسات التوازنات العثمانية الأوروبية	٣٦
الفصل الثانى : نظام المرحلة الانتقالية من الهيمنة العثمانية العالمية إلى الدور الأول من المسألة الشرقية ومولد نظام جديد للهيمنة الأوروبية (من ويستفاروك ١٦٠٦م إلى كوكينارجا ١٧٧٤م)	٧١
مقدمة	٧٣
المبحث الأول : نظام التفاعلات العثمانية الأوروبية . تقلص وانتهاء التهديد العثمانى لأوروبا بين ضغط النمسا وروسيا	٧٥
المبحث الثانى : العالم الإسلامى بين انعكاسات تقلص القوة العثمانية وبين تطور توجهات وعواقب الهجمة الأوروبية	١١٠
الفصل الثالث : نظام تصفية الدور العثماني وتوالى موجات الاستعمار على العالم الإسلامى : مصير الدولة العثمانية ونظام التوازنات الأوروبية (١٧٧٤ - ١٩٢٣م)	١٥٧
مقدمة	١٥٩

المبحث الأول : تطور التوازنات الأوروبية ومشاكل العلاقات العثمانية الأوروبية : التدخلات الأوروبية في أزمات الولايات الأوروبية ، وفي عمليات إصلاح الدولة العثمانية	١٦٣
المبحث الثاني : العلاقات العثمانية مع الولايات العربية ، وأنماط التدخلات والتنافس الأوروبي حول العالم الإسلامي	٢٣٠

المقدمة

تجسدت منذ بداية العقد الثالث من القرن ١٠هـ - ١٦م الآثار التراكمية للتطورات الهامة التي جرت في مرحلة انتقالية بين نظامين والتي شغلت الفترة من العقد الأخير من القرن (٩هـ ، ١٥م) حيث حدث تحول في نظام العلاقات المسيحية - الإسلامية نتيجة التحول في علاقات القوى الإسلامية من ناحية ، ونظام علاقات القوى الأوروبية من ناحية أخرى . ومن ثم ظهرت اشكاليات هامة على صعيد هذه العلاقات المتداخلة وقدمت خبرة التطورات عبر ما يقرب من القرون الأربعة مدلولاتها بالنسبة لهذه الاشكاليات . فما هي اذن أهم السمات الجديدة في علاقات القوى الإسلامية أى في طبيعة الطرف الإسلامى بصفة عامة وكذلك في الطرف الأوروبى ؟ وماهى أهم الاشكاليات التى ستدرس على ضوء نظام التفاعلات الإسلامية المسيحية ؟ وكيف سيتم تناول هذه الدراسة ؟

أولاً : سمات التطورات في الطرف الإسلامى :

وهى تنقسم إلى سمات تتصل بهيكل القوى الإسلامية ، وسمات لأبعاد دور الفاعل الإسلامى المركزى ، وسمات الأبعاد الداخلية المجتمعية والنظمية فى الدول الإسلامية، وتتشابك وتتداخل تأثيرات هذه المجموعات الثلاث من السمات ، وهى التى تبين جانباً هاماً من طبيعة هذه المرحلة المسماة "بالعصر العثمانى"

١ - هيكل القوى الإسلامية : مركزية القوة العثمانية :

تتعدد فى الأدبيات المختلفة تسميات هذه المرحلة بالنظر إلى هذا الهيكل ، فيتحدث البعض^(١) عن الصراع على ميراث الخلافة الإسلامية ، ويشير البعض الآخر^(٢) إلى تفكك الوحدة الإسلامية، ويبين فريق ثالث^(٣) تغيرات فى طابع دار الاسلام نظراً لظهور ثلاث قوى كبرى ، وتتكلم مصادر أخرى عن آخر الامبراطوريات الكبرى الإسلامية^(٤) أو عن القوى الاقليمية الثلاث الكبرى^(٥) . بعبارة موجزة هناك اتجاه يبرز بصورة واضحة التطور الذى حدث نحو تعددية إسلامية دولية نتيجة ظهور ثلاثة مراكز متزامنة للقوة الإسلامية ومستقلة عن بعضها وهى العثمانية ، الصفوية ، المغولية .

(١) د . ابراهيم العلوى . التاريخ الإسلامى : آفاقه السياسية وأبعاده الحضارية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٦ .

(٢) د . حسين مؤنس : الشرق الإسلامى في العصر الحديث ط٢ ، مطبعة حجازى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

(٣) د . مجيد خدورى . الحرب والسلام في شرعة الاسلام ، دار المتحدة للنشر ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٢٦١ .

(٤) H.J. Kissling . et. al (eds) The Muslim World (III) The Last Great Muslem Empires .E.G. BRILL. Leiden 1969

(٥) - M G. Hudgson The Venture of Islam The Gunpower and Modern Times . (٥) The University of Chicago Press Chicago 1974 pp 46 - 47 .

ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه للحديث عن توازن ثلاثى للقوة الإسلامية لا يمكن أن يخفى أن هذه المرحلة (التى امتدت مايقرب من القرون الأربعة منذ الضم العثمانى للوطن العربى وحتى سقوط الدولة العثمانية) تعد من منظور التاريخ الإسلامى العام "المرحلة العثمانية" أى التى لعبت فيها الدولة العثمانية دور الفاعل المركزى فى العالم الإسلامى وفى التفاعلات الإسلامية - المسيحية الدولية . فما من واحدة من القوتين الآخرين كانت تقارن من حيث عناصر القوة بالدولة العثمانية أو توافرت لها خصائص الفاعل المهيمن سواء من حيث عناصر القوة المادية أو من حيث القدرة على ممارسة النفوذ والسلطة .

٢ - أبعاد دور الفاعل الإسلامى المركزى :

أثر دور الدولة العثمانية فى تشكيل العلاقات بين الشرق الإسلامى والغرب المسيحى فى مرحلة هامة من تطور تاريخ كل من الطرفين . ولقد أثار هذا الدور أبعادا هامة يمكن تلخيصها فيما يلى :

أ - هل الدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية ؟ وهل كان العثمانيون يهتمون بلقب الخلافة الإسلامية ؟ وهل كانوا يعتبرون أنفسهم خلفاء لنحلة إسلامية ؟ ومنذ متى؟ وماهى الدوافع وماهى المزايا؟ .

فلقد سبق أن رأينا كيف كان نقل مقر الخلافة العباسية إلى مصر أحد أهم مكونات الدور القيادى لمصر فى العصر المملوكى ، وبالرغم مما آل إليه سلطان الخليفة العباسى من ضعف إلا أن مركز الخلافة ظل له نفوذه فى جميع أرجاء العالم الإسلامى ، ومن ثم كان لابد وأن يثور السؤال التالى : هل بهزيمة العثمانيين لمصر المملوكية انتقل مقر الخلافة إلى استانبول (الآستانة) باعتبارها عاصمة القوة الكبرى فى العالم الإسلامى ؟ وهل كان لهذا الانتقال أليات واضحة ؟ .

بالرغم من اتفاق المصادر التاريخية الأولية والثانوية على انتقال الخليفة العباسى إلى الآستانة بعد فتح مصر ، إلا أن الاختلاف ثار حول ماإذا كان قد تنازل للسلطان العثمانى سليم (أو ابنه من بعده) عن لقب الخلافة أم لا ؟ . ولقد استند كل من الفريقين الذى يقول بالتنازل والذى يقول بعدمه إلى أدلة تدعم رأيه . ومن أهم هذه الأدلة سكوت بعض المؤرخين المعاصرين للضم العثمانى لمصر سواء من الأتراك أو العرب عن التعرض لموضوع التنازل من عدمه (٦) . وإذا كانت بعض المصادر العربية

(٦) انظر تفاصيل هذه الاختلافات فى المصادر العربية والاجنبية فى

د . محمد عبد المنعم الوائد الفزو العثمانى لمصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية . د . ت . ص

٢١٤ - ٢٢٥ .

الحديثة^(٧) قد أخذت بمقولة التنازل ومن ثم اعتبار كل سلطان عثمانى منذ سليم الأول أميراً للمؤمنين وخليفة لرسول الله اسماً وفعلاً وكذلك اعتبار الآستانة مقراً للخلافة الإسلامية العظمى ، فإن مصادر أخرى^(٨) تبرز كيف لم يهتم العثمانيون قبل فتح الشام ومصر وبعدها بلقب الخلافة وأن هذا الاهتمام لم يظهر ويأخذ منحى جدياً إلا بعد أن أصاب دولتهم الضعف التدريجي وخاصة بعد معاهدة كوكينا رجا ثم مع السلطان عبد الحميد الثاني . هذا ومن ناحية أخرى تفصل بعض المصادر^(٩) وتؤكد على إبراز أن الامبراطورية العثمانية لم تعرف بدولة الخلافة الإسلامية ابداً وأن النظام الذي اتبعته الدولة هو نظام السلطنة الذي يختلف عن الأنظمة السياسية الأخرى التي عرفها التاريخ الإسلامي العام كنظام الخلافة ونظام الإمارة ونظام السلطنة ، بل إن السلاطين الأتراك أوقفوا العمل بمشروع الخلافة ولم يهرعوا إليه إلا عند الشعور بالضعف . ومما لاشك فيه أن الخوض في تفاصيل الجدل والمناقشة حول هذا الموضوع يقتضى التوقف عند نقاط عديدة مثل الأحقية الدينية للعثمانيين في لقب الخليفة من عدمه في مقابل مصادر الشرعية التاريخية نتيجة أعمال الفتوحات والسيطرة، والتطور في نظرية الخلافة عند السنة والذي على ضوءه يمكن القول ما إذا كانت الخلافة العثمانية خلافة حقيقية من عدمه ، وطبيعة النظم التي استخدمتها الدولة العثمانية ومدى موافقتها للمبادئ الشرعية للإسلام ومجموعة النظم القانونية التي أفرزتها الدولة الإسلامية الأولى^(١٠) . ومع الاعتراف بأن هذه المناقشة إنما تقع في صميم دراسات الفكر السياسي الإسلامي والنظم السياسية الإسلامية فإن ما يعيننا في نطاق تحليلنا للعلاقات الدولية الإسلامية أمرين :

(٧) انظر على سبيل المثال :

- محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق د. احسان حقى ، دار النفائس ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ - ١٩٨٨ ، ص ١٩٥ .

(٨) انظر على سبيل المثال :

- د. احمد عبد الرحيم مصطفى : أصول التاريخ العثماني ، ط ٢ ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٨٦ - ٨٧ .

- د. عبد الرحيم عبد الرحمن : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ط ٤ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٥٠ - ٥١ .

- د. على حسن الحروبولى : الاسلام والخلافة ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٢٥٢ - ٢٦١ .

- برنارد لويس " : السياسة والحرب في الاسلام " ، في : نشاط ويزورث : تراث الاسلام ، ترجمة محمد زهير ، عالم المعرفة ، ١٩٨٧ ، ج ١ .

(٩) انظر التفاصيل في :

- د. سيار الجميل : الدولة العثمانية وتكوين العرب الحديث ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ١٩٨٩ ، ص ١٢٥ - ١٤٥ .

(١٠) انظر نموذجاً على هذه المناقشة يجتهد في اثبات أن الدولة العثمانية لم تكن خلافة إسلامية بل إنها نقضت مشروعيتها الإسلامية في - : المرجع السابق ، ص ١٤٥ - ١٥٧ .

من ناحية :يفرض النظر عن تنازل الخليفة العباسى عن الخلافة من عدمه ويفرض النظر عن الأحقية الشرعية من عدمها أيضا، فمما لاشك فيه أن الدولة العثمانية قد تصدرت العالم الإسلامى من حيث عناصر القوة ومن حيث الدور العالمى ، وإذا لم يكن للقب الخلافة فى مرحلة قوة الدولة العثمانية أهمية مباشرة للسلطان العثمانى لإقرار نفوذ ودور الدولة ، فلقد وصل الأمر إلى حد سعيه للتلقب به فى عصر ضعف هذه الدولة نظرا للأهمية السياسية والمعنوية التى تحيط به . ويعنى هذا أنه مهما كانت النوايا الحقيقية للتحليلات التى اهتمت بنفى صفة الخلافة عن الدولة العثمانية فإن وجود دولة إسلامية قائمة تتحمل مسئولية الدفاع عن الإسلام والتوحيد بين دوله ضرورة مهمة ولكن شريطة أن تكون هى فى داخلها حامية للشرعية الإسلامية لأن ادعاء الخلافة فى فترة ضعف لن يكون المنقذ من السقوط وليس سبيل تحقيق الوحدة المطلوبة . فتولى دور الخلافة يتطلب مسبقا توافر الأسباب وليس تولى الخلافة هو الذى سيوفر أسباب النجاة .

ومن ناحية أخرى :لم تكن علاقة استانبول بمراكز القوى الإسلامية الأخرى فى العالم الإسلامى على نفس مستوى نمط علاقة مصرالملوكية بهذه المراكز فى ايران وآسيا الوسطى والهند ، وفى ظل دول مختلفة . فإذا كان الخليفة العباسى فى مصر - بالرغم من ضعف نفوذه الحقيقى - قد مثل مصدرا يسعى ملوك وسلطين بعض دول العالم الإسلامى (بما فيهم السلطان العثمانى) لطلب الاعتراف منه بتوليهم الرئاسة على دولهم - كما سبق ورأينا- فإن هذا لم يكن نمط العلاقة بين السلطان العثمانى وبين هذه المراكز على نحو أسفر عن درجة جديدة من التعددية السياسية الإسلامية التى تختلف عن التعددية فى ظل العلاقة بين الخلافات السابقة (قوية أو ضعيفة) وبين الامارات أو السلطنات التابعة لها ، ولكن تظل العلاقة بين الدولة العثمانية وبين الولايات الأوروبية والعربية التابعة لها ذات مدلولات أخرى للعلاقة بين المركز والأطراف فى نطاق دولة إسلامية مترامية مثل "الدولة العثمانية" .

ب - الدور العثمانى العالمى بعد الدور الاقليمى :

تطورت الدولة العثمانية منذ نشأتها وتطورها من امارة التخوم إلى الدولة إلى القوة الاقليمية إلى الامبراطورية العالمية بعد ضمها الوطن العربى ، وهو التطور الذى لم يتحقق على هذا النحو لقواعل إسلامية أخرى ^(١١) . ومع هذا التطور تعددت محاور الجغرافية السياسية التى دارت حولها التفاعلات الدولية التى شاركت فيها الدولة

(١١) انظر تحليلا نقديا مقارنا للأدبيات التى ساهمت فى دراسة هذا التطور من مرحلة النشأة إلى مرحلة الامبراطورية

العالمية ثم التحديث والاصلاح ثم السقوط فى :

- د . سيار الجميل :مرجع سابق ، ص ص ٤١ - ١٢٨ .

العثمانية بدور أساسى فى مواجهة طرف غير مسلم ، فهناك التفاعلات حول فتح أراضي غير مسلمة (ساحتها أوروبا أساسا)، وهناك التنافس مع قوى مسيحية دفاعا عن أراض مسلمة (شمال أفريقيا ، آسيا الوسطى والقوقاز) ، وهناك ضم مناطق إسلامية أو مد النفوذ إليها على نحو أثار مشكلات ممتدة مع القوى المسيحية المتنافسة حول هذه المناطق (الوطن العربى) وهناك أخيرا الصراع المسلح مع قوى إسلامية (الصفويين) . ولقد تطورت أنماط التفاعلات حول هذه المحاور مع تطور حال الطرف العثماني وحال الأطراف الأوروبية المنافسة وحال المناطق المعنية وذلك عبر عدة مراحل فرعية غلب التفوق العثماني على الأولى منها (القرن ١٠هـ - ١٦م) ، ثم برز الضعف والتآكل فى مصادر القوة العثمانية فى مرحلة تالية امتدت حتى أواخر القرن ١٨هـ حيث بدأت مرحلة الانهيار والسقوط . ومما لاشك فيه أنه إذا كان التحليل اتساقا مع منهجية الدراسة سيركز على التفاعلات فى المحاور أو الأنساق الفرعية المختلفة انطلاقا من الفاعل المركزى العثماني ، فإن التحليل ينظر للفواعل الإسلامية الأخرى فى الأنساق الفرعية المختلفة بقدر مدلولاتها بالنسبة للعلاقات مع غير المسلم .

٣ - الأبعاد الداخلية المجتمعية والنظمية فى الدول الإسلامية :

إذا كان عصر القوة أو الفتوحات الإسلامية الكبرى قد اقترن بأوضاع داخلية متميزة، وإذا كان عصر القوة أو الفتوحات العثمانية قد اقترن أيضا بأوضاع داخلية متميزة ، فإن عصر التدهور والضعف ، والذي بدأ منذ أوائل القرن ١٧م ووصل إلى قمته فى نهاية القرن ١٨م ، قد اقترن ليس فقط بتغييرات فى الطرف الآخر غير المسلم والتي نمت قوته ولكن اقترن بتغييرات داخلية مجتمعية خطيرة كان جزء هام منها انعكاساً لتطورات تاريخية دولية هامة ، وبالمثل بالنسبة لمراحل قوة ثم تدهور مراكز القوة الإسلامية الأخرى المستقلة عن الدولة العثمانية . وبالنسبة لأسباب التراجع والضعف فى العالم الإسلامى بصفة عامة منذ القرن ١٧م والتي تبدأ منها جذور علاقات التبعية وعلاقات القوى غير المتكافئة بين الشرق الإسلامى والغرب المسيحى والتي تقع فى جوهر العلاقات المعاصرة بين هذين الطرفين .

بعبارة أخرى إذا كان قد حدث تطور فى هيكل القوى الإسلامية تمثل فى ظهور امبراطوريات كبرى مستقلة عن بعضها فإن تطور دور هذه الامبراطوريات قوة وضعفا قد ارتبط ليس بتطور توازنات القوى الدولية فقط ولكن أيضا بالتطور فى أسس وقواعد ومبادئ تنظيم المجتمعات والنظم الداخلية . ومن ثم فإن القرون التى استغرقتها العصر العثماني والتي استغرقتها بصفة خاصة تطورات الدولة العثمانية انما تعد ساحة هامة لاختبار نمط التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية وتأثيره على توازن القوى الدولية من خلال تأثيره على صعود ثم هبوط مراكز القوة العالمية .

وإذا كان صعود ثم سقوط الخلافت السابغة الأموية والعباسية وكذلك الدولة المملوكية قد حظى أيضا بالاهتمام بدراسة نمط هذا التفاعل الا ان مرحلة العصر العثماني تكتسب خاصية اضافية حيث شهدت اهتماما ليس بصعود وهبوط مراكز القوة الإسلامية فقط ولكن بحالة العالم الإسلامي بصفة عامة فى مواجهة الغرب ، ولذا تبلورت اهتمامات المستشرقين وغيرهم بتغير هذه الحالة العامة من الصعود إلى التراجع وهو الأمر الذى أسفر عن تفسيرات ذات أسانيد مختلفة .

ومن ثم فإن خبرة التطور فى الأوضاع الداخلية بصفة خاصة وخبرة تطور أوضاع العالم الإسلامي بصفة عامة فى هذه المرحلة الحساسة من تطور النظام الدولى لابد وأن تقدم اضافة للدراسات النظامية حول أسباب تطور النظم الدولية واسباب صعود وسقوط الدول الكبرى وذلك من منظور الأوضاع الداخلية فى مجتمعات وتنظم ظل التصادم بين مصادر الشرعية الدينية والشرعية السياسية من أهم اشكالياتها .

ثانيا : سمات التطورات فى الطرف الأوروبى :

تنقسم هذه السمات بدورها إلى عدة مجموعات يتشابه تأثيرها على نمط تفاعلات الطرف الأوروبى مع العالم الإسلامي خلال الموجة الثانية من الهجوم الأوروبى على هذا العالم . فما هى هذه السمات وكيف جاء هذا التأثير على العالم الإسلامي ؟

١ - التطورات الداخلية فى المجتمعات والنظم الأوروبية :

تقدم الغرب وجدد نفسه خلال ما عرف بعصر النهضة ، وكان انتهاء عصر الاقطاع قد حرر التجارة وقطاع الأعمال ، وساهمت مركزية الدول التى تطورت فى توفير أدوات النمو ثم التوسع الكبير خارج أوروبا . بعبارة أخرى وبعد أن كان العثمانيون يتوسعون على حساب دول ضعيفة كالبيزنطية وممالك البلقان بدأ الصراع ليس مع دول غرب أوروبا فقط ولكن مع هذه الدول التى كانت قد دخلت مرحلة جديدة من التنظيم فى ظل الدول القومية وأثار الثورة الصناعية وتطور الرأسمالية . وهذه التطورات هى التى انتقلت معها هذه الدول من وضع الدول الصغيرة إلى وضع الامبراطوريات الكبرى الاستعمارية وذلك فى ظل التطور من مرحلة الكشف والاستعمار التجارى والتوسع فى العالم على أساس قاعدة حرية التجارة إلى مرحلة التوسع استنادا للسيطرة على الأسواق، أى مرحلة الاستعمار الرأسمالى التقليدى^(١٢). ولقد ساد على هذه التطورات عملية التنافس الاستعماري بين القوى

(١٢) انظر تفاصيل هذه التطورات السياسية فى تحليل اقتصادى سياسى فى :

- Dietrick Gerhard : "Regionalism and Corporate Order as a Basic Theme of European History".in: R.Hatton & M.S.Anderson (eds): Studies in Diplomatic History . Longman .London .1970 . pp 155 - 182 .

الأوروبية المختلفة التى تنافست كل منها على الهيمنة والسيادة على النظام الأوروبى ابتداء من عصر السلام الأسباني البرتغالى فى القرن ١٥م، ١٦م إلى عصر السلام البريطانى فى القرن ١٨ ، ١٩م . (١٣)

٢ - التطورات فى حالة العلاقات الأوروبية - الأوروبية وتوازن القوى الإسلامية - المسيحية بعد مؤتمر وستفاليا :

كان للتغيرات فى المجتمعات والنظم الأوروبية انعكاساتها على توازن القوى الأوروبية على القارة بقدر ماكان لها انعكاساتها على التوازنات الأوروبية حول مناطق التنافس الاستعماري ، ومن ثم تراكمت آثار هذه الانعكاسات على توازن القوى الشامل بين الطرفين الإسلامى والمسيحي . وهذه الانعكاسات لم تحدث بصورة واحدة حيث أن التغيرات فى الطرف الأوروبى لم تحدث طفرة واحدة . كيف ؟

من ناحية : إذا كانت عناصر القوة الأوروبية الجديدة فى القرن ١٦م لم تجعل من الأوربيين طوال هذا القرن مصدر تهديد أساسى للقوة الإسلامية المترامية الأطراف إلا أن النهضة الأوروبية كان لها آثار بعيدة المدى لعل أولها هو الكشف الجغرافية فى العالم الجديد . ولكن مع ازدياد نمو الغرب منذ نهاية القرن ١٦م بل أضحت دولة تمثل قوى عالمية سائدة أثرت بقوة على إعادة تشكيل أراضى الاسلام وإذا كانت القوى الإسلامية الكبرى - وعلى رأسها العثمانية - قد أثبتت عدم مقدرتها على حل مشكلاتها الأساسية الداخلية فلم يكن هذا يعنى جمودا داخليا فقط بقدر ماكان يعنى أن العالم الإسلامى كله أضحي يواجه لحظة تاريخية جديدة فى علاقاته مع الغرب الجديد (١٤) .

ومن ناحية أخرى : بعد انشغال الأوربيين بالصراعات التى اندلعت بين قومياتهم الناشئة فى أوروبا وحول المستعمرات فى الهند وفى العالم الجديد وبعد الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت والتى اشتركت فيها كل دول أوروبا وانتهت بصلح وستفاليا ١٦٦٨ ، بعد تسوية كل هذه الأوضاع التى شغلت الأوربيين عن عدائهم للاسلام بدأ اتجاههم نحو قلب العالم الإسلامى . (١٥)

(١٣) انظر حول هذه التطورات :

- جورج كيرك : موجز تاريخ الشرق الاوسط . ترجمة عمر الاسكدرانى ود . حسن سليم : مركز دراسات الشرق الاوسط ، القاهرة ١٩٧٥ .

- د . ابراهيم العدوى : مرجع سابق ، ص ٤٢٧ - ٢٢٩ .

- د . وجيه الكوثراسى : الفقيه والسلطان . المركز العربى الدولى ، القاهرة ١٩٩٠ .

- Bernard Lewis : The Arabs in the History . P 165 .

- M.G.Hodgson : op . cit . PP 165

(١٤)

(١٥) د . حسين مؤنس : مرجع سابق . ص ٣٦ .

ومن ناحية ثالثة :لم يأخذ هذا الاتجاه شكل الهجوم المباشر منذ البداية ولكن اتخذ درجات متصاعدة وذلك فى ظل تنافس الدول الأوروبية على التوسع الخارجى فبعد منافسة هولندا وفرنسا وبريطانيا لكل من البرتغال وأسيانيا فى المحيط الاطلنطى والعالم الجديد والبحار الجنوبية وحول الهند (١٥٨٨م - ١٧٦٣م) تطور التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية من مرحلة التنافس الانجليزى الفرنسى الذى اشتد فى أواخر القرن ١٨م إلى مرحلة الهيمنة البريطانية خارج القارة الأوروبية . وفى المقابل كان يتنازع النفوذ على ساحة أوروبا كل من روسيا وبروسيا حتى نهاية القرن ١٩ ، والجدير بالذكر أن تطور و بروز الدور الروسى منذ مولد روسيا الحديثة مع بطرس الأكبر كان عاملا هاما فى التوازنات الأوروبية - الأوروبية وانعكاساتها على العالم الإسلامى^(١٦) . وإذا كانت المرحلة الأولى من التنافس (١٦م ، ١٧م ، ١٨م) قد اقترنت بالتوسع الرأسمالى التجارى الذى ارتبط بالسيطرة الأوروبية على البحار وعلى موانى ومراكز ساحلية فى العالم الإسلامى فإن المرحلة الثانية من التنافس (١٨م ، ١٩م) انطلقت من نتائج الثورة الصناعية ومن متطلبات التوسع الرأسمالى الصناعى الذى فرض الاحتلال المباشر للأرض . ومن ثم جاء النمط الثانى من الهجمة الأوروبية الثانية .

ومن ناحية رابعة : وبالرغم من أطر التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية الكبرى والتي شكلت دوافع وأدوات وأهداف اتجاهها نحو العالم الإسلامى فلقد كان يجمع بينها خلفية مشتركة وهى الرغبة فى الاشتراك فى حرب الأتراك وهى الرغبة التى مثلت أساس أغلب المحاولات لتحقيق وحدة أوروبية أو عصبة أمم وهى التى لم تخف بقاء أثر الفكرة الصليبية بها^(١٧) .

ومن ناحية أخيرة :انعكست التطورات فى طبيعة دور ووزن الطرف الأوروبى ليس على اتجاه تحركه نحو العالم الإسلامى فقط ولكن انعكست وبقوة على وزن وتأثير الطرف الأوروبى فى العلاقات بين الدول الإسلامية ، فبعد أن كانت الدول الإسلامية - وخاصة العثمانية والمملوكية - تستطيع توظيف الخلافات والتوازنات الأوروبية لخدمة مصالحها أضحي العامل التدخلى الخارجى فى العلاقات بين الدول الإسلامية ذا تأثير سلبي متزايد .

(١٦) - M. Imamuddin : History of Middle East and North Africa . Nagma& Sons , Dacca (East Pakistan) 1960 . pp 28 - 33 .

(١٧) انظر الإشارة إلى هذه الرغبة فى :

- ارنست باركر :أثار الحروب الصليبية (فى) شاخست وبوزوت تراث الإسلام ، الجزء الأول ، مرجع سابق .

ص ١٣٩ - ١٤٠ .

ثالثا : أهمية المرحلة واشكاليات التحليل وأقسامه :

على ضوء المجموعتين السابقتين من سمات التطور يتضح لنا التزامن والتشابك بين تطورات عميقة كانت تحدث على صعيد الطرفين الإسلامى والمسيحى . فإذا كان القرنان ١٦م ، ١٧م قد شهدا بداية إرساء عناصر القوة الأوروبية الجديدة فقد أرسى فيهما أيضا قواعد التحول فى المصير الإسلامى فى العصر الحديث . وإذا كان القرنان ١٨م ، ١٩م قد شهدا تفجر وهيمنة القوة العالمية الأوروبية فإنه قد تم خلالهما رسم الخريطة السياسية والاجتماعية للعالم الإسلامى والتي عرفها ابتداء من القرن ٢٠ .

بعبارة أخرى تبلور تدريجيا عبر القرون الأربعة ذلك التداخل والتشابك بين تاريخ العالم الإسلامى والتاريخ العالمى على نحو لم يتحقق من قبل وعلى نحو وصل معه البعض^(١٨) للقول بأنه لم يتطابق تقريبا تاريخ العالم الإسلامى فى أى فترة أخرى مع تاريخ العالم كما حدث فى خلال القرون ١٦م ، ١٧م ، ١٨م حيث أن كل الأحداث الكبرى التى أثرت على تاريخ العالم ككل أثرت وبقوة على تاريخ العالم الإسلامى فى نفس الوقت الذى اتجه فيه هذا العالم نحو التجزئة إلى اقاليم متميزة تطور كل منها أنماط حياتها الإسلامية الخاصة بها (الهند - وسط آسيا - جنوب شرق آسيا - السودان وجنوب الصحارى - النيل - الفرات - شرق أوروبا) . والدولة العثمانية باعتبارها الفاعل الإسلامى المركزى فى هذه المرحلة قدمت نموذجا واضحا على هذا التداخل والتشابك بين التطورات على الصعيدين الأوروبى والإسلامى فكما يقول البعض^(١٩) فإن الدولة العثمانية منذ بدايتها وحتى النهاية قدمت أنماطا خاصة من النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي دخلت تطوراتها فى علاقة قوية مع تاريخ أوروبا ، حيث إن التاريخ العثمانى قد أثر وتأثر بمسار الأحداث فى وسط وغرب أوروبا بل إن ظهور وسقوط الدولة العثمانية ذاتها كان محكوما بدرجة كبيرة بنفس القوى الاقتصادية والاجتماعية التى شكلت مسار التاريخ الأوروبى .

ومن هنا تنبع أهمية هذه المرحلة من تطور العلاقات الدولية الإسلامية- المسيحية وأهمية الاشكاليات التى تطرحها . حيث إنه قد تشكل فى القرون الأربعة التى استغرقتها تلك العلاقات التى أفرزت آثارها على أوضاع القرن العشرين وحتى الآن . ومن أهم هذه الاشكاليات التى تمثل خلفية التحليل فى الفصول التالية يمكن أن نوجز مايلى .

- M.G. Hodgson : op . cit . PP 8 - 12

(١٨)

- Kemal Karpat (ed): The Ottoman State and it's Place on the World History . (١٩)
E.G .Brill. Leiden, 1974. p. 1 .

أ - تناقض المقولات حول أثر الدور العثماني العالمي على العالم الإسلامي في مواجهة الغرب المسيحي وهل حقق هذا الدور بعثاً وتضامناً جديداً في مواجهة الخطر الأوروبي الجديد ؟ أم كان عامل تقسيم وتفتيت بسبب الحروب مع الصفويين والسيطرة التركية على العرب ؟ هل حمى هذا الدور العالم الإسلامي من الاستعمار الغربي أم كان عامل خمود وتأخر للعالم العربي بصفة خاصة ؟

ب - طبيعة التطور في توظيف الدور العثماني للتوازنات الأوروبية ووضع الدولة العثمانية في هذه التوازنات فبعد أن كان هذا التوظيف إيجابياً لخدمة أهداف ومصالح الفتوحات العثمانية خارج أوروبا وعلى صعيدها أضحت مقصوراً في آثاره على خدمة عملية الدفاع عن تماسك ووحدة الامبراطورية ثم خدمة عملية البقاء والاستمرار والحيلولة دون السقوط . وبعد أن كانت الدولة العثمانية عاملاً فعالاً ومؤثراً في تشكيل هذه التوازنات وتحريكها لصالح العثمانيين أضحت طرفاً متأرجحاً في تحالفاته مع القوى الأوروبية (القرن ١٨م) ثم وصلت إلى حد أن أضحت موضوعاً لهذه التوازنات والتنافس بين القوى الأوروبية خارج أوروبا خلال القرن ١٩م وأوائل القرن العشرين .

ج - التداخل الشديد بين نمط توازنات القوى الأوروبية وبين نمط توازنات القوى الإسلامية الكبرى وتأثير هذا التداخل على نمط العلاقات الإسلامية المسيحية وعلى تزايد وزن ودور الطرف الخارجي في التفاعلات بين الدول الإسلامية وعلى قدرتها على مواجهة الخطر الأوروبي الجديد . وكان من أبرز المجالات التي اختبرت هذا التدخل وتأثيراته الصراع العثماني الصفوي وما أحاط به من تفاعلات عثمانية أوروبية وصفوية أوروبية ، وكذلك العلاقات العثمانية العربية وما أحاط بها من تفاعلات عثمانية - أوروبية وعربية - أوروبية .

د - مدلولات اتجاه وطبيعة التطور في العلائق السلمية ، الدبلوماسية منها والتجارية ، بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية وذلك في ظل سياق التطور من حالة القوة والهيمنة العثمانية إلى حالة الضعف والتدهور العثماني ، فإذا كانت المقولات قد تعددت حول اتجاه خبرة الممارسات العثمانية التجارية نحو التعايش السلمي مع العالم المسيحي على نحو أبعداً عن المثالية الإسلامية التي جوهرها الجهاد^(٢٠)، فإنه يجب التفرقة بين سياق القوة وسياق الضعف ومن ثم مدلول كل منهما بالنسبة لأثر ونتائج هذه العلاقات السلمية على المصالح الإسلامية . وإذا كانت

(٢٠) انظر الورقة النهائية ، وكذلك انظر على سبيل المثال مقولة محيد خدرى "اعترف الاسلام بالمسيحية في ظل الحكم العثماني وتطورت مناهج سلمية للتوفيق بين المصالح المتعارضة للمسيحية والاسلام" د - محيد خدرى . مرجع سابق ، ص ٣١٢ - ٣٦٣ .

المقولات قد تعددت أيضا حول الآثار السلبية للتنظيمات العثمانية التي جعلت من مشكلة القوميات والطوائف الدينية واحدة من أهم أسباب ضعف وانحيار الامبراطورية العثمانية ، فانه يصبح من الضروري تحديد وزن العامل الخارجى فى توظيف بل واظهار هذه الآثار السلبية ومدى مسئوليتها بالمقارنة بعوامل أخرى داخلية وخارجية فى عملية تدهور وضعف ثم سقوط الدولة العثمانية .

وأخيراً فإن هذا الجزء سينقسم إلى ثلاثة فصول يميز بين بدايات ونهايات كل منها نقاط التحول الأساسية فى الطرف الإسلامى والأوروبى على حد سواء وفى التفاعلات بينهما . فبالمقارنة بين تقسيمات الدراسات التاريخية التى تجعل منطلقها التطورات فى الطرف الأوروبى ، وبين تقسيمات نظائرها التى تجعل منطلقها التطورات فى الطرف الإسلامى ، نجد أنه من الممكن أن نتبنى تقسيما ثلاثيا يميز بين ثلاث مراحل أساسية فى التفاعلات الإسلامية – المسيحية آخذين فى الاعتبار التطورات الداخلية والاقليمية وانعكاساتها على طبيعة التفاعلات النظامية ، الكلية منها والفرعية ، والتى حدث فى ظلها الانتقال من مركزية الدور العثمانى فى النظام الدولى إلى مشاركته فى نظام القوى الأوروبية فى اطار انتشار القوة ثم فى اطار السلام البريطانى وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى .

هذا وسيحرص التحليل فى كل فصل على بيان الأبعاد الأساسية التى سيفرضها منهج الدراسة أى مراكز القوى الإسلامية الأساسية ونمط تفاعلاتها المباشرة مع الأطراف المسيحية وتفاعلاتها غير المباشرة مع هذه الأطراف حول أرجاء العالم الإسلامى والربط بين التفاعلات على صعيد الأنساق الفرعية الإسلامية الدولية على نحو يبرز ويميز بين السمات العامة للتفاعلات النظامية التى سادت كلاً من القرون الأربعة التى استغرقها العصر العثمانى .

الفصل الأول

نظام القوة والهيمنة الإسلامية
الدور العثماني العالمي مع بداية الاستعمار التجاري الأوروبي
(١٥٢٠ - ١٥٧١ م)

الفصل الأول

نظام القوة والهيمنة الإسلامية

الدور العثماني العالمي مع بداية الاستعمار التجارى الأوروبى (١٥٢٠ - ١٥٧١ م)

مقدمة :

خلال النصف قرن الذى تلى فتح القسطنطينية تدعمت أركان الدولة العثمانية الجديدة كقوة اقليمية ممتدة ومستقرة ، وكان ضم المنطقة العربية آخر وأهم هذه الدعائم وبدأ من بعده دور جديد للعثمانيين حيث اضحت امبراطوريتهم القوة الإسلامية الأولى والتي قامت بدور عالمى هام . فهي التى تحملت التزامات عالمية هامة باعتبارها القوة الإسلامية السائدة ليس فى شرق أوروبا وآسيا الصغرى فقط ولكن فى حوض المتوسط والشرق الإسلامى العربى والآسيوى .

وتتفق التحليلات الغربية والعربية على حد سواء على أن الدولة العثمانية فى عهد سليمان القانونى (١٥٢٠م - ١٥٦٦م) كانت مركز العالم وأقوى دولة^(١) وأن السلطان سليمان كان أعظم شخصية فى التاريخ العثمانى ووصلت الامبراطورية فى عهده إلى أوج اتساعها وقوتها برا وبحرا^(٢) حيث اجتمع للدولة - إلى جانب خصائصه الشخصية - عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والادارية والتي كانت تفوق مالمدى الدول الأوروبية المعاصرة لها^(٣) .

وإلى جانب مؤشر الفتوحات والسيادة العسكرية البحرية والبرية كانت هناك مؤشرات أخرى على تفوق مركز الدولة العثمانية فى النظام الدولى آنذاك . ومن أهم هذه المؤشرات التقاليد الدبلوماسية . فلقد أبرزت هذه التقاليد كيف كانت هذه الشعوب والدول تنظر للدولة العثمانية بأعين الهيبة والوقار ، وكان من أهم هذه التقاليد صيغة المراسلات الدبلوماسية حيث أجمع ملوك أوروبا على تلقيب سليمان (ومن بعده السلاطين فى فترة القوة) بالسيد الأعظم فى حين لم يستخدم هؤلاء السلاطين مثل هذه الألقاب مع ملوك أوروبا . كذلك كانت الدولة العثمانية تفضل عقد الهدنة ومنح

(١) تلخيص التاريخ العثمانى . تعريب : شاكر الحنبلى : المكتبة الهاشمية ، القاهرة ، ١٣٣١هـ ، ص ٥٥ .
- M.G.Hodgson : op . cit . P. 113

(٢)

- د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

- برنارد لويس : مرجع سابق ، ٢٨٥ .
- Khayats. - Edward Creasy : History of the Ottoman Turks . Beirut 1968. (٣)

الامتيازات على ابرام المعاهدات ، كما كان التمثيل الدبلوماسي بينها وبين دول أوروبا من جانب واحد حيث كانت لاترسل سفراء إلى هذه الدول كما كانت شروط استقبال سفراء هذه الدول في العاصمة العثمانية تعكس عدم المساواة بين العثمانيين وبين هذه الدول (٤) .

ومن أهم المؤشرات على تفوق الدولة العثمانية دورها المؤثر على العلاقات بين الدول الأوروبية الكبرى حيث أضحت عاملاً أساسياً في توازن القوى الأوروبية ، ولقد استقرت بعض هذه الدول (فرنسا) بالدولة العثمانية في مواجهة غيرها من القوى الأوروبية (امبراطورية شارل الخامس) المتنافسة على السيادة في أوروبا .

وإذا كانت التنافسات الفرنسية - الإسبانية على السيادة في أوروبا وكذلك الانقسامات الدينية الكاثوليكية - البروتستانتية في ألمانيا قد استنزفت قدرات أوروبا في عملية المواجهة مع العثمانيين ، فإن العثمانيين قد واجهوا عاملاً هاماً لاستنزاف قدراتهم وهو حروبهم الممتدة والمستمرة مع الصفويين والتي دخلت مرحلة هامة في عهد سليمان القانوني . وإذا كانت هذه الحروب لم تحسم الصراع بين الطرفين إلا أنها كانت مجالا أبرز نمطا آخر للاستقواء بطرف خارجي وهو استقواء الصفويين بالطرف الأوروبي المعادي للتحالف العثماني - الفرنسي ، ومع ذلك فإن الدولة العثمانية - ووفقا لبعض المصادر (٥) قد قامت بدورها من أجل حماية الإسلام في أوروبا ، المتوسط ، والبحار الجنوبية وكانت الغزوات في أوروبا كما كانت في أرجاء العالم الإسلامي لمواجهة الخطر عليه عاملاً أساسياً في توسع الدور العثماني .

ومن ثم فإن سمة هامة من سمات التفاعلات الدولية الإسلامية - في هذه المرحلة والمراحل التالية أيضا - هو التداخل بين نظام التفاعلات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا وبين نظائرها على ساحة الأنساق الفرعية الدولية الإسلامية (في حوض المتوسط ، شمال أفريقيا ، في المحيط الهندي والبحر الأحمر وفي آسيا) ذلك نظرا للتداخل بين التوازنات الأوروبية - الأوروبية (الفرنسية الإسبانية بصفة خاصة في هذه المرحلة) من ناحية وبين التوازنات بين القوى الإسلامية العثمانية - الصفوية من ناحية أخرى .

(٤) محمد جميل بيهم : فلسفة التاريخ العثماني ، مطبعة مكتبة مصادر ، بيروت ١٩٥٢ ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

- برنارد لويس : مرجع سابق .

- انظر على سبيل المثال نص خطاب سليمان القانوني ردا على خطاب ملك فرنسا عند استنجااد الأخير به ١٥٢٦م في :

- محمد فريد : مرجع سابق ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ . (نقلا عن ترجمة الجزء الأول من تاريخ جودت باشا) .

(٥) Halil Inalcik : The Emergence of the Ottomans . in : P.M. Holt . et.al. Cambridge History of Islam . The Cambridge University Press, Cambridge 1970 . Vol. 1 . p 290 .

ولقد تبلورت هذه التفاعلات المتداخلة أثناء سعى الدولة العثمانية لتدعيم ومد نطاق توسعاتها وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية كبرى :تأمين حدودها الشمالية الغربية وتوسيع نطاق نفوذها نحو قلب أوروبا ، وتحقيق السيادة البحرية فى حوض المتوسط ، الحفاظ على توازن مستقر مع الصفويين ان لم يكن القضاء عليهم .

ولقد ترتب على هذه الأهداف أن ارتبطت محاور الحركة العثمانية فى أرجاء العالم مع بعضها البعض على نحو ابرز كيف أن الدولة العثمانية قد أضحت فى هذه المرحلة محور الحركة العالمية وفاعلاً أساسياً فى التفاعلات الدولية فلقد استطاعت وبمجاح ادارة الصراع مع الأطراف المسيحية على صعيد محاور هذه الحركة . هذا وستتم دراسة هذه التفاعلات خلال القرن ١٠هـ ، ١٦م الذى برزت فيه هيمنة الدور العثمانى العالمى على مستويين : مستوى التفاعلات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا وفى البحر المتوسط ، ومستوى التفاعلات العثمانية الصفوية ، والعثمانية المغولية فى ارتباطاتها بالتوازنات الأوروبية - العثمانية حول البحار الجنوبية وآسيا وهذا المستوى الأخير يتضمن أبعاد الدور العثمانى فى أحد الانساق الفرعية الإسلامية وهو آسيا الوسطى والقوقاز وفى مواجهة إحدى القوى الأوروبية الصاعدة أى روسيا .

ويهدف التحليل على المستويين إلى الاجابة عن عدة أسئلة :

كيف انعكس الدور العثمانى فى التوازنات الأوروبية بين فرنسا وأسبانيا على الصدام العثمانى الأوروبى فى أرجاء العالم الإسلامى ؟

وهل استطاع الدور العثمانى حماية العالم الإسلامى من الهجمة الأوروبية الجديدة فى حوض المتوسط والبحار الجنوبية ؟ وكيف؟^(١)

- E.Creasy : op . cit . PP 156 - 158 .

-(١)

Andrew Hess : "The Ottman Conquest of Egypt" , International Journal of Middle East Studies . No.4 . 1973 . pp 72 - 74 .

وحول مزيد من التفاصيل عن تطور التحالفات الأوروبية خلال الحروب الإيطالية منذ نهاية القرن ١٥ م وحتى بداية النصف الثانى من القرن ١٦م حيث انتهت مع معاهدة عقدت ١٥٥٩م أكدت تفوق الدور الأسباني فى أوروبا على حساب فرنسا ، وبدأ معها عهد جديد من العلاقات الأوروبية انظر :

- د .عبد الحميد البطريق :تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا . منشورات جامعة الرياض . الرياض ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ، ص ٤٩ - ٦٤ .

- وحول مزيد من التفاصيل عن الصراع الدينى والذى فجر حرباً خطيرة بين المانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا فى أوروبا طوال القرن ١٦ م وحتى معاهدة وستفاليا انظر :

-المرجع السابق ، ص ٦٥ - ٩٠ ، ١٠٥ - ١١١ ، ١٢٣ - ١٤٦ .

المبحث الأول : الدولة العثمانية والتوازن الأوروبي بين الهابسبورج والبربون :

كانت فرنسا وأسبانيا من أقوى الدول المتنافسة على الصدارة خلال النصف الأول من القرن ١٦م ولقد استتقت فرنسا بالدولة العثمانية على أسبانيا ومن ثم بدأ مع سليمان القانوني ولعدة قرون بعد ذلك - تعاون عثمانى فرنسى يحركه عداء مشترك لأسرة الهابسبورج . وإذا كان هذا النمط من العلاقات المسيحية الإسلامية ، أى استتقاء طرف مسيحي على آخر بالتحالف مع طرف إسلامى ، قد عرفتته العلاقات العثمانية الأوروبية من قبل خلال مرحلة الفتوحات العثمانية قبل سقوط القسطنطينية إلا أنه كانت هناك مجموعة من المتغيرات الجديدة التى اكتسب معها الدور العثمانى فى التوازنات الأوروبية خلال القرن ١٠هـ ، ١٦م طابعاً هاماً وجديداً .

فإن سليمان القانوني كان يواجه أطرافاً أوروبية جديدة - وليس ورثة الامبراطورية البيزنطية المتهالكة - وذلك بعد أن انتقل التوازن الأوروبى إلى ممالك غرب أوروبا وكانت هذه الممالك تدخل طوراً جديداً فى تطورها نحو دعم قواها الذاتية ونحو تغيير توازن القوى مع العالم الإسلامى . فمن ناحية كانت أسبانيا قد دعمت من وحدة مملكتها ، كذلك شهدت فرنسا وإنجلترا والنمسا درجات متقدمة من تركيز القوة والسلطة والموارد بعد أن طال توزعها وتمزقها بين القوى الاقطاعية الداخلية المتصارعة .

ومن ناحية أخرى :توحدت عدة ممالك أوروبية قوية تحت حكم وقيادة شارل الخامس ملك اسبانيا الذى كون امبراطورية كبرى (الامبراطورية الرومانية المقدسة) ضمت هولندا ، النمسا ، المانيا ، امارات نابولى ، وصقلية إلى اسبانيا الموحدة وبذا بدأ توازن القوى المسيحية - الإسلامية يشهد تحديات جديدة نتيجة بروز هذه القوة الأسبانية الجديدة التى دعمت من حركة شارل الخامس ضد الاسلام والدولة العثمانية .

ولقد انعكس بقوة موقف الدولة العثمانية بين الهابسبورج والبربون على نمط العلاقات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا وعلى ساحة البحر المتوسط وشمال افريقيا . بعبارة أخرى كان للتحالف الفرنسى العثمانى ضد شارل الخامس أثاره على الحروب العثمانية فى المجر والنمسا من ناحية وفى البحر المتوسط من ناحية أخرى وبقدر ما ساعدت التوازنات الأسبانية الفرنسية الدولة العثمانية على تحقيق أهدافها بتوظيف هذه التوازنات بقدر ما أثرت الحركة العثمانية ذاتها على مصير هذه التوازنات .

المطلب الأول : الفتوحات العثمانية في أوروبا ونمط العلاقات العثمانية الأوروبية: التوظيف الايجابي للصراع الأسباني الفرنسي :

بعد أربعين عاما من توقف الفتوحات في أوروبا سواء مع بايزيد الثاني أو مع سليم الأول الذي ركز جهوده نحو الجنوب جاءت فتوح سليمان القانوني واصطدم خلالها بامبراطورية الهابسبورج وعلى رأسها شارل الخامس . واستمر هذا الصدام بين الطرفين لمدة قرن ونصف ولقد بدأت هذه الفتوحات (٧) بالتحرك نحو شرق أوروبا ودخول بلجراد ١٥٢١م (والتي سبق وفشل محمد الفاتح في فتحها) ثم استمر التقدم في المجر حتى تم فتح عاصمتها الجديدة ١٥٢٦م . ثم بدأت الحروب مع النمسا وفشل خلالها حصار فيينا ثلاث مرات ١٥٢٩ م ، ١٥٤١ م ، ١٥٦٥ م وكان يعقب كل هجوم توقيع صلح مع ملك النمسا أخو شارل الخامس (١٥٢٣ م ، ١٥٤٧ م ، ١٥٦٥ م) . وبالنظر إلى التفاعلات العسكرية التي تخللت المعارك العسكرية نلمس أن الدولة العثمانية كانت طرفا أساسيا في التوازنات الأوروبية ، وظهر ذلك على صعيد مستويين متداخلين ومتراپطين وإن كان الثاني هو أكثرهما أهمية .

المستوي الأول هو استقواء أطراف أوروبية ضعيفة بالدولة العثمانية ضد أطراف أوروبية قوية ومعادية للطرفين . ولقد قدم النزاع على عرش المجر المثال الواضح على هذا حيث كان تفجر هذا النزاع يدفع بالمسألة المجرية إلى قلب السياسات الأوروبية ولقد تفجر هذا النزاع مرتين ارتبط بكل منهما غزو عثماني للمجر بناء على استنجد أحد المطالبين بالعرش والذين يعارضون سياسة الامبراطور شارل الخامس في أوروبا بالسلطان العثماني ولقد أعقب أيضا كلاً من الغزوتين للمجر حصاراً لفيينا حيث كان ملك النمسا وهو أخو شارل الخامس من أهم الأطراف المطالبة بعرش المجر ولقد أدى تدخل سليمان القانوني عسكرياً في المرة الأولى (١٥٢٦م - ١٥٢٧م) ، وفي المرة الثانية (١٥٤١م - ١٥٤٧م) للتمكين للطرف المجرى المعادي للهابسبورج وذلك في مقابل دفع الجزية والاعتراف بالسيادة العثمانية . هذا ويجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت الاختلافات الأوروبية على عرش المجر قد مهدت الطريق أمام سليمان القانوني إلا أن

(٧) حول الأبعاد العسكرية والسياسية للحروب العثمانية - الأوروبية في هذه المرحلة انظر .

- محمد فريد : مرجع سابق ، ص ١٩٨ - ٢٥٠ .

- محمود شاكر التاريخ الإسلامي . المكتب الإسلامي . بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . ج ٨ ، ص ١٠٤ - ١١١ .

- د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : مرجع سابق ، ص ٥٩ - ٩٩ .

- E Creasy . op cit pp 165 - 173

- M. G. Hodgson op . cit . PP 114 - 118

- H. Inalcık . "The Heyday and Decline of the ottoman Empire " . in . P.M. Holt et al . (eds) . op cit pp 325 - 330 .

عوامل القوة العثمانية (تفوق المدفعية، النظام العسكري المحكم ، تفوق العدد) هي التي حددت مصير عاصمة المجر وسقوطها ١٥٢١م. وعلى العكس وبالرغم من ضعف رد فعل وعدم مساندة الممالك الأوروبية لملك النمسا حين حصار سليمان لها فإن عوامل أخرى ساهمت في فشل حصار فيينا وعلى رأسها ترك جز كبير من المدفعية العثمانية في المجر بسبب وعورة الطريق وصعوبة الأحوال الجوية ، وقوة الدفاعات عن المدينة التي كان سقوطها سيفتح قلب أوروبا أمام العثمانيين .

المستوي الثاني : استقواء أطراف أوروبية كبرى (فرنسا) بالدولة العثمانية في مواجهة نظائرها (أسبانيا) ومن ثم لعبت الدولة العثمانية دورها في تشكيل التوازن في أوروبا ، فلقد رأى فرانسوا الأول ملك فرنسا أن الامبراطورية العثمانية هي القوة الوحيدة التي تضمن استمرار الدول الأوروبية القائمة والمتنافسة مع الامبراطور شارل الخامس والذي احاطت امبراطوريته بفرنسا من جميع الجهات عدا البحر ، في المقابل كان التحالف مع فرنسا في نظر العثمانيين يعد بمثابة حجر الزاوية في سياستهم الأوروبية من أجل مواجهة شارل الخامس الذي أعلن دائما أن هدفه الأساسي هو القضاء على الدولة العثمانية والذي كان ينظم مقاومة الزحف العثماني على النمسا وقلب أوروبا .

ومن ثم فإن معاهدة ١٥٢٥م - ١٥٣٦م والتي عقدت بين فرانسوا الأول وسليمان القانوني قد حظيت بأهتمام كبير من جانب دارسي العلاقات الدولية الإسلامية . ولقد اعتبرها البعض ^(٨) نقطة تحول أساسية في إدارة العلاقات الدولية الإسلامية حيث أوضحت اتجاه المسلمين إلى تبني مبدأ العلاقات السلمية مع المسيحيين وهي النقطة التي تلاها خطوات أخرى في عصور متتالية بينت جميعها - وفق هذا المصدر- ابتعاد المسلمين عن النظرية التقليدية الشرعية في العلاقات الدولية وهي النظرية التي تقوم على أساس الجهاد ورفض الاعتراف بالدول غير الإسلامية ورفض تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للدول الإسلامية ورفض امتداد الصلح مع غير المسلمين لأجل يتعدى عشر سنوات . بعبارة أخرى رأى هذا التحليل أن هذه المعاهدة كانت نقطة تحول في الممارسات الإسلامية التي اقتضت إعادة النظر في أسس النظرية التقليدية للعلاقات الدولية للإسلام حيث لم يقتصر أثرها على الاعتراف بدولة ذات عقائد مختلفة بل كانت دليلا على نهاية عدم التعاون بين العالم الإسلامي والغرب

- J.Piscatorie · Islam in a World of Nation State . Royal Institute of International Affairs. London 1986 . pp 50 - 62 .

- Majid Khadouri : "The Islamic Theory of International Relations and its Contemporary Relevance". in: Harris Proctor (ed): Islam and International Relation Praeger , New York 1965 , pp 33 - 35 .

المسيحي ، وبداية ادارة العلاقات الخارجية استنادا إلى مفاهيم ومبادئ المصالح المشتركة أكثر منها على أساس القواعد والمبادئ المستمدة من الدين .

إلا أن النظر إلى هذه الواقعة في سياقها التاريخي الكلي السابق على حدوثها والتالى له يبرز لنا مدلولات أخرى لهذه الواقعة في ظل معطيات هذه المرحلة التاريخية، ومن ثم يوضح لنا حقيقة أبعاد ماسمى التحالف الفرنسى - العثمانى . وبهذا الصدد يمكن أن نتابع التحليل على النحو التالى :

١ - كان هدف السياسة العثمانية فى هذه المرحلة اضعاف الهابسبورج وابقاء أوروبا مقسمة والحيولة دون شن حرب صليبية جديدة موحدة ضده . وكان التعاون مع فرنسا سبيلها الأساسى إلى هذا . وإلى جانب الصراع الدينى الذى تفجر فى أوروبا كانت فرنسا هى الطرف الأوروبى الأساسى الذى استحث سليمان على الهجوم على المجر والنمسا وشاركت فى الجولات العسكرية ضد شارل الخامس وأخيه وخاصة فى حوض المتوسط - كما سنرى - وذلك لاحكام الضغط على امبراطور اسبانيا ليخفف الضغط على فرنسا . وقد استجاب سليمان لهذا التحالف وخاصة بعد فشل حصاره الأول لفينا وأوشك على فتح جبهة فارس من جديد وبعد أن تزايدت المنافسة مع اسبانيا فى حوض المتوسط وشمال افريقيا - كما سنرى - .

ومع هذا فلم تحل هذه الرغبة المتبادلة فى التعاون بين الطرفين العثمانى والفرنسى دون احدهما والتصالح مع شارل الخامس كلما سنحت الفرصة التى تخدم المصالح الخاصة لأى منهما . وكانت فرنسا تبرهن على تغلب التزاماتها الصليبية تحت ضغوط الرأى العام . ولقد أوضح شارل الخامس بعد اتصاله مع فرنسا ١٥٢٩م أنه بالرغم من تحالف فرنسا مع المسلمين ضده إلا أن فرانسوا الأول يتعهد دائما عند توقيع معاهدة سلام بينهما بالاشتراك فى حرب صليبية ضد العثمانيين . ومن ناحية أخرى وخلال التفاوض قبل ١٥٢٥ حول هجوم فرنسى عثمانى شامل على الهابسبورج فى ايطاليا برا وبحرا حرصت فرنسا مستغلة فى ذلك انشغال سليمان فى جبهة فارس وشدة التنافس العثمانى الأسباني على تونس على أن تحصل على أعلى ثمن فكانت معاهدة ١٥٣٥ ومع ذلك فإن فرانسوا الأول وتحت ضغط الرأى العام المسيحى وبناء على وساطة البابا وخشية أن يتهم بالخروج عن دينه عقد ١٥٣٨ صلحا وسلاما آخر مع شارل تمهيدا لتوحيد أوروبا المسيحية ضد العثمانيين . ومن ناحية ثالثة وبالرغم من عودة التعاون الفرنسى العثمانى (١٥٤١م - ١٥٤٤م) وبناء على طلب فرنسى وذلك خلال تجدد المسألة المجرية الا أن العثمانيين تأكدوا من أن الفرنسيين لا ينفذون التزاماتهم البحرية فى مواجهة شارل الخامس بالدرجة المطلوبة حيث رفض فرانسوا الأول مساعدة البحرية العثمانية ١٥٤٤م نظرا لضغوط المسيحيين عليه بل

وأبرم معاهدة صلح مع شارل الخامس ١٥٤٤م ومن ثم نظرا لحاجة سليمان للسلام على الجبهة الغربية نظرا لضغوط جبهة فارس فلقد وقع بدوره ١٥٤٥ صلحا مع شارل بعد أن أدخل في السيادة العثمانية جزءا كبيرا من أغنى أراضي المجر (٩).

وبالرغم من هذه التآرجحات في الموقف الفرنسي فإن هذا لم يحل بين السياسة العثمانية وهدفها الأساسى أى إبقاء أوروبا مقسمة وساعدها على ذلك أيضا مساندة الحركة البروتستانتية فى ألمانيا وتشجيعها فى حركتها ضد البابا والامبراطور شارل، وحفزها على التعاون مع ملك فرنسا (حيث اتخذ هذا الأخير موقفا ضد الحركة الكاثوليكية المضادة للبروتستانتية) ولقد كان الضغط العثمانى العسكرى على الهابسبورج (١٥٢١م - ١٥٥٥م) من أهم العوامل التى دعمت من قوى الحركة البروتستانتية وأدت فى النهاية للاعتراف بها فى أوروبا (١٠).

وهكذا فلقد كان حرص سليمان على تحقيق أهداف سياسته الأوروبية (تقسيم قوى أوروبا) من أهم الحوافز والدوافع لعقد معاهدة ١٥٢٥م بين فرنسا والدولة العثمانية وذلك لمواجهة محاولات التوحيد الأوروبية من أجل الاشتراك فى حرب الاتراك، والذين اعتبرهم المؤرخون الأوروبيون كما ذكرت بعض المصادر الاستشرافية "رعب العالم" (١١).

٢ - ولكن هل كان تحقيق هذه الأهداف العثمانية السياسية يستلزم فى ظل طبيعة هذا الإطار السياسى فى أوروبا عقد معاهدة ١٥٢٥م مع فرنسا والتى عرفت باسم معاهدة الامتيازات؟ وتتقضى الاجابة عن هذا السؤال تحليل طبيعة بنود هذه المعاهدة وآثارها السياسية والاقتصادية بالنسبة للمصالح الإسلامية والعثمانية وفى هذا الصدد يمكن أن نورد النقاط التالية :-

(٩) انظر حول هذا التآرجح الفرنسى :

- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : مرجع سابق ، ص ٩٦ - ٩٧ .

- محمد فريد : مرجع سابق، ص ٢٢٤ ، ٢٢٦ - ٢٢٧ .

- E. Creasy : op . cit . pp 171 - 178

- H. Inalick : op . cit . pp 623 - 523 .

H.Inalcik : op . cit . PP 392 - 330 — وحول مزيد من

التفاصيل عن علاقات الدولة العثمانية مع البابا والقوى الكاثوليكية حتى آخر عهد سليمان القانونى وفى ظل التآرجح الفرنسى انظر :

- Charles Frazee : Catholics and Sultans : The Church and the Ottoman Empire (1453 - 1923) , 1983 . pp 26 - 36 .

(١١) ارنست باركر : مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

- برنارد لويس : مرجع سابق ، ص ٢٦٨ .

أ - بداية فإن أصل تسمية المعاهدة هو "معاهدة الصداقة والتجارة الفرنسية العثمانية" ^(١٢) وإذا كانت كلمة الامتيازات التي شاع استخدامها للدلالة على هذه المعاهدة مشتقة من أصل لاتيني إلا أنها استخدمت في معاهدات الدولة العثمانية لتعني منح السلاطين العثمانيين امتيازات تجارية لدول اجنبية . ولقد أورد المؤرخون آراء متباينة بصدد المقصود بهذا المصطلح . فيعتقد الغربيون أن كلمة Capitulation تعني خضوع المسيحي واليهودي لارادة المسلم لكي يحصل على السلام . ويعتقد المؤرخون الشرقيون أنها تعني خضوع سلطان الدولة العثمانية للقوى الأجنبية لأن السلطان منح الأجانب تيسيرات عديدة لم يسمح بها لرعاياه أنفسهم ^(١٣) فهل كانت بنود هذه المعاهدة سابقة أولى من نوعها ؟ وهل كانت تعني - في هذه المرحلة - خضوعا من جانب السلطان العثماني ولم تكن تحقق مصالح إسلامية وعثمانية عليا؟.

ب - كانت هذه المعاهدة مجرد تصديق على اجراءات كانت متبعة من قبل . فلقد سبق لماليك مصر ولحمد الفاتح والسلطان سليم الأول أن منحوا التجار الغربيين تسهيلات كثيرة ^(١٤) أي أنها بُنيت في مجملها على أصول معاهدة السلطان سليم الأول والبندقية ١٥١٧م والتي تعتبر بدورها امتدادا لتقاليد المعاهدات المصرية الأفرنجية في أواخر العصور الوسطى ^(١٥) . ويوضح البعض ^(١٦) أن تاريخ الامتيازات الأجنبية في البلاد الشرقية أقدم من هذا حيث يرجع إلى عصر الخليفة هارون الرشيد الذي منح الأفرنج من رعايا الأمبراطور شارلمان كثيرا من الضمانات والتسهيلات التجارية ثم انتقلت هذه الامتيازات للمدن الإيطالية المستقلة ، كذلك منح السلطان صلاح الدين الايوبي مدينة بيزا الإيطالية بعض الامتيازات . وعندما عظم شأن الأجانب في البلدان الشرقية سمح السلاطين العثمانيون بأن يبقى للعناصر غير المسلمة ماكان لها من شبه الاستقلال في أحوالها الشخصية واستمرت معهم امتيازات الممالك الإيطالية وخاصة البندقية . وبالرغم من أن تحديد درجة الاختلاف النوعي والكيفي بين معاهدة ١٥٣٥م وهذه السوابق عليها يحتاج دراسة مقارنه

(١٢) د. صبحي لبيب " :العندق :ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية . في : د. رؤوف عباس (محرر) : مصر وعالم البحر المتوسط . دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع . القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٣٠٢

(١٣) د. يوسف على رابع الثقفي " :معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية ٩٤١ هـ - ١٥٣٥ م . مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية . عدد ٦ . ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . ص ١٤٧ - ١٤٨

(١٤) د. مجيد خدوري : مرجع سابق ، ص ٣٦٢ - ٣٦٤ .

- يوسف على رابع الثقفي : مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

(١٥) د. صبحي لبيب : مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

(١٦) الامتيازات الاجنبية في الممالك العثمانية . المقتطف . ٥ نوالحة ١٣٣٢ هـ /نوفمبر ١٩١٤ . مجلد ٤٥ . جزء ٥ ، ص ٥٨ .

تاريخية عميقة الا أن هناك اتفاقاً بين عدة مصادر على أنها تمثل نقلة نوعية . فمن ناحية : يرى البعض ^(١٧) أن معاهدة ١٥٢٥م كانت أول معاهدة تعددت فيها الامتيازات الممنوحة في بلاد الدولة العلية ، ومن ناحية أخرى فإن المعاهدة تضمنت تجديدات في علاقات المسلمين والمسيحيين التجارية والقانونية وفي بعض قواعد الشرع الإسلامي المنظمة لهذه العلاقات . فيشير البعض ^(١٨) إلى أنها لم تتعرض بالتحديد أو بالإشارة إلى الفندق أى لهذه المؤسسة التي نظمت العلاقات التجارية الدائمة بين الطرفين الإسلامي والافرنجى على جانبي المتوسط في عصر المماليك ، وكان المبدأ الجديد المقابل في معاهدة ١٥٢٥م هو تمتع الفرنسيين بحرية الانتقال أى بحق التجارة والسكن والاقامة والاشتغال بحثاً عن السلع في جميع انحاء الامبراطورية العثمانية .

ويشير البعض الآخر ^(١٩) إلى مرونة المعاهدة وإظهارها لمدى استعداد السلطان العثماني للتنازل وإلى تعديل بعض المبادئ الشرعية المنظمة لعلاقات الاسلام والمسيحية حيث وضعت المعاهدة ملك فرنسا وممثليه على قدم المساواة مع السلطان العثماني وممثليه ، كما نصت على اقامة سلام فاعل ومضمون بين السلطان والملك مدة حياتهما وليس عشر سنوات فقط ، كما أعفى الفرنسيون من الضريبة المفروضة على الذميين ومنحوا حق ممارسة شعائرهم الدينية وحق محاكمتهم بموجب قوانينهم .

هذا ولقد رأى البعض أن الدولة العثمانية بعقدها هذه المعاهدة قد ساهمت في ايجاد سلبيات كثيرة نتيجة لعدم مراعاتها لأمر هامة تخص كيان الدولة الإسلامية ^(٢٠) وأن الأسباب الدينية قد لعبت دوراً ضئيلاً أو لم تلعب أى دور في إبرام المعاهدة لأن طبيعة بنودها لا تشجع مبدأ الكفاح ضد المسيحيين الكفرة وتعطى للرعايا الفرنسيين امتيازات لم يحصل عليها العثمانيون أنفسهم ^(٢١) ، وأن الأسباب التي حفزت الدولتين على عقد هذه المعاهدة (الأسباب السياسية) لم تكن تظهر في بنودها الاقتصادية التجارية بالرغم من أن الدافع الاقتصادي يأتي في المرتبة الثانية ^(٢٢) .

(١٧) المرجع السابق .

(١٨) د . صبحى لبيب : مرجع سابق ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(١٩) د . مجيد خدوري : مرجع سابق ، ص ٣٦٤ - ٣٦٦ .

- د . يوسف رابع الثقفي : مرجع سابق ، ص ١٦٠ - ١٦٣ .

- انظر النص الكامل لبنودها في :

- محمد فريد : مرجع سابق ، ص ٢٢٤ - ٢٣٠ .

- J.Piscatorie : op . cit . P 50 .

(٢٠) د . يوسف رابع الثقفي : مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ١٥٧ ، ١٥٩ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

إلا أن البعض الآخر (٢٣) يرى أن المعاهدة وإن بدت فرصة مواتية لاتباع نهج سلمى للتوفيق بين المصالح المتعارضة للمسيحية والاسلام (فكانت البنود التجارية فى المعاهدة مغرية للتجار الغربيين) غير أن الدوافع الأساسية التى أظهرت المعاهدة إلى عالم الوجود لم تكن لها صلة بالعلاقات السلمية التجارية ولكن برغبة سليمان فى خلق الشقاق بين الأمراء المسيحيين ، وأن الدافع الشرعى لمنح شروط حسنة لملك مسيحي لم يكن على أساس مبدأ المساواة أو المعاملة بالمثل بل على أساس مبدأ طبقة القانون التى تجيز لرعايا دولة غير إسلامية أن ينعموا ببعض الامتيازات عندما يقيمون فى أرض إسلامية فإن هذا المنح يتم تعليله كما يشير البعض (٢٤) بأن رجال الحل والعقد فى تلك العصور كانوا يعتقدون أن رعايتهم تشمل رعاياهم فقط وأنه امتياز يمتازون به فلا يحق للأجانب مشاركتهم فيه إلا أنه عندما عظم شأن الأجانب فى البلدان الشرقية استصوب أن يكون لهم قانون خاص بهم يخضعون له وقر القرار أن يكون قانون بلادهم وهو الأمر الذى سار عليه السلاطين العثمانيون .

ولهذا فإن البعض يشير (٢٥) إلى أنه نظرا لأن الدولة العثمانية عند توقيعها المعاهدة كانت فى أوج مجدها وقمة عزها ويطشها فلايحتمل أن يكون ماقدمه سليمان لفرانسوا من امتيازات خوفا منه أو رغبة فى التزلف اليه وإنما كان غرضه ترغيب الأوروبيين فى سكنى البلاد العثمانية والاتجار فيها والاكتساب منهم .

بعبارة أخرى فهى كانت منحة من صاحب قوة إلى طرف لتحقيق مصلحة حيث أن المهارة الدبلوماسية هى التى حولت التعاون المشترك إلى عقد تجارى يعطى امتيازات لم تكن من قبيل التنازل من طرف ضعيف ولكن هى ضمان من خلال عمل لحقوق الازمين التى امتدت إلى المسيحيين الأجانب (٢٦) .

ولهذا كله يمكن القول ، اتفاقا مع منظور البعض (٢٧) ، إنه بالنظر إلى طبيعة الممارسة الدبلوماسية وأغراضها المحدودة من جانب الطرف الإسلامى حيث كانت الغاية الرئيسية للبعثات الدبلوماسية الإسلامية الخاصة فى هذه المرحلة (نظرا لعدم وجود سفارات دائمة وقائمة لدى الأطراف الأوروبية) تجارية بالدرجة الأولى لأن النزاعات السياسية كانت تُحل بالحرب وكان المنتصر يفرض الحل ولأن العلاقات السياسية مع الدول المسيحية التى لاتدفع الجزية كانت فى الحد الأدنى ، بالنظر إلى هذا كله فإن التحالف الذى كثر الحديث عنه بين فرانسوا وسليمان القانونى كان

(٢٣) د . مجيد خدرى :مرجع سابق ، ص ٢٦٧ .

(٢٤) الامتيازات الاجنبية فى الممالك العثمانية - مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٢٦) -B. Lewis : op . cit . PP. 165 - 166 .

(٢٧) بربارد لويس :مرجع سابق ، ص ٢٩٥ .

موجودا إلى حد كبير في خيال الأوروبيين أما للجانب التركي فلم يكن أكثر من مجرد تعاون تكتيكي محدود يحتل المكان المحدود الذي يناسبه في الكتابات التاريخية التركية.

٢ - ومن ثم فإنه بالنظر إلى الإطار السياسي التاريخي للمعاهدة يمكن القول إن امتيازات المعاهدة لم تكن رد فعل لقوة غربية متفوقة كما لم تكن سياسة متعمدة تهدف إلى تعبئة مساندة قوة غربية ضد تحديات كيانات إسلامية وغير إسلامية أخرى (كما سيحدث بعد ذلك في القرنين التاليين) ولكنها كانت تعبيراً عن نمط مغاير من العلاقات يسعى لأهداف مختلفة ولذا فلم تكن تخل عن الجهاد ولم تكن تنازلاً عن حق ولكن كانت تكتيكاً سياسياً لتطويع أدوات الجهاد ضد أعداء الإسلام وفقاً لظروف العدو وللظروف الذاتية وصولاً للأهداف التي تحقق مصالح المسلمين وفضلاً عن الأهداف السياسية (أي تقسيم المعارضة المسيحية واستنزاف جهودها في مواجهات داخلية بين الهابسبورج والبربون وبين الكاثوليك والبروتستانت) كان هناك مصالح وأهداف اقتصادية أيضاً تخدمها وتحققها هذه المعاهدة على ضوء طبيعة الأوضاع القائمة، ولعل هذه المصالح والأهداف هي التي تبرر طبيعة البنود التجارية القانونية في المعاهدة، وهي ترتبط بطبيعة الاقتصاد العثماني وطبيعة العلاقات العثمانية الأوروبية خلال القرن ١٦م، وفي ظل طبيعة الأوضاع الاقتصادية العالمية القائمة.

أ - فمع اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذي هدد التجارة في شرق المتوسط بتحويلها إلى المحيطين الهندي والأطلسي كان من الضروري بالنسبة للدولة العثمانية التي تهتم بتنمية التجارة وحماية مصالح تجارها أن تعمل على حماية التجارة بين الشرق والغرب وتضمن استمرار تفوقها ونموها عبر الأراضي العثمانية (وخاصة عبر الأراضي العربية بعد ضمها) وذلك لاستمرار توفير الموارد المالية من عائدات التجارة والتي تمثل المصدر الأساسي للخزانة العثمانية وذلك لمواجهة آثار الأزمة الناجمة عن بداية هذا التحول والتي أخذت تتفاقم ابتداء من منتصف القرن ١٦م^(٢٨). ولقد حققت الدولة العثمانية هذا الهدف بعدة طرق كان من أهمها تقديم الامتيازات للتجار الفرنسيين لتشجيع التجارة في أرجاء الامبراطورية وجعل مصر وشرق المتوسط (الشرق الأدنى) حلقة اتصال من جديد للتجارة بين الشرق والغرب بدلا من استخدام طريق رأس الرجاء الصالح^(٢٩). بعبارة موجزة فلقد وظف سليمان

(٢٨) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : مرجع سابق ، ص ٩٤ - ٩٥ .

(٢٩) د. يوسف علي رابع النقلي : مرجع سابق ، ص ١٥٤ - ١٥٦ ، ١٦٥ - ١٦٦ .

- وانظر تحليلاً تفصيلياً لهذه الأبعاد على ضوء طبيعة الاقتصاد العثماني وتطوره خلال القرنين ١٦م و١٧م وحتى أواخر القرن ١٨م جزءاً من النظام الاقتصادي الأوروبي الذي ولد الرأسمالية الحديثة في :

- Halil Inalcik : " The Turkish Impact on the Development of Modern Europe " .

in : Kemal Karpat (ed) : op . cit . pp 51 - 59 .

القانونى علاقاته الأوروبية لحل بعض وجوه الأزمة المالية فى داخل الامبراطورية وذلك عن طريق سياسة حرية التجارة (٢٠) .

ب - ولم تكن الدولة العثمانية فى تحركها هذا تنطلق فقط من حسابات سياستها الأوروبية ، وحسابات مصالحها الاقتصادية فقط ولكن كانت تنطلق من إدراك ووعى لطبيعة المنافسات الخارجية بين القوى الأوروبية فى هذه المرحلة التاريخية من الحلقة الأولى من التنافس الاستعماري . فلقد كانت المنافسة على التجارة وعلى المستعمرات فى العالم الجديد على رأس اسباب الحروب بين الدول الأوروبية ، وفى حين كانت هولندا وانجلترا أقوى الدول الأوروبية البحرية التى استطاعت تحدى احتكار اسبانيا والبرتغال للأراضى والطرق البحرية الجديدة المكتشفة ، كانت فرنسا وروسيا قد بدأت فى التنافس على النفوذ فى أوروبا والشرق الأدنى (٢١) فى نفس الوقت الذى لم يكن لفرنسا فيه قوة بحرية كبيرة فلقد اعتقدت أن الشرق الأدنى يعتبر مجالا مناسباً للتوسع الاقتصادى ومن ثم كانت الامتيازات العثمانية تدعم نفوذها التنافسى فى هذه المنطقة . وبالفعل فلقد ازداد النشاط التجارى لفرنسا بشكل كبير فى أسواق هذه المنطقة (٢٢) . هذا وبالإضافة إلى أن هذه المكاسب التى حققتها فرنسا قد ساهمت فى نمو وتدعيم أركانها كدولة قوية فإن استخدام الدولة العثمانية القوة الاقتصادية - من خلال منح الامتيازات - قد ساهم فى دعم قوة حليفها الأوروبى فى مواجهة عدوه الأوروبى أيضا (٢٣) بعبارة أخرى كانت الامتيازات العثمانية بقدر ماتخدم المصالح العثمانية والفرنسية الاقتصادية كانت تخدم أيضا الأهداف السياسية للتحالف الفرنسى العثمانى بل إن هذه الأهداف الأخيرة هى التى كان لها الأولوية فى هذه المرحلة .

ولكن كان للعملة وجه آخر فبقدر ماحققت الدولة العثمانية من خلال وضعها كدولة قوية ومانحة مصالحها السياسية والاقتصادية بقدر ماساهمت أيضا - وفق مايقوله البعض- (٢٤) ليس فى المساندة السياسية للملكيات القومية والحركة البروتستانتية المناهضة لهيمنة الهابسبورج على أوروبا فقط ولكن فى مساندة النمو الماركنتلى لبعض القوى الأوروبية من خلال فتح أسواق الشرق الأدنى أمامها ، وهو النمو الذى كان الخطوة السابقة على النمو الرأسمالى ومن هنا مبعث الجدل حول أثر هذه المعاهدة أو هذا التحالف الفرنسى العثمانى على توازن القوى الإسلامية الأوروبية .

(٢٠) انظر نصا لوثيقة تركية مترجمة للإنجليزية توضح إبعاد سياسة حرية التجارة فى :

- E. Creasy : op . cit . 207 - 208 .

- S. M. Imamuddin : op . cit . p 26 .

(٢١)

(٢٢) د . يوسف على رابع الثقفى :مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

- Kamal Karpat ; op . cit . pp 7 - 8 .

(٢٣)

- Halil Inalcik : The heydat and Decline . . . op . cit . 330.

(٢٤)

وإذا كان من الممكن وفق التحليل السابق كله القول إن الدولة العثمانية القوية المهيمنة التي كانت تقدم الامتيازات كمنحة ويعمل ارادى منفرد كانت أيضا قادرة على جعل ماتمنحه من امتيازات ينعكس بإيجابية على ميزان القوى بينها وبين الدول الأوروبية ، إلا أن هذه الصورة التي تحققت فى عهد سليمان القانونى تغيرت تدريجيا بعد ذلك مع دخول هذه الدولة مرحلة الضعف من ناحية ومع تنامى قوة ونمو وتوسع الدول الأوروبية من ناحية أخرى . ومن ثم تحولت قواعد اللعبة ونتائجها لتصبح هذه الامتيازات التي امتدت لدول أوروبية أخرى بعد قرن واحد ، أهم مظاهر ضعف الامبراطورية العثمانية ثم أحد أهم أسباب انهيارها .

المطلب الثانى : الصدام العثماني - الأسباني فى حوض المتوسط :

أضحى حوض المتوسط مع البحر الأحمر والمحيط الهندي ساحة جديدة خلال القرن ١٦م للصراع الممتد والعنيف بين الاسلام والمسيحية وهو الصراع الذى انتقل إلى البحار والمحيطات منذ الكشف الجغرافية ، ولقد انتقلت أعباء هذه الجولة ذات الطبيعة المتجددة على العثمانيين منذ ١٥١٧م بصفة خاصة وذلك فى مواجهة الأسباب فى المتوسط والبرتغال فى المحيط الهندي والبحر الأحمر (٣٥) .

ولقد كان حوض المتوسط شرقه وغربه هو الساحة الثانية - بعد أوروبا - التي انعكست عليها ماكان للتوازنات الأوروبية بين الهابسبورج والبوربون من آثار على العلاقات العثمانية الأوروبية .

بعبارة أخرى فلقد شهد هذا النسق الفرعى صداماً قوياً ومباشراً بين العثمانيين - بالتعاون مع فرنسا - وبين أسبانيا وكانت أدواته الأساسية القوة البحرية ، وذلك فى نفس الوقت الذى عجزت فيه الممالك الأوروبية بقيادة شارل الخامس عن توجيه ضربة فاعلة لجيوش سليمان القانونى على أراضى أوروبا . وكان موضوع هذا الصراع الذى ظل مشتتلا حتى تجمد فى نهاية القرن ١٦م ذا أبعاد ثلاثة متداخلة ومتراصة : الفتوحات العثمانية (أو محاولاتها) للقواعد البحرية للدول المسيحية فى حوض المتوسط الشرقى (رودس - مالطة) والأوسط (إيطاليا) ، استمرار تهديد أسبانيا والبرتغال لشمال أفريقيا وامتداد النفوذ العثماني اليه استكمالاً لضم الدول العربية ، وأخيراً استمرار تصفية الوجود الإسلامى فى الأندلس ومحاولات النصر العثمانية .

وتقدم التفاعلات الدولية حول هذه الأبعاد الثلاثة مدلولات هامة بالنسبة لنمط العلاقات العثمانية الأوروبية على نحو يستكمل مدلولات الفتوحات العثمانية فى أوروبا

- J.Saunders (ed) : The Muslim World on the Eve of the Europe Expansion . (٣٥)
Prentice Hall . N.J. 1960 . p 95

وبالنسبة لنمط العلاقات العثمانية مع دويلات شمال أفريقيا على نحو يبرز مدى تأثير عامل الخطر الخارجى على العلاقات الإسلامية - الإسلامية. وسنكتفى فى هذا الموضوع بالبعد الأول على أن يتم تناول البعدين الثانى والثالث فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

اذن ماذا عن أهم ملامح الصدام فى شرق المتوسط ؟

كان فتح العثمانيين لرودس ١٥٢٢م^(٣٦) من أهم أعمال سليمان القانونى لمقاومة القواعد المسيحية البحرية فى المتوسط ، وكان هذا الفتح تنويجا للجهود السابقة التى فشلت سواء من جانب المماليك أو العثمانيين أنفسهم (السلطان محمد الفاتح) . لقد جعل هذا الفتح من رودس حلقة اتصال بين القسطنطينية وبين مصر والشام كما حرم الدول الأوروبية من قاعدة هجوم قريبة من قلب الامبراطورية العثمانية . وبذا استكملت البحرية العثمانية تفوقها فى شرق المتوسط والذى بدأت السعى إلى تحقيقه منذ أواخر القرن ٩هـ - ١٥م - كما سبق ورأينا- والذى كان لازما وضروريا فى عملية المواجهة مع الأسبان . هذا ولقد سقطت هذه الجزيرة بعد مقاومة شديدة من فرسان القديس يوحنا ورحلوا عنها إلى مالطة وفق شروط التسليم التى شهدت عديد من المصادر انها كانت عادلة ومتسامحة .

وعلى العكس فشلت محاولة فتح جزيرة مالطة ١٥٦٥م^(٣٧) وهى التى جرت فى أواخر عهد سليمان القانونى وبعد أن احتدمت جولات الصراع العثمانى الأسبانى فى حوض المتوسط حول شواطئ شمال أفريقيا وإيطاليا وفرنسا . وكان الاستيلاء على هذه الجزيرة يدعم التفوق الاستراتيجى للدولة التى تريد اتمام السيطرة على حوض المتوسط كما يضمن النجاح للعمليات ضد جنوب إيطاليا وصقلية وهما الموقعان اللذان تسيطر عليهما أسبانيا ويمثلان تهديدا مستمرا للوجود الإسلامى فى المتوسط وشمال أفريقيا .

وإذا كانت حالة السياسات الأوروبية قد ساعدت على نجاح فتح رودس حيث أن الحروب الفرنسية الأسبانية من ناحية وانشغال البابا بمقاومة الحركة البروتستانتية حالت دون تقديم المساعدة لفرسان القديس يوحنا ، فإن هؤلاء الفرسان الذين انتقلوا إلى مالطة (بناء على شروط الاستسلام لسليمان القانونى) تلقوا مساندة كبيرة من شارل الخامس الذى أدرك مدى أهمية موقعهم الجديد فى التصدى للقوة البحرية

- E. Creasy : op . cit . pp 161 - 164 .

(٣٦)

- محمد فريد - مرجع سابق ، من ص ٢٠٢ - ٢٠٦ .

(٣٧) المرجع السابق ، من ص ٢٤٩ - ٢٥٠

- E. Creasy : op . cit . pp. 187 - 192 .

العثمانية . وكان فشل الحصار العثماني لمالطة بداية توقف الزحف العثماني في المتوسط ووسط أوروبا وهو التوقف الذي تأكد منذ ١٥١٧م بعد معركة ليبانتو البحرية التي هزم فيها اسطول أوروبي أسطول العثمانيين ولكن بعد أن كان النفوذ العثماني الذي أمتد إلى شمال أفريقيا قد أضحى حائلا ضد الهجمة الأسبانية عليه - كما سنرى .

المبحث الثاني : العلاقات العثمانية مع الدول الإسلامية في ظل انعكاسات التوازنات العثمانية - الأوروبية :

لم تكن الحروب والدبلوماسية في أوروبا - وبالرغم من مركزيتها - هي الشاغل الوحيد للعثمانيين فلقد استكمل الدور العثماني امتداده إلى باقي أرجاء العالم الإسلامي حيث تصدى في بعض هذه الأرجاء وينجاح لمحاولات الهجوم الأوروبية المسيحية والتي اتخذت إما أسلوبا مباشرا أو غير مباشر ، كما تصادم في أرجاء أخرى مع إحدى القوى الإسلامية الكبرى في هذه المرحلة وهي الدولة الصفوية وهو الصدام الذي لعبت من حوله بعض القوى الأوروبية (اسبانيا) دورها .

هذا ويمكن تحليل هذا الدور من خلال تناول التفاعلات الدولية حول عدة نظم فرعية قدمت خبرة كل منها مدلولات هامة حول العلاقات الإسلامية - المسيحية وحول تأثيرها المتبادل مع العلاقات الإسلامية - الإسلامية . وهذه النظم هي شمال أفريقيا والأندلس، البحر الأحمر والمحيط الهندي، والدولة الصفوية، والدولة المغولية الهندية، وآسيا الوسطى والقوقاز . وإذا كان النظامان الأولان يطرحان كيفية امتداد السيطرة العثمانية على باقي أرجاء الوطن العربي وحيث وقع الصدام أساسا مع أسبانيا والبرتغال على التوالي، فإن النظام الثالث يطرح موضوع الحروب الصفوية العثمانية ودور الطرف الخارجي فيها، أما نظام تفاعلات الدولة المغولية الهندية فهو وإن كان لا ينفصل في جانب كبير منه عن نظام تفاعلات البحر الأحمر والمحيط الهندي إلا أنه يقدم خبرة مختلفة عن نتيجة التفاعلات العثمانية البرتغالية، وأخيرا فإن نظام التفاعلات حول إمارات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية يطرح نمطا جديدا من التفاعلات العثمانية مع طرف أوروبي جديد وهو روسيا .

المطلب الأول : استكمال امتداد السيطرة العثمانية على الدول العربية وإيقاف الزحف الأسباني - البرتغالي عليها :

دفعت الظروف الداخلية والخارجية في المنطقة العربية إلى السيطرة العثمانية عليها وهي السيطرة التي لا يمكن فصلها عن طبيعة المرحلة التاريخية خلال القرن ١٦م والتي

شهدت تهديدات قوى أوروبية متعددة لجميع أرجاء المنطقة العربية فى وقت سادت هذه الأرجاء حالة من الانهيار نتيجة تغيرات عديدة سياسية واجتماعية ومذهبية . بعبارة أخرى فإن التوسع العثمانى فى العالم العربى قد جاء فى إطار الاستجابة للتحديات الكبرى التى واجهتها مناطق المختلفة^(٣٨) . وإذا كان ضم مصر والشام قد تم بالقوة العسكرية (وكذلك العراق ١٥٣٤م خلال الصراع الصفوى كما سنرى) فإن ضم اليمن وسواحل شرق أفريقيا العربية قد تم على هذا النحو فى حين دخلت المناطق الأخرى وخاصة الحجاز وشمال أفريقيا بصورة سلمية عن طريق اعلان الولاء وبصورة تتابعية بعد الاكتساب العسكرى البرى والبحرى للمناطق الأولى^(٣٩) . وإذا كان ضم مصر والشام هو البداية فإن استكمال الإمتداد عسكرى أو سلمى قد استغرق باقى النصف الأول من القرن ١٦م وجرى هذا الاستمرار فى ظل التهديدات الأسبانية والبرتغالية . وسيؤكد لنا تحليل هذه العملية ماسبق توضيحه من قبل وهو أن ضم العثمانيين للدول العربية لم يكن باعثه النزاع الصفوى العثمانى فقط ولكن انبعث من التزامات الدور العالمى للقوة الإسلامية الكبرى فى مواجهة التحديات للمسلمين . ومن هنا تأتى أهمية دراسة كيف كان الخطر الخارجى عاملاً هاماً وأساسياً فى تشكيل التفاعلات الإسلامية-الاسلامية فى هذه المرحلة وطوال القرون الأربعة التالية .

أولاً : الضم العثمانى لشمال أفريقيا والصراع العثمانى - الأسباني فى المتوسط:
بين وقف الزحف الأسباني وبين عدم نصرة مسلمى الأندلس :

امتد النفوذ العثمانى إلى هذه المنطقة بدون غزو كما حدث مع باقى أرجاء المنطقة العربية . وإذا كان هذا النفوذ قد بدأ منذ أوائل القرن ١٦م مع سليم الأول فى وقت كانت فيه بلاد المغرب فى مجموعها (بنى زيان - الحفصيين - بنى مرين - ثم الوطاسيين) فى حالة ضعف سياسى كامل الأمر الذى ساعد - كما سبق ورأينا - على تغلغل البرتغاليين والأسبان؛ إلا أن هذا النفوذ العثمانى أخذ دفعة كبيرة مع سليمان القانونى ومن ثم ظل البحر المتوسط - وبالرغم من الطرق البحرية الجديدة - يلعب دوراً هاماً فى السياسة العالمية . فلقد أضحت محور هذه السياسات من حوله وحتى نهاية الربع الثالث من القرن هو الصراع العثمانى الأسباني والذى لم تلعب فيه الدويلات الإسلامية المغربية دوراً أساسياً بمفردها حيث إن القوتين المتصارعتين العثمانية والأسبانية وإن اعتمدتا على العصبية المحلية فى البداية إلا أن الصراع بينهما أضحت مباشرة بعد ذلك حين قررت الدولة العثمانية ضرورة ضم شمال أفريقيا إلى الإمبراطورية العثمانية بعد أن نجحت فى تدعيم قوتها البحرية أمام أساطيل أسبانيا والبندقية^(٤٠) .

(٣٨) د. سيار الجميل :مرجع سابق ، ص من ٢٥٦ - ٢٥٧ ، ٢٧٦ - ٢٧٩ .

(٣٩) المرجع السابق ، ص من ٢٨٠ - ٢٨٥ .

(٤٠) محمد عبد المعصم الواقد :مرجع سابق ، ص من ٤٤ ، ٤٥ .

ولذا فإنه إذا كان البعض ^(٤١) قد رأى أن النفوذ العثماني قد امتد نتيجة حسابات بعض المغامرين (عروج وخير الدين برياروسا) الذين وجدوا أن مصلحتهم الدخول في تبعية الدولة لعثمانية نظرا لصعوبة السيطرة على مناطق نفوذهم وصعوبة مواجهة الأسبان بمفردهم ومن ثم استتجدوا بمساندة السلطان سليم الأول بعد فتح مصر ، كذلك إذا كان البعض الآخر ^(٤٢) أيضا قد رأى أن هذا النفوذ العثماني امتد بطريقة غير مخططة وغير محسوبة ، فإنه لا يمكن قبول هذه المقولات . حيث إن السياسة العثمانية تحركت نحو هذه المنطقة في نفس الوقت الذي نشطت فيه حركة رجال البحر المغارية لحماية موانئهم وسواحلهم ولتأمين وصول العرب والمهاجرين من الأندلس . وجاء ذلك التحرك على ضوء حساباتها لضرورة تحقيق تفوقها البحري لدعم سلطانها في أوروبا وأسيا وأفريقيا ^(٤٣) . وهذا التفوق كان ضروريا لمواجهة تفوق الأسبان في المتوسط (وكذلك البرتغال في البحار الجنوبية كما سنرى) نظرا للعداوة الشديدة التي اندلعت بين العثمانيين والهابسبورج ووصلت إلى أوجها بين السلطان سليمان القانوني وشارل الخامس « ومن ثم فلقد ارتبط خضوع ليبيا وتونس والجزائر للحكم العثماني بالصراع الكبير الذي نشب بين الطرفين ولعبت فيه القوة البحرية دورا أساسيا على ساحة المتوسط » وفي حين نجح العثمانيون في وقف الزحف الأسباني على شمال أفريقيا فلقد فشل في تقديم النصرة لمسلمي الأندلس .

١ - تفاعلات امتداد النفوذ العثماني إلى شمال أفريقيا :

ولقد تداخل على صعيد هذه التفاعلات مجموعتان من الأبعاد :

من ناحية : التنسيق الفرنسي العثماني مع قوات خير الدين برياروسا (الذي أصبح منذ ١٥٢٣م القائد العام للقوات البحرية العثمانية) في مواجهة أسبانيا ، ومن

(٤١) د . ابراهيم العنوي : مرجع سابق ، ص ٤٢٠ .

(٤٢) J. Saunders : op . cit . p 104 .

(٤٣) تشير العديد من المصادر إلى حسابات سليم الأول وسليم القانوني ومساعدتهم حول ضرورة تطوير القدرة البحرية العثمانية والسيطرة على البحر المتوسط . انظر على سبيل المثال ما قاله لطفى باشا للسلطان العثماني سليمان بما معناه " أن السلاطين السابقين قد حكم الكثير منهم الأرض ولكن القليلون هم الذي حكموا البحر وبالنظر إلى الحروب البحرية فإن الكثرة يتلوقون علينا ويجب أن نتغلب عليهم " (نقلا عن هامش رقم ٧ في :

- Bernared Lewis : The Emergence of Modern Turkey . Oxford Universty Press . 1968 . p 25)

- هذا ولقد سبق أن ظهر هذا الطرح بين سليم الأول ويبري باشا :

انظر محمد عبد المنعم الوائد : مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

ناحية أخرى : أحداث معارك اتمام السيطرة العثمانية - بمساعدة برباروسا ثم خلفائه بعد موته ١٥٤٧م - على ليبيا وتونس والجزائر والتي تحققت قرب نهاية القرن (٤٤) .

ويتضح لنا من هذه التفاعلات المتداخلة عدة أنماط هامة من العلاقات الدولية بين أطرافها من المسلمين وغير المسلمين :

١ - أول هذه الأنماط خاص بالتحالف بين طرف مسلم ضعيف وآخر غير مسلم في مواجهة مسلم قوى . وانبثق هذا النمط من حالة الضعف الذي اعتري الدول الغربية في أوائل القرن ١٦م في نفس الوقت الذي واجهوا فيه كلاً من الأسبان والعثمانيين . ولقد كان هذا الضعف العام من أهم العوامل التي شكلت أحداث الصراع العثماني الأسباني في حوض المتوسط ، فإذا كانت حياة عروج قد انتهت ١٥١٨م في مواجهة مع القوة الأسبانية التي استنجد بها حكام بنى زيان لاستعادة سلطانهم في الجزائر فإن خير الدين برباروسا انسحب أيضا ١٥٢٠م من الجزائر تحت ضغط هجوم الأسبان بمساعدة الأمراء المحليين . ولقد ظلت العصبية المحلية في شرق ووسط المغرب العربي تحاول توحيد جهودها مع الأسبان خشية النفوذ الجديد لرجال البحر المتحالفين مع العثمانيين . وكان من أبرز هذه المحاولات استنجد الحفصيين في تونس بشارل الخامس الذي استجاب لهم لمواجهة تقدم برباروسا في تونس بعد أن تمت السيطرة العثمانية على الجزائر . ولقد تم بالفعل إرجاع الأمير الحفصي إلى عرشه بعد أن تمكنت حملة اسبانية من الاستيلاء على تونس ١٥٣٥م ونظرا لانشغال شارل وأخيه ملك النمسا في قتال الأتراك والفرنسيين في أوروبا لم تبذل أسبانيا جهدا كبيرا لدعم وجودها في تونس . ولذا ولدة ربع قرن تقريبا أدت الخلافات بين الأمراء الحفصيين المتتاليين على السلطة إلى تأرجحهم بين التحالف مع الأتراك أو مع الأسبان وتوالت المعارك الأسبانية مع خلفاء برباروسا حتى تمكن النفوذ العثماني من تونس ١٥٦٩م . ولم يتمكن هذا النفوذ نهائيا إلا بعد معركة حاسمة ١٥٧٤م أضحت بعدها

(٤٤) انظر التفاصيل التاريخية لهذه الجولات والمعارك حول شمال إفريقيا في .

- H. Inalcik : op. cit. pp. 326 - 328.

- P. M. Holt et. al. (eds) : op. cit. V2. pp.250 - 254.

- ل.أ. سيديوتاريخ العرب العام - ترجمة عادل زعيتر ، دار احياء الكتب العربية القاهرة ١٩٦٧ هـ / ١٩٤٨م ، ص ٢٥٢ - ٢٥٩ .

- محمد فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢٣

- د. صلاح العقاد ، المغرب في بداية العصور الحديثة ، منشورات معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٤٠ - ٥٠ .

- د. زاهر رياض ، شمال أفريقيا في العصور الحديثة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٦٤ - ٨٠ .

تونس ولاية عثمانية وذلك بعد أن كان قد استرجعها الأسبان ١٥٧١م عقب هزيمة الاسطول العثماني في معركة ليبانتو الشهيرة أمام أساطيل أسبانيا والبندقية والبابا (٤٥) .

ب - ثاني هذه الأنماط خاص بطبيعة العلاقة بين أطراف إسلامية ضعيفة وقوية في مواجهة تهديد خارجي من طرف غير مسلم . ويعبر عن هذا النمط العلاقات السعدية - الوطاسية ، والعلاقات السعدية - العثمانية في تشابكها مع علاقات كل من هذه الأطراف مع البرتغال وأسبانيا (٤٦) . فإذا كانت دولة بنى زيان (عبدالوادر) في الجزائر قد انتهت في الصراع العثماني الأسباني حول الجزائر والذي عمد أمراء بنى زيان خلاله للدخول تحت حماية الأسبان خشية سيطرة الأتراك ، وإذا كان الحفصيون قد نهجوا نفس النهج بين العثمانيين والأسبان أيضا حتى تمت السيطرة العثمانية نهائيا على تونس ١٥٧٤م فإن سياسات مراکش قدمت نمطا آخر من هذه التفاعلات وذلك في فترة انهيار حكم الوطاسيين وظهور حكم الأشراف السعديين .

فلقد اتسمت هذه الفترة (النصف الأول من القرن ١٦م والعاشر الهجري) (١٥٠٥م/٩١٠هـ - ١٥٥٣م/٩٦٠هـ) بازدياد الضغط البرتغالي على نحو حال دون الوطاسيين ومواجهة بداية توسع نفوذ السعديين في الجنوب . ولقد أخذ نفوذ السعديين في النمو تدريجيا في جنوب ووسط البلاد على نحو مثل تحديا خطيرا لحكم الوطاسيين وزاد من هذا التحدي تصدى السعديين وبنجاح لقتال البرتغاليين في عدة مواقع ومن ثم اتهمهم الوطاسيين بعدم القدرة على وقف تقدم الأوروبيين وبعد أن وجه السعديون ضرباتهم القوية للبرتغاليين على نحو أنهى سيطرتهم على الشاطئ الأطلنطي (بعد موقعة القصر الصغير ١٥٤٩م) ركزوا هجومهم على فاس عاصمة الوطاسيين حتى تم لهم القضاء على حكمهم ١٥٥٤م .

(٤٥) انظر المراجع في الهامش السابق .

وانظر أيضا .

- محمد العروسي المطوي . الحروب الصليبية في المشرق والمغرب ، دار الغرب الإسلامي ، تونس ١٩٨٢ ، ص ٢٦٩ - ٢٧٤ .

- د. عبده بدوي : حركة الاسلام في افريقيا ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٧٧ - ٨٠ .

(٤٦) محمد العروسي المطوي مرجع سابق ، ص ٢٦٤ - ٢٦٦ .

- د محمد مصطفى رمضان العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر ، الجزء الأول ، مطبعة الجبلاني ، القاهرة ١٩٨٥م ، ص ٢٦ - ٢٨ .

- د. عبده بدوي . مرجع سابق ، ص ٩٢ - ٩٩ .

- Nevill Barbour : "North West Africa From the 15 th to 19 th Centuries" in : H.J.Kissling et. al (eds) - op. cit. pp. 102 - 104.

وكان العثمانيون فى السنوات الأخيرة من حكم الوطاسيين قد ساندوهم فى مواجهة السعديين إلا أن هذه المساعدة البحرية برا وبحرا لم تنجح فى انقاذ حكمهم حيث تمكن السعديون فى تلمسان من تحدى العثمانيين فى مقر نفوذهم فى الجزائر كما استرجعوا فاس بعد أن احتلها العثمانيون . وخلال المرحلة الأخيرة من الصراع العثماني الأسباني فى حوض المتوسط وهى فى ذلك الوقت المرحلة الأولى من حكم السعديين (١٥٥٣م - ١٥٧٤م) تأثرت بعمق العلاقات العثمانية السعدية بحقيقة التوازنات الإسلامية - غير الإسلامية حول المنطقة ، فإذا كان السعديون قد قاموا بدورهم فى الجهاد ضد الأسبان والبرتغاليين ، وإذا كان العثمانيون قد قاموا بنفس الجهاد إلا أن السعديين لم يرضوا-الخضوع للدولة العثمانية ، وبالرغم من أن ظروف الجهاد كانت تقتضى من القوتين التضامن أمام استمرار الزحف الأوروبى فى هذه المرحلة الحرجة إلا أنه وقع صدام متتالى بين الطرفين وظلت مراكش دولة شمال افريقيا الوحيدة خارج النفوذ العثماني .

وخلال هذا الصدام تشابكت أبعاد التفاعلات السعدية - العثمانية بالأطراف المسيحية . فمن ناحية : نجد أن مولاي عبدالله (الغالب بالله) ثانى ولاية السعديين (١٥٥٧م - ١٥٧٤م) تبنى سياسة تصالحية تجاه أسبانيا وكانت هذه السياسة تحقق له هدفا مزدوجا وهو تدعيم القدرة على مواجهة البرتغاليين ، وكذلك مقاومة محاولات السيطرة العثمانية . فإذا كانت اهتمامات البرتغال قد تركزت (١٥٢١م - ١٥٥٧م) على العالم الجديد - البرازيل - بحيث لم تعد تمثل فى هذه المرحلة وبعد جلائها عن كثير من المواقع البحرية المغربية تهديدا خطيرا للسعديين ، فإنه مع بداية حكم السعديين تحولت من جديد التوجهات البرتغالية نحو الحرب ضد الاسلام وضد المغرب . ومن ناحية أخرى : تدخل العثمانيون فى النزاعات الداخلية بين أمراء الاسرة السعدية حول السلطة فى حين اتجه بعضهم إلى الاستعانة بالبرتغال التى أرادت استغلال الموقف لاعادة سيطرتها من جديد على المغرب ومن هنا كانت المواجهة بين الجيش البرتغالي وبين جيش الطرف السعدى الذى يسانده العثمانيون فى معركة القصر الكبير أو وادي المخازن ١٥٧٨م الشهيرة والتى انهزم فيها البرتغاليون هزيمة شديدة . هذا ومع اتمام السيطرة السعدية على مراكش بعد هذه الموقعة وبعد اتمام السيطرة العثمانية على وسط وشرق المغرب دخل الصراع الأسباني - العثماني مرحلة الجمود .

ج - أما النمط الثالث فهو الذى أبرزته العلاقات بين القوة الإسلامية المهيمنة وبين مصدر التهديد الخارجى لهذه المنطقة . فإذا كانت نتائج قوة الامبراطورية العثمانية فى تفاعلاتها حول شمال افريقيا قد حفظت لها مركزها السياسى العسكرى المتفوق فى العلاقات الدولية الإسلامية - المسيحية بصفة عامة والعلاقات بين الدول الإسلامية

بصفة خاصة فإن هذه القوة العثمانية قد حمت شمال افريقيا كله من الاحتلال الأسباني وتصدت لموجة العداء الصليبية التي حركها شارل الخامس والتي كانت تكمل حركة فرديناند الثاني . وتُجمع العديد من المصادر العربية والغربية على حد سواء على حقيقة نتيجة الدور العثماني في هذه المنطقة من العالم الإسلامي .

فيشير البعض من كبار المستشرقين ^(٤٧) إلى أنه مع صعود القوة البحرية العثمانية أمام محاولات الأسبان المتكررة للسيطرة على الجزائر وتونس وليبيا تخطى الأسبان عن أى محاولة جديدة لغزو شمال افريقيا واكتفوا مثل البرتغاليين بالاحتفاظ ببضع نقاط بحرية متفرقة في حين أضحت الجزائر وتونس وطرابلس أقاليم تحت السيادة العثمانية. كذلك يعترف مصدر استشراقي آخر ^(٤٨) أن دور الترك الذين حلوا محل العرب كحماة للإسلام في حماية أفريقيا كان أعظم ادوار سلاطين الأستانة ومن ثم لم يكن وصولهم إلى المغرب أمرا ضارا .

ومن ناحية أخرى : وفي مقابل التيارات القومية المهاجمة لامتداد النفوذ العثماني إلى المنطقة العربية تعترف مصادر عربية عديدة بدور الأتراك العثمانيين في مواجهة النفوذ الأسباني المتكالب على المسلمين في المنطقة ومن ثم انقاذها من الاحتلال الأسباني ^(٤٩) . كما تعترف أيضا أن التضامن بين العثمانيين وبين عروج وبرباروسا وخلفائهما ولد قوة مكنت من استعادة كثير من الاراضي من الأسبان ^(٥٠) كما وحد معظم بولايات شمال افريقيا بحيث أضحت خط الدفاع الأمامي للدولة العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط ^(٥١) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الظروف الاقليمية الأوروبية التي ساعدت هذه الدور على النجاح قد بدأت في التغير لغير صالح العثمانيين ، ففي بداية النصف الثاني من القرن ١٦م وقع الصلح الأسباني الفرنسي ١٥٥٩م والذي كان علامة تحول في العلاقات الأوروبية حيث أدى إلى فرض الهيمنة الأسبانية على أوروبا وتوقف تحالف فرنسا مع العثمانيين حول شئون أوروبا والمتوسط . وكان انسحاب العثمانيين من حصار مالطة ١٥٦٥م وعدم فعالية نتائج آخر حملات سليمان القانوني على المجر والنمسا ١٥٦٦م علامتين على بداية توقف اندفاع الزحف العثماني في وسط أوروبا والمتوسط ^(٥٢) كذلك

(٤٧) برنارد لويس : مرجع سابق ، ص ٢٩٠ .

(٤٨) ل. أ. سيدور : مرجع سابق ، ص ٣٥٤ .

(٤٩) أحمد توفيق المرنى : كتاب الجزائر ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٢٤ - ٢٩ .

(٥٠) د. محمد مصطفى رمضان : مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٥١) د. فاروق عثمان اباطة : أثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط اثناء

القرن ١٦ . دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٩٩ .

(٥٢) د. ابراهيم شحاته حسن : اطوار العلاقات المغربية - العثمانية . قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون -

١٥١٠هـ - ١٩٤٧م . منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨١ ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

كانت معركة ليبانتو ١٥٧١م علامة أخرى ومن ثم وبعد معركة إعادة استرداد تونس ١٥٧٤ انتهت آخر حلقة هامة في تاريخ الصراع الأسباني - العثماني في المتوسط وتجمد الوضع بعدها على أن يكون الساحل الشمالي له أوروبياً مسيحياً وأن يكون الساحل الجنوبي عربياً إسلامياً مع استمرار مقاومة القوى المسيحية لهذا الوضع لمدة ثلاثة قرون وحتى بداية عصر الاستعمار التقليدي (٥٢) .

٢ - فشل نصره مسلمى الاندلس :

ظلت مطروحة ولمدة طويلة قضية طبيعة الدور العثماني في مواجهة اضطهاد مسلمى الاندلس (الموريسكيون) والتي تفجرت منذ سقوط غرناطة وامتدت حتي تمت عملية الطرد النهائي في بداية القرن السابع عشر (١٦٠٩م) . ولقد أثارت هذه القضية نمطا آخر من العلاقات محوره النصره أى امكانيات وأفاق المساندة العثمانية لهؤلاء المسلمين فكيف جاءت طبيعتها وما نتيجتها ؟ . يمكن في هذا الصدد أن نميز بين ثلاث مراحل :

أ - مرحلة سليمان القانوني ، والجدير بالذكر أن كثيرا من المصادر العربية والغربية على حد سواء لم تشر إلى أى مساندة عثمانية مباشرة خلال مرحلة القوة والهيمنة العثمانية مع سليمان القانوني ومع ذلك فإنه لا يمكن التسليم تماما بالمقولات العامة التي تتهم العثمانيين بعدم تقديم المساندة ولكن القول إن هذه المساندة جاءت في صورة غير مباشرة وتتلخص أساسا في تضيق الخناق على اسبانيا والضغط عليها برا وبحرا .

ويرجع هذا النمط من المساندة إلى عدة اعتبارات : فمن ناحية : استنفذت إدارة التوازنات الأوروبية على نحو يخدم مصالح التقدم الإسلامى في شرق أوروبا نحو قلبها - كما رأينا - طاقة كبرى من السياسة العثمانية ولقد مثلت هذه السياسة تحديات خطيرة لاسبانيا التي كانت تريد الهيمنة على أوروبا مما أثر على فعالية هجومها لتنفيذ مخططاتها نحو احتلال شمال افريقيا كخطوة تالية لاسترداد الأندلس . ومن ناحية أخرى فإن الجهود البحرية العثمانية في حوض المتوسط كانت تهدف إلى تأمين شمال افريقيا من هذا الغزو الصليبي الجديد ، ولقد واجهت هذه الجهود صعوبات عديدة ، كما أن هذا التأمين في حد ذاته ، والذي كان يفترض تصفية المواقع الأسبانية والبرتغالية القائمة منذ نهاية القرن ١٥م ، كان هذا التأمين يعد في حد ذاته شرطا مسبقا لأية عملية للمساعدة المباشرة لمسلمى الأندلس ، ومن ناحية ثالثة كانت القوات

(٥٢) د. صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ٥٢ .

- N. Barbour : op. cit. p. 58

البحرية للمسلمين المغاربة والتي تساندها البحرية العثمانية تساهم في نقل الفارين من الاندلس والذين أضحوا بعد ذلك عناصر داعمة لهذه القوات في جهادها ضد أسبانيا .

ب - وقرب نهاية عهد سليمان القانون وفي بداية عهد سليم الثاني كانت سياسة أسبانيا تجاه الموريسكيين أي مسلمي الاندلس ، تلك الجماعة التي قاومت طويلا عملية تنصير اسبانيا ، تمر بنقطة تحول أساسية وتدخل مرحلة التشدد بعد مرحلة الاعتدال الأولى التي تبنتها عقب سقوط غرناطة مباشرة . وكان من أهم مظاهر هذا التحول هو الانتقال من اجبار المسلمين على التنصر إلى اجبارهم على ترك لغتهم العربية وكل مظاهر حياتهم وسلوكياتهم العربية الإسلامية واخضاعهم لمحاكم التفتيش ، وذلك بعد أن تأكد للأسبان أن الموريسكيين أو المسيحيين الجدد لم يتخلوا في الحقيقة عن إسلامهم كديانة وكنظام للحياة . بعبارة أخرى بعد اهتمام أسبانيا بالناحية الدينية فقط اكتشفت أهمية الجانب الثقافي والاجتماعي ولذا سعت لاستئصاله ومحاكمة كل من يخالف اجراءات هذا الاستئصال ، ولكن كما فشلت مرحلة التنصير فشلت مرحلة الاحتواء^(٥٤) . وهكذا وفي نفس الفترة (العقدان السادس والسابع من القرن ١٦م) والتي اقترب فيها تحقيق الهيمنة العثمانية على الجزائر وتونس وليبيا ودخل فيها الصراع الأسباني العثماني مرحلته الأخيرة في المتوسط لصالح استقرار السيادة العثمانية الإسلامية جنوبى البحر المتوسط بعد أن أوقع العثمانيون هزائم عديدة بالأسبان ، والتي تعرضت خلالها امبراطورية الهابسبورج بعد شارل الخامس لقلقل دينية وسياسية عديدة ، في تلك الفترة كانت أحوال المسلمين بالاندلس تدخل مرحلة حرجية بعد أن فشلت معهم كل محاولات الامتصاص والاحتواء وازدادت عمقا الهوة التي تفصل بينهم وبين النصارى نظرا لتمسكهم بدينهم وثقافتهم - سرا - في مواجهة

(٥٤) ل.أ. سيدو مرجع سابق ، ص ٢٧٨ .

- شكيب ارسلان ، خلاصة تاريخ الاندلس ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

- عادل البشتاوى : الاندلسيون والمواركة مطابع انترناشيونال برس ، ط١ ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٢٠ - ١٢١ ، ١٩٣ ، ٢١٥ .

وحول مزيد من التفاصيل انظر :

- أنطونيو دومينغيز هورتز برنارد بنثت . تاريخ مسلمي الاندلس الموريسكيون . ترجمة عبدالعال صالح طه ، دار الاشراف ، قطر ١٩٨٨ ، ص ٢٦ - ٢٤ .

وحول تطبيق الموريسكيين الاندلسيين للشعائر الإسلامية . انظر .

- أعمال المؤتمر العالمى الثالث للدراسات الموريسكية الاندلسية . منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية ، زغوان ١٩٨٩ .

- لوى كاردياوى : الموريسكيون الاندلسيون والمسيحيون (المجاهدة الجدلية ١٤٩٢ - ١٦٤٠) . تعريب وتقديم د. عبدالجليل التميمي . منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية ، زغوان ١٩٨٩ .

الضغط المتزايد للتصحر والاحتواء ومن ثم فإن وضعهم أثار تساؤلات عديدة عما إذا كان الاسلام قد انتهى حقيقة من أسبانيا (٥٥) .

ولكن ألم يتحقق أى اتصال بين العثمانيين وبين الموريسكيين فى هذه المرحلة السابقة مباشرة على تأكيد الهيمنة العثمانية على شمال أفريقيا ؟ .

وفقا لبعض المصادر الأسبانية (٥٦) أضحى الموريسكيون الطابور الخامس الإسلامى داخل أسبانيا على أساس اكتشاف المراسلات بين القسطنطينية وبين الغرناطين والبلنسيين وهى المراسلات التى يرجع كثير منها إلى ١٥٦٠م والتى ناشد فيها الموريسكيون العثمانيين مساعدتهم وذلك فى الوقت الذى ترددت فيه توقعات عن تحالف عثمانى - سعدى ضد فيليب الثانى ملك اسبانيا ، كما تزايدت أعمال « قرصنة » الموريسكيين .

وحين قامت ثورة الموريسكيين على الهابسبورج ١٥٦٨م والتى تم قمعها ١٥٧٠ (٥٧) وبالرغم من أنها كانت نتيجة لتصاعد أعمال التعصب ضدهم ، الا أن فيليب الثانى وكبار مسئوليه اتهموا الموريسكيين بأنهم طابور خامس ساعد العثمانيين خلال تقدمهم فى شمال أفريقيا وأنهم ساندوا قضية البروتستانت فى أوروبا وتصف بعض المصادر الغربية (٥٨) هذه الاتهامات بالمغالاة لأنه لم يكن هناك فى هذه الفترة أدلة واضحة على أى ارتباط بين الموريسكيين والثوار البروتستانت والامبراطورية العثمانية . ومع ذلك يقدم هذا المصدر ، اعتمادا على وثائق تركية أساسا ، تحليلا للموقف العثمانى من ثورات الموريسكيين تتلخص فى عنصرين أساسيين : أحدهما الانشغال عن النصره المباشرة لثورة ١٥٦٨م بسبب احتياجات غزوة قبرص ١٥٧٠م ومعركة ليبانتو ١٥٧١م وإحكام السيطرة على تونس وذلك بالرغم من الاهتمام الذى أولاه سليم الثانى للموضوع لدرجة وصلت إلى طلب امدادهم بالسلاح عن طريق حاكم الجزائر . ثانيهما الاتجاه عند الاعداد لاستعادة تونس إلى توظيف الموريسكيين من خلال الاتصال مع البروتستانت فى هولندا لاحكام الضغط على فيليب الثانى من الشمال والجنوب تنفيذا لخطه استراتيجيه عثمانية لمواجهة الأسباب باستغلال مشاكلهم الداخلية سواء فى

(٥٥) Andrew Hess - "The Moriscos : An Ottoman Fifth Column in Sixteenth Century Spain". The American Historical Review Vol 74. No.1 October 1968.

(٥٦) انطونيو دومينغيز هورتز برنارد بشتت . مرجع سابق ، ص ٣٤ - ٣٦ .

كذلك اشار شكيب ارسلان إلى نوع من الربط بين « مساندة أمالى الأندلس لقرصان البحر وبين اكراه الاسبانين

لهم على تغير عاداتهم . انظر - شكيب ارسلان . مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .

(٥٧) انظر تفاصيل هذه الثورة وتحليلات لأسبابها فى :

- انطونيو دومينغيز هورتز برنارد بشتت : مرجع سابق ، ص ٤١ - ٥٩ .

- A. Hess: op. cit. pp. 5-6.

(٥٨)

أوروبا أو في الأندلس ومع ذلك فإن نجاح أسبانيا في قمع البروتستانت في هولندا من ناحية ، وتفرق الموريسكيين بعد ١٥٧٠م ، من ناحية أخرى فضلاً عن صعوبة الاتصال بين العثمانيين وبين البروتستانت ، قد حال دون نجاح خطة سليم الثالث وبالرغم من فشل الموريسكيين في تكرار الثورة إلا أن فيليب الثاني بعد نجاح العثمانيين في استعادة تونس قرر عدم المخاطرة بعملية جديدة على شمال إفريقيا خوفاً من تعريض شبه جزيرة أيبيريا لغزو تسانده قوى داخلية (٥٩) .

ولكن هل تغير نمط المسلك العثماني بعد أن تأكدت السيطرة العثمانية على شمال إفريقيا ؟ وماذا حدث حتى ثم الطرد النهائي ١٦٠٩م ؟

ج - منذ ١٥٧٤م اختفت قضية الموريسكيين من صدارة الاهتمامات السياسية للعثمانيين في نفس الوقت الذي تزايد فيه تدهور وضعهم وضعف قواهم وقدراتهم على المقاومة . واقتران هذا باحتياج العثمانيين لانتهاء الصراع في المتوسط للتفرغ للخطر الصفوي الذي أخذ يتزايد على نحو يحتاج تركيز القوى لمواجهة . ولقد أدى هذا التجميد للصراع إلى انتهاء فرص استمرار أو بقاء الوجود الإسلامي في أسبانيا ، وفي نفس الوقت أضحى على أسبانيا ، التي كانت تتصدى لتوسع البروتستانتية ، أن تحقق في داخلها نوعاً من النقاء المسيحي، وفرض هذا في النهاية - بعد فشل تنصير مسلمي الأندلس واستيعابهم - طردهم نهائياً (٦٠) .

بعبارة أخرى ، فوفقاً لهذا المصدر أيضاً (٦١) الذي يحرص على إيجاد المبرر السياسي لهذا الطرد فإن قيام الموريسكيين بدور الطابور الخامس في أسبانيا والذي خدم أهداف العثمانيين عن طريق توجيه طاقات الهابسبورج نحو الداخل في نفس الوقت الذي تحرك فيه العثمانيون لغزو قبرص واستعادة تونس ، هذه الخبرة هي التي لم تجعل فيليب الثاني - بالرغم من الصلح مع السلطان - متأكداً من عدم قيام العثمانيين من جديد باستغلال الموريسكيين .

ووفق عدد من المصادر سواء التي أتهمت العثمانيين بالتخاذل عن نصرة مسلمي الأندلس لمنع طردهم (٦٢) ، أو التي دافعت عن العثمانيين وحرصت على تبرير مواقفهم (٦٣) ، فإن رد الفعل العثماني اقتصر على مطالبة ملك فرنسا بأن ينقل في

- Ibid : pp. 6-20.

(٥٩)

- Ibid : pp. 22 - 23.

(٦٠)

- Ibid : pp. 23 - 24.

(٦١)

(٦٢) أمين شاكر ، سعيد العريان ، محمد مصطفى عطا : تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان إلى خلفاء آل اتاتورك ، دار المعارف ، القاهرة ، من ص ٣٦ - ٣٩ .

(٦٣) محمود ثابت الشاذلي ، المسألة الشرقية دراسة وثائقية في الخلافة العثمانية (١٢٩٩م - ١٩٢٣م) . ط ١ مكتبة وهبة

القاهرة ١٩٨٩ ، من ص ٥٢ - ٥٣ .

سفنه المهاجرين الأندلسيين ، وبذا فقد الأندلسيون نصرة أقوى الدول الإسلامية في نفس الوقت الذي لم يكرر التاريخ نفسه أو تفرض الجغرافيا نفسها حيث لم يتكرر من جانب السعديين ما سبق وحدث من مساندة الموحدين ثم المرابطين ثم بنومرين فلم يتوافر لدى السعديين القدرة أو الحماسة لمساعدة الأندلسيين (٦٤) .

ثانياً : الصراع العثماني – البرتغالي في البحار الجنوبية : بين النجاح في البحر الأحمر والفشل في المحيط الهندي :

بقدر ما ارتبط الصراع العثماني الأسباني في المتوسط بحسابات الدولة العثمانية عن قوتها البحرية ويضم العثمانيين لوسط وشرق المغرب العربي فإن التصدي العثماني للبرتغال في البحار الجنوبية (استكمالاً للنور الذي كان قد بدأه المماليك) ارتبط أيضاً بهذه الحسابات (٦٥) ، كما انعكس على تفاعلات عثمانية مع أطراف إسلامية متعددة . وإذا كانت حصيلة هذه التفاعلات ، كما سنرى ، قد أكملت نطاق السيطرة العثمانية على كل الدول الإسلامية (ما عدا الصفوية والمغولية الهندية) فالجدير بالملاحظة والتسجيل هنا في البداية أن مصر العثمانية طوال فترة القرن ١٦م قد مرت بمرحلة فريدة من تاريخها الداخلي . فبالرغم من أنها لم تقم بدور متميز في السياسات الدولية (٦٦) إلا أنها قد لعبت دوراً هاماً في أحداث البحر الأحمر والمحيط الهندي حيث كانت نقطة انطلاق للجهود البحرية العثمانية بعد أن فشلت محاولة للاستقلال قام بها بعض أمراء المماليك والتي أخمدتها بسرعة حملة أرسلها سليمان القانوني .

ولقد تشعبت التفاعلات العثمانية في هذا النسق الفرعي بين ثلاثة محاور مترابطة الحجاز واليمن وعدن ، والامارات العربية المسلمة على الساحل الشرقي الأفريقي ، الممالك الإسلامية في الهند (٦٧) . وبقدر ما كانت البرتغال مصدر التحدي الأساسي وذلك على ضوء الحسابات الاستراتيجية العثمانية التي تلعب فيها القوة البحرية دوراً أساسياً بقدر ما كان الصراع مع الصفويين يمثل أحد العوامل التي حددت وشكلت

(٦٤) انظر بعض ردود فعل السعديين في :

- N. Barbour : op. cit pp.103 - 105.

- محمود شاكر . مرجع سابق . ج ٨ ، ص ٥٢ - ٥٥ .

(٦٥) حول حسابات سليمان القانوني وسليم الأول لأهمية القوة البحرية لمواجهة النفوذ البرتغالي في البحر الأحمر انظر

- Andrew Hess . "The Ottoman Seaborne Empire (1453 - 1525)" American Historical Review. Dec 1970 pp 1904 - 1907.

(٦٦) حول أبعاد هذا الوضع المصري انظر :

- F.R.C. Bagley . "Egypt and Eastern Countries in the First Three Centuries of the Ottoman Period". in H.G. Kissling et. al. (eds) op. cit pp.54 - 56.

(٦٧) سيتم معالجة هذا المحور الأخير في المطلب الثاني .

أهداف وتحركات العثمانيين تجاه هذه المنطقة بمحاورها الثالثة . وكان نجاح هذه التفاعلات - يعنى من وجهة النظر العثمانية - حماية الأماكن المقدسة فى الحجاز ، انقاذ طرق التجارة التى أغلقها البرتغاليون فى وجه المسلمين وكذلك تطويق الصفويين من الجنوب بعد تعاونهم مع البرتغاليين وأيضاً وبعد فشل الحملة العثمانية فى السيطرة عليهم - كما سترى .

ولقد شرع العثمانيون فى بسط سلطانهم فى البحر الأحمر بجانبه الآسيوى بضم الحجاز واليمن وجانبه الأفريقى بضم سواكن ومصوع وهرر ومحاولة إخضاع الحبشة.

١ - بين مقاومة اليمن وعدن للنفوذ العثماني وبين التغلغل البرتغالي :

فى حين خضعت بلاد الحجاز سلمياً للعثمانيين حيث أمر أمير مكة بالخضوع للسيادة العثمانية وهذا السلطان بفتح مصر وسلمه مفاتيح الكعبة ، فإن اليمن كانت أشد البلاد العربية مقاومة لامتداد الحكم العثماني لها ، وامتدت هذه المقاومة للفتح العثماني الأول لليمن خلال نفس الفترة (١٥٣٨م - ١٥٦٩م) التى تخللتها جولات حاسمة فى الصراع العثماني البرتغالي فى المحيط الهندي والخليج العربى (٦٨) .

ولقد كان للتوجه العثماني نحو المنطقة بواقعه وأهدافه كما واجهته قيود وعقبات أثرت بدورها على النتيجة النهائية للمواجهة مع البرتغال .

أ - فإذا كان العثمانيون - تحت ضغط حروبهم فى أوروبا ومع الصفويين - قد أحجموا خلال الفترة من ١٥١٧م - ١٥٣٨م عن اتخاذ خطوات مباشرة لتدعيم نفوذهم فى البحر الأحمر مكثفين باعتراف معاليك اليمن بالخضوع للسيادة العثمانية ، إلا أن تدهور الأوضاع خلال هذه الفترة دفعهم - فى إطار الاستراتيجية العثمانية العالمية ووضع البحار الجنوبية فيها - للتحرك لاحكام السيطرة على هذه المنطقة والقضاء على حكم المماليك ومحاولة توحيد اليمن . وكان من أهم ملامح تدهور هذه الأوضاع هو نجاح البرتغاليين فى تدعيم نشاطهم فى المنطقة بتوطيد التحالف مع الحبشة وحتى فرضوا على عدن معاهدة ١٥٢٠م بعد فشل الحملة العثمانية الأولى عليها ١٥٢٩م ،

(٦٨) انظر التفاصيل فى .

- د. سيد مصطفى سالم : الفتح العثماني الأول لليمن (١٥٣٨م - ١٦٢٥م) ط٣. منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد البحوث والدراسات العربية . القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٢٩ - ٢٠٢ .

- د. عمر عبدالعزيز . تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ - ١٩٢٢) . دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٩٩ - ١٠٥ .

- د. فاروق عثمان أباطة : الحكم العثماني فى اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٢١ - ٢١ .

- د. محمد عبداللطيف البحراوى ، فتح العثمانيين عدن . دار التراث ، القاهرة دت ، ص ١٢٧ - ١٨٠ .

وهي المعاهدة التي اعترفت عدن بمقتضاها بالسيادة البرتغالية ودفع الجزية السنوية . ومن ثم فلقد كان تغفل التهديد البرتغالي من أقوى العوامل المفسرة للفتح العثماني لليمن لتأمين الحدود الجنوبية للامبراطورية بغلق البحر الأحمر أمام الزحف البرتغالي وذلك في نفس الوقت الذي أخذ يتعاون فيه الصفويون مع البرتغاليين وعجزت القوى المحلية اليمنية (الملوكية والطاهرية والزيدية) عن مواجهة هذا الزحف .

ب - ولكن مهمة العثمانيين لم تكن سهلة نظرا لمقاومة اليمن لهذا الفتح . وكانت التجزئة الاجتماعية والسياسية بين القوى المختلفة المتصارعة على فرض سلطتها على كل أرجاء اليمن من أهم العوامل المشككة لمصير اليمن وعلاقته بمصر الملوكية ثم العثمانية . فبقدر ما أثر الصراع بين الزيديين والطاهريين على إتاحة الفرصة للنفوذ الملوكي فقد أثر هذا الصراع الممتد بدوره على امكانيات النفوذ العثماني في هذه المنطقة . حيث اتجهت الحملة العثمانية على اليمن إلى القضاء على الحكم الطاهري في عدن ١٥٣٨م ثم مقر الحكام المالكي في زبيد ١٥٣٩م وأخيراً الزيديين في شمال اليمن (بعد فشلها في الهند) . ولقد أدت مقاومة الزيديين الحادة للنفوذ العثماني الى عدم تمكن العثمانيين من احكام سيطرتهم على اليمن بأكمله وتوحيده تحت السيادة العثمانية خلال حكم سليمان القانوني أي خلال الفتح الأول (١٥٣٩م - ١٥٥٥م) . ومع ذلك استمر العثمانيون في محاولتهم وساعدهم على ذلك الخلافات بين القوى المذهبية اليمنية المختلفة (الشافعية والزيدية والاسماعيلية) وكذلك الخلاف بين حكام الأسرة الزيدية نفسها . ولكن مع تزايد المقاومة الزيدية للعثمانيين أرسلت الحملة العثمانية الكبرى لليمن ١٥٦٩م والتي استطاعت بعد عدة سنوات من المعارك أن تفرض السيادة العثمانية حيث أدت إلى توقيع صلح . ولقد تضمنت شروط هذا الصلح مبدأ هاماً في السياسة العثمانية وهو الاعتراف بالزعامة المحلية في أرجاء الامبراطورية طالما اعترفت بسيطرة وسيادة العثمانيين عليها .

ولقد تعددت العوامل التي أثمرت هذه المقاومة العنيفة من جانب اليمن ، فتشير بعض المصادر إلى أن الاختلاف المذهبي بين العثمانيين حماة السنة وبين الزيديين الشيعة قد لعب الدور الأول في هذه المقاومة ^(٦٩) وأن الفرس قد صبروا حقد العثمانيين في قلوب الزيديين من أهل اليمن ^(٧٠) وتشير مصادر أخرى ^(٧١) إلى أثر اختلاف عامل

(٦٩) محمد عبدالمنعم الواصل . مرجع سابق ، ص ٢٣١ .

(٧٠) ل.أ. سيديو . مرجع سابق ، ص ٥٠٥ .

(٧١) المرجع السابق ، ص ٥٠٤ .

- د. فاروق عثمان أباطة - مرجع سابق ، ص ٢٤ .

الجنس واللغة بين العرب والترك . هذا وتجمع العديد من المصادر على أثر مساوئ الحكم العثماني وقسوته وعنفه (٧٢) .

ومع إمكانية الأخذ بهذه الأسباب في مجموعها إلا أنه لا يمكن انكار أن هذه المقاومة اليمينية أثرت سلبياً على نتائج مد نطاق التصدي الإسلامي للبرتغاليين في المحيط الهندي . هذا وقد كان للوجود العثماني على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر تأثير مغاير - ولكن محدود - بالمقارنة بتأثيره على شاطئه الغربي أي على سواحل شرق أفريقيا .

٢ - مساندة مسلمي شرق أفريقيا في مواجهة الحبشة والبرتغال :

فلقد قدم العثمانيون المساندة لأمرأء ساحل شرق أفريقيا المسلمين للتصدي للتحالف البرتغالي الحبشي الذي كان تدعيمه يمثل خطورة شديدة على المصالح والأهداف العثمانية في المنطقة .

ولقد جاءت هذه المساعدة في مرحلة حاسمة من مراحل الحرب الحبشية البرتغالية ضد مسلمي الزيلع في جهادهم . فإذا كان ملك الحبشة عند وصول العثمانيين إلى مصر والبحر الأحمر كان قد أحكم سيطرته على الممالك الإسلامية في منطقة القرن الأفريقي وكان يجتهد لدعم تعاونه مع البرتغال للاستيلاء على الموانئ الإسلامية (الزيلع - مصوع - سواكن) لاحكام الحصار على هذه الممالك ، إلا أن حركة جهاد إسلامية ضخمة قد بدأت ٩٣٤ هـ - ١٥٢٧م بقيادة أحمد بن إبراهيم الغازي واستطاعت أن تحرز انتصارات عديدة بحيث سيطرت على معظم الحبشة ، ولقد ساعد العثمانيون في اليمن هذه الحركة بالمدافع والأسلحة النارية ولكن مع وصول الامدادات البرتغالية من المدافع والجنود إلى مصوع لمساندة ملك الحبشة ١٥٤١م ، انقلب الميزان وقفل زعيم حركة المقاومة الإسلامية بعد هزيمته ٩٥٠ هـ - ١٥٤٣م .

وهكذا ، وفي ظل التعاون الحبشي البرتغالي ، انتهت الجولة الأخيرة والأقوى من صراع استمر ثلاثة قرون ، ومن ثم انتقل الصراع من صراع محلي بين مسلمي ومسيحي القرن الأفريقي إلى صراع دولي بين الأتراك والبرتغاليين في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي (٧٣) ثم انتقل العثمانيون إلى مرحلة الهجوم

(٧٢) انظر التفاصيل في .

- د. عبد اللطيف البعراوى . مرجع سابق ، ص ١٩١ - ٢٠٢ .

- د. سيد مصطفى سالم . مرجع سابق ، ص ١٧٣ - ٢٠٢ .

(٧٣) د. رجب محمد عبد الحليم . العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١١٥ ، ١١٩ .

وحول تفاصيل تطور حركة الجهاد الإسلامي في القرن الأفريقي وحتى فشلها انظر

- المرجع السابق ، ص ١٧٢ - ٢١٠ .

المباشر على البرتغاليين فنزلوا في مصوع وسواكن والزليع (١٥٥٧م - ١٥٥٩م) وذلك في نفس الوقت الذي اشتدت فيه الخلافات المذهبية في الحبشة مع محاولات روما تحويلها إلى المذهب الكاثوليكي ، فاستطاع العثمانيون تزكية هذه الخلافات خلال توسيع مناطق سيطرتهم^(٧٤) . وبالرغم من أن العثمانيين لم يتمكنوا من احياء مجهودات القوى الإسلامية ولم يحققوا نتائج حاسمة تقلب ميزان القوى تماما بين المسلمين والمسيحيين في الحبشة إلا أن سيطرتهم على الموانئ الهامة على الساحل حال دون البرتغاليين والاتصال المباشر لمساندة الاحباش المسيحيين أو لتدعيم نفوذهم في البحر الاحمر . وأدت الخلافات المذهبية البرتغالية الحبشية إلى انتهاء النفوذ البرتغالي ١٦٢٢م . وبذا نجح العثمانيون في احكام السيطرة على البحر الأحمر وظلت مناطق السيطرة العثمانية تدار على الساحل من جدة إلى أن ضعفت خلال القرنين ١٧م ، ١٨(٧٥) .

والجدير بالذكر أن مجموعة من العوامل الاقتصادية والجغرافية والمذهبية وكذلك السياسية (بين الممالك الإسلامية الأفريقية) ، والدولية (انعزال الزليع) ، لعبت دورها عبر ثلاثة قرون في تحديد مصير هذا الصراع لصالح الاحباش في النهاية^(٧٦) . فمن ناحية لم يعدم ملك الحبشة الفرصة للايقاع بين الممالك الإسلامية التي كان يستتجد بعضهم به ضد البعض الآخر مما حال دون وحدتهم في مواجهة الخطر الأساسي . ومن ناحية ثانية لم تتوافر الفرصة لتعبئة المساندة اللازمة من القوة الإسلامية الكبرى المجاورة في مصر أي الممالك ، كذلك لم تكن أوضاع العثمانيين في البحار الجنوبية بصفة عامة تمكنهم من تقديم العون الذي يزيد من مجرد تأمين بعض المواقع الساحلية الهامة .

المطلب الثاني : العلاقات العثمانية مع الدول الإسلامية في آسيا والتوازنات العثمانية - الأوروبية :

تمثل الدولة الصفوية والدولة المغولية في الهند مع الدولة العثمانية أركان توازن القوى الثلاثي الذي قام عليه نظام العلاقات بين الدول الإسلامية . ولقد كان التغلغل البرتغالي في البحار الجنوبية عاملاً قوياً شكل العلاقات فيما بينها وبين قوى أوروبية كبرى أخرى . كما قدمت علاقات الدولة العثمانية بامارات آسيا الإسلامية نمطا آخر

(٧٤) د. عبد اللطيف البحراوي ، مرجع سابق ، ص ٩٥ - ٩٩ .

(٧٥) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٩٧ - ٩٠ .

- F.R.C. Bagley : op. cit. pp. 62 - 63.

(٧٦) انظر تفاصيل عوامل فشل جهاد مسلمي الزليع في

- د. رجب محمد عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ - ٢٥٨ .

للتفاعلات ساهمت فيه روسيا كطرف تبلورت قدراته في هذه المرحلة وبدأ دوره يؤثر بصورة ملموسة على توازنات القوى حول هذه المنطقة حتى أضحت روسيا في القرن ١٧ طرفاً فاعلاً في التوازنات الأوروبية الكبرى ، وفي التفاعلات العثمانية الأوروبية في أوروبا وفي آسيا .

أولاً : الحروب الصفوية العثمانية بين التوازنات العثمانية الأوروبية والعلاقات الصفوية الأوروبية :

شهد القرن ١٠ هـ ، ١٦م (بعد معركة جالديران) ثلاث جولات كبرى بين العثمانيين والصفويين (٩٤١هـ - ١٥٢٤م ، ٩٥٥هـ - ١٥٤٨م ، ٩٦١هـ - ١٥٥٣م) ، ولقد ترتب على هذه الجولات التي لم تحسم الصراع بين الطرفين نتائج اقليمية متنوعة كما كانت وراءها دوافع عثمانية شتى ، ولم يكن للعلاقات الصفوية الأوروبية تأثير فاعل على نتائجها أو مسارها خلال هذه المرحلة (على عكس مراحل تالية كما سنرى) ، وفي المقابل تأثر اندلاع هذه الجولات بحالة المواجهة العثمانية الأوروبية في أوروبا ، ويظهر كل هذا من تحليل سياقات الجولات الثلاث :

١ - لم تبدأ الجولة الأولى إلا بعد عقدين كاملين من جالديران ، ويرجع هذه لاعتبارات عدة من أهمها انشغال سليمان القانوني بالجبهة الأوروبية والمتوسطية في وقت حرج من تحدى الأسباب - كما رأينا - وجمود القدرات التوسعية للدولة الصفوية بسبب مشاكل داخلية فلماذا هذا الجمود ؟ وهل لم يتم تعويضه بالاتصال بأطراف أخرى ؟

أ - لم يكن الانتصار العثماني على الصفويين في جالديران من الحسم بحيث يضع نهاية للدولة الصفوية الناشئة ، ولكن ترتب على نتائج هذه الجولة توقف التوسع الصفوي في الأناضول بصفة خاصة في حين تأكد مركز القوة الصفوية في الأراضي الإيرانية أساساً^(٧٧) ولقد تنوعت تفسيرات المصادر لهذا الوضع ، ففي حين رأى البعض^(٧٨) أن هزيمة جالديران هي التي دفعت الشاه اسماعيل الصفوي في ظل تقويمه لامكانياته الحقيقية لاسقاط كل خطته للتوسع نحو الشمال والتركيز على ارساء أسس الدولة الإيرانية الحديثة ، فلقد رأى البعض الآخر^(٧٩) أن ضخامة الأثر النفسي لهذه الهزيمة على الشاه أفقده الكثير من نفوذه كقائد سياسي وديني ومن ثم بدأ يواجه مشاكل داخلية كثيرة ولم يقو على قيادة جيوشه في معارك كبرى ، ولقد اشتدت هذه

(٧٧) Helmut Braun . "Iran under the Safavids and in the 18 th Century" in H.G Kissling et. al. (eds) op. cit pp 186 - 187

(٧٨) - Ibid : 198.

(٧٩) - R M Savary . "Safavid Persia" in M.P Holt et. al (eds). op. cit VI -401.

القلق الداخلي بعد وفاة الشاه ١٥٢٤م مما أثار تهديداً خطيراً لكيان الدولة الصفوية واستمرت هذه القلاقل لمدة عقد كامل قبل أن يتمكن الشاه طهماسب من إعادة تأكيد وبسط هيمنتها ، ولهذا لم تشكل الدولة الصفوية طوال هذا العقد أى تهديد عسكري على العثمانيين مما أفسح لهم حرية الحركة على الجبهة الأوروبية (٨٠) .

ب - ولم تسفر الاتصالات الصفوية الأوروبية عن نتائج تغير هذا الوضع ، فإذا كان الشاه اسماعيل قد اتصل قبل جالديران بالبرتغاليين ، فإنه سعى بعد ذلك للاتصال باسبانيا . والوثيقة الوحيدة المعروفة عن هذا الاتصال كانت في العام الأخير من حكمه ١٥٢٣م وطلب فيها الشاه من الامبراطور شارل الخامس عقد معاهدة صداقة وتعاون ، كما اقترح عملاً مشتركاً في مواجهة الامبراطورية العثمانية ، إلا أن هذه المحاولة لم تسفر عن نتيجة في عهده أو بعدها (٨١) . هذا ولم يكن ابنه طهماسب بنفس حماسة لتقوية العلاقات مع الدول الأوروبية ، ولذا وبالرغم من تعدد البعثات الأوروبية ليران بهدف تكوين جبهة مشتركة ضد العثمانيين إلا أن هذه المبادرات لم تقد إلى أى تحالف فعلي أو هجوم مشترك (٨٢) . فطهماسب لم يرغب في الدخول في مثل هذه التحالفات مع القوى المسيحية وكان أميل لحل مشاكله مع العثمانيين بالتفاوض ، كما احتفظ بعلاقاته الودية مع البرتغاليين (٨٣) .

٢ - ولقد تربت على الجولات الكبرى نتائج اقليمية متنوعة ذات مدلولات بالنسبة لقدرات ودوافع الطرفين :

أ - فلقد بدأت الجولة العسكرية الأولى بالاستيلاء على تبريز (عاصمة الدولة الصفوية) ثم بغداد ٩٤١هـ - ١٥٢٤م وبذا امتد الحكم العثماني إلى الأجزاء الشمالية والوسطى من العراق كما أعلنت البصرة خضوعها للسيطرة العثمانية ١٥٢٨م - ١٥٢٩م حتى تم ضمها ١٥٤٦م - ١٥٤٧م (٨٤) . هذا ولقد ظلت العراق هي ساحة الصراع بين العثمانيين والصفويين طوال النصف الثاني من القرنين ١٦ ، ١٧ أما الجولة الثالثة من هذه المرحلة ٩٦١هـ - ١٥٥٢م فقد كانت حول السيطرة على أرمينيا

(٨٠) انظر تفاصيل هذه المشاكل في .

- Ibid : pp. 401 - 404.

(٨١) د. بديع جمعة ، د. أحمد الخولي ، تاريخ الصفويين وحضارتهم ، ط١ . دار الرائد العربي ، بيروت ١٩٧٦ ، ج ١ ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

- د. أحمد الخولي . الدولة الصفوية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٤٩ - ٩٥ .

- H.Braun : op. cit. p.187

- Ibid p.190.

(٨٢)

(٨٣) د. أحمد الخولي . مرجع سابق ، ص ٩٥ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

- د. بديع جمعة ، د. أحمد الخولي . مرجع سابق ، ص ١٣٦ ، ١٤٦ .

(٨٤) د. عمر عبدالعزيز . مرجع سابق ، ص ٩٢ - ٩٣ .

- F.R.C.Baglry : op. cit. p 79.

الصغرى وانتهت بعقد صلح بين الطرفين أدت إلى استقرار السلام بينهما لفترة طويلة^(٨٥) .

ب - ولم تسقط الدولة الصفوية بعد هذه الجولات أيضا وإن كانت قد خسرت بعض الأقاليم التي كانت تحت سيطرتها . وفى نفس الوقت استنزفت هذه الجولات من طاقة وقدرات العثمانيين على الجبهة الأوروبية ، ويرجع هذا إلى الصعوبات التي واجهت العثمانيين فى ازربيجان بسبب صعوبة التضاريس والمناخ حول خطوط الاتصالات من ناحية وإلى مهارة طهماسب من ناحية أخرى فى توظيف قدراته التي لاتقارن بقدرات الطرف العثماني حيث تبنى استراتيجية دفاعية فى مواجهة العثمانيين الذين قابلوا مصاعب عدة عند توغلهم فى الأراضى الصفوية بعيدا عن مراكز الأمداد بالقوات والغذاء^(٨٦) ولقد كانت طبيعية النظام العسكرى المركزى المستخدم فى الغزوات تضع حدودا جغرافية على نطاق حركة الجيوش العثمانية ، فقد تمسك العثمانيون فى هذه المرحلة بنظام الجيش الكبير الواحد الذى يقوده الباب العالى والذى يعتبره الأداة الوحيدة القادرة على أداء المهمات العسكرية الكبرى ، ولم يكن بمقدور العثمانيين التحرك على جبهتين فى آن واحد بنفس الفاعلية ومن ثم كان عليه إما أن يتجه إلى فيينا أو الموصل على أن يعود إلى العاصمة العثمانية فى الشتاء أو يضطر لقضائه فى صوفيا (فى حالة الحملة على أوروبا) أو فى حلب (فى حالة الهجوم على الصفويين)^(٨٧) وهكذا يتضح لنا كيف كانت الحملات العثمانية على الصفويين تستنزف جهودهم على الجبهة الأساسية الأوروبية نظرا لعدم قدرتهم على القيام بحملتين كبيرتين فى آن واحد .

ج - وبالرغم من مركزية ومحورية الجبهة الأوروبية بالنسبة لسليمان القانونى وبالرغم من صعوبات الجبهة الصفوية التي يؤدى فتحها إلى تخفيف الضغط العثماني الذى يلاقيه الهابسبورج ، إلا أن أهداف سليمان ومصالحه فى الجنوب أيضا كانت تخفزه نحو الصفويين ، وتعد هذه الأهداف امتدادا - ولو فى سياق جديد - لنفس الأهداف والمصالح التي أعطت نفس المبرر لسليم الأول للتوجه نحو الجنوب - كما سبق ورأينا، فمن ناحية كان انتهاء القلاقل الداخلية وسيطرة طهماسب على الأوضاع تستدعى الإسراع بتوجيه ضربة جديدة قبل أن تتدعم قدرات الدولة الصفوية وتنمو

(٨٥) حول تفاصيل هذه الحروب ونتائجها انظر

- د. أحمد الخولى ، مرجع سابق ، ص ١١٢ - ١٢١ .

- د بديع جمعة ، د. أحمد الخولى ، مرجع سابق ، ص ١١٢ - ١٢٠ .

- د وجيه كوثرانى ، مرجع سابق ، ص ٥٢ - ٥٤ .

- R..M.Savory : op. cit. pp. 404 - 405.

- M.G.Hodgson : op. cit. Vol.3 . p.114.

(٨٦)

(٨٧)

توجهاتها التوسعية من جديد (٨٨) ومن ناحية أخرى كان العراق ذا أهمية حيوية لكل من المصالح الاقتصادية العثمانية والصفوية ، فمع سيطرة العثمانيين على طريق البصرة - بغداد - حلب تمت سيطرتهم على ثانی أهم طرق التجارة بين الهند والشرق الأوسط (٨٩) ، وبالرغم من أن السلطات العثمانية لم تقدر على تطوير تجارة البصرة ومن ثم بناء أسطول بحري في الخليج العربي بسبب تهديدات القبائل العربية وتحديدهم لهذه السلطات (٩٠) إلا أن السيطرة على هذا الطريق التجاري كانت تمثل مدخلا لاحتواء مصادر الثروة الإيرانية ، أي تجارة الحرير ، ومن هنا تبرز أهمية التفسيرات الاقتصادية والاستراتيجية للصراع العثماني الصفوي حيث أن المرحلة التاريخية لهذا الصراع (الذي استمر لمدة قرنين ونصف) تكشف عن أن عوامل استراتيجية واقتصادية ودولية لعبت الدور الحاسم في قرارات الحرب والسلم لكل طرف (٩١) . فإذا كان العراق والاضول الشرقی قد مثلا ساحة الصدام الأساسی فذلك لأنهما يمثلان مواقع استراتيجية هامة تتحكم في محاور وطرق الجيوش والتجارة المتجهة من وإلى مركز كل من الدولتين العثمانية والصفوية في الاضول وفي فارس . كذلك فإن الدولة الصفوية ما كان بمقدورها أن تحقق تفوقا في الشرق السلامی الا بامتدادها نحو المحطات الأساسية لطرق المواصلات والممرات البحرية على هذه المحاور ، ومن هنا كانت أيضا المواجهة العثمانية للسيطرة على هذه المحطات والممرات للنيل من تجارة الحرير الإيراني التي كان يقوم عليها الاقتصاد الإيراني ، فلقد أدرك سليمان القانوني مثما أدرك سليم الأول من قبله أهمية السيطرة على تجارة الحرير كسلاح سياسي ضاغط وإذا كان الشاه اسماعيل ثم طهماسب قد حاولا الالتفاف حول هذه السياسة العثمانية باقامة علاقات مع أسبانيا والبرتغال فانه لم يكن لها انعكاساتها المباشرة في هذه المرحلة مثما أضحي لها بعد ذلك الامتيازات الإيرانية لبريطانيا - كما سنرى .

ثانيا : الصدام العثماني - البرتغالي وأوضاع الهند الإسلامية : من ممالك الساحل إلى الدولة المغولية الهندية :

اقتترنت جهود العثمانيين لاحكام السيطرة علي شبه الجزيرة العربية والشواطئ الشرقية والغربية للبحر الأحمر بصدامهم المباشر مع البرتغال في المحيط الهندي والخليج العربي وحول سواحل الهند ، فقد كانت السيطرة علي البحر الأحمر لإبعاد

(٨٨) د. عمر عبدالعزيز : مرجع سابق ، ص ٩٢ .

(٨٩) -H.Inalcik The Heyday and Decline . op cit. p 331.

(٩٠) د. عمر عبدالعزيز : مرجع سابق ، ص ص ٩٢ - ٩٤ .

- F R C Bagley op. cit. p 80

(٩١) د. وجيه كوثراني : مرجع سابق ، ص ص ٦٠ - ٦٥ .

الخطر البرتغالي عن الأماكن المقدسة وعن طرق التجارة لاتنفصل عن هدف آخر للبحرية العثمانية وهو تصفية الوجود البحرى البرتغالى فى المحيط الهندى وسواحل الهند .

هذا ولقد تحمل العثمانيون الجهود البحرى فى المحيط الهندى بعد فتح عدن ١٥٣٨ وترتب على هذا الوضع تفاعلات مع الممالك الإسلامية الهندية ، كما استحضر هذا الوضع - ولو بصورة غير مباشرة - دور طرف اسلامى جديد وهو الامبراطورية المغولية الهندية.

١ - فشل الهجوم العثمانى فى المحيط الهندى :

كان الهدف من فتح العثمانيين لعدن هو أن تكون نقطة ارتكاز لمشروعاتهم الضخمة فى المحيط الهندى . وكانت أول محاولة لهذا الفتح قد فشلت ١٥٢٩م حين تخوف أهل عدن من السيطرة العثمانية وتعاونوا مع البرتغاليين ومن ثم هُزم الاسطول العثمانى ١٥٢٩م. أما الحملة العثمانية التى فتحت عدن فلم تحقق الجزء الثانى من خططها أى القضاء على الوجود البرتغالى فى الهند ، حيث فشل حصارها لبعض المواقع على الساحل الهندى وعادت إلى السواحل اليمينية وبعد هذا الفشل لم يفكر العثمانيون فى سياسة هجومية ضد البرتغاليين وظلت سياستهم دفاعية عن البحر الأحمر أساسا ، كذلك فشل العثمانيون فى مواجهة البرتغاليين فى الخليج العربى ولم يتمكنوا من جعل سيطرتهم على البصرة نقطة انطلاق لدعم وجودهم البحرى فى الخليج ومن ثم استمرت الهيمنة البرتغالية فى المحيط الهندى دون تحدى عثمانى حقيقى حتى بدأ نفوذ البرتغاليين - منذ ١٥٨٠- فى التراجع لصالح قوى أوروبية أخرى^(٩٢) . ويرجع هذا الفشل العثمانى فى المحيط الهندى إلى العديد من العوامل التى ساهمت عند أواخر القرن ١٦م فى اضعاف الاهتمام العثمانى بالمحيط الهندى واليمن والحبشة ، وتتلخص هذه العوامل فى الآتى :

فمن ناحية : تورطت القوى العثمانية فى حروب متعددة فى أوروبا وشمال أفريقيا والبحر الأحمر ومع الصفويين ومن ثم لم تستطع أن تولى المحيط الهندى - خلال جولاتها الأولى فيه ١٥٣٨- الجهد اللازم لتحقيق نتائج فعالة. كذلك وخلال جولاتها الثانية فى الخليج العربى ١٥٥١م لم تستفد بالهدوء النسبى على الجهة الأوروبية والصفوية . ومن الممكن تفسير هذا الانجاز العثمانى المحدود فى هذه المنطقة بالرغم من أهميتها فى الاستراتيجية العالمية العثمانية بالاستغراق العثمانى فى الجهود البحرية لحفظ التوازن فى صالحهم فى غرب المتوسط ، الأمر الذى نال من جهود

(٩٢) د . محمد عبد اللطيف البحراوى : مرجع سابق ، ص ٩١ - ٩٤ .

اعداد أسطول فعال خاص بالبحار الجنوبية وذلك فى نفس الوقت الذى استمرت فيه البرتغال فى تدعيم قواها فى هذه المنطقة (٩٣) .

ومن ناحية اخرى : فشل تعاون القوى الإسلامية الهندية مع الجهود العثمانية لمواجهة الخطر البرتغالى . فبالرغم من أن الحملة العثمانية إلى الهند ١٥٣٨ كانت بناء على استنجد حاكم اماره كجرات الإسلامية حيث كانت كجرات ومنذ معركة ديو أولى الإمارات الهندية الساحلية التى استهدفها البرتغاليون نظرا لموقعها وثرائها ، إلا أن حاكمها الجديد اتفق مع البرتغاليين ولم يتعاون مع الاسطول العثمانى خوفا من السيطرة العثمانية ولعدم ثقته بالعثمانيين بعد ما فعلوه فى اليمن ، هذا ولقد كان انقسام الامارات الإسلامية الهندية عاملا أساسيا مساعدا للبرتغاليين فى تثبيت اقدامهم على الساحل الهندى مستغلين الحروب الداخلية فيما بين هذه الامارات وبينها وبين الامارات الهندوكية ، وبالرغم من أن ظهور البرتغاليين كان مدعاة لابرام عدة تحالفات بين هذه الإمارات الا انها انهارت بنفس السرعة التى عقدت بها ، حيث كانت بعض الإمارات تنضم إلى الجانب البرتغالى ضد الأخرى أو تستعين به ضد بعضها البعض (٩٤) .

وإذا كانت الدولة العثمانية قد استطاعت التأثير على علاقات القوى فى شمال أفريقيا على نحو خدم صراعاها البحرى مع الهابسبورج وحمى هذه المنطقة من الاستعمار الا أن هذا الدور لم يتكرر بالنسبة للسواحل الهندية فى مواجهة البرتغال ولذا استمر امتداد وتوطد النفوذ البرتغالى مع نهاية القرن ١٦ م . ونظرا لتطور توازن القوى الأوروبية تمت السيطرة على المنطقة بأكملها . كذلك لم يتمكن العثمانيون من الالتفاف حول الصفويين من البحر ليحسموا الصراع معهم وليحولوا دون تحالفهم مع القوى الأوروبية ومن ثم امتد هذا الصراع الذى أصبح منفذا هاما لتغلغل القوى الأوروبية فى المنطقة . وفى المقابل أخذت قوة إسلامية فتية - وهى الدولة المغولية فى الهند - تلعب دورها - الذى استمر لمدة قرنين - فى سياسات شبه القارة الهندية - فهل أثرت على مسار التفاعلات الدولية حولها وكيف ؟

(٩٣) المرجع السابق ، ص ١١٤ - ١٢٢ .

(٩٤) د . محمد مصطفى رمضان : مرجع سابق ، ص ٩٥ - ٩٧ .

- محمود شاكر : مرجع سابق ، ج ٨ ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

- د . محمد عبد اللطيف النحرارى : مرجع سابق ، ص ٧٤ - ٧٦ ، ١٠٠ ، ١٠٢ .

- د . فاروق عثمان ابابطة : مرجع سابق ، ص ٢٣ - ٢٤ .

- F.G.C. Bagley : op . cit . pp. 58 - 59 .

٢ - الدولة المغولية في الهند والتفاعلات حول البحار الجنوبية :

تغير وضع التجزئة في الهند في ظل الامبراطورية المغولية التي أرسى أساسها ١٥٢٦م في كابول محمد بابر حفيد تيمور لذك^(٩٥) وكانت توسعات بابر في شبه القارة الهندية باماراتها الإسلامية وغير الإسلامية نواة الامبراطورية التي دعم أركانها خلفاؤه نتيجة استمرارهم في التوسع الذي وصل أقصاه في عهد أكبر حفيد بابر (١٥٥٦م - ١٦٠٢م) (٩٦) .

هذا ولقد كان للامبراطورية المغولية في الهند دورها في العلاقات الإسلامية مع البرتغال وفي العلاقات بين مراكز القوى الإسلامية الكبرى أي الصفوية والعثمانية^(٩٧).

أ - فقد لعبت الدولة المغولية في الهند دورا في التوازنات العثمانية الصفوية وظهر ذلك خلال نصف القرن الأول من عمر الدولة المغولية التي كانت تدعم فيه أركان هذه الدولة وفتوحاتها . فخلال الصدام بين همايون (ابن بابر) وبين كجرات الامارة الإسلامية الهندية الكبرى (والتي ضمها المغول ١٥٧٤م) استنجدت كجرات بالعثمانيين (٩٤٠هـ - ١٥٣٥م) وفي نفس الوقت توطدت العلاقات بين همايون وبين طهماسب الشاه الصفوي وذلك عندما احتدمت الخلافات بين أجنحة الأسرة المغولية وتفككت قواعد دولتها الجديدة فلجأ همايون إلى إيران حتى استطاع ٩٦٢هـ أن يعيد فتوحاته في الهند وينطلق مرة أخرى معيدا تأسيس دولة المغول التي دعمها بقوة من بعده ابنه محمود جلال الدين (أكبر شاه) (٩٨) .

(٩٦) انظر تفاصيل هذه التوسعات في نطاق تطور أوضاع هذه الدولة وحتى الملك أكبر في :

- محمود شاكر : مرجع سابق . ج ٨ ، ص ٤١٩ - ٤٢٣ .

- د . جمال الدين الشيال : تاريخ دولة اباطرة المغول الإسلامية في الهند . منشأة المعارف . الاسكندرية ١٩٦٨ ، ص ٩ - ١٠٦ .

(٩٧) - M.P.Holt et . al . (eds) : op. cit V2 . pp 35 - 46 .

- Herberl Hartel : " India under the Moghol Empire " . in :

H.J.Kissling et . al . (eds) : op . cit . pp 260 - 264 .

- A.L. Srivastava : Mughul Empire (1926 - 1803) Malhotra Brothers , Delhi 1952. pp 125 - 242 .

وبلاحظ من طبيعة الأدبيات حول تاريخ الامبراطورية المغولية خلال القرن ١٦ م بصفة خاصة ضالة مايتصل بالعلاقات الدولية ، ولقد نوه إلى هذا الوضع - وخاصة مايتصل بالعلاقات مع القوتين الإسلاميتين الآخرين أي العثمانية والصفوية المصدر التالي :

- M.G. Hodgson : op . cit . p 82 .

(٩٨) انظر التفاصيل في :

- د . محمد عبد اللطيف البحراوى : مرجع سابق ، ص ١٠١ .

- د . جمال الدين الشيال : مرجع سابق ، ص ٤٤ - ٥٥ .

- محمود شاكر : مرجع سابق . ج ٨ ، ص ٤٢٠ - ٤٢١ .

- د . أحمد الخولي : مرجع سابق .

- د . أحمد محمود الساداتى : تاريخ الدولة الإسلامية بآسيا وحضارتها . مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٧٥ - ٨٢ .

بعبارة أخرى كانت هذه المرحلة من تاريخ الدولة المغولية (تأسيسها وتدعيمها) مرحلة مناورة بين القوى الإسلامية الكبرى الأخرى من خلال تحريك التحالفات معهما حيث أن كلاً منهما كانت تحاول الاحتفاظ بهدوء العلاقة مع طرف أو أن تكسب التحالف مع الطرف الذي تدخل معه في حرب . ولقد كان الوضع السائد بالنسبة للمغول هو الحياد النسبي وإن كانوا قد تحالفوا أحياناً مع الصفويين كما حدث في عهد همايون ومن قبله أبيه بابر الذي ساعده الشاه اسماعيل ضد الازبك الذين هددوا توسعاته الأولى ، وفي أحيان أخرى حاول المغول التحالف مع العثمانيين (كما سيحدث مع خليفته أكبر شاه) (٩٩) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن بعض المصادر توضح أن الطابع العام للعلاقة بين الدولة المغولية والدولة العثمانية قد ارتكز على سمتين : أحدهما أن العثمانيين لم يفكروا بالمرّة في فتح الهند ، وبهذا ظلت الدولة الإسلامية في الهند بعيدة كل البعد عن الدولة العثمانية وخارج نطاق سيطرتها ، وفي العصر المغولي لم يرسل أحد من الملوك السفراء إلى القسطنطينية أو يطلب إلى الخلافة العثمانية الاعتراف بالحكومة المغولية كما فعل الأتراك من قبل في الهند ، الثانية أننا لانكاد نعثر على أثر يدل على أن الهند قد ارتبطت بالخلافة العثمانية بأي ارتباط (١٠٠) ، ومع ذلك فإنه سيصبح للهند المسلمة موقف من الخلافة في عصر الاستعمار البريطاني .

ب - لم يكن دور الدولة المغولية في مقاومة النفوذ البرتغالي قوياً وفاعلاً بالقدر الذي يقضى عليه في هذه المرحلة ، بل إن سياسات أحد أشهر سلاطينهم وهو شاه أكبر قد أثارت التساؤلات وتعددت التحليلات حول عواقبها في هذه المرحلة وخلال القرون التالية على وضع الإسلام والمسلمين من الهنود في شبه القارة الهندية وعلى علائقهم بالقوميات والديانات المختلفة على هذه الساحة وعلى علائقهم أيضاً بالأطراف الأوروبية الساعية للسيطرة على هذه المنطقة (سواحلها في البداية ثم قلبها بعد ذلك) . فمن ناحية : كان الخطر البرتغالي أحد عوامل تشكيل العلاقات بين الدولة المغولية والامارات الإسلامية الكبرى وأدت الصدامات بين الدولة المغولية الناشئة والمتوسعة وبين امارة كجرات المسلمة التي لعبت - منذ ما قبل معركة ديو - دوراً أساسياً في قتال البرتغال إلى استنجد حاكم كجرات بالسلطان العثماني ليس خوفاً من البرتغاليين فقط ولكن أيضاً بسبب الخوف من المغول (١٠١) . وإذا كانت بعض المصادر

(٩٩) - M.G. Hodgson : op . cit . pp 81 - 82 .

(١٠٠) د . محمد اسماعيل النوى : تاريخ الصلات بين الهند والبلاد العربية . دار الفتح للطباعة ، بيروت . د . ت ، من ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(١٠١) - R. Hartel : op . cit . p 262 .

قد بينت - كما سبق ورأينا - أن أحد أهم اسباب فشل الحملة العثمانية إلى الهند ١٥٣٥ هو تعاون حاكم كجرات مع البرتغاليين فإن بعض المصادر الأخرى (١٠٢) تبين أن سبب هذا التعاون هو الصدام الذي كان قائما مع همايون السلطان المغولي الذي حارب كجرات وانتصر عليها ١٥٢٥م وأنه ما أن انتهى خطر همايون على كجرات (نتيجة الخلافات بين أجنحة الأسرة وتهديد الأفغان له من الشرق) حتى نقضت كجرات صلحها مع البرتغاليين وحاربتهم حتى قتل حاكمها ، هذا ويتضح من مصادر أخرى (١٠٣) أنه إذا كانت توسعات المغول في الهند قد هددت اماره كجرات فإن هذه الأخيرة أخذت الضعف يدب فيها وتتنازعها الانقسامات بين أمرائها مما جعلها هدفا سهلا لكل من المغول والبرتغال ولم تساعد المعدات الحربية والرجال التي قدمها الاسطول العثماني الحربي لحاكم كجرات ٩٦٢هـ - ١٥٥٤م في منع هزيمته على يد البرتغاليين نظرا لضعف قواه . ولقد ظل البرتغاليون يقوون شوكتهم ويبنون قوتهم على الساحل الهندي حتى قضى الشاه أكبر المغولي على دولة كجرات (٩٨٠- ١٥٧٤م) فهل استطاع أن يقوم بدور أكبر فاعلية في مواجهة البرتغال ، وهل كان وراء فتوحاته في القارة الهندية الحرص على مواجهة الخطر البرتغالي وحماية الاسلام ؟

اختلفت الاتجاهات حول تقويم أثر الامبراطورية المغولية على وضع الإسلام في الهند وعلى مقاومتها لمحاولات السيطرة الغربية، فيشير أحد الاتجاهات (١٠٤) إلى دعم قيام الامبراطورية المغولية الإسلامية في الهند لمركز الاسلام باعتبارها قوة حربية كان لها حسابها في العالم في القرن ١٦م ، كما كان لقيامها أعظم الأثر في التمكين لأصول الاسلام وتعميق جذوره وهو أمر يشهد به التراث الفكري والفني الهائل والذي خلفه الأباطرة المغول العظام مثل همايون ، أكبر، جهانجير ، شاه جهان ، اورنجزيب . وترى اتجاهات أخرى (١٠٥) أن وجود الامبراطورية المغولية في الهند كان وجودا سلبيا في تاريخ الاسلام الحديث ذلك أنها "كانت علمانية تربطها بالعالم الإسلامي صلات

(١٠٢) محمود شاكر :مرجع سابق . ج ٨ ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

(١٠٣) د . محمد اسماعيل النوى :مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

(١٠٤) د . جمال الدين الشيال :مرجع سابق ، ص ٢ .

(١٠٥) د . محمد عبد اللطيف البحراوى :مرجع سابق ، ص ١٠٥ - ١٠٧ .

وحول تفاصيل هذه السياسات وحول أبعاد "الدين الالهى" وما أثاره من اختلافات حول تقويمه ومظاهر خروجه عن الاسلام - انظر :

- د . جمال الدين الشيال :مرجع سابق ، ص ١٠٨ - ١١٦ .

- د . عبد المنعم النمر :تاريخ الاسلام في الهند . دار العهد الجديد . القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٢١٦ - ٢٢٣ .

- R.Hartel ; op . cit. pp 264 - 265 .

- M.G.Hodgson : op . cit . pp83 - 85 .

- A.L.Srivastava : Akbar the Great : Political History (1542- 1605) . Shivala Agarwala & Co . Delhi . Vol.1 . pp 303 - 314 .

ودية كذلك التي ربطتها بالراجات والعناصر الهندوكية وسادتها تعاليم إسلامية صارت جنباً إلى جنب مع الثقافة الهندوكية في وقت كانت فيه القوى الإسلامية في أشد الحاجة إلى التكتل والحماس الديني لمواجهة البرتغاليين الذين امتلأوا تعصباً للمسيحية وعداء للإسلام "فلقد أوجد أكبر هوة سحيقة في العالم الإسلامي وأتاح للبرتغاليين الفرصة التي كفلت النجاح لمشروعاتهم وأفسدت في مقابل ذلك مشروعات العثمانيين، وهكذا كانت الامبراطورية المغولية في الهند في النصف الثاني من القرن ١٦ منفصلة عن العالم الإسلامي وتحطمت على سواحلها وفي البحار القريبة منها كل آمال المسلمين".

ومن الواضح أن الاتجاه الأخير يربط بين فشل تصدى الامبراطور أكبر للقوة البرتغالية بالرغم من امتداد فتوحاته بضم كجرات ١٥٧٤م وبين سياساته ورؤيته الدينية، فما هي حقيقة هذه السياسات والرؤى الدينية وكيف انعكست على علاقاته بالبرتغاليين ؟ .

تبنى الامبراطور أكبر ١٥٧٤م أي بعد عشرون عاماً من توليه السلطة (١٥٥٤م) رؤية دينية سياسية خاصة انعكست على سياساته تجاه القوميات والديانات المتعددة في شبه القارة الهندية . ولقد كانت هذه الرؤية وهذه السياسات إلى جانب أعماله العسكرية لتوحيد الهند تعد من مظاهر تميز تأثير شخصيته في التاريخ الإسلامي لهذه المنطقة ، وهي الشخصية التي أثارت جدلاً كبيراً حول خروجها على إسلامها . فبعد أن كان مسلماً سنياً من أسرة مسلمة حكمت بأسم الإسلام أخذ طريقاً مختلفاً قطعه في عدة خطوات فبدأ يهتم بتوحيد مذاهب الإسلام وحين فشل الفقهاء في حضرته في تحقيق هذا أعلن نفسه اماماً عادلاً ثم خطا خطوة أبعد مدى حين أخذ يشجع الاستماع للأديان الأخرى والجدل بينها . وفي عام ١٥٨٢م تم الاعلان عن دين جديد أسماه "ديناً إلهياً" وكان الهدف من هذا الدين الجديد الذي مزج بين أصول الإسلام والهندوكية -وفق رؤية أكبر- توحيد الاجناس والأديان الهندية على نحو يزيل الفوارق بين رعاياه ويحقق وحدتهم حتى يتغلب على كثرة الأديان ومن ثم يحقق قوة الدولة واستقرارها . ولقد اختلف المؤرخون والعلماء في تقويم هذا الدين فلقد اتهم التيار العام من المسلمين الهنود وغيرهم من المعاصرين له وغير المعاصرين - اتهموا السلطان أكبر بالكفر والمروق والإلحاد منذ اعلان هذا الدين ١٥٨٢م بل ولقد رأت فيه مصادر غربية عدة خروجاً عن الإسلام وعن ممارساته العقيدية والحياتية . وفي المقابل وجدت فيه أحد الاتجاهات والتي يمثلها الكثير من الغربيين والهندوك المعاصرين - بشيراً بنهضة أو حركة احياء هندية كبرى وأنه المصلح المجدد المنشئ لامبراطورية

قوية وليس النبي أو الرسول الذي جاء يبشر بدين جديد حيث كان هدف أكبر هدفا سياسيا لتكوين هند قوية موحدة .

وإذا كانت أحداث التاريخ تبين اختلاف سياسات الحكام المسلمين في الهند للعمل على نشر الاسلام منذ أول فتح اسلامي للهند (١٠٦) ، الا أن قرار أكبر بالدين الالهى (١٠٧) لاتجعل من الصعب علينا بل تفرض علينا رفض ذلك الاتجاه المدافع عن أكبر تحت حجة ومبرر أوضاع الهند الخاصة التي فرضت على أكبر هذا المسلك . حيث ان هناك فارقاً كبيراً بين الاقناع والاجبار ، بين التسامح مع غير المسلمين والمرونة السياسية وبين الخروج من الاسلام وأصوله وعدم التمسك بنشره بين من يتبعون غيره ، ولهذا فانه يمكن ايضا أن نرفض من البداية ذلك النمط من المقارنة بين سياسات اكبر وبين السياسات العثمانية في الأراضي المفتوحة تجاه غير المسلمين ، فإذا كانت هذه السياسات قد وصفت من جانب العديد من المصادر بالتسامح والمرونة تجاه الملل وأهل الذمة (خاصة بعد صدور الامتيازات ثم الاصلاحات -كما سنرى -) إلا أنها لم تصل أبداً إلى ماوصل اليه أكبر من تفريط في أصول عقيدة الاسلام وشريعته . وترى احدى هذه المقارنات (١٠٨) أن المغوليين قد فرضوا الطاعة على عديد من الأجناس ذات اللغات والتقاليد والأديان المختلفة الا أنهم لم يخضعوهم لمثل النظام الذي خضع له الرعايا المسيحيون للسلطان العثماني (الجزية -نظام الانكشارية) . ومن ثم فإن المسلمين وغير المسلمين في حكم أكبر - كانوا وفقاً لهذه المقارنة- على نفس المستوى وذلك على عكس الأوضاع في الامبراطورية العثمانية والتي ساعدت على توفير مناخ للتحويل للإسلام دون استخدام العنف أو الاكراه بالقوة. ويرجع هذا الاختلاف بين الوضعين - في نظر هذه المقارنة - إلى التناقض الواضح بين سياسة المغول في الهند والسياسة العثمانية تجاه الاسلام حيث كان المغول أقل بكثير من حيث التمسك بفكرة غزو العالم من أجل الاسلام أو بتحويل غير المؤمنين إلى الاسلام كتعبير عن حماسة السلطة الإسلامية للدفاع عن الاسلام ونشره .

(١٠٦) حول هذه الاختلافات ما بين الاقناع والاجبار انظر :

- توماس ارنولد : الدعوة إلى الاسلام . ترجمة د. حسن ابراهيم حسن ، - د. عبد المجيد عابدين ، اسماعيل النجارى . مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٢٨٦ - ٢٩٦ .

(١٠٧) حول التفاصيل التي حددها المسلمون المتهمين لأكبر بالالحاد وحول ردد الفعل المعارضة له من شعبه ومن بعض العلماء انظر :

- د. جمال الدين الشيال : مرجع سابق ، ص ١١٤ - ١١٦ .

- د. عبد المنعم النمر : مرجع سابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢٣ .

(١٠٨) - A.H.Lyber : The Government of the Ottoman Empire . Harvard University Press , Harvard 1913 , pp 278 - 304 .

- J. Saunders : op . cit . pp79 - 88 .

ولهذا تشير بعض المصادر الغربية (١٠٩) إلى أن توسع أباطرة المغول على حساب الامارات غير الإسلامية في الدكن قلب شبه القارة وجنوبها انما كان بدافع التوسعات الاقليمية وليس التوسع الإسلامى وحيث أن أكبر قد تبنى فكرة "الهند" أكثر من انفعاله مع فكرة "الأمة" ولذا جاءت سياساته "السلام من أجل الجميع" مختلفة عن الصورة التى يسمح بها الاسلام .

هذا ويمكن أن نلاحظ من تطور تفاعلات أكبر مع البرتغاليين كيف أن أهداف "الدين الجديد" قد اقترنت أيضا بمهادنة البرتغاليين وعدم إثارة عدائهم ، فى حين أن تحالفات العثمانيين مع بعض الأطراف الأوروبية تحقيقا لأهداف سياسية لم تصل أبدا حتى فى أقصى درجات تنازلها اعلان المساواة بين المسلمين والمسيحيين (عذر التنظيمات - كما سنرى -) إلى الحد الذى وصلت اليه سياسات أكبر . وفى حين نجح العثمانيون فى أحيان كثيرة فإن أكبر لم يحقق أهدافه السياسية تجاه البرتغاليين ولهذا يقول البعض (١١٠) أن هدف أكبر من الاتصال بالبرتغاليين الذين أرسلوا له بعوثا دينية ثلاث لم يكن دينيا (التنصير) كما تصور البرتغاليون ولكن هدف سياسى حيث رغب الامبراطور أكبر فى مصادقة البرتغاليين وطمع فى الحصول على مساعدة مدفعيتهم خلال عمليات غزوه فى الدكن ولكن لم ينجح أكبر فى هذا لأنه فشل فى الحصول على مساعدة عسكرية من البرتغاليين من ناحية ، ولأنه لم يمتلك عنصر القوة اللازم لطردهم من ناحية أخرى ، فبالرغم من الحرية التى أعطيت للبعوث البرتغالية الثلاث للتبشير بالمسيحية وتقديم خدمات صحية وتعليمية وبناء الكنائس ، وبالرغم من الحوارات الممتدة مع آباء الجيزويت حول المسيحية على النحو الذى أثار اعتقادهم بأقتراب أكبر من التنصر (وهو ما لم يحدث) (١١١) ، إلا أن الأبعاد السياسية للبعثات الدينية كانت واضحة فى أذهان هؤلاء الآباء وحكامهم من البرتغاليين ولهذا لعبوا دورهم فى عدم تقديم المساعدات العسكرية المطلوبة من أكبر خلال غزواته فى الدكن بل وساعدوا أعداءه ضده ، كذلك رفض البرتغاليون اقتراحاً من أكبر ١٦٠٠م بتحالف سياسى معهم ، كما تدخل دائما الآباء الجيزويت البرتغاليون لحماية المصالح الاقتصادية للبرتغال فى مواجهة القوى الأوروبية الكبرى وخاصة انجلترا (١١٢) .

هذا وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه بالرغم من أن فتوحات أكبر فى جنوب الهند قد أثرت على تجارة أوروبا حيث إن سيطرته على إحدى أكبر الولايات الهندوكية (فيجايا

- J. Piscarotie : op . cit . p 60 .

(١٠٩)

(١١٠) د . جمال الدين الشيال :مرجع سابق ، ص ٩٠ - ٩٤ .

(١١١) انظر تفصيل هذه النعوت فى .

- A. L. Srivastava : Akbar the Great : op . cit . p 251 - 260 , 388 - 389 .

- Ibid : pp 410 - 415 .

(١١٢)

ناحار) فى الجنوب والتي كانت قاعدة هامة للتجارة الأوروبية قد وجهت ضربة قوية أضعفت من قوة البرتغال ، وبالرغم من أن أكبر قد هاجم عديدا من القواعد البرتغالية البحرية بعد انتهاء موسم الحج التى هادن البرتغاليون خلالها حماية للحجاج (١١٢) إلا أن عاملا أساسيا من عوامل فشله فى مواجهة البرتغاليين هو أنه لم يكن لديه قوة بحرية ولم يكن لديه مخطط لبناء واحدة حيث اعتقد أنه بإمكانه الاضرار بالقوة البرتغالية فى الهند عن طريق قواته البرية (١١٤) ولهذا فإن عدم عنايته بالاسطول الهندى وعدم طرد البرتغاليين نهائيا من السواحل شجع هؤلاء على استمرار النمو كما شجع غيرهم من الفرنسيين والانجليز على انشاء مراكز أخرى على السواحل ولم يتم تدارك هذا الخطأ الا مع حفيده اورانجريب (١١٥) .

المطلب الثالث : اخانات المسلمة ورثة القبيلة الذهبية وورثة الايلخانيين : بين التوسع الروسى والصدام العثمانى - الروسى - الصفوى :

اتجه العثمانيون جنوبا نحو المنطقة العربية ونجحوا فى حمايتها من الخطر الأسباني والبرتغالى ، ولكن لم يكن هذا هو الخطر الوحيد الذى يهدد بلاد المسلمين فى هذه المرحلة ، فرغم أنه كان الخطر الأكثر إلحاحا وتهديدا ولكن كان هناك خطر آخر تأكدت ملامحه عند منتصف القرن ١٠هـ ، ١٦م وهو خطر التوسع الروسى على حساب ورثة القبيلة الذهبية أولا ثم على حساب ورثة الايلخانيين فى القفقاس وآسيا الوسطى حتى اكتملت السيطرة الروسية على هذه الأرجاء المسلمة جميعها عند نهاية القرن ١٩م .

ولذا تطرح الأسئلة التالية نفسها - وقد سبق التمهيد لطرحها من قبل : (١١٦) لماذا لم يتجه العثمانيون شرقا وشمالا ؟ كيف لم يتمكنوا من حماية الامارات المغولية ورثة القبيلة الذهبية فى شرق أوروبا وشمال آسيا والامارات الأخرى فى القفقاس وآسيا الوسطى ؟ كيف كان نمط العلاقات فيما بين هذه الامارات بعضها البعض وفيما بينها وبين الدولة العثمانية وبينها وبين روسيا القيصرية مصدر التهديد الأساسى ؟

أسئلة تحتاج إلى اجابة وأن كانت لم تتوافر المادة العلمية اللازمة لذلك ، حيث لم تتركز أنظار المحللين على هذا الجانب من التوسع المسيحى على حساب المسلمين ، كما أن هذه المناطق وخاصة وسط آسيا لم تعد وفقا لبعض المصادر المتخصصة (١١٧)

(١١٢) محمود شاكر : مرجع سابق . ج ٨ ، ص ٤٢٣ - ٤٢٤ .

- R. Hartel : op . cit . P 263

- A.L.Srivastava : Akbar the Great : op . cit . PP 413 .

(١١٤)

(١١٥) د . محمد اسماعيل التندى : مرجع سابق ، ص ٢٠٦

(١١٦) انظر المطلب الثالث من الفصل الثالث من الباب الرابع .

(١١٧) Bertold Spuler : "Central Asia : The Last Centuries of Independence " . in : J.Kissling et . al . (eds) . op . cit . p 237 .

تقع في قلب التاريخ العالمي منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي وبعد أن كانت هي مصدر العديد من الحركات التي أثرت على توازنات القوى الإسلامية والتوازنات الإسلامية المسيحية . ومع هذا فإنه يمكن في إطار التمييز بين الأنساق الفرعية لمسلمي التتار الثلاثة في آسيا وأوروبا ورثة القبيلة الذهبية ، القفقاس ، وآسيا الوسطى أن نبين أن التوسع الروسي قد امتد تدريجيا نحو هذه الأنساق الثلاثة خلال فترات زمنية متتالية (من منتصف القرن ١٦ وحتى نهاية القرن ١٩) وذلك في ظل تطور طبيعة السياسة العثمانية تجاه هذه المناطق وفي ظل طبيعة العلاقات بين إماراتها وطبيعة الصدام العثماني الصفوي والصدام الروسي العثماني حول القفقاس خلال القرنين ١٧م، ١٨م والصدام الروسي الصفوي حول آسيا الوسطى وخاصة منذ القرن ١٨م .

ومن مراجعة الأدبيات المتخصصة التي ركزت بصفة عامة على الأبعاد الحضارية لهذه المناطق والعلاقات بين كياناتها أكثر من تركيزها على العلاقات الدولية بينها وبين الأطراف الخارجية وخاصة المسلمة منها يمكن أن نبين أن السياسة العثمانية قد اتسمت تجاه كل نسق من هذه الأنساق الثلاثة بسمة واضحة :

فمن ناحية : لم يلعب العثمانيون دورا حاسما في انقاذ إمارات التتار المسلمة الثلاثة في شرق أوروبا وفي حوض الفولجا وهي قازان وأستراخان والقبائل العظمى من التوسع الروسي وتركت هذه المهمة إلى إمارة القرم .

ومن ناحية أخرى : امتد النفوذ العثماني إلى إمارات منطقة القفقاس التي كانت منطقة المواجهة مع الصفويين وقد لعب المتغير الروسي دوره في هذه التفاعلات .

ومن ناحية ثالثة : ظلت منطقة آسيا الوسطى بعيدة عن سيطرة النفوذ العثماني إلا أنها كانت ساحة هامة للتفاعلات الصفوية الروسية والتي أبرزت مصدر التهديد الروسي القيصري لهذه المنطقة وللنفوذ الإيراني الساعي نحوها .

وفيما يلي بعض التفصيل حول هذه الأبعاد الثلاثة^(١١٨) على نحو يبرز ساحة أخرى من الساحات التي برز فيها نمط التأثير السلبي للنزاعات بين أطراف مسلمة ولاستعانة بعضهم ضد البعض بطرف غير مسلم (روسيا) وعدم فعالية دور الطرف المسلم الأكثر نفوذا (العثمانيون أو الصفويون) في حماية هذه الكيانات المتنازعة والمفككة من اجتياح وتوسع الطرف غير المسلم - فهذا سيناريو آخر - ولو في سياق زمني

(١١٨) سيتم في هذا الموضع استعراض اتجاه التطور حتى القرن ١٩م حتى يمكن أن نفرّد في مواضع تالية المكان لتحليل التفاعلات الروسية - الصفوية - العثمانية - حول هذا المناطق وخاصة آسيا الوسطى والقفقاس التي امتدت أثناء عملية اتمام السيطرة الروسية عليها خلال القرنين ١٨م و١٩م .

ومكانى مختلف لما سبق وحدث فى القرنين ١٤م ، ١٥م فى الأندلس وفى الممالك الإسلامية فى أفريقيا فى مواجهة الحبشة .

١ - بالنسبة لورثة امبراطورية القبيلة الذهبية (١١٩) فلقد سبق أن أوضحنا تدهور قوتها وتماسكها حتى تم انقسامها بوضوح حوالى نهاية القرن ١٤م الى دويلات ثلاث : وهى خانات قازان واستراخان والقبائل العظمى إلى جانب خانات القرم ، ولقد كانت هذه الدويلات متنازعة ولعبت القوى الأوروبية الثلاثة الكبرى فى شرق أوروبا فى هذه المرحلة أى لتوانيا وبولندا وروسيا دورها فى انكفاء هذه النزاعات الا أن النزاعات أيضا بين القوى الأوروبية كانت وراء محدودية الخطر الذى كان يحيق بهذه الخانات حتى تمكنت روسيا القيصرية من التفوق تدريجيا منذ منتصف قرن ١٥م .

وعند بداية النصف الثانى من القرن ١٥م كانت خانة القرم أقوى المتربصين بنفوذ امارة موسكو ومن أقوى حلفاء ليتوانيا العدو الأساسى لموسكو ، ولكن تغير الوضع حين قام تحالف قوى بين موسكو والقرم وذلك فى مواجهة القبائل العظمى التى اضطرت للتحالف مع ليتوانيا وبولندا وكانت هذه الدويلة هى الأكثر ضعفاً بين ورثة القبيلة الذهبية ، واختفت بعد هزيمتها من القرم ١٥٠٢م . أما خانات قازان واستراخان فلقد وقعت على التوالى تحت حكم موسكو ١٥٥٢م ، ١٥٥٧م وذلك بعد فشل محاولات خانات القرم التدخل للتصدي للنفوذ الروسى المتزايد حول هذه الخانات ومنع سقوطها وهكذا لم يبق إلا القرم التى اعترفت بسيادة السلاطين العثمانيين .

هذا ولم يبذل العثمانيون جهداً ركيزاً فى التأثير على هذه التفاعلات على نحو يحول دون هذا السقوط وذلك لعدة اعتبارات : فقد كانت القبائل العظمى تحاول استعادة نفوذها حول البحر الاسود مما كان يعد تنافساً مع النفوذ العثمانى ، وفى المقابل فإن خانات القرم أعلنوا ولائهم ونفوذهم للسلطنة العثمانية منذ أيام محمد الفاتح وذلك بعد تصدى الخانات لنفوذ جنوة التجارى والتبشيرى فى القرم ، وفى نفس الوقت كانت موسكو قد دخلت فى علاقات دبلوماسية وتجارية مع العثمانيين (١٤٩٥ - ١٤٩٦) . ولقد لعبت القبائل التتارية دور الوسيط فى هذه العلاقات . كذلك وفى نفس الوقت الذى حاول السلطان العثمانى الوساطة بين القرم والقبائل العظمى لوقف نزاعاتهم المستمرة التى لم تستفد منها إلا موسكو كانت الأخيرة تسعى لمطالبة

(١١٩) برتولد شبولر مرجع سابق ، ص ١٤٢ - ١٦١ .

- محمود شاكر . مرجع سابق . ج٨ . ص ٢٥١ - ٢٦٢ .

- M.E. Yapp : " The Golden Horde and it's Successors" . in: P.M.Holt et. al . (eds) : op. cit . Vol. 1 . pp 495 - 502 .

الخليفة العثماني (سليم الأول) بأن يحول دون هجوم القرم عليها، وهو الطلب الذي تكرر مع سليمان القانوني أيضا في نفس الفترة التي انهار فيه التحالف بين القرم وموسكو بعد اختفاء عدوهما المشترك أي القبائل العظمى هذا ولم يبذل السلطان جهودا عسكرية لمساعدة قازان على رد هجمات موسكو مكتفيا بإعلان موسكو بتبعية قازان له، وهو ما لم يردع موسكو عن استمرار توسعها كذلك اكتفى سليمان القانوني بدعوة مغول وسط آسيا لانقاذ قازان من براثن الروس وهو الأمر الذي حال دون تنفيذه استمرار وتعدد الصراعات بين أمراء التتار . ولكن من ناحية أخرى فإنه بعد بؤادر الصداقة بين موسكو واستانبول بسبب العدو المشترك حول البحر الأسود والقرم بدأت استانبول منذ أوائل القرن ١٦م تشعر بالخطورة من جهة موسكو وتأكد هذا الخطر منذ منتصف القرن بعد استيلاء الروس على قازان واستراخان ، ولذا وكما يقول أحد كبار المؤرخين الأتراك (١٢٠) فإن العثمانيين ساهموا في ظهور موسكو وذلك بمساندة تحالف موسكو القرم ضد القبائل العظمى التي حاولت إعادة اقرار سيطرتها على المنطقة كوريثة لامبراطورية القبائل الذهبية وحين اكتشف العثمانيون المخاطر التي تحيط بمصالحهم حول البحر الأسود والقوقاز نتيجة تفوق وتوسع موسكو منذ منتصف القرن ١٦م كان الأوان قد فات على فعل شيء . ففضلا عن مشكلات الجبهة الأوروبية المتزايدة ناهيك عن بداية تفاقم المشكلات الداخلية لم تنجح محاولات التعاون العثماني مع القرم ١٦م، ومع انشغال موسكو في نزاعها مع بولندا والسويد بدأ السلطان العثماني في التفكير في انزال ضربة قاضية بروسيا وذلك لاسترجاع خانات استراخان وقازان ، وكانت الخطة تقوم على حفر قناة تربط بين نهري الفولجا والدون لكي يستطيع الأسطول العثماني الوصول إلى بحر قزوين وفشلت هذه الخطة نظرا - وفق مقولة البعض - (١٢١) لفتور حماس خان القرم الذي خشي من تمركز القوات العثمانية في أرضه ، ونظرا لتحطم الاسطول العثماني في معركة ليبانتو البحرية ١٥٧١م. كما تبين مصادر أخرى (١٢٢) تأثير الدسائس الروسية بين التتار على نحو أدى إلى الانصراف عن العمل في القناة والذي كان ثلثا العمل بها قد انتهى .

وإذا كانت القرم قد استمرت منذ أواخر القرن ١٦م في صراع مع روسيا مستغلة في ذلك لعبة التحالفات والتحالفات المضادة مع موسكو وبولندا والسويد ، وإذا كانت المعارك قد استمرت سجالات بين الطرفين حتى أخذت قوة خانات القرم في الضعف منذ أواخر القرن ١٧م وأخذ الروس زمام المبادرة بالهجوم ، فلقد كانت الهزيمة العثمانية

(١٢٠) Halil Inalcik : The Turkish Impact : . op. cit . p 53 .

(١٢١) برتولد شبولد مرجع سابق ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

(١٢٢) ابراهيم حليم ، تاريخ الدولة العثمانية العليا ، ط ١ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ٩٨ .

١٧٧٢ ومعاودة كوكينارجا ١٧٧٤م التي تم بعدها ١٧٨٢م الضم النهائي للقرم إلى روسيا هي نهاية المطاف بالنسبة لدور تثار القرم والذي وقع فيما وقع بين مسلمي قازان وأستراخان والقبائل العظمى قبل ٢٥٠ سنة ، وتجدر الإشارة إلى أن مسلمي قازان وأستراخان قد اتجهوا بأنظارهم إلى مساندة العثمانيين لهم أو تدخل الشاه الشيعي عباس الكبير لمناصرتهم في مواجهة الجهود الروسية المتصاعدة من أجل التنصير . ولم تتحقق هذه المساندة وتوالى اندلاع عديد من الثورات من جانب القواعد العريضة من التثار المسلم الذين قاوموا هذه الاجراءات الروسية طوال قرن ١٨م حتى أنهت هذه المقاومة في أوائل القرن ١٩م .

٢ - وكانت بلاد القفقاس (القبجاق) وهي المحصورة بين بحر قزوين والبحر الاسود والتي كانت تمثل الحد الفاصل بين امبراطورية القبيلة الذهبية وبين الدولة الايلخانية وساحة الصراع بينهما ، كانت هذه المنطقة قد شهدت نمطا آخر من الدور العثماني في تفاعله مع الروسى والصفوى (١٢٣) ، فمع ضعف ايلخانات المغول اقتسمت هذه المنطقة إلى امارات صغيرة وتمكنت الدولة العثمانية من أن تمت نفوذها إليها (٩٨٢هـ - ١٠٤٩هـ) خلال الربع الأخير من القرن العاشر الهجرى - ١٦م ، وفي النصف الأول من القرن ١١هـ - ١٧م ، وكان خضوع هذه المناطق للعثمانيين اسما ، ونظرا للصراع الصفوى العثماني فلقد دخلت هذه المنطقة في دائرة هذا الصراع حيث تناوب الفرس والعثمانيون النفوذ على أرجاء متفرقة منها ، وحينما عظمت قوة الروس بعد ضم قازان وأستراخان أخذ نفوذهم يمتد جنوبا حتى أطراف هذه المنطقة الشمالية ، ومع بطرس الأكبر دخلت السيطرة الروسية على هذه الأرجاء مرحلة حاسمة وشهدت تفاعلات عثمانية - روسية - صفوية متعددة الأبعاد وخاصة حول أرمينيا وأذربيجان وحتى اكتمال السيطرة الروسية في منتصف القرن ١٩م (١٢٤) بعد جهاد مستميت من شعوب القوقاز ضد التوسع الروسى وكان هذا الاكتمال هو نقطة القفز نحو احتلال آسيا الوسطى .

٢ - اما آسيا الوسطى فلقد تحدد ابتداء من القرن ١٦م وضعها الجديد خلال القرون التالية وحتى اتمام السيطرة الروسية عليها قرب نهاية القرن ١٩ ، ولقد تأثر هذا التحديد بوجود الصفويين من ناحية وبالتهديد الروسى من ناحية اخرى (١٢٥) .

(١٢٢) محمود شاكر : مرجع سابق . ج ٨ ، ص من ٣٦٤ - ٣٦٧ .

- د. علي حون : العثمانيون والروس . ط ١ . المكتب الاسلامى بيروت ١٩٨٢ ، ص من ٥٥ - ٦٦ .

(١٢٤) انظر هذه التفاصيل في المبحث الثاني من الفصل التالى .

(١٢٥) محمود شاكر : مرجع سابق . ج ٨ ، ص من ٣٧٣ - ٣٨٤ .

- B. Spuler : Central Asia . . . op . cit . p 468 .

- B. Spuler : Central Asia : The Last Centuries . . . op . cit . pp 220 - 255 .

فمع فشل أترك آسيا الوسطى وخاصة الشيبانيين الأوزبك في تهديد فارس حيث أبرز الصفويون ليس قدرتهم على مقاومة العثمانيين فقط ولكن أترك آسيا الوسطى أيضا دخلت المنطقة في مرحلة انعزال حيث إن الدول التي ظهرت في هذه المنطقة (بخارى وكيفا وقرقيز) والتي تشملها منطقة تركستان وطاجكستان لم يكن بمقدورها القيام بدور اقليمي نشط وفعال إلا إذا امتدت غربا نحو فارس وقلب العالم الإسلامي وسيطرت على جانب هام من الأراضي الإسلامية (كما فعل السلاجقة والتيموريون والخوارزميون من قبل)، وهو ما لم يتمكن الشيبانيون بالرغم من قوتهم في القرن ١٦م من القيام به . ومن ثم أضحي وضع هذه المنطقة - منذ هذه الفترة - هامشيا في التاريخ العالمي وفي السياسات العالمية حيث لم يعد لدولها القوة الكافية لبناء امبراطورية أو الموارد الداخلية اللازمة لمقاومة التهديد الفارسي والروسي . ومن ثم أضحت موضوعاً لتناقسات هذه الأطراف كما سنرى في الفصلين التاليين .

وبعد سقوط قازان وأستراخان ظلت روسيا تتوسع شرقا وجنوبا ودخلت آسيا الوسطى في نطاق هذا التوسع وبصورة مباشرة منذ منتصف القرن ١٩ فبالرغم من تطور العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين روسيا ووسط آسيا خلال القرن ١٦ و١٧م إلا أنها أخذت قفزة هامة خلال القرن ١٩ . ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى احتياجات الرأسمالية الصناعية في روسيا من ناحية وإلى تطور المنافسة الروسية البريطانية من ناحية أخرى ، وبعد فشل روسيا في مشروعاتها الأوروبية عقب حرب القرم ومؤتمر باريس ١٨٥٦ من ناحية ثالثة ، ولذا فإن احتلال اسيا الوسطى (١٨٦٥ - ١٨٨٦) كان نتاج أنشطة وأعمال عسكرية قامت بها السلطات القيصريّة وأحاطت بها تفاعلات بريطانية وفارسية وروسية متعددة الأبعاد لم يكن للعثمانيين من دور مباشر فيها باستثناء تأثيرات سياستهم على الجهة الأوروبية وعلى صعيد صراعهم مع الفرس . فبعد أن أمنت الدولة الصفوية منذ نهاية القرن ١٦م (بعد فشل آخر محاولات توحيد الشيبانيين لآسيا الوسطى) من تهديد أترك آسيا الوسطى أضحي مصدر الخطر الجديد - بعد العثمانيين - هو روسيا القيصريّة .

الفصل الثانى

نظام المرحلة الانتقالية من الهيمنة العثمانية العالمية إلى الدور الأول من المسألة الشرقية ومولد نظام جديد للهيمنة الأوروبية
(من ويستفارك ١٦٠٦ م إلى كوكينارجا ١٧٧٤ م)

الفصل الثانى

نظام المرحلة الانتقالية من الهيمنة العثمانية العالمية إلى الدور الأول من المسألة الشرقية ومولد نظام جديد للهيمنة الأوروبية
(من ويستفاريوك ١٦٠٦ م إلى كوكينارجا ١٧٧٤ م)

مقدمة :

تبلورت سمات هذا النظام خلال عدة مراحل فرعية امتدت من نهاية القرن ١٠هـ - ١٦م ، عصر الهيمنة العثمانية وقمة ماوصلت اليه القوة العثمانية ، الى القرن ١١هـ - ١٧م ، عصر الصمود الأوروبى وآخر التوسعات العثمانية ، الى القرن ١٢هـ - ١٨م عصر بداية الدفاع ورد الفعل العثمانى وتقلص عناصر القوة العثمانية بل والقوة الاسلامية فى مجموعها فى مواجهة هجوم أوروبى متجدد .

ولقد كان لهذا النظام الممتد سماته الهيكلية التى انعكست على نمط التفاعلات العثمانية الأوروبية على الساحة الأوروبية وحول أرجاء العالم الاسلامى ، كما انعكست على نمط التفاعلات بين الدول الاسلامية ودرجة تأثرها بالعامل الخارجى .

١ - فلقد أخذت فى التآكل عناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التى اجتمعت للدولة العثمانية حتى نهاية عهد سليمان القانونى ، ولقد كان لهذا التآكل سماته ومؤثراته الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية عن الخبو والضعف فى القوة العثمانية ومن ثم دخلت العلاقات الدولية الاسلامية المسيحية برمتها مرحلة جديدة من الممارسة التى أثارت علامة استفهام حول مصير مايسمى المنظور التقليدى الاسلامى عن العلاقات الدولية فى الاسلام وحول الحاجة الى منظور جديد . (١)

فعلى الصعيد العسكرى وعمليات الفتوحات : توقف منذ نهاية القرن ١٧م خطر الفتح العثمانى الذى كان يهدد قلب أوروبا ، وبدأت تتجمع ملامح التفوق العسكرى الأوروبى الذى اقتصر فى هذه المرحلة على رد الهجوم العثمانى على رودس ولكن لم يقدر على النيل من الحدود الأوروبية للإمبراطورية حتى نهاية القرن ١٢هـ - ١٨م ، حين انتقلت المواجهة الى أراضى الامبراطورية ذاتها ومن ثم فقد العثمانيون ولأول

- J. Piscatorie: op . cit .

- Majid Khadouri : The Islamic Theory of International Relation and its Contemprory Relevance (in) H. Procror (ed) Islam and International Relations, Praeger , N.Y, 1965 .

مرة أرضا اسلامية (القرم) لصالح روسيا ١٧٧٤ م . كذلك لم يعد بمقدور الامبراطورية الدفاع عن أرجائها بدون تحالفات مع طرف أوروبي ضد طرف أوروبي آخر وذلك في وقت برز فيه التنسيق بين الدول الأوروبية من خلال نظام متحرك للتحالفات .

وعلى الصعيد الدبلوماسي : دخلت عملية توظيف الدولة العثمانية للتوازنات الأوروبية مرحلة جديدة ليست من أجل خدمة التوسع العثماني - كما حدث من قبل - ولكن من أجل خدمة أغراض الدفاع عن بقاء الوجود العثماني في أوروبا ، هذا في نفس الوقت الذي مرت فيه العلاقات الدبلوماسية (التمثيل الدبلوماسي ، الامتيازات ، نصوص المعاهدات) نقطة تحول هامة لما أسفرت عنه من تنازلات عثمانية عكست انتهاء عصر التفوق العثماني .

وعلى الصعيد الاقتصادي : شهدت العلاقات العثمانية الاقتصادية الأوروبية تغيرات هامة حيث أخذت الامبراطورية تتحرك نحو وضع التبعية الاقتصادية لأوروبا ، ولقد انعكس هذا الوضع على العلاقات الدبلوماسية فاذا كان التباين الذي أخذ يظهر بين اسس القوة العثمانية ونظائرها الأوروبية ، قد لعب دورا حاسما في الصراع السياسي بين العالمين المسيحي والاسلامي ، فان التنازلات في العلاقات الاقتصادية مثل التنازلات في العلاقات الدبلوماسية فتحت الطريق نحو اندماج الدولة العثمانية في نظام الدول الأوروبية، وهو الاندماج الذي تحقق بالكامل في القرن ١٩ - كما سنرى - ولقد كانت هذه السمات محصلة التطورات في الدولة العثمانية والتي أفصحت عن الجذور الداخلية الهيكلية للخبو والانحدار في القوة العثمانية من ناحية ، والتطورات العميقة في أوضاع الدول الأوروبية والتوازنات فيما بينها وفي استراتيجيتها العالمية من ناحية أخرى .

٢ - ولقد انعكست هذه السمات وهذا المسار على الدور العثماني خارج أوروبا أي على السياسات العثمانية نحو العالم الاسلامي وتفاعلاتها مع الدول الأوروبية حول أرجائه . فاذا كانت الهيمنة العثمانية قد اقترنت بدور عثماني متفوق في أرجاء العالم الاسلامي أثر على آفاق الهجمة الأوروبية عليه خلال القرن ١٠ هـ - ١٦ م ، فان الخبو والانحدار في القوة العثمانية العالمية قد اقترن أيضا بنمط من التفاعلات العثمانية الأوروبية حول هذه الأرجاء ، وينمط من العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الاسلامية على نحو كون جانبا مما سمي الدور الأول من المسألة الشرقية . فمن ناحية تقلصت قدرات وبوافع الدولة العثمانية على الامتداد عبر أرجاء العالم الاسلامي للتصدي للهجمات الأوروبية والتي تركزت حتى نهاية القرن ١٨ م على هوامش هذا العالم وعلى البحار والمحيطات من حوله وليست على قلبه كما حدث خلال القرن ١٩ م . ولقد لعب الدور الأوروبي دوره في تشكيل مسار ونتائج العلاقات بين الدولة العثمانية وبين الدول

الاسلامية الأخرى وخاصة الصفوية والمغولية والسعدية فقد كان العالم الاسلامى فى مجموعه فى مرحلة من الدفاع امام الضغط الغربى المدعم بنتائج عصر النهضة المادية، ولكن هذا الضغط بدوره كان ذا طبيعة خاصة تتفق وطبيعة هذه لمرحلة من التوسع الأوروبى خارج أوروبا وبين الصدام العثمانى الأوروبى على الساحة الأوروبية . ولذا ظل حجم وزن وتأثير المتغير الأوروبى على التفاعلات الاسلامية - الاسلامية ذا طبيعة محدودة اختلفت بعد ذلك خلال القرن ١٩م أى مع عصر الاستعمار التقليدى .

ومن ناحية أخرى : ظل قلب العالم الاسلامى أى الولايات العربية تحت الحكم العثمانى ، بمنأى - فى هذه المرحلة - عن ساحة المنافسات والعداوات بين الدول الأوروبية خارج القارة الأوروبية .

ولقد كانت للأوضاع الداخلية العثمانية من ناحية وطبيعة مرحلة التطور فى التوسع الأوروبى من ناحية أخرى أثرهما أيضا على تشكيل السمات العامة للتفاعلات مع وحول الولايات العربية التابعة للحكم العثمانى والدول الاسلامية المستقلة.

خلاصة القول أننا سنجد أن سمات التفاعلات النظامية الدولية العثمانية - الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وحول أرجاء العالم الاسلامى قد تداخلت بعمق -خلال هذه المرحلة - كما تشكلت أيضاً تحت تأثير مجموعتين من العوامل العثمانية الداخلية والأوروبية ناهيك عن الأوضاع الخاصة للمناطق موطن التفاعل .

فعلى سبيل المثال نجد أنه بقدر ما أدى التدهور الداخلى فى الدولة العثمانية الى جمود توسعاتها الأوروبية بقدر ما انعكس ايضا على العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية ومع الصفويين ، كذلك وبقدر ما انعكست التوسعات الأوروبية فى البحار والمحيطات على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية بقدر ما كان لها مدلولاتها أيضا بالنسبة للأبعاد وآفاق التنافس الأوروبى حول العالم الاسلامى .

وسينقسم هذا الفصل الى مبحثين ، الأول خاص بالتفاعلات العثمانية الأوروبية المباشرة ، والثانى ينصب على هذه التفاعلات حول أرجاء العالم الاسلامى .

المبحث الاول : نظام التفاعلات العثمانية الأوروبية : تقلص وانتهاء التهديد العثمانى لأوروبا بين ضغط النمسا وروسيا .

شهد نظام التفاعلات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا ثلاثة نقاط تحول رئيسية وهى معاهدة ويستفارك ١٦٠٦م ، ومعاهدة كارلوفيتز ١٧٧٤م ، ومعاهدة كوكينارجا ١٧٧٤م . مولد كان لتطور الأحداث وتطور التوازنات الأوروبية بين هذه التواريخ الحاسمة مدلولات هامة بالنسبة لطبيعة العلاقات العثمانية الأوروبية خلال هذه المرحلة

الحساسية من اعادة تشكيل توازن القوى الأوروبية بين الاسلام والمسيحية وتوازن القوى الأوروبية ذاتها أيضا .

فمنذ الحروب الفرنسية الأسبانية حول ايطاليا خلال النصف الأول من القرن ١٦م أخذت نظم اقليمية لتوازنات القوى تتكون بين الدول الأوروبية فى مناطق عدة من أوروبا حتى أصبحت عمليات توازن القوى واضحة منذ منتصف القرن ١٨م^(٢) .

ولقد تداخل تأثير التوازنات فى غرب أوروبا مع تأثير التوازنات فى شرقها على العلاقات العثمانية الأوروبية . ولكن فشلت الدولة العثمانية فى ظل هذه التوازنات فى استمرار الهجوم ومن ثم اضطرت لتوظيفها من أجل الدفاع ضد الهجوم الأوروبى الذى بدأ ، ولذا يمكن أن نتبين مرحلتين من تأثير التوازنات الأوروبية - الأوروبية . على العلاقات العثمانية وفيما يلى تفصيلها فى المطلبين التاليين وتساعد متابعة التطورات على صعيدها على الاجابة عن السؤال التالى :

كيف ولماذا حدث التطور فى علاقة الدولة العثمانية بالنظام الأوروبى على النحو الذى مهد لاندماجها بوضع تابع بعد أن كانت تهدده - كطرف تدخل خارجى - من وضع القوة ؟

المطلب الاول : عشر الفترح العثمانية وفشل توظيف التوازنات الأوروبية من أجل دفعها:

من أهم سمات هذه التوازنات خلال القرن ١١هـ - ١٧م أن انجلترا أضحت طوال القرن ١٧م طرفا فى هذه التوازنات ضد الهابسبورج ولكنها كانت الطرف المتحدى وليس المهيمن الذى كانت هولندا تمثله . ومن ناحية أخرى ظهر أيضا تداخل بين التوازنات فى شرق أوروبا وبين التوازنات فى غرب أوروبا ولقد أخذت روسيا - ولصالح الهابسبورج - تلعب دورا مؤثرا فى توازنات شرق أوروبا والتي تداخلت مع أوضاع شمال غرب آسيا . وكان للعثمانيين رؤيتهم وتوظيفهم لكل من هذين البعدين .

من ناحية : برز دور جديد لانجلترا فى ظل التطورات التى أعقبت جمود صراع جبهة حوض المتوسط بين العثمانيين والهابسبورج فى نهاية القرن ١٦م ، فلقد كانت معركة ليبانتو - كما سبق ورأينا - هى بداية هذا الجمود حيث أنهت اسطورة التفوق البحرى العثمانى نتيجة تضافر قوى الدول المسيحية المتوسطية فى مواجهة البحرية العثمانية . ومن ثم كانت نتيجة هذه المرحلة تعبيرا عن بداية تغير الاوضاع الأوروبية التى يواجهها العثمانيون بعد أن أخذت الجهود المسيحية فى التجمع ضدهم . ولقد

(٢) - M.S.Anderson : "Eighteenth Century Theories of the Balance of Powers " . in : R.Hatton & M.S.Anderson (eds) : op. cit . PP 184 - 185.

فشل العثمانيون في تحريك تحالفهم مع فرنسا لمواجهة هذا الوضع الجديد نظرا لانشغالها بالحروب الدينية ضد البروتستانت والتي تحالفت خلالها مع اسبانيا بعد أن قبلت فرنسا توقيع معاهدة كاتوكمبريسيس ١٥٥٩ معها لانهاء الصراع الكبير بينهما في أوروبا (٢) .

وبالرغم من أن الدولة العثمانية قد جدت ١٥٦٩م معاهدة امتيازات فرنسا وزادت عليها امتيازات أخرى ، إلا أنها واجهت التحالف الجديد بين فرنسا واسبانيا - نظرا لتزعمهما الحركة الكاثوليكية المضادة للحركة البروتستانتية مع اشتداد الصراع المذهبي في أوروبا - وذلك بتحالف مضاد مع إنجلترا . فان إنجلترا أضحت منذ اعتلاء اليزابيث الاولى عرش إنجلترا (١٥٥٨-١٦٠٣) المتحدى الأول للهيمنة الأسبانية ، ولقد لعبت العوامل الدينية دورها (نظرا لدور إنجلترا في الإصلاح البروتستانتى منذ هنرى الثامن) فى هذا التحدى الى جانب العوامل السياسية والاقتصادية بسبب الصراع على التجارة الدولية والمستعمرات فى العالم الجديد (٤) .

ولقد عبر هذا التحالف العثمانى الانجليزى عن نفسه فى اعطاء الباب العالى الامتيازات لانجلترا ١٥٨١م (٥) ، كذلك استعانت الملكة اليزابيث بالسلطان العثمانى للاشتراك فى عمل عسكري بحرى ضد أسبانيا حين هدد الاسطول الاسبانى إنجلترا ١٥٨٧م حيث رأت إنجلترا أن الدولة العثمانية هى القوة العسكرية الوحيدة القادرة على حفظ التوازن فى مواجهة الأسبان وتدميرهم منعا لهم من السيطرة العالمية اذا مانجحوا فى تدمير القوة الانجليزية ثم العثمانية . ولقد افصحت رسالة الملكة اليزابيث عن هذه المعانى بوضوح (٦) وكان الانتصار الانجليزى على الأسطول الأسبان مؤشرا على فقدان أسبانيا لمكانتها السابقة فى التوازنات الأوروبية وافساحها الطريق لدولة مهيمنة جديدة وهى هولندا وهو الأمر الذى انعكس على التنافس الأوروبى حول البحار الشرقية والجنوبية حيث ورثت هولندا دور البرتغال كما سنرى .

(٢) أنظر التفاصيل فى .

- كارل بروكلمان تاريخ الشعوب الاسلامية . ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي . دار العلم للملايين . بيروت ١٩٤٩ . ج ٣ ، ص ١٢٥ - ١٢٧ .

- محمد فريد . مرجع سابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

- H.Inalcik : The Heyday and the Decline... op.cit. 336-337 .

(٤) د . عبد الحميد البطريق مرجع سابق ، ص ١٤٧ - ١٦٠ .

- H . Inalcik : op . cit . P 330 .

(٥) أنظر نص هذه المعاهدة فى .

- J.C. Hurewitz : The Middle East and North Africa in World Politics : A Documentary Record . Yale University Press . 1975 . V 1 . PP 8-10 .

(٦) أنظر نص هذه الرسالة فى

- "الامتيازات الاجنبية فى الممالك العثمانية" مرجع سابق ، ص ٤٦١ - ٤٦٢ .

- E. Creasy : op . cit . P 227 .

ومن ناحية أخرى : كان وسط وشرق أوروبا هو المجال الثانى الذى ظهر على صعيده منذ أوائل قرن ١٧م انتهاء عصر المبادرات والفتوحات العثمانية الكبرى . ولقد شهدت هذه الساحة الأوروبية ، التى تجدد الصراع على صعيدها بعد تجميد ساحة المتوسط ، تطورات هامة فى أبعاد المواجهة بين الدولة العثمانية والهابسبورج وحلفائهم الجدد من الروس .

وإذا كان سليمان القانونى قد استطاع أن يوظف لصالح فتوحاته فى شرق أوروبا وحوض المتوسط صراع الهابسبورج والبريون فإن حالة التوازنات الفرعية فى أوروبا خلال القرن ١٧ لم تسمح بإعادة الكرة . كيف ؟ ولماذا ؟ . إن متابعة جولات الصدام المتتالية بين الدولة العثمانية والنمسا^(٧) تضع أمامنا عدة أمور بهذا الصدد .

أولاً : الرابطة القوية بين حالة الدولة العثمانية الداخلية وبين الانجاز الخارجى : فلم تخمد نيران الحرب بين الدولة العثمانية والنمسا طوال هذا القرن وظل الخطر العثماني قائماً وتمثل فى استمرار الانتصارات والمكاسب ، ولكنها كانت انتصارات محدودة النطاق تقترن بهزائم أخرى محدودة النطاق أيضاً دون موقعة حاسمة لصالح أى من الطرفين تحدث تحولاً فى حالة التوازن . وارتبط هذا الجمود بأحداث عثمانية داخلية جسيمة أسفرت عن جذور الضعف العثماني (كما سنرى فى المطلب الثالث) كذلك شهدت هذه المرحلة جولات متعددة مع الصفويين استنفذت قدراً كبيراً من القوة العثمانية خاصة وقد تمكن الصفويون من إحراز انتصارات عديدة . ولكن التهديد العثماني لقلب أوروبا أخذ دفعة أساسية بالتوغل فى الأراضى النمساوية وحتى حصار عاصمتها وذلك بعد حركة الإصلاح الداخلى العثماني التى قامت بها أسرة كوبرلى عند منتصف القرن ١١هـ - ١٧م وأدت نتائجها الى كسر الجمود فى الجهود العسكرية العثمانية .

ثانياً : بداية التراجع العثماني على ساحة المعارك الأوروبية ارتبط أيضاً ، ببداية التراجع على صعيد العلاقات الدبلوماسية بصفة خاصة ، وكان صلح ويستفاريوك مع النمسا ١٦٠٦ أول بوادر هذا التراجع ، فبالرغم من أنه لم يؤد الى تغييرات اقليمية

(٧) أنظر التفاصيل العسكرية والدبلوماسية لهذه المواجهة وحتى معاهدة كارلوفيتز ١٦٩٩م فى .

- حسين لييب : تاريخ الاتراك العثمانيين . مطبعة الواعظ . القاهرة ، ١٩١٧ ، ص ١٢٢ - ١٢١ .

- محمد فريد . مرجع سابق ، ص ٢٥٢ - ٢١٢ .

- د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : فى اصول التاريخ العثماني ، مرجع سابق ، ص ١١٦ - ١١١ .

- محمد جميل بيه : مرجع سابق ، ص ٢٨٢ - ٢٩٤ .

- كارل بروكلمان : مرجع سابق ، ص ١٢٩ - ١٥٤ .

- E.Creasy : op. cit. PP 218 - 329 .

- H.G.Kissling & F.R.Bagley : "The Ottoman Empire to 1774".in

- H.G.Kissling et.al. (eds) : op. cit. PP 34 - 42 .

هامة الا أنه يعد علاقة ذات مغزى بالنسبة للتطور الذى صان العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وبين الدول الأوروبية المسيحية ، فلقد تغيرت لهجة الخطاب الدبلوماسى بحيث أعرب عن درجة أكبر من الاحترام العثمانى للطرف النمساوى نظرا لاعتراف السلطان العثمانى بالامبراطور النمساوى كنظير له ، لقد اعترفت معظم المصادر التاريخية أن هذا التغيير إنما يدل على تخلى السلطان العثمانى عن مطالبه فى السيطرة العالمية والتي تمسك بها خلال سيطرة سليمان القانونى، كما يدل أيضا على أن العلاقات بين الدولة العلية وممالك أوروبا قد اوضحت تقوم منذ ذلك الحين على قاعدة المساواة وبدأت تخرج من دائرة الدبلوماسية المنفردة التى انتهجتها فى ادارة علاقاتها مع الدول المسيحية .

وكان مضمون ودلالة هذه المعاهدة انعكاسا لتأثير السياسات الدولية والأوضاع الداخلية العثمانية المتدهورة ، فلقد تجددت الحروب فى أوروبا فى أوائل القرن فى نفس الوقت الذى تجددت فيه قوة العثمانيين وصدامهم مع النمساويين (١٥٧٨-١٦٠٢) ومن ثم كان صلح ويستفاروك دليلا على عدم قدرة العثمانيين على الحرب على جبهتين فى آن واحد ورغبتهم فى التفرغ للصقويين والقلقل فى أسيا الصغرى والشام.

ثالثاً : استمر الوضع على جموده دون تغيير جذرى فى توازن القوى بين الطرفين خلال النصف الثانى من القرن ١١هـ - ١٧م وذلك لاعتبارين أساسيين :

فمن ناحية : استمرت مظاهر الضعف والتدهور الداخلى للحكام العثمانيين وللانكشارية مع تجدد الجبهة الصفوية (١٦١٨م - ١٦٣٩م) ، ومن ناحية أخرى لم تكن ظروف الدول الأوروبية تسمح لها بالهجوم على الدولة العثمانية لاستغلال قلاقلها الداخلية ، فقد اندلعت الحروب الدينية بسبب الصراع المذهبى بين الكاثوليك والبروتستانت واستمرت ثلاثين سنة (١٦١٨ - ١٦٤٨) تورطت خلالها كل القوى الأوروبية الكبيرة، فى نفس الوقت الذى كانت فيه روسيا القيصرية فى غمار مرحلة البناء والتوسع الذى أهلها للقيام بدورها خلال القرن ١٨م .

وبالرغم من أن الحرب بين الدولة العلية وبين البندقية بسبب غزو جزيرة كريت أخر ممتلكات البندقية فى شرق المتوسط ، تعد بمثابة التحرك العثمانى الوحيد تجاه أوروبا فى هذه المرحلة ، إلا انها كانت عملية ذات مدلولات سلبية بالنسبة لاتجاه توازن القوى الكلى لغير صالح العثمانيين وبالنسبة لأهداف توظيفهم للتوازنات الأوروبية - الأوروبية والامتيازات الممنوحة . فبالرغم من استيلاء العثمانيين على الجزيرة ١٦٤٥م إلا أن ارتفاع تكلفة الحملة كان من أهم أسباب استنزاف موارد الدولة فى هذه المرحلة، كذلك لم تتمكن الدولة العثمانية من الصمود بمفردها خلال العمليات البحرية ضد البنادقة والتي استغرقت عدة سنوات ، مما استدعى طلب المعونة من سفن

انجليزية وهولندية - وفي مقابل مساعدة البحرية الانجليزية التي طلبها السلطان العثماني ١٦٥٥م فانه قدم تسهيلات جديدة للتجار الانجليز حتى وصل الامر ١٦٦٠م الى الحديث عن تحالف دفاعي هجومي بين الامبراطورية العثمانية وبين انجلترا ضد فرنسا واسبانيا ، ولهذا شهدت هذه المرحلة تجميدا للعلاقات العثمانية الفرنسية وتدهورها في مقابل تحسين العلاقات العثمانية الانجليزية الهولندية ، وكانت هولندا تلعب الدور القيادي المهيمن (١٦٠٩ م - ١٦٤٠م) قبل أن تتفكك (١٦٤٠ - ١٦٨٨) . ولكن هذا التوظيف العثماني للامتيازات وهذه الرغبة في التحالف (بمبادرة عثمانية هذه المرة عكس الوضع مع سليمان القانوني) لم يكن ليؤتي ثماره حيث كانت البندقية في هذا الوقت تلقى مساعدة فعالة من كل القوى الأوروبية (اسبانيا ، انجلترا، فرنسا ، البابا ، قراصنة مالطة) على نحو ساعد على اطالة أمد العملية واستنزاف القدرات العثمانية .

رابعا : بعد مؤتمر وستفاليا ١٦٤٨م ازدادت أركان التحالف الأوروبي تماسكا في مواجهة أحياء العثمانيين لجبهة الصدام مع النمسا وذلك عقب نتائج حركة الاصلاح الداخلية التي شهدتها الدولة العثمانية منذ بداية النصف الثاني من القرن ١٧م . ولقد مر هذا الصدام بعدة جولات منذ ١٦٥٨م وحتى ١٦٩٩م تعاقبت خلالها الهزائم على الجيش العثماني ، وحتى كانت الجولة الأخيرة مع فشل الحصار العثماني لفيينا ١٠٩٤هـ - ١٦٨٢م وما أعقبه من تطورات . ولقد تأكد عبر هذه الجولات كيف أن تأثير التحالف المسيحي الجديد كان أقوى من تأثير محاولة احياء الروح العثمانية التقليدية نحو الجهاد ، فلقد بدا كيف أن كل دول غرب أوروبا مستعدة لتجميع قواتها ضد الخطر التركي الذي بزغ من جديد مع ١٦٥٧ .

فمن ناحية : نجد أن ملك فرنسا يستجيب لدعوة البابا للتخلي عن الصداقة العثمانية - الفرنسية، ومن ناحية أخرى ، برز ضغط جديد من الشرق من جانب روسيا القيصرية حيث حدث صدام بين الطرفين (١٦٧٧م - ١٦٨١م) انتهى باقرار صلح حققت فيه روسيا بعض المكاسب ، واخيرا تبلور وتأكد تجمع القوى المسيحية خلال حصار فيينا، فلقد اضطر الجيش العثماني لفك الحصار بعد هزيمته من جيش النمسا والمانيا وبولندا ، ثم واجه بعد ذلك جيش ماسمي بالحلف المقدس الذي تكون ١٦٨٤ تحت رعاية البابا وضم كلاً من النمسا وبولندا والبندقية وروسيا ومن ثم كان بمثابة أول خطوة جماعية لأوروبا لاجراج العثمانيين من أوروبا . هذا ولقد كان فشل حصار فيينا ومدلولاته ونتائجه موضع اهتمام خاص من المؤرخين العرب والغربيين حيث تعددت جوانب وأبعاد التفسير^(٨).

(٨) الى جانب المصادر الموضحة في الهامش السابق انظر أيضا - د. سيار الجميل مرجع سابق ، ص ٤٠٥ - ٤٠٩ .

وكانت معاهدة كارلوفيتز التى نتجت عن مؤتمر بولى عقد بعد حرب عثمانية - روسية (استولت فيها روسيا على ميناء ازوف على البحر الاسود) وقعت بدورها فى نهاية الحرب العثمانية مع الحلف المقدس (١٦٨٣ - ١٦٩٩) كانت هذه المعاهدة نقطة تحول جديدة .

المطلب الثانى : توقف الفتوحات العثمانية وبداية الهجوم الأوروبى : توظيف التوازنات الأوروبية من أجل الدفاع (من كارلوفيتز وحتى كوكيتارجا)

١ - كان لصلح كارلوفيتز مدلولات عديدة باعتباره نقطة تحول حاسمة فى تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية ومن ثم فى نمط التفاعلات بين هذين الطرفين على نحو شكل مسار ونتائج تفاعلات القرن ١٨ م .

فمن ناحية : كانت المعاهدة أول معاهدة توقعها الدولة العثمانية كقوة مهزومة احتاجت خلال التفاوض الى وساطة دول أوروبية من أجل تخفيف نتائج الفشل العسكرى بالوسائل الدبلوماسية أى توظيف الدبلوماسية من أجل الحفاظ على الممتلكات . (٩)

ومن ناحية أخرى : كانت التنازلات الاقليمية من جانب الدولة العثمانية بمقتضى هذه المعاهدة (اوكرانيا وبودوليا لبولندا ، المجر وترانسلفانيا للنمسا ، المورة للبندقية) بمثابة الخطوة الاولى فى الانسحاب من أوروبا أى الخطوة الاولى فى عملية تفكيك أوصال الامبراطورية العثمانية ، تلك العملية التاريخية التى استمرت جارية لمدة مايقرب من قرنين ونصف حيث اجتمعت الدول الأوروبية منذ ذلك الحين ضد الدولة العالية من أجل تقسيمها . وفى المقابل لم يتقدم فقط أمن الهابسبورج بل اتسعت أرجاؤها ، كذلك امتدت أطراف روسيا نحو الجنوب وأضحى لها نفوذ على البحر الأسود وزاد تهديدها للدولة العلية . (١٠)

ومن ناحية ثالثة . انتهى خطر التهديد العثمانى الذى أحاط بأوروبا لمدة ثلاثة قرون حيث واجه العثمانيون حقيقة التفوق الذى أضحى عليه "الافرنج" وحقيقة الضعف النسبى فى قوتهم ومن ثم انتقلوا الى الدفاع بل وأضحت مصالحهم مرتبطة الى حد كبير بأستقرار حالة السلام ، بعبارة أخرى تأثرت بعمق استراتيجة الامبراطورية العثمانية نحو أوروبا على نحو أثر على علاقاتها الخارجية على مستوى السلم والحرب فى أوروبا . (١١)

(٩) برنارد لويس مرجع سابق ، ص ٢٩٤ .

(١٠) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

- محمد فريد مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

- H.Inalcik : op . cit . P 353 .

ومن ناحية رابعة : تم بحث بنود المعاهدة وقرارها في مؤتمر دولي أوروبي حضرته لأول مرة - الدولة العثمانية مع الأطراف المتنازعة معها الى جانب حضور انجلترا وهولندا كقوى وسيطة ، وكان هذا الأسلوب -بعد وستيفاروك- بمثابة خطوة أخرى أكثر عمقا ودلالة بالنسبة لتطور أساليب ادارة العلاقات الدولية الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وبين الممالك الأوروبية نحو التبادلية الدبلوماسية الكاملة من ناحية ونحو دور جديد للأطراف الأوروبية في الشئون العثمانية من ناحية أخرى . كيف؟

إذا كانت السياسة العثمانية قد فشلت خلال القرن ١٧م في توفير التوازنات الأوروبية لازالة أسباب تعثر الفتوح العثمانية ، وإذا كانت صيغة وستيفاروك قد أفصحت عن الاعتراف بالمساواة - كما سبقت الإشارة - فان طبيعة ومضمون وأطراف التفاوض في مؤتمر كارلوفيتز كان يعنى أمرين:

أولهما (١٢): الاعتراف ولو ضمنيا- بمبدأ تدخل الدول الأوروبية في نزاعات الامبراطورية العثمانية ، بل أضحى حفاظ الامبراطورية على ممتلكاتها من اعتداءات دول أوروبية يعتمد على مساندة أطراف أوروبية أخرى .

ثانيهما (١٣): أن الدبلوماسية العثمانية من جانب واحد قد تقلصت وقاربت على الانتهاء ، فاذا كانت الامبراطورية العثمانية قد أثرت على توازن القوى في أوروبا واستغلت التوازنات الأوروبية منذ بداية اختراقها لنظام الدول الأوروبية فان ذلك الاختراق كان في البداية باعتبارها مشاركا محددا ومن خلال روابط دبلوماسية ذات اتجاه واحد مصدره الدولة الأوروبية التي ترسل البعثات الدبلوماسية ولاتستقبل نظائرها العثمانية ، ثم تطورت قنوات هذا الاختراق حتى تحقق التبادل الدبلوماسي الكامل بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية . ولقد مر هذا التطور بأربع مراحل أساسية منذ فتح القسطنطينية ، وكانت معاهدة كارلوفيتز هي بداية المرحلة الثانية فيها والتي استمرت لمدة قرن كامل اضطر السلطان العثماني خلالها للتفاوض من وضع ضعف واتسمت خلالها الدبلوماسية العثمانية بتقلص الفردية .

٢ - وعلى ضوء هذه المدلولات لنتائج كارلوفيتز نجد أن نمط التفاعلات العثمانية الأوروبية خلال القرن ١٨ قد اتسم بعدة سمات تتلخص كالآتي :

أولاً : لم تعد الدولة العثمانية قادرة عن الدفاع على الامبراطورية بدون حلفاء أوروبيين وأضحى عليها الاعتماد بصورة متزايدة على ادارة السياسة الخارجية بفعالية لحماية ممتلكاتها وذلك لأنها واجهت منذ بداية القرن ١٢هـ - ١٨م عددا من

- E. Creasy : op . cit. PP319 - 321 .

(١٢)

- J.C. Hurewitz : "Ottoman Diplomacy and the European State System".

(١٣)

- Middle East Journal .V 15 (1961) . PP 141 - 142 , 145 -148.

القوى المعادية التي غالباً ماكانت تتسق فيما بينها من خلال نظام مرن من التحالفات المتحركة، ومن ثم أصبح العثمانيون أكثر اعتماداً على نظام أوروبي للعلاقات الدولية أى على محددات توازن القوى الأوروبية ، هذا ولقد اوضحت السياسة العثمانية تجاه أوروبا هي سياسة رد الفعل وسادها فترات طويلة من "السلام النسبي" (١٤).

ثانياً : كانت الاحتكاكات العثمانية الأوروبية المحدودة والتي حققت الدولة العثمانية في بعضها انتصارات عسكرية هامة احتكاكات مع طرفين أساسيين هما النمسا في الغرب وروسيا في الشرق، وإذا كانت النمسا أو امبراطورية الهابسبورج قد مثلت العدو الأساسي للعثمانيين منذ بداية القرن ١٦م فإن العداء الروسي العثماني قد تبلور بوضوح حيث شغلت التفاعلات العثمانية - الروسية حيزاً هاماً وأساسياً من العلاقات العثمانية الأوروبية خلال القرن ١٨م ، وتحقق ذلك بعد أن أضحت روسيا منذ بداية هذا القرن (وعلى عكس ما قبل ذلك) ذات تأثير ملحوظ وهام على ميزان القوى الأوروبية وذلك بسبب استراتيجية روسيا الجديدة مع بطرس الأكبر (١٥) . فبعد أن توسعت امارة موسكو في الشرق خلال القرنين ١٦، ١٧م على حساب خانات التتر المسلمين وبعد أن كانت الصدامات العسكرية الروسية العثمانية (منذ الحملة العثمانية على استراخان لاستردادها ١٥٦٩م والتي تعد أول مواجهة مباشرة بين جيش الدولتين) صدامات محدودة النطاق وان اتسمت بالتكرار خلال النصف الأخير من القرن ١٧م، بعد كل هذا نجد أن نطاق ودرجة العداوة بين الطرفين قد ازدادت عمقا مع اتجاه روسيا بنظرها نحو الغرب والجنوب مع بداية عصر نهضتها الحديثة مع بطرس الأكبر (١٦٨٢ م - ١٧٢٥م) وخلفائه . فلقد كانت استراتيجية بطرس الأكبر من أجل تحديث وبناء روسيا كدولة كبرى تقتضى منه الوصول للبحار أى التوسع غرباً وجنوباً ، ولم تكن هذه بالمهمة السهلة حيث كان ولا بد أن يصطدم بدول قوية كالسويد التي تمد سلطانها على البلطيق، وبولندا الكاثوليكية التي تعترض أى تقدم روسي أرثوذكسي والدولة العثمانية التي تسيطر على البحر الأسود وتمثل العدو الأكبر لروسيا وريثة الدولة البيزنطية الارثوذكسية . ولذا كان فتح روسيا للطريق نحو الغرب ومد النفوذ الروسي على بحري البلطيق والأسود لابد وأن يؤدي الى اندلاع الصراع مع السويد ومع العثمانيين ، وكان العمل على حدود هاتين الدولتين يفرض على روسيا

(١٤) - Thomas Naff : "Ottoman Diplomatic Relations with Europ in the Eighteenth Century : Patterns and Trends. in : T.Naff & R .Owen (eds): Studies in Eighteenth Century Islamic History . Southern Illinois University Press, 1977 . PP 78 - 90.

(١٥) حول أبعاد هذه الاستراتيجية أنظر
- د . عبد الحميد البطريق مرجع سابق ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .
- د . علي حور مرجع سابق .

التحالف مع أعدائهما وخاصة النمسا العدو التقليدي للعثمانيين والمتحالفة مع بولندا الكاثوليكية ضد أطماع السويد البروتستانتية فيها .

ثالثاً : لم تؤد الاحتكاكات العثمانية الأوروبية المحدودة النطاق خلال القرن ١٨م وحتى ١٧٧٤م للانقضاخ على القلب الأوروبى للإمبراطورية العثمانية أو قلبها فى الدول العربية وذلك لأن محددات ميزان القوى الأوروبى كانت تقع خارج أوروبا أى فى العالم الجديد وشبه القارة الهندية بين فرنسا وانجلترا ، فلقد كان الصراع الفرنسى الانجليزى تحركه قوى سياسية واقتصادية تقع خارج نطاق أو سيطرة الباب العالى فى هذه المرحلة ، ولكنها كانت حاسمة التأثير على توازن القوى الأوروبية على القارة ومن ثم على استمرار الدفاع عن بقاء الامبراطورية العثمانية (١٦) . ولهذا وان لم تكن انجلترا وفرنسا أطرافا مباشرة فى الاحتكاكات العثمانية - النمساوية - الروسية على الساحة الأوروبية ، الا أنهما لعبتا دورا فى مساندة الدولة العثمانية فى مواجهة كل من النمسا وروسيا وذلك على ضوء حسابات المصلحة القومية الفرنسية والبريطانية على ساحة أوروبا وخارجها . وقد كان لأداة الامتيازات العثمانية استخداما الواضح على صعيد هذه التفاعلات .

٣ - هذا ويمكن من خلال دراسة تطور العلاقات العثمانية الأوروبية أن نستخلص نماذج توضح وتبلور سمات هذا النمط من التفاعلات الذى يقوم على تأثير التوازنات الأوروبية من ناحية وتوظيف الامتيازات العثمانية من ناحية أخرى (١٧) .

(أ) كيف أثرت التوازنات الأوروبية على حماية المصالح العثمانية وخاصة فى مواجهة التهديد الروسى؟

مر الصراع العثمانى الروسى وخاصة منذ كارلوفيز وحتى كوكينارجا بعدة جولات حربية (١٧١١، ١٧٣٦-١٧٤٠، ١٧٦٨-١٧٧٢م) انتهت بعقد معاهدات بساروفتش

(١٦) -T. Naff : op . cit . P 90 .

(١٧) حول مزيد من التفصيل عن طبيعة التنافسات الأوروبية بين فرنسا وبريطانيا فى هذه المرحلة وحتى اندلاع الثورة الفرنسية . انظر على سبيل المثال :

- د.أول. فيشر مرجع سابق .

وحول تفاصيل العلاقات العثمانية الأوروبية فى ظل هذه التنافسات وفى ظل السياسة الروسية الجديدة انظر .

- محمد فريد . مرجع سابق ، ص ٢١٥ - ٢٤٠ .

- عبد الحميد البطريق ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ - ٢٠٨ .

- د. على حون . مرجع سابق ، ص ٧٠ - ٨٩ .

- حسين لييب : مرجع سابق ، ص ١٢٥ - ١٢٨ .

- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى . مرجع سابق ، ص ١٥٦ - ١٦٦ .

- E.Creasy : op. cit .

- H.Inalcik : op. cit . PP 354 - 355.

١٧١٨، وبلجراد ١٧٤٠، وكوكينارجا ١٧٧٤، وتدخلت في عقدها أطراف أوروبية مختلفة، وتباينت فيها المكاسب التي حققتها روسيا، إلا أن آخرها كانت تعد نقطة تحول خطيرة، ولقد تداخل هذا الصراع العثماني الروسي خلال هذه الجولات مع صراعات أوروبية أخرى، كالصراع الروسي - السويدي (١٧٠٠ م - ١٧٠٩ م)، والعثماني النمساوي، والروسي البولندي، والنمساوي الفرنسي، كذلك تداخل التحالف العثماني الفرنسي مع التحالف النمساوي البولندي مع التحالف النمساوي - البروسي - الروسي. وفي حين نجحت الدولة العثمانية في توظيف بعض هذه التداخلات لحماية الأراضي العثمانية من الخطر الروسي الجديد ومن التهديد النمساوي التقليدي، إلا أنها فشلت في البعض الآخر. ويرجع هذا الفشل أساساً إلى عدم التقدير السليم للخطر الروسي الجديد وكيفية مواجهته في التوقيت المناسب، وإلى عدم التعاون الفاعل مع فرنسا ضد النمسا وروسيا، ويعود هذا كله بدوره إلى المشكلات الداخلية المتفاقمة والانشغال بالاصلاحيات الداخلية بعد بدء الانفتاح على أوروبا في عهد السلطان محمود الأول (١٧٣٠ م - ١٧٥٤ م). وهي الاصلاحات التي انتعشت الدولة في ظلها ثم عادت للفوضى والفساد الداخلي من جديد وركدت حركة الاصلاح من بعده، وذلك في نفس الوقت الذي أخذت تتدعم فيه القوة الروسية التي انتقل إليها منذ منتصف القرن ١٨ مهمة التصدي للترك وذلك بعد أن نفذ الهابسبورج نورهم التقليدي في هذا الصدد والذي سبق واستمر لمدة مايزيد عن القرنين ونصف. ومن ثم فحين اندلعت الحرب الروسية - العثمانية ١٧٦٨ والتي استمرت عدة سنوات حقق الروس انتصارات حاسمة على الجيش والبحرية العثمانية وحتى كانت معاهدة كوكينارجا ١٧٧٤ م^(١٨) وتعد هذه المعاهدة نقطة تحول خطيرة في تاريخ الانحدار العثماني العالمي، وفي تاريخ التوازنات العثمانية الأوروبية فمعها فقدت الدولة العثمانية مكانها كقوة عظمى وقوة مهيمنة على السياسات العالمية والأوروبية. وكان من أهم بنودها استقلال تتر القرم وكان هذا أول بلد إسلامي أجبر السلطان العثماني على التخلي عنه حيث أن أراضيه إسلامية قديمة وسكانه من المسلمين فهو ليس أراضى مسيحية في الأصل لا يوجد فيها أكثر من أقلية حاكمة من المسلمين (كما كان في شرق أوروبا)، ومن ناحية أخرى حفظت المعاهدة سيادة الدولة العلية الدينية على هذا الاقليم أي أن يباشر السلطان سلطته الدينية فقط بصفته خليفة المسلمين، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يؤكد فيها العثمانيون تمسكهم بلقب الخليفة الذي لم يهتموا به كثيراً في أوقات قوة الدولة، ولكن ما لبثوا أن جعلوا منه سلاحاً معنوياً لمقاومة التدخل الأوروبي فيما بعد مع تطور المسألة الشرقية، وفي

(١٨) أنظر النص الكامل لسند هذه المعاهدة نقلاً عن تاريخ جوبت باشا في

- محمد فريد، مرجع سابق، ص ٢٤٢ - ٢٥٧.

المقابل تصورت الدول الأوروبية أن الخليفة على هذا النحر إنما يشغل في العالم الاسلامي ما يشغله البابا في العالم المسيحي ، ومن ناحية ثالثة . أعطت المعاهدة لروسيا امتيازات دبلوماسية وتجارية ودينية لروسيا^(١٩) .

(ب) كيف وظفت الدولة العثمانية الامتيازات الممنوحة للدول الأوروبية ؟

برز خلال القرن ١٨م التحول في سياق وكيفية وأهداف توظيف الامتيازات العثمانية^(٢٠) بالمقارنة بمرحلة تعثر الفتوحات (القرن ١٧م) ومن قبلها مرحلة القوة والهيمنة العالمية العثمانية (القرن ١٦م) فلقد أضحت هذه الامتيازات - منذ ١٧١٨ - أما نتيجة ضغط أوروبي أي لتعبئة مساندة حليف أوروبي ، ومن هنا قمة المغزى السياسي السلبي لهذه الامتيازات على عكس الأبعاد الايجابية السابقة لهذا المغزى . فبعد أن كانت الامتيازات عملاً فردياً أرادياً من جانب السلطان العثماني يعرب به عن صداقته لطرف ، وبعد أن كانت موافقة السلطان ضرورة على تجديد الامتيازات أو الاضافة اليها ، وبعد أن كانت هذه الامتيازات تعكس الرؤية الاسلامية للعثمانيين لتفوقهم ولعدم المساواة مع الغير ، أضحت القوى الأوروبية تطلب بنفسها هذه الامتيازات بل وتفرض شروطها ، كما أضحت هذه الامتيازات قائمة لا تتطلب تجديداً بل وتتم في وثيقة تبادلية ثنائية وليس في وثيقة من طرف واحد . ولم ينقض القرن ١٨م حتى كانت قد امتدت إلى كل الدول الأوروبية ، وأضحت الامتيازات منذ ذلك الحين أداة أساسية للاستغلال الاقتصادي الأوروبي كما أضحت سبيلاً لدمج الامبراطورية العثمانية في نظام التحالفات الأوروبية .

فهى لم تعد تتضمن بنوداً اقتصادية ولكن أضحت تعكس تغيرات أساسية في مفاهيم ومسلك الدبلوماسية العثمانية ، كما أضحت مؤشراً على العداوات بين الدول الأوروبية وعلى التحالفات بينها وبين الدولة العثمانية حيث كانت هذه الأخيرة في حاجة للمساندة الدبلوماسية من أجل الدفاع عن مصالحها . ولقد برز هذا المغزى السياسي

(١٩) حول بداية وتطور الامتيازات الدينية لروسيا في أراضي الامبراطورية العثمانية من كارلوفيتز وحتى كوكيبارجا أنظر .

- د . خيرية قاسمية . روسيا القيصرية والشرق العربي ، ص ص ٤٢ - ٤٤

(٢٠) حول ابعاد الامتيازات العثمانية المقدمة لفرنسا وروسيا في قرن ١٨م أنظر .

- T.Naff op . cit PP 97 - 102

- J.Piscatorie op cit. PP 50 - 51

- Antoine Hakayem·Les Provinces Arabes de L'empire Ottoman aux Archives du Ministere des Affaires Etrangeres de France (1793 - 1918) . Les Editions Universitaires du Liban 1988 PP XX - XXI

وحول الامتيازات الاجنبية المقدمة لليبيا ١٧١٨ م أنظر

- د . أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سابق ، ص ص ١٥٦ - ١٥٧ .

لهذه الامتيازات برضوح في حالتين أساسيتين في هذه المرحلة : حالة الامتيازات الفرنسية ١٧٤٠م من أجل المساندة ، وحالة الامتيازات الروسية ١٧٧٤م تحت ضغط الهزيمة .

فمن ناحية : في ظل سياق صلح يساروفيتش ١٧١٨ وفي ظل تطور توازن القوى في البلقان لصالح الهابسبورج استطاعت النمسا أن تتنزع معاهدة امتيازات كانت نموذجا لنظيراتها في نهاية هذا القرن ، فضلا عن المكاسب الإقليمية نص الصلح على استعادة رجال الدين الكاثوليكى مزاياهم القديمة في الأراضي العثمانية مما أتاح للنمسا التدخل في شئون الدولة العثمانية باسم حمايتهم وهو الأمر الذى ظلت تسعى إليه فرنسا أيضاً . كذلك نص الصلح على حرية التجار النمساويين وحق حماية النمسا لهم داخل الأراضي العثمانية .

ومن ناحية أخرى : فان العداء الفرنسى النمساوى المتبادل وإن كان قد حفز استمرار المساندة الفرنسية للسياسة العثمانية في أوروبا طوال القرن ١٨ ، إلا أن فرنسا استغلت مساندتها هذه لتدعيم امتيازاتها فعقب نجاح الوساطة الفرنسية بين العثمانيين والروس والنمساويين في معاهدة بلجراد ١٧٤٠ حصلت فرنسا على امتيازات أكثر اتساعاً من أية امتيازات سابقة . وكان أهم أبعاد المغزى السياسى لهذه الامتيازات الجديدة هو أن تكون هذه الامتيازات دائمة بوفاء السلطان التى منحها وأنه لايجوز تعديلها بغير رضا فرنسا ، وبذا فقدت الدولة العثمانية ورقة من أوراق مساومتها بهذه الامتيازات فى مقابل تعبئة المساندة السياسية اللازمة فى مواجهة أطراف أوروبية أخرى .

ومن ناحية ثالثة : فان الامتيازات الروسية بعد الهزيمة العثمانية ١٧٧٤م ونظرا لانعدام مساندة قوى أوروبية فى مفاوضات مابعد الهزيمة لم تكن لتقارن بالامتيازات الجزئية السابقة التى حصلت عليها روسيا ١٧٠٠م ، ١٧٤٠م فى ظل توازنات قوى مختلفة . فلقد قدم الباب العالى لروسيا كل الامتيازات التى تتمتع بها فرنسا وانجلترا . ولقد تعدلت صيغة مخاطبة قيصر روسيا فى المراسلات الدبلوماسية ، كذلك حصلت السفن الروسية على حق حرية الملاحة فى المتوسط والأسود والدردنيل، وأضحى لروسيا حق حماية كل المسيحيين الأرثوذكس فى الامبراطورية العثمانية ، كما سمح لها ببناء كنيسة أرثوذكسية فى العاصمة التركية . وكانت هذه الامتيازات بداية للتدخل الروسى فى الشئون العثمانية والتى تزايدت خلال القرن ١٩م - كما سنرى - . بعبارة أخرى فان امتيازات القرن ١٨ تضمنت الكثير من اجراءات الحماية السياسية والدينية التى تكفلت بها فرنسا وروسيا لغير المسلمين الأوروبيين وغير الأوروبيين المقيمين فى الامبراطورية ، وهو الأمر الذى كان بمثابة تغيير بعيد فى النظرة التقليدية الاسلامية للاجراءات المنظمة لوضع هذه الفئة .

ومن ناحية رابعة : لم تكن إنجلترا بعيدة تماما عن هذه الساحة (٢١) ولقد لعبت مثل فرنسا ولكن بدوافع مختلفة وبدرجة مختلفة دور الوساطة بين الدولة العلية وبين عدويها الأساسيين أى روسيا والنمسا . فاذا كانت فرنسا قد قامت بهذا الدور كسبيل لمناوئة السياسة النمساوية والبروسية فى أوروبا ، فإن إنجلترا كانت تسعى لمثل هذه الوساطة ولكن حتى يتفرغ امبراطور النمسا الذى يلقي تأييدها لمواجهة فرنسا التى اضحت المنافس الأول لإنجلترا وراء البحار فى العالم الجديد والمتوسط بعد أن تراجع الدور الأسباني فى هذا المضمار كذلك كانت إنجلترا تساند روسيا فى مواجهة الدولة العلية وظهرت هذه المساندة خلال الحرب التركية الروسية (١٧٦٩م-١٧٧٤م) لدرجة رفضت معها بريطانيا فكرة التشاور مع فرنسا للتدخل لوقف استيلاء روسيا على القرم ، بعبارة أخرى فلقد كان اقتراب بريطانيا من الدولة العثمانية فى هذه المرحلة أى القرن ١٨ م اقتراباً غير مباشر لا يرتبط بمشكلات الدولة العثمانية بقدر ما يرتبط بطبيعة اهتمام إنجلترا بالتوازنات الأوروبية وعلاقاتها مع أعداء الدولة العثمانية ومآلها من انعكاسات على المصالح البريطانية . ولقد كان هذا الاقتراب غير المباشر وراء فشل السياسة البريطانية فى مواجهة السياسة الفرنسية تجاه الدولة العثمانية فى البداية ، فلقد ظل نفوذ فرنسا التقليدى لدى البلاط العثمانى قويا ، ومن ثم لم تستطع إنجلترا أن تنافس فرنسا فى الميدان الخاص بالامتيازات ورات أن تتجه الى منافستها بالحصول على نفوذ ومكاسب وقواعد تجارية فى منطقة البحار الشرقية . ولم تدخل الدولة العثمانية دائرة الاهتمام المباشر للسياسة البريطانية إلا فى مرحلة تالية بعد اندلاع الثورة الفرنسية وتطور التحالفات الأوروبية ، وبعد نمو المصالح البريطانية فى الشرق الأدنى والهند نظرا لتغير الاهتمام داخل الامبراطورية البريطانية حيث انتقل من العالم الجديد نحو الشرق - كما سنرى - .

المطلب الثالث : تقلص القوة العثمانية العالمية بين تأثير المتغيرات العثمانية وتأثير المتغيرات الأوروبية :

اتضح من التحليل فى المطلبين السابقين عدة مؤشرات سلوكية هامة عن التطور من مرحلة القوة والهيمنة العثمانية الى مرحلة الضعف وبداية التراجع والتقلص فى هذه

(٢١) وحول الوضع الخاص لإنجلترا فى هذه التفاعلات انظر .

١- ابراهيم العلوى مرجع سابق ، ص ٤٤٠ .

٢- حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ٧٢ .

٣- محمد أنيس : "الخطوط الرئيسية لسياسة إنجلترا تجاه الدولة العثمانية فى القرن ١٨ م" . مجلة الدراسات

التاريخية - مجلد ٨ . ١٩٥٩ ، ص ص ١٩٠ - ١٩١ .

وانظر نص المعاهدة النهائية للامتيازات بين الدولة العثمانية وإنجلترا ١٦٧٥م فى :

- J. C. Hurewitz : The Middle East ... op. cit . PP 34- 42 .

الهيمنة ، وهذه المؤشرات كانت : طبيعة العلاقات السلمية والدبلوماسية ، طبيعة وشروط الامتيازات الممنوحة ، وأهداف توظيف التوازنات الأوروبية - الأوروبية . وتعد هذه المؤشرات محصلة للتغيير في عناصر القوة العثمانية وعناصر قوة الطرف الآخر الأوربي .

وإذا كان تحديد معايير القوة للدولة القائد أو الهيمنة على النظام من أهم مشكلات دراسة النظم الدولية وتطورها (٢٢) فإن اكتشاف وتحديد أسباب التحول بعيد عن هذا الدور ليس ، أقل صعوبة . وتقدم الحالة العثمانية خلال مرحلة التدهور والانحدار نموذجا هاما على ذلك لا بد وأن يجذب اهتمام الدارسين لأسباب صعود ثم هبوط الامبراطوريات ، ومع ذلك (وفقا لبعض أهم المصادر المتخصصة في الدراسات العثمانية) (٢٣) فإن هذه الحالة لم تلق الدراسة الجدية الكافية حيث لم يتركز الاهتمام على تحليل عمليات الخبو والانهييار بقدر ما تركز على مجرد تصنيف وتعداد العوامل الأساسية التي أدت الى هذا الوضع . والجدير بالذكر أن هذه العوامل المشار اليها في هذه المصادر هي عوامل داخلية أساسا وهي الخاصة بالتاريخ السياسى بالدرجة الاولى أكثر من التاريخ الاقتصادى والاجتماعى الداخلى ، هذا وتذكر مصادر أخرى أكثر حداثة من الأولى (٢٤) أن دراسة التاريخ العثمانى لاتحوز الأهمية الكافية ليس لأسباب تاريخية فقط ولكن لاعتبارات أكاديمية وفكرية أخرى حيث أن نموذج الدولة العثمانية يدفع الباحث للغوص والبحث في مجالات علم اجتماع التاريخ ، وعلم السكان التاريخى ، والتاريخ الاقتصادى والاجتماعى المقارن ، والتحديث والتنمية بصفة عامة . وبالرغم من أن هذه المجالات تدخل في صميم دراسات النظم المقارن والحكومات فإن دراسة العلاقات الدولية لايمكن أن تفصل البعد الداخلى عن الأبعاد الخارجية الخاصة بالأطراف غير المسلمة المتعاملة مع الامبراطورية العثمانية ، فكما أنه لايمكن أن تقتصر الدراسة على التطورات السياسية الاجتماعية الخاصة بقلب الامبراطورية فى الأناضول وعلاقته بأرجاء الامبراطورية ، فإنه لايمكن أيضا أن تقتصر فقط على تفوق الغرب العسكرى والاقتصادى ، فالوجهان متداخلان حيث أن بعض التغيرات الداخلية ذات جذور خارجية ، كما أن ضغوطا خارجية عديدة ذات تأثيرات داخلية متعددة ، وهو ما يمثل جهدا ضخما تعجز عنه كثير من الجهود العلمية فتقتصر على دراسة جانب فقط .

(٢٢) انظر مصادر المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الأول المنهاجى .

- Bernard Lewis : The Emergence of Modern Turkey. Oxford University Press , (٢٢ Oxford, 1968. PP 21 - 22 .

وانظر أيضا الاشارة فى الباب الأول المنهاجى الى صعوبات دراسة مصادر التاريخ العثمانى .

- K.Karpat (ed) : op. cit, PP. 9 - 10 .

فمن ناحية : نجد أنه من أهم سمات الأدبيات العربية والأجنبية فى تاريخ تطور الدولة العثمانية خلال القرنين ١٧م ، ١٨م تلك الإشارة الدائمة الى آثار الأوضاع الداخلية العثمانية المتدهورة والى آثار محاولات اصلاحها على العلاقات العثمانية الأوروبية (٢٥) وهو ما يدفع للتساؤل عن طبيعة المتغيرات العثمانية التى كانت وراء تقلص القوة العثمانية العالمية وانهااء دورها كقوة عظمى .

ومن ناحية أخرى : اذا كان أحد أهم صور التدخل الغربى فى العالم الاسلامى فى بداية عصر النهضة الأوروبية هو نموذج الغزو البرتغالى للمحيط الهندى وبداية السيطرة على تجارة المتوسط الا أن العالم الاسلامى استمر طوال القرن ١٦م كأكبر وأقدر كتلة فى العالم حيث أن عناصر القوة الغربية المتولدة عن عصر النهضة لم تكن قد وصلت بعد الى الدرجة الكافية القادرة على قلب ميزان القوى العالمى ، ولكن ومنذ نهاية القرن ١٦م أخذت تتراكم بصورة مستمرة تطورات جذرية فى الحياة الاقتصادية والعلمية والاجتماعية الغربية بحيث نتج عنها خلال قرنين تفوق عالمى للقوى الأوروبية المسيحية (٢٦) ويدفع هذا للتساؤل عن طبيعة المتغيرات الأوروبية التى أدت الى هذا التحول فى هيكل النظام الدولى وعملياته وأسسها ؟

ومن ثم يبرز لنا من ناحية ثالثة سؤال مركب يطرح اشكالية تفسير التطور الذى لحق ليس فقط بوضع الدولة العثمانية فى النظام الدولى ولكن بوضع العالم الاسلامى برمته والذى دخل منذ القرن ١٨م مرحلة الخبو ومرحلة الدفاع ، ويتلخص السؤال كالاتى : ما الذى حدث حتى لا يشارك العالم الاسلامى الذى كان مركز القوة العالمية فى التطورات العميقة خلال القرنين ١٧ ، ١٨م والتى قادت العالم برمته الى عصر جديد؟ هل المسئولية ترجع الى فشل داخلى أساسا ولماذا ؟ أم ترجع الى أحداث خارجية لم تظهر من قبل ؟ .

إن هذا السؤال المركب انما يطرح فى الواقع كل أبعاد العلاقة بين الداخلى والخارجى فى تفسير التراجع فى الدور العثمانى العالمى بل وفى دور العالم الاسلامى بصفة عامة ليس فى هذه المرحلة فحسب بل وفى المراحل التالية وحتى سقوط الخلافة العثمانية وتقسيم العالم الاسلامى بين قوى الاستعمار التقليدى . واذا كانت المدارس الفكرية المتعددة الاسلامية والاستشراقية على حد سواء قد اختلفت فى الاجابة عن هذا السؤال (٢٧) ، الا أن التحليل فى هذا الموضع انما ينصب على التعريف بطبيعة

(٢٥) أنظر على سبيل المثال محمد فريد ، محمود شاكر ، كارل بروكلمان

- E.Creasy , H.Inalcik

- M.G.Hodgson : op . cit. Vol. 2 . PP. 572-573

(٢٦)

(٢٧) كما سيتمح لنا عند دراسة النماذج الفكرية فى الجزء الرابع من المشروع وذلك فى الباب الحامس بالقرنين ١٨ ،

١٩ الميلاديين .

التغيرات العثمانية والأوروبية التي أحدثت تأثيرها في السمات والعمليات النظامية الدولية في هذه المرحلة الانتقالية بين القوة والهيمنة وبين الضعف والانهيار . وتجدر الإشارة إلى أن هذه السمات ليست الخاصة بالتفاعلات العثمانية الأوروبية المباشرة فقط والسابق توضيحها في المطلبين السابقين ولكن الخاصة أيضا بالتفاعلات العثمانية الأوروبية حول أرجاء العالم الإسلامي المختلفة أو المستقلة عنه والتي سنتناولها في المبحث التالي .

أولاً: المتغيرات العثمانية : بين مظاهر الضعف الذاتي وأسبابه وبين محاولات الإصلاح :

بالنظر إلى التطور في تاريخ الدولة العثمانية نجد أن تطور الأوضاع الداخلية قد اقترن بتدهور ميزان القوى العثمانية - الأوروبية لغير صالح الدولة العلية . وبالرغم من أن حدود الامبراطورية لم تمس تقريباً حتى أواخر القرن ١٨م إلا أن عوامل الخبو في قوتها قد بدأت قبل ذلك بكثير أي منذ نهاية القرن ١٦م أي بعد أن وصلت القوة العثمانية إلى أقصى درجاتها .

ولقد كان السياق الذي وقع في نطاقه صلح سيفاروك ١٦٠٦م بمثابة الكشف الأول للنقاب عن ضعف الأوضاع الداخلية العثمانية وآثارها السلبية على الانجاز الخارجى بعد سليمان القانوني ، فلقد تولى من بعده عدد كبير من السلاطين الضعاف وتعاقبت دورات اشتداد الضعف وعدم الاستقرار الداخلى ودورات الإصلاح ، وتخلل هذه الدورات محاولات التقدم في أوروبا ولو بصعوبة أو الدفاع والحفاظ على الأراضي العثمانية . ولقد جاءت أول خطوة للإصلاح مع أسرة كوبرلي عند منتصف القرن ١٧م بعد مايزيد عن النصف قرن من عدم الاستقرار الداخلى ، وإذا كانت هذه الدورة الإصلاحية قد أثمرت الهجوم على النمسا ، الذي أدى إلى حصار فيينا ١٦٨٣م والذي فشل ، فقد امتدت بعد صلح كارلوفيتز دورة من التردى والفساد امتدت لما يقرب من النصف قرن أيضاً حتى بدأت حركة إصلاح جديدة مع السلطان محمود الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤) استعادت خلالها الدولة العثمانية معظم ما فقدته في صلح كارلوفيتز وذلك بموجب معاهدة بلجراد ١٧٤٠م ، وخلال فترة السلام النسبى التي امتدت حتى اندلاع الحرب الروسية العثمانية امتدت دورة فساد أخرى دعم من آثارها انشغال أوروبا بأعادة تشكيل توازناتها^(٢٨) . ومع النهاية المأساوية لصلح كوكينارجا بدأت حركة إصلاح أخرى مع سليم الثالث - كما سنرى - .

(٢٨) يمكن استخلاص هذه الدورات من التفاصيل في المصادر التاريخية انظر على سبيل المثال

- محمد فريد مرجع سابق ، ص ٢٨٠ - ٢٠٤ .

- كارل بروكلمان مرجع سابق ، ص ١٢٩ - ١٤٥ .

- د. احمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سابق ، ص ١٥٨ - ١٦٢ .

- H.Inalcik : op.cit.PP342 - 350 , PP 362 - 364 .

- E.Creasy : op.cit.

- H J Kissling & F.R.G Bagley : op.cit, PP. 39 - 42 .

وبالنظر الى دراسات عربية واستشراقية ركزت على عوامل الخبو والضعف خلال القرنين ١٧م و ١٨م ، والتي نقلت عن كتابات المؤرخين الأتراك المعاصرين لهذه المرحلة يمكن أن نوجز عدة مجموعات من العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية التي عملت تأثيراتها على النظام العثماني خلال هذين القرنين حين أخذ يشهد تطورات عميقة هزت أركانه وهياكله القديمة التي استند عليها من قبل في عملية توسعه ونموه وفي الوصول الى مرحلة الدولة العالمية .

هذا ولقد كانت التطورات في الهياكل والأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية متداخلة التأثير على نحو ولد حلقة مفرغة من مظاهر الضعف والتدهور ، ولهذا تجدر الإشارة الى أنه يجب التمييز على صعيد هذه العوامل بين الأسباب والنتائج . وهر التمييز الذي لا يتضح في بعض المصادر كذلك يجب أن نميز بين وصف وتحديد هذه العوامل المختلفة وبين الأطر العامة لتفسير الضعف واقتراح سبل الإصلاح التي توظف في نطاقها هذه العوامل والتي قدمها مؤرخون مختلفون (عرب وترك ومستشرقون) . فما هي أولا هذه العوامل ثم ماهي أهم هذه الأطر العامة ؟

١ - عوامل ضعف القوة : الأسباب والنتائج :

أ - العوامل السياسية :

وتمثلت أساسا في تدهور صفات السلطة العثمانية ابتداء من السلاطين الى البيروقراطية الى القضاء ، فلقد تولى عدد من السلاطين الضعفاء غير المدربين وغير المهتمين بأمور الدولة بسبب تقليد تصفية أو إبعاد المتنافسين عن السلطة والذي بدأه سليمان القانوني ، كما انخفضت كفاءة الصدور العظام بسبب الدسائس والمؤامرات التي لعبت فيها الجوارى وزوجات السلاطين (غير المسلمات) دورا كبيرا لتعيين صدور عظام غير أكفاء . وقد ترتب على هذا الضعف والتدهور في سلطة السلطان والصدور الأعظم أن عمت الفوضى وانتشر الفساد لحساب خدمة المصالح الشخصية الضيقة ، كذلك أنتشرت القلاقل الداخلية وعدم استقرار الأمن ، فضلا عن شيوع مظاهر الترف، وهكذا انتقل الجهاز الحكومي الذي اتسم بالفعالية في القرن ١٦م إلى الإهمال الذي ساد القرن ١٧م إلى الانهيار في القرن ١٨م^(٢٩) حيث أن الفساد الذي تفشى في كل المستويات والذي حذر منه في حينه كل المؤرخين الأتراك المعاصرين له حينذاك كان بمثابة المدمر الأول لكل أبعاد الحياة المدنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية والدينية^(٣٠).

(٢٩) محمود شاكر مرجع سابق . ج ٨ ، ص من ١١٠ - ١١٢ ، ١١٦ - ١١٨ .

- H Inalcik op . cit . P 342

- B. Lewis · op . cit . PP 22 - 23

- Bernard Lewis · Ottoman Observers of the Ottoman Decline""- Islamic (٣٠) Studies Vol 1 . (1962) PP 71 - 87

ب - تداعي نظام القرة العسكرية العثمانية :

كان نظام الانكشارية وهو عماد الجيش العثماني والذي أسسه أورخان الأول من أهم أسباب التفوق العثماني في مرحلة نشوء وتكوين واتساع الدولة العثمانية وانتقالها من مرحلة الاقليمية الى العالمية ، ولكنه أضحى بعد ذلك - نظرا لما أصابه من تدهور - من أهم مظاهر ضعفها ومن أهم أسباب تدهور دورها العالمي حيث لم يعد مصدرا للرعب في أوروبا بل مصدرا للقلق الداخلي ومبعثا للعديد من الهزائم . ويرجع هذا الوضع الى عدة أمور متداخلة التأثير تتلخص في توقف الفتوحات ووصول الامبراطورية الى أقصى اتساعها ، والتغير في تركيب الجيش ، وفقدان الانكشارية أسس دورها التقليدي .

فمن ناحية : وصلت الامبراطورية في نهاية القرن ١٦م الى أقصى توسعها حيث أخذت تواجه عقبات لا يمكن تخطيها على كل الجبهات ، وكان هذا التوقف في التقدم العثماني ذا آثار بعيدة المدى على الدولة العثمانية باعتبارها دولة حدود بين العالم المسيحي والعالم الاسلامي قامت على أساس مهمة الغزو والجهاد وكانت لها تقاليدھا التي انعكست على التكوين الاجتماعي والعسكري والديني ، لذا كان لتوقف الاتساع في حدودها آثاره العميقة على هذا التكوين وخاصة بالنسبة للجناح العسكري الذي تشكل باحتياجات الغزو ونتائج التوسع (٣١) .

ومن ناحية أخرى: تغير تركيب وتوزيع الجيش مع الغاء السباهي (الفرسان) بسبب تغير طبيعة الحروب وأسلحتها وخاصة مع ظهور المدفعية والأسلحة التي تتطلب وجود جيش نظامي ثابت وترتب على هذا الالغاء آثار اجتماعية وسياسية هامة، فبعد أن كانت السباهي تعد القوة الضاربة الأساسية لامبراطورية والتي تحصل رواتبها في شكل اقطاعيات يستقرون بها على الحدود بحيث يتوافرون أثناء الحملات العسكرية الكبرى ، فان الغاءها والغاء حق الفرسان في الاستقرار في أراضي التمار على الحدود أضعف الدفاعات عن حدود الامبراطورية وأدى الى زيادة نزوح الأهالي الى المدن مما أثر على الريف والزراعة ، كذلك فبعد أن فقد الفرسان دورهم أضحو مصدر للقلق والاضطرابات نتيجة مطالبتهم بامتيازات مالية مما ترتب عليه عدم استقرار سياسي وأمني ملحوظ في الدولة (٣٢) ، هذا ولقد سجل مؤرخون أتراك (كول بيه) سمة التدهور العسكري والزراعي بسبب هذه التغيرات في نظام الفرسان

-B. Lewis : The Emergence of Modern .. op.cit. PP. 23-24.

(٣١)

-H.Inalcik : op.cit.PP. 342 - 343 .

(٣٢)

العثماني ، كما سجل آخرون (حاج خليفة) أثر الأعباء المالية لتزايد عدد الجيش العثماني النظامي عن المعدلات المعتادة التي درجت الميزانية العثمانية على تحملها. (٣٣)

ومن ناحية ثالثة : نجد أنه بعد توقف التوسع العثماني ظهرت الفجوة الهائلة بين الدور السابق للأنكشارية وبين وضعها خلال القرنين ١٧ و ١٨ م، فلقد تضخم عددها منذ نهاية القرن ١٦ م بعد فتح النظام العثماني الباب على مصراعيه أمام جميع المسلمين للانخراط في عداد الانكشارية بعد أن كان يتم اختيارهم وفق نظام الدونشمة الذي انتهى ، ولذا فمع ازدياد العدد ضعفت الكفاءة وضعف الضبط وزادت الأعباء في نفس الوقت الذي لم تعد فيه الانكشارية تؤدي دورها السابق وأضحت بدورها مصدراً للقلق الداخلي لتدخلها بقوة في الحياة السياسية الى حد وصل الى التدخل في تولية وإزاحة السلاطين والصدر الأعظم والمطالبة بامتيازات مالية باهظة. (٣٤)

ومن ناحية رابعة : تدنى مستوى التدريب والتسليح والتنظيم في الجيش العثماني بالمقارنة بنظائره الأوروبية نظرا لاهمال وعدم مجاراة التقدم العلمي الذي اندفع اليه الغرب بخطى واسعة وانعكس على صناعاته وجيوشه . فبعد أن كان العثمانيون بالمقارنة بالأسبان والبرتغال والروس السبق في حيازة الأسلحة النارية التي مكنت محمد الفاتح وسليمان القانوني من أحرار انتصاراتهم ، فلقد تكاسل العثمانيون عن تبني ماتبناه بطرس الأكبر من سياسات تحقيقا لهدف الدفاع عن النفس ضد الغرب باستخدام أسلحته وتكتيكه (٣٥) ، لذا كانت هزيمة حصار فيينا ١٦٨٣ م ثم الاندحار في الحرب الروسية التركية (١٧٦٨ - ١٧٧٢) أبرز الدلائل على عواقب رد الفعل السلبي العثماني لما كان يحدث من ثورة علمية في الغرب . وإذا كانت الهزيمة الأولى قد أعلنت توقف المد العثماني للأبد نحو قلب أوروبا ، فإن الهزيمة الثانية كانت تعني نجاح روسيا في قلب ميزان القوى العالمي بعد أن نجحت - منذ بطرس الأكبر - وعلى

-B.Lewis : Ottoman Observers . op . cit.

(٣٣)

(٣٤) انظر تفاصيل مثل هذه التخللات في

- محمود شاكر - مرجع سابق . ج ٨ ، ص ١١٢-١١٣ .

- محمد فريد . مرجع سابق ، ص ٢٨٠ - ٢٠٤ .

- د. سيار الجميل - مرجع سابق ، ص ١٢٣ - ١٢٦ ، ٢٧٨ .

(٣٥) أرنولد توينبي - العالم الاسلامي والغرب . منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ٢٦ - ٢٧ .

وانظر أيضا

- محمود شاكر - مرجع سابق ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

- شوقي أبو خليل - عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الاسلامي ، دار الفكر ، سوريا ١٩٨٧ م .

عكس العثمانيين في إحداث ثورة تحديث من أعلى نجحت في تطوير الأسلحة النارية المتقدمة وإنشاء الجيوش ذات الإدارة المركزية الفعالة . (٣٦)

هذا ولم يبدأ العثمانيون حركة الإصلاح العسكري الحقيقي - وذلك بالنقل من الغرب - إلا بعد ١٧٧٤، ولكن هذا لم يكن يعنى عدم ظهور محاولات أخرى قبل ذلك ، فلقد جرت محاولات في عهد السلطان مراد الرابع ولكنها فشلت بسبب ردود فعل معارضة علماء الاسلام (٣٧) ، كذلك تجددت محاولة الإصلاح مع بداية القرن ١٨ حيث جرت محاولة محدودة تقوم على أساس المزج بين القديم والحديث في مجال التنظيم والتسليح ولكنها اتسمت بالتردد نتيجة المعارضة المستمرة من جانب من اعتقدوا "أن أى تجديد من شأنه أن يضعف النظام العثماني برمته " ولذلك تعذر الإصلاح بعد ذلك طوال القرن ١٨ م ووضح أن محاولات إحياء الجيش والنظام الاقطاعي والإدارة المالية ولكن في نطاق الخطوط التقليدية لن يوقف استمرار التدهور في الامبراطورية . وبالرغم من غلبة الاتجاه المحافظ على الإصلاح إلا أن داماد ابراهيم باشا -الصدر الأعظم في عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ - ١٧٣٠) - كان أول مسئول عثماني اعترف بأهمية التعرف على أوروبا وقوتها العسكرية وسبل دبلوماسيتها على أساس أنه لم يعد بإمكان العثمانيين تجاهل التطورات التي كانت تحدث في أوروبا (٣٨) ، وقد كان هذا الصدر الأعظم أحد أهم عناصر الصفوة الجديدة (رجال القلم) التي ظهرت الى جانب رجال الصفوة التقليدية المتشددة (رجال السيف) والذين احتكروا مناصب الصدر الأعظم ، وظهرت هذه الصفوة الجديدة مع تزايد الاهتمام بالشئون الخارجية والسياسات الأوروبية نظرا لتزايد اعتماد الدولة العثمانية على مساندة ووساطة بعض القوى الأوروبية في مواجهة البعض الآخر ، وكانت هذه الصفوة هي التي بدأت مع نشأتها حركة الاتجاه نحو النقل عن الغرب والتي أخذت دفعة كبيرة منذ سليم الأول كما سنرى ، وهي التي تحملت العبء الأكبر لحركة الإصلاح خلال القرن ١٩ والتي تحققت خلالها التغلغل الأوروبي عبر قنوات متعددة في المجتمع العثماني (٣٩) .

خلاصة القول بشأن العوامل العسكرية أنه إذا كان تاريخ الامبراطورية العثمانية منذ نهاية القرن ١٦ وحتى أواخر القرن ١٨ قد درج تفسيره على ضوء فشل وهزائم

(٣٦) انظر المقارنة بين رد الفعل العثماني وبين رد الفعل الياباني والروسي والصيني لثورة الأسلحة النارية والتطور العلمي في الغرب في .

- H.Manceill : "The Ottoman Empire in World History" .in : K.Karpat (ed), op . cit. PP 39 - 47 .

(٣٨) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى . مرجع سابق ، ص ١٥٨ - ١٦١ .

- Uriel Yeyd : "The Latter Ottoman Empire in Rumelia and Anatolia" . in : (٣٩) P.M.Holt et.al.(ed) : op.cit.Vol. 1. PP 362- 364.

M.G.Hodgson : op. cit.Vol. 3. PP 139 - 140.

المؤسسة العسكرية ، فمن الواضح من التحليل السابق أن هناك أبعاداً متداخلة تبين أن المسئولية لاتقع على الجيش مجرداً عن الإطار المحيط به ، فقد جرت تغيرات اجتماعية وسياسية هائلة لايمكن فصلها في أسبابها ونتائجها عن الجيش العثماني ، ومن ثم فإن تدهور نظام الجيش والانكشارية بأكمله لم يكن إلا جزءاً من إطار كلي أوسع كان يحدث في نطاقه تحول الامبراطورية من امبراطورية توسعية الى كيان يحاول الحفاظ على بقائه ، ومن امبراطورية ذات حكم مركزي تسلطى الى دولة يزداد فيها تدريجياً وزن قوى اجتماعية مختلفة على حساب احتكار السلطان للسلطة وعلى حساب الطابع العسكري الاقطاعي وتنظيم المجتمع والدولة ، ومع ذلك فلقد كان اخلاص بعض القوى (وخاصة الانكشارية) لمؤسسات النظام القديم للامبراطورية هو الذي حفظ للامبراطورية تجانسها خلال القرون الطويلة التي استغرقتها خبوها وضعفها ثم تدهورها وسقوطها ^(٤٠) ، ولهذا يثور دائماً في الذهن التساؤل التالي ^(٤١) : لماذا لم يسع العثمانيون الى تحقيق قدر من التوازن بين قدراتهم السياسية العسكرية النامية وبين سائر الجوانب الحضارية الأخرى وهو الأمر الذي أحدث الخلل في نمرهم التاريخي وأدى الى تفوق الغرب في آخر الأمر ؟

ج - العوامل الاقتصادية :

اقتترنت التطورات في خصائص السلطة العثمانية العليا وفي نظام الجيش العثماني بتطورات اقتصادية انعكست على ميزانية الدولة على نحو مثل عاملاً من عوامل تدهور قوة الدولة العثمانية خلال القرن ١٧م و ١٨م ، ولقد عبر المؤرخون الأتراك المعاصرون لهذه المرحلة عن رؤيتهم لهذا الجانب من التدهور المالي في ارتباطه بالجوانب الأخرى السياسية والعسكرية ^(٤٢) ، فنجد لطفى باشا الذي أهتم بمصير ورخاء الامبراطورية وهي في قمة قوتها وازدهارها منذ منتصف القرن ١٦م ، نجده ، وهو المعاصر لهذه الفترة ، يحذر من عدة أمور ويدعو الى أمور أضحت بالفعل بعد نصف قرن من حياته من أهم علامات التدهور ، وهذه الأمور هي ارتفاع تكلفة الحياة ، وضرورة محاربة التضخم والسيطرة على الأسعار وتحديداتها تحقيقاً لمصلحة الفقراء ، عدم استواء الميزانية التي هي الأساس الذي ستقوم عليه السلطنة إلا بالادارة الجيدة وأن الظلم يؤدي الى سقوطها ، وضرورة تخفيف الضرائب غير العادية من على كاهل

(٤٠) - Andrew Hess : "Comment" .in: K.Karpat (ed): op.cit, PP 49-50

وأنظر تحليلاً للتفاعل بين وضع الجيش العثماني وبين التطور في اوضاع القوى الاجتماعية والاقتصادية في الدولة العثمانية التي أدت الى مزيد من ضعف السلطان وضعف سيطرة النظام العسكري التقليدي في

- M.G Hadgson : op. cit , PP 127 - 132 .

(٤١) د. سيار الجميل مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .

(٤٢) - B.Lewis : Ottoman Observes . op. cit . PP. 71 - 87 .

الرعية ، وتولى جهاز خاص للضرائب بدلا من الاعتماد على المزارعين ، وأن يكون معيار قوة الجيش الكفاءة وليس الحجم لأن تكلفته تثقل نفقات الحكومة .

ومن ناحية أخرى وفي ظل أزمة النصف الأول من القرن ١٧م نجد أن كوكوبيه المعاصر لهذه الأزمة قد أبرز الأبعاد الاقتصادية المالية في نطاق بحثه عن الأسباب والعمليات المادية والاخلاقية التي أدت الى تراجع القوة العثمانية وفي تصوره لسبل العلاج فلقد نوه الى خواء الخزانة العامة نظرا لمساوئ جمع الضرائب واستنزاف الإيرادات العامة في نفقات غير رشيدة وغير قانونية أو بسبب الفساد ، كما حذر من الضغط والقهر الذي تتعرض له الرعية بسبب ارتفاع الضرائب .

كذلك قدم الحاج خليفة أحد مسئولى المالية العثمانية تصوره لأسباب وكيفية علاج تلك الأزمات المالية المتتالية التي استفحلت خلال النصف الأول من القرن ١٧م . ولقد بدأ يرصد ظاهرة تدهور الريف وترك الفلاحين للقرى ومن ثم دمار الزراعة العثمانية ، وأرجع هذا الى استنزاف الضرائب والفساد المتمثل في الرشاوى وفي بيع الوظائف مما كان له آثار سلبية على الخزانة العامة ومن ثم على الكيان الاجتماعى فى مجموعه لأن من أهم علامات ضعف هذا الكيان تلك النفقات الترفيفية الباهظة والمتزايدة التي تخلق الفجوة بين الإيرادات والنفقات .

والجدير بالملاحظة أن المصادر الاستشراقية ^(٤٣) قد ربطت فى تحليلاتها لهذه العوامل بين التطورات فى نظم الجيش وخاصة اضعاف الطابع النظامى الدائم لها بعد الغاء نظام السباهى وبين التدهور فى الزراعة من ناحية وزيادة الضرائب من ناحية أخرى ، وبينها وبين زيادة الأعباء المالية على الخزانة العامة نظرا لتزايد أعباء تكلفة الجيش فى نفس الوقت الذى تدهورت فيه مصادر أخرى من الإيرادات .

هذا وإذا كانت هذه التحليلات من مصادر تركية أو استشراقية لم تر فى مصادر ومظاهر الضعف الاقتصادى الاجانبه المالى ذى الأبعاد الداخلية فقط ، فان هناك جوانب أخرى لهذا الضعف (فى التجارة مثلا) لم تبرز بقدر ماعاونت أيضا الأبعاد الدولية فى هذا الضعف ، وهذا ماستنطق اليه عند تحليل المتغيرات الخارجية الأوروبية .

د- عوامل ضعف تماسك أرجاء الامبراطورية :

إذا كانت العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية السابقة تتصل مباشرة بمركز الامبراطورية العثمانية فى الأناضول ويمقر حكومتها المركزية وأدوات هذه الحكومة السياسية والمالية والعسكرية ، فمما لاشك فيه أن الحالة المترتبة على فعل

- B. Lewis : the Emergence of .. op. cit. PP 30 -34 .

هذه العوامل لا تتفصل عن الحالة العامة للعلاقة بين المركز والأطراف في الامبراطورية، بل قد يكون لها انعكاسات قوية على هذه الحالة في نفس الوقت الذي تمارس فيه سمات وخصائص هذه الأطراف (أي الولايات التابعة للحكم العثماني سواء في شرق أوروبا أو المنطقة العربية أو في آسيا) تأثيراتها أيضا على هذه الحالة: وإذا كان الاتجاه الغالب على المصادر التي تم الاستعانة بها والتي تناولت أسباب ضعف الدولة العثمانية قد جمع بين العوامل الثلاثة السابق تناولها فإن البعض الآخر من المصادر - وخاصة العربية المعاصرة لفترة الانهيار والسقوط خلال القرن ١٩م وأوائل العشرين - قد أفرد مكانا واضحا لعامل آخر وهو تدهور حالة العلاقة بين مركز الامبراطورية وولاياتها تحت تأثير عاملين أساسيين: نظام الحكم العثماني للولايات التابعة له، ووضع الأقليات الدينية والقومية في الامبراطورية. وفي حين أجمعت هذه المصادر على تدهور نظام الحكم العثماني للولايات وهو الأمر الذي أدى الى ظهور حركات انفصالية واستقلالية، فإنها تفاوتت في درجة مهاجمة هذا النظام أو التماس المبررات له، ففي حين يصل البعض الى آخر مدى في اتهام هذا النظام بالفساد وعدم الاهتمام بأمور هذه الولايات والاقتصار على جنى المكاسب من ورائها لدرجة أدت الى ظهور توترات وحروب أهلية وطائفية وحركات انفصالية سهلت على الدول الأوروبية مهمة تحجيم المارد العثماني^(٤٤)، فإن البعض الآخر^(٤٥) وإن اعترف بأبعاد فساد نظام الحكم العثماني إلا أنه جاء على رأس العوامل الداخلية المسببة لضعف الدولة في تحليله عامل اختلاف الأديان والأجناس في الامبراطورية حيث بين كيف أن سياسة التسامح التي انتهجها الحكام العثمانيون والمتمثلة في الاكتفاء بأخذ الجزية من النصارى وفي عدم بناء سلطتهم ونفوذهم على أسس وطيدة في الأراضي المفتوحة تاركين الأمر في كثير من الأحيان للنصارى من أهل هذه الأراضي مما مكنهم من تحدى السلطة العثمانية بعد ذلك. وهذا ولقد بينت مصادر أخرى^(٤٦) كيف أن يد التدخل الخارجى هي التي تلاعبت بمبدأ اختلاف الأديان والأجناس لتثير المشاكل أمام الدولة العلية، فبالرغم من أن الدولة العلية قد عاملت رعاياها من غير دينها بالتسامح واحترام دياناتهم ولم تميز بينهم وبين المسلمين، إلا أن استمرار اختلاف الدين الذي كان نتيجة الاعتدال والتسامح أضحى الداء الدفين الذي هدد حياة الدولة وكان الأداة القوية التي استعملها أصحاب الدسائس ضد الدولة.

(٤٤) أنظر علي سبيل المثال.

- محمد كرد علي: خطط الشام - المطبعة الحديثة - دمشق ١٣٤٣هـ، ج ٢، ص ٤٨، ٢٣٥ - ٢٤٤.

(٤٥) حسين ليبي: تاريخ المسألة الشرقية - مكتبة الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٢١، ص ٧ - ٩.

(٤٦) مصطفى كامل: المسألة الشرقية - مطبعة الاداب - القاهرة ١٨٩٨، ص ٦ - ١٢.

٢ - الأطر العامة لتفسير الضعف وسبل الإصلاح (٤٧).

يمكن أن نميز بين عدة مجموعات من الأطر التحليلية يعبر عن كل إطار منها مجموعة متميزة من الدراسات التاريخية أو في مجال العلوم الاجتماعية المختلفة ، وإن كانت تفاصيل هذه الدراسات تقع خارج نطاق اهتمامنا الأصلي حيث أنها تعتبر قضايا بحثية هامة تعالجها تخصصات علمية مختلفة إلا أن الالمام بأسسها العامة يساعد على القاء الضوء على فهم أسباب التحول في الدور العثماني العالمي .

أ- الاطار المؤسسي :

يعبر عن هذا الاطار تحليلات المؤرخين الأتراك المعاصرين لهذه الحقبة ، ولقد نقلت عن أعمالهم الدراسات التاريخية الحديثة حول الدولة العثمانية ، هذا ولقد بدأ الجدل بين المفكرين الأتراك حول خبر الامبراطورية منذ أن كانت في أوج عظمتها وقوتها منذ نهاية عصر سليمان القانوني ، وكانت كتابات لطفى باشا (١٥٤١م) أحد الصدور العظام هي المعبر الأول عن خصائص وعلامات الخبو المنتظر والمبادئ والأسس الأخلاقية والعملية اللازمة لمواجهة هذا الضعف ، وقد ظهر طوال القرن ١٧م مجموعة أخرى من الكتابات من جانب من شاركوا في السلطة أيضاً . ولقد عكست جميعها الحاجة للإصلاح من أجل العودة الى العصر الذهبي للقوة العثمانية ، وفي حين وجد لطفى باشا أن الصدور العظام يجب أن يتحلوا بمبادئ أخلاقية وأسس عملية ضرورية لعلاج المساوي فإن البعض الآخر مثل كوكوبيه (١٦٣٠) رأى أنه إذا كان فساد السلطة العليا قد أضحى مصدر التلوث في الأجهزة الحكومية فإنه لا سبيل للإصلاح إلا من أعلى أي بوجود سلطان قوى وقادر على إعادة النظام القديم لحياء الامبراطورية من جديد ، وفي المقابل فإن البعض الآخر (الحاج خليفة) قدم تصورا مبنيا على أسس مقدمة ابن خلدون عن ظهور وسقوط المجتمعات الانسانية ومن ثم فقد رأى أنه بعد مرحلة القوة ومرحلة الجمود في حياة الامبراطورية فإنها دخلت المرحلة التالية التي برزت سماتها في قطاعات الفلاحين والجيش والميزانية ، وعليه فإن الحل في نظره كان يكمن في "رجل سيف" ديكتاتور عسكري قادر على علاج الخلل في الميزانية ومساوي الحجم المتزايد للجيش وفق الفلاحين. (٤٨)

ومن الواضح أن هذه التحليلات في مجموعها انما تعكس - كما يقول البعض- (٤٩) النظرية التقليدية للدولة التي تقوم على أن السلطان لا يمكن أن يكون قويا بدون جنود

(٤٧) ربما كان الموضع الامثل لهذه الجزئية هو سياق تطور النماذج الفكرية التي تقوم على الجزء الرابع من المشروع إلا ان دواعي اكتمال التحليل هنا تفرض التعرض له بصورة ما .

- B. Lewis : Ottoman Observers ... op. cit . PP. 71 - 87 .

(٤٨)

- H.Inalcik : op. cit . P. 343 .

(٤٩)

والجنود لا يمكنهم العمل بدون مال ، والخزائن لا يمكن أن تمتلئ بدون رعايا وهؤلاء الرعايا لا يمكنهم العيش في رخاء لأنهم يدفعون ضرائبهم بدون عدالة . بعبارة أخرى، أرجعت هذه التحليلات الخيو والضعف إلى أخطاء مؤسسية ظهرت نتيجة عدم احترام القوانين الموضوعية وبغض النظر عن تقويم هذا النمط من التفكير- وخاصة على ضوء طبيعة المرحلة التي ظهر فيها - إلا أنه يمكن القول إنه أغفل أمورا أدركها تيار من التيارات الحديثة التي تنبثق من تخصصات العلوم الاجتماعية المختلفة - كما سنرى-.

ب - الإطار الاسلامي التقليدي :

وهو الذي غلف بعض الدراسات التاريخية العربية التي عاصرت المرحلة الأخيرة من الدولة العلية فهناك دراسات تندفع في الدفاع بحماسة عن الدولة العثمانية وبدون مناقشة أي أسس أو مؤشرات عما سجل على الدولة العلية من أسباب الضعف ومظاهر الخلل ، فهي ترى أن هذا الوضع من طبائع الأمور وأنه يثير اتهامات لأساس لها من الصحة يوجهها أعداء الدولة العلية في حين أن أداء هذه الدولة لا يمكن أن يكون بأحسن مما كان عليه . (٥٠)

وهناك من بين تيار الأدبيات التي تعكس هذا الإطار تلك التي لامتيز بين الأسباب والنتائج ، كما أنه يقدم التفسير الاسلامي البسيط والتقليدي لأسباب التدهور والضعف، فهو وبدون الاستعانة بأية تحليلات اجتماعية - سياسية - اقتصادية يرجع ما رصده وصنفه من أسباب ضعف الدولة العلية (ضعف السلاطين ، الترف ، المحظيات، الامتيازات...) إلى سبب يأتي فوق كل هذه الأسباب وهو مخالفة منهج الله من جانب الانكشارية والسلاطين ومن ثم انصرافهم عن الاستعداد المادي والمعنوي لجهاد الأعداء وتركهم قيادة الجيوش وبحث أمور الدولة لعناصر غير كفؤة (٥١)، ولذا فإن هذا التيار رأى أن السبيل لانقاذ تركيا ليس إلا الرجوع إلى الدين فهو الحصن الوحيد الذي يمكن أن يحمي الدولة من شرور الأعداء (٥٢) . والجدير بالذكر أن المؤرخين الأتراك المعبرين عما أسميناه الإطار المؤسسي قد اهتموا أيضا بالعمليات الاخلاقية أي عدم الالتزام بمنهج الله وما يترتب عليه من مفسد لا بد وأن تؤدي إلى دمار الامبراطورية ولكنهم دعموا هذا الجانب بالتحليلات السابقة توضيحها .

(٥٠) ابراهيم حليم . تاريخ الدولة العلية ، مرجع سابق ، ص ٨ - ٢١ .

(٥١) محمود شاكر . مرجع سابق ، ج ٨ ، ص ١٢٣ .

(٥٢) محمد فريد . مرجع سابق ، ص ٧٢٠ - ٧٢٤ .

ج - الاطار التفسيري التطوري :

وهو الذي ظهر في نطاق المدرسة الاستشراقية لدراسة التاريخ العثماني السياسي والحضاري بصفة خاصة أو في سياق دراسة تطور التاريخ الاسلامي بصفة عامة أو حتى في سياق دراسة تطور التاريخ العالمي . ومن أهم النماذج التقليدية المعبرة عن هذا الاطار دراسة توينبي^(٥٣) عن التطور العثماني في نطاق تفسيره الحضاري للتاريخ . هذا ولقد فسر هذا النموذج تاريخ الامبراطورية العثمانية عبر تطوره من مراحل النمو والنشوء إلى النضوج والارتقاء ، الانحلال والسقوط وهذا النموذج وان جعل معيار تقسيمه لراحل التطور هو المكاسب والخسائر الاقليمية الا أن مضمونه يقوم وبدرجة كبيرة على تحليل التفاعل بين التحديات الداخلية من واقع التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبين التحديات الخارجية في الإطار الدولي المحيط بالامبراطورية .

د - الاطار الهيكلي :

ويظهر في دراسات العلوم الاجتماعية التي ركزت على موضوعات وقطاعات مختلفة من تاريخ الدولة العثمانية واستطاعت أن تقدم رؤى وأطراً جديدة لتفسير مرحلة الخبو في التاريخ العثماني . ويمكن في هذا الصدد أن نشير الى نموذجين : الأول أبرز تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية أكثر من تأثير الشخصيات والثقافة ، ومن ثم وضعت دراسات هذا النموذج تقسيماً للتاريخ العثماني خلاف التقسيم التقليدي الشائع الذي يعتمد معيار الفتوحات والهزائم . ويقوم هذا التقسيم الجديد على معيار تطور القوى الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم فهو ينطلق من التغيرات في نظام الأرض والتشكيلات الاجتماعية التي سيطرت على المجتمع والسلطة من خلال سيطرتها على الأرض^(٥٤) . ومن الواضح أن هذا الاطار ينطلق من نظريات الاقتصاد السياسي المقارن الغربية ويقدم نموذجاً على التعاون بين التاريخ وعلم الاجتماع السياسي ، أما النموذج لثاني فهو يبرز الأبعاد الاقتصادية الدولية التي انعكست على الاقتصاد والسياسة العثمانية وهي أبعاد نتجت عن أحداث وقعت في خارج الامبراطورية ، وكان مبعثها الطرف الأوروبي المسيحي ، ولهذا فان دراسات هذا النموذج لم تتطرق الى وصف مظاهر الخلل في الميزانية العثمانية وأسبابها الداخلية (كما فعلت كتابات المؤرخين الاتراك) ولكن تطرقت أيضاً للبحث في الأسباب التي ترتبط بتأثير الاقتصاد

^(٥٣) أنظر عرضاً مختصراً لوضع العثمانيين في تفسير توينبي للتاريخ وانتقاداً لهذا التفسير في

- د. سيار الجميل مرجع سابق ، ص ٢٦٣ - ٢٩٨ .

^(٥٤) Kemal Karpat : "The Stages of Ottoman History :A Structural Comparative Approach" .in: K.Karpat (ed) op.cit.PP. 79 - 98

العالمى ومن ثم فهي تنطلق من نظريات الاقتصاد الدولى لدراسة التفاعل بين الاقتصاد الامبراطورى العثمانى وبين الاقتصاد العالمى والذي تولدت منه جذور التبعية فى العالم الاسلامى برمته . (٥٥)

وبالنظرة المقارنه للسمات العامة لهذه الأطر المختلفة يمكن أن نشير الى مايلى :

أولاً : أن هناك نوعاً من التطابق الزمنى بين مراحل التقسيم التقليدى لتاريخ الدولة العثمانية والذي يجعل معياره الأساس المكاسب والخسائر الاقليمية وبين مراحل التقسيم الهيكلى المستند الى تطور القوى الاجتماعية والاقتصادية ، فنجد أن المرحلة الأولى فى التقسيم التقليدى أى مرحلة النمو والنشوء والتوسع التى استغرقت القرون الثلاثة الأولى من عمر العثمانيين تتطابق زمنياً مع المرحلتين الأولى والثانية فى التقسيم الهيكلى وهما مرحلة دولة الحدود (١٢٩٩م - ١٤٠٠م) ومرحلة النظام الاقطاعى (١٤٢١م - ١٥٩٦م) أما مرحلة الخيو والضعف التى استغرقت القرنين ١٧م و ١٨م فهي تتطابق زمنياً مع المرحلة الثالثة فى التقسيم الهيكلى والتى تسمى مرحلة انهيار المركزية العثمانية (الاستقلال الذاتى الاقليمى ١٧٨٩م - ١٦٠٣م) . كذلك فإن المرحلة الثالثة فى التقسيم التقليدى أى السقوط والانهيار تتطابق مع المرحلة الرابعة فى التقسيم الهيكلى . بعبارة أخرى إنه لايمكن الفصل بين معايير كل من التقسيمين التقليدى والهيكلى حيث أن التاريخ العثمانى ليس هو تاريخ التغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فقط ، كما أنه ليس أيضاً تاريخ الفتوح والهزائم فقط ، فالأخير هو مرآة ومحصلة الأول ، كما أن الأول هو محرك الثانى ومحدد نتائجه . وهنا يكمن التفاعل بين الداخلى والخارجى كما لاحظ أحد المؤرخين العرب (٥٦) عن العلاقة بين التحديات الداخلية والتحديات الخارجية التى واجهتها الدولة العثمانية حيث يقول إن التحديات الداخلية كانت انعكاساً للمؤثرات التى ولدتها التحديات الخارجية بحيث ان تطورات المراحل الهيكلية المختلفة قد تحددت بداياتها ونهاياتها بأحداث خارجية هامة .

ثانياً : أن التفاصيل المادية للتحاليل الاستشراقية التقليدية أو التحليلات الهيكلية وإن كانت تثرى عملية الفهم للعملية التطورية فهي لايجب أن تلقى بنا فى أسر الحتمية المادية ، وفى نفس الوقت فإن الاطار العقيدى وإن كان يبرز أول قواعد التفسير الاسلامى للتاريخ إلا أنه بدوره يجب ألا يقيدنا فى اطار التفسيرات البسيطة المجردة فإن فهم الأسباب من أهم الابعاد التى يجب أن يركز عليها ، واليه ترجع السنن الإلهية فى التطور .

(٥٥) سيرد الإشارة الى هذه الدراسات عند تحليل المتغيرات الأوروبية .

(٥٦) د. سيار الجميل مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

اذن كيف يمكن أن ننظر للمسار العام لتطور التاريخ العثماني من خلال منظار واسع وعميق للتفسير الاسلامي ؟ هنا الاشكالية الأساسية (٥٧) ، ولن تكتمل الصورة إلا بالانتقال الى المؤثرات الخارجية .

ثانياً : المتغيرات الأوروبية : تبلور عناصر القوة الأوروبية وتزايد الضغط الخارجي على الدولة العثمانية :

يتلخص البحث في تأثير هذه المتغيرات في المقولة الثلاثية الأبعاد التالية :

أ - تحدد انتهاء التوسع العثماني في أوروبا بالتفوق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري المتعاضم " لدار الحرب " .

ب - كان للتطور في الدور الاقتصادي العالمي لأوروبا آثاره السلبية على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية .

ج - ومع ذلك حفظت الامبراطورية قلبها الأوروبي لمدة مايزيد عن القرنين كما ظل قلبها العربي بعيداً عن الهجمة المباشرة بسبب طبيعة التوازنات والنزاعات الأوروبية على القارة وحول البحار .

وتشير هذه المقولة الثلاثية تساؤلاً هاماً : هل نجاح الدولة العثمانية في توظيف هذه التوازنات كان البديل لعملية الاصلاح الحقيقية الغائبة في هذه المرحلة وعلى النحو الذي مكن الامبراطورية من البقاء ؟ وهو سؤال سيتجدد مرة أخرى في ظل مرحلة الانهيار التي استغرقت بدورها فترة طويلة (مايزيد عن القرن) والتي لم تخل من جهود اصلاحية عميقة - كما سنرى - في الفصل الثالث .

١ - التطور في عناصر القوة الأوروبية :

تنوعت التقويمات الاستشرافية لدرجة وأسباب التدهور والضعف الذي أصاب العالم الاسلامي بصفة عامة خلال القرنين ١٧م ، ١٨م - كما سنرى - ولكن هناك درجة من الاتفاق بين بعض التحليلات المتخصصة في الدراسات العثمانية أن الضعف العثماني (العسكري الاقتصادي والفكري) في هذه المرحلة - وخاصة القرن ١٨م - لم يكن مطلقاً أو جذرياً ولكن كان نسبياً بسبب التغيرات في النظام الدولي ، فالتغير النوعي في قدرات الطرف الأوروبي والذي نقله من عصر الامارات الاقطاعية الى عصر الدول القومية ذات الحركة العالمية ، هذا التغير هو الذي أبرز هذا الضعف العثماني ، ولذا يرى البعض (٥٨) أنه لا يمكن الحديث عن انهيار ثقافي وفكري حقيقي

(٥٧) انظر الضوابط في الباب الاول للمهاجي .

- B.Lewis : The Emergence ... op. cit . P 35 .

(٥٨)

قبل نهاية القرن ١٨ هـ بالرغم من كل مظاهر الضعف المادي ، ويرى البعض الآخر (٥٩) أن المقارنة بين مستويات التنمية التي حققها الطرفان -العثماني والأوروبي - خلال القرن ١٨ م تبين الفروق في أسس القوة النسبية التي كانت محور الصراع السياسي بين العالمين المسيحي والإسلامي ، ففي حين تراكت الانجازات الأوروبية خلال القرنين ١٦ و١٧ م (اكتشافات بحرية وتوسع تجاري وتطور علمي تقوده رؤى علمانية ، تطور تكنولوجي في مجال الزراعة والصناعة ، إعادة بناء النظم الاقتصادية في ظل دولة مركزية قوية) ظلت الامبراطورية العثمانية غير قادرة على تطوير نظامها القديم ، فبعد أن كانت الدولة الوحيدة في أوروبا التي تحوز الأراضي وتتمتع بتجانس النظم وتوافر اليد العاملة والمواد اللازمة لآلة الحرب ، وبعد أن كان نظامها العسكري البيروقراطي ذي الأسس القطاعية كافيا لخدمة قوتها الا أن الضعف الداخلي لهذا النظام لم يجعلها قادرة - مع نهاية القرن ١٨ م - على مواجهة نتائج تراكم عناصر القوة الأوروبية خلال القرنين ١٦ و١٧ م .

ويرى فريق ثالث (٦٠) أن المجتمع العثماني استمر -خلال القرن ١٧ - قويا ليس على الصعيد العسكري فقط ولكن الفكري أيضا ، ولكن في مواجهة التحول الذي كان يحدث في القوى الغربية خلال نفس الوقت كان لابد وأن تتصاعد آثار وعواقب بوادر الضعف في الامبراطورية ، كذلك فقد تولد عن مستوى القوة الذي حققته الدول الغربية - مع نهاية القرن ١٨ م تحولات عميقة ضاعفت من مشكلات الشرق، ولذا ونظرا لسيطرة العثمانيين على أراضيهم الأوروبية فان الدولة العثمانية استمرت قوية جدا ولو في شكل مختلف عما كان قائما في ظل أقصى قوة وصلت اليها من قبل في القرن ١٦ م .

٢ - الصعود في القدرة الاقتصادية الأوروبية واثارها السلبية علي الاقتصاد العثماني :
تمثلت أهم أبعاد هذا الصعود في أمرين :

أولهما : التطور في الدور الأوروبي في الاقتصاد العالمي والذي اقترن بتطور أساليب الصدام مع العالم الاسلامي وبالانتكاسات السياسية التي اصابته الدولة العثمانية .

وثانيهما : انعكاس التفوق الاقتصادي الأوروبي داخل الامبراطورية ذاتها .

أ - البعد الأول : يتصل بتحول طرق التجارة العالمية عن المرور داخل أراضي الامبراطورية ، فبعد أن كانت الدولة العثمانية عند منتصف القرن ١٦ م تسيطر

- T.Naff : op. cit . PP 19 - 22 .

(٥٩)

- M.G. Hodgson : op. cit . PP 133 , 136 - 137 .

(٦٠)

بمفردها على الطرق التجارية البحرية من المحيط الهندي الى المتوسط ، وحيث أن طرق التجارة القديمة لم تنهار خلال القرن ١٦م في ظل النشاط البرتغالي ، فقد أدى تدعيم القوة الهولندية والبريطانية لسيطرتهم البحرية في القرن ١٧م و١٨م الى حرمان الدولة العثمانية من سيطرتها المنفردة ومن ثم فقدت جزءاً كبيراً من التجارة العالمية بعد أن أضحت المياه المتوسطية مياهاً داخلية بعيدة عن تيار التجارة العالمية ، هذا وكان الجغرافيون العثمانيون قد حذروا منذ نهاية القرن ١٦م من المخاطر والعواقب التي سيواجهها العالم الاسلامي بسبب المراكز الأوروبية التجارية على سواحل الهند والخليج، كما نبهوا الى ضرورة احكام السيطرة العثمانية على شواطئ اليمن وما يمر بها من تجارة والا فلن يطول الأمد قبل أن يحكم الأوروبيون أراضي الاسلام (٦١) .

وبالفعل فعند نهاية القرن ١٨م كانت الدولة العثمانية قد فقدت جزءاً كبيراً من تجارتها الخارجية وانخفض نصيبها من التجارة العالمية ، وفي المقابل وخلال نفس الفترة تضاعفت عدة مرات تجارة أوروبا . (٦٢)

ولا يرجع هذا الوضع الى احتكار القوى الأوروبية لطرق التجارة البحرية المفتوحة فقط ولكن يرجع أيضاً الى عدة اعتبارات أخرى فمن ناحية : فقدت الدولة العثمانية لسيطرتها على بعض أهم مناطق وطرق التجارة في أرجائها مثل البحر الاسود لصالح الدول الأوروبية وذلك تحت ستار الامتيازات الممنوحة لها عقب الهزائم العثمانية المتوالية .

ومن ناحية أخرى : لم يجتمع للعثمانيين الشروط اللازمة لتحقيق التوسع الاقتصادي حيث لم يكن لديهم خبرة بتقاليد التجارة العالمية ولم يستغلوا المزايا التي تحققت لهم بفضل فتوحاتهم وخاصة في الوطن العربي ، ولهذا الوضع جذوره في تاريخ الأتراك منذ ما قبل ظهور الدولة العثمانية ومنذ ما قبل تطورها كقوة عالمية ، حيث كانت تجارتهم الأساسية تجارة داخلية محدودة بالأناضول ولم يطوروا تجارة تصدير قوية بل كان اهتمامهم بالواردات ويتوافر السلع في الأسواق ، ولم يؤد التطور في الدور العالمي للعثمانيين - وخاصة بعد ضم الدول العربية - الى تغير هذا الوضع فلم يمتد اهتمام سليمان القانوني الى المحيط الهندي نظرا لافتقاده القدرة العسكرية على المواجهة على جبهتين (في أوروبا وفي آسيا) في آن واحد ونظرا لافتقاده للتنظيمات

(٦١) - B. Lewis : op. cit. PP 27 - 28

(٦٢) أنظر تحليلات كمية لهذه الأنصبة وتيارات التجارة الثنائية بين الدولة العثمانية وبعض الدول الأوروبية في .

- Charles Issawi : "The Ottoman Empire in the European Economy". in: K.Karpat (ed) : op .cit. PP. 113 - 15 .

التجارية الذى يمكن أن تحرك مثل هذه المصالح التجارية الخارجية ، ولذا ظلت التجارة الخارجية للمنطقة العربية فى أيدى تجارها ، ولم يكن للعثمانيين القدرة على مجاراتهم فى هذا المجال حيث كان التجار العثمانيون يواجهون صعوبات ومنافسة شديدة لاقامة روابط تجارية مع الشرق (ايران والهند) ومع ذلك فلقد ظلت تجارة آسيا عبر الطريق البرى الشمالى (عبر الاناضول الى ايران والهند وآسيا الوسطى) وعبر الطريق الجنوبى البحرى (من السويس أو البصرة عبر البحر الأحمر والخليج العربى وحتى الهند) ذات اهمية لاستيراد مصادر غذاء المدن العثمانية الكبرى ، وكذلك لعبت المواد المصدرة من الشرق الى أوروبا عبر الأراضى العثمانية ، هذا ولقد لعبت الشركات الأوروبية للتجارة دوراً متزايد الأهمية فى التجارة الخارجية للامبراطورية العثمانية فى حين لم يلعب الأتراك دوراً أساسياً فى هذه التجارة ولو على الأقل كمجرد وسيط (٦٣).

ولقد كان لجميع هذه الأبعاد المتداخلة علاقاتها أيضاً بالعملة العثمانية فالتيارات المتدفقة من المعادن النفيسة من العالم الجديد التى وصل تداولها الى حوض المتوسط كان لها آثارها المالية السريعة والمدمرة على تركيا ، فقد انخفضت أسعار المواد الأولية التركية بالنسبة للتاجر الأوروبى نظراً لانخفاض العملة الأوروبية وفى المقابل أخذت الصناعة الوطنية فى التدهور فى حين أخذت الواردات من أوروبا فى التزايد ومن ثم تفاقمّت الأزمة المالية التى كانت الدولة تعاني منها تحت تأثير اعتبارات داخلية (وخاصة أعباء الجيش العثمانى) (٦٤)

ب - البعد الثانى :

يتصل بخصائص وعواقب الامتيازات ، فبقدر ما عكس تطور هذه الامتيازات خلال القرنين ١٧ و ١٨م التغير فى موازين القوى السياسية العالمية - كما سبق ورأينا - بقدر ما كان لها أيضاً دوافعها الاقتصادية من ناحية وانعكاساتها ومدلولاتها الاقتصادية من ناحية أخرى -

فمن ناحية الدوافع : أدت الهزائم السياسية التى أصابت الامبراطورية واستعانتها بوساطة بعض القوى الأوروبية الى زيادة التسهيلات المقدمة لتجار هذه القوى فى أرجاء الامبراطورية ، وكانت النمسا وانجلترا وهولندا وفرنسا وروسيا هى أهم هذه

- Robert Mantran: "L'Empire Ottoman et le Commerce Asiatique aux 16 et 17 (١٦ Siecles".in: R.Mantran (ed) : L'Empire Ottoman du XVI au XVIII . Voriorum Reprints , London 1984, PP 170-174.

(٦٤) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى . مرجع سابق . ص ٢٩ - ٤٠ .

القوى (٦٥) ولقد ابرزت التطورات الدولية فى القرن ١٨ تفوق الدور الغربى فى التجارة الدولية للامبراطورية وذلك نظرا للتغيرات العميقة فى المجتمعات الأوروبية والتي دفعتها نحو مزيد من التوسع الخارجى ، ولما كانت الامتيازات التى حصلت عليها الدول الأوروبية أداة خدمة هذا التوسع فلقد كانت التسهيلات التى وفرتها الامتيازات تخدم مرحلة التطور التى تمر بها هذه الدول أى مرحلة الرأسمالية الماركنتيلية ثم الرأسمالية قبل الصناعية ، وفى خلال هذه المرحلة كانت الصادرات ضرورية وهامة ولذلك أنشأت الحكومات الأوروبية شركات كبرى ساندتها الجيوش والدبلوماسية ومن ثم تمكنت من توظيف الامتيازات لصالح التجار الغربيين المنتشرين فى مختلف أرجاء الامبراطورية والقائمين على نقل المواد الأولية من هذه الأرجاء ونقل الصادرات المصنعة اليها . (٦٦)

ومن ناحية عواقب الامتيازات : أضحت الامبراطورية العثمانية هدفا هاما وأساسيا للاستغلال الاقتصادى للدول الأوروبية ، فاذا كانت الامتيازات فى بدايتها ذات تأثيرات ايجابية على التجارة العثمانية - كما سبق ورأينا - فان تأثيرها السلبى قد ظهر بعمق خلال القرن ١٨ م . ولقد أدت العواقب السلبية للامتيازات الى جنور التبعية العثمانية للقوى الأوروبية ليس على الصعيد السياسى فقط ولكن على الصعيد الاقتصادى أيضا وكان لهذه الجنور سمات وامتدادات عديدة .

فنجد أن الأوروبيين أصبحوا المستفيد الأول من التجارة العثمانية وتدهورت القاعدة الاقتصادية العثمانية وتدهور الدور العثمانى كوسيط فى تجارة الغرب مع الشرق ، وأضحى الميزان التجارى وميزان المدفوعات لصالح الغرب .

بعبارة أخرى جعلت الامتيازات من الامبراطورية سوقا كبرى لمنتجات الغرب ، وفى نفس الوقت حارب الأوروبيون تطور الصناعة العثمانية الوطنية حتى تظل القاعدة الصناعية العثمانية محدودة الى أقصى حد فتقلص قاعدة قوة الامبراطورية (٦٧) .

هذا ولم يكن بمقدور القوى والمؤسسات العثمانية أن توقف الآثار السلبية للامتيازات نظرا لاعتبارين .

(٦٥) انظر تطور هذه التسهيلات التجارية فى .

- C. Issawi : op. cit. PP 111 - 112 .

- T.Naff : op. cit. PP 101 - 102.

كذلك انظر الأوزان السببية لهذه الدول فى تجارة الامبراطورية وتفاصيل علاقاتهم بالسلطات العثمانية فى .

- Robert Mantran: "La Transformation du Commerce dans L'Empire Ottoman au XVIII Siecle". in: R. Mantran (ed) : op. cit. PP. 221-230 .

- Ibid : PP. 225 - 226 , 231 .

(٦٦)

- T.Naff : op. cit. PP. 92 - 93 .

(٦٧)

أولهما : عجزها عن السيطرة على اتساع نطاق الامتيازات وعلى سوء استغلالها ، فلقد واجهت محاولات فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القائمة معارضة شديدة من القوى الخارجية ومن القوى الداخلية المستفيدة من تجارة الصادرات والواردات ، ولقد انتشرت هذه القوى بين مستويات الإدارة العثمانية التي تفشى فيها الفساد أو بين مجموعات الأقليات غير المسلمة وبين القوميات المختلفة التي لعبت دورها بعد ذلك في تفكك الامبراطورية .

وثانيهما : هو عدم قدرة القطاعات الزراعية والصناعية والمالية العثمانية على مواجهة أعباء المنافسة والاستغلال السيئ للامتيازات وذلك بسبب التدهور الحاد الذي أصابها وعدم توافر الأسس اللازمة لتطويرها وتنشيطها ، فلقد كان القطاع الصناعي المملوك للدولة ينتج من أجل مستلزمات القصور والجيش والبحرية وكانت الصناعات الوطنية المحدودة تنتج من أجل السوق المحلي وليس التصدير أساسا ، كذلك كانت التوجهات المالية والاقتصادية في الامبراطورية تميل نحو توظيف الأموال في التجارة وشراء الأراضي^(٦٨).

وعلى هذا النحو يمكن القول^(٦٩) ، وبالنظر إلى دوافع وعواقب الامتيازات أن المشكلة كانت ذات أبعاد سياسية وليست اقتصادية فقط ، وأن الأزمة التي واجهتها الامبراطورية في هذه المرحلة لم تكن أزمة اقتصادية حقيقية - على الأقل على الصعيد الداخلي - ولكن أزمة سياسية تجد جذورها في أطماع القوى الخارجية ، ولم ينجح العثمانيون في وضع العوائق الفعالة أمام اتساع هذه الاطماع نظرا للفشل في تبني عملية اصلاح سياسية واقتصادية ، ولذا لا يصح في هذا الموضع أن نجعل من الدولة العثمانية اما الضحية أو المسئول الوحيد ، فاذا كان حكم التاريخ لم يمل لصالح الدولة العثمانية لفترة طويلة ، إلا أنه لا يمكن أن نقرب هذا الحكم تماما لتقديم عكسه ذلك لأن التاريخ الداخلي للامبراطورية لم يلق عليه الضوء الكافي لكشف ستار كثير من الأوضاع حيث أن مجال دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي العثماني يعد متأخرا ناهيك عن أن التاريخ العثماني برمته هو أكثر مراحل التاريخ الاسلامي التي لم تلق العناية والدراسة الكافية^(٧٠).

٣ - التوازنات الأوروبية على القارة الأوروبية وحول البحار والمحيطات :

سبق الإشارة وبقدر من التفصيل في المطلبين السابقين الى التفاعل بين التوازنات الأوروبية وبين السياسة العثمانية والذي أثمر نمط العلاقات العثمانية الأوروبية الذي

- R.Montran : op. cit . PP. 231 - 232

(٦٨)

- Ibid : P. 232

(٦٩)

(٧٠) انظر الورقة المنهاجية .

غلب على هذه المرحلة ، وهو نمط الانتقال من التوظيف العثماني لهذه التوازنات لدفع الفتوحات الى التوظيف لها للدفاع عن واسترداد أراضى عثمانية ، ويكفى هنا تلخيص أهم سمات هذه التوازنات التى ساعدت على اقرار هذا النمط وهى تنقسم الى سمتين:

الاولي : محاولة تجميع الصفوف المسيحية فى مواجهة الأتراك العثمانيين على أساس أن اخضاع هؤلاء الأتراك هو الشرط المسبق لنشر راية السلام فى أوروبا أى أن توطيد السلام فى العالم المسيحى لابد وأن يكون على حساب الأتراك ، ولقد تبلورت هذه المحاولات على يد المشرعين والمفكرين الأوروبيين خلال جهود وضع قانون جديد للدول ، وكانت هذه المحاولات تعبيرا عن الحاجة "للعمل الموحد لطرد الكفار من الديار المسيحية وتسوية جميع الخلافات العالقة" وحتى يتوفر المجال لممارسة قوتهم وقدرتهم ضد الكفار وانقاذ الدم المسيحى الذى كان ضحية ترددهم وزيفهم عبر القرون الأخيرة^(٧١) .

والثانية : تنافس الدول الأوروبية وصراعهم من أجل الهيمنة على القارة الأوروبية والتى كانت الحروب الاستعمارية أحد أبعاده الهامة ، ولقد أضحى هذا التنافس الضمان الأساسى لسلامة الأراضى العثمانية فى أوروبا وخارجها ايضا خلال القرن ١٨ وحتى أضحى هذا التنافس بعد ذلك خلال القرن ١٩ م مهددا للسلام فى أوروبا ذاتها^(٧٢) .

بعبارة أخرى اذا كانت فورة معاهدات الامتيازات خلال القرن ١٨ م تعبيرا واضحا عن تغير موازين القوى السياسية والعسكرية ، وعن تزايد اندماج الدولة العلية فى نظام التحالفات الأوروبية ، وعن تطور ادراك وسلوك الدبلوماسية العثمانية ، واذا كانت هذه التغيرات فى مجموعها نتاج تأثير عدة عوامل خارجية هامة تزايد تهديدها لوضع الامبراطورية العثمانية الا أن الصراع بين القوى الأوروبية للهيمنة على القارة وعلى المستعمرات كان من أهم العوامل ذات الآثار الموازنة التى ساعدت على بقاء الامبراطورية لفترة طويلة . وكان من أهم سمات هذا الصراع خلال القرن ١٨ م هو ضعف دور الهابسبورج وبروز الدور الروسى فى التصدى للأتراك العثمانيين ، وانشغال فرنسا وانجلترا وهولندا بالتنافس على المستعمرات فى العالم الجديد والهند،

(٧١) د. مجيد خيرى مرجع سابق ، ص ٣٦٨ - ٣٧٢ .

وأنظر أيضا تفاصيل الرؤية الأوروبية عن الاسلام فى القرنين ١٧ م و ١٨ م التى تشكلت برؤية أوروبا للأتراك العثمانيين فى

- Norman Daniel : Islam , Europe and Empire . The University Press, Edinburgh 1966 . PP 3 - 39 .

- T. Naff : op. cit . PP 103 - 104 .

وكان نجاح فرنسا لا بد وأن يحدد بصورة ما مستقبل الدولة العثمانية لأنه كان سيساعد فرنسا على مناورة التوسع الروسى نحو الشرق الأوروبى ونحو الشرق العربى والفارسى ، وكانت الثورة الفرنسية بداية مرحلة جديدة فى التوازنات الأوروبية وفى العلاقة بينها وبين مصير الدولة العلية وبين مصير العالم الاسلامى كله .

هذا ويتضح لنا مما سبق كيف أن هذه التوازنات على القارة لم تكن تتفصل عن نظائرها خارج القارة والتي حكمت اتجاهات الحركة الاستعمارية الأوروبية، فقد أدى نمط التوسع الأوروبى فى هذه المرحلة والذي اعلى من قيمة التجارة والمستعمرات الى ابراز نمط من العلاقات الأوروبية مع الدول الاسلامية ، ومن العلاقات الأوروبية العثمانية حول هذه الدول اختلف عما ساد من قبل وعما سيبرز بعد ذلك فى القرن ١٩ ، ٢٠ أى الاستعمار المباشر . وهذا يقودنا الى المبحث التالى .

المبحث الثانى : العالم الاسلامى بين انعكاسات تقلص القوة العثمانية وبين تطور توجهات وعواقب الهجمة الأوروبية :

تشكل نظام العلاقات بين الدول الاسلامية والدولة العثمانية ونظام العلاقات بين الدول الاسلامية والدول الأوروبية بناء على عدة متغيرات مارست تأثيراتها على التفاعلات بين عدة أطراف فى أنساق فرعية بولية اسلامية وبين الدولة العثمانية والدول الأوروبية ، وهناك مستويان أساسيان من هذه الأنساق الفرعية :

المستوى الأول : هو مستوى النسق العربى الذى يضم الولايات العربية التى كانت تحت الحكم العثمانى وهى تنقسم بدورها بين ثلاثة محاور أساسية : الشرق والجزيرة والخليج ، مصر ، شمال افريقيا .

أما المستوى الثانى : فهو مستوى الدول الاسلامية المستقلة عن الدولة العثمانية وهى أساسا الدولة الصفوية ، والدولة المغولية فى الهند ، والدولة السعدية فى المغرب .

هذا وتنقسم المتغيرات التى شكلت العلاقات الدولية على هذين المستويين الى متغيرات عثمانية ، ومتغيرات أوروبية ، ومتغيرات تابعة من خصائص وأوضاع كل نسق فرعى فى هذين المستويين أو بالنسبة للتفاعل بين أطراف هذين المستويين (مثلا : تأثير حدة النزاع العثمانى الصفوى ودرجة قوة الدولة الصفوية على العلاقات العثمانية العربية) .

١ - المتغيرات العثمانية : فإذا كان التحليل فى المبحث السابق قد ألقى الضوء على أبعاد المتغير العثمانى وخاصة أسباب وسمات ضعف المركز العثمانى وتأثيراتها على

نمط التفاعلات العثمانية الأوروبية ، فإن التحليل فى هذا المبحث يسعى الى اكتشاف تأثيرها على التفاعلات العثمانية الاسلامية وخاصة حول بعدين أساسيين: تداخل المركزية العثمانية على ولاياتها العربية ، واستمرار الصراع أو على الأقل عدم التعاون مع الدول الاسلامية المستقلة ومن ثم ترسخ التعددية . وهنا تبرز الأسئلة التالية.

أ - ماعلاقة ضعف الدولة العثمانية - تأثيرا وتأثرا - بالصراع العثمانى الصفوى ؟ وما تأثير هذا الصراع على امكانيات التضامن الاسلامى فى مواجهة تصاعد الهجمة الأوروبية الجديدة (ليس بحرا فقط ولكن برا أيضا من جانب روسيا على آسيا الاسلامية) ؟.

ب - ما تأثير هذا الضعف العثمانى على طبيعة العلاقة بين المركز العثمانى والولايات العربية وعلى امكانيات حماية المنطقة العربية من التدخلات الأوروبية ؟

ج - ما تأثير هذا الضعف العثمانى الى جانب الحالة العامة للدول الاسلامية الأخرى على الحالة العامة للعالم الاسلامى فى مجموعه فى مواجهة القوة الأوروبية المتصاعدة ؟

٢ - المتغير الأوروبى : والمقصود به أمران التطور فى طبيعة ومن ثم اتجاه التوسع الأوروبى خارج أوروبا على ضوء التطور فى المجتمعات الأوروبية من ناحية ، ومن ناحية أخرى التطورات فى أوضاع التوازنات بين القوى الخارجية وتنافسها خارج القارة .

فمن ناحية : نجد أنه مع خروج الدول الأوروبية الى البحار ساد شكل الاحتكار التجارى على المنافسة بين القوى الأوروبية حتى نهاية القرن ١٨ م ، ومع بداية الثورة الصناعية الاولى وتطورها بدأت بواخر الاستعمار الرأسمالى الصناعى الذى أخذ منطلقه الحقيقى بعد ذلك فى القرن ١٩ م ، فمع هذه الثورة التى غيرت هياكل التنظيم الاقتصادى والاجتماعى الأوروبى انتقلت الرأسمالية الأوروبية من رأسمالية تجارية الى رأسمالية صناعية ومن ثم انتقل الاستعمار من الطابع التجارى الى الطابع الصناعى حيث أضحت هدفه السيطرة على أسواق شراء المواد الأولية وبيع المواد المصنعة . ولقد انعكس هذا التطور على شكل ومحاور امتدادات النفوذ الأوروبى حول العالم الاسلامى خلال القرنين ١٧ م و ١٨ م (٧٣) . فبعد أن أخذت القوى الأوروبية خلال القرن ١٦ م تمتد الى سواحل البلاد العربية والاسلامية المطللة على المحيط الهندى والبحر الاحمر والخليج العربى وذلك لتطويق العالم الاسلامى فى وقت كانت دوله الكبرى تتمتع بالقوة السياسية ، بدا اتجاه الدول الأوروبية الى مد النفوذ الى الدول الاسلامية ذاتها لتدعيم ليس السيطرة التجارية فقط ولكن أيضا السيطرة السياسية

(٧٣) د - ابراهيم العدوى . مرجع سابق ، ص ٤٢٧ - ٤٢٨ ، ٤٢٧ - ٤٤١ .

بعد أن دخلت هذه الدول مرحلة الضعف . وهكذا وبعد أن كان النفوذ الأوروبي السياسى فى أوائل القرن ١٨ لا يزال ضئيلاً فى منطقة الشرق الاسلامى حيث كانت الحكومات المغولية والفارسية والعثمانية لاتزال على جانب هام من القوة إلا أنه بازدياد الفوضى والضعف فى هذه الحكومات عبر القرن ١٨م ازداد النفوذ السياسى الأوروبى الى جانب النفوذ التجارى . (٧٤)

والجدير بالذكر هنا أن قلب العالم الاسلامى - وحتى نهاية القرن ١٨م - لم يتعرض للهجوم الأوروبى المباشر الذى ظل مقصوراً على سواحل البحار الشرقية والجنوبية وعلى الامتيازات التجارية والمالية ، ولكن حين حدث تحول جديد فى النشاط الأوروبى مع الثورة الصناعية الثانية سيطر اسلوب الاستعمار المباشر على القرن ١٩م وكانت الحملة الفرنسية على مصر والشام هى بداية هذه المرحلة الجديدة .

ومن ناحية أخرى : اذا كانت التوازنات الأوروبية - الأوروبية قد حفظت قلب الامبراطورية العثمانية فى الأناضول وفى شرق أوروبا من الاستقطاع الأوروبى فان هذه التوازنات قد انعكست أيضاً على تحديد الأطراف الأوروبية المتنافسة حول أرجاء العالم الاسلامى . فاذا كانت أسبانيا والبرتغال قد قادتا عملية الاستكشاف البحرى واستعمار العالم الجديد فانه سرعان ماتحدت احتكارهما دولتان بحريتان جديدتان هما هولندا وانجلترا فى حين ظل لفرنسا والنمسا ثم روسيا سبق التنافس على أراضي القارة الأوروبية، ثم دخلت فرنسا ساحة التنافس البحرى الذى أضحي ثلاثيا طوال القرنين ١٧ و١٨م (١٥٨٨ - ١٧٦٣) وحتى انتهاء حرب السنوات السبع التى أنهت المنافسة الحادة بين فرنسا وانجلترا (١٧١٣ - ١٧٦٣) ، وحين استقر التنافس على أرجاء العالم الجديد والتجارة فى البحار الشرقية قرب نهاية القرن ١٨م كانت انجلترا قد أضحت هى القوة المتفوقة فى الشرق والغرب على حد سواء وخاصة بعد انتهاء الحروب النابليونية (١٧٩٣ - ١٨١٥) . (٧٥)

بعبارة أخرى حين كانت النمسا وروسيا تحققان انتصاراتهما على الدولة العثمانية فى أوروبا كانت فرنسا وبريطانيا تدخلان ساحة المسألة الشرقية ولكن من باب آخر أى فى أرجاء العالم الاسلامى التابع للدولة العثمانية وغير التابع لها ، هذا ولقد حاولت روسيا أن تشارك فى هذا الدخول على صعيد الوطن العربى وآسيا الاسلامية.

واذا كان هذان البعدان السابقان من المتغيرات الأوروبية قد مارسا تأثيرهما ايضا على العلاقات العثمانية الأوروبية خلال القرن ١٧م - كما سبق ورأينا - فانهما نظراً

(٧٤) جورج كيرك . مرجع سابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٧٥) جورج كيرك . مرجع سابق ، ص ٩٩ - ١٠٨ .

لتطور طبيعتهما قد افرضا نمطا آخر من هذه العلاقات حيث دخل الدور العثماني خلال القرن ١٨م مرحلة التوقف عن الدفاع عن أرجاء العالم الاسلامي قبل أن يدخل بعد ذلك في القرن ١٩ مرحلة العجز عن صد الهجوم المباشر.

ولذا فيمكن القول أن هناك ارتباطاً واضحاً بين تأثير التطور في المتغير العثماني (من القوة الى الضعف) والتطور في المتغير الأوروبي (من النفوذ التجاري الى النفوذ السياسي) على مصير العلاقات الدولية للعالم الاسلامي خلال القرنين ١٧ و١٨م ومن ثم ينبثق عن البحث في تأثير هذه الأبعاد للمتغير الأوروبي عدة أسئلة تتلخص كالآتي:

كيف أثر التفاعل بين الدول الأوروبية وبين الدول الاسلامية التابعة وغير التابعة للدولة العثمانية على المصالح العثمانية ؟

هل استغلت الدول الأوروبية الصراع الصفوي العثماني ؟ وهل استغلت بواذر الخلطة في المركزية العثمانية لحكم الولايات العربية ؟

هل كان للعلاقات العثمانية مع بعض الدول على ساحة أوروبا تأثيرها على علاقاتها حول أرجاء العالم الاسلامي ؟

٣ - المتغيرات التابعة من خصائص وأوضاع كل نسق فرعي اسلامي دولي :

وسنتطرق إليها في المطلبين التاليين ولكن يمكن هنا التوقف عند السمة العامة لحالة العالم الاسلامي في هذه المرحلة أي سمة البيئة الكلية التي جرت في نطاقها التفاعلات الاقليمية ، وهذه السمة هي حالة من الضعف العام ومن تدهور الدور في التاريخ العالمي . فبعد أن كان العالم الاسلامي بمراكزه الحضارية والسياسية المختلفة قد وصل الى قمة قوته وازدهاره السياسي والحضاري حيث أضحى خلال القرن ١١هـ ، ١٦م أقوى وأكبر كتلة في العالم ، فان الضعف الذي أخذ يدب في الامبراطورية العثمانية (في الأناضول) وفي أطرافها شاركتها فيه مراكز القوة الاسلامية الاخرى خلال القرن ١١هـ ، ١٧م حتى بدأت علاماته الواضحة في الظهور في القرن ١٨م مع سقوط الدولة الصفوية عند منتصفه ثم مع سقوط أورانجريب آخر اباطرة المغول الأقوياء في الهند والذي تلاه التفكك السريع للامبراطورية المغولية ، ثم مع تزايد سقوط الإمارات الآسيوية الاسلامية في يد دولة روسيا ، وأخيرا مع التدهور الشديد الذي أصاب أرجاء الوطن العربي تحت الحكم العثماني حيث أكملت سلبياته حلقات الضعف التي بدأت من قبل مجيء العثمانيين .

بعبارة أخرى أضحت كل القوى الاسلامية قرب نهاية القرن ١٨م في موقف الدفاع في مواجهة القوى المسيحية الغربية بعد أن تغير تماما الوضع العالمي والذي فقد معه

العالم الاسلامى المبادرة السياسية العالمية بل لقد بدأ الغموض يحيط بمدى وعى المسلمين بضرورة الحفاظ على تفوقهم لأداء مهمتهم فى العالم .

هذا ولقد تعددت زوايا نظر المستشرقين (٧٦) الى هذا الوضع الجديد ومحدداته على نحو يبرز مواقف متنوعة من قضية العلاقة بين الداخلى والخارجى والعلاقة بين الحضارة وعناصر القوة المادية وبين عناصر القوة الفكرية ، فيرفض البعض (٧٧) اطلاق مقولة إن العالم الاسلامى قد منى بعد القرن ٩هـ ، ١٥م بانحطاط وانه لم يستطع أن يقدم للحضارة شيئا جديدا ، كما يطلب هؤلاء عدم المبالغة فى القول بأنه لم يبدأ النهوض من جديد الا بتأثير من أوروبا فى القرن ١٩م ويقيم هذا الاتجاه أدلته على أساس أنه اذا كانت مظاهر الحضارة المتجددة لم تختف من ايران أو الدولة المغولية وفى آسيا الصغرى الاسلامية حتى القرن ١٧م ، الا أن الظروف الملائمة التى انتجت من قبل الحضارة الاسلامية لم تستمر حيث اضطرت الدول الاسلامية (منذ القرن ١٦م) الى أن تضع نصب اعينها فى المقام الأول الشئون الحربية وترقية العناصر التى تؤهل الشعب لأن يكون موضع الثقة من جانب العسكرية حتى ولو كانت مضرة من الوجهة المدنية.

ورأى البعض الآخر (٧٨) أن القرنين ١٦م و١٧م اللذين شهدا قمة القوة السياسية والابداع الفكرى للمسلمين شهدا أيضا تراكم عمليات التحول الاقتصادى ، والاجتماعى والعلمى فى الغرب ، ولقد كانت نتائج هذه التحولات التى برزت خلال القرن ١٨م هى التى حجبت التفوق السابق للشعوب الاسلامية ، فلم يكن ماحاق بالآخيرة من ضعف مرجعه فشل داخلى للمجتمع الاسلامى ومايرتكز عليه من دين اسلامى ، ولكن مرجعه التغيرات الجذرية فى الغرب والتى كانت لها انعكاسات سلبية على قوة العالم الاسلامى حيث لم تعد أسس ثقافته وحضارته بقادرة على الاستجابة لمتطلبات القيام بدور عالمى فى عالم جديد مثلما قامت من قبل بهذا الدور . بعبارة أخرى لم يكن الضعف الذى أصاب مراكز القوة الاسلامية يمكن تعويضه بتطورات داخلية على النمط القديم بل ولقد كان هذا الضعف مصدر جذب للتدخل الغربى الذى تم بكثافة وبصورة مباشرة مع بداية القرن ١٩م ، ومن ثم فان ماكان يحدث فى أوروبا المسيحية هو الذى ساهم فى التدهور الاسلامى المباشر .

ورأى فريق ثالث (٧٩) : أنه اذا كان المؤرخون والمفكرون الغربيون قد تطورت مواقفهم عبر التاريخ من أسباب التدهور الاسلامى ، واذا كانوا قد مالوا فى البداية

(٧٦) رأى المفكرين المسلمين حول نفس الموضوع سيكون موضعها فى الجزء الرابع من المشروع .

(٧٧) فـ . بارتولد . تاريخ الحضارة الاسلامية . ترجمة حمزة طاهر . طه . دار المعارف . القاهرة ١٩٨٢ . من ص ١١٥ - ١٢٠ .

(٧٨) - M.G. Hodgson : op. cit. P136 - 137

(٧٩) - J.Saunders : "The Problem of Islamic Decadence". Journal of World History. Vol. 7. No. 3. 1963 . PP 703 - 705 .

(القرن ١٨م) الى التفسير السياسى (الذى يركز على الحكومات والقوانين الفاسدة) فانه مع التقدم السريع للغرب فى القرن ١٩م نحو السيطرة العالمية ومع الانهيار السياسى للاسلام فى كل مكان بدأ البحث عن عوامل أخرى مفسرة مثل التفسير العنصرى والتفسير الدينى والتفسير الاقتصادى . وفى القرن العشرين تبلورت أفاق جديدة لهذه المشكلة المعقدة وبدأ التمييز بين التدهور العام والتدهور النسبى ، والتمييز فى مجالات الحياة المختلفة (الفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية) ، كذلك تم الربط بين عدة مجموعات من الأسباب المفسرة للتدهور مثل : ازدهار "الارثوذكسية الاسلامية" فى مواجهة الآثار السلبية للانشقاق المذهبى بسبب ظهور الشيعة وبسبب ماتسلل الى العقيدة من تراث وممارسات الشعوب البدوية التى زحفت على قلب العالم الاسلامى ، وانهيار السلام الذى تمتع به العالم الاسلامى لمدة ٤ قرون لم يتعرض خلالها لتهديدات وهجمات خارجية خطيرة حيث ترتب على تكرار وشدة الهجمات الرعوية منذ القرن ٧هـ آثار تراكمية خطيرة لم يكن بمقدور أى حضارة أن تتحملها دون أن تقاسى من خسائر جسيمة ، وأخيرا الانقسام السياسى لدولة الخلافة المركزية.

وإذا كان الاتجاه الأول قد أبرز وزن العوامل الداخلية الحضارية فى حين أبرز الاتجاه الثانى وزن العوامل الخارجية فان الاتجاه الثالث وان حاول أن يجمع بين الأبعاد الداخلية والخارجية الا أنه جعل الداخلية هى الأساس حيث كانت ذات طبيعة متدهورة بالفعل عند مجىء الموجة الغربية الجديدة ، مع ملاحظة أن هذا الاتجاه لم يذكر من قريب أو بعيد الهجمة الأوروبية باعتبارها مصدر تهديد خارجى حيث اقتصر على ما أسماه بالغزوات الرعوية كمصادر للتهديد الخارجى الذى كانت آثاره وراء التدهور الاسلامى . وسينقسم هذا المبحث الى مطلبين : الأول يتناول أنماط التفاعلات الدولية حول الولايات العربية تحت الحكم العثمانى ، أما الثانى فيتناول أنماط التفاعلات الدولية لمراكز القوى الاسلامية المستقلة ، وسيحرص التحليل فى كل من المطلبين على بيان ماهية التفاعل بين مجموعة المتغيرات السابق توضيحها .

المطلب الأول : أنماط التفاعلات الدولية حول الولايات العربية تحت الحكم العثمانى مع بداية تداخل المركزية العثمانية :

بمراجعة مضمون دراسات بعض المؤرخين العرب المعاصرين ^(٨٠) عن تاريخ الوطن العربى الحديث (خلال القرنين ١٧م و١٨م) نجد واضحة تركيزها على بعدين

٨٠ د . أحمد عزت عبد الكريم ، د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، د . عمر عبد العزيز ، د . محمود صالح منسى ، د . محمد ضياء الدين الرئيس ، د . عبد العليم أبو ميكل ، د . عبد الرحيم عبد الرحمن ، د . رافت العيسى الشيوخ .

أساسيين: أولهما سمات وأسباب تدهور الإدارة والحكم العثماني للولايات العربية ، ومن ناحية أخرى الربط بين أسباب ضعف الدولة العثمانية وبين ضعف هذه الإدارة والحكم وبين ظهور ما يسمى " الحركات الاستقلالية " ، الانفصالية ، الوطنية ، التحررية ، المحلية ، في بعض الولايات العربية .

فكما تأثر قلب الامبراطورية في الأناضول وشرق أوروبا بضعف الدولة العثمانية فلقد تأثرت أيضا إدارة الولايات العربية بهذا الضعف سواء كانت الولايات الدائمة الوقوع في نطاق الحكم العثماني سواء القريبة (مصر والشام) أو البعيدة (شمال أفريقيا) ، أو التي خرجت في بعض الأحيان عنه مثل (البصرة ، بغداد ، اليمن) ، أو التي لم تكن تقع إلا تحت السيادة الاسمية العثمانية (الحجاز) ، أو التي كانت خارجها حتى القرن ١٩م (الخليج) . ولقد خضعت هذه الولايات لنظام حكم سمح بمشاركة عدد من القوى المحلية ، ويسجل تاريخ ممارسات هذا النظام مظاهر ضعف وعدم استقرار وتدهور متنوعة ، فمنذ الربع الأخير من القرن ١٠هـ ، ١٦م ظهرت وبصورة متكررة ثورات الجند المتكررة ضد الولاة العثمانيين ودخلت أجهزة الحكم في صراع مستمر فيما بينها ولم تكن نظم الإدارة على المستوى المطلوب لحماية البلاد من الفساد والاضطرابات الداخلية مما أضعف ممثلي الحكومة المركزية في هذه الولايات التي تموج بالخلافات بين قوى محلية متعددة ، ومن ثم تفاقمت أبعاد الصراعات بين هذه القوى المحلية للسيطرة على السلطة أو من أجل تحقيق قدر من الاستقلالية عن مركز السلطة العثمانية التي لم تنجح في إزالة جذور هذه الاضطرابات والخلافات أو في أحداث تنمية سياسية واقتصادية حقيقية . (٨١)

وهكذا في نفس الوقت الذي كان التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية يسير سيراً حثيثاً لتحقيق مزايا ومكاسب ظهر تهديد حقيقى لتماسك الامبراطورية انبعث من داخل الامبراطورية ذاتها ، ولقد ظهرت معظم حركات العصبيات المحلية ، خلال القرن ١٨م الذي شهد اختلال ثم انهيار التوازن الذي سعت قوانين سليمان القانوني لاقراره

(٨١) أنظر تفاصيل السمات والخصائص العامة للحكم العثماني في الوطن العربي وما اعتراه من مظاهر الضعف والتدهور في

- د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ١٢٢ - ١٢٨

- د. عبد الرحيم عبد الرحمن : تاريخ العرب الحديث والمعاصر . ط ٤ . دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٣٨ .

- د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر . دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ١٨-٤٢ .

- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ العرب الحديث منذ العزو العثماني وحتى الوقت الحاضر . القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٤-١٨ .

- د. رافت الغنيمي الشيخ . تاريخ العرب الحديث والمعاصر . دار الثقافة . القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٤١ - ٤٤ ، ٥٣ - ٥٩ .

بين السلطة المركزية العثمانية وبين الحاميات العثمانية والعصبيات المحلية ولم تنجح محاولات السلاطين لاستعادة هذا التوازن خلال القرنين ١٧ ، ١٨ ولذا كان عليهم التحرك بقوة لمواجهة الحركات المتعددة التي حملت مشروعات ذات طابع استقلالي .

٢ - وفي مقابل اهتمام الأدبيات العامة في تاريخ الوطن العربي الحديث بهذين البعدين نجد أن الأبعاد الدولية لم تلق اهتماماً عميقاً ، والجدير بالملاحظة أن مضمون هذه الأدبيات اهتم - صراحة وضمناً - بطرح مقولتين شائعتين ومتناقضتين في نفس الوقت وهما :

من ناحية : أن نمط الحكم العثماني في الولايات العربية هو المسئول عن تدهور وانحطاط أحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولهذا ظهرت الحركات الاستقلالية، ومن ناحية أخرى : أن هذا الحكم - قد حمى المنطقة - عن طريق ما فرضه من عزلة عليها - من الاستعمار الأوروبي كما حقق لها الوحدة السياسية التي افتقدتها منذ سقوط الخلافة العباسية .

ومن ثم فإن هاتين المقولتين تثيران السؤالين التاليين : هل كانت الحماية العثمانية الخارجية للدول العربية ثمناً مقبولا وعادلا للاستنزاف والفوضى الداخلية والعزلة عن التطورات العالمية ؟ ماهي ضوابط العلاقة السليمة بين مركز الامبراطورية والأطراف التابعة لها ومدى تأثير الأطراف الخارجية على تشكيلها ؟

ويمكن من خلال محاولة الاجابة عن هذه الأسئلة اعادة صياغة هاتين المقولتين على ضوء اعادة تمحيص أبعاد العلاقة بين ضعف الادارة العثمانية والحركات الاستقلالية ولكن على النحو الذي يبرر طبيعة هذه الحركات ووزن وطبيعة تأثير المتغير الأوروبي على التفاعل بينها وبين المركزية العثمانية .

فمن الملاحظ أن الاتجاه العام للأدبيات العربية والاستشراقية على حد سواء هو عدم ابراز وزن تأثير هذا المتغير على التفاعلات العثمانية العربية .

وإن كانت هذه الادبيات لم تغفل الإشارة الى الدور الأوروبي فإن ذلك قد تم في مواضع متفرقة وبصورة عادية وبدون تحليل وربط بالسياق العام لتطور هذه الأحداث وبدون تمييز بين أنماط مختلفة لتأثير هذا المتغير في الأنساق الفرعية الدولية الاسلامية المختلفة .

هذا ويظهر لنا أيضا من مضمون هذه الاشارات من جانب الأدبيات العربية والاستشراقية مجموعتان من التوجهات : الأولى تركز على الدور العثماني في عزل العالم العربي وحمايته ، والثانية تبرز أن العالم الاسلامي لم يكن محور التنافس المباشر بين الأوروبيين . ومن هنا كان عدم التحرك الأوروبي المباشر نحو المنطقة في هذه المرحلة لاعتبارات عديدة .

فيرى البعض ^(٨٢) أنه قد ترتب على "الفتح" العثماني خلق وحدة سياسية في المنطقة بعد تفككها عقب سقوط الخلافة العباسية ^(٨٣) ، وهي الوحدة التي أكسبت المنطقة نوعا من الاستقرار النسبي رغم أن هذا "الفتح" قد عزلها عن الأحداث العالمية السياسية والاقتصادية وبحيث سارت أحداثها وفق تطورات محلية خاصة بها حتى مطلع القرن ١٩م ، فان خوف الامبراطورية من خطر الاستعمار الأوروبي هو الذي جعلها - وفقا لبعض المصادر ^(٨٤) - تمعن في اتباع سياسة الحذر والحيطه مما أقام سياجا حاجزا بين المنطقة والأحداث الدولية حتى أصيبت المنطقة بعزلة سياسية واقتصادية بل وحضارية وأصبح الشك يسود المنطقة ازاء الأفرنج أوبالأحرى ازاء كل ما هو أوروبى .

ويرى البعض الآخر ^(٨٥) : أنه بالرغم من أن بعض الحكام شبه المستقلين الذين ظهروا في مصر والعراق وسوريا قد دخلوا بمبادراتهم الخاصة في علاقات مع الدول الأوروبية الا أن النفوذ والسلطة العثمانية كانت كافية وقوية لمنع أى انفصال ، وإذا كانت الامبراطورية العثمانية قد حمت اقليمها ضد أى هجوم بحيث نجت هذه الأقاليم من التورط في الحروب والدبلوماسية الأوروبية الا أنها حرمت من الاحتكاك الفكرى والحضارى مع أوروبا من قرب ولم تدرك درجة التقدم والتطور الجاريين هناك .

ويرى مصدر آخر ^(٨٦) : أن القرن ١٦م كان نقطة تحول في العلاقات بين أوروبا والمنطقة العربية ، فمنذ الاحتلال العثماني لمصر وبعد الاحتلال النهائي لتونس ١٥٧٤م ولادة ثلاث قرون تقريبا اقتصرت الاتصالات على المبادرات التجارية التي ساهمت في رخاء الدول البحرية الأوروبية ، لأنه في الوقت الذى اندمج فيه العالم العربى في الامبراطورية العثمانية كانت الأخيرة هي التي تمثل العدو الأول للغرب ثم الشريك السياسى والتجارى بعد فشل آخر حصار لقيينا ، ولم يكن لدى العالم العربى المتوسط الكثير ليعطيه للغرب في هذه المرحلة في وقت كانت فيه أوروبا تتفتح على

(٨٢) نصر الدين عبد الحميد نصر - مصر وحركة الجامعة الاسلامية - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٩٣ .

(٨٣) أنظر تحليل توينبى الذى يبين كيف أن الحكم العثمانى للوطن العربى قد حقق وحدته السياسية المفقودة منذ القرن السابع الهجرى فى

- Arnold J.Toynbee : "The Ottoman Empire's Place in World History".in : K.Karpat (ed) : op . cit .

(٨٤) د . محمد أنيس - مرجع سابق ، ص ٤٤

د . رأفت الغنيمى الشيخ - مرجع سابق ، ص ٥٤

(٨٥) - R.Bagley : op . cit . P54 .

(٨٦) - Raymaon Aron : "Le Dialogue Culturel Euro-Arab Histoire et Prespectives".in: Jacques Bourinnet (ed):Le Dialogue Euro - Arabe . Economica , Paris 1979 , P. 32 - 33 .

المحيطات وتتبنى استراتيجية سياسية اقتصادية عالمية تحولت بحركة القوى الأوروبية بعيدا عن المتوسط في حين لم يكن قد استقر بعد التنافس الأوروبي على العالم الجديد .

أما توينبي^(٨٧) فلقد أوضح أن بداية انحسار وتراجع المد العثماني عن أوروبا لم يقابله بداية هجوم غربي معاكس على العالم الاسلامي حيث لم يخاطر الغرب - الذي كان قد أتم السيطرة عند نهاية القرن ١٦م على البحار التي تطوق العالم الاسلامي - أن يشد الحبل إلا في القرن ١٩م مستغلا بذلك فرصة تداعى الأمبراطورية وهزائمها المتتالية على الساحة الأوروبية .

ويشير التحليل السابق مجموعة من التساؤلات تتلخص كالاتي :

ما وزن العلاقات مع الدول الأوروبية في ادارة العلاقات العثمانية - العربية؟ هل اختلفت أنماط التفاعلات بين الحركات الاستقلالية وبين الأطراف الأوروبية من نسق فرعى عربى الى آخر؟ وهل اختلفت هذه الأنماط في القرن ١٧م عنه في القرن ١٨م؟ أى هل تزايد وزن مساندة الأطراف الأوروبية لهذه الحركات مع تزايد الضعف العثماني ومع تزايد التوجه الأوروبي نحو المنطقة العربية؟ وهل كان الخوف من التهديد الأوروبي أحد عوامل امساك هذه الحركات عن المطالبة بالاستقلال التام أم هي قوة رد الفعل العثماني الذي منعه؟ أم أن طبيعة هذه الحركات لم تكن تهدف في الأصل الى الاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية بقدر ما كانت تهدف إلى قدر من الاستقلال الذاتي؟ .

هذا وسنقسم هذا المطلب الى ثلاث جزئيات تقدم كل منها سمات نمط التفاعلات الدولية حول أحد الأنساق الفرعية العربية الأساسية مصر ، ثم الشام والجزيرة والخليج ، ثم شمال أفريقيا ، وهي أنماط ثلاثة اختلفت من حيث شكل الحكم العثماني ومن حيث درجة احكام السيطرة العثمانية بصورة دائمة . فهل سيساعد هذا التحليل على اعادة صياغة المقولتين الشائعتين السابق عرضهما على نحو يلخص رؤية جديدة عن أبعاد التفاعل بين الضعف العثماني وبين رد الفعل العربي ، وبين طبيعة تأثير المتغير الأوروبي ؟ .

وتجدر أخيرا الإشارة الى ملاحظة منهجية هامة وهي أن دراسة أثر المتغير الأوروبي على العلاقات بين الدولة العثمانية والولايات العربية تثير قضية هامة هل هذه العلاقات داخلية ، أم علاقات امبراطورية قائمة على عدم اتساق القوة بين المركز والأطراف؟ ومن ثم فهي تحتاج لاجابة من واقع تكييف قانوني لهذه العلاقة وهي

(٨٧) أرتولد توينبي العالم الاسلامي والغرب . مرجع سابق .

العلاقة التي ستثور أيضا في الفصل الثاني ، ويغض النظر عن تفاصيل الاجابة هنا فان هذه العلاقات تظل ذات أبعاد دولية أيضا نظرا لتداخلها مع العلاقات مع الدول الأوروبية كما تحدد من هدف التحليل النمطى التاريخى فى الباب الأول المنهاجى .

أولا : مصريين المساندة العسكرية الروسية لحركة علي بك الكبير (١٧٦٥ - ١٧٧٢) وبين التنافس الفرنسى - الانجليزى التجارى :

كانت مصر تعد الولاية العثمانية الثانية المميزة بعد الأناضول ولقد ظهر بكوات المماليك منذ أوائل القرن ١٧م كقوة سياسية لها نفوذ كبير تسعى للسيطرة على الوضع الادارى والمالى مستغلة فى ذلك ضعف الولاة العثمانيين ، ولقد كان الصراع على السلطة بين البيوتات المملوكية (مثل القفارية والقاسمية طوال القرن ١٧م وبين ما تفرع عنهما من بيوتات خلال القرن ١٨م) من أهم أسباب تدهور الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى مصر .

وبالرغم من نجاح العثمانيين فى القضاء بسرعة وبقوة على ما اندلع من ثورات متفرقة فان الصراع بين المماليك ظل يسيطر على الحياة السياسية فى مصر ، ويصيب سلبا جوانب حياة المصريين ، ومع ذلك لم تفرز هذه الصراعات وحتى منتصف القرن ١٨م أى محاولة حقيقية للاستقلال والانفصال عن السلطة المركزية العثمانية .^(٨٨) والجدير بالإشارة أن أعمال التاريخ العربية الحديثة والعامه عن هذه الفترة من تاريخ مصر (القرن الأول والثانى ونصف الثالث من الحكم العثمانى) لم تتعرض لتفاصيل الأبعاد الدولية ، واذا كانت الأدبيات التى تناولت التنافس الاستعماري التجارى فى المشرق طوال القرن ١٨ بصفة خاصة قد تعرضت لبعض هذه الأبعاد فان ذلك كان بدون أى تحليل للرابطة بينها وبين الادارة العثمانية وأهداف وسياسات العصبية المحلية فى مصر .

وكانت حركة علي بك الكبير (١٧٦٠م - ١٧٧٢م) ، وبالرغم من قصرها الزمنى، مجالا خصبا وأساسيا ظهرت فيه أبعاد دولية هامة . فلقد أوضحت ديناميكيات هذه الحركة ونتائجها كيفية تأثير التفاعل بين التحولات فى النظام الامبراطورى العثمانى وبين التحولات فى النظام الأوروبى الجديد على السياسة المصرية وعلى المشرق العربى برمته فى نطاق هذه الامبراطورية وفى مواجهة تنافس القوى الأوروبية^(٨٩) ، كما

٨٨) انظر التفاصيل حتى مجيء علي بك الكبير فى .

- د . عمر عبد العزيز : مرجع سابق ، ص ١٣١ - ١٤٤ .

- د . رأفت الفنينى الشيخ : مرجع سابق ، ص ٩٨ - ١٠٠ .

٨٩) انظر فى هذا الصدد دراسة أحد متخصصى العلوم السياسية حول هذه المرحلة عن تطور السياسة الخارجية المصرية فى :

- د . جهاد عودة . السلوك الخارجى لمصر . دراسة مقارنة بين عهدي علي بك الكبير (١٧٦٠م - ١٧٧٢م) ومحمد على باشا (١٨٠٥م - ١٨٤٨م) فى .

- د . على الدين هلال (محرر) دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون الى أنور السادات ، مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٦٩ - ١٢٨ .

أوضحت هذه الحركة ماكان قائما - فى هذه المرحلة - من قيود على تأثير المتغير الأوروبى على العلاقات العثمانية العربية بصورة جذرية لصالح أوروبا ، ومن ثم فلقد كانت هذه الحركة بمثابة التمهيد التاريخى لتجربة أكثر عمقا وذات نتائج وسياق مختلفين وهى تجربة محمد على ، كذلك كانت بمثابة التعبير المبكر فى العصر الحديث عن توجه مصر نحو تفادى تكريس الهيمنة العثمانية عليها وفى نفس الوقت تجنب الخضوع لاحدى الدول الكبرى بمفردها فى النظام الدولى الأوروبى الجديد .

فما دوافع وسمات المسلك المصرى فى ظل على بك الكبير ومادلولاته ونتائج^(٩٠) ؟

أ - كانت حركة على بك الكبير فى ظاهرها حركة استقلالية ، ولقد كانت الأدبيات المختلفة غير حاسمة فى حسم هذه القضية حيث أنها جميعا حلت مظاهر سلوكية واستنتجت منها نتائج متعارضة ، فمن ناحية : هدف على بك الى اعادة بولة المماليك لتصبح مصر مستقلة تحكمها أسرة وراثية من المماليك لاصلة لهم بالعثمانيين ، حيث أن على بك بعد أن تمكن من القضاء على أمراء المماليك المتنازعين له عزل الوالى العثمانى وظلت مصر بدون والى عثمانى لمدة أربع سنوات (١٧٦٩ - ١٧٧٣) حيث رفض على بك قبول الولاة من العثمانيين بعد أن رفض السلطان العثمانى طلبه بإصدار فرمان سلطانى له بالباشوية على مصر ، كذلك توقف على بك عن دفع الأموال المقررة على مصر سنويا الى الدولة العثمانية وأخذ ينفقها على بناء قواته العسكرية ، وشارك السلطان فى امتيازات سلطاته وشعاراتها (مثل الدعاء له الى جانب السلطان وسك عملة تحمل اسمه الى جانب السلطان) ، ومن ناحية أخرى : فإن على بك الكبير وإن كان قد أبدى الاستعداد للاعتراف بالسيادة العثمانية الاسلامية إلا أنه لم يعلن انفصاله عن السلطان العثمانى ولم يقطع علاقاته مع الدولة العلية ، فالاستقلال الذى سعى اليه لم يكن انفصالا ولكن استقلالاً ذاتياً . ولقد انتهت هذه

(٩٠) أنظر تفاصيل الأحداث التاريخية فى هذه المرحلة والتي تضمنت الإشارة الى بعض سمات السلوك الخارجى وخاصة الاتصال بروسيا فى .

- د. عبد الوهاب بكر مصر العثمانية فى النصف الثانى من القرن ١٨ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ .

- د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ١٤٤ - ١٤٩ .

- د. عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ١٥٠ - ١٥٢ .

- د. عبد العليم أبو هيكل ، المشرق العربى من السيادة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى ، دار الثقافة العربية ، القاهرة . د. ت ، ص ٩٢ - ٩٤ .

- د. ضياء الدين الرئيس تاريخ الشرق العربى والحللة العثمانية أثناء الدور الاخير للخلافة ١٧٤٤م - ١٩٢٤م ، ص ٢٠ - ٢٩ .

- د. رأفت الفنىمى الشيخ مرجع سابق ، ص ١٠٠ - ١٠٥ .

- د. محمد رفعت رمضان . على بك الكبير ، ص ١٢٨ - ١٧١ .

- R.Bagley : op.cit . PP 65 - 69 .

الحركة - كعصبية محلية - دون أن تترك أثرا حيث أخذ المصريون منذ بداية هذه الحركة وحتى نهايتها موقفا سلبيا منها ولم يدافعوا عنها عندما انهارت بعد مقتل على بك الكبير نفسه .

ب - وكان من أهم مظاهر الاستقلالية التي سعى إليها على بك الكبير استخدامه للقوات المصرية لتحقيق طموحاته في توسيع النفوذ المصرى فى الحجاز والشام وتدعيم القدرة الاقتصادية المصرية بتعبئة مصادر دخل جديدة . ولقد قدمت هذه المظاهر الاستقلالية الفرصة للتعامل مع أطراف أوروبية متنافسة : روسيا من ناحية وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى .

أما عن المساندة العسكرية الروسية لعلى بك الكبير ^(٩١) : فلقد اكتسبت مدلولاً هاماً لأنها كانت أول تدخل اجنبى مباشر للتأثير على التغيرات السياسية فى الولايات العثمانية وفى علاقاتها مع بعضها وفى مواجهه الدولة العثمانية ، وهى التغيرات التى كانت تحدث من قبل طوال القرنين السابقين بدون هذا التدخل حيث ظلت التراجعات العثمانية قاصرة على شرق أوروبا والبحر الاسود وحيث كان النفوذ الأوروبى مازال مقصوراً على المجال التجارى السياسى ، ولقد اتخذت هذه المساندة الروسية أو هذا الاتفاق بين الطرفين للقيام بعمل مشترك ضد العثمانيين عدة صور ، فلقد قامت البحرية الروسية فى نطاق صدامها مع البحرية العثمانية خلال الحرب الروسية العثمانية (١٧٦٨ - ١٧٧٢) بطرد الأسطول العثمانى من موانئه وتحطيم وحداته الراسية فى بيروت ١٧٧٢ ، كما ساندت هذه البحرية قوات على بك الكبير وظاهر العمر خلال محاولتهما احكام السيطرة على الشام وبعد أن غادر الروس سواحل الشام وعادت السيطرة عليها للعثمانيين بعد انقلاب أبى الذهب على على بك الكبير وفشل مشروعه فى الشام استمر الاتصال بينه وبين الروس حتى يحصل على السلاح اللازم لقتال المتمردين عليه ولكنه فشل مرة أخرى .

وأما عن اتفاق التعاون التجارى بين على بك الكبير وانجلترا : فلقد كان أول صورة من صور العلاقات الخارجية بين مصر العثمانية والخارج ولقد تولد عن اطار التنافس التجارى الاستعماري بين انجلترا وفرنسا خلال القرن ١٨م أى خلال اشتداد صراع القوى بينهما على السيادة الأوروبية وفى مجال المستعمرات (١٧٥٢ - ١٧٦٣)

(٩١) أنظر نفس المراجع المشار إليها فى البند السابق . وأنظر أيضا .

- د. فؤاد المرسى خاطر "الصراع الروسى العثمانى وأثره فى الوطن العربى" ، مجلة الدراسات التاريخية ، مجلد

٢٨ - ٢٩ ، ١٩٨٣ ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

- د. جهاد عودة : مرجع سابق، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

وذلك بعد أن بدأت فرنسا منذ بداية القرن ١٧م في إقامة مستعمراتها في العالم الجديد على حساب أسبانيا ، وفي مد نفوذها الى البحار الشرقية على حساب إنجلترا - كما رأينا - في مقدمة هذا المبحث.

وإذا كانت فرنسا أسبق من إنجلترا في محاولة بسط نفوذها على تجارة البلاد المتوسطية الشرقية مستغلة في ذلك علاقاتها المميزة مع الدولة العثمانية - كما سبق ورأينا- وانصراف منافستها إنجلترا وحتى ١٧٦٣ الى شئون مستعمراتها في الهند أساسا، فإن فرنسا وخلال الربع الأخير من القرن ١٧ وفي ظل لويس ١٤ وحتى منتصف القرن ١٨ دخلت بقوة ميدان المنافسة التجارية في شرقي المتوسط حتى صارت مصالحتها التجارية في هذه الأنحاء تعوق مصالح إنجلترا بل كانت فرنسا - عند منتصف القرن - تحتكر تجارة مصر بسبب الامتيازات العثمانية الممنوحة لها ، كما تزايد نفوذها السياسي بعد أن اعترف السلطان العثماني لها في معاهدة بلجراد ١٧٤٠م بأنها الحامية لجميع الكاثوليك في امبرطوريته وليس في الأناضول فقط .

لذا فإنه خلال العقد الثامن من القرن ١٨ وخاصة بعد أن تدعمت أقدام أنجلترا في الهند ١٧٦٣م بعد القضاء على منافسة فرنسا حولها تزايدت المنافسة البريطانية الفرنسية للفوز بالسيطرة على طريق التجارة بين البحر الأحمر والمتوسط والذي يمر بمصر^(٩٢) ، هذا وكانت فرنسا قد اهتمت منذ القرن ١٧ باحياء هذا الطريق ورفض العثمانيون الفكرة حتى لاتزداد ثروات المماليك على حسابهم ، في الوقت الذي لم تكن الحكومة الانجليزية تتحمس للدخول في منافسة على نفس الطريق^(٩٣) وفي غمار هذا السياق ونظرا لشكاوى التجار الفرنسيين من المماليك فكر لويس ١٤ (١٧٥٩) في امكانية غزو مصر لتعويض فرنسا عن فقدان مستعمراتها في الهند والعالم الجديد لصالح بريطانيا إلا أن السياسة الفرنسية ، وبغض النظر عن تبرير ذلك بالعلاقات المميزة مع الدولة العثمانية^(٩٤) ظلت تتأرجح بين فكرة الغزو هذه ومن ثم تقسيم الامبراطورية وبين الحفاظ على تماسكها ، وكانت الحملة الفرنسية نقطة تحول في هذه الحسابات الفرنسية . وفي هذا السياق اتفق على بك الكبير مع شركة الهند الشرقية لاعادة احياء طريق البحر الأحمر - مصر - المتوسط وفتحه أمام التجارة الانجليزية بين الهند وأوروبا^(٩٥) ، وهو الطريق الذي سبق وأن اغلقه العثمانيون تحت ضغط متطلبات حماية الأماكن المقدسة من ناحية ولحماية الدخول المتحصلة من الرسوم

(٩٢) جورج كيرك مرجع سابق ، ص من ١٠٤ - ١٠٥ ، ١٠٩ - ١١٠ .

- R.Bagley .. op. cit. PP 67 - 68 .

(٩٣) د. عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص من ٢٢١ - ٢٣٠ .

- R.Bagely : op. cit . P 68 .

(٩٤)

(٩٥) د. ابراهيم العنزي مرجع سابق ، ص من ٤٤٦ - ٤٤٨ .

الجمركية على التجارة الآسيوية البرية المارة بالأراضي العثمانية من ناحية أخرى وهي الرسوم التي كانت في تضائل نظرا للضعف الذي أصاب دور هذه الطرق الآسيوية في التجارة العالمية كما سبق ورأينا .

ولقد كان من بين أهداف امتداد نفوذ على بك الكبير إلى الحجاز (عن طريق الحملة التي فتحتها وعزلت الوالي العثماني وتعيين واليا من المماليك) تأمين طريق التجارة في البحر الأحمر لتصبح جدة مركزا وسطا للتجارة بين الهند وبين أوروبا^(٩٦) ، وكانت إعادة فتح هذا الطريق يمكن أن تحقق هدفا أساسيا لعلي بك الكبير وهو دعم قدرة مصر الاقتصادية والمالية في مواجهة الدولة العثمانية بعد أن تدهورت نتيجة خروج مصر من مجال التجارة العالمية بسبب فصل الشام (في ظل الحكم العثماني) كوحدة تجارية وإدارية عن مصر ويسبب منع السفن الأوروبية من الإبحار في البحر الأحمر شمال جدة .^(٩٧)

هذا ولقد كان الاتفاق بين علي بك الكبير وانجلترا ١٧٧٢ بمثابة أقصى تأكيد لمحاولات علي بك الكبير الاستقلال التجاري عن الدولة العثمانية ، فلقد تعددت من قبل هذه المحاولات منذ أن بدأ ينفرد تدريجيا (١٧٦٥) بالسلطة على حساب باقي أمراء المماليك والوالي العثماني ، وهذه المحاولات قامت على مبدأ هام من مبادئ سلوك علي بك وهو تشجيع التجار الأوروبيين وحماية التجارة الأوروبية ، واستلزم هذا المبدأ أحداث تغييرات اجتماعية وقانونية هامة في مصر للتغلب على العوائق التي كانت تعترض نشاطات هؤلاء التجار (عزلهم في خانات خاصة ، وعدم اتصال المصريين بهم) وترتب على هذا أن اتخذ نفوذ الأقليات في مصر أبعادا خطيرة لم تعرفها مصر العثمانية من قبل .^(٩٨)

هذا وإذا كانت الدولة العثمانية لم تعترض على هذا التوسع التجاري وعلى نشاط الأوروبيين طالما كانت الأموال المقررة ترسل إلى اسطنبول إلا أنها بدأت تشعر بالقلق حين بدأ علي بك الكبير توظيف مكاسب التجارة في نواح عسكرية لتأكيد سلطته.^(٩٩)

ج - وإذا كانت الأوضاع الداخلية في مصر (ضعف الإدارة العثمانية وتنازع أمراء المماليك) في تفاعلها مع شخصية علي بك الكبير^(١٠٠) قد ساندت الشق الداخلي في

(٩٦) محمد رفعت رمضان . علي بك الكبير ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(٩٧) د. جهاد عودة . مرجع سابق ، ص ٨٠ - ٨٢ .

(٩٨) المرجع السابق ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٩٩) المرجع السابق ، ص ١٠٢ - ١٠٤ .

(١٠٠) هذه الشخصية وما تردد عنها في بعض المصادر عن أصلها الرومي الأرثوذكسي وعن طموحاتها وعن مواقف اتصالها بالدولة الأجنبية تستحق دراسة مستقبلية تبرز هذه النواحي .

مشروعه فانه كان لحالة التفاعل بين النظام الامبراطوري العثماني وبين نظام التوازن الأوروبي تأثيرها أيضا على هذا المشروع وعلى طبيعة رد الفعل العثماني تجاهه .

واذا كان على بك الكبير قد استغل ظروف الحرب الروسية التركية لتعبئة مساندة روسيا في الشام إلا أن حالة الطرف الروسي وأهدافه في التوازن الأوروبي في نهاية القرن ١٨ لم تكن تسمح بأكثر مما قدم ، وماكان يمكن أن يذهب أبعد من ذلك حتى ولو لم تتدخل الدولة العثمانية بالصورة الحاسمة التي أدت للقضاء على بك الكبير ، ويتضح ذلك من الاعتبارات التالية :

فمن ناحية : استغلت روسيا حركة على بك الكبير وظاهر العمر على الدولة العثمانية وذلك لتحقيق مصالحها والضغط على الدولة العلية ، ولكن حين وقعت هدنة مع استانبول ١٧٧٢ انسحب الأسطول الروسي من الشام ، وبالرغم من عودته الى هذه السواحل مرة أخرى ١٧٧٣ بعد موت على بك الكبير ١٧٧٢ إلا أنه لم يقدم مجددا المساندة الكافية لظاهر العمر ويوسف الشهابي حيث رفضت كاترين طلب يوسف الشهابي بوضع لبنان تحت الحماية الروسية وذلك في وقت كان قد تم توقيع صلح كوكينايجا اي تخلت روسيا - بعد أن وصلت للأهداف الحقيقية التي ترنو اليها - عن هؤلاء الذين ساندتهم من قبل دون تردد ولذا بدا الأمر وكأن روسيا تتحرك بدون استراتيجية واضحة ومحددة تجاه المنطقة (١٠١) .

ويرجع ذلك إلى مكاسب روسيا من هذه المساندة ماكانت لتفوق العواقب من جراء ردود فعل الدول الأوروبية الأخرى تجاه استمرار وتدعيم التوسع الروسي نحو الشرق العربي . لذا وبالرغم من أن تصادم الدولتين العثمانية والروسية قد أخذ دفعة قوية منذ بداية القرن ١٨م إلا أن الشرق العربي تحت الحكم العثماني لم يدخل بصورة مباشرة في إطار موجة التوسع الروسي بالرغم من أهمية الاعتبارات الدينية والاستراتيجية التي شكلت السياسة الروسية تجاه الشرق .

وكانت القوى الأوروبية الكبرى - وخاصة فرنسا وانجلترا - تراقب باهتمام شديد كل تحرك توسعي من جانب روسيا ، وإذا كانت فرنسا قد تدخلت لحفظ توازن القوى في شرق أوروبا والبلقان في مواجهة روسيا فان انجلترا التي ساندت حتى نهاية القرن ١٨ السياسة الروسية ضد الدولة العثمانية في أوروبا هي التي تدخلت في كثير من الأحيان لحفظ توازن القوى في ولايات المشرق العثمانية ، فلقد وقف التفوق البحري لانجليزي في شرق المتوسط حائلا دون استمرار التوسع الروسي البحري بعد انتهاء الحرب الروسية العثمانية ١٧٧٢ كما وقفت بريطانيا أيضا أمام محاولات التوسع

(١٠١) د . فؤاد المرسى خاطر ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

الروسي نحو ايران ونحو المياه الدقيئة على الخليج والمحيط الهندي - كما سنرى - ولهذا كله وبالرغم من أن الساحل السوري قد أضحي حقل صراع بين الدولة العثمانية وروسيا خلال عدة سنوات فإن ذلك لم يكن لأسباب دينية ولا استراتيجية مخططة من جانب روسيا تجاه المنطقة ولكن كعنصر ضغط باستغلال ظروف محددة لتدعيم مكاسب أكثر أهمية في مناطق أخرى (المضايق ، الامتيازات الدينية) (١٠٢) .

ومن ناحية أخرى : يمكن القول إن الأوضاع النظامية الدولية للتعامل بين النظام الأمبراطوري العثماني والنظام الدولي الأوروبي الجديد في هذه المرحلة الانتقالية من عمر الأول (من القوة الى الضعف) والمرحلة التكوينية من عمر الثاني قد أبرزت - كما سبق ورأينا - أن نمط التفاعل بين النظامين حول الشرق العربي والعالم الاسلامي حتى أواخر القرن ١٨ كان في الأساس تجاريا وليس استراتيجيا (كما سيظهر في مرحلة محمد علي) ولذا فانه في ظل هذا النمط لم يكن أمام مصر إلا أن تنشط تجاريا بشكل شبه مستقل عن الدولة العثمانية ، فمجال الاستقلال التجاري هو الذي صاغ اطار الصراع بين علي بك الكبير وهذه الدولة (١٠٣) ، وبينما حقق علي بك نجاحا في هذا المجال لم تنجح فكرة الاستقلال العسكري من خلال استغلال التوازنات الأوروبية في مواجهة الدولة العثمانية حيث أن الدول الأوروبية التي سعى علي بك الكبير للحصول على مساعدتها كانت مترددة في مساعدته وحتى في حالة تقديمها فانها ماكانت لتصبح ذات وزن وتأثير يسمح بتحقيق مكاسب على حساب الدولة العثمانية ، ولذا كان سقوط علي بك الكبير نتيجة مباشرة لسلوكه العسكري الخارجي (١٠٤) فلم يكن هذا السلوك متوافقا مع الظروف الدولية السائدة سواء من حيث نمط الصراع الأوروبي الدولي أو طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية العثمانية والولايات العربية .

ولذا وأخيرا ومن ناحية ثالثة : فان الدولة العثمانية ونتيجة تعرض الولايات العربية لأول مرة لخطر الهجوم المباشر تحركت وبقوة للقضاء على قوة العصبية المحلية في مصر والشام ومن ثم استعادة وتأكيد سلطة السلطان على الأراضي التي يحكمها ، ولقد كان توظيف الدولة العثمانية لدور كل من محمد أبو الذهب ضد علي بك الكبير ودير أحمد الجزار ضد ظاهر العمر تعبيراً عن سياسة تقليدية عثمانية وهي ضرب عناصر العصبية المحلية بعضها ببعض (١٠٥) ، هذا وتري بعض المصادر (١٠٦) أن

(١٠٢) د. خيرية قاسمية مرجع سابق ، ص ٤٢ - ٤٥ .

(١٠٣) د. جهاد عودة . مرجع سابق ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(١٠٤) المرجع السابق ، ص ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

(١٠٥) P.M.Holt : "The Later Ottoman Empire in Egypt and the Fertile Crescent".in:P.M.Holt et.al.(ed): op.cit.PP 379-380 .

(١٠٦) د. عبد الرهاب بكر مرجع سابق ، ص ٨١ .

هزيمة الدولة العثمانية من القوى الأوروبية المسيحية في أوروبا في نفس الوقت الذي اتجه فيه على بك للتحالف مع روسيا ضدها كان دافعا هاما وراء انقلاب ابو الذهب على سيده بحجة أن على بك كان كافرا يتعاون مع قوى مسيحية من أجل تدمير الامبراطورية الاسلامية ، ولقد ساد هذا الشعور مصر خلال الايام الأخيرة لعل على بك الكبير خاصة في ظل غضب العلماء من ازدياد الحريات التي سمح بها على بك للأقليات المسيحية .

ثانيا : الشام والجزيرة : بين تعاون الحركات الاستقلالية في الشام مع القوى الأوروبية وبين الضغط البريطاني على جنوب الجزيرة :

إذا كانت الشام قد وقعت تحت الحكم العثماني منذ بداية القرن ١٦ فان النفوذ العثماني في الجزيرة بقي اسما ، كما كان متقطعا وغير ثابت في اليمن ، ولم يمتد الى الخليج الا في مطلع القرن ١٢ هـ ، ١٩ م .

كذلك فلقد اختلفت درجة وطبيعة تأثير القوى الخارجية على هذين النموذجين فاذا كانت الشام وأطراف الجزيرة وسواحلها على الخليج والبحر الأحمر قد تأثرت مباشرة بالقوى الخارجية فان قلب الجزيرة لم يتأثر إلا بصورة غير مباشرة .

ونظرا للموقع الجغرافي لهذين النسقين الفرعيين - وعلى عكس مصر- فلقد تأثر تطورهما السياسي الداخلي والدولي - ليس بطبيعة المتغيرات الأوروبية في تصادمها مع المتغيرات العثمانية فقط - ولكن أيضا بحالة الصراع الصفوي العثماني . ففي البداية وفي ظل تدفق مرحلة قوة العثمانيين والصفويين ثم في مرحلة خبو هذه القوة كانت السياسات العثمانية والصفوية بمثابة المحددات الأساسية للتطورات في سوريا والعراق والجزيرة ، وكان المحدد الأوروبي قائما في بداية عملية تأثيره . ولقد تغيرت هذه الأوضاع بعد ذلك منذ نهاية القرن ١٨ م وحتى القرن ١٩ حيث أصبح تأثير التدخل الأوروبي أكثر قوة من تأثير السياسات العثمانية والصفوية نظرا للتدهور الذي أصاب هذين الطرفين ونظرا للتطور في طبيعة التنافس الأوروبي . (١٠٧)

ولهذا فانه يمكن أن نكتشف أنماطا متزامنة خلال القرن ١٨ م بين هذه التفاعلات على صعيد هذه الأنساق الفرعية فكيف كانت ؟

١ - في الشام : كان تركيب القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية (فضلا عن الطائفية والدينية) مختلفا عن نظائره في مصر ومع ذلك فان السمات الأساسية للتفاعل بين هذه القوى والحكم العثماني ظلت مشتركة بين النسقين وكان محورها الأساسي

- Kamal S.Salibi : "Middle Eastern Parallels: Syria. Arabia in Ottoman Times". (١٠٧ Middle Eastern Studies . Vol. 19. No.1, 1979, P. 74 - 75 .

والذي برز بصورة أكبر خلال القرن ١٢هـ ، ١٨م هو طبيعة الاستفادة من جوانب ضعف الادارة العثمانية لتدعيم منحي الاستقلال عن الهيمنة العثمانية سواء في ظل رضاء المركزية العثمانية وسكوتها أو في ظل الخروج عليها . هذا ولقد كان تأثير المتغير الأوروبي على وحدات سوريا الكبرى (لبنان - فلسطين - سوريا) أكثر وضوحاً منه في حالة العراق . (١٠٨)

وبالنظر الى التطورات في قوى القبائل والأسر والطوائف في وحدات سوريا الكبرى الثلاث ، والى تطورات العلاقة بينها وبين قوى الحكم والادارة العثمانية تبرز أمامنا ثلاثة نماذج كبرى للحركات الاستقلالية في تاريخ هذه المنطقة وهي : أولاً : حركة المعنيين والشهابيين والدروز في لبنان ، وبالرغم من أن ثورة المعنيين بدأت في القرن ١٠هـ ، ١٦م إلا أن أهم رموزها ظهر في القرن ١١هـ ، ١٧م ألا وهو فخر الدين المعنى الثاني والذي ورث الدور بعده في لبنان الشهابيون منذ نهاية ذلك القرن وحتى منتصف القرن ١٢هـ ، ١٩م ، وثانياً : حركة ظاهر العمر ثم أحمد الجزار في فلسطين، وثالثاً : حركة آل العظم في دمشق خلال القرن ١٢هـ - ١٨م . (١٠٩)

وتشترك هذه النماذج في عملية ظهورها وسقوطها في عدة سمات أو خصائص يهمنها بالذات تلك التي كان لها مدلولات هامة في التفاعلات العثمانية الأوروبية حول هذه المنطقة ، وهي :

أ- ظهور قادة هذه الحركة من بين توازنات قوى محلية حساسة والانفراد بالسلطة نتيجة القدرة على اتباع سياسة توازن بين مختلف القوى في نفس الولاية أو الولايات المحيطة ، فلقد استطاع فخر الدين المعنى أن يمد نفوذه من حوله بالتفاهم مع رؤساء القبائل العربية ، هذا ورغم أنه كان درزياً إلا أنه استطاع المناورة مع كل من المسيحيين والمسلمين السنة لكسب ودهم .

كذلك نجد أن اسماعيل باشا العظم أول ولاية آل العظم ١٧٢٥م استطاع أن يحقق الاستقرار الداخلي من خلال الموازنة بين مختلف قوى الولاية التي يحكمها ، كما أن

(١٠٨) سنشير الى العراق عند تناول الصراع العثماني الصفوي حيث أن دور المتغير الأوروبي على صعيد العلاقات العراقية العثمانية كان محدداً أو غير مباشر بالمقارنة بتأثير العامل الصفوي . وفي المقابل كان للدور الأوروبي تأثيره الكبير على الصراع العثماني الصفوي ومن ثم على مصير العراق بين هذين الطرفين . (١٠٩) أنظر التفاصيل التاريخية في .

- د. عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص ١٥٢ - ١٨٦ .

- محمد فريد : مرجع سابق .

- د. عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ١٣٩ - ١٤٥ .

- د. رأفت الفنيمي الشيخ . مرجع سابق ، ص ٦٥ - ٨٠ .

- R.Bagley .. op.cit. PP 68 - 75 .

وكذلك أنظر نتائج دراسة .

- K:Salibbi . op.cit. PP 74 - 79 .

حصوله على باشوية دمشق جاء نتيجة توافر ظروف خاصة دفعت الدولة العثمانية الى الاستعانة بأفراد هذه الاسرة لتولى مقاليد الحكم لمواجهة ماساد سوريا من فوضى واضطراب بعد أن كانت الأحوال فى بداية الحكم العثمانى طوال القرن ١٦ تتسم بالأمن والاستقرار .

أما ظاهر العمر فلقد تزايد نفوذه وامتد نطاقه فى جنوب سوريا على حساب الوالى العثمانى والباشا من أسرة العظم فى ولايات دمشق وصيدا ولقد ظل توازن القوى لصالحه فى البداية نظرا لرضاء السلطان العثمانى وسكوته ، وحين اختل مصدر هذه المساندة لم يكن أمامه فى مواجهة توحيد قوى باشوات حلب ودمشق وطرابلس وبيت المقدس وأمراء الدروز ضده إلا اللجوء الى على بك الكبير .

ب - الحصول فى البداية على الرضاء المباشر أو الضمنى من السلطنة العثمانية وهو الرضاء الذى يظهر نتيجة قيام هذه القوى بدور فى حماية مصالح الدولة العثمانية، فعلى سبيل المثال كان من أهم المصالح التى حماها آل العظم أولا هى حماية أمن طرق الحجاج من تركيا وشمال سوريا والتى تعرضت للسلب والنهب من البدو مما أثر فى مركز السلطان الدينى ، وكذلك مواجهة تزايد نفوذ قوى اقليمية أخرى مناوئة للنفوذ العثمانى فلقد كانت العودة الثانية لحكم آل العظم فى النصف الثانى من القرن ١٢هـ - ١٨م دليلا على اعتراف الدولة العثمانية بحاجتهم اليهم ولكن هذه المرة لمواجهة نفوذ ظاهر العمر المتزايد فى جنوب سوريا والذى وصل أقصاه بتحالفه مع على بك الكبير . ولقد فشل آل العظم فى مواجهة وصد هذا التحالف على أرض الشام .

ولكن سرعان ماتغير هذا الرضاء الى قرار بالتصفية وذلك تحت تأثير اعتبارات متعددة منها محددات خارجية - كما سنرى فى البنود التالية - ومنها محددات داخلية وأساس هذه الأخيرة هو فقدان مصادر المساندة من استانبول وزيادة قوة المصادر المعادية (كما حدث مع آل العظم قرب منتصف القرن ١٨) أو خيانة من الداخل كما حدث مع ظاهر العمر وعلى بك الكبير بسبب انقلاب محمد أبو الذهب وأحمد الجزار أو بسبب مقاومة الشهابيين وآل العظم مع العثمانيين ضدهما .

ج - قامت هذه الحركات على أساس تدعيم ركائز قوتها الداخلية ومواردها المالية من أجل دعم قواها العسكرية وطالما استمر قادتها فى دفع المقررات المالية السنوية للسلطان العثمانى دون نقصان سكت عنهم طالما لايمثلون تهديدا للسياسة العثمانية .

د - اقترنت هذه الحركات بتغلب اتجاه التسامح الدينى مع الأقليات المسيحية، وبتزايد نفوذ الأقليات الأوروبية ، وبتدعيم الاتصالات مع قوى أوروبية متعددة لتعبئة المساندة فى مواجهة العثمانيين .

فنجده أن سياسات فخر الدين المعنى التجارية والزراعية والدينية كانت مصدر جذب للأقليات المارونية والارثوذكسية من جميع أرجاء الشام وكذلك للتجار الأوروبيين البنادقة والفرنسيين ، ويرجع ظهور بيروت كمركز تجارى ومالى الى تطورات هذه المرحلة . كذلك ازدهر فى ظل آل العظم النشاط التجارى بين الفرنسيين المتمركزين فى الساحل ، كما وفر الشهابيون من بعد المعنويون درجة كبيرة من الاستقرار للدروز وللمارونيين فى لبنان .

ومن ناحية أخرى تنوعت أنماط العلاقة مع القوى الأوروبية فكانت هناك المفاوضات والاتصالات الدبلوماسية ، كما حدث مع فخر الدين المعنى الذى اتصل بالبابا ولجأ حين سقوط الأول الى فلورنسا وصقلية كما دعم علاقاته مع إيطاليا بعد رجوعه من أجل بناء قوته العسكرية والاقتصادية والاقتصادية الثانية وتدعيم ثورته الدائمة على العثمانيين ، كذلك سعى فخر الدين المعنى للحصول على معونة إيطاليا واسبانيا وفرسان القديس يوحنا ، وحرص على ارسال عدد من الشبان الدروز للتعلم فى إيطاليا ، كما نظم المدن على نمط المدن الأوروبية وعدا الاتصال الدبلوماسى والمساندة السياسية وصل الأمر فى أحوال أخرى الى تلقى المساندة العسكرية المباشرة (روسيا) والتحالف مع قوة اقليمية أخرى (مصر) كما حدث بوضوح فى حالة ظاهر العمر .

واذا كانت السلطنة العثمانية قد سكتت عن هذه الحركات فى بعض مراحلها فإن تزايد قواها العسكرية من ناحية وتزايد اتصالاتها مع القوى الأوروبية من ناحية أخرى كان يثير القلق للسلطة المركزية العثمانية ويدفعها للتدخل وخاصة اذا دفعت ظروف أخرى الى ذلك كتلك الظروف المتصلة بالصراع مع الصفويين .

هـ - اتسمت هذه الحركات بقصر المدة الزمنية التى انفردت فيها بالحكم والتى وصلت خلالها الى أقصى قوتها : العظم (١٧٢٥ - ١٧٥٧م) ، فخر الدين المعنى (١٦٠٦ - ١٦٢٣م) ، ظاهر العمر (١٧٣٣ - ١٧٧٥م) .

هذا ولقد تعرضت هذه الحركات جميعها للسقوط بعد فترة قصيرة من الظهور ولكنها كانت تعود الى الظهور على نحو أكثر قوة قبل أن تسقط نهائيا ، ولقد اقترن السقوط فى كل مرة برغبة السلطة العثمانية فى تأمين ظهرها خلال تدهور الجبهة الصفوية أو للاستيلاء على ثروات هؤلاء الحكام لدعم عملياتها العسكرية على هذه الجبهة . فاذا كان السقوط الأول لفخر الدين المعنى حدث ١٦١٢م فإن تجدد قوته بعد رجوعه وتزايد اتصالاته الخارجية مثلت تهديدا لأمن العثمانيين وسياستهم فى وقت اتخذ فيه مراد الرابع ١٦٢٠ قرارا بشن حرب جديدة على ايران والتى استمرت حتى ١٦٢٨ ومن ثم كان اسقاطه ١٦٢٣ خاصة وأن الأنباء قد تواردت للسلطان العثمانى عن حدوث اتصالات بين الشاه الصفوى وفخر الدين المعنى .

ومن ناحية أخرى : فان السقوط الأول لآل العظم ١٧٣٠م ارتبط بالقلق التي ثارت في استانبول بسبب الهزائم على الجبهة الفارسية وأرادت الدولة العثمانية مصادرة أموال آل العظم لتمويل حربيها مع الصفويين ، أما سقوط ظاهر العمر فلقد اقترن بالصدام العثماني على جبهة أخرى وهي جبهة الحرب الروسية - كما سبق التوضيح - فبعد توقيع معاهدة كوكيتارجا ركز العثمانيون جهودهم على تصفية ظاهر العمر بواسطة أبو الذهب في البداية ثم أحمد الجزار بعد إعادة مناطق حكمه الى السيطرة العثمانية ولعدم ابقائها في يد حاكم مصري قوى .

٢ - حول الجزيرة والخليج :

تأثرت التفاعلات الدولية حولها بأبعاد ثلاثة : درجة تدهور النفوذ العثماني ، ودرجة امتداد وتقلص النفوذ الصفوي في هذه الأرجاء وتزايد النفوذ والتدخلات الأوروبية ، والتطورات الاقليمية .

فخلال القرن ١٧م كان هناك توازن معقد في هذه المنطقة نجم عن استمرار النزاع الصفوي العثماني من ناحية وعن تطور توازن القوى الأوروبية في المنطقة (البرتغالي - الانجليزي - الهولندي الى الانجليزي - الفرنسي - الهولندي) من ناحية أخرى ، واستمر هذا التوازن المعقد حتى انهيار القوة الصفوية في منتصف القرن ١٢هـ - ١٨م ومن ثم أضحي توازن القوى الأوروبية محددًا أساسيًا في سياسات هذه المنطقة وفي تفاعلاتها الخارجية ، وذلك في نفس الوقت الذي تزايد فيه - منذ انهيار السيطرة البرتغالية في أواخر القرن ١٧م - عدد الامارات المستقلة في الجزيرة العربية والخليج العربي في القرن ١٢هـ - ١٨م (١١٠) ، ولقد ظهرت محاولة لتوحيدها بزعامة الحركة الوهابية السعودية التي كان ظهورها ونتائجها وتطوراتها نتاج تفاعل متغيرات عثمانية وصفوية وأوروبية عدة . (١١١)

أ - أضحي النفوذ العثماني ووجوده البحري في البحر الأحمر والخليج في طي الماضي خلال القرن ١٨م ، فبعد أن نجح العثمانيون في جعل "بحر الحجاز" بحراً إسلامياً مغلقاً أمام السفن غير الإسلامية نجد أن الدولة العثمانية تحت ضغط مشاغلها العديدة في أوروبا فقدت تدريجياً الاهتمام بهذه المنطقة . فمن ناحية لم تستطع الاستمرار في البقاء كما لم تستطع أن تفرض وحدة المسلمين في بعض هذه

(١١٠) وهم الزيديون في اليمن بنو خالد في الاحساء على طول الساحل الشرقي للجزيرة ، العتوب (آل الصباح) في الكويت ، آل خليفة في قطر ، الياضيون ثم اليعاربة ثم آل بوسعيد في عمان والأشراف في الحجاز . انظر تفاصيل هذه الكيانات في .

- محمود شاكر . مرجع سابق .

(١١١) سنوّل الى الفصل الثالث تناول الحركة الوهابية نظراً لاتصالها الوثيق في احدى مراحلها بحركة محمد علي .

الأرجاء (اليمن) ، ومن ناحية أخرى لم يعد نفوذها في أرجاء أخرى وخاصة شواطئ الخليج والحجاز إلا نفوذا اسميا .

فبالنسبة لليمن فإنه بعد الفتح العثماني الثاني لليمن (١٥٦٨ - ١٥٧١م) لاتعام السيطرة عليها وبعد أن شهد اليمن فترة من توطيد السيطرة العثمانية عليها امتدت لما يزيد عن النصف قرن (١٥٧١ - ١٦٢٥م) تمكن الزيدون بعد مقاومة عنيفة مستمرة من اخراج العثمانيين من اليمن ١٦٢٥م وتوطيد حكم امامتهم بعد أن تم لهم أيضا القضاء على القوى اليمنية الأخرى التي كانت تحولون توسعهم .

أما بالنسبة للحجاز فلقد تمتع بقدر كبير من الاستقلال عن العثمانيين ولم تتعد الرابطة الفعلية أكثر من مجرد تعيين السلطان العثماني لشريف الحجاز مع وجود عسكري تركي رمزي لحراسة قبر الرسول عليه السلام ، وفي المقابل كان العثمانيون يهتمون بالنفوذ في جدة نظرا لأهميتها التجارية، كما حرصوا على استمالة أهل الحجاز لمنع مساندتهم لأهل اليمن المقاومين للنفوذ العثماني . كذلك لم تمتد السيادة العثمانية على العراق (والتي تمركزت في ولاية البصرة) الى امارات الخليج والجزيرة الأخرى ولكن ظل هناك نوع من التبعية الاسمية في نفس الوقت الذي ظلت فيه هذه الامارات فريسة لتنازع النفوذ الصفوي و الأوروبي (الفرنسي -الانجليزى - الهولندي) ، ومع ظهور الحركة الوهابية وتحالفها العسكري مع آل سعود تغيرت قواعد اللعبة بين جميع هذه الأطراف .

ب - كان الدور الصفوي في المنطقة في تراجع منذ بداية القرن ١٨ نظرا لعواقب الغزو الأفغاني ثم العثماني ثم الروسي طوال القرن ١٧م ، ولقد كان انهيار القوة الصفوية بعد وفاة نادر شاه في منتصف القرن ١٨م علامة هامة على تراجع الاهتمامات الفارسية بالخليج وهي الاهتمامات التي أخذت قفزة هامة في بداية حكم نادر شاه ١٧٢٦م .

ج - أضحي عامل التوازن بين القوى الأوروبية هو العامل الخارجي الأساسي في سياسات المنطقة منذ منتصف القرن ١٨م نظرا للفراغ الذي ترتب على جمود الصراع الصفوي العثماني بعد سقوط الدولة الصفوية ونظرا لطبيعة التطور الذي حدث على تنافس هذه القوى على الساحة الأوروبية والذي كان له تأثيره الكبير على الصراع الأوروبي الاستعماري وخاصة في الخليج والمحيط الهندي .

فاذا كانت مرحلة التوسع الأوروبي الأولى قد شهدت الاحتكار البرتغالي فإنه وفي نهاية القرن ١٨م وأوائل القرن ١٩م تدعم النفوذ البريطاني بعد أن تفوق على نفوذ القوى الأخرى المتنافسة أي هولندا ثم فرنسا . هذا ولقد استفادت الحركة الوهابية

والامارات الصغيرة الناشئة في الكويت والبحرين وقطر وأبوظبي من حالة اشتداد التنافس بين القوى الأوروبية الفرنسية والبريطانية خلال النصف الثاني من القرن ١٨م أى في مرحلة تبلور التشكيلات السياسية في هذه المنطقة ولكن حين تأكدت السيطرة البريطانية بعد ذلك اختلف الوضع برمته حيث بدأت بريطانيا تتصدى للسيطرة على هذه التشكيلات وعلى مصير المنطقة برمتها .

واذا كانت عمان في ظل حكم اليعاربة قد لعبت دورا هاما في مقاومة النفوذ الفارسي كما استفادت من ظروف التنافس الهولندي -الفرنسي -الانجليزي ، واذا كانت امارات عدة قد تشككت في النفوذ العثماني وحرصت على تأكيد استقلالها بين الصفويين والعثمانيين . فمن الملاحظ أن نمط مسلك هذه الامارات تجاه هولندا وبريطانيا وفرنسا لم يعكس مثل هذا التشكك نظرا لتغلب المخاوف من القوى الإقليمية المحيطة على المخاوف من التهديد الخارجي . ولقد ساند البريطانيون الزيديين في اليمن لمقاومة العثمانيين ، كذلك تعاون البريطانيون مع عمان ضد البرتغاليين وحاول الفرنسيون التعاون مع القبائل العربية في شمال الجزيرة ضد الحركة الوهابية وضد الأنجليز . وهكذا لعبت الدول الأوروبية بتدخلاتها دورا في تشكيل التوازنات الإقليمية على نحو مهد بعد ذلك لسيطرة هذه القوى على حساب ومصالحة وحدة وتضامن مكونات هذه المنطقة من الكيانات الاسلامية . وازدادت الصورة وضوحا في القرن ١٩ - كما سنرى - وخاصة في ظل تداعيات حملات محمد علي .

ثالثا : شمال أفريقيا :

بين الهجوم على الوجود الأوربي في المتوسط ومعاهدات السلام مع الأوروبيين وبين درجة الاستقلال عن السيدة العثمانية

سبق أن رأينا كيف ظل الصراع العثماني الأسباني طوال القرن ١٦م هو المحرك الأساسي للتفاعلات الدولية في حوض المتوسط ، ومع هزيمة البرتغاليين في موقعة وادي المخازن ١٥٧٨م ومع تغلب العثمانيين على الأسبان والاستيلاء نهائيا على تونس ١٥٧٤م ومع فشل محاولات التضامن العثماني مع الموريسيكين تجمدت ساحة هذا الصراع ولم تعد حدود الامبراطورية العثمانية في غرب المتوسط - ولمدة تقرب من القرنين - تقع في قلب مناطق الصدام العثماني الأوربي الخطير ولكنها ظلت منطقة صدام من نوع جديد ، فبالرغم من الصلح العثماني الأسباني ١٥٨٠م الذي كان قد حدد الحدود بين أراضي المسلمين وأراضي المسيحيين في غرب المتوسط الا أن توقف الحروب الكبرى على هذه الساحة لم يؤد الى سلام تام ، فلقد ظهر نوع من الصراع غير المنظم حول هذه الحدود أخذ شكل غارات بحرية وأخرى مضادة بين الطرفين

مثلت سمة هامة للتفاعل الاسلامي - المسيحي في هذه المنطقة طوال القرنين ١٧م و١٨م ، ومع ذلك لم يترتب على هذا التفاعل وحتى بداية القرن ١٩م أى استقطاعات من الحدود الغربية للامبراطورية العثمانية لصالح أى عدد من الدول الأوروبية، فبالرغم من تغير توازن القوى لصالح الأوروبيين قرب نهاية القرن ١٨م إلا أنه ظل للدولة العثمانية قدر كبير من السيطرة السياسية على هذه المنطقة^(١١٢) . ولقد كان هذا النمط من العلاقات محصلة للتفاعل بين درجة الضغط الخارجى من جانب الدول الأوروبية وبين طبيعة الاوضاع الداخلية فى ولايات شمال افريقيا الثلاث (الجزائر-تونس-ليبيا) من ناحية ، وبين طبيعة علاقاتها بالدولة العثمانية وعلاقاتها مع الدول الأوروبية من ناحية أخرى ، وعلى ضوء الرؤية المقارنة للتفاعل بين هذه الأوضاع فى حالة الولايات الثلاث^(١١٣) يمكن أن نذكر بعض الملاحظات التى توضح أبعاد التفاعلات الدولية بين هذه الأطراف :

(١١٢) أنظر التفاصيل التاريخية فى :

- د . ابراهيم العلوى : مرجع سابق ، ص ٤٤٢ - ٤٤٤ .
- د . عمر عبد العزيز : مرجع سابق ، ص ٢٠٠ - ٢٠٥ .
- د . سيد مصطفى سالم . الفتح العثمانى الأول لليمن (١٦٣٥) . مرجع سابق ، ص ٢٥٥ - ٣٥٥ ، ٤٢٦ - ٤٤٥ .
- ل . ا . سيدو . مرجع سابق ، ص ٥٠٦ - ٥١٣ .
- د . ميمونة خليفة الصباح . "علاقات الكويت الخارجية خلال القرن ١٨م" . مجلة المؤرخ العربى . عدد ٣٨ . ١٩٨٨ ، ص ٦٨ - ١٠٢ .
- د . جمال زكريا قاسم . الخليج العربى دراسة لتاريخ الامارات العربية فى عصر التوسع العربى الاول . ١٥٠٧ - ١٨٤٠ م . دار الفكر العربى . القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٩ - ١٢ ، ٩٥ - ١٨٣ .
- د . فاروق عثمان أباطة . عدن والسياسة البريطانية فى البحر الاحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٥٨ - ٧٣ .

- K.Salibi : op. cit . PP 77 -80 .
- R. Bagely : op . cit . PP 58 - 62 , 90 - 94 .
- Andrew Hess : "The Forgotten Frontier : The Ottoman North African Provinces During the Eighteenth Century".in: Thomas Naff & Roger Owen (eds) . op. cit . PP 74 - 75 .

(١١٣) أنظر التفاصيل التاريخية فى

- د . زاهر رياض . شمال افريقيا فى العصر الحديث . مرجع سابق .
- د . رافت الفنىمى الشيخ . مرجع سابق ، ص ٨٧ - ٩٥ .
- Robert Mantran : "Le Statut de l'Algerie,de la Tunisie et de la Tripolitaine dans l'Empire Ottoman".dans : R.Mantran (ed) : op . cit .
- Robert Mantran : "L'Evolution des Relation entre la Tunisie et L'Empire Ottoman" dans . : Ibid .
- P.M.Holt : et. al . (ed) : op. cit . V 2 . PP 254 - 265 .
- N.Barbourd : op. cit .

١ - طبقت الدولة العثمانية فى الولايات الثلاثة نظام الحكم الذى وضعتة لحكم ولاياتها ولكن سرعان ماتحول هذا النظام الى نوع من الحكومات المحلية التى يعترف بها السلطان كنظم داخلية مستقلة لحكم أقاليم تركية ، أى تحولت الادارة المركزية العثمانية المباشرة والمحكمة الى نوع من اللامركزية أو نوع من الاستقلال الذاتى . ومع اختلاف السمات التفصيلية لتجارب الولايات الثلاث الا أن علاقاتها بالسلطة العثمانية قد مرت بمراحل متتالية اختلفت كل منها عن الأخرى من حيث شكل العلاقة بين القوى الرئيسية الثلاث فيها أى الباشا أو الوالى العثمانى ، والانكشارية ، ورؤساء البحر ، فبعد مرحلة مركزية الادارة العثمانية (حتى نهاية القرن السادس عشر) ظهر مع بداية القرن السابع عشر اتجاه قادة الانكشارية للسيطرة على أمور الولايات على حساب الباشا العثمانى . ومع بداية القرن الثامن عشر بدأ يظهر - وخاصة فى تونس وليبيا - نوع من العصبية المحلية التى استطاعت أن تستأثر بالسلطة وبشكل وراثى ونجحت بعد مجهود فى الحصول على اعتراف السلطان العثمانى ، ويمثل هذه العصبية الحسينيون فى تونس (١٧٠٥ - ١٩٥٧م) ، والقراماتليون فى ليبيا (١٧١١ - ١٨٣٥م) . ولقد تأثر التاريخ السياسى والاجتماعى والاقتصادى لشمال أفريقيا بهذه العملية لانتقال السلطة والتنازع عليها بين هذه القوى الثلاث مما أثر بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسى والاقتصادى على نحو أدى الى تدهورهم الشديد فى نهاية القرن الثامن عشر وفتح أبواب التدخل الخارجى والاحتلال العسكرى .

هذا ويجدر بيان أن هذه الصور من العلاقات بين هذه الولايات وبين الادارة العثمانية هى نوع من اللامركزية التى لم تعن على الاطلاق اعتراف هذه الادارة أو هذه الولاية بالانفصال أو الاستقلال . فاذا كانت هذه الولايات قد بدأت تسلك مسلك الاستقلال إلا أن السيادة العثمانية ظلت قائمة وعبرت عن نفسها فى روابط متعددة كان من أهمها تلك المتصلة بمجال التفاعلات بين هذه الولايات والدول الأوروبية والتى أبرزت نمطا مختلفا عن أنماط التفاعلات المناظرة فى الأنساق الفرعية الأخرى التابعة للدولة العثمانية والسابق توضيحها .

٢ - أوجدت السيادة الاسمية العثمانية على الجزائر وتونس وليبيا وضعاً سياسياً جديداً ظلت القوى الأوروبية الغربية تقاومه مايقرب من الثلاث قرون . فبالرغم من اكتشافات الطرق البكرية الجديدة والأراضى الجديدة الا أنه ظل للمتوسط دور أساسى فى السياسة والتجارة العالمية نظرا لامتدادات الدولة العثمانية على شواطئه الجنوبية والشرقية من ناحية وامتدادات الدول الأوروبية على شواطئه الشمالية من ناحية أخرى، ولقد نتجت هذه المقاومة فى جزء كبير منها عن النشاط الأساسى الذى مارسته هذه الولايات الثلاث وهو نشاط الجهاد البحرى ضد الوجود والمصالح الأوروبية فى

المتوسط فلقد خلق هذا النشاط مشكلات كبيرة مع القوى البحرية الغربية وأدى الى استمرار حالة التوتر والصدام بالرغم من توقف الحروب البحرية الكبرى بين العثمانيين والأوروبيين فى هذه المنطقة .

وإذا كانت العديد من المصادر الغربية قد اتهمت هذا النشاط ووصفته بأعمال القرصنة مما استوجب من المؤرخين المسلمين دحض هذه الاتهامات ووصف هذا النشاط بالجهاد البحرى^(١١٤) ، فإن هذا لم يمنع بعض المصادر الغربية الأخرى .^(١١٥) من التنبيه الى أن هذا النشاط البحرى كان من الجانبين وغير مقصور على جانب المسلمين فقط وأنه لايمكن ان تنطبق عليه تماما مواصفات أعمال القرصنة نظرا لطبيعته الخاصة ، ومن ثم فهو فى حاجة الى دراسة من منظور جديد يوضح الفارق بين القرصنة ويوضح نصيب الدول الأوروبية أيضا فيها حتى يمكن تصحيح وتقديم الأحداث التاريخية المعنية بصورة صحيحة سليمة .

هذا ويساعد فهم نماذج من العلاقات الدولية بين الولايات الثلاث والدول الأوروبية والدولة العثمانية على بيان استمرار أبعاد الروابط القوية بين الدولة العثمانية وهذه الولايات الثلاث بالرغم من مظاهر تطور النظم الداخلية فيها نحو استقلالية داخلية . وهذه الروابط تختلف فى مدلولها ومغزاها عن نظائرها بالنسبة للعلاقات العثمانية مع التشكيلات السياسية فى الشام والتي مثلت كما رأينا خبرة مختلفة بالنسبة للعلاقات مع الطرف الأوروبى حيث ان مصدرا لمساندة الاتجاهات الاستقلالية عن الدولة العثمانية وهو الأمر الذى لم يظهر فى خبرة شمال أفريقيا بل على العكس ظهر كيف كانت بعض القوى فى هذه الولايات سبيلا من سبل استمرار الجهاد العثمانى البحرى ضد الأوروبيين ولو فى صورة جديدة ، ولكن من ناحية أخرى كانت سبيلا من سبل اعاقه وتوتر أنماط من العلاقات العثمانية الأوروبية حول بعض الموضوعات ولقد بين تعامل السلطة المركزية العثمانية مع الولايات حول هذه الموضوعات الروابط القوية بين الحكومة العثمانية وبين هذه الولايات بالرغم من مظاهر الاستقلالية الداخلية ، من ناحية الجهاد البحرى نجد أنه بعد أن كانت الدولة العثمانية قادرة بواسطة القوة البحرية على تحمل أعباء السيطرة المباشرة على شمال أفريقيا فان تزايد تكلفة هذه الأداة دفعت بالدولة العثمانية خلال القرنين ١٧م و١٨م الى تخفيض حجم الأسطول المركزى العثمانى وتحديد نطاق عملياته وقصرها على حماية طرق الحج ونقل الحبوب فى شرق المتوسط ، وفى نفس الوقت فانه مع تطور المواجهة فى أوروبا (مع النمسا

(١١٤) أنظر على سبيل المثال .

- د . رأفت الفنىمى الشيخ . التوجه العثمانى والبحر الأحمر .

- N0 Barbourd : op . cit. PP 99 - 101

(١١٥)

وروسيا) بعد انتهاء التحدى الأسباني فى المتوسط ومع ضعف الأساطيل المتوسطية للدول الأوروبية الأخرى تحول انتباه الدولة العثمانية الى البر ولكن كان على السلطة العثمانية أن تتبنى سياسة تساعد فى أن واحد على التصدى للدول الأوروبية فى البر والبحر وعلى عدم تشجيع الحكام المحليين فى الولايات الثلاث على زيادة استقلالهم ومن ثم كانت مساندتها لأنشطة الجهاد البحرى لمسلمى شمال أفريقيا . ولقد تعددت هذه الأنشطة خلال القرن ١٧م بصفة خاصة ثم خفت وتراجعت خلال القرن ١٨م هذا ولقد واجهت هذه الأنشطة فى بعض الأحيان -كما سنرى- ضغوطا من الدولة العثمانية لوقفها كما كانت مبعثا لمشاكل عديدة بين الجزائر بصفة خاصة باعتبارها أقوى الولايات الإسلامية الثلاث من الناحية البحرية وبين إنجلترا وهولندا وفرنسا لدرجة وصلت الى ضرب واحتلال بعض موانئ الجزائر .

هذا ولم تمنع هذه الصدامات من عقد اتفاقات سلام وتجارة بين الطرفين ، حصلت بمقتضاها الدول الأوروبية وخاصة فرنسا على امتيازات تجارية هامة كانت نواة للمصالح الاقتصادية التى تنامت تدريجيا وتجمعت فى بداية القرن ١٨م فيما عرف بشركة أفريقيا وكانت أساسا من اسس التدخل المباشر بعد ذلك فى شئون الجزائر وشمال أفريقيا كله^(١١٦) . ولقد تضمنت هذه الاتفاقات -كما تذكر بعض المصادر العربية^(١١٧)- موافقة الدول الأوروبية على دفع جزية للجزائر وليبيا لتأمين مرور سفنها وعدم تعرضها لهجوم السفن الليبية والجزائرية .

أما عن استمرار الروابط القوية بين الحكومة العثمانية والولايات الثلاث فلقد تعددت نماذج العلاقات التى تبنته ، فلقد بذلت الحكومة العثمانية محاولات عديدة للحد من أنشطة الجهاد البحرى مما أبرز النزاع بين استانبول والقادة العسكريين فى الولايات الثلاث لكن تدهور الوضع العالمى للعثمانيين - بعد كارلوفيتز دفعها - كما سبق ورأينا - الى توقيع معاهدات مع الدول الأوروبية تمنحهم بمقتضاها امتيازات عديدة من بينها حماية سفن هذه الدولة من هجوم قادة البحر المغاربة ، ولكن اعترض دايات الجزائر بصفة خاصة على هذه الاتفاقيات أو تجاهلوها لأنها تضعف من قدرتهم على التفاوض مع الدول الأوروبية حول سبل عدم تعرض سفنهم للهجوم ولذا

(١١٦) انظر نماذج من جهاد القراماتليين فى .

- د . رأفت الفنىمى الشيخ تاريخ العرب الحديث والمعاصر . مرجع سابق ، ص ٩٤ - ٩٦ .
وبالنسبة لجهاد الجزائر وتونس وليبيا انظر .

- P.M.Holt et.al. (ed) : op. cit. PP 254 - 264 .

وحول نصوص بعض اتفاقيات السلام والتجارة بين الولايات الثلاثة وبين بريطانيا وفرنسا انظر .

- J.C.Hurewitz : op. cit. PP. 19 - 21 , 29- 34 , 44 - 48, 59-63

(١١٧) محمود شاكر مرجع سابق - ج ٨ ، ص ٩٥ .

- د . رأفت الشيخ مرجع سابق ، ص ٩٥ .

كان الباب العالي يتدخل ويحاول الضغط من أجل احترام هذه الاتفاقيات التي يهدد انتهاكها باندلاع حرب كبيرة لا يرغب فيها العثمانيون ، ولقد تنوعت صور وسبل هذا الضغط وخاصة على الجزائر فكان هناك الفتاوى التي تصدر من شيخ الاسلام في استانبول باعلان داي الجزائر خارجا على الشريعة (كما حدث في بداية القرن ١٨م)، ووقف المساعدات العسكرية والمالية ، منع السفن الحربية والتجارية من استخدام الموانئ العثمانية في شرق المتوسط ، ومنع امداد العسكرية الجزائرية بالبحارة والجنود الأتراك من الأناضول ، ومنع قوافل الحج والتجارة بين الجزائر والأماكن المقدسة ، وفي كثير من الاحيان - وخاصة في حالة تزايد تهديد طرف خارجي- كان دايات الجزائر يحسمون اختيارهم بين الانفصال عن الامبراطورية وبين التكيف مع سياسة استانبول لصالح الخيار الأخير. (١١٨)

والى جانب هذا المؤشر عن استمرار خضوع الجزائر للسيادة العثمانية الفعلية في مجال العلاقات الدولية نجد أن تونس أيضا كانت مستمرة في الخضوع لهذه السيادة، ومن أبرز مظاهر هذا الخضوع وخاصة في مجال الشئون الخارجية أن معاهدات السلام والتجارة التي عقدت بين تونس وبعض الدول الأوروبية خلال القرن ١٧م كان يتم توقيعها بين الباشا العثماني باعتباره الممثل الرسمي للسلطان ، كما كانت توقع في القسطنطينية متضمنة إشارة السلطان والصدر الأعظم . (١١٩)

وعدا هذه النماذج الخاصة بكل ولاية فهناك نماذج مشتركة بين الولايات الثلاث تبين أنه مهما بدت السلطة العثمانية متراخية بشأن سيطرتها على الأوضاع الداخلية فان الولايات الثلاث لم تكن منفصلة عن الدولة العثمانية أو مستقلة عنها ، ومن أهمها النموذجان التاليان :

الأول : ظهر عند طلب الدولة العثمانية من الولايات الثلاث الاشتراك في حملاتها البحرية العسكرية، ولقد تمت هذه المشاركة بالفعل في فترات ولأهداف مختلفة كان من أهمها الحملة العثمانية على جزيرة كريت ، وكذلك اشتراك قوات الجزائر في محاربة السفن الروسية في المتوسط تضامنا مع العثمانيين خلال الحرب الروسية العثمانية الأولى الكبرى (١٧٦٨ - ١٧٧٢) (١٢٠)

أما النموذج الثاني : فيتضح من استعداد الوحدات السياسية في شمال أفريقيا (التي تشكلت نخبها في العصر العثماني من عناصر تركية اسلامية) للاعتراف بالنفوذ

(١١٨) انظر نماذج هذا النزاع خلال النصف الاول من القرن ١٨م في :
- A. Hess : op . cit . PP. 77 - 81 .

- Robert Mantran, L'Evolution des Relation . . . op. cit. pp. 326 - 328 . (١١٩)

- Ibid : P 328 (١٢٠)

- R. Mantran : Le Statut ... op. cit . PP 6 , 8 .

السياسى والدينى للسلطان العثمانى وسلطته فى علاج النزاعات التى تندلع فيما بينهم، ولقد استخدم هذا النفوذ حتى يؤثر على التوازن بين القوى السياسية فى المنطقة لصالح استمرار السيادة العثمانية . (١٢١)

وإذا كانت هذه المؤشرات والنماذج تبين مدى استمرار الروابط بين الولايات المغربية واستانبول ووضع الطرف الخارجى فيها فإنها توضح أيضا أمرين بالنسبة لدوافع وتوجهات الطرفين كل منهما فى مواجهة الآخر :

أولهما : حرص الدولة العثمانية على تحقيق هدف مزدوج وهو التصدى للدول الأوروبية برا وبحرا وفى نفس الوقت عدم تشجيع الحكام المحليين على التحول لأقاليم منفصلة .

وثانيهما : حرص ولايات شمال أفريقيا على عدم الانفصال عن الدولة العثمانية بالرغم من تزايد أوجه استقلالهم الداخلى ، فلقد كانت هذه الولايات تواجه محاولات القوى الأوروبية وبكل الطرق لفصلها عن الامبراطورية العثمانية ولذا حين كانت هذه الولايات تواجه تهديدا مباشرا من الفرنسيين بصفة خاصة كان الدايات والبايات يطلبون مساعدة العثمانيين ، ولقد نجح العثمانيون بالفعل فى انقاذ تونس وليبيا لفترة أطول من الجزائر ، ورغم تزايد انخفاض الاهتمام العثمانى بهذه المنطقة نظرا للبعد الجغرافى ومحدودية المكاسب الاقتصادية ونظرا لتزايد مشكلات ومظاهر ضعف الحكومة المركزية العثمانية ، ورغم ماكان للجزائر وتونس - أكثر من غيرهما من أقاليم الامبراطورية فى هذه المرحلة - من مصالح اقتصادية عديدة مع أوروبا ، إلا أنها كانت تدرك أن الحماية العثمانية مهما كانت رمزية فهى تمثل الضمان والحماية فى مواجهة التهديدات المحتملة من جانب أوروبا والتى أخذت تتزايد خطورتها تدريجيا ، كما كانت تدرك مدى استعداد السلطان للتسامح فى درجة استقلالهم الداخلى طالما لايمس السيادة العثمانية (١٢٢) . وهكذا ظل السلطان العثمانى يمارس قدرا كافيا من السيطرة السياسية على نحو حافظ على تماسك الجناح الغربى المتوسطى للامبراطورية حتى أوائل القرن ١٩ م .

وطالما ظل اهتمام القوى الأوروبية مركزا على طريق الهند أى حول البحار والمحيطات الكبرى ظلت شمال أفريقيا كما ظل الخليج والجزيرة بل والشام ومصر بمنأى عن الهجوم الأوروبى العسكرى المباشر ، وهو الأمر الذى اختلف بعد ذلك منذ نهاية القرن ١٨م ابتداء من الحملة الفرنسية حيث لم يصمد فى مواجهة الهجمة الجديدة ذلك التوازن الحساس والمعقد فى العلاقات بين المركزية العثمانية وبين ولاياتها

- A . Hess : op. cit . PP 79 - 80 .

(١٢١)

- R.Mantran : op. cit. PP 13 - 14 .

(١٢٢)

العربية وهو التوازن الذي نجح العثمانيون في إدارته على نحو قلص من تأثير المتغير الأوروبي على تشكيل العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية ، واختلفت الصورة بعد ذلك حيث زاد وزن هذا التأثير بدرجة كبيرة وتدرجية منذ أوائل القرن ١٩م .

المطلب الثاني : أنماط التفاعلات الدولية لمراكز القوى الإسلامية المستقلة عن الدولة العثمانية :

ظلت أهم هذه المراكز هي السعديون والعلويون في مراكش والصفويون ثم القاجاريون في إيران والمغول في الهند ، كذلك يمكن أن نضيف بعض أمارات وسط آسيا والقفقاس التي استكملت روسيا القيصرية الاستيلاء عليها في ظل انعكاسات النزاع الصفوي - العثماني والنزاع الصفوي مع هذه الإمارات . ولقد قدمت أنماط التفاعلات الدولية حول هذه المراكز مدلولات عديدة حول مدى التقصص في القوة العثمانية ومدى الامتداد الذي حاق بتأثير التداخلات الأوروبية على مصير أرجاء العالم الإسلامي .

أولاً : السعديون ثم العلويون بين العثمانيين والدول الأوروبية :

وصلت الدولة السعدية إلى قمة قوتها السياسية والاقتصادية خلال الربع الأخير من القرن ١٦م أي بعد أن تجدد الصراع الإسباني العثماني في حوض المتوسط ، ولقد ظلت ترفض الدخول تحت السيادة العثمانية بعد أن نجح مؤسسوها في أبعاد النفوذ الجزائري والعثماني من مراكش ، وبالرغم من إدراك العثمانيين لأهمية التعاون مع هذا الأقليم وضرورة ضمه لاكمال واحكام مقاومة امتداد النفوذ الأوروبي إلى شمال أفريقيا إلا أن حكام هذه الدولة تمسكوا باستقلالهم وكان أحد أهم دعائم حجتهم هو انتسابهم لآل البيت ومن ثم رفضهم للخلافة العثمانية غير العربية . (١٢٢)

وبعد أن كانت كل من أسبانيا والبرتغال يمثل الطرف الأساسي في التفاعلات الدولية المغربية والتي أثرت وتأثرت بالتفاعلات مع الدولة العثمانية حين كانت تسعى للاستيلاء على المغرب - كما سبق ورأينا - دخلت فرنسا وإنجلترا كأطراف بعد أن أخذ النفوذ العالمي لأسبانيا في التراجع وبعد أن ضعف الدور البرتغالي بعد انضمامها إلى أسبانيا منذ ١٥٨٠م وبعد أن تخلت الدولة العثمانية عن ضم المغرب وذلك عقب هزيمة أسطولها في معركة ليبانتو البحرية ١٥٧١م .

ولقد قدمت التفاعلات نموذجين مختلفين : أحدهما محوره الجهاد ضد بعض القوى الأوروبية ، أما الآخر فقام على التحالف مع البعض الآخر من هذه القوى . ولقد

(١٢٢) د . عبد العزيز الشناري . الدولة العثمانية . ط ٢ . الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٦ ج ٢ ، ص ٩٢٣ - ٩٣٥ .

ارتبط كل من النموذجين ارتباطا وثيقا بنوع محدد من العلاقات المغربية مع العثمانيين وذلك خلال ثلاث مراحل من مراحل تطور الأوضاع المغربية :

المرحلة الأولى هي مرحلة ازدهار القوة السعدية حتى ١٦٠٢م ، ثم مرحلة التدهور والفوضى حتى سقوط السعدية ١٦٦٩م ، ثم مرحلة القرن ١٨ من حكم العلويين .

فنجد أنه بالرغم من الدولة العثمانية كان يمكن أن تنظر الى تزايد القوة السعدية المستقلة عنها كمصدر للمنافسة في المتوسط وخاصة من خلال صدامها مع الولايات الثلاث العثمانية في شمال أفريقيا الا أن تدخلات المنصور السعدي لدى السلطان العثماني نجحت في تحديد واحتواء احتمالات النزاع (١٢٤) . ولكن من ناحية أخرى يمكن القول إن الدولة العثمانية لم تعد -خلال القرن ١٧م- متغيرا أساسيا في التفاعلات المغربية الأوروبية كما حدث من قبل حيث لم يعد التوسع في هذه المنطقة على قائمة أولويات السياسة العثمانية ، وحتى حين تجددت بعض نوايا التوسع العثماني نحو المغرب -وذلك من خلال تحريك قوات الجزائر- في فترة ضعف الدولة السعدية فلم يعد بإمكان الدولة العثمانية التأثير بفعالية على المعادلة المغربية الأوروبية بعد أن دخلتها أطراف أوروبية متعددة ، ومن ناحية ثالثة وفي ظل العلويين (١٢٥) خلال القرن ١٨م لجأ هؤلاء الى السلطان العثماني عند اندلاع حرب مع الجزائريين باعتباره حامى الأماكن المقدسة وحامى الشريعة ضد الأعداء وكما كان يفعل المنصور السعدي كانوا يرسلون الهدايا له يطلبون المساعدة العسكرية والسياسية حين يتعرضون لاشتداد هجوم الدول الأوروبية (كما حدث عند ضرب فرنسا للموانئ المغربية في منتصف القرن ١٨م) ، كذلك فإن السلطان العثماني -خلال الحرب الروسية العثمانية- طلب من سلطان المغرب، الذي كان يؤكد على سياسته في الدفاع عن الاسلام ، طلب مساعدته في مواجهة الروس وذلك بمنع الروس من الدخول الى المتوسط من خلال جبل طارق .

أما عن نماذج التفاعلات مع الدول الأوروبية (١٢٦) فلقد برز خلال مرحلة القوة السعدية نمط تعاون الملك منصور السعدي مع انجلترا ضد أسبانيا والبرتغال مستفيدا

(١٢٤) - P.M.Holt et.al. (eds) : op.cit. P 244.

(١٢٥) - A . Hess : op. cit . PP 80 , 82 ,83, 84.

(١٢٦) انظر التفاصيل التاريخية التي تم منها استخلاص هذه النماذج في

- محمود شاكر . مرجع سابق . ج ٨ . ص ٥٢٤ - ٥٤٠ .

- د . شوقي عطا الله الجمل محمد الغباشي وجهاده ضد الأسبان والبرتغال (١٠٥١هـ - ١٦٤١م) . مجلة

الدراسات التاريخية، ص ١٨٢ - ٢٢٢ .

- P.M. Holt et.al. (eds) : op. cit. PP 244 - 248 .

- N. Barbour : op. cit . PP 102 - 108 .

وانظر أهم الاتفاقيات بين المغرب وفرنسا في القرن ١٧م في .

- J.Piscatorie : op. cit. P 58 .

- J.C.Hurewitz : op. cit. PP 42 - 44.

فى ذلك من مناخ العداء الشديد بين أسبانيا وانجلترا فى هذه المرحلة ، ولقد وصل الأمر به الى التخطيط لغزو جنوب أسبانيا ولكن لم تتحمس انجلترا لتقديم هذه المساعدة (التي كان لابد وأن تعنى إعادة حكم المسلمين الى هذه المنطقة) واهتمت بمحاولات المنصور مساعدة الملك البرتغالى المطالب بعرش أسبانيا (خلال الفترة التي ضمت فيها أسبانيا البرتغال) بأعتبار أن هذه المساعدة ستكون سبيلا لضعاف أسبانيا وذلك فى نفس الوقت الذي أخذت تتدعم فيه المصالح الاقتصادية الانجليزية فى المغرب.

وفى مرحلة ضعف الدولة السعدية قرب نهاية النصف الأول من القرن ١٧م عمت الفوضى والانقسامات بين أبناء المنصور ، وكان لابد وأن يتراجع الجهاد الخارجى بل لقد وصل الأمر الى تفريط بعض أفراد البيت السعدى فى بعض الثغور التي قدموها لأسبانيا فى مقابل المساعدة والتأييد ضد أفراد أخرى من نفس البيت والمتصارعة معهم على السلطة . ولقد ازداد الوضع سوءا فى المغرب فى هذه المرحلة تحت عوامل الطرد النهائى للموريسكيين من الأندلس والذي بدأ ١٦٠٩م - ١٠١٧هـ بعد أن وصلت موجة الاضطهاد الى ذروتها فى عهد فيليب الثالث، وفى حين اتجه زيدان بن المنصور الذى تغلب على منافسيه فى مراكش الى تدعيم العلاقات مع هولندا لموازنة العداء الأسباني ، فان قادة الجهاد ضد الأسبان والذين تركزوا فى "سلا" قبلوا مساندة انجلترا لهم باعتبارها المناقس الأساسى لأسبانيا ، ولقد توافر دافع هذه المساندة لدى انجلترا فلقد بحثت عن تدعيم مصالحها الاقتصادية بالنفاذ الى الثغور المغربية التي تعد منفذا تجاريا هاما ليس للمغرب فحسب ولكن لغرب أفريقيا كله ، واذا كانت انجلترا قد سعت الى نفس هذا الأمر مع السلطان المنصور السعدى من قبل إلا أن الاضطرابات التي سادت المغرب من بعده جعلتها تسعى لتدعيم العلاقات مع اصحاب النفوذ الحقيقيين فى البلاد وبعد أن ضعفت قوة السعديين كان المجاهدون المغاربة ضد الأسبان فى الثغور، والذين كانوا يطمعون لحكم البلاد ويعتبرهم السعديون من الخارجين ، من أهم هذه الأطراف التي اتجهت اليها انجلترا ولذا وفى حين عقدت انجلترا معاهدة مع بعضهم (محمد العياش) ١٦٢٧م ثم ١٦٢٧م اتجه السلطان السعدى لتعبئة مساندة فرنسا ووقع معها معاهدتي ١٦٣١م و ١٦٣٥م ولذا تزايد النفوذ الفرنسى فى المرحلة الأخيرة من الحكم السعدى وحتى معاهدة ١٦٨٢م التي بينت توطد العلاقات المغربية الفرنسية والذي ساد طوال فترة العلويين فى القرن ١٨م.

ثانياً : مسلمو الهند : من صعود الامبراطورية المغولية الي سقوطها : بين امتداد النفوذ البريطاني والتهديد الفارسي :

تعد دراسة التفاعلات الدولية حول الهند المسلمة من الدراسات الصعبة نظراً لضآلة المادة العلمية الخاصة بها والمتناثرة بين سطور الأدبيات التي انصب اهتمامها الأساسي على تاريخ التطور الحضاري لهذه المنطقة بأبعاده الدينية والطائفية والاجتماعية والاقتصادية وعلى تطور التاريخ السياسي للوحدات المتعددة المكونة لها . وإذا كانت هذه المشكلة تقل نسبياً مع الاقتراب من عصر اكتمال السيادة البريطانية فهي تظل ماثلة بدرجة كبيرة بالنسبة للتفاعلات مع مراكز القوى الاسلامية الأخرى وخاصة الدولة العثمانية وبدرجة أقل مع الدولة الصفوية وامارات آسيا الوسطى المسلمة .

ومع ذلك ومن خلال هذه المادة المتناثرة عن التفاعلات الدولية في هذه الأدبيات (١٢٧) يمكن أن نستخلص بعض الملامح الأساسية لهذه التفاعلات والتي تمثل تراكماً يقدم مدلولات إضافية حول مدى تأثير التنازع والانقسام بين الامارات المسلمة على افساح المجال أمام التوسع البريطاني ، وحول مدى تأثير الطوائف والملل غير المسلمة على المواجهة بين الاسلام والقوى الخارجية في شبه القارة الهندية وهي المواجهة التي أثر عليها أيضاً فهم ومنهج هؤلاء المسلمين ذاتهم على ضوء مدى استمرارهم على طريق الامبراطور جلال الدين أكبر أو رجوعهم عنه . وتتلخص هذه الملامح كالاتي:

١ - تعاقب بعد جلال الدين أكبر وطوال القرن السابع عشر ثلاثة أباطرة جاهانجير (١٦٠٥-١٦٢٧م) وشاه جاهن (١٦٢٧-١٦٥٨م) ثم اورانجزيب (١٦٥٨-١٦٥٨ - ١٧٠٧م) ويقدر ماختلف الأباطرة الثلاثة من حيث سياستهم تجاه الطوائف والملل غير المسلمة بقدر ماختلف اطار التنافس الذي أحاط بكل منهم والذي انتهى ببسط

(١٢٧) د . عبد المنعم النمر . مرجع سابق ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

- د . جمال الدين الشيال . مرجع سابق ، ص ١٢٥ - ١٥٨ .

- د . محمد اسماعيل الندوي . مرجع سابق ، ص ٢١٦ - ٢١٧ ، ٢٤٢-٢٤٦

- محمد عبد المجيد العبد . الاسلام والدولة الاسلامية في الهند . ط ١ . مطبعة الرغائب ، القاهرة ، ١٩٣٩ ، ص ٢٠٧ - ٢٢١ .

- د . عادل حسني غنيم ود . عبد الرحيم عبد الرحمن . تاريخ الهند الحديث . ط ١ . مكتبة الخانجي . القاهرة . ١٩٨٠ ، ص ٤٢ - ١٦٧ .

- A.L. Srivastava : Mughul Empire... op.cit. PP 243 - 358 .

- M.G.Hodgson : op.cit. PP 90 - 96.

- P.M.Holt et.al.(eds) : op. cit. PP 66 - 100.

- Herbert Martel : "India Under the Mughul Empire". in: J.Kissling et.al. (eds) : op. cit . PP 265 - 273 .

السيطرة البريطانية ، ولقد ارتبط هذان البعدان الداخلى والخارجى فى تأثيرهما على درجة قوة الامبراطورية وفعاليتها فى مواجهة التهديد الخارجى حتى سقطت بعد اورانجزيب .

٢ - واذا كان شاه جاهانجير قد سار على نهج أبيه فى الناحية الدينية فإنه لم يواجه تحدى البرتغال فقط حيث وصل الهولنديون والانجليز الى السواحل الهندية فى أوائل القرن السابع عشر منافسين بذلك البرتغال الذين احتكروا تجارة الهند بمفردهم لأكثر من مائة عام . ذلك أنه بعد أن ظل النفوذ البرتغالى يتسع ويتضاعف فى الهند طوال القرن السادس عشر وذلك وفقا لعدة اعتبارات من أهمها: نوعية العلاقة القائمة بين الحكام البرتغاليين فى المواقع الساحلية وبين الأمراء الهنود من ناحية ، وتطور المد الاسلامى فى شبه الجزيرة الهندية على يد الدولة المغولية من ناحية أخرى ، وقدرة البرتغال على دعم نفوذ ممثليها فى مواجهة المنافسة من دول أوروبية أخرى ، بعد ذلك كله أخذ النفوذ البرتغالى فى التضاؤل خلال الربع الأخير من القرن منذ أن انضمت البرتغال الى اسبانيا ١٥٨٠ وبعد أن تورطت القوات البرتغالية فى الحروب الأوروبية ، ثم سقطت القواعد البرتغالية على يد الهولنديين أولا ثم الانجليز منذ أوائل القرن ١٧م. ذلك أنه منذ نهاية القرن ١٦م تغير توازن القوى فى أوروبا وأصبح بإمكان دول أوروبية أخرى اقتحام المياه الهندية ، وبعد أن استطاع الهولنديون أن يصبحوا أصحاب النفوذ الأول فى التجارة بدأت المنافسة بين انجلترا وهولندا فى وقت كانت قد تكونت شركتا الهند الشرقية الهولندية والانجليزية والتي مثلت اللبنة الأولى للاستعمار الأوروبى . وبعد الحربين الانجليزية - الهولندية (١٦٥٢ - ١٦٤٥م) و (١٦٦٥ - ١٦٦٧م) أضحت لانجلترا الغلبة فى الهند وانحصر نفوذ الهولنديين فى جزر أندونيسيا وجزر الهند الشرقية الأخرى (١٢٨) .

٣ - واذا كان وجود الدولة المغولية فى الهند قد جعل الدول الأوروبية لا تفكر فى مد سلطانها مباشرة واكتفت بما لها من مؤسسات ومراكز وقواعد على السواحل وخاصة وأن التوسع داخل الهند ولو تجاريا فى البداية كانت تكتفه صعوبات جمة بسبب وعورة الطرق وطبيعة المناخ ، إلا أن درجة مقاومة الأباطرة لهذا التوسع كانت حاسمة أيضا فى تحديد نطاقه ، ولقد بذل شاه جهان جهودا ضد استغلال البرتغاليين نفوذهم استغلالا سيئا ضد الأهالى فى مواقع تركزم على السواحل ، ولقد نجح فى تحطيم بعض مستعمراتهم فى البنغال . وكان اورانجزيب هو الذى بذل جهودا مركزة ضد النفوذ البرتغالى والانجليزى فقد اهتم بالتخلص من التيارات غير الاسلامية وباصلاح

(١٢٨) حول تطور الاستعمار فى أرخبيل الملايو أنظر .

- د . رؤوف شلبى . الاسلام فى أرخبيل الملايو ومنهج الدعوة الى الله ، ط ١ . مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

أحوال المسلمين ومقاومة نفوذ السيخ وأعاد فرض الجزية ، أى تخلى عن كثير من توجهات جلال أكبر وأعاد صبغ الدولة بصبغة اسلامية ، وكان هذا ضروريا لانقاذ الدولة مما أصابها من عوامل الضعف والاضطراب وخاصة بعد أن ساد المسلمين تهاون شديد فى أمور العقيدة ، وكان من الضرورى الى جانب الحركات الاصلاحية،^(١٢٩) اعادة احياء النظم الاسلامية ، واقتترنت جهود الأحياء باهتمامه ببناء الأساطيل ، وكان هو أول من اهتم بهذا الجانب فى نفس الوقت الذى أخذ يتبلور فيه التدخل السياسى الانجليزى فى المناطق التى لم تخضع للدولة المغولية ، وكان اورانجزيب أول من وجه ضربة قوية لشركة الهند الشرقية حيث تمكن من طرد الانجليز من الموانئ والمناطق التى تركزوا فيها بعد أن دخل فى حرب مع الشركة ومنع التجارة وأوقف المصانع الانجليزية . ولكن ونتيجة لعدم القدرة على تحمل فقدان الدخل من الضرائب على التجارة عادت الأنشطة والمصالح الانجليزية بعد أن سمح لها ببناء مراكز على السواحل .

٤ - وبعد وفاة اورانجزيب ١٧٠٧م ضعفت شوكة الدولة المغولية وأضحت أجزائها الشمالية مطمعا للدولة الايرانية وانتهز كثير من الأمراء ضعف الدولة واستقلوا بولاياتهم، كما قويت شوكة الطائفة الهندوكية ، وبذا أضحت الهند مجالا مفتوحا أمام استمرار التوسعات البريطانية الذى أخذ يواجه منذ أوائل القرن ١٨م منافسة شركة الهند الشرقية الفرنسية . وزادت هذه المنافسة بعد حرب الوراثة النمساوية التى بدأت ١٧٤٠م وامتدت آثارها الى الشرق كما دارت معاركها فى أوروبا ، وقد اعتقدت فرنسا أن سقوط الدولة المغولية سيعتج لها الفرصة التى ترجوها ، وقد استمر التنافس البريطانى الفرنسى من خلال محاولة كل جانب جذب الأمراء الهنود الى صفه ، وفى حين تم حسم التنافس لصالح انجلترا فى أوائل الربع الأخير من قرن ١٨م فان بريطانيا لم تكمل سيطرتها على كل أرجاء الهند إلا فى منتصف القرن ١٩م .

وهكذا لم تعد الهند بعد سقوط الدولة المغولية فاعلا اسلاميا مؤثرا فى تيار من التفاعلات الاسلامية - المسيحية ، والاسلامية - الاسلامية يقدر ماأضحت موضوعا للتنافس الاستعماري . فلقد أصبحت المصالح البريطانية المتزايدة فى الهند منذ منتصف القرن ١٨م محورا أساسيا من محاور تشكيل التفاعلات البريطانية مع القوى الأوروبية الأخرى والدولة العثمانية على ساحة أوروبا وخارجها فى الشرقين الأدنى والأقصى أى حول مصر والمشرق العربى من ناحية وآسيا الوسطى وإيران من ناحية أخرى ، وفى حين كان مصدر التحدى الأساسى على الساحة الأولى هو فرنسا أضحت روسيا القيصرية هى مصدر التحدى الأساسى على الساحة الثانية ، وتداخل

^(١٢٩) سنعرض لأهم أركان فكرها فى إطار النماذج الفكرية فى الجزء الرابع من المشروع .

هذا التحدي الأخير مع محور الصراع العثماني - الصفوي . هذا وتجدر الإشارة الى أن انعكاسات السياسات العثمانية على هذه المنطقة وكذلك آسيا الوسطى قد تبلورت بقوة خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني الذي تصاعدت خلالها موجة المد الاستعماري في العالم الاسلامي ، وكان سلاحه لمواجهة هذه الموجة فكرة الجامعة الاسلامية والخلافة وكان لكليهما مردوده في سياسات المقاومة الهندية للاستعمار البريطاني . (١٣٠)

ثالثاً : التفاعلات الدولية حول فارس : تداخل السياسات العثمانية والصفوية - القاجارية والأوروبية :

تطورت قوة الدولة الصفوية منذ نهاية القرن ١٦م وحتى أوائل القرن العشرين بمرحلتين أساسيتين مرحلة شهدت نمو ثم تصفية الدولة الصفوية ، ثم مرحلة الدولة القاجارية التي ورثت الدولة الصفوية منذ نهاية القرن ١٨م (١٣١) .

ولقد شهدت الدولة الصفوية عقب موت الشاه طهماسب الأول (١٥٧٦ - ١٥٨٨) مرحلة تدهور وضعف أعقبتها مرحلة نمو وازدهار مع الشاه عباس الكبير (١٥٨٨م - ١٦٢٧م) (٩٩٦هـ - ١٠٣٨هـ) ، وتعد هذه المرحلة أزهى فترات الدولة الصفوية ونقطة تحول في تاريخ التكوينات الداخلية الاجتماعية والسياسية وفي تطور توازنات القوى في هذه الدولة ، حيث وصل الشاه عباس الكبير الى الحكم في فترة حرجية من تاريخ هذه الدولة ومن ثم أعاد تنظيمها على أسس جديدة ، ولقد بذل جهودا كبيرة لاعادة اقرار الأوضاع الداخلية وبناء عناصر قوة الدولة حتى يتمكن من مواجهة التحديات العثمانية في غرب فارس وتحديات الأوزبك في شرقها وبالفعل حقق -كما سنرى - انجازا كبيرا على هذين الصعيدين ، كما اتسمت فترة حكمه بنمو الأنشطة الدبلوماسية والتجارية مع القوى الأوروبية وبالرغم من أن جهوده ساهمت في استمرار الدولة الصفوية لمدة ما يقرب من القرن من بعده إلا أنها شهدت خلاله عملية خبو مستمر في ظل حكام غير أكفاء ، ففي الفترة من (١٦٢٩م - ١٧٢٢م) تزايدت مظاهر الضعف والخبو في ظل شاهات غير أكفاء وانتشار الفساد وعدم الأمن وضعف الجيش والقوة العسكرية وتكرار النزاعات الداخلية على السلطة ، وجاء الخطر

(١٣٠) سنشير الى بعض هذه الأبعاد في النماذج العكسية كذلك أنظر :المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الثالث من هذا الباب.

(١٣١) أنظر تفاصيل التطورات السياسية والاجتماعية في

- H. Braun : Iran under the Safavids in the 18th Century (in) I. Kissilings (and others)

- A.Lambton : "Persia : The Breakdown of Society" .in: P.M.Holt et.al (eds) : op.cit. PP 430 - 468 .

الخارجى الحاسم من الشرق على يد الأفغان الذى تزايدت قوتهم فى أوائل القرن ١٨م وأحكموا سيطرتهم على شرق فارس وحتى أسقطوا الدولة الصفوية ١٧٢٢م وكان ظهور نادر خان الذى تحدى سلطة الأفغان نقطة تحول جديدة ومع اعلان نفسه شاهها لفارس ١٧٣٦م سقطت نهائيا الدولة الصفوية ، ومع نادر شاه بدأت فارس من جديد مرحلة قوة وازدهار ولكن لفترة محدودة ، حيث استطاع نادر شاه أن يعيد حدود الأمبراطورية السابقة من خلال انتصاره على العثمانيين والأفغان والروس ولكن بعد قتله تفكك ملكه ودخلت فارس مرحلة من التدهور حتى تكونت الدولة القاجارية (١٧٩٥ - ١٩٢٥م) ومع هذه الدولة تبدأ المرحلة الكبرى الثانية من تاريخ فارس^(١٣٢) ، ولقد تحولت فارس مع هذه الدولة الى ملكية دستورية ذات حكومة تمثيلية برلمانية وكان العامل الحاسم فى هذا التغيير هو الاتصالات مع غرب أوروبا وروسيا خلال القرن ١٩م وعدا المشكلات الداخلية التى كان على هذه الدولة مواجهتها فلقد تعرضت لضغوط خارجية خطيرة أدت بها للوقوع فى أوائل القرن العشرين فريسة النفوذ الاستعماري بعد شبكة من التفاعلات العثمانية - الأوروبية - الفارسية .

ولقد ارتبطت هذه التطورات فى الأوضاع الداخلية لفارس وانعكست على الأوضاع الدولية من حولها ويمكن أن نقسم هذه التفاعلات الى ثلاثة محاور أساسية : محور شرق فارس وشمالها فى آسيا الوسطى المسلمة وخاصة من جانب الأوزبك والأفغان ، محور غرب فارس فى أراضى القفقاس وخاصة جورجيا وأذربيجان وداغستان وأرمينيا وفى العراق ، وكانت التفاعلات الأساسية مع أطراف مسلمة أساسا فى هذه المحاور وهم الأوزبك والأفغان والعثمانيون . ولقد أثر على هذه التفاعلات بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى البداية كل من بريطانيا وروسيا حتى أضحى تأثيرهما فاعلاً ومباشراً خلال القرن ١٩م ، بعبارة أخرى بقدر ماتقدم لنا هذه التفاعلات الدولية حول فارس مدلولات حول العلاقات الاسلامية - الاسلامية فهى لاتنفصل عن العلاقات الاسلامية - المسيحية أيضا .

هذا وتجدر الإشارة الى أن تحليلنا لهذه التفاعلات انما يصب عنده تراكم تحليلنا السابق لحالة العلاقات العثمانية الأوروبية (وخاصة مع روسيا) من ناحية ولوضع الدولة المغولية فى الهند وآسيا الوسطى والقفقاس من ناحية أخرى ، ولهذا سنلمس تداخلا واضحا بين التفاعلات العثمانية - الأوروبية وبين العثمانية - الصفوية ، والصفوية - الأوروبية ، والأوربية - الأوروبية .

(١٣٢) سنتطرق فى هذا الموضع الى التطورات الداخلية فى أوضاع فارس والتفاعلات الدولية حولها خلال القرن ١٩م بالرغم من وقوع هذا القرن فى النطاق الزمنى للفصل التالى وذلك تحت مقتضيات تقسيم التحليل فى هذا الفصل .

وعدا هذا التداخل بين التفاعلات الكبرى للطرفين الأساسيين في نطاق القوة الإسلامية فهناك أيضا تداخل تفاعلات أنساق فرعية أخرى فارسية - مغولية ، فارسية - أفغانية .

هذا ولقد تطورت هذه التفاعلات تحت تأثير طبيعة الأوضاع في فارس وفي الدولة العثمانية ، وفي الدولة المغولية وتحت تأثير طبيعة أوضاع تنافس القوى الأوروبية حول وسط وغرب آسيا براً وبحراً .

وينبع اهتمامنا بالبحث في أنماط هذه التفاعلات المتداخلة وما مارسته من تأثيرات على توازنات القوى الإسلامية - الإسلامية ، والإسلامية - المسيحية ، إلى أن القوى الإسلامية الكبرى الثلاث قد دخلت معا خلال القرن ١٨م لحظة تاريخية مزدوجة الأبعاد ، فمن ناحية تزامن ضعف وتهاوى الصفويين منذ ١٧٢٢ وضعف وتهاوى الدولة المغولية منذ ١٧٠٧ وحتى سقوطها تماما ١٧٥٦م والضعف العثماني الذي دخل مرحلة حاسمة .

ومن ناحية أخرى : تزامن هذا الضعف الثلاثي الأبعاد في القوة الإسلامية مع تبلور الهجمة البريطانية - الهولندية - الفرنسية من ناحية البحار الجنوبية مع تطور الهجمة الروسية من الشمال على وسط وغرب آسيا المسلمة .

وبالرغم من خطورة هذه اللحظة التاريخية لم ينقطع الصراع العثماني الصفوي (ثم العثماني - القاجاري) وظل يمثل الصراع الأساسي في العلاقات بين الدول الإسلامية طوال القرن ١٧ - ١٨ (وان كانت حدته قد خفت خلال القرن ١٩)، ولذا يصبح من الضروري تقدير مسئولية هذا الصراع ومسئولية الصراع بين طرفين وبين القوى الأوروبية عن درجة حماية هذه الأرجاء أوفتحها أمام النفوذ ثم الاستعمار الأوروبي هذا ويمكن أن نعرض لاهم أنماط التفاعلات من خلال الأبعاد التالية :

أ - التفاعلات في شرق فارس : الدولة الصفوية بين الأوزبك والأفغان والهند (١٣٣)

كان تأمين الحدود الشرقية حتى يمكن الاتجاه غربا تقليدا ظهر مع الدولة الصفوية منذ بدايتها حيث اقترنت هذه البداية بمحاربة الأوزبك في التركستان ، وكما ظل

(١٣٣) أنظر التفاصيل التاريخية التي تم منها استخلاص هذه الأنماط في : د . أحمد الخولي ود . بديع جمعة مرجع سابق ، ص ٢١٩ - ٢٢١ ، ٢٦٢ - ٢٦٨ .

- كارل بروكلمان . مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١٥٦ - ١٦٠ .

- أحمد محمد الساداتي . أفغانستان والسيد جمال الدين الأفغاني . ط ١ ، ١٩٦١ ، ص ٤١ - ٤٤ .

- H.Braun : op.cit . PP 193 , 199 - 204 .

التوسع الإيراني شرقاً علامة من علامات ازدهار القوة للدولة الصفوية فلقد كان الشرق يعد في نفس الوقت مصدراً من مصادر تهديد هذه الدول حين ضعفها بل وأدى إلى سقوطها ١٧٢٢ .

فإذا كانت فترة الضعف والتدهور بعد طهماسب الأول قد استغلها الأوزبك (وذلك خلال آخر محاولة لتوحيد آسيا الوسطى تحت قيادتهم) للسيطرة على خراسان (١٥٩١-١٥٩٢) كذلك إذا كانت قندهار (في بلاد الأفغان) والتي كانت في يد الصفويين منذ ١٥٧٣ قد وقعت أيضاً في يد الدولة المغولية في الهند (١٥٩١م) ، فإن الشاه عباس الكبير قد بدأ بالتحرك شرقاً وتمكن من استعادة كل خراسان والقضاء على شوكة الأوزبك ١٥٧٩م فلم تعد لهم قائمة بعدها منذ نهاية القرن ١٦م ، ولم يعد بمقدورهم بالرغم من تكرار هجماتهم أن يمثلوا تهديدا خطيرا للسيادة الإيرانية .

ومن ناحية أخرى : إذا كانت صلات الصفويين بمغول الهند قد بدأت منذ عهد الشاه اسماعيل الأول وساعد على تقويتها عداة الطرفين للأوزبك ومحاولتهما القضاء على هذا العدو المشترك ، وإذا كانت صلات الود قد ظلت قائمة بين الدولتين إلى أن استولى الشاه طهماسب الأول على قندهار (٩٤٢هـ - ١٥٣٦م) حيث سادت العلاقات بين الدولتين ، فإن عهد الشاه اسماعيل اتسمت معه العلاقات بالود بصفة عامة ولكن على نحو يخفى الترقب والانتظار أملا في الاستئثار بحكم قندهار المتنازع عليها بين الدولتين .

هذا وكان الأفغان قد دخلوا في حماية الفرس فرارا بأنفسهم من سيطرة مغول الهند واستطاعوا الحفاظ على استقلالهم حتى وصلوا بقواتهم إلى مرحلة الهجوم على فارس ذاتها حيث أسقطوا آخر الحكام الصفويين ١٧٢٢ ، إلا أن نادر خان بعد صعوده في نفس وقت تصدع الدولة المغولية في الهند لم يكتف باجتياح بلاد الأفغان واستعادة قندهار ولكنه اتجه إلى الدولة المغولية في الهند ١٧٣٩ ووجه إليها ضربة حاسمة قوضت أركانها بعد قرنين من قيامها وأثرت على قدراتها في عملية مواجهة النفوذ البريطاني المتغلغل، كذلك أضحى التهديد الإيراني لبلاد الأفغان سبيلا لكسر مقاومة هذه البلاد لامتداد النفوذ البريطاني . بعبارة أخرى كان لهذه المنازعات الصفوية مع جيرانها في الشرق ومع الهند المسلمة آثارها السلبية على النحو الذي مكن النفوذ البريطاني من التغلغل في آسيا الوسطى والهند وخاصة في ظل ازدهار التنافس البريطاني الروسي خلال القرن ١٩م - كما سنرى .

ب - التفاعلات في غرب فارس : استمرار الصدام مع العثمانيين دون حسم . (١٣٤)

وكما أخذت التفاعلات الإيرانية في الشرق بورتها وفقا لأوضاع الطرف الإيراني وأوضاع جيرانه فإن الصراع مع العثمانيين حول العراق والقفقاس (١٣٥) استمر دون حسم حيث تناوب الطرفان الهجوم والتوسع أو الدفاع والتراجع ومن ثم تناوبا السيطرة على هذه المناطق أو بعضها ، ولقد تداخل مع هذه التفاعلات التفاعلات العثمانية مع روسيا التي امتدت طموحاتها الى هذه المنطقة بعد أن استولت على خانات القتار وكانت تحكم الحلقة حول تار القرم . فمع عباس الكبير شهد الصراع العثماني الصفوي ثلاث جولات :

في الأولى : وخلال مرحلة ما قبل تبلور نتائج الإصلاح وفي نفس الوقت الذي كان الأوزبك فيه يتوسعون في شرق فارس مد العثمانيون نفوذهم إلى مناطق واسعة في غرب فارس (جورجيا ، تبريز ، شبردان ، داغستان ، والعراق) ولذا اضطر عباس إلى عقد معاهدة القسطنطينية مع العثمانيين ١٥٩٠ التي اعترفت فيها بمكاسب العثمانيين وامتدت هذه المرحلة من الخضوع حتى ١٦٠٢ حين بدأت مرحلة الهجوم والمجابهة

(١٣٤) أنظر التفاصيل في

- كارل بروكلمان . مرجع سابق ، ص ١٢٨ - ١٣٤ ، ١٤٠ - ١٤١ ، ١٤٤ - ١٤٥ ، ١٥٦ - ١٦٣ .
- د . أحمد الخولي ود . بديع جمعة . مرجع سابق ، ص ٢٥٨ - ٣٦٠ .
- د . وجيه الكوثرائي : مرجع سابق ، ص ٥٠ - ٥٥ .
- د . محمد السيد سليم . العلاقات بين الدول الإسلامية . منشورات جامعة الملك سعود ، الرياض ١٤١٢ هـ ، ص ٧١ - ٧٥ .
- د . محمد عبد اللطيف هريدي : الحروب العثمانية - الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوروبا . دار الصحوة . القاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م ، ص ٦٩ - ٨٥ .
- H. Braun : op. cit. PP 193 - 194 , 197 .

(١٣٥) الحدير بالذكر أن هذه التفاعلات المتداخلة العثمانية - الإيرانية - الروسية حول هذه المناطق قد أثارت جذور مشكلات قوميتين أو طائفتين وهما الكردية والأرمنية والتي ظلت التدخلات الخارجية وخاصة من جانب روسيا في شئونهما تثير كثيراً من المشكلات أمام الدولة العثمانية وخاصة خلال القرن ١٩م بالنسبة للأرمنية التي تبلورت لديها اتجاهات استقلالية مثل التي تبلورت خلال القرن ١٩م لدى ولايات البلقان . أنظر هذه الاتجاهات في الفصل الثالث ، المبحث الأول . كذلك حول الفتح العثماني لأرمينيا وتطور الصراع الفارسي العثماني حولها (١٥١٤ - ١٧٤٥م) أنظر

- د . عبد العزيز الشناوي . مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١٤٨٧ - ١٧٠٠ .
- فؤاد حسن حافظ . تاريخ الشعب الأرمني منذ البداية وحتى اليوم ، دار نوبار للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٨٢ - ٢٠٠ .
- هذا ويسترد الإشارة الى مشكلة الأرمن عند تناول حكم السلطان عبد الحميد الثاني .
- وحول وضع العراق بصفة خاصة في الصراع العثماني الصفوي وخاصة في عصر معاليك بغداد الذين مثلوا نموذجا للحركات الاستقلال الذاتي العربية في القرن ١٨م و١٩م (والتي سيتم تحليلها في الفصل الثالث مبحث ٢) أنظر في هذا الصدد :

- F.R.Bagley : op . cit. PP. 80 - 870

التي تمكن الشاه خلالها من استعادة الأراضي الإيرانية التي سبق وتنازل عنها ١٥٩٠م ثم انتقل في مرحلة ثالثة الى الهجوم على الأراضي العراقية تحت السيطرة العثمانية ، فاستولى على بغداد ١٦٢٢معلنا بذلك المرحلة الثانية من الحكم الصفوي (وكانت الأولى قد امتدت من ١٥٠٨ - ١٥٢٤) والتي امتدت حتى ١٦٢٨م .

هذا ولقد وقعت هذه الجولات في مرحلة حساسة من المجابهة العثمانية - الأوروبية ولذا كانت مع أسباب الضعف العثماني الداخلية من أهم أسباب توقف وتعرق المد العثماني نحو فيينا .

وبعد الشاه عباس الكبير وبالرغم من معاودة العثمانيين للهجوم واستعادتهم بغداد (١٦٢٨م - ١٠٤٨هـ) الا أنهم تخلوا عن انزبيجان بمقتضى معاهدة قصر شيرين التي وقعت بين الطرفين ١٦٣٩م - ١٠٤٩هـ وتعد هذه المعاهدة من الأسس التي قامت عليها معاهدات الحدود بين ايران والعراق فيما بعد (١٣٦) ، هذا ولقد ظلت بغداد بصفة خاصة هدفا لكل من العثمانيين والصفويين الذين تناوبوا السيطرة عليها خلال القرن ١٧م .

وحتى سقوط الدولة الصفوية على يد الأفغان ساد الهدوء الجبهة الإيرانية العثمانية في معظم الأحيان نظرا لانشغال الأسرة الصفوية بالنزاع فيما بينها من ناحية وبين الأفغان من ناحية أخرى ، ولقد كان انقسام بلاد فارس بين الأفغان والصفويين منذرا ببداية تهديد جيرانها وعلى رأسهم الروس ، ولقد خشت الدولة العلية من استغلال الروس لهذه الأوضاع حيث توسع بطرس الأكبر جنوبا وضم داغستان القوقازية تحت ادعاء العمل على انقاذ فارس من الهجوم الأفغاني ، ولذا تبلور الاتجاه لدى الدولة العثمانية نحو ضم ايران للقضاء على عدوها التقليدي في الشرق وللتفرغ لعدو الغرب (النمسا)، وبالفعل اجتاحت الجيوش العثمانية أقاليم فارس الغربية ، ولكن جرت مفاوضات عثمانية روسية - كما سنرى - .

وبعد تولى نادر شاه وقضائه على حكم الأفغان في فارس ١٧٢٩ استطاع أن يعيد ما فقدته فارس لصالح العثمانيين (١٧٢٣ - ١٧٢٤) واستطاع أن ينزل هزائم شديدة حول بغداد والموصل ولكنه لم يستطع الاستيلاء عليها ١٧٢٣ ، وعقب هذه الحروب تم توقيع اتفاق بين الطرفين ١٧٢٣ يقضي بالعمل بمعاهدة قصر شيرين أي استعادة كل الاقاليم الإيرانية التي استولى عليها العثمانيون وبعد أن تجدد القتال مع العثمانيين في القوقاز وحقق نادر شاه انتصارات هامة وافق السلطان العثماني ١٧٤٦ على اتفاق مشابه لاتفاق ١٧٢٣ والذي رفض السلطان العثماني حينئذ التصديق عليه .

(١٣٦) انظر نص هذه المعاهدة في

-J.C.Hurewitz : The Middle East ... op. cit, PP. 25 - 28 .

وأخيرا ومع قيام الدولة القاجارية والتي استمرت حتى انقلاب رضا خان فى أعقاب الحرب العالمية الأولى استمر الصراع العثمانى - القاجارى طوال القرن ١٩م لكن ليس بنفس الحدة والتكرار التى كان عليها أبان الدولة الصفوية وقوة الدولة العثمانية وانعقدت خلال هذا الصراع معاهدتا ارضروم الأولى ١٨٢٣ وارضروم الثانية ١٨٤٧ ، ولم تتحسن العلاقات بين الدولتين -بعد توترها عدة مرات بسبب انعكاسات العلاقات العثمانية الروسية -كما سنرى- إلا بعد توقيع بروتوكول تخطيط الحدود ١٨٦٩م^(١٢٧) وكان من أهم اسباب تهدئة هذه العلاقات الضعف الذى اعترى الدولتين فى نفس الوقت الذى تزايدت فيه الضغوط الأوروبية المسيحية عليهما ، ولقد وصلت هذه الضغوط الى قمتها بعد التطورات العديدة فى الصراع العثمانى الصفوى وعلى ضوء التطورات فى توازن القوى الأوروبية حول المنطقة . فماهى أنماط التدخلات الأوروبية؟

ج - التدخلات الأوروبية حول الصراع العثمانى - الصفوى (القاجارى) : بين التهديدين الروسى والبريطانى

إذا كانت التفاعلات بين الدول الاسلامية حول هذه المنطقة قد تأثرت بحالة وأوضاع كل منهم الداخلية على نحو انعكس على توازن القوى بينهم فان نمط التدخلات الأوروبية فى هذه التفاعلات والتأثير عليها قد تشكلت أيضا بهذه الأوضاع ، كما تأثرت بدرجة كبيرة وخاصة خلال القرن ١٩ بحالة التوازنات الأوروبية - الأوروبية وانعكاساتها على هذه المنطقة من آسيا المسلمة .

وكان الطرفان الأوربيان الأساسيان فى هذه اللعبة هما روسيا وبريطانيا . وفى حين ظلت روسيا طوال القرون الثلاثة (وبدرجة متزايدة منذ ١٧٢٢) مصدر التهديد الأساسى لایران فان بريطانيا كانت فى البداية مصدراً للمساندة والمعونة لحكام ایران فى مواجهة العثمانيين أحيانا أو الافغان أو البرتغاليين ثم فى مواجهة الروس أساسا وحتى اجتمعت المصالح الاستعمارية البريطانية والروسية على اقتسام مناطق النفوذ فى آسيا الوسطى وفى فارس فى أوائل القرن ٢٠م .

وإذا كان التهديد الروسى لفارس قد ارتبط بالتطور فى مخططات توسع لروسيا القيصرية منذ بطرس الأكبر فان الدور البريطانى قد ارتبط بالتطور فى تنافس القوى الأوروبية فى البحار الجنوبية وذلك فى ظل التوسع الأوروبى من الماركننتلية التجارية الى الاستعمار التقليدى والتنافس على مناطق النفوذ السياسى .

^(١٢٧) انظر حول هذا الموضوع .

- د . جابر ابراهيم الراوى . الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية . المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

- د . عبد العزيز سليمان . دراسة فى دبلوماسية المؤتمرات (مؤتمر ارضروم ١٨٤٢ - ١٨٤٤) . دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٤ .

وبقدر ما استطاعت فارس أن توّظف هذه التنافسات وخاصة البريطاني - البرتغالي والبريطاني - الفرنسي لخدمة مصالحها بقدر ما كان هذا التوظيف هو خطوة البداية نحو اختراق النفوذ الأجنبي لهذه المنطقة والذي كان له مدلولاته السلبية بالنسبة للعلاقات الإيرانية مع جيرانها من الدول المسلمة. وفيما يلي بعض أهم نماذج هذه التدخلات وهي ثلاثة :

النموذج الأول : يتصل بالخليج ويثير قضية التنافس البريطاني - البرتغالي.

أما الثاني : فيتصل بمنطقة القفقاس ويثير قضية الصراع العثماني - الروسي .

أما الثالث : فيتصل بآسيا الوسطى ويثير قضية الصراع الروسي - البريطاني.

أ - كان الصراع العثماني الصفوي هو المحور الأساسي للتقارب بين الشاه الصفوي عباس الكبير وبين الدول الأوروبية ، فلقد حدث في عهده وعلى عكس كل من سبقوه من الشاهات انفتاح سياسي واقتصادي كبير على عديد من هذه الدول لأنه أدرك أنه لن يستطيع مناهضة الدولة العثمانية الا بالتعاون مع أعدائها الأوروبيين ، ولذا اعتمد الشاه عباس ليس على جهوده الداخلية فقط ولكن على تدعيم علاقاته الخارجية لتحقيق أغراض متعددة في مواجهة العثمانيين . وكانت أهم هذه الأغراض تجارية بالأساس وليست سياسية . فبالرغم من أن الشاه حاول منذ ١٥٨٦ أن يقيم تحالف مع الهابسبورج في النمسا وأسبانيا ، وبالرغم من أن هؤلاء الأعداء وخاصة البندقية حرصوا على استغلال هذه الناحية لمحاولة استنزاف جهود العثمانيين على جبهتين إلا أن الأمر اقتصر - كما أوضحت بعض المصادر (١٢٨) - على مجرد بعض الوعود دون مبادرة حقيقية لتقديم أي عون عسكري للشاه خلال حروبه مع الدولة العثمانية ، ولذا لم يثمر التعاون السياسي العسكري بقدر ما أثمر التعاون في مجالات أخرى وهي المصالح التجارية التي كانت ترتكن عليها عناصر القوة الصفوية.

فلقد كان هدف الشاه من وراء اتصاله بملك اسبانيا والبرتغال التي تحتكر طريق التجارة في المحيط الهندي هو تصدير الحرير الخام لايران عن طريق هرمز بدلا من الطريق البري عبر تركيا والذي كان تحت سيطرة الدولة العثمانية ، ولما لم يصل الى نتيجة - ذلك في نفس الوقت الذي كانت فيه بريطانيا قد أسست شركة الهند الشرقية- رأى أن يضرب الانجليز بالبرتغاليين ولذا قدم الشاه عباس امتيازات كبيرة

(١٢٨) د . أحمد الخولي ود . بدیع جمعة : مرجع سابق ، ص ٤٢٨ .

- H. Braun : op . cit, P. 194 .

لهذه الشركة وخاصة في مجال بيع الحرير للتجار الانجليز داخل ايران ، ثم انتقل الى خطوة أكبر حيث استغل الصراع البرتغالي - الهولندي - الانجليزي على التفوق التجاري في الخليج وتحالف مع بريطانيا ومن ثم تمكنت الجهود المشتركة العسكرية الانجليزية الصفوية من فتح هرمز وطرد البرتغاليين منها ١٦٢٢م وأنشأ ميناء بندر عباس وبالرغم من حصول الانجليز نتيجة هذا التحالف على امتيازات تجارية عديدة الا أنهم لم يحصلوا على حق احتكار تصدير الحرير الايراني لأوروبا كما أنهم واجهوا منافسة مراكز تجارية هولندية في بندر عباس حصلت على نفس امتيازات المركز الانجليزي . بعبارة أخرى فإن ايران لم تكن تابعة تماما لبريطانيا فقط حيث تنوعت علاقاتها التجارية والدبلوماسية مع دول أوروبية أخرى كفرنسا وهولندا وروسيا وأسبانيا والمانيا وإيطاليا .

وإذا كانت ايران قد أفادت من هذا الانفتاح التجاري حيث راجت سوق الحرير نتيجة المنافسة التجارية بين الأوروبيين ، الا أن هذا الانفتاح التجاري جعل من منطقة الخليج بؤرة من بؤر الصراع الساخن بين الدول الاستعمارية التي كانت تتطلع الى فرض سيطرتها ، ولذا كان طرد الانجليز للنفوذ البرتغالي من الخليج هو الخطوة الأولى نحو توسع الشركة البريطانية وتغلبها على المنافسة الهولندية والمنافسة الفرنسية (١٣٩) ، ولهذا فوفقا للبعض (١٤٠) فإنه يتضح لنا محدودية الفوائد التي جنتها ايران من فتح المنطقة أمام الشركات التجارية الاحتكارية ، حيث وقفت هذه المكاسب عند حد الازدهار التجاري وذلك على عكس المكاسب التي حققها الأوروبيون كتجار أولا ثم كمبشرين ثم كمستعمرين ، وهذا التبشير والاستعمار هو الذي عمق من هوة الخلاف بين الشيعة الايرانيين وبين جيرانهم من السنة في الشرق والغرب .

ب - وبالرغم من ظهور بعض الأطماع الروسية في ممتلكات فارسية بعد موت طهماسب الا أن روسيا لم تقو في عهد الشاه عباس الكبير على تكرار ذلك ، ولكن مع

(١٣٩) د. ابراهيم العدوي . مرجع سابق ، ص ٤٤٢ - ٤٤٣ .

- جرج كيرك . مرجع سابق ، ص ١٠٢ - ١٠٧ .

- د. أحمد الخولي . الدولة الصفوية . مرجع سابق ، ص ١٨٩ - ١٩٢ .

- د. جمال زكريا قاسم . الخليج العربي . دراسة لتاريخ الامارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول (١٥٠٧ -

- ١٨٤٠م) . دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٩٩ ، ١٠٠ - ١٠١ ، ١٦٢ - ١٦٦ .

- H.Braun : op . cit , PP. 194 - 196 .

- F.R. Bagley : op . cit , PP. 90 - 94 .

وانظر أيضا نص الاتفاقيات التالية بين طهران وأطراف أوروبية وذلك بشأن امتيازات اقليمية للأوروبيين ١٦٠٠م ، وامتيازات لهولندا ١٦٢٢م ، ولانجلترا ١٦٢٩م ، وذلك على التوالي في :

- J.C.Hurewitz : op . cit . PP 15 - 19 , 22 - 25 .

(١٤٠) د. أحمد الخولي و د. بديع جمعة . مرجع سابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٨ ، ٤٢٨ - ٤٣٠ .

سقوط آخر الحكام الصفويين على يد الافغان وتعرض فارس للانقسامات السياسية اتضح خطر التهديد الروسى الذى تداخل مع التحرك العثمانى . فبعد أن لجأ بطرس الأكبر الى المفاوضات السلمية ليجد لتجارته مخرجا الى الخليج والهند عن طريق ايران استغل بطرس فرصة القلاقل فى فارس وتحرك مخترقا القفقاس واستولى على سواحل بحر قزوين . وسواء كان التحرك بمبادرة منه أو استجابة لطلب آخر الملوك الصفويين (الذى خلعه الأفغان) لمساعدته ، فان الدولة العثمانية التى استتجدت بها بعض أقاليم القفقاس شعرت بمخاطر هذا التحرك الروسى ولذا تحركت هى أيضا - كما سبق الإشارة - واستولت على مناطق أخرى ، وبذا أضحت منطقة القفقاس ميدانا للصراع العثمانى الروسى ، ولكن توصل الطرفان بمساعدة سفير فرنسا فى استانبول الى اتفاق ١٧٢٤ لتقسيم شمال وغرب فارس بينهما بحيث أضحت مناطق بحر قزوين من نصيب روسيا ، واذريجان وهمدان وكرمنشاه من نصيب العثمانيين . هذا ولقد استطاع نادر شاه أن يستعيد هذه الأقاليم التى انتزعها الروس والعثمانيون وذلك فى نفس الوقت الذى أخذ يتصاعد فيه الصراع العثمانى الروسى على الجبهة الأوروبية والتى قاد فى النهاية الى فقدان القرم نهائياً .

هذا ونظرا لحرص نادر شاه على حماية المصالح التجارية فلقد حظى التجار الأوروبيون بمساعدته ، ولقد أقام الى جانب العلاقات القديمة مع انجلترا وفرنسا وهولندا علاقات جديدة مع روسيا والتى كانت أول دولة أوروبية تقيم تمثيل دبلوماسى دائم فى ايران. (١٤١)

ج - ومع الدولة القاجارية بدأت مرحلة اخرى من الاتصالات مع الغرب ، والتى انعكست على العلاقات العثمانية - القاجارية والقاجارية - الافغانية ، والفارسية - الروسية ، والفارسية - البريطانية ، وذلك فى مرحلة حساسة وهامة من تطور وضع الدولة العثمانية ومن تطور التنافسات الأوروبية - الأوروبية وخاصة بعد حرب القرم ، ومن ثم من تطور التوسع الروسى فى آسيا ، ومن تطور المصالح البريطانية فى الهند بعد سقوط الدولة المغولية فى الهند ، وهنا يمكن أن نميز بين عدة أنماط : (١٤٢)

من ناحية : مع تزايد الخطر الروسى المشترك على كل من العثمانيين والقاجاريين حاولت الدولة العثمانية استمالة فارس للتحالف ولم تسفر هذه المحاولة عن نتائج

(١٤١) كارل بروكلمان مرجع سابق ، ص ١٥٦ - ١٦٦ .

- د . أحمد الخولى مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٧ .

- A.Lambton : op. cit. PP 430 - 432.

- H . Braun : op . cit , PP. 199 - 200 , 202 , 305.

(١٤٢) د . محمد السيد سليم مرجع سابق .

- A.Lambton . op. cit .

ايجابية ولم تساند كل من الدولتين المسلمتين الأخرى في حربيها مع روسيا ١٨٢٦م،
١٨٢٨م وهما الحربان اللتان انتصرت فيهما روسيا على ايران وعلى الدولة العثمانية
على التوالي .

ومن ناحية اخرى : نجحت الدولتان الأوروبيتان في اقتسام مناطق النفوذ في بداية
القرن العشرين بعد أن نجحت روسيا القيصرية في احتلال آسيا الوسطى في نهاية
القرن ١٩م . حيث بدأت قفرتها الكبرى نحو هذه المنطقة عقب أن اخضعت القوقاز
بعد جهاده المستميت طوال مايقرب من القرن أى منذ نهاية القرن ١٨م حين بدأت
روسيا القيصرية تحركها نحوه .

الفصل الثالث

نظام تصفية الدور العثماني العالمي وتوالي موجات
الاستعمار على العالم الاسلامي :
مصير الدولة العثمانية ونظام التوازنات الأوروبية
(١٧٧٤م - ١٩٢٣م)

الفصل الثالث

نظام تصفية الدور العثماني العالمي وتوالي موجات الاستعمار على العالم الاسلامي :

مصير الدولة العثمانية ونظام التوازنات الأوروبية
(١٧٧٤م - ١٩٢٣م)

مقدمة :

١ - تكرست وتعمقت - منذ الربع الأخير من القرن ١٨ وحتى الربع الأول من القرن - اسباب الضعف والتدهور التي حاقت بالدولة العثمانية والتي ظهرت مؤشراتها وعواقبها تدريجيا منذ نهاية القرن ١٧م . ولقد أوضحت هذه المؤشرات والعواقب أن الدولة العثمانية - وبالرغم من الضربات التي تلقتها خلال القرن ١٨م - قد ظلت تحوز عناصر القوة الكافية التي جعلتها تحتفظ بوزنها وبورها في التوازن العالمي وذلك في وقت لم تكن القوة الغربية قد وصلت الى مرتبة القوة العالمية المهيمنة، ولكن تغير هذا الوضع في القرن ١٩م ليس بالنسبة للدولة العثمانية فقط ولكن بالنسبة للدول الاسلامية الاخرى فمنذ ١٧٧٤ وبعد سقوط الامبراطورية المغولية في الهند وعقب معركة بلاس مع البريطانيين وبعد سقوط الدولة الصفوية في منتصف القرن أخذ يتضح التدهور والتراجع في كافة أرجاء العالم الاسلامي . فلقد تبلور بوضوح الفارق بين القوى المادية للشرق والغرب نتيجة تأخر العالم الاسلامي في مجال الأساليب الحربية الحديثة وفي مجال أساليب التجارة والاقتصاد الحديث ، ومن ناحية أخرى تطورت توازنات القوى الأوروبية على النحو الذي أدخل أسلوب الهجوم على مختلف أرجاء العالم الاسلامي الى مرحلة جديدة وهي مرحلة الهجوم المباشر على والتنافس الاستعماري التقليدي (الاحتلال العسكري) بعد أن ظل هذا الأسلوب مقصوراً طوال القرنين السابقين على اكتساب النفوذ التجاري والسياسي وعلى التنافس حول البحار والمحيطات .

٢ - ومع ذلك استمرت الدولة العثمانية كأحد الأطراف المشاركة في أنماط متطورة من التفاعلات الدولية مع أطراف أوروبية وأطراف اسلامية ، وقد لعب المتغير الأوروبي دورا في تشكيل مسار هذه التفاعلات ونتائجها وكان أكثر حسما وتأثيرا من دوره خلال المراحل السابقة .

ولكن ظلت الامبراطورية العثمانية بمقاييس القرن ١٩م قوة كبرى تقوم بدورها كممثل للكيان الجماعي للعالم الاسلامي أمام التصاعد الكبير في قوة الغرب وفي

تهديده لهذا العالم . ويرجع هذا الاستمرار دون انهيار تام لمدة ما يقرب من القرن والنصف الى عاملين أساسيين مترابطين ومتكاملين في تأثيرهما على ظهور هذه النمط من التفاعلات ونتائجها :

أولهما : هو سياسات الإصلاح التي جرى عليها السلاطين العثمانيون (منذ سليم الأول وحتى عبد الحميد الثاني) في محاولة لعلاج أسباب الضعف والتدهور في عناصر القوة الذاتية وهي آليات إدارة العلاقة بين المركزية العثمانية وبين الولايات الأوروبية والعربية على حد سواء .

ثانيهما : طبيعة توازنات القوى الأوروبية والتي فرضت في مجموعها الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية وتكاملها حتى تتم - من منظور القوى الأوروبية - الاجراءات المناسبة لتقسيمها وفي الوقت المناسب دون تهديد للتوازنات الحساسة بين هذه القوى المتنافسة على الزعامة في أوروبا وعلى اقتسام العالم .

بعبارة أخرى فانه أمام تصاعد وتزايد سرعة المخاطر التي أحدثت بالعثمانيين في قلب امبراطوريتهم وفي الشرق العربي وفي الشرق الأوروبي اختلفت سبل المواجهة العثمانية مع الغرب في القرن ١٩م عن نظائرها في القرون السابقة فلم يجد العثمانيون أمامهم إلا ماسمى بالإصلاح من ناحية ، وتوظيف التوازنات بين الاول الأوروبية واختلافها على توقيت وسبل اقتسام الامبراطورية العثمانية من ناحية أخرى .

وإذا كان النقل من الغرب (وخاصة في مجال التسليح) قد دعم من عناصر القوة العثمانية في فترة التفوق والهيمنة ، فهذا النقل في اطار سياسات الإصلاح قد تم في ظروف مغايرة وترتب عليه نتائج مختلفة في القرن ١٩م ، فإذا كانت الامتيازات العثمانية قد ظلت في القرن ١٨م وسيلة التعبئة للمساندة الأوروبية بعد أن كانت في القرن ١٦ و ١٧ وسيلة لتمزيق توحيد الصف الأوروبي ضد العثمانيين ، فان القرن ١٩م قد شهد وجها آخر لهذه العملية ، فالغرب من خلال تأثيره وضغطه على عمليات الإصلاح العثمانية قد اتجه لخلق علاقات اعتماد كبيرة عليه تحتوي ماتبقى من عناصر القوة العثمانية وتكمل من اضعاف هذا الكيان الضخم الذي لا يمكن اسقاطه دفعة واحدة ، فلقد كانت الاصلاحات الدبلوماسية والاقتصادية وسيلة لاكمال دمج الدولة العثمانية في نظام التحالفات الأوروبية وفي النظام الرأسمالي الغربي ، ووسيلة للنيل من مؤسساته ونظمه الداخلية على نحو يحول دون احياء وتجديد قوة اسلامية حقيقية ومستقلة .

ومن ناحية أخرى : اذا كان العثمانيون قد اعتمدوا أيضا من قبل على توازنات القوى الأوروبية في القرن ١٦ من أجل خدمة أغراض الفتح والتوسع ثم في القرن ١٧ من أجل خدمة محاولة الاستمرار في التوسع ثم في القرن ١٨ من أجل اغراض

الدفاع عن حدود الامبراطورية فى أوروبا ، فان توظيف العثمانيين لهذه التوازنات منذ الربع الأخير من القرن ١٨ لم يكن الا من أجل استمرار البقاء والحفاظ على تماسك الكيان فى مواجهة تزايد "حركات الاستقلال" فى شرق أوروبا وفى مواجهة التهديد العسكرى المباشر من جانب الدول الأوروبية للولايات العربية ، ولقد انعكس تأثير التوازنات الأوروبية على نمط العلاقات العثمانية - الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وعلى نمط العلاقات بين الدولة العثمانية وولاياتها العربية الاسلامية والدول الاسلامية الأخرى على نحو أبرز بقوة فى هذه المرحلة ما أضحى للمتغير الأوروبى من تأثير سلبي طويل الأجل على الدور العثمانى العالمى وعلى مصير الدولة العثمانية برمتة .

٢ - وهكذا حدث الانهيار العثمانى حين اجتمع تراكم تأثير النتائج السلبية لكل من عمليات الاصلاح وتوظيف التوازنات الأوروبية - الأوروبية .

هذا وتجدر الاشارة هنا الى أن عمليات الاصلاح (من حيث دوافعها طبيعتها ونتائجها) لم تكن عملية داخلية ولكنها تقع فى صميم التفاعلات الدولية الكبرى فى هذه المرحلة ومن ثم فهى لم تكن منفصلة عن تأثير طبيعة التوازنات الأوروبية - الأوروبية على علاقات الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية أو مع ولاياتها ، ومن هنا ضرورة الاهتمام بالطبيعة الخاصة للتفاعلات بين ابعاد العملية الاصلاحية وبين التوازنات الأوروبية - الأوروبية ، وكذلك الاهتمام بانعكاس هذه التفاعلات على مصير الامبراطورية

فبقدر ما يؤدى الاهتمام بآليات عملية الاصلاحات والتفاعلات حولها الى علاج الانحياز فى دراسة ما يسمى المسألة الشرقية من منظور التاريخ الدبلوماسى الغربى فقط (كما سنرى لاحقا) فهو يؤدى أيضا الى تحقيق أهداف أخرى ، وأهم هذه الأهداف هى : الارتباطات الواضحة والمتداخلة بين هذه العمليات الاصلاحية (فى تفاعلها مع آليات التوازنات الأوروبية) وبين قضايا وازمات العلاقات العثمانية مع الولايات الأوروبية والولايات العربية تحت الهيمنة العثمانية ، ولقد كانت هذه القضايا والازمات هى الساحة التى اختبرت مواقف القوى الأوروبية المختلفة من بقاء واستمرار الدولة العثمانية، ومن ثم اختبرت وزن وتأثير المتغير الأوروبى على السياسات الداخلية العثمانية وعلى علاقات المركزية العثمانية مع ولاياتها ، أى اختبرت هذه الساحة تأثير المتغير الأوروبى على مصير الدولة العثمانية فى بعده الأساسيين المتكاملين : احياء القوة الذاتية والحفاظ على تماسك أرجاء الدولة ، ومن ثم أضحى مصير الدولة العثمانية بكل تعقيداته وانعكاساته على وتأثره بمصالح القوى الأوروبية الكبرى هو

القضية المحورية التي تفرعت عنها مجموعة من القضايا المتداخلة في نطاق العلاقات الأوروبية - الدولية ، والعلاقات الأوروبية - العثمانية ، والعلاقات الأوروبية - الإسلامية ويشير الطرح السابق مجموعة من الاسئلة الذي يدور حولها هذا الفصل :

- ماهى طبيعة توازنات القوى الأوروبية - الأوروبية وكيف تطورت ؟ كيف أثرت هذه التطورات على القضايا الثلاث التي وقعت في صميم مصير الدولة العثمانية التحديات التي واجهتها المركزية العثمانية في ادارة علاقاتها بولاياتها ، والعملية الإصلاحية ، والاستعمار التقليدي الأوروبى للولايات العربية وأجزاء أخرى من العالم الإسلامى ؟

- ما وزن تأثير المتغير الأوروبى على نمط العلاقات العثمانية بولاياتها العربية والأوروبية بالمقارنة بالمراحل السابقة؟ وهل اختلفت درجة تحديات ومشاكل هذه العلاقات عن نظائرها في هذه المراحل السابقة أيضا ؟ وما أسباب الاختلاف ؟ هل هي تطور طبيعة الهجمة الأوروبية أم الأوضاع الإقليمية ؟ هل اختلف تأثير المتغير الأوروبى خلال ازمانات " الشرق الأوروبى " عنه خلال ازمانات " الشرق العربى " ولماذا ؟

٤ - وتكتسب الاجابة عن هذه الاسئلة والتي تتم في أجزاء هذا الفصل أهمية لفهم طبيعة هذه المرحلة الانتقالية الهامة ليس في تاريخ العالم الإسلامى فقط ولكن في تاريخ العالم بأسره ، فسواء كانت هذه البداية مع ١٧٧٤ أو مع الثورة الفرنسية ١٧٨٩ فان هذه المرحلة تمثل عملية الانتقال نحو نظام بولى جديد تماما اعلنت عنها الحرب العالمية الاولى والثانية بدرجات مختلفة ، فلقد وجدت التطورات التي شهدتها العالم منذ الحرب الاولى وحتى جذورها في القرن ١٩م (أو منذ نهاية القرن الثامن عشر بصفة أدق) وكانت هذه الجذور هي الاعلان عن بداية نهاية نظام قديم لم يمكن اصلاحه فكان لابد من استبداله سواء بالنسبة للدولة العثمانية أو للغرب وكانت التغيرات على هذين الصعيدين مرتبطة بعمق خلال هذه المرحلة الانتقالية . ولذا وكما يقول البعض ^(١) فانه تأكدت في هذه المرحلة أبعاد عملية تاريخية عالمية واسعة جمعت في اطارها التغيرات في الغرب والتغيرات في العالم الإسلامى ، فالأخيرة جاءت كصدفة من آثار الاولى ، وكلاهما كانت بدورها نتاج قرنين سابقين (السابع عشر والثامن عشر) من التطورات في العالم الإسلامى والغرب .

٥ - وستتم الاجابة عن هذه الاسئلة في مبحثين :

الأول : يعرض لتطور مراحل التوازنات الأوروبية - الأوروبية ولجالين أساسيين من التفاعلات العثمانية الأوروبية أحدهما مباشر يدور حول مصير الولايات الأوروبية في الدولة العثمانية والآخر غير مباشر يدور حول ابعاد العملية الإصلاحية العثمانية -

- M.G.Hodgson : op. cit. PP 200 - 205 .

التي تأثرت بدورها بالتوازنات الأوروبية - الأوروبية أحدهما يدور حول نمط العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية وتأثير المتغير الأوروبي عليه ، وثانيهما يدور حول درجة تأثير نفس المتغير على أنماط العلاقات العثمانية مع مراكز قوة اسلامية أخرى وخاصة الدولة الصفوية . وتجدر الإشارة الى أن هذا المضمون وهذه التقسيمات لم تحتد بنظائرها في الأدبيات التقليدية عند دراسة ما يسمى المسألة الشرقية ، فإذا كانت أدبيات تاريخية عربية حديثة ^(٢) وأخرى أقل حداثة (عاصر مؤلفوها آخر مراحل الدولة العثمانية) ^(٣) قد استخدمت مصطلح المسألة الشرقية، وهو المصطلح الذي تبلور في نطاق المنظور الغربي لدراسة التاريخ الدبلوماسي لهذه المرحلة من تطور الدولة العثمانية ، وإذا كانت معظم هذه الأدبيات قد أدخلت في نطاق أزمات "المسألة الشرقية" الأزمات التي ثارت حول الولايات الأوروبية أو "الشرق الأوروبي" وكذلك الأزمات التي ثارت حول "الولايات العربية" (خاصة أزمات مصر - محمد علي-) دونما تمييز بينها فإن الغرض الأساسي للتحليل في هذا الفصل على النحو الذي يفصل بين أزمات "الولايات الأوروبية" وأزمات "الولايات العربية" هو التأكيد على وجود فروقاً أساسية بين هذين المجالين أو النطاقين من حيث تأثير التدخلات الأوروبية في مصير الدولة العثمانية . كما أن هناك فروقاً بين طبيعة الحركات الاستقلالية التي ظهرت على صعيد كل من النطاقين مما يستلزم بيانها بصورة واضحة ، وهذه هي أهداف التحليل في هذا الفصل كما يتضح من الأسئلة السابق طرحها .

ومن ثم وعلى ضوء ما سبق يمكن أن يتضح سبب عدم استعارتنا لمصطلح "المسألة الشرقية" لتسمية هذه المرحلة الحساسة من مصير الدولة العثمانية لأن مضمون تحليلنا أوسع نطاقاً من المقصود التقليدي بهذا المصطلح حيث نهتم أيضاً بالعملية الاصلاحية، كذلك لأن هذا المصطلح يحوى ويعكس انسياقاً وانزلاقاً وراء المنظور الغربي لدراسة التاريخ الدبلوماسي لهذه المرحلة والذي نحاول تقديم منظور آخر اسلامي مواز له .

المبحث الاول : تطور التوازنات الأوروبية ومشاكل العلاقات العثمانية الأوروبية : لتدخلات الأوروبية في أزمات الولايات الأوروبية ، وفي عمليات اصلاح الدولة العثمانية :

مرت علاقات القوى والتوازنات بين الدول الأوروبية الكبرى بتطورات هامة عبر عدة مراحل متتالية منذ اندلاع الثورة الفرنسية وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى . وكان مصير الدولة العثمانية موضوعاً هاماً في هذه التوازنات ، فلمدة مايزيد عن القرن

(٢) د . ابراهيم العنزي . مرجع سابق .

- د . ضياء الدين الريس . مرجع سابق ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) مصطفى كامل . مرجع سابق .

- حسين ابيب : مرجع سابق .

مصير الدولة العثمانية موضوعا هاما فى هذه التوازنات ، فلمدة مايزيد عن القرن ونصف ظل مصير الدولة العثمانية أو ماسمى "المسألة الشرقية" يمثل المصدر الممتد والدائم لكل الصراعات بين القوى الأوروبية ، كما مثل القضية الأساسية التى تفرعت عنها قضايا عديدة متداخلة فى نطاق العلاقات الدولية والعلاقات الأوروبية - العثمانية .

ولقد انعكست هذه التطورات فى التوازنات الأوروبية على مواقف القوى الأوروبية الكبرى من عدة مشاكل وقضايا أوروبية هامة اندلعت نتيجة تصاعد حركات استقلال الولايات الأوروبية عن الدولة العثمانية أو نتيجة مواجهات عثمانية مباشرة مع بعض هذه الدول الأوروبية وخاصة روسيا القيصرية .

كذلك اقترنت هذه التطورات فى هذه التوازنات وفى نتائج إدارة هذه المشاكل والقضايا بتطورات هامة فى أبعاد سياسات الإصلاح العثمانية والتى كانت تمثل نطاقا هاما لنمط متميز من التفاعلات العثمانية - الأوروبية .

والسؤال الأساسى الذى يمثل الخلفية المشتركة بين المحاور الثلاثة التى سنعرض لها فى مطالب ثلاثة هى :

مامدى نجاح العثمانيين فى توظيف التوازنات الأوروبية للحفاظ على تكامل الدولة واصلاحها لأكبر وقت ممكن ؟ وكيف استطاعت الدول الأوروبية أن تنظم ربود فعلها مستغلة فى ذلك " حركات الاستقلال " وسياسات الإصلاح ؟

وإذا كان المطلب الأول يعرض لمراحل تطور التوازنات الأوروبية مما يعكس اعترافا بما اضحى عليه تفوق تأثير المتغير الأوروبى على السلوك الدولى العثمانى وتفاعلاته الا أننا لا نهمل تأثير المتغيرات الأخرى العثمانية أو النابعة من أوضاع ولاياتها المختلفة .

المطلب الأول : وضع الدولة العثمانية فى التوازنات الأوروبية - الأوروبية : من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الأولى :

على ضوء أهدافنا البحثية ^(٤) يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية لتطور توازنات القوى بين الدول الأوروبية الكبرى وخاصة فرنسا وبريطانيا وروسيا ، وتمتد المرحلة الأولى من اندلاع الثورة الفرنسية وحتى مؤتمر فيينا (١٧٨٩ - ١٨١٥) ، ثم تمتد المرحلة الثانية وهى مرحلة الوفاق الأوروبى حتى منتصف القرن التاسع عشر، وتشهد المرحلة الثالثة التى امتدت حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى إعادة تشكيل التوازن الأوروبى بعيدا عن هيمنة السلام البريطانى وذلك بعد بروز ألمانيا الموحدة .

(٤) تتنوع فى كتب التاريخ الدبلوماسى محاولات تقسيم هذه المرحلة من تاريخ العلاقات الأوروبية وذلك وفقا لاهداف متنوعة .

وبالنظر الى رؤى ومدرجات الدول الأوروبية الكبرى الثلاث حول مصالح وأهداف تنافسهم وحول وضع الامبراطورية العثمانية فى هذا التنافس نجد أن موقف كل منها من مصير هذه الامبراطورية ومن ثم موقف الدولة العثمانية نفسها تجاه كل من هذه الدول فى مواجهة الأخرى يعد عاملا تابعا لعامل مستقل ألا وهو تنافس هذه القوى الأوروبية على الهيمنة فى أوروبا وفيما وراء البحار .

وإذا كانت فرنسا وبريطانيا قد مثلتا الطرفين الأساسيين للتنافسات خارج أوروبا حول السيادة العالمية ، فإن اهتمامات روسيا انصبحت على المصالح المباشرة على القارة الأوروبية وخاصة فى البلقان ووسط أوروبا ، هذا ولقد شاركت فرنسا روسيا توجهها الأوروبى حيث كانت الزعامة لأوروبا مطمحاً فرنسيا دائما .

بعبارة أخرى فى حين كان التوجه الأوروبى لكل من روسيا وفرنسا يغلب على التوجهات العالمية فى سياستها ، كانت بريطانيا تقدم نمودجا عكسيا نظرا لطبيعة قواها البحرية وطبيعة مصالحها فى الهند بصفة خاصة ، وقد ظلت المطامع الروسية مصدر تهديد خطير ودائم لكيان الدولة العثمانية ، ولقد أيدت روسيا - باستثناء فترات قصيرة - الاتجاه الرامى لاقتسام الامبراطورية والذي ظلت بريطانيا حتى ١٨٨٢ ترفضه فى حين تأرجحت فرنسا بين القبول أحيانا والرفض أحيانا أخرى . إذن ماهى سمات توازن القوى الأوروبية فى المراحل الثلاث وكيف انعكست على اختلاف تصورات هذه القوى عن مصير الدولة العثمانية ؟ أى ماهو مصدر التهديد الأساسى لهذا المصير فى كل مرحلة وكيف تطور وماهى أسبابه ؟

وتجدر فى البداية الإشارة الى ملاحظة هامة وهى أنه إذا كانت التوازنات الأوروبية على القارة تحددت وفق علاقات القوى الإقليمية والعالمية ، فإن التنافسات والتحولات فى التحالفات كانت بدورها نتاج عمليات متعددة أثرت على توزيع القوى ، ومع ذلك فإن تحليلنا فى هذا الموضع سيقصر على السمات الهيكلية لنظام التوازنات فى كل مرحلة وليس العوامل المشكلة لها فى الأصل أو التفاعلات الأوروبية ذاتها^(٥)، كما سيتركز الاهتمام على نقاط التحول ذات المدلولات والارتباطات بالدولة العثمانية والعالم الاسلامى بصفة خاصة .

(٥) انظر تفاصيل تطور هذه العوامل التى شكلت هذا التنظيم وتفاصيل أهم القضايا والتحديتات الأوروبية طوال القرن ١٩م وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى فى

- بيير رينوفان تاريخ العلاقات الدولية (١٨١٥ - ١٩١٤م) ترجمة . د. جلال يحيى دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٨ .
- انظر تحليلات نظمية من زوايا مختلفة ولاهداف متنوعة لهذه المرحلة من التاريخ الأوروبى الدبلوماسى فى .

- William Coplin : Introduction to International Politics , 1980

- J. Modelski : Agrarian and Industrial: Two Models of the International System . Princeton University Press , N.J; 1961.

١ - التوازنات الأوروبية في ظل عواقب كوكينارجا ثم الثورة الفرنسية (١٧٧٤-١٨١٥) :
سيولة الاختلافات حول تقسيم أو تكامل الامبراطورية (٦) :

بعد صلح كوكينارجا ١٧٧٤ أضحي واضحاً في نظر القوى الأوروبية مدى الضعف الذي وصلت اليه الدولة العثمانية حيث اضطرت للاعتراف بنفوذ روسيا على القرم وسيطرة الهابسبورج في وسط أوروبا ، وفي نفس الوقت تأكد مع هذا الصلح اندماج روسيا القيصرية كاحدى الدول الكبرى في النظام الدولى الأوروبى متعدد القوى .

ولقد برزت روسيا في هذه المرحلة كمصدر التهديد الأساسى لتماسك ووجود الدولة العثمانية ، وتأكد بذلك ضمها للقرم نهائيا ١٧٨٢م ويتدعيم وجودها على البحر الأسود بعد معاهدة ياس ١٧٩٢م التى ترتبت على فشل العثمانيين في استعادة القرم (١٧٨٧م - ١٧٩٢م) ولقد كانت المطامع الإقليمية الاستراتيجية ، والدينية (حماية الارثوذكس في البلقان) ، والعرقية (السلافية ضد التركية) هى التى تغذى مصادر هذا التهديد ، وبذا تأكد مع نهاية القرن ١٨م كيف حلت روسيا محل النمسا كمصدر التهديد الأوروبى للدولة العثمانية ، بل لقد وصلت النمسا ذاتها - فى ظل انشغالها بالتهديد من جانب بروسيا - الى التخوف من التهديد الروسى (السلافى) فى البلقان ومن تقدم النفوذ الروسى فى البحر الأسود ولذا تحالفت النمسا مع روسيا خوفاً من تحالف الأخيرة مع بروسيا ضدها ، ثم عادت النمسا ساحة المواجهة مع العثمانيين نظرا لتهديدات نابليون فى غرب أوروبا .

وفى هذه المرحلة - أى منذ نهاية القرن ١٨م ثم خلال الحروب النابليونية - كان موقف فرنسا يمثل المنافس الرئيسى لموقف روسيا من الدولة العثمانية - ولقد اتسم هذا الموقف الفرنسى بالتأرجح وعدم الثبات ، فبعد أن كانت فرنسا - قبل نابليون - ترفض فكرة تقسيم الامبراطورية العثمانية وذلك خلال اشتداد التنافس البريطانى - الفرنسى حول العالم الجديد والهند الذى حسم ١٧٦٣ ، وحيث ظلت فرنسا ترى فى الدولة العثمانية الحليف التقليدى والعدو اللدود لبريطانيا - بعد هذا نجد أنه

(٦) حول تفاصيل مواقف ورؤى الأطراف المختلفة فى هذه المرحلة أنظر:

- د. فؤاد المرسى خاطر : الصراع الروسى العثمانى ... مرجع سابق ، ص ١٥٢ - ١٥٦ .
- د. محمد أنيس : الخطوط الرئيسية لسياسة انجلترا ... مرجع سابق ، ص ١٩٢ - ٢٠٠ .
- د. محمد أنيس : الدولة العثمانية ... مرجع سابق ، ص ١٦٨ - ١٧٠ .
- د. حسين مؤنس . مرجع سابق ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .
- T. Naff : Ottoman Diplomatic Relations ...op.cit. PP. 102-106.
- M.S.Anderson : The Great Powers and the Near East (1774 -1932) .St.Martin's Press,N.Y.1971. PP. 1-3.
- M.E.Yapp : The Making of the Modern Near East (1792 - 1923) . Longman . London 1987 , PP. 47 - 58 .

قد حدث تغير جذري مع الثورة الفرنسية ونابليون ، فنظرا للمصالح والأنشطة السياسية والتجارية الفرنسية الجديدة في ظل مطامح نابليون وعدائه لبريطانيا اتجه نابليون - مثل روسيا - لتأييد فكرة تقسيم الامبراطورية العثمانية ، وكانت الحملة الفرنسية على مصر المؤشر على هذا التغير في الموقف الفرنسي ، ولقد نبهت هذه الحملة أوروبا - وخاصة بريطانيا - للأهمية الاستراتيجية لمصر كما لفتت نظرها الى مدى ضعف العثمانيين وعدم قدرتهم على مواجهة مثل هذا التهديد العسكري المباشر لولاياتها العربية ، ولكن عاد نابليون - بعد فشل الحملة - لرفض فكرة تقسيم الامبراطورية وذلك اتفاقا مع حساباته الجديدة للتوازن مع إنجلترا وروسيا وخاصة بعد بروز بوادر التقارب في العلاقات العثمانية - الروسية - البريطانية (الحلف الثلاثي ١٧٩٩م) وهو الأمر الذي دفعه ايضا الى اصلاح العلاقات العثمانية - الفرنسية فكان هذا الاصلاح هو السبيل الجديد في يد نابليون في مواجهة إنجلترا وحلفائها التقليديين أي النمسا وروسيا ، ولقد نجح بالفعل خلال العقد الأول من القرن ١٩ في علاج الآثار السلبية التي تركتها الثورة الفرنسية على علاقات فرنسا مع العثمانيين .

أما بريطانيا فلقد كانت مطامعها تجاه الدولة العثمانية في بداية هذه المرحلة أقل من مطامع روسيا ومن ثم تأرجحت مواقف الساسة ورجال الدولة حيث لم يسد اتجاه واحد نحو الموافقة على أو رفض تقسيم الامبراطورية ، وكان هذا التأرجح يعكس تأرجحا بين الحفاظ على صداقة روسيا لحماية المصالح التجارية البريطانية وتوازن القوى في أوروبا وبين حماية الدولة العثمانية خوفا من مخاطر واحتمالات التوسعات الروسية التي كان عدد من الساسة يرى فيها تهديدا لكل أوروبا ، ومن ثم فإن الفترة من ١٧٨٠م الى ١٧٩٨م تمثل مرحلة انتقالية بين سياسة عدم الاهتمام بل العداء للدولة العثمانية والحفاظ على الصداقة الروسية وبين سياسة الحفاظ على تكامل الدولة العثمانية والتصدي للمطامع الروسية ، وهي السياسة التي سادت بعد ذلك طوال القرن ١٩م . ولقد كان هذا التغير في السياسة البريطانية مبعثه الرغبة في مواجهة عواقب مطامح نابليون على الدور البريطاني العالمي وخاصة بعد الحملة الفرنسية على مصر ، ومبعثه ايضا مواجهة احتمالات التوجه الروسي نحو الجنوب على نحو يهدد الهند حيث أن الروس قد بدأوا في نهاية قرن ١٨ أولى خطواتهم جنوبا نحو القوقاز مما كان يهدد ايران وتجارة بريطانيا في الخليج العربي كما يهدد الطريق الى الهند .

بعبارة أخرى فإن التغير في السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية اقترن بتغلب اتجاه الساسة الذين يهتمون بالمصالح البريطانية العالمية على اتجاه الساسة الذين يهتمون بحماية توازن القوى في أوروبا .

إذا كان وسط أوروبا والبلقان لم يشهد أزمات كبرى في هذه المرحلة لاختبار هذه التوازنات إلا أن الحملة الفرنسية على مصر (كأحد نماذج نمط الاستعمار التقليدي) كانت المجال الأساسي لاختبارها ، كذلك اقترنت هذه المرحلة بالطور الأول من الإصلاحات العثمانية حيث جاء الاعلان عنها بدافع من الخوف من الخطر الروسي ولتعبئة مساندة فرنسا وبريطانيا - كما سنرى -

٢ - وضع الدولة العثمانية في ظل الوفاق الأوروبي : بين الحفاظ على تماسك الدولة العثمانية وبداية الاقتطاع من أرجائها الأوروبية والإسلامية (٧) :

إذا كانت الثورة الفرنسية والحروب النابليونية قد أثرت على انصراف روسيا والنمسا عن الاعتداء على أراضي الدولة العثمانية إلا أن هذا الانصراف كان مؤقتا حيث رفض القيصر الروسي فكرة بريطانيا في مؤتمر فيينا بضمان ممتلكات الدولة العثمانية ، ومع ذلك ظل الخط الأساسي لسياسة كل من بريطانيا وفرنسا هو المحافظة على التكامل السياسي للامبراطورية في مواجهة تهديدات روسيا وفي مواجهة الحركات الاستقلالية في أرجاء الولايات العربية والأوروبية ، ولم يكن هذا الموقف نابعا من مبادئ بقدر ما كان دفاعا عن مصالح سياسية وتجارية أوروبية وعالمية ، فإذا كان الدفاع عن المصالح العالمية هو الذي فجر الصراع بين بريطانيا وروسيا فإنه كان مصلحة فرنسا أيضا التمسك بعد مؤتمر فيينا بدفاعها عن تكامل الدولة العثمانية في مواجهة التهديدات الروسية .

ومع ذلك لم توقف سياسة كل من فرنسا وبريطانيا الزحف الروسي على الممتلكات العثمانية في البلقان ، ولكن ظل العداء الروسي - الإنجليزي الشديد لمدة مايزيد عن النصف قرن عاملا حاسما في التأثير على مسار ونتائج التهديدات الروسية لهذه

-
- Leo Carl Brown : International Politics and Middle East .Princeton Universty (v Press, .N.J. 1984 . PP 28 - 38 .
 - M.E.Yapp · op. cit, PP. XXII - XXV .
 - M.S.Anderson . PP. 3 - 5 .
 - A.Hakayem op . cit PP. XXII - XXVII
 - WilliamCoplín : op. cit.
 - Richard B.Elrod : "The Concert of Europe : A Fresh Look at an International System" . World Politics . Jan. 1976.PP. 159-147 .
 - Maurice Grouzet · Histoire Generale des Civilization . Tome V I.
 - Robert Schnerb · La XIX Siecle : L'Apogee de L'Expansion Europeenne . PP 95 - 270 .

- محمد صفوت . محاضرات المسألة الشرقية ومؤتمر باريس ، معهد الدراسات العربية - جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

- د. محمد أنيس مرجع سابق ، ص ص ١٧٠ - ١٧١ .

النصف قرن عاملا حاسما فى التأثير على مسار ونتائج التهديدات الروسية لهذه الممتلكات ، وهى التهديدات التى فجرت كل مشاكل القوميات والأقليات الدينية والعرقية فى هذه المناطق ، وفى نفس الوقت ازداد تحفظ النمسا بعد ١٨١٥م على فكرة تقسيم الامبراطورية العثمانية وذلك خوفا من انتقال حمى القومية السلافية التى تحركها روسيا الى العناصر السلافية الخاضعة للهابسبورج . والجدير بالذكر أن هذه التفاعلات العثمانية - الروسية - الفرنسية - الانجليزية قد جرت فى ظل النظام الأوروبى الذى أرساه مؤتمر فيينا ١٨١٥م ومن ثم تأثرت هذه التفاعلات بطبيعة الدبلوماسية الأوروبية حيث كانت القوى الأوروبية الكبرى تتحرك وتتاور لتحقيق مصالحها القومية ولكن تعترف فى نفس الوقت بشرعية قواعد نظام الدول الأوروبية بدوره كحكم أخير بين أعضائه ، فبالرغم من تنوع واختلاف المصالح القومية لهذه الدول ومرونة التحالفات والتحالفات المضادة بينها الا أن نظام توازن القوى المتعددة فى أوروبا ساهم فى تحقيق نمط مستقر من العلاقات الدولية بين هذه الدول ، وفى المقابل وقعت الوحدات الأخرى غير الأوروبية باعتبارها موضوعا لتفاعلات هذه القوى الأوروبية فيما بينها ولقد عرف هذا النظام الأوروبى فى هذه المرحلة بنظام " الوفاق الأوروبى "والذى استمر يعمل بفاعلية حتى ١٨٥٤م ويقوم هذا النظام على وجود عدة قوى تقيد سلوك الدول الأوروبية وتمنعها من تبني سياسات خارجية مغامرة وعدوانية ، ومن ثم اتسم هذا النظام بدرجة كبيرة من الأمن والاستقرار ، فان من أهم قواعد هذا النظام تنسيق القوى الكبرى فى حركتها ووصايتها على باقى أوروبا ومسئوليتها عن منع حدوث تغيرات اقليمية من جانب طرف واحد ، أى كان يقدم حلا للملازمة بين القوى التى تدفع للتغيير وبين متطلبات السلام والاستقرار ، فهو حقيقة كان يمكن القوى الكبرى من تحقيق تغيرات فى النظام القائم ولكن دون النيل من وجوده ، وكانت حرب القرم اختباراً لفشل هذا النظام فى الاستمرار .

وهكذا فى حين اندلعت حروب ثنائية محدودة بين الدول الأوروبية فلم تندلع وحتى ١٩١٤ حرب كبرى إلا حرب القرم ، بعبارة أخرى أضحت ممتلكات الدولة العثمانية فى الشرق الأوروبى ثم فى الشرق الاسلامى (منذ الحملة الفرنسية)هى الساحة التى تتم على صعيدها تسوية العداوات الأوروبية فلم تعد الدولة العثمانية نظاما قويا يجاور نظاما أقوى منه ولكن أخذت تتعرض لتدخلات عميقة ولم يعد بمقدور العثمانيين الا المناورة لتحقيق أفضل النتائج من خلال تعبئة تدخل إحدى القوى الأوروبية لتقييد تدخل ومكاسب قوة أوروبية أخرى ، ومن هنا كان تغير حلفاء العثمانيين من الأوروبيين بصورة مستمرة ، وفى حين كان هذا الوضع يعنى مزيدا من القيود على الحركة السياسية العثمانية فانه كان يعنى أيضا أن الدول الأوروبية الكبرى كانت تحجم عن

اتخاذ حركة سريعة حاسمة لاسقاط الدولة العثمانية لان مثل هذا السقوط كان سيحدث أثارا خطيرة تفوق مايترتب على الاقتطاع الجزئي المتتالي من اراضيها ، ومن ثم ظلت القوى الأوروبية تراقب بعضها البعض حتى لاتحوز احداها نصيبا أكبر أو حتى لاتتحمل خسائر ومخاطر أكبر .

وقد كانت قضية ثورة استقلال اليونان (حرب القرم) من أهم القضايا الأوروبية التي اختبرت تأثير هذه المرحلة من التوازنات الأوروبية على الدولة العثمانية ، كما كانت سياسات محمد علي والحركة الوهابية السعودية واستعمار الجزائر وتونس من أهم القضايا على الساحة العربية ، وفي نفس المرحلة شهدت السياسات الاصلاحية العثمانية تطورات جذرية هامة .

٣ - وضع الدولة العثمانية في توازنات مرحلة القومية الامبريالية الأوروبية مابين مؤتمر برلين ١٨٧٨م وحتى الحرب العالمية الأولى : بين استكمال الاستقطاع في أوروبا والموجة الثانية من الاستعمار الأوروبي (٨) :

خلال الربع الأخير من القرن ١٩ وضع تخلى بريطانيا عن سياسة الحفاظ على تكامل الدولة العثمانية ، وهنا يظهر الدور الألماني كبديل للدور الفرنسي والانجليزي الذي تبلور طوال هذا القرن ، وكان هذا التحول جزءا من التحول في توازن القوى الأوروبية عقب التوحيد الألماني مع بسمارك ١٨٧٠م ، فمنذ هذا التوحيد سعى الرايخ الألماني للسيطرة على القارة الأوروبية ومنذ ١٨٩٠م اتجهت ألمانيا نحو البحث عن دور عالمي وليس أوروبي فقط وذلك بالدخول في حلبة التنافس على الاستعمار في موجته الثانية بعد الثورة الصناعية ، ومن ثم بدأ توازن القوى الأوروبي والعالمي يدخل منذ ١٨٩٠م مرحلة جديدة ، ولقد ترتب على هذه التطورات الأوروبية والعالمية اعادة صياغة قواعد اللعبة الدولية خلال مايقرب من ٥٠ عام لم تتدلج خلالها حرب أوروبية كبرى ولكن أخذت تتراكم خلالها الآثار السلبية لتنافسات الموجة الثانية من الاستعمار التقليدي على نحو انتهى باندلاع الحرب العالمية الاولى .

ولقد شهدت هذه المرحلة مع هذا التغير في توازنات القوى الأوروبية تغيرات في مصالح هذه القوى وتصوراتها عن مستقبل مصير الدولة العثمانية ، كما حدثت تغيرات في مسار المسألة الشرقية .

(٨) - M.E.Yapp : op. cit . PP 84 - 96 .

- انظر مزيداً من التفاصيل عن العوامل التي أثرت على تشكيل وضع الدول الكبرى منذ الربع الأخير من القرن ١٩م ، وأهم سمات هذا التنافس بينها في :

- د. سمعان بطرس فرج الله . العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين . ط٢ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٠ ، ج١ (١٨٩٠ - ١٩١٨) ، ص ١٠ - ٩٤ .

فمن ناحية : كان استقلال الدول البلقانية مع تصارعها وعداوتها وفي نفس الوقت مع طموحاتها عامل مؤثر قوى ليس على الدولة العثمانية فقط ولكن على استقرار وأمن أوروبا برمته حيث أن تفاعلات هذه الدول وحولها كانت من العوامل التي شكلت مسار التطورات في السنوات القليلة السابقة على اندلاع الحرب .

ومن ناحية أخرى : تزايدت اهتمامات ومصالح القوى الأوروبية بالأرجاء الأخرى من الامبراطورية العثمانية في آسيا وأفريقيا (وهي أساسا ات أغلبية مسلمة أو تتكون من كيانات اسلامية) ولذا بدأت تتوالى حركات الاستعمار التقليدي من فرنسا في البداية ثم من إنجلترا ، وكان هذا يعنى أن إنجلترا قد تخلت بصفة نهائية عن مبدأ الحفاظ على تكامل الدولة العثمانية عن طريق التدخل الدبلوماسي الفاعل أو التدخل العسكري المباشر ضد الدول الأوروبية التي تهدد هذا التكامل ، وعلى العكس ظلت الامبراطورية النمساوية من أقوى المساندين لهذا التكامل، وفي الوقت الذي أخذت فيه ألمانيا بعد بسمارك تبحث بنشاط عن مصالح في الشرق الأوسط ، ومن ثم أضحت نظام التفاعلات نحو الدولة العثمانية يضم أربعة أطراف أساسية بريطانيا وفرنسا والمانيا وروسيا (الى جانب طرف متهاوى وهو النمسا) وجميع هذه الأطراف كانت تعيد تقدير أهداف وتكتيكات استراتيجيتها العالمية .

المطلب الثاني : التحالفات العثمانية - الأوروبية وأنماط التدخلات الأوروبية خلال أزمات الشرق الأوروبى :

أعطت سيولة حالة التوازنات الأوروبية خلال القرن ١٩م الفرصة للدولة العثمانية لتوسيع أنماط الاستعانة بطرف أوروبى غير مسلم ضد طرف آخر غير مسلم وذلك لإدارة أو مواجهة الاضطرابات والقلقل التي تفجرت -بدرجات مختلفة - طوال هذا القرن في الأرجاء الأوروبية من الامبراطورية أى شرق أوروبا (أو مايعرف بالبلقان) ووسط أوروبا ، ولقد تجسدت هذه الأنماط وماترتب عليها من نتائج وما أحاط بها من سياق اقليمي بلقاني وعثماني وأوروبى في ثلاث أزمات محورية وهي : أزمة استقلال اليونان ، وحرب القرم ، والحرب الروسية التركية (الثالثة) . وعلى ضوء القراءة المقارنة لتفاصيل التاريخ الدبلوماسي لهذه الأزمات الثلاث^(١) يمكن أن نقدم تحليلا مقارنا بينها استنادا الى المحاور التالية :

- (١) حول تفاصيل التاريخ الدبلوماسي لتطور هذه الازمات والحروب انظر
- محمد صفوت : المسألة الشرقية ... مرجع سابق ، ص ١٥ - ٦٠ .
 - محمد فريد : مرجع سابق ، ص ٤١١ - ٤٤١ ، ٤٩١ - ٥٢٠ ، ٦٠١ - ٦٩٩ .
 - مصطفى كامل : مرجع سابق ، ص ٥٠ - ١٩٠ .
 - د. احمد عبد الرحيم مصطفى : في اصول التاريخ العثماني ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ - ٢٥٠ .
 - د. حسين مؤنس : مرجع سابق ، ص ٢٠٢ - ٢١٤ ، ٢٨١ - ٢٨٩ .
 - د. فؤاد المرسى خاطر : مرجع سابق ، ص ١٥٥ - ١٩٠ .
 - د. عبد العزيز الشناوى : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٨٢٠ - ٨٦١ .
- وأنظر النصوص الكاملة للمعاهدات التي عقدت لتسوية هذه الازمات مترجمة عن الاصول التركية من
- محمد فريد . مرجع سابق .

أسباب اندلاع هذه الازمات (المباشرة وغير المباشرة) ، ونمط التدخلات الأوروبية ، نمط رد الفعل العثماني ، عواقب ونتائج تسوية هذه الازمات بالنسبة لمصير الامبراطورية العثمانية وحالة التوازنات الأوروبية - الأوروبية . ويساعد تحليل هذه المحاور على تحقيق أهداف هذا البحث السابق توضيحها .

الأسباب المباشرة وغير المباشرة لاندلاع هذه الازمات : حركات تحرير قومية أم أدوات لاقتسام كيان الدولة العثمانية في أوروبا ؟ :

١ - تشترك هذه الازمات وخاصة الأولى والثالثة في أنها تقدم نموذجا لما سمي حركات الاستقلال أو التحرير القومية " ، وفي حين تقدم الأزمة الثانية نموذجا على اندلاع الحرب نتيجة تنافس القوى الخارجية على تدعيم النفوذ والمكانة من خلال زيادة التدخلات في الشئون الداخلية للامبراطورية العثمانية فإن هذه التدخلات قد استغلت أيضا مشكلة القوميات البلقانية وحماية الرعايا المسيحيين في أرجاء الامبراطورية ، ومن ثم فإن السؤال الأساسي الذي يكمن في الاجابة عنه فهم حقيقة أسباب اندلاع هذه الازمات هو : هل هي نتائج حركة ثورية قومية أم كانت ربود فعل للصراع بين روسيا والدولة العثمانية حيث أرادت الأولى استغلال أوضاع مناطق البلقان للوصول الى هدفها الاستراتيجي وهو انهيار الدولة العثمانية وتقسيمها ؟ (حيث أن باقى الدول الأوروبية تفاعلت مع هذا الهدف وسبل تحقيقه بصور مختلفة) .

٢ - ولقد اختلفت الاجتهادات للاجابة عن هذا السؤال ، ويمكن أن نميز بين اتجاهين أساسيين في الأدبيات التاريخية التي عالجت هذه المرحلة:

الاتجاه الأول : يرى أن أوضاع القوميات في شرق أوروبا منذ نهاية القرن ١٨ قد مثلت ركنا أساسيا في نمو وتطور المسألة الشرقية أى الصراع بين الدولة العثمانية وبين رعاياها من المسيحيين في جنوب شرق أوروبا ، ولقد تدخلت القوى الأوروبية في تسوية وإدارة هذه الصراعات على نحو لاينال من توازن القوى في أوروبا . ويرى هذا الاتجاه أن القومية البلقانية كانت نتاج عوامل سياسية واقتصادية وفكرية^(١٠) ، وترى روافد من هذا الاتجاه^(١١) أن ظهور حركات التحرير القومية قد حدث في

(١٠) انظر تفصيل هذه العوامل في .

- M.E.Yapp : op . cit. PP 59 - 60 .

كذلك انظر تحليلا للاقتصاد السياسي لظهور القومية في شرق أوروبا يستند على نظريات ثلاث . التفسير الموازي لما حدث في غرب أوروبا ونظرية الانتشار التي ترى أن قومية شرق أوروبا هي نتاج فكر عصر التنوير الروماني الجرمانى ، والتفسيرات الهيكلية التي ترى في هذه القومية أحد أبعاد تغيرات اقتصادية واجتماعية كبرى حدثت عبر فترة زمنية ممتدة أنظر :

- Gale Stokes : "Dependency and the Rise of Nationalism in Southeast Europe" .
Journal of Turkish Studies.PP 54 - 67

- L.C. Brown : op. cit . PP. 60 - 61 .

أوروبا العثمانية أولا (قبل أن تنتقل إلى الوطن العربي العثماني) لأن ظروف أوروبا العثمانية كانت مهيأة لذلك حيث توافرت لها بدرجة أكبر عوامل الاندلاع والنجاح مقارنة بما توفرت لحركات أخرى في أرجاء الامبراطورية ، فلقد كانت تعرف تنوعا عرقيا ولغويا ودينيا ، كما أنها منطقة أغلبية مسيحية وليس مسلمة ، وكان لهذه الأغلبية روابط لغوية وعرقية ودينية مع القوى الأوروبية الصاعدة المناهضة لهيمنة الدولة العثمانية ، ولقد تبلورت لدى هذه الأغلبية الجاذبية نحو الأيدلوجيات العلمانية أو الدينية الأوروبية ، كما أن القرب الجغرافي ساعد بقوة على محاولات افلات هذه الأغلبية من السيطرة العثمانية وذلك بالاستعانة بالقوى الأوروبية المجاورة .

الاتجاه الثاني : وهو الذي تبلور في كتابات مؤرخين مسلمين ، فهو يرفض أن يرجع الأزمات الأوروبية الشرقية إلى نمو القومية البلقانية كرد فعل للاضطهاد المسلم العثماني ولكن يرى أن هذه الأزمات ليست إلا رد فعل للصراع القوى والمستمر بين روسيا القيصرية وبين الدولة العثمانية ويمكن أن نستخلص مبررين أو سنيين رئيسيين انقسمت بينهما روافد هذا الاتجاه .

أولهما : هو طبيعة الحكم العثماني ، فيرى البعض ^(١٢) أن عاملا أساسيا وقويا في "الاندفاع القومية" في البلقان كان هو طبيعة الحكم العثماني لهذه المناطق بعد فتحها حيث اكتفت الحكومة العثمانية بتحصيل الخراج غير متعرضة لشعوب هذه المناطق في دينهم ولغتهم وتقاليدهم ومن ثم نشطت لغة ورابطة وعصبية كل أمة . بعبارة أخرى : فإن "الفتن الداخلية" (مثلا التي سبقت ثورة اليونان) كان أساسها عدم السعي وقت الفتح إلى محو عصبية الأمم المختلفة بعد الاستيلاء عليها وذلك ببذل الجهد في اضعاف ثم تلاشى لغتهم وعوائدهم حتى يصير الكل أمة واحدة عثمانية ، ومع ذلك فإن البعض الآخر ^(١٣) يبين كيف أن التسامح والاعتدال كان الآفة التي استغلتها القوى الأوروبية للنيل من الدولة العثمانية وتوجيه الضربات إليها من الداخل بحيث أضحت القوميات والملل غير المسلمة أحد أهم أسباب ضعف الدولة العثمانية ^(١٤) .

(١٢) محمد فريد . مرجع سابق ، ص ٢٨٢ - ٤١١ .

(١٣) مصطفى كامل . مرجع سابق ، ص ٥ - ٧ .

(١٤) أنظر نفس المعنى الذي عبر عنه السلطان عبد الحميد الثاني عند تعليقه على مذابح الأرمن حيث بين كيف أن الحملات الصليبية على الدولة مازالت مستمرة تحت أسماء وعناوين شتى مما يتطلب من المسلمين الدفاع عن أنفسهم أنظر :

- عبد الحميد الثاني : مذكراتي السياسية (١٨٩١-١٩٠٨م) ط ٥ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٥٩٤ .

والجدير بالذكر أن عدداً من المصادر الاستشراقية قد اعترفت بهذا التسامح ومظاهره وإن كان بعضها لم يربط بينه وبين أزمات البلقان^(١٥) ، فإن بعضها الآخر^(١٦) أوضح أن هذا التسامح وإن كان يعنى عدم الاضطهاد إلا أنه فى نفس الوقت يعنى عدم المساواة بين المسلمين والمسيحيين .

وثانيهما : ويتساءل متشككا حول هذه الروابط العميقة التى أضحت منذ نهاية القرن ١٨م بين الشعوب المسيحية البلقانية وبين غرب أوروبا خلال سعى الأولى وطوال القرن ١٩م للاستقلال عن العثمانيين . وهو التساؤل الذى يحمل فى طياته توجيه النظر إلى التدخلات الخارجية ويتضح هذا التساؤل وهذا التعجب من المقولات التالية^(١٧) : يقف أهل البلقان بين الشرق والغرب ولكنهم إلى الشرق أقرب سواء من ناحية الجنس أو العقيدة أو الاخلاق والعادات أو الحضارة ، فخضوعهم للاتراك لم يكن أمرا شاذاً كما قد يقع فى أخلاذ البعض ، بل لعلنا لانخطئ إذا قلنا أنهم كانوا أسعد رعايا الدولة وأحسنهم حالا ، وكان اليونانيون منهم خاصة يساهمون فى حكومة الدولة ويشتركون فيما تنزله بالناس من مساوئ ومظالم بل كان هؤلاء اليونانيون على الخصوص أظلم من الاتراك للرعية ، ومن هنا ليس بصحيح ما يراه البعض من أن فتوح العثمانيين فى البلقان كانت أمرا غير طبيعى وأن سلطانها هناك كان حريا أن يزول لأن أهل هذه النواحي كانوا طوال تاريخهم أعداء أوروبا لا أصدقاءها ، وكانت أوروبا تشعر أنهم غرباء عنها ولم يتصادق الحيان إلا فى فترات صغيرة جدا كـ بعض سنوات الحرب الصليبية ، ولم تكن الصداقة بينهم الاخداعا من الجانبين ، ينطوى فيه صدر كل منهما نحو الآخر على الشك والحذر والريبة ، وكان الصليبيون الغربيون يشعرون أن بيزنطة عدو لهم لاصديق ، ولم يلبثوا أن أعلنوا حربا صليبية على الدولة البيزنطية . . . والعداء الذى ظل يتأرجح فى صدر كل من الكنيستين الغربية والشرقية زمنا طويلا خلال العصر الحديث ، ولم تعن الدول الغربية بشأن البلقان الا لدوافع سياسية صرفة، فتورة البلقان لم تكن تعصبا خالصا للغرب ولارغبة من أهله فى الحرية أو صدى لانتصار مبادئ الثورة الفرنسية ولم تكن ثورة أوروبا من أجلها صادرة عن تعاطف من هذه الدول وأهل البلقان بل كانت فى الغالب صدى مباشراً للصراع بين روسيا وتركيا .

(١٥) برنارد لويس : مرجع سابق ، ص ٢٨٦ - ٢٨٨ .

(١٦) Roderic H.Davison : "Turkish Attitudes Concerning Christian Muslim Equality in the Nineteenth Century". American Historical Review, Vol. 59 (1954) . PP. 854 - 855 .

(١٧) د- حسين مؤنس : مرجع سابق ، ص ٤٠٢ - ٥٠٢ .

وتجدر الإشارة هنا الى أن تحليلات غربية أيضا قد اعترفت بهذه الفجوة التاريخية بين شرق وغرب أوروبا ولكن حرص البعض^(١٨) على بيان التطورات التي حامت على الأصعدة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتي أوجدت روابط وتبادلات متنوعة بين شعوب الشطرين (اليوناني واللاتيني) لأوروبا المسيحية على نحو أظهر حياة مشتركة بالرغم من أن شرق أوروبا لم يمر بنفس مراحل التطور التي مر بها غرب أوروبا ، وبالرغم من أن أحد الشطرين كان يتبع الآخر في بعض المراحل التاريخية وفي المقابل أشار البعض الآخر^(١٩) إلى أنه إذا كان التعاطف الغربي مع الثوار اليونانيين قد رجع لأنهم مسيحيون يمثلون ورثة التراث الثقافي اليوناني الذي مثل عنصرا تكوينيا هاما في الفكر الأوروبي الا أنه استدرك أن الهلينية لم تكن تقليداً قوياً في إنجلترا كما افترض البعض.

ومن الواضح أن السؤال المطروح واختلاف الاتجاهين الأساسيين في الاجابة عنه إنما يثير كل أبعاد الجدل المعاصر حول العلاقة بين القومية والاسلام كما أثار من قبل بعد ظهور القومية وتطبيقاتها على الساحة الأوروبية الجدل حول مصير الامبراطورية متعددة القوميات والتي تجمع هذه القوميات تحت حكم الاسلام .

٣ - هذا وعلى ضوء الدراسة التفصيلية لتطور هذه الأزمات الثلاث يمكن القول إن القاسم المشترك بينها هو كونها نتيجة لاستغلال القوى الخارجية لوضع القوميات في شرق أوروبا لتحقيق هدفهم المشترك وإن اختلفت سبل كل منهم وهو اضعاف الدولة العثمانية . كذلك فقد توقف نجاح ثورات هذه القوميات على درجة المساندة الأوروبية التي نجحوا في تعبئتها كما توقفت درجة وطبيعة هذا النجاح (السرعة، الاكتمال ، درجة الخسائر) على نمط التدخلات الأوروبية وعلى نمط ردود الفعل العثمانية - كما سنرى في المحورين التاليين للمقارنة - كما توقفت أيضا على درجة اتساع نطاق هذه الأبعاد . فلقد كانت أزمة ١٨٧٥م - ١٨٧٨م ذات أبعاد أكثر شمولاً واتساعاً من نطاق الازمتين السابقتين عليها ، خاصة الاولى ، ولذا فلقد أوصلت أوروبا كلها الى حالة حرب أوروبية كبرى ، وكان لعواقب تسويتها النهائية تأثير كبير .

وفيما يلي بعض التفصيل عن الملابسات المحلية والاقليمية لاتدلاع هذه الأزمات الثلاث :

أ - بالنسبة لثورة اليونان . فلقد اندلعت ١٨٢١م بتحريك من الجماعة السياسية اليونانية التي تكونت في أوروبا تحت رعاية القيصر الروسي وعدد من كبار مسؤوليه وكان قاداتهم من الدوائر القريبة منه والمنفذة لأوامره ولقد نما الشعور القومي لدى

- M.G.Hodgson : op. cit. P. 2.

(١٨)

- M.E.Yapp : op. cit. P 69 .

(١٩)

اليونانيين نتيجة الرخاء التجارى ونتيجة اتصالاتهم بالممالك الأوروبية عن طريق ارسال البعثات التعليمية من أبناء الصفوة اليونانيين . هذا ولقد اйнعت الطوحيات القومية لدى تجار أوديسا من اليونانيين بصفة خاصة بعد أن تطورت مصالحهم الاقتصادية التي دفعتهم الى تحدى النظام القديم الممثل ليس فى الحكومة العثمانية فقط ولكن الممثل أيضا فى القيادة التقليدية للجماعة اليونانية وهى القيادة التى سيطرت على الكوادر العليا للكنيسة الارثوذكسية اليونانية والتى ظهرت أيضا فى مستويات مختلفة من البيروقراطية العثمانية . واذا كانت بعض المصادر الغربية بصفة خاصة قد وصفت الحركة الثورية اليونانية بأنها حركة قومية تبحث عن الحرية الوطنية من خلال مساعدة طرف خارجى فان مصادر عربية اتهمت قواد هذه الحركة بالنفعية والمصلحية والتنازع على السلطة . ولقد بدأت شرارة الثورة فى اليونان وانتشرت تحت تأثير عمل عسكري منظم ضد امارات الدانوب العثمانية وذلك بقيادة مسئول روسى تزعم هذه الجماعة السياسية اليونانية . وبالرغم من فشل هذا الهجوم فى اثارة التورط الروسى المباشر فى البداية الا أنه أثر على حجم ودرجة الثورة أو بداية أعمال عنف ضد المسلمين الأتراك . واذا كانت عوامل ثقافية واقتصادية وعسكرية قد مثلت دوافع وموارد النمو لروح الثورة والحركة القومية فى البلقان جميعه الا أنها كانت ذات تأثير أكبر فى اليونان حيث كان شعب الأخيرة يمثل أكثر الشعوب المسيحية فى الامبراطورية العثمانية من حيث الكثافة والتجانس لدرجة دفعت نابليون للقول بأنه من أكبر أخطاء السلطان العثمانى أنه سمح لهذا العدد الكبير من المسيحيين من نفس العرق بالتجمع فى مكان واحد (٢٠)

كذلك كانت ثورة اليونان أول حركة قومية فى نطاق المسألة الشرقية ، ولقد قدمت مدلولات هامة حول قضايا محورية فى سياسات القوى الدولية ومن أهمها قضية مولد تنظيم ثورى خارج حدود الدولة المعنية ولقد اعتبرت الدول الأوروبية الثورة اليونانية بداية حركات التحرر التى ستشكل تيار المستقبل الأوروبى بعد حركة التنوير والحرية مع الثورة الفرنسية ، كما رأت أنها بداية النهاية للامبراطورية العثمانية متعددة القوميات حيث لا بد وأن ينتصر التعدد والراييكالية والحرية على المركزية والاستبداد والمحافظة (٢١) .

ب - أما حرب القرم (١٨٥٣م - ١٨٥٦م) : فلقد اندلعت بعد فشل محاولات روسيا الضغط على الدولة العثمانية لانتزاع تنازلات بشأن مطالب روسيا لحماية المسيحيين فى الدولة ، ولقد كانت الدوافع الحقيقية وراء شن روسيا لهذه الحرب التى اشتركت

- E.Creasy : op. cit. PP. 496 - 498 .

(٢٠)

- L.C.Brown : op. cit. PP. 46 - 48 .

(٢١)

فيها الى جانب تركيا كل من فرنسا وبريطانيا - كما سنرى - هو القضاء على الدولة العثمانية ومن ثم جنى الثمار الاقليمية المترتبة على انهيارها وذلك قبل أن تؤتى الاصلاحات التي بدأ السلاطين العثمانيون بتطبيقها بثمارها في تقوية شان الدولة العثمانية من جديد، وهو الأمر الذي كان يتعارض واستراتيجية روسيا القيصرية . ولقد كان على رأس المبررات والدوافع المباشرة لهذا المسلك الروسى هو النزاع على حماية الأماكن المقدسة بين فرنسا الكاثوليكية وروسيا الارثوذكسية . فلقد استغلت روسيا هذه الفرصة لخلق الاضطرابات في العلاقات مع الدولة العثمانية ولايجاد الذريعة لاعلان الحرب اذا مارفضت الازعان لضغوطها ، ورأت روسيا - بعد تطور الجهود الفرنسية في الاربعينات من القرن ١٩ لتدعيم نفوذها في حماية المسيحيين الكاثوليك رعايا الدولة العثمانية - أن يتفوق النفوذ الارثوذكسى على الكاثوليكي في القدس ، وبعد ان كانت الدولة العثمانية قادرة على الحفاظ على التوازن بين الدعاوى المتضاربة للاثنتين الكاثوليك من ناحية والارثوذكس من ناحية أخرى - وصلت بعد تزايد ضغوط روسيا وعدم رضا فرنسا - الى عدم القدرة على التوفيق بين مطالب الطرفين بصورة مرضية لكليهما ومن ثم حيث أن كلاً من القوتين كانت مستعدة لاستخدام القوة لفرض احترام مواقفها وتدعيم نفوذها ومكانتها اندلعت حرب القرم بعد أن فشلت الحلول التوفيقية للعثمانيين وبعد أن تصاعد التشدد في المطالب الروسية الموجهة للباب العالي والخاصة بقبول الحماية الروسية على الكنيسة الارثوذكسية التي تمتد حمايتها على أكثر من ١٥ مليون مسيحي ، هذا ولقد لجأت روسيا الى تحريض المسيحيين الارثوذكس والقوميات البلقانية للثورة على الدولة العثمانية لزيادة الضغوط على الأخيرة، ولم تكف روسيا بعد اندلاع الحرب عن توظيف هذا الأسلوب من أجل اضعاف قوى الدولة العثمانية خلال المعارك العسكرية .

وهكذا ظهر واضحاً في هذه الأزمة الارتباط بين مطالب القوميات البلقانية الاستقلالية وبين تنافس القوى الأجنبية على امتيازات حماية الرعايا المسيحيين في الدولة العثمانية . وهذان البعدان يعدان من أخطر الأبعاد التي أثرت على مصير الامبراطورية العثمانية وخاصة في "أوروبا العثمانية" .

ج - الحروب البلقانية (١٨٧٥م - ١٨٧٨م) : كانت السنوات الثلاث التي سبقت ما عرف بمؤتمر برلين ١٨٧٨م ذات أهمية كبرى في حسم مصير ثورات شعوب البلقان ضد الدولة العثمانية واستقلالها في شكل دول قومية بعد سلسلة من الحروب العثمانية البلقانية وحرب كبرى روسية تركية (وهي الثالثة في القرن ١٩) ولذا كانت أبعاد التفاعلات في هذه المرحلة أكثر شمولاً وكانت نتائجها أكثر حسماً .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حركة الثورة في اليونان لم تعد الأولى بين ماسمى بالحركات القومية الاسبب حجمها ونتائجها حيث أن حركة الصرب قد بدأت في الأعوام الأخيرة من القرن ١٨ والأعوام الأولى من القرن ١٩ إلا أنها لم تلق الاهتمام الكافي في بدايتها بسبب الحروب النابليونية ثم الثورة اليونانية ، ولذا فإنها مع حركة البلغار والجبل الأسود دخلت في مرحلة طويلة من الصراع مع الدولة العثمانية ومن تعبئة المساندة الخارجية حتى تم لها الاستقلال النهائي في مؤتمر برلين ١٨٧٨ م ، هذا وكانت هذه القوميات قد حصلت في مراحل سابقة على هذا المؤتمر على درجات مختلفة ومتنوعة وغير مستقرة من الاستقلال الإداري أو الذاتي ولكن مع استمرار السيادة العثمانية ولو الاسمية كما حدث في بعض المراحل . ولقد كانت هذه الحركات التي تتابعت خلال القرن ١٩ وازدادت حدتها وتكرارها خلال الربع الثالث فيه من أهم أدوات روسيا في استنزاف القدرة العثمانية ، ومن أهم مبررات تدخلها في شئون الدولة العثمانية من ناحية وإعلان الحرب الشاملة عليها من ناحية أخرى كما حدث ١٨٧٧ . فلقد بدأت أحداث السنوات الثلاث قبل مؤتمر برلين بتصاعد التوترات في البلقان بصفة كلية ، حيث اندلعت ثورة البوسنة والهرسك ثم ثورة البلغار اعتراضا على زيادة الضرائب وعلى قادتهم من ملاك الأراضي المسلمين وطالب الثوار باستقلال إداري مثل الذي حققه الصرب والجبل الأسود قبلهما ، وبعد قمع العثمانيين لهذه الثورات أعلنت الصرب والجبل الأسود اللتان ساندتا هذه الثورات الحرب على الدولة العثمانية ، وانتهت هذه الحرب بهزيمة الدولتين البلقانيتين ورفض الدولة العثمانية لشروط الصلح الذي أرادت القوى الأوروبية فرضه ، ومن ثم انفتح الطريق أمام الحرب بين روسيا والدولة العلية .

٢ - نمط ردود الفعل العثمانية : حدود عناصر القوة الذاتية والسعي نحو الاستعانة بطرف خارجي .

ارتبط اندلاع ثورات الشعوب المسيحية البلقانية بالتدخلات الخارجية - كما رأينا - كما توقفت درجة نجاح أهداف هذه التوازنات على درجة المساندة الأوروبية - كما سنرى - ولقد تحقق عقب اندلاع الأزمات الثلاث المشار إليها استقلال تدريجي لعدد كبير من الدول البلقانية على التوالي (رومانيا ، الصرب ، الجبل الأسود ، بلغاريا ، البانيا) وتحقق هذا الاستقلال في نطاق أعمال مؤتمرات دولية أوروبية مما كان يعنى أن مصير "أوروبا العثمانية" قد أضحي مسئولية جماعية أوروبية حتى لا تتحول هذه الأزمات إلى حرب أوروبية عامة ، ولكن هل هذا يعنى انعدام الإرادة العثمانية أو محاولة التأثير العثمانية لحماية تكامل الامبراطورية؟ بعبارة أخرى ما هو نمط ردود الفعل العثمانية ؟ .

اتسم رد الفعل العثماني بالاعتماد على بعدين : عناصر القوة الذاتية والاستعانة
بطرف خارجي ، إلا أن النتائج النهائية لتسوية الأزمات - والتي كانت محصولتها
النهائية في غير صالح الأمبراطورية - تأثرت بالبعد الثاني أكثر من الأول . بعبارة
أخرى ، بالرغم من أن عناصر القوة الذاتية قد أثبتت درجة من الفعالية في حماية
الامبراطورية في بعض المراحل إلا أن التدخلات الخارجية هي التي حسمت النتائج
النهائية وكان هذا أبرز تعبير عما آلت اليه عملية توازن القوى العثمانية الأوروبية ،
وعلى العكس تماما مما كان يحدث قبل قرنين حيث كانت التدخلات العثمانية هي التي
تحسم نتائج النزاعات الأوروبية - الأوروبية .

أ - حدود عناصر القوة الذاتية : ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنماط من توظيف
عناصر القوة الذاتية لمواجهة أزمات " الشرق الأوربي " وهي : استخدام القوة
العسكرية العثمانية لقمع ثورات الشعوب البلقانية أو للدخول في حرب ضد روسيا ،
وسياسات الإصلاح الداخلية لتحسين أوضاع هذه الشعوب ، الاستعانة بالقوة
العسكرية لولاية مصر في عهد محمد علي .

وفي حين تداخل باستمرار النمطان الأول والثاني طوال النصف قرن الذي اندلعت
فيه الأزمات الثلاث فإن النمط الأخير لم يظهر إلا مرة واحدة خلال الازمة اليونانية ،
كذلك فإن الأنماط الثلاثة قد تعرضت بدورها لتأثيرات خارجية متباينة الأنواع أبرزت
وجها آخر لما أضحي عليه وزن العامل الخارجي في السياسات العثمانية الأوروبية ،
الى جانب وزنه في التدخلات المباشرة - كما سنرى - وسنقتصر في هذا الموضع على
بيان أبعاد النمط الأول بصفة خاصة وكيف تداخل مع النمط الثالث على أن يتم النظر
في المطلب التالي الى سياسات الإصلاح حيث سيتم ابراز كيفية تداخلها مع هذا
النمط الأول .

النمط الاول : أي استخدام القوة العسكرية على مستويين مستوى استخدام هذه
القوة لقمع ثورات الشعوب البلقانية ومستوى الحرب بين الجيوش النظامية والروسية
فقط أو باشتراك قوى أجنبية أخرى ، ولقد كان المستوى الثاني تابعا لنتيجة المستوى
الأول دائما .

ولم ينجح استخدام القوة العسكرية العثمانية في قمع الثورة اليونانية لعدة سنوات
(١٨٢١م - ١٨٢٤م) مما أدى الى استعانة السلطان العثماني بالوالي محمد علي
الذي نجحت قواته في اتمام هذه المهمة (١٢٨٤م - ١٨٢٦م) ولكن ترتب على هذا
النجاح تدخل القوى الخارجية عسكريا في معركة نواارين ثم أدت التطورات الى
الحرب الروسية التركية ١٨٢٨م التي انهزمت فيها القوات العثمانية .

وعلى العكس فلقد نجحت القوات العثمانية فى قمع ثورات شعوب البلقان الأخرى طوال النصف قرن ولكن بدرجات متباينة حيث تمكنت تدريجيا هذه الشعوب من الظفر بدرجات متتالية من الاستقلال الادارى ، واذا كانت القوات العثمانية قد نجحت فى إخماد ثورة البوسنة والهرسك وثورة البلغار ١٨٧٥م الا أن هذا ترتب عليه اندلاع حرب بينه وبين قوات الصرب والجبل الأسود ، وان كانت القوات العثمانية قد سحقت قوات هاتين الدولتين شبه المستقلتين فى هذه الفترة الا أن هذا ترتب عليه تدخل روسيا وعلان الحرب على الدولة العثمانية وهى الحرب التى انتهت أيضا بهزيمة القوات العثمانية .

ويجدر بنا بصدد هذا التداخل بين هذين المستويين من استخدام القوة العسكرية وبصدد نتائجهما أيضا أن نتوقف لاستخلاص الأمرين التاليين :

أولهما : يرجع فشل القوات العثمانية فى قمع الثورة اليونانية الى تزايد الاضطرابات فى هذه المرحلة بين صفوف الانكشارية وفى العلاقة بينها وبين السلطان محمود الثانى الذى كان يقود عملية اصلاح داخلية ولقد وصلت هذه الاضطرابات الى اجهاز السلطان ١٨٢٦م على هذا النظام الذى سبق وكان أحد الركائز ، إن لم يكن الركيزة الأساسية ، فى الفتوح العثمانية الكبرى قبل أن يصبح أحد أهم المصادر الداخلية لضعف القوة العثمانية (٢٢) . فلقد كان تخاذل الانكشارية وفسادهم وعدم اخلاصهم على رأس أسباب عجز الدولة العثمانية عن القضاء على هذه الثورة فى أدوارها الأولى قبل أن يبرز التدخل الخارجى الملموس فيها كذلك يرجع هذا الفشل الى اتساع نطاق هذه الثورة وشمولها وانطلاقها من بين صفوف أكثر الشعوب المسيحية فى الامبراطورية العثمانية من حيث العدد ومن حيث التجانس العرقى (٢٣) .

(٢٢) يمكن فهم أسباب ونتائج هذه الاضطرابات على ضوء فهم طبيعة مرحلة السياسات الاصلاحية العثمانية فى هذه المرحلة والتى كانت الانكشارية من أقوى المعارضين لها . انظر المطلب التالى .

(٢٣) تباينت المصادر العربية والعربية من حيث درجة التركيز على المذابح اليونانية ضد الأتراك العثمانيين أو على مذابح العثمانيين ثم العثمانيين والمصريين ضد الثوار اليونانيين وضد اليونانيين المقيمين فى المدن العثمانية فى الأناضول . ويوضح هذا التباين بعض مظاهر وأسباب ظاهرة التحيز فى التحليل فى حين تركز بعض المصادر (مصطفى كامل) الضوء على الأولى فقط وتنفى تماما الثانية أو تخفف منها فان البعض الآخر يسلك مسلكا مغايرا ، فى حين تبين مجموعة ثالثة (محمد فريد) L.C.Brown أن أعمال العنف كانت متبادلة وخاصة ان بداية عنف اليونانيين ضد الأتراك العزل فى أرض اليونان قد دفعت الأتراك بدورهم الى أعمال انتقامية . وتجدر الإشارة الى أن المصادر العربية (مصطفى كامل) قد أبرزت واقعة عزل السلطان محمود لشيخ الاسلام الذى افتى بعدم التعرض لليونانيين الأبرياء فى أرجاء تركيا وهى الفتوى التى اثارَت العامة نظرا للمذابح التى كان يتعرض لها المسلمون فى اليونان فى حين أن مصادر أخرى أبرزت واقعة شق البطريرك اليونانى فى القسطنطينية بالرغم من أنه اخذ موقفا علنيا ضد الثورة اليونانية وهذه الوقائع وغيرها هى التى تبرز لنا الفارق بين فتوى علماء المسلمين وبين ممارسات الواقع السياسى تحت ضغوطه وظروفه . وهى تذكرنا بوقائع مناظرة - وان اختلف السياق الزمانى والمكانى - أى معاملة المسيحيين من رعايا الدولة المملوكية ومعاملة التجار الأفرنج خلال اشتداد الضغط الأفرنجى على الدولة المملوكية باستخدام أساليب الحصار البحرى من جانب القوى الأوروبية .

ومن هنا كانت حاجة السلطان العثماني للاستعانة بالقوات المصرية المنظمة وخاصة البحرية التي أعدها الوالي محمد علي كركيزة لتطوير دور مصر الخارجي ، هذا ولقد تنوعت تفسيرات هذه الاستعانة من ناحية وتفسيرات الاستجابة المصرية من ناحية أخرى ، فاذا كانت بعض المصادر التاريخية العربية التقليدية ^(٢٤) قد تكلمت عن هذه الاستعانة بلغة حماسية ايجابية مبعثها الايمان بضرورة تضامن الاطراف الاسلامية في مواجهة العدو المشترك فان مصادر أخرى تاريخية عربية أيضا كانت أكثر واقعية في تحديد المبررات والدوافع لدى الطرفين المصري والعثماني .

فلقد اشار البعض ^(٢٥) أن سبب استدعاء السلطان لمحمد علي لمحاربة ثوار اليونان هو الرغبة في اشغاله عما يتوهم - أي طلب استقلال مصر - كما اشار الى أن طاعة محمد علي قد رجعت الى الخوف من اتهامه بالعصيان وهو مالم يكن يكن يقدر على مواجهة عواقبه في هذه المرحلة .

في حين أشار البعض الآخر ^(٢٦) الى أنه بالرغم من أن الوضع العسكري العثماني المتدهور كان وراء استعانة استانبول بمحمد علي الا انه لفت النظر أيضا الى اعتياد استانبول على هذا الأسلوب أي ارسال قوات أحد الحكام الاقليميين لمواجهة حاكم آخر وذلك لضعف كليهما وفي نفس الوقت الحفاظ على القدرات العسكرية التي يملكها المركز العثماني والتي أضحت محدودة.

وبين التحليلين يأتي تحليل ثالث ^(٢٧) يقول بأن النمسا هي التي نصحت السلطان العثماني بالاستعانة بوالي مصر للقضاء على الثورة قبل تدخل الدول الكبرى فيها وهو التدخل الذي كان من شأنه زيادة مكاسب روسيا على نحو يضر بالمصالح النمساوية ، كما يقول هذا التحليل بأن محمد علي استجاب مكرها لهذا الطلب الذي كان لابد وأن يستنزف قواه ويصرفه عن شئون مصر مثلما حدث ابان مقاومة الوهابيين ، ولهذا فهو لم يشترك في اليونان حبا في السلطان ولا كراهة في اليونان وانما أراد ان يجعلها صفقة يجبر الدول بها على الاعتراف به ويقوته وخاصة بنفوقه على الشام ، ولهذا فهو كان يتلمس الفرص للانسحاب منها خاصة وأن انجلترا كانت ترفض هذه العملية ، ولذا فلقد استغل محمد علي هذه العملية ليحقق أقصى مكاسب وخاصة لكسب ود الانجليز واقرارهم باستقلاله ، لذا أخذ يساوم الانجليز بتجميده للموقف دون سحق تام للثورة وانسحاب جنوده أو أن يدفع بكل قواته وتعاونته مع العثمانيين ليحسم نهاية

(٢٤) مصطفى كامل مرجع سابق .

(٢٥) محمد فريد مرجع سابق ، ص ٤١٢ - ٤١٤ .

(٢٦) - L. C. Brown : op. cit. P. 51

(٢٧) حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ٢٠٩ - ٢١٣ .

الحرب . وكاد محمد على يدرك قصده لولا تحرك روسيا ١٨٢٦ مطالبة السلطان العثماني بقبول صلح مهين مما اضطر بريطانيا للاتفاق مع روسيا منعاً لها من الحركة المنفردة ، ولقد قوت هذا الاتفاق على محمد على تحقيق أهدافه مما اضطره الى المضي في طريق معاونة السلطان وحتى كانت معركة نوازين التي قلبت الموازين -كما سنرى-

والأمر الثاني الذي يجب توضيحه يتصل بالمستوى الشامل لاستخدام القوة العسكرية العثمانية أى في مواجهة الحروب ضد روسيا التي اندلعت أبان هذه الأزمات الثلاث ، والسمة المشتركة في الحروب الثلاثة أن روسيا هي التي كانت البادئة بإعلان الحرب بعد سلسلة من الضغوط والاندازات الدبلوماسية التي كانت ترفضها الدولة العثمانية ، ومع ذلك وبالرغم من أن عدم مبادرة الدولة العثمانية بإعلان الحرب في البداية إنما كان يعنى تفضيلها لسبل أخرى ، إلا أن أدائها العسكري خلال المعارك بين كيف أن الهزيمة النهائية للعثمانيين في هذه الحروب (بالنسبة لحرب القرم في المرحلة الأولى منها قبل التدخل العسكري المباشر لبريطانيا وفرنسا الى جانب تركيا) لم تكن سهلة أو من قبيل الاستسلام السريع .

فبعد تدمير الاسطول المصري العثماني في نوازين ١٨٢٧م طالب السلطان محمود بتعويض ورفض تنفيذ اتفاق أكرامان مع روسيا وأغلق المضائق أمام الملاحاة الأجنبية في ١٨٢٨ ونشر منشورا عاما يبين فيه سوء مقاصد الدول وأن باعثها هو الدين لا السياسة وحض المسلمين على القتال دفاعا عن الدين والملة والوطن ولقاومة الكفرة الذين كانوا يرغبون في اذلال الاسلام وسحق شعب محمد تحت الاقدام . وبذا فقد اعطى المبرر لروسيا لإعلان الحرب في ابريل ١٨٢٨^(٢٨) ، وكان هذا التشدد الذي أدى لاندلاع الحرب مثيرا للدهشة وللتساؤل عن حقيقة دوافع الدولة العثمانية من ورائه نظرا لعدم استكمال القوات النظامية الجديدة بعد القضاء على الانكشارية ونظرا للتفوق الروسي البري والبحري ، ونظرا لأنه كان بإمكانها - بالرغم من خسارة اليونان - الخروج منها في وضع أقوى من الوضع الذي أضحت عليه بعد الحرب فهل كانت الأوضاع الداخلية التي برزت فيها قوى المعارضة لبرامج الإصلاح هي الدافع وراء هذا التشدد ومحاولة لامتنعاص آثارها السلبية على صورة السلطان كمجاهد؟^(٢٩).

(٢٨) أنظر تفاصيل هذا التشدد والصمود في المعارك في

- محمد فريد - مرجع سابق ، ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

- E.Creasy : op. cit . PP 512 - 513 .

- Ibid : P 513 .

- L.C.Brown : op. cit. PP 54 - 55 .

وأيا كانت المبررات الحقيقية فلقد أبلى الجيش العثماني الجديد بلاءا حسنا اعترف به سفير الحكومة الروسية في باريس في رسالة له في نوفمبر ١٨٢٨م بين فيها أيضا أنه لو تأخرت روسيا في اشهار الحرب سنة واحدة لما امكنتها أن تتحصل على النتائج التي حصلت عليها في هذه السنة (٢٠)، ولقد أشارت مصادر تاريخية غربية (٢١) الى هذه الحالة وكيف انه لم يكن من السهل القول ما اذا كان الروس هم الذين تحملوا خسائر كبيرة أم الترك الذين دافعوا وصمدوا في مواقع عديدة هم الذين انتصروا أو خسروا؟. فلقد فوجيء المراقبون بدرجة غير متوقعة من قوة السلطان حيث كان بالامكان أن تمتد الحرب دون خطورة جسيمة على الامبراطورية ، ولقد تكرر نفس السيناريو خلال المرحلة الأولى من حرب القرم (أي قبل التدخل الفرنسي البريطاني) وقبل معركة سينوب البحرية التي دمرت فيها روسيا الأسطول العثماني في البحر الأسود فلقد أثبتت القوات العثمانية كفاءتها وجدارتها بأستعادة ولايتي الدانوب (اللتين كانت روسيا قد بادرت الى احتلالهما في بداية الأعمال العسكرية) وكذلك نجحت في حماية أراضي الصرب من التدخل الروسي لاثارة شعبها بل ودخلت هذه القوات الأراضي الروسية حتى كانت معركة سينوب التي قلبت ميزان المعارك .

كذلك وبالنظر الى الأعمال العسكرية في أوروبا وآسيا بين الجيشين العثماني والروسي (١٨٧٧م - ١٨٧٨م) نجد أن روسيا لم تستطع تحقيق نصر سريع حيث ان المقاومة العثمانية أوقفت التقدم الروسي لمدة ستة شهور كما لم تستسلم الا بعد مقاومة عنيفة اعترف بها القادة الروس ، واذا كان الجيش الروسي قد حقق انتصارات بعد ذلك فقد كان ذلك بتكلفة عالية أثرت على قوة النظام القيصري وكان ذلك في وقت تزايدت اعبائه المالية من جراء الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية والتي كانت وراء رفض بعض الاتجاهات الروسية لاندلاع الحرب ضد تركيا ثم الضغط بعد ذلك للاسراع بصلح نهائي تقبله الدول الأوروبية الكبرى (٢٢) .

خلاصة القول إن الطرف العثماني لم يتخل عن استخدام القوة العسكرية تحت اسم الجهاد في ادارة تفاعلاته مع الأطراف الأوروبية والتي تركزت في هذه المرحلة حول استقطاع ارجاءه الأوروبية ، ولكن ظهر جليا ماأضحى يحيط بهذه الأداة من قيود ، فبالرغم من ضخامة الكيان العثماني حيث لم يكن من السهل اسقاطه بضربة واحدة ، الا أن سياسيات الاصلاح التي ركزت بدرجة كبيرة على المؤسسة العسكرية

(٢٠) انظر التفاصيل في :

- محمد فريد . مرجع سابق ، من ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

(٢١) E.Creasy : op. cit. PP 514 - 516 .

(٢٢) انظر تفاصيل الاداء العسكري العثماني في حرب القرم والحرب الروسية التركية الثالثة في :

- محمد فريد . مرجع سابق ، من ص ٤٩٧ - ٤٩٨ ، ٦٢٩ - ٦٤٠ .

والأجهزة المعارضة لها - كما سترى - لم تستطع أن تعيد أحياء القدرة العسكرية العثمانية على نحو يمكنها من حسم الحروب لصالح قضايها ، ومن هنا كانت حاجة الدولة العثمانية لتعويض هذا النقص فى عناصر القوة الذاتية عن طريق تعبئة الضمانات السياسية والدبلوماسية من جانب قوى أوروبية كبرى لتكامل الامبراطورية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية وهذا يقودنا الى المستوى الثانى من ردد فعل السياسة العثمانية .

ب - السعى نحو الاستعانة بطرف خارجى فى مواجهة روسيا :

اتضح من كل ماسبق أن العدو المباشر للدولة العثمانية كان روسيا القيصرية فلقد كانت المحرض الأساسى للقوميات البلقانية ضد الحكم العثمانى كما كانت مصدر التهديد العسكرى المباشر لاقاليم بعض هذه القوميات (ولايتى الدانوب ورومانيا فيما بعد) حيث وصلت قواتها ١٨٧٨م الى ضواحي الأستانة كما وصلت من قبل ١٨٢٩م الى ضواحي أدرنة ، وكان الهدف الأساسى لروسيا كما سبق التوضيح فى المطلب السابق هو انهيار الامبراطورية العثمانية واقتسام أراضيها للسيطرة على شرق أوروبا والهيمنة على القوميات السلافية ، وأمام عجز القدرة العثمانية عن صد هذه المخاطر ركزت السياسة العثمانية على مسلكين متكاملين :

المسلك الأول هو التشدد - اعتمادا على نجاح القدرات الذاتية واعتمادا على مساندة بريطانيا وفرنسا الراغبتين فى احتواء تزايد النفوذ الروسى - فى مواجهة شروط الانذارات الروسية واتفاقات الهدنة أو الصلح التى تخللت تطور الأزمات الثلاث المشار اليها ، فعلى سبيل المثال وقبل معركة نوارين واعتمادا على نجاحات الجيش المصرى رفضت الدولة العثمانية شروط الاتفاق البريطانى الروسى (أكرمان) لعقد صلح بين الدولة العثمانية واليونانيين ، واستند رفض السلطان العثمانى أساسا على ادانة التدخل الأجنبى فى شئون العلاقة بينه وبين رعاياه ، كذلك وقبل اندلاع حرب القرم استمر رفض السلطان العثمانى - وبمساندة انجليزية - للانذارات الروسية بالاستجابة لمطالب الحماية الدينية على الأماكن المقدسة ، وبالمثل رفضت الحكومة العثمانية خلال قمعها ثورة البوسنة والهرسك وثورة البلغار ١٨٧٥م المذكرة الروسية والنمساوية والمذكرة الانجليزية اللتين طالبتا باصلاح فى أحوال هذه الشعوب ، كذلك رفضت تركيا فكرة عقد مؤتمر فى استانبول فى اغسطس ١٨٧٦م وذلك فى وقت كانت تحرز فيه الانتصارات على قوات الصرب والجبل الاسود ، كما كانت الدولة العثمانية تلمس فى نفس الوقت اختلاف الدول الأوروبية الكبرى على السبيل الأمثل للحركة الجماعية فى مواجهة العثمانيين، وفى مقابل هذا التشدد اضطرت الدولة العثمانية ولكن تحت ظروف مغايرة - هزيمة عسكرية واقتقاد المساندة البريطانية الفرنسية -

الى قبول شروط بعض الاتفاقات والمباہدات وخاصة معاهدة أدرنه ١٨٢٩م وكذلك معاهدة سان استيفانو الثنائية مع روسيا ١٨٧٨م تحت ضغط احتلال الأستانة - كما سنرى . ولإزالة عواقب هذه الظروف السلبية اتجهت الدولة العثمانية الى المسلك الثانى المكمل للمسلك الأول الموضح عالىہ ، وهذا المسلك الثانى هو الحرص على أن تتضمن الحكومة العثمانية للمؤتمرات الأوروبية التى عقدت من أجل تسوية هذه الأزمات بندا ينص على حماية الدول الأوروبية لتكامل واستقرار الامبراطورية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية العثمانية ، لقد تزامن بوضوح مع هذه المطالب الاعلان عن التطورات الهامة الأساسية فى سياسات الإصلاح العثمانية ، وكان من أبرز النماذج على هذا ما حدث خلال حرب القرم حيث تضمنت وثائق عديدة عثمانية وأوروبية النص فى بنود أساسية منها على هذه المطالب (٢٣) ، وكان من أول شروط الدولة العثمانية من أجل عقد صلح مع روسيا وهو الصلح الذى جرى التفاوض حوله خلال الفترة التى تلت الانذار البريطانى الفرنسى لروسيا بدخول اساطيلهما الى البحر الأسود فى ٢٧ ديسمبر ١٨٥٣ - كان من أول هذه الشروط اعلان استقلال بلادها وأراضيها وضمانة كل من فرنسا وبريطانيا والنمسا وروسيا لهذا الاستقلال واحترام كل دول أوروبا وفى مقدمتها روسيا لاستقلال الحكومة العثمانية فى كل أعمالها الداخلية والخارجية ، ولقد نصت على هذه الشروط مذكرة أصدرتها الدول الأوروبية الأربع الكبرى فى أبريل ١٨٥٤ أى قبل اندلاع المعارك . كذلك نصت معاهدة باريس ١٨٥٦ التى عقدت لتسوية حرب القرم على هذه الشروط .

هذا ولقد اكملت السياسة العثمانية المسلكين السابقين بالتطويع دائما - أمام الدول الأوروبية باجراء الإصلاحات التى من شأنها أن تستجيب لمطالب شعوب البلقان والتى معها تفتقد الضغوط الخارجية مغزاها ومبرراتها ، وفى نفس الوقت - كما سنرى لاحقا - كان أفضل سبيل للتغلب على المعارضة الداخلية للإصلاح هو إبراز كونها ضرورية لكسب المساندة الأوروبية والا تعرضت الدولة لمخططات أوروبية ضد تكامله ، وكان هذا المسلك المزدوج من أبرز المؤشرات على محاولات تغلب الدولة العثمانية على عواقب محدودية القوة السياسية والعسكرية العثمانية فى مواجهة تحديات داخلية وخارجية خطيرة .

ولكن تظل التساؤلات التالية قائمة : هل كان مسلك الدول الأوروبية يعكس استجابة لهذه المطالب ؟ وهل كانت التوازنات الأوروبية - الأوروبية تسمح بخدمة هذه المطالب ؟ وإلى أى حد ؟

(٢٣) أنظر نص هذا البند فى

- مصطفى كامل مرجع سابق ، ص ١٢١ ، ١٢٤ .

وأنظر نص معاهدة باريس ١٨٥٦ التى تضمنت هذه البنود فى

- محمد فريد مرجع سابق ، ص ٥١٢ - ٥٢١ .

بعبارة أخرى : ماهى القيود على تحقيق هذه المطالب وماهى الفرص التى كانت أمامها؟ وكيف تبين لنا أنماط تدخلات القوى الأوروبية هذه القيود وهذه الفرص ؟

٢ - أنماط تدخل القوى الأوروبية : بين احتواء الانفراد الروسى بالحركة ومشاركته الهدف الاستراتيجى لاضعاف الدولة العثمانية .

من أهم السمات المشتركة بين الأزمات الثلاث هو مبادرة روسيا بالتدخل فى اندلاع هذه الأزمات وفى ادارتها بصور ودرجات مختلفة سياسية ودبلوماسية وعسكرية فردية أو جماعية (مع بول البلقان) لتحقيق هدف بطرس الأكبر ألا وهو اسقاط الدولة العثمانية العائق الأساسى أمام فرض السيطرة الروسية تحت حجة الميراث البيزنطى الأرثوذكسى والعرق السلافى على البلقان وشرق أوروبا .

كما شهدت هذه الأزمات تدخل اطراف أوروبية أخرى وخاصة بريطانيا وفرنسا والنمسا تحت دعاوى ومبررات مختلفة (حماية الثوار وحرية الملاحة فى المضائق) ومن ثم فلقد شهدت كل أزمة جهودا دبلوماسية متعددة الأطراف قبل وبعد اندلاع أعمال عسكرية متعددة المستويات .

ففى أزمة اليونان وبعد أعمال قمع الثورة اليونانية حدثت معركة نوارين البحرية التى اشتركت فيها القوات الروسية والبريطانية والفرنسية ضد القوات المصرية - العثمانية ، كما اندلعت بعد ذلك الحرب الروسية التركية .

وفى الأزمة الثانية اندلعت حرب روسية - عثمانية ١٨٥٢م تلاها تدخل بريطانى فرنسى فى القرم الى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا .

أما الأزمة الثالثة فلقد شهدت عدة حروب عثمانية بلقانية ثم حرب روسية تركية أدت نتيجتها الى تهديد بريطانى بالتدخل العسكرى ضد روسيا .

وبالنظر الى تفاصيل وتوقيت وتركيبه هذ الأعمال العسكرية والدبلوماسية يمكن أن يمكن أن نصيغ المقولة المزدوجة الأبعاد عن نمط تدخل القوى الأوروبية :

لقد اختلفت أنماط التدخل من أزمة الى أخرى باختلاف حالة نظام التوازنات الأوروبية - الأوروبية التى أحاطت بكل أزمة ومن ثم اختلفت أدوات هذه الأنماط لادارة هذه الأزمات ، ومع ذلك فلقد ظل الهدف واحدا ومشتركا بين القوى الأوروبية ألا وهو احتواء وتحجيم النفوذ الروسى من خلال منع انفراده بتحديد مصير الامبراطورية العثمانية فى البلقان ، ولكن مع العمل فى نفس الوقت - ودون تناقض مع الشق الأول من الهدف - على تكريس وتعميق وضعف هذ الامبراطورية من خلال الاستقطاع التدريجى والمنظم فى أرجائها الأوروبية ، فلم تكن التوازنات الأوروبية - وفقا للمقولة الشائعة - هى التى ساعدت على بقائها لفترة طويلة ولكن هذ التوازنات هى التى

ساعدت على هذا الاستقطاع بهذا الصورة التي تتفق ومتطلبات النظام الأوروبي الدولي .

والجدير بالذكر أن الاتجاه نحو إبراز أولوية أحد هذين النمطين وهو التدخل لاحتواء الحركة الروسية المنفردة يبرز في المصادر الغربية ، في حين أن المصادر العربية التاريخية تبرز أولوية النمط الثاني ، وبالرغم من عدم التمييز الصريح والواضح في جميع هذه المصادر بين هذين النمطين إلا أن تحليلنا للمقولة السابق طرحها سيحرص على توضيح هذا التمييز ، كما سيحرص في نفس الوقت على بيان التفاعل بينهما وتأثير كل منهما على الآخر .

أ - التدخل لاحتواء الحركة الروسية :

اندلعت الأزمستان الأولى والثانية في بداية ونهاية المرحلة الثانية من مراحل تطور وضع الدولة العثمانية في التوازنات الأوروبية - الأوروبية ، في حين وقعت الثالثة في المرحلة الثالثة من هذا التطور .

ولقد انعكست خصائص كل من نظم هذه التوازنات على نمط سلوك القوى الأوروبية خلال هذه الأزمات (تعاوني أم صراعي) .

فلقد كانت إدارة التدخل في أزمة اليونان نموذجا معبرا بوضوح عن حالة نظام "الوفاق الأوروبي" التي أعقبت تسويات الحروب النابليونية ١٨١٥م ، فلقد بدأ التدخل في هذه الأزمة في شكل اتفاق بريطاني روسي في إبريل ١٨٢٦م لعقد صلح بين السلطان والثوار اليونانيين وفرضه عند الضرورة ، ثم تطور نمط هذا التدخل التعاوني الدبلوماسي إلى استخدام الأداة البحرية في معركة نوارين لفرض الصلح على السلطان العثماني حين رفضه في البداية

بعبارة أخرى في ظل طبيعة نظام توازن القوى في أوروبا في هذه المرحلة مالت هذه القوى إلى الصيغ التعاونية - التنافسية والحركة المشتركة ، فبالرغم من تعدد مصادر نزاع روسيا مع الدولة العثمانية إلا أنها منذ ١٨٢١م أدركت مخاطر الحركة المنفردة وضغطت من أجل حركة أوروبية مشتركة مستخدمة في ذلك حجة ما أسمته إبادة أمة مسيحية واهانة الدين المسيحي ، وبالرغم من ردود فعل الرأي العام الأوروبي لمساندة الثوار اليونانيين ولمناصره الدين المسيحي لم تجد روسيا استجابة سريعة لضغوطها نظرا للشكوك التي تحملها الدول الأوروبية الأخرى نحو احتمالات نمو روسيا على حساب الدولة العثمانية في حالة اندلاع حرب ، مما يصيب التوازن الأوروبي بالخل ولم تتحقق هذه الاستجابة ولم تتجه بريطانيا للتعاون مع روسيا إلا حين قررت روسيا الحركة منفردة واستخدام تهديدها بالتدخل المنفرد لتدفع القوى

الأخرى للتدخل وخاصة بعد انتصارات الجيش المصرى على الثوار اليونانيين ، ومن جانبها فان روسيا بعد انتصارها على تركيا ١٨٢٩م وقبل عقد معاهدة أدرة قررت عدم المضى قدما فى الأراضى العثمانية للاستيلاء على المضائق لأن هذا سيجرب عليه حرب أوروبية كبرى ربما تنتهى فى غير صالحها وهذا فى حد ذاته كان من أهم التعبيرات عن القواعد التى تحكم نظام الوفاق الأوروبى فى فترة فعاليته .

وعلى العكس فان حرب القرم كانت بمثابة الاعلان عن تدمير هذا النظام الأوروبى ومن ثم فلقد كانت دوافع ونتائج هذه الحرب نقطة تحول فى توازنات القوى الأوروبية حيث كان هدف فرنسا وبريطانيا اضعاف القوة الروسية وتحجيم دورها فى أوروبا وكذلك عزل النمسا . حقيقة كان السبب المباشر والظاهرى لاندلاع هذه الحرب هو قضية النزاع على حماية الأماكن المقدسة ولكن الاسباب الحقيقية كانت تكمن فى رغبة بريطانيا فى وضع حد لاطماع التوسع الروسى نحو السيطرة على البحر الأسود ، وبالرغم من صعوبة المعارك وعدم قدرة القوات المتحالفة الفرنسية البريطانية التركية المشتركة حسم نتيجة المعركة النهائية بسرعة إلا أن انهك القوى الروسية سمح ببداية التفاوض فى باريس ١٨٥٦م وكانت نتائجه سلبية بالنسبة لروسيا . فبالرغم من تدمير القدرة البحرية الروسية أغلقت القوات المتحالفة مياه البحر الأسود فى وجه السفن الحربية بصفة عامة حيث تقرر حياض البحر الاسود وهذا ماكانت تريده بريطانيا أساسا .

أما الأزمة الثالثة فلقد كانت علامة على محاولة روسيا تصفية الشروط التى املتت عليها فى معاهدة باريس ١٨٥٦م بعد حرب القرم ، واستغلت روسيا فى ذلك التغيرات التى طرأت على التحالف الذى تكون ضدها فى هذه الحرب وخاصة مع نشوب أزمات وحروب حادة بين الدول الأوروبية وخاصة بين فرنسا والمانيا بعد توحيد الأخيرة ، ولكن وضع توازن القوى فى أوروبا قبل عقد مؤتمر برلين للتسوية النهائية لهذه الأزمة لم يكن ليسمح بهذا ، فاذا كانت روسيا قد أعلنت الحرب على تركيا ١٨٧٧م بعد أن فشلت هى والدول الأوروبية (مؤتمر الاستانة ، لائحة لندن) فى فرض شروط الصلح على الدولة العثمانية عقب قمعها ثورات البوسنة والهرسك وعقب انتصارها على الصرب والجبل الاسود شبه المستقلة فان هذا الفشل كان نتيجة فشل محاولات تنظيم حركة مشتركة بين الدول الأوروبية نظرا للانقسامات بينهم والتى استغلتها الدولة العثمانية على نحو مكنها من رفض شروط الصلح . كذلك اذا كانت الحركة الروسية المنفردة قد انتهت بانتصار روسيا وعقد صلح ثنائى روسى - تركى (معاهدة سان ستيفانو ١٨٧٨م) وهو الصلح الذى لم تشارك فيه الدول الأوروبية الكبرى إلا أن بريطانيا تحركت واعترضت على هذا الصلح الذى كان يحقق لروسيا مكاسب كبرى

لاتقبلها بريطانيا ، ولقد وصل التوتر فى العلاقات بين الدولتين الى حد التهديد باندلاع حرب ولكن وحيث كانت روسيا - تحت ضغط عديد من الظروف - تريد تجنب اندلاع الحرب فلقد وافقت على عقد مؤتمر برلين فى يوليو ١٨٨٧م لاعادة النظر فى شروط معاهدة سان استيفانو ، وبالفعل اسفر مؤتمر برلين عن معاهدة ذات شروط جديدة .

والجدير بالذكر هنا أنه اذا كانت بريطانيا قد واجهت انفراد روسيا بالحركة خلال أزمة اليونان عن طريق التعاون الدبلوماسى العسكرى ثم عن طريق العمل العسكرى المشترك مع تركيا وفرنسا خلال حرب القرم ، فانها هذه المرة قد تحركت وبقوة (ولو أن الأمر لم يترتب عليه حرب) نظرا لتصاعد درجة التهديد الروسى للمصالح البريطانية فى آسيا الوسطى ، فخلال حرب القرم كان تهديد روسيا بالسيطرة على البحر الأسود ومن ثم ماحوله من طرق بحرية (وخاصة المتوسط) يمثل تهديدا هاما (ولو غير مباشر) للهند نظرا لتهديده طرق المواصلات البريطانية الى الهند . واذا كان مؤتمر باريس ١٨٥٦م قد قلص القوة البحرية الروسية فى الأسود الا أن التوسع الروسى فى آسيا الوسطى خلال العشرين سنة التالية على هذا المؤتمر^(٢٤) قد جعل التهديد الروسى للهند وكذلك أفغانستان وإيران تهديدا مباشرا أيقظ المخاوف الحقيقية لبريطانيا فى التهديد الروسى لمصالحها ، ومن ثم بعد مؤتمر برلين وماسبقه (وخاصة السيطرة على قبرص) نقطة تحول فى سياسات بريطانيا نحو اقتسام أرجاء الامبراطورية العثمانية ، حيث أضحي هذا الاقتسام وخاصة فى الوطن العربى - كما سنرى - يقترن بكيفية حماية الهند ولذا يعد هذا التحول حاسماً وخطيراً وأساسياً للتنازع الدائم طوال القرن ١٩ تقريباً بل ومنذ الحملة الفرنسية وحتى احتلال مصر ١٨٨٢م فى السياسة البريطانية بين اتجاهين أساسيين حول العلاقة بين سبل مناوئة النفوذ الروسى وبين سبل حماية الهند ومن ثم حول مصير تكامل الامبراطورية العثمانية وفكرة الدولة العثمانية كدولة حاجزة بين الشرق الأدنى والمتوسط : هل من خلال ضم مصر نظير ترك النفوذ الروسى فى البلقان وشرق أوروبا (ومايعنيه ذلك من تهديد للمضايق) مع حدوث قدر من التعاون الروسى البريطانى خارج القارة الأوروبية على حساب العثمانيين ؟ أم من خلال حماية الآستانة أساساً لأنه مع استيلاء الروس عليها سيمكنهم الوصول سريعاً الى الشام والهند ومن ثم تهديد الطريق الى الهند ، أى أن الآستانة وليس مصر أوقناة السويس كانت هى الأهم لدى الاتجاه الثانى كسبيل لحماية الهند ولكن كان احتلال مصر ١٨٨٢م ومن قبلها قبرص ١٨٧٨م اعلاناً لنهاية هذا الاتجاه ونقطة تحول فى سياسة بريطانيا نحو فكرة الدولة العثمانية كدولة

(٢٤) من أهم عواقب عدم تحقيق روسيا لأهدافها فى أوروبا اتجاهها للتوسع فى آسيا الوسطى الإسلامية . أنظر المبحث الثانى من هذا الفصل .

حاجزة للخطر الروسى فلقد وصلت هذه الدولة وكذلك روسيا الى درجة من الضعف جعلت هذا التحول أمرا منطقيا بل وحيويا على ضوء التنافس البريطانى الفرنسى هذه المرة على اقتسام باقى أرجاء الامبراطورية فى العالم الاسلامى - كما سنرى .

ب - التدخل لتحقيق الهدف الاستراتيجى الأوروبى المشترك :

لم يكن الحفاظ على توازنات القوى فى أوروبا ومن ثم الحرص على عدم اندلاع حرب كبرى وعلى منع تهديد دولة واحدة بالهيمنة هو الهدف الوحيد للتدخلات الأوروبية فى الحروب التركية الروسية المباشرة ، كذلك لم يكن الهدف الحفاظ على تكامل الدولة العثمانية الذى ادعته السياسة البريطانية والفرنسية والنمساوية غاية فى حد ذاته .

وإذا كانت الدولة العثمانية قد استطاعت أن توظف الاختلافات الأوروبية حول مصيرها بصورة أو بأخرى فى مراحل مختلفة إلا أنه كان توظيفها ظاهريا وغير حقيقى فمن السهل اسقاط الغطاء الذى كان تحت حجة متطلبات التوازنات الأوروبية والحفاظ على سلام أوروبا يخفى الهدف الحقيقى والمشارك بين كل الأطراف الأوروبية حتى التى ادعت الحفاظ على تكامل الامبراطورية ، ويمكن تحقيق ذلك من مراقبة توقيت وأهداف تطور استخدام بريطانيا وفرنسا للأدوات الدبلوماسية والعسكرية عند إدارة الأزمات الثلاث بالتعاون مع روسيا أو بالصدام معها ، والنمط العام الذى يمكن استخلاصه - قبل التطرق الى تفاصيله من واقع الأزمات الثلاث - هو أن روسيا لم تكن تتدخل باعلان حرب كبرى ضد الدولة العثمانية الا بعد استنزاف القدرة العسكرية العثمانية فى اخماد ثورات الشعوب البلقانية ، كذلك لم تكن بريطانيا وفرنسا تتدخلان على النحو الذى يوقف هذا الاستنزاف أو منع اندلاع هذه الحرب الا لمنع السقوط التام للدولة العثمانية وليس منع ضعفها أو تاكلها ، أى كانت تتدخل للحفاظ على ما يسمى استمرار التكامل ولكن مع استمرار الضعف والتآكل .

ففى أزمة استقلال اليونان . وبالرغم من الضغوط الروسية - كما سبقت الإشارة - لم تتدخل بريطانيا أولا ثم فرنسا وبريطانيا فى بداية الثورة اليونانية ليس تشككا فحسب فى روسيا ولكن لأن الغلبة كانت للثوار اليونانيين حيث عجزت القوات العثمانية عن قمعهم وخاصة فى الجنوب ، ولكن وحين بدأت الدائرة تدور نتيجة تدخل القوات المصرية جاء التدخل الدبلوماسى أولا ثم العسكرى لمنع تصفية هذه الثورة والضغط على السلطان العثمانى لقبول استقلال اليونان .

فبالرغم مما تبرزه المصادر العربية من أن ضغوط رأى العام الأوروبى من ناحية والخوف من انفراد قوة أوروبية واحدة بالمزايا والرغبة فى منع التدخل الروسى المنفرد من ناحية أخرى هى التى جعلت القوى الأوروبية تحفز بعضها البعض من أجل صورة من التدخل لاحتواء الروس عن طريق التعاون وليس المواجهة .

وبالرغم من كل التساؤلات والتكهنات فى المصادر الغربية أيضا حول ما اذا كانت معركة نوارين البحرية كانت معركة غير متصورة وغير ضرورية أم العكس وحول أنها وقعت نتيجة خيانة أو سوء الفهم لأنها خدمت أهداف روسيا أكثر من أهداف إنجلترا وفرنسا حيث جردت الدولة العثمانية من قوتها البحرية فى حين أضعفت حربها مع روسيا ١٨٢٨م قوتها البرية .

بالرغم من الأخذ فى الاعتبار كل هذه الأمور الا أنه يجب أن نلاحظ أمورا أخرى هى توقيت التدخل الأوروبى عقب انتصارات ابراهيم باشا فبدون هذا التدخل فى هذا التوقيت -كما تعترف بذلك مصادر غربية عدة- كان يمكن أن تنتهى تماما الثورة اليونانية ومعها حلم استقلال اليونان فان هذا الاستقلال رجع أساسا الى تدخل القوى الأوروبية الى جانب "الحركة القومية الاستقلالية" ضد قوات الدولة العثمانية التى تساعدها قوات حاكم اقليمى مسلم . اذن كان هذا لتحجيم أثر ايجابى لتضامن قوى اسلامية على عكس ماحدث فى مواجهة الحركة الوهابية حيث ساندت إنجلترا وفرنسا التدخل المصرى العثمانى ضد هذه الحركة كما سنرى . كذلك كان للتدخل الأوروبى مدلوله الهام مرة أخرى خلال الحرب التى اندلعت بين روسيا وتركيا نتيجة استمرار رفض استقلال اليونان بعد معركة نوارين . ولم يقع التدخل لمنع الحرب التى كانوا يخشون اندلاعها عند بداية الثورة اليونانية . ولكن حدث التدخل بعد أن تمت هزيمة الجيوش العثمانية ومن أجل عقد صلح أدرنة ١٨٢٩م . ولقد وافقت الدول الأوروبية عليه بالرغم مما كان يعطيه من مكاسب لروسيا وخاصة بالنسبة بالنسبة للملاحة فى البحر الأسود . فى حين فرضت هذه معاهدة لندن ١٨٢٠م على تركيا قبول استقلال اليونان . ولقد كانت موافقة الدول الأوروبية على مكاسب روسيا فى معاهدة أدرنة صورة أخرى من صور التدخل التعاونى ولو التنافسى كمقابل لتقييد روسيا لسلوكها وعدم الذهاب الى حد احتلال الأستانة بعد أدرنة ١٨٢٩م . ولقد انعكست هذه المكاسب على تغير موقف روسيا من مصير الدولة العثمانية -حيث توجهت روسيا- ولدة مايزيد عن العشر سنوات أى حتى قبل أزمة حماية الأماكن المقدسة - نحو فكرة الحفاظ على الدولة العثمانية بل والتعاون معها (كما حدث ابان تأزم العلاقات العثمانية المصرية مع محمد على -كما سنرى) على أساس أن روسيا ومن ثم لن يكون فى صالحها سقوط الدولة العثمانية بل من صالحها المحافظة على الحالة الراهنة فيها . لان طرد الأتراك من أوروبا سيدعوهم الى آسيا التركيز فى آسيا الوسطى حيث يجددون قوتهم بل ويستطيعون تهديد روسيا والقوقاز . كذلك لأن الدول الأوروبية الكبرى هى التى ستفوز بنصيب كبير عند اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية . ومن ثم تصبح جيرانا أقوىاء خطرين لروسيا لأمن تركيا الجار الضعيف .

ولقد كان هذا التحول فى السياسة الروسية وراء تحول آخر فى السياسة البريطانية ظهرت آثاره فى حرب القرم .

أما فى حرب القرم فبالرغم من أن التشدد العثمانى ورفضه للضغوط الروسية حول الأماكن المقدسة قد اعتمد على مساندة بريطانية فرنسية وبالرغم من أن تصاعد الأزمة بعد الجولة العسكرية الأولى بين روسيا والدولة العثمانية عقب إعلانهما الحرب كل على الآخر ١٨٥٣م قد أدى الى التدخل البريطانى الفرنسى العسكرى وخاصة بعد تدمير القوة البحرية العثمانية فى سينوب ، وبالرغم من أن نتائج مؤتمر باريس كانت سلبية التأثير على المصالح الروسية - كما سبق ورأينا - ، بالرغم من هذا كله فهل يمكن القول إن نتائج هذه الحرب كانت فى صالح الدولة العثمانية أو على الأقل لم تكن هذه النتائج سلبية التأثير على هذا الصالح ؟ .

فإذا كانت بعض المصادر ^(٢٥) تبرز أن معاهدة باريس كانت أول معاهدة يوقعها السلطان العثمانى لا يكون فيها أى انتقاص لممتلكاته أو إضعاف لقوته ، فلقد جعلت معاهدة باريس لتركيا مركزا أكثر امتيازاً من ذى قبل وضمنت على الأقل نظرياً انضمام الدول الأوروبية الغربية الى جانبها ضد روسيا حينئذ من الدمر ، وجعل أمر استقلالها فى أمورها الداخلية جزءاً من القانون الدولى والدبلوماسية الأوروبية ، كما دمرت قوة روسيا الحربية عدو تركيا التقليدى لمدة عشرين عاماً ، إلا أن للعملة وجهها آخر سلبياً متعدد الأبعاد تبين جميعها مدى زيف الوجه الأول الخاص بامتيازى أو مبدأى ضمان الدولة العلية وعدم التدخل فى شئونها الداخلية المذكورة .

فمن ناحية : كانت هذه الضمانات مقابل تطور خطير فيما سمي سياسة الإصلاح حيث صدر خط همايونى ينص على المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية دون تفرقة بين الأجناس والأديان والذى أعلنه السلطان العثمانى قبل توقيع معاهدة باريس، بل وأحاط المؤتمرين علماً به وتعهد بتنفيذ مضمونه ، ولقد كان لهذا المرسوم مدلولات عديدة وردود فعل هامة - كما سنرى لاحقاً - واقترن بتدخلات خارجية كبيرة ومتزايدة بأستمرار من جانب الدول الأوروبية فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية عن طريق السفراء والقناصل .

ومن ناحية أخرى : لم يتوقف سعى الدول الأوروبية لإضعاف الدولة العثمانية وابقائها كمجرد حاجز بين روسيا والبحر المتوسط ، فبالرغم من أن مؤتمر باريس لم ينص على استقلال ولايتى ولاستا ومولدافيا إلا أن الدول الأوروبية ساعدت على انضمامهما وتكوين حكومة شبه مستقلة اضطرت الباب العالى للاعتراف بها ١٨٥٨م ،

(٢٥) محمد صفوت مرجع سابق ، ص ٥٢ - ٥٣ .

كما استمرت مشاكل الصرب والجبل الأسود وتشجيعهما على المضي نحو الاستقلال الكامل حتى كانت أزمة ١٨٧٥م - ١٨٧٨م هي نهاية المطاف .

ولقد ظهر أيضا خلال ادارة أزمة (١٨٧٥م - ١٨٧٨م) مدلولات عديدة على دأب الدول الأوروبية على استنزاف قدرات الدولة العثمانية والتدخل في شئونها حتى كانت نتائج مؤتمر برلين اعلانا عن نجاح هذا الدأب في تحقيق أهدافه ^(٣٦) ، فخلال هذه السنوات الثلاث لم تواجه الدولة العلية الجيوش الروسية فقط ولكن واجهتها بعد ان واجهت اضطرابات بلاد البلقان والحرب مع الصرب والجبل الاسود ١٨٧٦ ولم تتدخل الدول الأوروبية وظلت ترقب النتيجة ، وحين يبرز انتصار القوات العثمانية في هذه الحرب أرادت الدول الأوروبية ان تفرض صلحا تقدم فيه الدولة العثمانية امتيازات للصرب والجبل الأسود والبوسنة والهرسك - وهذا مارفضته الدولة العثمانية - كما سبق ورأينا - وفي نفس الوقت كانت بريطانيا تساند رفض الباب العالي للشروط التي تقدمها روسيا لعقد صلح لتسوية أوضاع البلقان (مؤتمر الآستانة ومؤتمر لندن) وهو الرفض الذي أدى الى اعلان روسيا الحرب ١٨٧٧م . بعبارة أخرى كانت بريطانيا بصفة خاصة تظل ساكنة طالما كان استنزاف القدرة العثمانية قائماً وليس هناك تهديد بتدخل روسي منفرد يحقق مزايا تقلب موازين القوى الأوروبية ، بل كان اندلاع حرب روسية تركية في هذه المرحلة لا يضر مصالح بريطانيا بقدر ما يجهز على ماتبقى لهاتين الدولتين من قدرات على الساحة الأوروبية ولهذا فان دول أوروبا لم تتجه الى مساعدة الدولة العلية أدبيا وعسكريا في هذه الحرب بعد أن أدت دبلوماسيتهم بالأمر الى حد اعلان الحرب نتيجة عرضهم شروطاً لا يمكن للدولة العلية قبولها وكذلك نتيجة عدم تدخلهم بالقدر اللازم الذي كانت تفرضه بنود معاهدة ١٨٥٦م التي تقضى بأن تتدخل الدول الموقعة عليها للوساطة بين أى طرفين يهدد الوضع بنشوب حرب بينهما ، واذا كانت انجلترا قد اعترضت على اندلاع الحرب الا أنها لم تحرك مركبا واحدا لمؤازرة تركيا كما حدث في القرم مثلا ، ولم تتحرك بعد ذلك جديا الى حد وصل بالتهديد بالحرب مع روسيا إلا بعد توقيع معاهدة سان استيفانو للاجبار على اعادة النظر فيها في مؤتمر برلين - كما سبق التوضيح - ولقد كانت نتائج هذه الحرب وماتلاها من مؤتمرات من أقسى ماواجهته الدولة العثمانية ، فلقد كانت من المعالم البارزة لما وصلت اليه الدولة من تدهور حيث أرغمت على التنازل على مساحات شاسعة من املكها بحيث محيت الهيمنة التركية في أوروبا بأجمعها .

(٣٦) أنظر نص معاهدة أدرنة ١٨٢٩ م ومعاهدة لندن ١٨٣٠م ، ومعاهدة باريس ١٨٥٦ م ، ومعاهدة برلين ١٨٧٨م في

- محمد فريد مرجع سابق ، ص ٥١٢ - ٥٢١ ، ٦٧٨ - ٦٩٧ .

المطلب الثالث : حركة الاصلاحات العثمانية بين الضغوط الخارجية والمعارضة الداخلية : في سبيل حماية تماسك الامبراطورية أم احياء القوة الاسلامية وحماية الاسلام ؟ :

كان الربع الأخير من القرن الثامن عشر نقطة تحول في مسار العلاقات العثمانية الأوروبية وفي الدور والوزن العثماني العالمي بصفة عامة ، ولقد وضح مع نهاية هذا القرن اخطار التحلل والانحيار التي تواجهها الامبراطورية العثمانية ، وكانت هذه الأخطار محصلة ضعف وعدم فعالية مؤسسات النظام العثماني التي أرسيت أركانها في فترة النشأة والنمو للدولة العثمانية والتي وصلت الى أقصى درجات نموها وفعاليتها مع سليمان القانوني ، ثم سرعان ما أخذت تعاني من مظاهر الضعف والتدهور الذي وصل الى قمته في نهاية القرن ١٨ تحت تأثير عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية .

ولقد كانت ازمات الشرق الأوروبى - السابق دراستها - من أهم نتائج - وفي نفس الوقت من أهم أسباب - التدهور الذي حاق بعناصر قوة الامبراطورية العثمانية خلال القرن ١٩م ، ولقد كانت حركة الاصلاحات تقع على رأس السبل المتخذة لمواجهة أسباب وعواقب هذه الأزمات ومن ثم مواجهة ومقاومة التطور في طبيعة ودرجة الهجمة الأوروبية حيث كانت هذه الأزمات - كما سبق ورأينا - من أهم أدوات هذه الهجمة ، كما كانت أيضا أزمات الشرق الاسلامى أداة أخرى ولو مختلفة كما سنرى في المبحث الثانى - .

واذا كانت الأداة العسكرية العثمانية لم تكف طوال القرن ١٩م عن مقاومة هذه الهجمة على أرجاء الامبراطورية فى أوروبا ، وإذا كانت هذه الاداة لم تمنع اندلاع وتصاعد الحركات " القومية الاستقلالية فى أوروبا " والتي وظفتها ضغوط القوى الأوروبية، ومن ثم لم تقم هذه الأداة بحماية استمرار الشق الأوروبى فى نطاق كيان الامبراطورية - كما رأينا - فيصبح السؤال المنطقي هنا : ماهو وضع حركة الاصلاحات من حيث دوافعها ومضمونها وآلياتها وتطوراتها ونتائجها ومحدداتها فى هذا السياق تأثيرا وتأثرا ؟ أى ماعلاقة هذه الاصلاحات بالاطار الدولى والضغوط الخارجية ؟ وهل تحققت بالفعل ؟ وهل كان ممكناً أن تساعد على حماية تماسك الامبراطورية أو على الأقل أن تساعد على اطالة عمرها ؟

ويتصل بدراسة أبعاد حركة الاصلاحات مدلولات هامة تبين ضرورة ومنطلقات تناول هذه القضية ، كذلك تشير هذه الدراسة اشكاليات منهجية هامة تؤثر على سبيل هذا التناول وأهدافه ، فماهى هذه المدلولات وماهى هذه الاشكاليات ؟

١ - تكتسب دراسة الاصلاحات العثمانية مكانة خاصة في دراسة التاريخ العثماني وهي من منظور دراستنا تكتسب مدلولات هامة تبين ضرورتها من ناحية ومنطلقاتها من ناحية أخرى .

أ- وتنبثق ضرورة هذه الدراسة من أنها تعالج تحيزاً هاما عند دراسة المسألة الشرقية ويترجم هذا التحيز نفسه في عدة أسباب :

يمثل البعد الأول في اهمال دراسة دور المتغيرات العثمانية الداخلية عند دراسة ما عرف بالمسألة الشرقية ويعكس ذلك الاهمال اعطاء الأولوية لتأثير التوازنات الأوروبية - الأوروبية على مصير الدولة العثمانية وعدم سقوطها لمدة ما يقرب من القرنين .

ومن الواضح أن هذه المقولة تعكس تحيزاً يعلى من قيمة دور الفاعل الأوروبي ويجسد الدولة العثمانية كموضوع للتفاعلات الأوروبية أو باعتبارها مجرد فاعل سلبي يتلقى الأوامر الأوروبية ، بعبارة أخرى فإن هذا التحيز يعطى انطباعاً أن القوى الأوروبية الكبرى ذات قدرة كبيرة على التأثير على مجريات الأحداث في نفس الوقت الذي لم تعط هذه التحليلات فيه وزناً كافياً لتأثير القوى الداخلية .

هذا ولقد بادرت مصادر غربية رائدة (٢٧) في دراسة المسألة الشرقية ببيان أسباب ظهور هذا التحيز وكيفية علاجه .

فلقد ظهر هذا التحيز لعدة أسباب من أهمها : قيام الأوروبيين انفسهم بدراسة المسألة الشرقية والامبراطورية العثمانية من الخارج والاستعانة بمصادرهم الأوروبية وليس العثمانية ومن أجل خدمة سياسات حكوماتهم وأهدافها ومصالحها العسكرية والسياسية والاقتصادية تجاه الدولة العثمانية ، وكذلك تأثر الأطراف الفكرية للمؤرخين الأوروبيين بمفاهيم الليبرالية والقومية ومن ثم نظرتهم للامبراطورية متعددة القوميات باعتبارها كيانات غير طبيعية لا بد أن تسقط ، وعدم تعاطف الاوربيين مع هذه الامبراطورية المسلمة التي تلتصق بها تصورات الأوروبيين عن الاسلام والمسلمين .

وأحد السبل لمعالجة هذا التحيز هو محاولة فهم لماذا استمرت الدولة العثمانية لمدة طويلة وعلاقة هذا الاستمرار بحركة الاصلاحات والعلاقة بين الاصلاحات الحكومية وبين القوى الداخلية المعارضة لها . ومن الواضح أن هذا السبيل يعكس رفض الاعتماد المطلق على الرؤية السلبية للدولة العثمانية باعتبارها كياناتاً محكوماً عليه بالدمار على يد القوميات الصاعدة في الاراضى التي كانت تحكمها وعلى يد القوى

- M.E.Yapp : op. cit. PP. 92 - 94 .

الأوروبية التي تترصد بها ، فهو يعكس الاهتمام بالنظر الى التاريخ العثماني من الداخل تصحيحا للنظرة الضيقة من خلال المنظور الأوروبي التقليدي للتاريخ الدبلوماسي للمسألة الشرقية (٣٨) .

ب - هذا وتنطلق دراستنا لهذه الحركة من الاعتراف باعتبارين أساسيين مترابطين :
أولهما : انها لم تكن حركة الاصلاح الوحيدة في العالم الاسلامي خلال القرن ١٩م ولكنها كانت حركة في نطاق أكبر الدول الاسلامية في حين ظهرت حركات أخرى في أرجاء العالم الاسلامي سواء تحت الهيمنة العثمانية (مصر - الشام - تونس) ، أو تحت حكم اجنبي (الهند - آسيا الوسطى الاسلامية) (٣٩) ، فإذا كانت بعض الاتجاهات تربط بين هذه الحركة العثمانية وبين مشاكل القوميات في البلقان ومن ثم مشاكل تماسك كيان الامبراطورية ، إلا أنه يجدر القول - كما يذهب البعض (٤٠) - أن الاصلاحات كانت بمثابة مرادف لأسلوب المقاومة الاسلامية في أوائل مرحلة الهيمنة الأوروبية العالمية خلال القرن ١٩م وهذه المقاومة جاءت من قادة الدول الاسلامية وصفوتها (في حين اوضحت المقاومة بعد ذلك ضد الاستعمار الأوروبي التقليدي للعالم الاسلامي في ظل المرحلة الثانية للهيمنة الغربية العالمية خلال القرن ٢٠ تنبع من قواعد أكبر للشعوب) بعبارة أخرى ، (٤١) كان من أول ردود الفعل وأكثرها وضوحا تجاه ظهور القوة الغربية على الاسلام وعدم قدرة العالم الاسلامي على المقاومة الفعالة للتوسع الغربي هي تعبئة وتقوية الحماسة الاصلاحية في العديد من المجتمعات الاسلامية وليس في مركز الامبراطورية العثمانية فقط ، ولكن كانت

(٣٨) من ثم فان أهم متطلبات تنفيذ هذا السبيل هو البحث في وثائق ومصادر عثمانية وليس أوروبية فقط حتى يمكن فهم تطور عملية صنع القرار في الدولة العثمانية والاضغوط الداخلية التي تعرضت لها . وذلك من خلال دراسة عميقة للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي العثماني وكان هذا المجال - حتى عقدين مضيا - من أقل مجالات دراسة التاريخ العثماني تطورا وجذبا للاهتمام .

(٣٩) سيتم الإشارة الى مغزى هذه الحركات وأثارها بالقدر الذي يتناسب مع دراسة العلاقات بين العثمانيين والدول الاسلامية في المبحث التالي . إلا ان التمييز بين اتجاه ونمط الاصلاح العثماني وماعداه من حركات الاصلاح في العالم الاسلامي سيتم تناوله في نطاق النماذج الفكرية الخاصة بهذه المرحلة . حيث تزامن مع التيارات الفكرية التي عبرت عن الحركة العثمانية الاصلاحية وعارضتها تيارات فكرية أخرى في أرجاء العالم الاسلامي سواء بين الهنود أو العرب . وكانت في مجموعها صورة متنوعة الأبعاد عن ردود الفعل المسلم في أرجاء متباينة تجاه قضية من أخطر قضايا هذه المرحلة وهي قضية العلاقة بالمركز العثماني وفي نفس الوقت النقل عن الغرب للتحديث .
انتظر تحليلا مقارنا للحركات الاصلاحية المتزامنة في أرجاء العالم الاسلامي طوال القرن ١٩م في :

- M.G.Hodgson : op. cit . PP 221 - 240 .

وحول تحليل مقارن للحركات في تركيا ومصر وتونس فقط أنظر :

- L.C.Brown : op. cit.

- M.G.Hodgson : op. cit. PP 228 - 229 .

- E. Mortimer: op. cit . P. 88 .

(٤٠)

(٤١)

حركة الإصلاح العثمانية حركة محورية قامت في أكبر الدول الإسلامية ولم تقتصر انعكاساتها على المركز العثماني في الأناضول فقط أو على الشرق الأوروبي ولكن امتدت وبدرجات متنوعة لأرجاء العالم الإسلامي المختلفة ، فلقد كانت الدولة العثمانية هي الدولة المركزية في العالم الإسلامي ذات الاحتكاكات الشديدة والهامة مع أوروبا بقدر ماتوقف على مصير هذه الاحتكاكات مصير أرجاء عديدة من العالم الإسلامي في هذه المرحلة (وسط آسيا - الهند - شمال إفريقيا وباقي الوطن العربي) بقدر ماتوقف مصير هذه الاحتكاكات ذاتها على مصير حركة الإصلاح العثماني ، ومن هنا موضع اهتمامنا بأبعاد هذه الحركة في هذا الموضع دون غيرها من حركات الإصلاح الأخرى .

ولانيهما : أن اهتمامنا بأبعاد هذه الحركة (الدوافع والطبيعة والنتائج) يجب ألايلقى بنا في صميم السياسات والأوضاع الداخلية العثمانية ولكن يجب أن يقودنا الى صميم التفاعلات الدولية العثمانية التي تبلورت حول هذه الأبعاد كما أفرزت أنماطاً هامة من التفاعلات الدولية مع القوى الأوروبية الكبرى الى أثرت وتأثرت بالآزمات في الشرق الأوروبي وبمشاكل العالم الإسلامي، فبقدر ماكانت حركة الإصلاحات العثمانية تعبيراً عن صورة من صور المقاومة غير العسكرية للهجمة الأوروبية ، وبقدر ماكانت عملية إدارتها تعبيراً عن آليات حاسمة في إدارة العلاقات الدولية العثمانية ، بقدر ماأضحت نتائجها - كما سنرى - تعبيراً عن تحول خطير في شكل تنظيم الدولة العثمانية وفي العلاقات العثمانية - الأوروبية والعلاقات العثمانية-الإسلامية أيضاً ، ولهذا أوضحنا أن عملية الإصلاح لم تكن عملية داخلية فقط لكن تقع في صميم التفاعلات الدولية الكبرى في هذه المرحلة ، وتبرز خصوصية هذه الخبرة العثمانية بالنسبة للتنظير حول التفاعل بين الداخل والخارج في هذه العمليات المتعددة ، ومن هنا تتور عديد من الإشكاليات المنهجية الهامة .

٢ - ومن أهم الإشكاليات المنهجية التي تتضح من واقع المراجعة النقدية لمجموعة من الأدبيات العربية والغربية حول هذه القضية هي : التعقيد والغموض والتداخل الذي يفسح الطريق لاستكشاف أنماط هامة من التحيزات حول أبعاد هذه القضية وحول الإجابة عن السؤال التالي : ماهو تقويم عمليات الإصلاح طوال القرن ١٩م من حيث الدوافع والمضمون والآليات والنتائج والمحددات المؤثرة على هذه النتائج ؟ . ويرجع هذا الى عدة اعتبارات :

أولها : اختلاف التحليلات من حيث زاوية النظر وبؤرة الاهتمام نظراً لتعدد هذه الزوايا وهذه البؤر والذي تفرضه طبيعة القضية ، فهناك مستويان : مستوى الطرف العثماني (قيادة ، صفوة ، قاعدة) ومستوى الطرف الأوروبي ، ومما لاشك فيه أن

مفاهيم ومنطلقات ومصالح الطرفين غير متطابقة ، كذلك يتركز الاهتمام اما على بؤرة اصلاح وضع رعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين أو بؤرة اصلاح مؤسسات الدولة والمجتمع فى مركز الدولة العثمانية وفى اقاليمها وولاياتها الأوروبية والعربية ، ومن ثم فان تقويم عملية الاصلاح لابد وأن يحدد الزاوية والبؤرة حتى يمكن توضيح النتائج والتغلب على التحيزات أو على الاقل اكتشافها والاعلان عنها .

وثانيهما : وهو الأهم خطورة وحيوية القضية الكامنة وراء حركة الاصلاح وهى قضية ثارت منذ أكثر من قرنين ومازالت تتور حتى الآن أى ثارت منذ أن دخل العالم الاسلامى فى طور الضعف وتحول مركز القوة العالمية الى الغرب . وهذه القضية تحوز اهتمام مجالات معرفية مختلفة (وليس السياسية فقط - الدولية والداخلية) تتناول الاسلام (سواء كديانة أو حضارة أو مركز لقوة عالمية) وتطور علاقته بالغير أو بالغرب بصفة أدق بعبارة اخرى تعد هذه القضية موضوعا ومجالا مشتركا بين معارف مختلفة كل منها تلقى بأسهامها فيه من زاوية معرفية محددة : تاريخية - نفسية - اجتماعية - اقتصادية - تكنولوجية . . . ، وتثير هذه القضية الحيرة والارتباك بالنسبة للخلل السياسى الذى يريد أن يقدم تحليلا علميا حيث لا يجد امامه الا منطقة رمادية غامضة تتصادم حولها منظورات ورؤى متباينة فتتقدم بذلك بيئة صالحة للتميزات المتنوعة ويجب اكتشافها وتحديدتها حتى يصبح بمقدورنا أن نتعامل معها من واقع منظور اسلامى ولكن بما يتناسب وحدود دراسة واقع العلاقات الدولية الاسلامية فى هذا الجزء من المشروع^(٤٢) وتتلخص هذه القضية كالتى . مع دخول العالم الاسلامى فى طور الضعف وتحول مركز القوة العالمية الى الغرب بحيث أضحي الغرب هو النموذج الأمثل لأسباب القوة والتقدم والرخاء والاستقرار ، تبلورت التساؤلات عن أسباب هذا الضعف وهذا التحول وكما تبلورت الاتجاهات نحو الحاجة الى الاصلاح وفى نفس الوقت اتسعت الشقة والخلافات بين الآراء حول القدر من الاصلاح المطلوب ومضمونه ومجاله . واذا كان الاتجاه الأساسى للاصلاح قد تمثل فى النقل من الغرب والأخذ عنه الا أنه لم يكن هناك اتفاق على ما الذى يجب نقله من عدمه وعلى مغزى هذا النقل وعواقبه . وتمثلت المعضلة الأساسية بين دعاة صور الاصلاح المختلفة وبين قوى المعارضة حول امكانيات وصعوبات الفصل بين نقل أوجه التقدم المادى والتكنولوجى وبين نقل الآراء والأفكار والمعتقدات والقيم والسلوك والمؤسسات الغربية

(٤٢) حيث أن هذه القضية تمثل محورا أساسيا وهاما من محاور دراسة النماذج الفكرية حول ضوابط العلاقات السلمية مع الطرف الآخر وذلك فى الجزء التالى من المشروع . والجدير بالذكر هنا أن هذه المرحلة التاريخية (أى منذ نهاية القرن ١٨م) يبرز فيها موضوع التداخل بين أبعاد الحركة وبين أبعاد الفكر ليس على صعيد دراسة العلاقات الدولية فقط ولكن النظم السياسية أيضا . ويقدر مايعد هذا الأمر من أهم أسباب صعوبة دراسة هذه المرحلة ، فهو يعد أيضا من أهم أسباب ثراء وغنى خبرتها فى مجال التخطيط .

التي تتباين نظائرها في نطاق الحضارة الاسلامية ، ولذا تفرع عن هذه العضلة الأساسية مجموعة من الاسئلة الفرعية: هل يعنى النقل من الغرب الاعتراف بتفوقه على الاسلام وحضارته ومن ثم هل يفرض هذا النقل حتمية التحول نحو العلمانية ؟ أى هل العلمنة هي مرادف التغلب على أسباب ضعف وتراجع عناصر القوة في الحالة العثمانية أم أن ما أصاب القوة في العالم الاسلامي من تخلف وضعف كان من جراء تغلغل أفكار وممارسات علمانية ؟ وكيف يمكن الجمع بين أوجه التقدم المادي الغربية لحياء عناصر القوة وبين الخصوصية الذاتية للقيم والمعتقدات والممارسات الاسلامية ؟ بل هل من الممكن تطوير نموذج آخر للتقدم لحياء هذه العناصر دون نقل عن نموذج الغرب ؟ هل السبيل لحياء القوة الاسلامية وانقاذها هو استبدال المؤسسات التقليدية أو أن هذه المؤسسات في حاجة لاجتهاد اسلامي جديد لتطوير دورها وفعاليتها في خدمة الأمة ؟ وهل هذا ممكن في ظل ضغوط الاطار النظمي الدولي المحيط الذي يسعى بطبيعته لالغاء هذه الخصوصية ؟

وتفجر هذه الاسئلة كل أبعاد أهمية خبرة الدولة العثمانية في هذا المجال .

وبالنظر الى هذه الاشكاليات وعلى ضوء أهدافنا في توظيف دراسة حركة الاصلاحات العثمانية في نطاق دراسة العلاقات الدولية العثمانية ، أى كمجال لظهور أنماط من التفاعلات الدولية وليس دراسة السياسات والأوضاع الداخلية أساسا نجد أن فهم ضوابط ومعايير تقويم هذه الحركة الاصلاحية في حاجة الى دراسات مقارنة تراكمية على عدة مستويات وفي عدة مجالات تثيرها مجموعة من الاسئلة ، وهي تتلخص كالتالي :

أ - معنى " الاصلاح " وهدفه هل هو اصلاح من داخل نفس النظام ومن أجل احيائه وتجديده وفي ظل ضوابط ومعايير اسلامية أم لاستبداله للانتقال الى نظام آخر مختلف تماما عن طريق النقل التام عن الغير والتخلي عن الاطار الحضاري برمته أو في أجزاء منه وفي هذه الحالة الأخيرة يثور التحفظ على مصطلح الاصلاح حيث يصبح في الحالة العثمانية وخلال القرن ١٩ بصفة خاصة مصطلح "تأثير الغرب والنقل عنه" أكثر ملاءمة، وهذا يقتضى بدوره الاجابة عن السؤال التالي :

هل بدأت الاصلاحات العثمانية بالمعنى الأول وانتهت الى الثاني ؟ وكيف ولماذا؟.

ب - الدوافع نحو ادخال الاصلاحات . هل هي ذاتية لاحداث تحول حقيقي في ظل الاسلام أم تحت ضغط من الخارج اتفقا مع مصالح قوى خارجية ؟ وما نمط ودرجة ومجال تأثير هذا الضغط الخارجي ابتداء من فرض الاصلاح وخلال عملية تنفيذه ؟ .

ج - معضلة الاصلاح : كيف يمكن نقل الأبعاد المفيدة بون النيل من الذات والعقائد ؟ وهل هذا ممكن في ظل توازن القوى الدولي الذي لا يكون في صالح الطرف الذي في حاجة للاصلاح ؟

د - مضمون السياسات الاصلاحية : فهي متنوعة الأبعاد عسكرية ودبلوماسية واقتصادية واجتماعية وسياسية ، ومن ثم فهناك حاجة لتحديد الأولوية التي حظى بها كل بعد من هذه الأبعاد وأيهما كان أكثر تحدياً واثارة للمعارضة الداخلية ؟

هـ - أهم القوى المعارضة ودوافعها ومبرراتها : ودرجة تأثيرها بالمقارنة بدرجة تأثير الضغوط الخارجية على تفريغ الاصلاح من محتواه الايجابي .

وستجرى محاولة الاجابة عن الاسئلة من خلال مستويين من التحليل :

الاول : يعرض لمراحل تطور مضمون السياسات الاصلاحية طوال القرن ١٩م وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى .

أما الثاني : فيعرض للمقولات المتنوعة المنظورات حول نتائج وعواقب هذه السياسات ثم يناقش هذه المقولات للوصول الى رؤية جديدة ولبيان العوامل المؤثرة عليها .

أولا : مراحل تطور السياسات الاصلاحية : من نقل الأساليب الفنية الي نقل المؤسسات والأفكار الغربية :

يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل كبرى لهذا التطور من حيث مضمون هذه السياسات ، ولقد اختلفت هذه المراحل من حيث درجة وطبيعة النقل من الغرب^(٤٢)، ومن ثم اختلفت أيضا من حيث درجة وطبيعة المعارضة الداخلية والضغوط الخارجية. وتمتد المرحلة الأولى من نهاية القرن ١٨م وحتى ١٨٣٩م وتسمى عصر اصلاحات ما قبل التنظيمات ، أما الثانية المعروفة بعصر التنظيمات فتمتد حتى ١٨٧٨م وشهدت

(٤٢) أنظر التفاصيل في

- سليم البستاني : عبيرة وذكرى الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨ .

- محمد فريد . مرجع سابق ، ص من ٤٨٠ - ٤٨٩ ، ٥٤٠ - ٥٤٢ ، ٥٨٧ ، ٦٠٠ ، ٦٤٠ - ٦٤٧ ، ٧٠١ - ٧١٣ .

- د. عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص من ٢٥٨ - ٢٩٦ .

- د. احمد عبد الرحيم مصطفى . مرجع سابق ، ص من ١٧٢ - ٢٤٠ .

- د. ضياء الدين الريس . مرجع سابق ، ص من ٩٠ - ١٨٤ .

- ساطع الحصري : الدولة العثمانية والبلاد العربية . ط٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٠ ، ص من ٧٢ - ١٤١ .

- B. Lewis : "The Emergence of Modern Turkey ... op. cit. PP. 40 - 238 .

- M.E.Yapp : op . cit . PP 97 - 120 , 179 - 190 .

صدر ثلاث وثائق اصلاحية هي خط كلخانة ١٨٣٩م وخط حمايو ١٨٥٦م والدستور العثماني الأول ١٨٧٦م^(٤٤) ، أما المرحلة الثالثة المعروفة بمرحلة تركيا الفتاة فهي تمتد حتى الغاء الخلافة وعلان جمهورية تركيا .

هذا وتتضمن كل مرحلة اصلاحات هامة تراكمت وامتدت في مجال الجيش والعلاقات الدبلوماسية والسلطة المحلية والقانون والتعليم ، وحيث أنه لا يمكن التطرق الى تفاصيل تطور هذه الاصلاحات في كل هذه المجالات خلال قرن ممتد فانه يمكن الوقوف عند ملاحظتين أساسيتين حول اتجاه وطبيعة هذه التطورات :

الملاحظة الأولى : حول اتجاه هذا التطور أى درجة وطبيعة النقل عن الغرب والذي مثل معضلة أمام كل المصلحين ، فلقد اتسمت المرحلة الاولى بنقل الأساليب الفنية الغربية لتطور الجيش والقدرة العسكرية أساسا اعتقادا بأن عناصر القوة العسكرية هي الأساس لموازنة قوة أوروبا ولذا فان اتجاه العثمانيين في البداية نحو الغرب كان بفرض خدمة الحرب ، أما المرحلة الثانية فلقد اتسمت باحداث تغييرات مؤسسية حكومية ومجتمعية لا ترتبط بالجيش فقط ولكن تمتد الى مجالات أوسع أى الى تنظيم الادارة والقضاء والتعليم وذلك بالنقل أيضا عن أساليب الغرب ونظمه في هذه المجالات ، فلقد تبلور الاعتقاد في هذه المرحلة بأنه لا يكفي نقل عناصر القوة العسكرية لمنع الامبراطورية من الانهيار ولكن يجب احداث اصلاح حقيقى بتغيير المؤسسات والقواعد والقوانين ونظم الحكم حيث لم تعد المؤسسات التقليدية العثمانية قادرة على أداء وظيفتها بفعالية ولهذا فان وثيقتي ١٨٣٩م و ١٨٥٦م تضمنتا الكثير من المبادئ والوعود الاصلاحية ، وكان من أهمها النص فى الأول على الغاء نظام الالتزام والنص فى الثانية على المساواة القانونية والمدنية بين المسلمين والمسيحيين ، وكان تنفيذ هذه المبادئ يتطلب نقل تنظيمات بعض المؤسسات السياسية والادارية ، ولقد ارتبط بهذا النقل نقل الأفكار الفلسفية الغربية والقيم الاجتماعية والاخلاقية الغربية ، أما المرحلة الثالثة فقد شهدت خطوة أكبر للأخذ عن ونقل افكار ومؤسسات الغرب السياسية والتشريعية بصفة خاصة وذلك من أجل تقنين الاصلاحات واعتمادها ليس على ارادة السلطان العثماني فقط وانفراده بالسلطة ولكن على الدستور وعلى تمثيل ومشاركة شعبية على النمط الليبرالى الغربى ، ولذا وكما يقول بعض المستشرقين^(٤٥) فبعد أن كانت المساواة والأمن اللتان نصت عليهما وثيقتا ١٨٣٩م و ١٨٥٦م تعنى أساسا الأمن والحماية من هجوم وتعسف الحكومة وعمالها أى تعنى الحرية بمعنى

(٤٤) أنظر النص الكامل لهذه الوثائق الثلاثة فى .

- محمد فريد : مرجع سابق ، ص ٤٨١ - ٤٨٩ ، ٥٩٠ - ٥٩٣ .

- B.Lewis : op.cit .P. 133

(٤٥)

العدالة الاسلامية وليس الحرية بالمعنى الغربى ، أضحت الحرية تعنى المطالبة بمشاركة الشعب والأفراد فى الحكم .

ولقد ساد صراع هام وأساسى من أجل هذا التقنين من أجل هذا الشكل الجديد من الحرية وتنظيم السلطة والحكم طوال ثلاثين عاماً منذ اصدار الدستور وحتى سقوط عبد الحميد الثانى (١٨٧٨م - ١٩٠٨م) ، وتم خلال هذه الفترة الغاء الدستور بعد صدوره بعامين وتبلورت تجربة جمعية الاتحاد والترقى .

- وهكذا يمكن أن نلاحظ ارتباطاً بين تطور الاصلاحات وتطور النظام العثمانى برمته ، فإذا كانت المرحلة الأولى من الاصلاحات تعد مرحلة تمهيدية اقتصر فيها النقل عن الغرب على نقل اساليب فنية فإن مرحلة التنظيمات التى شهدت تغيرات مؤسسية ومجتمعية وتياراً من الأفكار الجديدة تعد بمثابة مرحلة انتقالية بين نظام قديم ونظام جديد - بحيث أن المرحلة الثالثة وخاصة منذ ١٩٠٨ (أى بعد انتهاء حكم السلطان عبد الحميد الثانى وعودة الدستور) جاءت كاعلان عن مولد نظام جديد تماماً تأكدت أركانه باعلان الجمهورية التركية والغاء الخلافة .

وهكذا كان من أهم سمات التطور الاصلاحى : القضاء على الانكشارية وتكوين جيش محترف منظم منفصل العلاقة عن العلماء وكان تطوير هذا الجيش يمثل قوة دفع لتطوير عدد من المؤسسات المالية والصناعية ، كذلك تم اخراج التعليم من تحت رقابة العلماء وازدواجية مؤسساته ما بين تعليم مدنى بمراحله المختلفة وحتى الجامعة وبين تعليم دينى ، وازدواجية المحاكم والقوانين التجارية والجنائية والخاصة ما بين قوانين مدنية وأخرى شرعية اسلامية أو مختلطة حيث لم تعد الشريعة فقط هى مصدر القوانين ولكن ظهرت مصادر أخرى للقوانين تحتذى النمط الأوروبى أى تستند على مبدأ الاقليم وليس الشخصية ، وتم تنظيم الوزارات على أسس أوروبية ، الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية .

وفى نفس الوقت الذى كانت تتبلور فيه هذه الاصلاحات الداخلية كانت تتبلور أيضاً المرحلة الأخيرة من تطور العلاقات الدبلوماسية العثمانية مع الدول الأوروبية بعيداً عن الدبلوماسية المنفردة واستكمالاً لحلقات الدبلوماسية التبادلية الكاملة على النمط الأوروبى ومن ثم الاندماج الكامل للدبلوماسية العثمانية فى ظل نظام الدول الأوروبية منذ منتصف القرن ١٩م (٤٦) .

الملاحظة الثانية : وهى أن السياسات الاصلاحية قد تضمنت مستويين من الاجراءات : أولهما لتطوير عناصر قوة المركز العثمانى وأنوات سياساته العسكرية

(٤٦) أنظر تفاصيل هذه المرحلة الرابعة فى

- J.C.Hurewitz : Ottoman Diplomacy and the European State op. cit. PP 147 - 158

والدبلوماسية والسياسية والاجتماعية ، وثانيهما للحفاظ على تكامل أجزاء الامبراطورية من خلال اعادة تنظيم الادارات المحلية فى الولايات وزيادة استقلال سلطاتها العسكرية والمالية والقضائية ومن خلال اصلاح أوضاع الرعايا من غير المسلمين الذين هددت ثوراتهم فى البلقان بصفة خاصة (ثم فى الولايات العربية) هذا التكامل .

وتجدر الإشارة هنا الى أن هذين المستويين مرتبطان ومتداخلان بقوة ، فالخيط الأساسى والمشارك والكامن وراء المراحل الثلاثة من تطور الاصلاحات العثمانية هو وضع الأقوام والملل المختلفة ، ومن ثم وضع العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين ، فى المركز العثمانى وفى أرجاء الامبراطورية ، ومن ثم امكانيات وأفاق وحدود المساواة بين الرعايا من مختلف هذه الأقوام وهذه الملل ، ولقد كانت الاصلاحات فى مجال الجيش والسياسة والمجتمع مجالا أساسيا لاختبار هذه الامكانيات والحدود ، فاتجاه دعاة الاصلاح الى برامج الاصلاح المستوحاة من أوروبا قد وضعهم بطريقة لامفر منها أمام مشكلة المساواة التى يطالب بها المسيحيون والتى تساندتهم فيها الدول الأوروبية ومن ثم كانت هذه البرامج التى تتبنى الأنماط السياسية والتعليمية والقضائية الأوروبية مجالا لاختبار هل يُعطى المسيحيون فرصة متساوية مع المسلمين فى المدارس الجديدة التى اقامها النظام التعليمى الجديد أو فرصاً للخدمة العسكرية فى الجيش الجديد أو فرص القبول فى الوظائف الادارية العليا أو فى الخضوع للقوانين والقواعد القضائية الجديدة التى تطبق على المسلمين أو فى المشاركة فى أية صورة من صور الحكم أو الرقابة الدستورية التمثيلية الجديدة (برلمان أو حكومة) ، بعبارة أخرى فان مذهب المساواة بين المسلمين والمسيحيين - والذى برز بوضوح فى خط همايون - قد لعب دورا أساسيا فى القضية المركزية لاصلاح الدولة العثمانية (٤٧) ، وكان الخيط الكامن والرابط بين جميع هذه الاصلاحات هو " ابعاد التحول نحو دولة مركزية وطنية علمانية بالمعنى الحديث الذى عرفته أوروبا ، وهو الأمر الذى لم يكن يستوى مع كيان متعدد القوميات تتفوق فيه الملة المسلمة مثل كيان الامبراطورية العثمانية ، اذن هل أدى التطور فى مضمون سياسات الاصلاح الى احداث هذا التحول ؟ وماهو تأثير رؤية القيادة العثمانية والصفوة والمعارضة ؟ وماهو تأثير الضغوط الخارجية وماقترن بها من تفاعلات ؟ .

ثانيا : محصلة سياسات الاصلاح ومحدداتها :

إذا كانت المعارك العسكرية فى أوروبا لم تحم تماسك الكيان الاقليمى الأوروبى للامبراطورية العثمانية حيث استمرت تحت ظل التدخلات الخارجية عملية الاستقطاع

(٤٧) انظر وضوح هذه الرابطة فى مطلق دراسة هامة وهى

- R. H. Davison : op. cit. P. 846 .

التدرجية من الأقاليم الأوروبية ومن السلطات الفعلية العثمانية على هذه الأقاليم ،
والتي وصلت الى قممتها فى نهاية القرن ١٩ فان الاداة العثمانية الأخرى فى عملية
مقاومة الهجمة الأوروبية أى أداة الإصلاح لم تساعد أيضا فى حماية هذا التماسك
ولم تحل مشاكلها الداخلية بل وقادت فى النهاية الى نتيجة أخطر وأعمق مازالت
مجتمعات الشعوب المسلمة تعاني من عواقبها الداخلية والخارجية . فهذه الإصلاحات ،
وان ساعدت على اطالة أجل الامبراطورية لمدة قرن ، الا أنها أفرزت وبصورة تراكمية
تحولات اجتماعية واقتصادية خطيرة أدت وبصورة تدرجية منظمة ومستترة فى
البداية ثم صريحة فى النهاية الى فصل الاسلام عن المجتمع والدولة وذلك تحت حجة
ماسمى التحديث والتقدم والعلمية وفى ظل عملية النقل من الغرب والأخذ عنه . فاذا
كان الغاء الخلافة وتصفية الامبراطورية واستقلال أرجاعها الأوروبية والعربية وعلان
الجمهورية التركية الحديثة بعد نشوب الحرب العالمية الأولى يعد نهاية مطاف قرن
ونصف تقريبا من الجهود الإصلاحية المتنوعة الاشكال والدرجات ، فان هذه التحولات
الخطيرة قد وجدت جذورها فى آليات ونتائج سياسات الإصلاح العثمانية بمستوياتها
الأساسيين المترابطين أى العلاقات بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين ، وتطوير سبل
وتنظيم وإدارة الدولة والمجتمع فهل كانت هذه المحصلة حتمية ؟ وماالعوامل التى
حددتها كما حددت المسار نحو الإصلاح ؟ .

وحتى نتمكن من الاجابة عن هذا السؤال يجب مناقشة التأثير المتداخل لثلاثة
عوامل : دوافع القيادة العثمانية (السلطان ودعاه الإصلاح) وأهدافها من وراء
الإصلاح ، وردود فعل المعارضة الداخلية ، وطبيعة التدخلات الخارجية فى هذه
العملية (٤٨) . ان تقويم سياسات الإصلاح يفترض التمييز بين منظورات كلا الطرفين
العثماني والأوروبي حيث تصادمت هذه المنظورات حول أهداف ودوافع وسياسات
الإصلاح (أو النقل من الغرب) : كيف ولماذا يتم الإصلاح أو النقل عن الغرب للحفاظ
على المصالح العثمانية ؟ وفى المقابل كيف يجب الضغط من أجل تغيير النظام
العثماني لحماية مصالح الغرب المادية والمعنوية على حد سواء ؟

ويساعد التمييز بين هذه العوامل الثلاثة من ناحية وتحديد التفاعل المتداخل بين
تأثيراتهم من ناحية أخرى على استجلاء الغموض الذى يكتنف القراءة فى سياسات
الإصلاح العثمانية بحثا عن نتائجها وتفسيرها لهذه النتائج .

(٤٨) تتطلب دراسة هذه العوامل دراسة عميقة توافر مصادر ووثائق أساسية - وخاصة تركية - ولكن ينبغى التحليل فى
هذا الموضع على المادة التاريخية فى المصادر الثانوية المنشورة عن التاريخ العثماني بصفة عامة وبما فيه فترة
الإصلاحات .

ومن خلال هذه القراءة يمكن التمييز بين أربعة اتجاهات حول تقويم هذه النتائج وأول هذه الاتجاهات يعبر عنه المؤرخون الغربيون المعاصرين للقرن ١٩^(٤٩) ، فلقد رأوا أنه لم تحدث أية اصلاحات أو تغيرات حقيقية من أجل تطبيق مبدأ المساواة بصفة خاصة ومن ثم يرون أن هذه الاصلاحات لم تكن إلا ذرا للرماد في أعين الغرب منعا لتدخله ، وأن القيادة العثمانية لم تكن تريد هذه الاصلاحات بالفعل أو على الأقل لم تقدر على تنفيذها .

أما الاتجاه الثاني : فتعبر عنه المصادر التاريخية التقليدية العربية^(٥٠) فهي تدافع عن جهود الدولة العثمانية للحفاظ على الاسلام حيث رأت أن السياسات الاصلاحية كانت السبيل لتحقيق هذا الحفاظ في مواجهة الأطماع الأجنبية .

أما الاتجاه الثالث : فهو يتناثر في المصادر الغربية والعربية على حد سواء ويرى أن معارضة بعض القوى الداخلية التي وصفت بالمحافظة أو السلفية هي التي أدت الى فشل هذه الاصلاحات والحيلولة دون تطويرها بسرعة وفعالية على نحو حال دون انقاذ الامبراطورية .

وهناك اتجاه رابع : يمثلته المؤرخون الغربيون المعاصرون^(٥١) الذين درسوا بعمق هذه المرحلة من التاريخ العثماني من واقع مصادر غربية وتركية ، ولا ينكر هذا الاتجاه حدوث تغيرات واصلاحات وانها لم تنجح في حماية المصالح العثمانية الأساسية (أي تكامل وتماسك أرجاء الامبراطورية) أو حل مشاكلها الداخلية وذلك نتيجة مجموعة متداخلة من العوامل ، ولكن من ناحية أخرى يبرز هذا الاتجاه كيف أن التنظيمات بالرغم من هذا الفشل قد مهدت الطريق نحو تركيا الحديثة بعد سقوط الخلافة ، بعبارة أخرى يبرز هذا الاتجاه كيف أن الاصلاحات العثمانية عند نهاية القرن ١٩م كانت قد ذهبت بعيدا وقطعت شوطا كبيرا لا يمكن معه الرجوع الى الوراء والعودة الى النظام القديم حيث لم يعد أمام تركيا إلا طريقا واحدا هو التحديث والتغريب .

ومن الواضح أن كلاً من هذه الاتجاهات تنطلق من منظور مصالح أحد الطرفين فقط دون الآخر (العثماني أو الأوروبي) ، فنجد أن الاتجاه الأول انما ينظر لفشل

- M.E. Yapp : op. cit . P. 111 - 112 .

(٤٩)

- B.Lewis : op. cit . P. 124 .

- R.H.Davison : op. cit, P. 848 - 849.

- U . Heyd : op . cit. P. 369 .

(٥٠) انظر على سبيل المثال .

- محمد فريد . مرجع سابق .

(٥١)

- M.E.Yapp : op. cit. pp. 113 - 114 .

- B. Lewis : op. cit. PP. 127 - 128 .

- U. Heyd : op. cit. P. 369.

الاصلاحات من منظور وضع الرعايا المسيحيين وليس من منظور احياء القوة العثمانية أو الحفاظ على تكامل أرجاء دولتها ، كما أنه يركز على الفشل لوجود مبرراً للتدخل الخارجى لصالح هؤلاء الرعايا . وبالمثل الاتجاه الرابع وإن كان يزيد على الأول فيما يتعلق ببيان عوائق الانصياع الكامل والتنقل التام والسريع للنموذج الغربى السياسى والاقتصادى ، إلا أن هذين الاتجاهين يتفقان فى التقليل من مغزى تأثير الضغط الخارجى على الاتجاه نحو الإصلاح والتأثير على نتيجته حيث أنهما يرجعان فشل هذه الإصلاحات فى حماية المصالح العثمانية الى مجموعة من العوامل الداخلية وليس الى عامل التدخل الخارجى فقط ، ناهيك عن أنهما يريان أن الإيجابية الوحيدة فيها أنها مهدت الطريق نحو العلمنة ، أما الاتجاه الثانى وإن كان ركز على موضوع الحفاظ على سلطة سلاطين المسلمين العثمانيين وأبرز خطورة التدخل الخارجى وحرص السلاطين على مواجهته ، إلا أنه لم يهتم بالقدر الكافى بتكييف مدى شرعية مبدأ المساواة كما لم يهتم بنتيجة أخرى وهى كيف كان يجب أن تكون الإصلاحات سبيلا لحياء عناصر القوة الاسلامية السياسية والاقتصادية والعسكرية اللازمة لمواجهة الخطر الغربى وليس كونها فحسب وسيلة لمجرد الحفاظ على البقاء ولو فى صورة ضعيفة حتى لو أدى الأمر للتخلى (ولو ظاهريا أو شكليا) عن مبدأ شرعى أساسى .

وبالنظر الى الطابع الجزئى لكل من هذه المنظورات وتحيزها لطرف أو لآخر من الطرفين الأساسيين المعنيين يمكن القول إن تقويما شاملا يجب أن يبحث عن محصلة التعامل بين الطرفين وهذا ماسنحاوله عند تحليل العوامل الثلاثة السابقة .

١ - دوافع القيادة العثمانية نحو الإصلاح ومصادقية أهدافها من ورائه :

اقتترنت الجهود الإصلاحية - منذ نهاية القرن ١٨م وفى تطورها عبر المراحل الثلاث السابق توضيحها - اقتترنت بمجموعة من السلاطين وكبار المسئولين العثمانيين من دعاة ومساندى الإصلاح ، فمن سليم الثالث (١٧٨٢م - ١٨٠٨م) الى محمود الثانى (١٨٠٩م - ١٨٣٩م) الى عبد العزيز ثم عبد المجيد واخيرا عبد الحميد الثانى (١٨٧٦م - ١٩٠٨م) وبالرغم من التطور فى مضمون السياسات الإصلاحية (من حيث درجة وطبيعة الأخذ من الغرب) مع هؤلاء السلاطين المتعاقبين إلا أنه يمكن أن نستخلص مجموعة من السمات العامة حول الدوافع والأهداف وحول العلاقة بين الأهداف والوسيلة :

أ - كان تعاقب الهزائم العسكرية أمام الجيوش الروسية بصفة خاصة مع توالى ثورات القوميات البلقانية المسيحية والتراخى فى قبضة السلطة المركزية العثمانية ، فى نفس الوقت الذى كانت تتزايد مطالب المساواة من هذه القوميات مع استمرار ضغوط

القوى الأوروبية بالتدخل الدبلوماسي أو العسكري لصالح هذه القوميات ، كل هذا كان يمثل الإطار الخارجى الذى أحاط بعملية الإصلاحات فى تطوراتها ناهيك عن تدهور الإطار الداخلى وخاصة الاقتصادى الذى وصل بالبلاد الى أزمة مالية ضخمة قرب نهاية القرن - كما سنرى . ولقد نبعت من هذين الإطارين دوافع الجهود الإصلاحية المتتالية وإن اختلفت درجتها وطبيعتها كما سبق التوضيح ، فلقد بدأت إصلاحات سليم الثالث عقب الهزائم التى أدت الى الانتزاع الكامل للقرم من السيادة العثمانية الدينية والسياسية ، كذلك فإن محمود الثانى كان عليه - نظرا لفشل إصلاحات سليم الثالث - مواجهة نفس المشاكل أى علاج ضعف سيطرة الحكومة المركزية على الأقاليم وتطور حركات المطالبة بالاستقلال فى البلقان ، واستمرار ضعف القوات العسكرية وهزيمتها أمام روسيا ١٨١١ ، واضطرابات الانكشارية وتزايد عدم انضباطها وتهديدها للسلطان وعجزها عن أداء مهامها العسكرية كذلك اقترنت الوعود بالإصلاحات الأكثر جذرية بعد ذلك مع وثائق ١٨٢٩م ، و١٨٥٦م ، و١٨٧٦م بالهزائم العثمانية المتتالية أمام الجيش المصرى ثم روسيا على التوالى .

ومن ثم يمكن القول إن من أهم أهداف القيادة العثمانية من وراء الاعلان عن هذه الإصلاحات هو احياء القدرات العثمانية وخاصة العسكرية والحفاظ على تماسك أركان الامبراطورية بمنع استقلال أجزائها ووقف التدخل الخارجى فى شئونها لاقتسامها باستغلال الحركات القومية الثورية ، ولذا تزامنت الجهود الإصلاحية لتطوير المؤسسات والتنظيمات بالوعود والجهود الإصلاحية لتطبيق المساواة بين المسلمين وغير المسلمين من الرعايا العثمانيين مع الحاجة لتعبئة المساندة الخارجية فى وقت الأزمات الخطرة والحد من احتمالات التدخل خلالها (أزمة العلاقات مع محمد على ، أزمة حرب القرم ، أزمة الحرب الروسية التركية) ومع ذلك لم تتحقق قاعدة المساواة على الإطلاق وبالرغم من تعدد الإجراءات التى حسنت من وضع غير المسلمين فى الامبراطورية إلا أنها كانت بطيئة وجزئية (٥٢).

ب - فهل يعنى ذلك أن القيادة العثمانية لم تكن ترغب حقيقة فى هذه الإصلاحات أم لم تكن تقدر على الوفاء بها ؟ ولماذا ؟

حقيقة قد يدفع التزامن بين توقيت اصدار الوثائق الإصلاحية الأساسية الثلاث للقول بأن مبدأ المساواة كان بمثابة سلاح دبلوماسى فى وقت الأزمات الخطيرة وليس محورا لبرنامج اصلاح حقيقى . هذا ولا يمكن من ناحية أخرى قبول القول بأن الأزمات فى حد ذاتها قد فرضت محتوى الوعود المبذولة بالإصلاح ولكن نستطيع القول إن هذه الأزمات قد فرضت توقيت وطريقة الاعلان عن الإصلاحات . فلقد أحاط

- R.H.Davison : op. cit. P. 848 .

السلطان مؤتمر باريس ١٨٥٦م بخط همايون ، كما أحاط السلطان مؤتمر برلين ١٨٦٧م بصنوبر القانون الأساسى أى الدستور ، وكان هذا التوقيت للإعلان بمثابة تكتيك لمواجهة قوى المعارضة الداخلية لهذه الإصلاحات وذلك ببيان أن هذه الإصلاحات ضرورية لافشال المخططات الأوروبية ضد الدولة ، بعبارة أخرى لا يمكن القول إن المصلحين كانوا يريدون مجرد تحقيق مكاسب سياسية خارجية وعدم تغيير أى شىء فى الداخل لأن المصلحين (فى عصر التنظيمات) أو الليبراليين (بعد ذلك) كانوا مسلمين وعثمانيين مخلصين مهتمين بالدفاع عن سيادة وتكامل الامبراطورية ضد أى تهديد^(٥٣)، ولكن كان لقادة صفوة الإصلاح خلال القرن ١٩ فى مرحلة التنظيمات (رشيد باشا ، فؤاد باشا ، مدحت باشا) رؤيتهم الخاصة لمضمون هذا الإصلاح وعلاقته بالهدف من ورائه ، فلقد كان هؤلاء القادة وبالرغم من الصراعات العديدة بينهم على السلطة - يعتقدون أن هناك حاجة لدرجة من "الأخذ من الغرب" كذلك وبالرغم من اختلافهم حول درجة سرعة تطبيق مبدأ المساواة إلا أنهم اتفقوا على أن العملية الإصلاحية تتطلب معاملة كل رعايا الدولة على قدم المساواة بغض النظر عن اختلاف الديانة ذلك لأن انقاذ الامبراطورية - وفق رؤيتهم - كان يتطلب بلورة مواطنة جديدة أو مفهوم جديد من الوطنية وهو "العثمنة" Ottomanism^(٥٤) اذن لم يكن تطبيق مبدأ المساواة مرجعه عدم الرغبة ولكن عدم القدرة حيث كان هؤلاء القادة المصلحون يعرفون مدى صعوبة تنفيذ اجراءات هذا الإصلاح وحرصوا على بيان هذه الصعوبات للقوى الأجنبية لتبرير ضالة الانجازات منذ خط همايون^(٥٥).

ج - واخيرا يتبقى سؤال هام لتقويم العلاقة بين الأهداف والوسيلة ، ويغض النظر عن انجازها الكامل من عدمه^(٥٦) هل تستقيم هذه الوسيلة ؟ أى "العثمنة" أو "المواطنة المتساوية" مع مفهوم الاسلام بقدر ماتستهدف مصالح الدولة ؟ أم كان عدم الاسراع بتنفيذ هذه الوسيلة تعبيرا ليس عن عدم القدرة بسبب معارضة ولكن عن عدم الرغبة الحقيقية فى التنفيذ بالرغم من كل التعبيرات اللفظية والسلوكية عن هذه الرغبة .

(٥٣) د . عمر عبد العزيز : مرجع سابق .

- د . احمد عبد الرحيم مصطفى . مرجع سابق .

- Ibid : PP 850 - 851 .

- B.Lewis : op. cit. P 165 - 167 .

(٥٤) أنظر تحليلا لهذه الاتجاهات فى .

- د . عمر عبد العزيز : مرجع سابق .

- R.H.Davison : op. cit . PP 849 - 853 .

- B.Lewis : op. cit .

(٥٥) أنظر بعض النماذج التبريرية فى

- R.H.Davison : op. cit. P 853 .

(٥٦) نقنصر هنا على المساواة فى عصر التنظيمات فى حين يثور نفس السؤال بالنسبة للمرحلة الثالثة من الإصلاحات (الليبرالية - البرلمانية) وستعرض له فى الجزئية الخاصة بقوى المعارضة الداخلية .

والجدير بالذكر أن الشق الثاني من السؤال ليس هناك اتفاق حوله ، ومن الصعب حسمه بدون الرجوع الى مصادر أصلية ، فيشير البعض ^(٥٧) الى أن القيادة كانت مقتنعة بأن تغيير المؤسسات والقواعد هو السبيل لانقاذ الامبراطورية ، في حين تشير بعض المصادر الأخرى ^(٥٨) عرضا لعدم معرفة مدى رغبة القيادة في هذه الاصلاحات وان كانت تعدها وسيلة لتقوية السلطة المركزية وليس تغيير المجتمعات نحو وضع أفضل.

أما الشق الأول من السؤال فهو الذي يحتاج الى مناقشة استنادا الى الأسس التالية (التي تساهم في تحديد الشق الأول أيضا) :

من ناحية : اذا كان الشعور بالمشاكل وعوامل الضعف الكامنة يرجع الى فترة قمة الازدهار العثماني في نهاية القرن ١٦ م ، واذا كان الغموض قد احاط بالطول المقترحة خلال القرن ١٧ م والتي قامت أساسا على تبني أساليب عسكرية وبحرية أوروبية فقط ، واذا كانت هذه الشكوى من التدهور قد ارتفعت خلال القرن ١٨ م وازدادت الدعوة للأخذ من الغرب أكثر اتساعا كما أضحت اتجاه ونطاق البحث عن تغييرات جديدة أكثر وضوحا ، فلقد صاحب هذه التطورات تطورات مناظرة حول علاقة الاسلام بهذه الدرجات من الأخذ من الغرب .

ففي البداية (في منتصف القرن ١٩ م) اقترن الانفتاح على الغرب للتعرف عليه والنظر فيما يأخذ عنه باستمرار الاعتقاد والتمسك والدفاع عن تفوق الحضارة الاسلامية والدولة العثمانية بالمقارنة بالحضارة الغربية المسيحية ومؤسساتها ثم بدأ يظهر القول في بداية القرن ١٩ م إن الاسلام هو الذي يجب أن يسود من جديد وإن المطلوب لذلك هو احدث تكييف للأساليب الفنية العسكرية الغربية مع احتياجات الدولة العثمانية ^(٥٩) .

ومن ناحية أخرى : لم تخل وثيقة من الوثائق الثلاث الاساسية للاصلاح أو جهود السلاطين من نفمة اسلامية واضحة سواء بأرجاع التدهور الى عدم مراعاة قواعد الاسلام أو بالتاكيد على حماية الاسلام والاصرار على احيائه . فنجد أن السلطان محمود قد حرص خلال اعادة تنظيم الجيش العثماني عن تقليص نفوذ الانكشارية وبتنظيم كيان محترف جديد وفقا للأساليب الأوروبية أن يتفادى اخطاء سليم الثالث (الذي اندفع في اصلاحاته المنقولة عن الغرب وخاصة فرنسا معطيا الانطباع بتراجع الحفاظ على الاسلام) ، ولذا فقد ربط كل فصيلة من الفصائل

- U. Heyd : op. cit. P. 364 .

(٥٧)

- E.Mortimer : op. cit.

(٥٨)

- M.E.Yapp : op. cit. P. 89.

(٥٩)

الجديدة بمجموعة من العلماء ، كذلك اقترنت قرارات التنظيم بفتاوى شرعية بأن
الاصلاحات تتفق مع الشريعة (٦٠) بعبارة أخرى فلقد حرص على أن يبين أن
اصلاحاته (والتي تركزت في الجيش والادارة) انما تزيل البدع الضارة وتعيد اقامة
جوهر المؤسسات العثمانية كما كانت في وقت سليمان القانوني ، كما أكد دائما أن
اصلاحاته انما تهدف حماية الاسلام (٦١) . كذلك فان خط كلخانه ١٨٣٩م ينص في
مقدمته على أن "الدولة العلية كانت جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين
الشرعية بتمامها ولذا وصلت قوتها وسلطتها الى حد الغاية وقد انعكس الأمر (منذ
مائة وخمسين عام) بسبب عدم الانقياد والاقتيال للشرع الشريف وللقوانين المنبثقة
فتبدلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر" (٦٢) ، كذلك فانه مع عصر السلطان عبد
الحميد الثاني اتسم الحال بارتفاع نفعة الاسلام بدرجة أكبر مما كانت عليه في فتره
التنظيمات السابقة فبالرغم من استمرار الاصلاحات في عهده في نفس اتجاه سلفيه
إلا أنه يمكن القول أنه أبدى مزيداً من الجهود للحفاظ على فاعلية الاسلام وعلى تقاليد
والأسس الاسلامية الفكرية والحركية وخاصة في نطاق العلاقات بين الدول الاسلامية
ومن هنا كانت فكرته عن الجامعة الاسلامية (٦٣) . ولقد كانت جهوده في هذا المجال
محاولة لتعويض عواقب النقص الخطير في عناصر القوة المادية في وقت تألّبت
واجتمعت عليه الدول الأوروبية والتي أخذت تهدد ايضا وبدرجة متزايدة ومباشرة
مختلف أرجاء العالم الاسلامي ، كذلك كانت الجهود دفاعا عن الاسلام سبيلا لمواجهة
تزايد اتجاه الفكر والحركة المسماة بالديمقراطية الليبرالية ضد استبداده
بالسلطة (٦٤) . هذا ولقد كان خطاب السلطان عبد الحميد الثاني بمناسبة اعلان
القانون الأساسي (الدستور) يتضمن في أكثر من موقع ما يبين أن هذا القانون الذي
هو السبيل للحفاظ على التماسك الاقليمي للأمة واصلاح صور الضعف الداخلي انما
هو موافق للشرع ولا يخالفه (٦٥).

- Ibid : P. 104 .

- Ibid : P. 108 .

(٦٠)

(٦١)

(٦٢) انظر نص الوثيقة في .

- محمد فريد : مرجع سابق ، ص ٤٨١ .

(٦٣) انظر مزيداً من التفاصيل عنها في البحث الثاني .

(٦٤) تتفاوت المصادر العربية التاريخية بين نفعة مؤيدة لعبد الحميد وجهوده في حماية وحدة العالم الاسلامي بالرغم من
ضعف الدولة العثمانية وبين نفعة أخرى مهاجمة ومتهمة لاستبداده بالسلطة . وعادة تتفق المصادر الغربية على
سمة الاستبداد هذه في حكمه .

(٦٥) انظر نص الخطاب في

- محمد فريد . مرجع سابق ، ص ص ٥٩٠ - ٥٩٧ .

ولكن من ناحية ثالثة : نلمس تفاوتاً في تقويم هذا المسلك بين المصادر التاريخية المختلفة ، ففي حين نجد البعض ^(٦٦) يتحدث عن "علمانية" دعاة التنظيمات حيث أن الوثائق الثلاثة لم تكن مستمدة من الشريعة الإسلامية ، نجد البعض الآخر ^(٦٧) يرى أن ١٨٥٦م يعد تاريخاً ذا أهمية خاصة لأنه يوافق أول مسعى جماعي بغية فرض الاعتراف بمبادئ تتنافى والشريعة الإسلامية على دولة إسلامية مستقلة ، لذا فإن القضية هي معرفة ما إذا كان المسلمون يستطيعون القبول بمثل هذا التغيير دون التنكر لإيمانهم ، كذلك فإن البعض الآخر ^(٦٨) وبالرغم من إشارته إلى إخلاص المصلحين كمسلمين وكنعانيين يريدون انقاذ الامبراطورية ولا يريدون في نفس الوقت التضحية بالمركز المتفوق السائد للمسلمين الاتراك إلا أن إصلاحاتهم نحو المواطنة المتساوية "أي نحو إلغاء الفواصل بين الملل كانت تعنى اتجاههم نحو مفهوم علماني للدولة والمواطنة، كذلك فإن البعض الآخر ^(٦٩) أوضح أنه مهما كانت صعوبات إنجاز الإصلاحات كاملة - كما أعلن عنها - إلا أنه قد حدثت تغيرات لا يمكن أن تسمح بالعودة إلى النظام القديم ولا تسمح إلا بالتحرك قدماً نحو التحديث والتغريب ، كذلك فإن البعض الآخر ^(٧٠) قد رأى أن إجراءات تطبيق المساواة للحفاظ على ولاء الرعايا غير المسلمين كانت تحمل بنور العلمانية حيث أن فكر المصلحين العثمانيين لم يعد ضمناً ينظر إلى الدولة العثمانية كمرادف لجماعة المؤمنين ولكن باعتبارها كياناً لصالح جميع الرعايا ، ولم يكن المصلحون قادرين على التعبير علناً عن ذلك لأنه يعنى انفصالاً راديكالياً عن قواعد الفكر الإسلامي التقليدي ، إلا أنه أشار بعد ذلك إلى أمرين : أن ما كان يحدث للإسلام من تراجع في مجالات الإصلاح الحديثة لم يكن بالتأكيد من صميم نوايا المصلحين ^(٧١) ، وأنه من غير المؤكد أن المصلحين قد فكروا بوضوح في هذه العاقبة (أي الاتجاه نحو العلمنة) ^(٧٢) ، كذلك يشير البعض الآخر إلى أن رجال التنظيمات وإن لم يكونوا بأي طريقة أعداء للإسلام إلا أنهم قيدوا وظائفهم العامة ورأوا غالباً في الإسلام المنظم عائقاً ومعارضاً لإصلاحات محددة ولبرنامجهم العام من أجل العثمنة وهي الأيدلوجية السياسية العلمانية ^(٧٣) وإن

(٦٦) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سابق ، ص ١١٨ .

(٦٧) روبرت شنيرب : تاريخ الحضارات العام (القرن ١٩) ، ط ٢ ، دار منشورات عويدات ، بيروت / باريس ١٩٨٧ ، المجلد السادس، ص ٤٠٨

(٦٨) - R.H.Davison : op. cit. P. 852 .

(٦٩) - B.Lewis : op. cit. PP. 127 - 128 .

(٧٠) - E.Mortimer : op. cit. P. 92.

(٧١) - Ibid : P. 93 .

(٧٢) - Ibid : P. 97 .

(٧٣) - M.E. Yapp : op. cit. P. 141 .

التغيرات التي أدخلها عصر التنظيمات يمكن النظر إليها كأساس في بناء الدولة العلمانية مركزية حديثة ولتنفيذ تلك الأيدلوجية التي تبناها مصلحو التنظيمات (٧٤).

ومن ناحية أخيرة : وعلى ضوء كل ما سبق فإن السؤال المنطقي الذي يفرض نفسه هنا والذي يترجم بقوة المعضلة الأساسية التي واجهت كل المصلحين والمحدثين المسلمين (أي معضلة درجة وطبيعة النقل من الغرب دون النيل من الخصوصية والذاتية الإسلامية) ، يتلخص هذا السؤال في شقين : هل كانت القيادة العثمانية (السلطين ودعاة الإصلاح من الصدر الأعظم) بافتراض رغبتها في الإصلاح وليس مجرد الاعلان عنه كمناورة سياسية فقط - وبافتراض أنها كانت بالفعل تتمسك بالاسلام ولا تتخذه مجرد تكتيك لخدمة مواقف معينة- هل كانت تدرك مال النتيجة النهائية في المدى الطويل لتطبيق هذه الإصلاحات وماستسفر عنه عواقب هذا التطبيق بالنسبة لنموذج الدولة الإسلامية ومن ثم التحول نحو العلمانية ؟ ولكن هل كانت فكرة المواطنة خروجاً على الشريعة الإسلامية أم قامت على أسس فكر إسلامي تبلور في ظل معطيات داخلية ودولية محددة بحيث يمكن في ظل تطور هذه المعطيات ان يظهر اجتهاد إسلامي آخر؟ . .

ويقدر مايصعب الاجابة المطلقة عن الشق الأول من هذا السؤال بدون تحليل منظم لمصادر التعبير عن فكر القيادة العثمانية ، ويقدر مايمكن الاجابة عن الشق الثاني من السؤال في موضع آخر من المشروع (٧٥) إلا أنه يمكن أن نصوغ في هذا الموضوع النتيجة التالية : حيث أن رؤيتنا لضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ (٧٦) تفرض أن يكون للمتغيرات العقيدية وضعها الضابط بين المتغيرات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفسرة للوقائع أو التطورات أو القضايا ، ولذا يصبح السؤال الهام هنا هو ماالذي فعله السلطين لإصلاح واحياء السلوك الإسلامي الصحيح في المجتمع ، فإن افتقاده - وليس عناصر القوة المادية - هو أساس التدهور والضعف الذي حاق بهذه العناصر .

لقد أساءت الدولة العثمانية تقدير عواقب مايقترن بنقل الأساليب الفنية والمادية من نقل للأفكار والقيم والقواعد الغربية ، كذلك أساءت اختيار الوسيلة اللازمة لانقاذ الامبراطورية - المساواة - فهي فضلاً عن كونها تثير الجدل حول مدى تطابقها مع أسس الشريعة الأمر الذي أثار معارضة داخلية شديدة لها ، وفضلاً عن كونها في

- Ibid : P. 113 .

(٧٤)

(٧٥) أي في إطار النماذج الفكرية وعلى ضوء اسهامات المتطور الأصولي حول هذه القضية أي " وضع أهل الامة في ظل متغيرات وأوضاع دولية مختلفة " وهي القضية التي سبق وثارت أيضاً عند دراستنا لسياسات الامبراطور أكبر في الهند .

(٧٦) أنظر الورقة المنهاجية في مقدمة هذا الجزء .

جانب هام منها نتيجة ضغط خارجي ، فلم يكن بمقدور هذه الوسيلة - في ظل المعارضة الداخلية وفي ظل الضغوط الخارجية أن تحقق الهدف من ورائها ، بعبارة أخرى حتى لو افترضنا امكانية القول إن القيادة العثمانية أرادت إصلاحاً حقيقياً من داخل النظام الاسلامي (مواطنة في ظل الاسلام) فان الوسيلة لم تكن تستقيم مع الهدف ولا تعالج الدافع ، ذلك لأن هذه الإصلاحات لم تعالج الضعف الأساسي أي السياسي والاقتصادي (والأهم ضعف الروح والقيم الاسلامية) والذي أدى الى الضعف العسكري فلقد فشلت القيادة العثمانية في ادراك أن الاعتماد الاقتصادي والمالي ليس أقل خطورة من الهزائم العسكرية ومن تأثير القوميات الثائرة على أمن وتكامل الامبراطورية واستقلالها ، ولقد كان دور عناصر المعارضة من ناحية والصفوة الخارجية من ناحية أخرى من أبرز العوامل التي بلورت جوانب هذا السوء في الاختيار.

٢ - المعارضة الداخلية : أنماطها واتجاهاتها ونتائجها :

شهدت ساحة الحركة الإصلاحية منذ نهاية القرن ١٨م وحتى أوائل القرن ٢٠م ثلاثة أنماط من المعارضة الداخلية ، ولقد ارتبط ظهور كل نمط بمرحلة من المراحل الثلاث الأساسية التي تطور عبرها محتوى السياسات الإصلاحية . ويقوم التمييز بين هذه الأنماط على عدة أسس : معارضتها للإصلاحات أم لنظام الحكم العثماني وسلطات السلطان ، ومضمون وأسس الفكر المعارض^(٧٧) ، وطبيعة القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلها^(٧٨) . ويعكس الاهتمام بدراسة دور هذه القوى المعارضة في هذه المرحلة اهتماماً بفهم القوى التي شكلت رد الفعل العثماني تجاه طبيعة التحدي الخارجي أي تجاه الضغوط الأوروبية حيث أن كثافة التأثير الأوروبي على تشكيل عملية الإصلاح ونتائجها قد تحقق من خلال تأثير التطور في القوى الداخلية ، فلقد كانت حركة هذه القوى تجاه الإصلاح مجرد إعادة لتشكل قنوات العلاقة مع الغرب .

أ - النمط الأول^(٧٩) . هو معارضة العلماء والانكشارية ، أي التحالف بين رجال السيف ورجال الدين اللذين مثلاً ما يسمى " الصفوة التقليدية " وكانا الركنتين

(٧٧) لن يتم التعرض لهذه الأسس في هذا الموضوع إلا بالنظر الذي يوضح الفروق الأساسية بين الأنماط المختلفة في حين سيتم التعرض التفصيلي لها في إطار النماذج الفكرية في الجزء الرابع من المشروع .

(٧٨) من أهم الدراسات التي تتناول تطور النظام العالمي للدولة العثمانية منذ نهاية قرن ١٨م وطوال ١٩م وذلك من منظور القوى الاجتماعية والاقتصادية وأوزانها النسبية وعلاقات القوى بين مصالحها في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع واللغة . انظر

- Kemal Karpat : "The Transformation of the Ottoman State 1789 -1908" .
International Journal of Middle East Studies.No.3 (1979) PP. 243 - 281 .

(٧٩) أنظر التفاصيل في .

- محمد فريد . مرجع سابق ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ ، ٢٩٧ - ٢٩٩ ، ٤٢٩ - ٤٣١ .

- د . عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص ٢٤٧ - ٢٧٤ .

- M.E.Yapp : op. cit. PP 102 - 108 .

- B.Lewis : op. cit. PP 70-71 , 76-80 , 96-104.

الأساسيين للدولة العثمانية منذ نشأتها وفي عصر قوتها ، ولقد وصفت هذه القوى "بالتقليدية " أو " الرجعية " أو المحافظة أو السلفية واتهمت بالجمود والتمسك بالقائم ورفض النقل والأخذ من الغرب الكافر والتشكك في الأفكار النابعة من خارج نطاق مجالهم المعرفى .

ولقد برزت هذه المعارضة فى مواجهة اختلاف السلطان سليم ومحمود الثانى بالرغم من أنها اقتصررت على نقل أساليب فنية ونظم تدريب عسكرية جديدة ، ولم تتضمن مساسا جوهريا بنظامهما وسلطاتهما .

ولقد كانت هذه المعارضة من القوة فى البداية لدرجة أنها اكتسبت مساندة شعبية كبيرة لها وحتى أدت الى فشل اصلاحات سليم الثالث بل عزله (وفقا لفتوى من المفتى) .

ولقد تكرر تمرد الانكشارية وتكرر أيضا استنفار العلماء للشعب ضد انشاء نظام جديد للجيش وذلك فى ظل مصطفى الرابع ومحمود الثانى وظلت هذه المعارضة حائلا دون ادخال اصلاحات حقيقية ، ولكن تمكن محمود الثانى وبخطوات تدريجية وحذرة من القضاء على الانكشارية ١٨٢٦م بعد أن تكرر عصيانها وتهديدها لاستقرار النظام الداخلى . ولقد تمكن من تحقيق هذا نتيجة الضعف الذى أصاب طبقة العلماء وعدم قدرتها على المعارضة الفعالة علنا ومن ثم موالاتها له ومشاركتها فى تعبئة الرأى العام الى جانب الاصلاح وضد الانكشارية ، هذا ولقد برر السلطان محمود الثانى موقفه من الانكشارية بما وصلت اليه حالها من الضعف والانحطاط وعدم الانضباط حتى صارت من أكبر نواحي تأخر الدولة أمام تقدم الدول الأوروبية بعد أن كانت من أكبر نواحي تقدمها وامتداد فتوحها .

ولقد كان الغاء الأنكشارية من جميع أرجاء الامبراطورية فاتحة الطريق لاتمام مشروعات الاصلاح العسكرى التى بدأها سليم الثالث وبداية مجموعة ثانية من الاصلاحات الجادة لتطوير الجيش ، والتى وضعت حجر الأساس لمشاريع خلفائه . هذا ولقد كان تدمير الانكشارية - وهى الدعامة العسكرية للنظام التقليدى برمته - بمثابة المنطلق الحقيقى لتكوين جيش جديد يعد بمثابة أداة الدولة وليس ترجمة لأوضاع اجتماعية معينة نشأ فى ظلها نظام الانكشارية ، كذلك فان تقليص سلطة العلماء من خلال اجراءات مالية وإدارية أدى الى ضعف قدرتهم على مواجهة السلطة المركزية ومن ثم فلقد انساق جانب كبير منهم - اقتناعا أو خوفا - الى مساندة الاصلاحات ، واستمر البعض الآخر فى معارضته القوية للتغيير .

ب - أما النمط الثاني : فهو الذى غلب فى عصر التنظيمات (١٨٣٩م - ١٨٧٦م) وظهر أيضا بين صفوف العلماء ، فبالرغم من ضرب القدرات المادية والتنظيمية للعلماء فى عصر محمود الثانى واحتواء معارضتهم للنقل من الغرب إلا أن معارضتهم تبلورت مرة أخرى تجاه تطبيق قاعدة المساواة بين المسلمين وغيرهم ، وإذا كان البعض رأى أن عدم فهم المسلمين والمسيحيين على حد سواء لأهداف الوثائق الثلاث التى نصت على هذه المساواة قد عرض حركة الإصلاح لنكسات شديدة (٨٠) ، فمما لاشك فيه أن عدم التطبيق الفعلى والكامل لمبدأ المساواة - وليس النقل من الغرب - قد رجع فى جانب كبير منه الى معارضة المسلمين فضلا عن معارضة المسيحيين أنفسهم - كما سنرى بعد ذلك . اذن هذا النمط من المعارضة انطلق من قاعدة أكبر من قاعدة النمط الأول كما أن قضيته اختلفت عن قضية النمط الأول (٨١) .

ولذا يصبح السؤال هنا كيف جاءت ردود فعل المسلمين الأتراك تجاه الاعلان . عن مبدأ المساواة وماهى الجذور التى شكلتها وهنا يمكن أن نورد الملاحظات التالية حول هذا الأمر من واقع تحليل احدى الدراسات التى استندت الى وثائق ومصادر تركية (٨٢) :

الملاحظة الأولى : تدور حول التسامح لدى المسلمين الأتراك شعبا وحكومة تجاه "أهل الكتاب" ولكن بالرغم من هذا التسامح وهذا هو محور الملاحظة الثانية فقد ظل لدى الأتراك احساس بالقوة كان يمكن أن يؤدي الى ممارسة العنف ضد غير المسلمين وهو العنف الذى كان يظهر فى فترات الأزمات الخارجية - وخاصة فى السبعينات من القرن ١٩م - حيث أن القلاقل الداخلية فى الامبراطورية والضغوط الخارجية المتزايدة ولدت - وفق هذا التحليل - ردود فعل مميزة من جانب المسلمين ، هذا فضلا عن شعور التفوق الذى كانت لدى المسلمون الأتراك حيث كانوا لا يرون أن المسيحيين متساوون مع المسلمين لأن الاسلام - وهو أسلوب للحياة - هو الدين الحق ومن ثم فإن اعلان المساواة كان لابد وأن يثير ردود فعل ليس الفقهاء فقط ولكن النخبة أيضا وخاصة على ضوء خبرتهم السلبية عن تأثير المسيحيين على الحياة العثمانية وعن التدخل المستمر للقوى الأوروبية المسيحية فى شئون الامبراطورية واستغلالهم السيئ للامتيازات الممنوحة لهم من السلطان وهو الاستغلال الذى كان يعود بالفائدة على الرعايا العثمانيين من المسيحيين على حساب مصلحة الدولة وعلى حساب مصالح الرعايا المسلمين .

(٨٠) د . عمر عبد العزيز مرجع سابق .

(٨١) من الملاحظ أنه لم تتضمن المصادر التاريخية التى تم الرجوع اليها (هامش رقم ٧٩) تفاصيل من صورة المعارضة خلال عصر التنظيمات مثلما تضمنت بالنسبة لنظيرتها خلال المرحلة السابقة . وحول تحليل التنظيمات والاتجاهات المعارضة والمؤيدة لها . أنظر .

- د . عبد العزيز الشنارى مرجع سابق . ج ٤ ، ص ١٨٠٧ - ١٨٢٧ .

- R.H.Davison : op. cit. PP. 854 - 864 .

وبالنظر الى هذين النمطين - وبالمقارنته برؤية السلاطين وصفوة الاصلاح يمكن القول إن هذه المعارضات كانت معارضات للاصلاح وليس للنظام العثماني القائم ولقد نبعت من الخلافات حول الهدف وحول تكييف الوسيلة ، وهو الاختلاف الذي وقع فى صميم الجدل الداخلى الخاص بحركة الاصلاح العثماني فاذا كان مصلحو التنظيمات قد افترضوا أن الاصلاحات (على النمط الغربى) التى تحوى ضمنيا فكرة العلمنة للحياة العامة هى السبيل لانقاذ الامبراطورية ومن ثم ضغطوا بكل الطرق لتحقيق أهدافها بالرغم من معارضة الشعوب التى يحكمونها ، فان هذه المعارضة - سواء العنيفة فى البداية ثم السلبية بعد ذلك - انطلقت من أنه اذا كان الانقاذ لن يتحقق إلا بالتضحية بالشرعية فهو لا يستحق لأنه يعنى التخلي عن أمل الخلاص نهائيا ، أى رأوا أن المصلحين انما يدمرون الجوهر والأساس فى سبيل الحفاظ على الشكل والمظهر (٨٣) .

وكما سبق وناقشنا مدى مصداقية تطابق رؤية صفوة الاصلاح مع رؤية الاسلام فيجب أن نطرح هنا التساؤل التالى : ماهى الأسس التى بنت عليها المعارضة التقليدية مواقفها وما مصداقية علاقتها بالاسلام فعلا ؟ هل كانت هذه المواقف تحمى الاسلام فعلا من خطر حقيقى أم تسعى للحفاظ على مصالح معينة لم يعد الحفاظ عليها سبيلا لحياء القوة الاسلامية ؟

يمكن مناقشة الاجابة من خلال الملاحظات التالية :

من فاحية . لم تكن كل طبقة العلماء ضد الاصلاح فنجد أن بعض كبار العلماء حتى فى فترة سليم الثالث قد طالبوا باصلاح القوات العثمانية المسلحة عن طريق تبني العلوم والتدريب العسكرى الغربى واستخدام خبراء ومرشدين أجانب ، وأيدوا أقوالهم ودافعوا عن نظريتهم بحجج أخرى أخذت من الشريعة الاسلامية والتاريخ الاسلامى وارتكزت على مبررات عقلية ، كما بينوا أن الجهاد ضد الكفار هو من واجبات المؤمن وأن تقوية الجيش هو واجب دينى هام لأن الاسلام لن يكون بسلام بدون تبني التقنية العسكرية الأوروبية ، فالتعلم من الكفار يجب ألا يبرز أى شعور بالنقص بين المسلمين وأنه بإمكان الشريعة أن تكون ملائمة ومتكيفة مع ظروف الدولة لأن الشريعة - فى رأيهم - أنزلت بهدف مساعدة الدين الاسلامى على الانتشار وليس لوضع العقبات فى طريقه (٨٤) .

- M.E.Yapp : op. cit. P. 116 .

(٨٣) نقلا عن .

(٨٤) نقلا عن . د. عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص ٥٥ .
وانظر تحليل النماذج الفكرية المعبرة فى الجزء الرابع من المشروع .

من ناحية ثانية : فان الاتجاه الذى تغلب وبرز مستخدما العنف فى البداية قبل الغاء الانكشارية ثم ظل سلبيا بعد ذلك فى عصر التنظيمات كان يرى أن النظام العسكرى الجديد المأخوذ عن ممارسات الكفار هو بدعة مخالفة للشرع والقرآن الكريم وأن السلطان الذى يدخل نظمات الاقرنج وعوائدهم ويجبر الرعية على اتباعها لا يكون صالحا للملك^(٨٥).

ومن ناحية ثالثة : أدت المعارضة الى فشل الاصلاحات فى تحقيق أهدافها ولكن فشلت أيضا فى احياء القوة الاسلامية ، فبالرغم من استناد هذه المعارضة الى رفض البدع لحماية الاسلام فان رفضها للاصلاحات - على هذا النحو - كان رفضا لشكليات وليس حفاظا على الاسلام فى جوهره ، فلم تكن هذه المعارضة تنفيذا لما يجب أن يكون عليه الدور الحقيقى للعلماء فى فترة أزمة الأمة وخاصة فى مرحلة النقل المادى عن الغرب والذى تسربت معه الأفكار والمؤسسات الغربية . وفى هذه المرحلة - وكما يقول البعض - تحول دور العلماء (الافتاء) - تحت الضغط أو المصلحة - الى السلبية بمعنى السكوت أو التكيف مع اتجاه المصلحين بدلا من تقديم بديل يحفظ للاسلام دوره الحقيقى فى المجتمع ومن ثم وانصياعا وراء المعارضة لكل جديد أو السلبية ، لم يعد الدين الا بعدا من أبعاد الحياة يتصل بمجموعة من الافراد وصفوا إما بالجمود أو بالمحافظة أو عدم الواقعية فى حين دأبت هذه المجموعة فى المقابل على اتهام المصلحين بالخروج على الاسلام^(٨٦) ، ولم تتقدم هذه الفئة لملء الفراغ الموجود وتعبئة القاعدة بصورة ايجابية فى مواجهة صفوة البيروقراطية والجيش الجديد وهو الفراغ الذى ملأته بعد ذلك الصفوة المثقفة أو من سموا بالمصلحين الليبراليون ، فبعد محمود الثانى لم يكن هناك دافع حقيقى لتغيير اجتماعى واقتصادى بقدر ما كان هناك رغبة فى الحفاظ على الامبراطورية من التهديد الخارجى ، وكان هذا الحفاظ يحقق بعض مصالح بعض البيروقراطيين ورجال الجيش ، أما الشعب المسلم فلقد كان غير مهتم أو معاد للتغيير^(٨٧) وذلك على أساس أن ما تتضمنه الاصلاحات من تغيرات كان يبدو له كانتصار للعدو المسيحى الغربى على الاسلام كما تبدو مفروضة من أوروبا وبتشجيع منها وبتنفيذ من رجالها ، وهذه جميعها أمور تتال من الشعور بالتفوق الاسلامى ، وكان اعطاء وضع المساواة لغير المسلمين هو خاتمة المطاف^(٨٨) .

(٨٥) المرجع السابق ، ص ١٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ .

- محمد فريد . المرجع السابق . ص ٢٩٢ - ٢٩٣ ، ٢٩٨ - ٢٩٩ ، ٤٢٩ - ٤٣١ .

(٨٦) - E.Mortimer : op. cit. PP. 93 - 94 .

(٨٧) - M.E.Yapp : op. cit. P. 108 .

- B.Lewis : op. cit. P. 103 .

(٨٨) - B.Lewis : op. cit. P. 127 .

بعبارة أخرى أدت المعارضة الداخلية كما عبرت عن ذلك عدة رؤى غربية إلى فشل الإصلاحات لأن الأخيرة لم تكن تابعة من الشعب ولايساندها الرأي العام ولأنها كانت مفروضة من أعلى على مجتمع غير مستعد تماما لمثل هذا النقل والاستزراع لأشكال غربية عليه ولذا أدت الإصلاحات إلى توترات عنيفة بين صفوف الإصلاح وبين الغالبية من الشعب المسلم (٨٩) .

ومن ناحية رابعة : وبالنظر إلى كل ماسبق وعلى ضوء خصائص العصر ذاته يصبح من الضروري والمهم البحث بنظرة جديدة في أبعاد دور قوى المعارضة التقليدية حتى نتبين الأبعاد الحقيقية لالقاء مسئولية فشل الإصلاحات على الداخل أساسا وعلى من اقترنوا بالحفاظ على الإسلام والخيرة عليه ، أي طبقة العلماء وعامة الشعب المسلم ، فبالرغم من أن هذه القوى كانت تعارض جميع الإجراءات الإصلاحية التي تأخذ من الكافر وتجرد المجتمع المسلم من خصوصياته إلا أنه يصبح من التحيز البين الانسياق تماما في الهجوم على هذه القوى من المعارضة ، كما أنه يكون من التحيز أيضا المساندة الكاملة لمواقفهم ، فالموقف الوسط بين هذين التحيزين يتطلب الدراسة العلمية المنظمة لآليات هذه المعارضة ومضمون معارضتها ومبرراتها لنتبين هل اقتضت فقط على رفض الشكليات التي تتعارض مع الإسلام ، ومادى ماقدمته من بدائل للإصلاح من داخل النظام الإسلامي ، وهل رفضت مضامين إيجابية في الإصلاح ؟ ولماذا لم تكن من الفعالية لدرجة سمحت لقوى الضغوط الخارجية بجرف حركة الإصلاح لتصبح عملية تحول وانتقال من نظام إلى آخر ؟ هل كانت قيود الإطار الدولي في تفاعلها مع قيود رؤية ودافع القيادة والصفوة العثمانية أكبر في تأثيرها ؟

ج - والنمط الثالث من المعارضة : يمثل نمطا وسطا بين المعارضة التقليدية وبين صفوف الإصلاح أو ماسموا بمصلحي التنظيمات أو المصلحون المستبدون (١٧٩٢ - ١٨٧٦) ويسمى هذا النمط بالمصلحين الليبراليين أو التقدميين أو التجديديين الدستوريين ، هذا وتتعدد أوجه المقارنة بين هذه المعارضة والأخرى التقليدية .

فمن ناحية : وإذا كانت قوى النمط الأول من المعارضة قد نبعت من صفوف العلماء ورجال السيف (وجمهور الشعب المسلم) فإن هذه المعارضة الليبرالية التي لعبت دورا خطيرا في العقود الأخيرة من عمر الدولة العثمانية قد نبعت من الصفوة المثقفة والبيروقراطية الجديدة ، ولقد ظهرت كقوى اجتماعية جديدة وكنشاج للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مجال التعليم والصحافة والانفتاح على الغرب . ولقد سيطرت هذه القوى ليس على الموارد الاقتصادية والتجارية - التي سيطرت عليها

- U. Heyd : op. cit . P. 369 .

صفوات غير مسلمة وغير تركية - ولكن على سبيل الاتصال والتعليم وحاولت أن تقدم ايدولوجية خاصة تتفق ورؤيتها للعالم والانسانية ، والمكونات الأساسية لهذه الايدولوجية هي الدستور ، العلم ، العلمنة والتي جمع بينها في البداية مفهوم " العثمنة " ثم الوطنية التركية (بعد الحرب العالمية الاولى) (٩٠).

ومن ناحية أخرى : لم تكن هذه المعارضة موجهة لعواقب بعض التنظيمات (مثل النمطين الأول والثاني) بل موجهة أيضا الى جوهر النظام العثماني ذاته وخاصة انفراد واستبداد السلطان بالسلطة ، فلقد كان صفوة هذه المعارضة قد آمنوا مثل رجال التنظيمات بضرورة الحفاظ على الامبراطورية إلا أنهم اختلفوا معهم في الوسيلة ، وكان من أهم وسائلهم الدستور والبرلمان كسبيل لعلاج الخطأ الجوهرى فى اصلاحات التنظيمات وهو أنها كانت مجرد برنامج يحركه صفوة من البيروقراطيين والجيش وليس له أى جذور فى القاعدة ، كما أنه كان يتوقف على ارادة السلطان الذى اهتم بالاصلاحات كسبيل أيضا لتدعيم سلطته وزيادة مركزيتها ، بعبارة أخرى كان الدستور والبرلمان فى نظر المعارضة الليبرالية وسيلة لتعويض الدعائم التقليدية التى تم تدميرها والتى سبق ووازنت سلطة السلطان وخاصة ان ازدياد انفراد السلطان بالسلطة قد ادى الى مفاسد عديدة . بعبارة أخرى لم يكن الشغل الشاغل لقوى المعارضة الجديدة التغريب الذى يتجه اليه المجتمع والدولة ولكن كيفية تغيير السلطة المستبدة (٩١) . هذا ولقد تبلورت هذه المعارضة منذ ١٨٦٠م وامتدت تطوراتها بين التنافس كحركة فكرية (١٨٦٠م - ١٨٧٧م) ثم التقلص (١٨٧٧م - ١٩٠٨م) ثم الصعود كحركة سياسية (١٩٠٨م - ١٩١٤م) وكانت الثورة الكمالية أقصى تعبيراتها وكانت بدايتها تحت اسم تركيا الفتاة ثم جمعية الاتحاد والترقى (التي كانت احدى أجنحة تركيا الفتاة) (٩٢) .

ومن ناحية ثالثة : اذا كان النمطان السابقان من المعارضة قد فشلا فى الحفاظ على الذاتية الاسلامية للدولة وللمجتمع العثماني فان هذه المعارضة نجحت تدريجيا

(٩٠) - K. Karpat : The Stages of Ottoman History ... op. cit. PP. 93 - 96 .

(٩١) - M.E.Yapp : op. cit. PP. 115 - 116 .

- B.Lewis : op. cit. PP. 133 - 135 , 170 - 171.

(٩٢) انظر تفاصيل تطور هذه الحركة وجنورها وأهم أسسها الفكرية ثم تطور ممارساتها عند الوصول الى السلطة (١٩٠٨ - ١٩١٨م) فى :

- محمد فريد - مرجع سابق .

- د. عمر عبد العزيز - مرجع سابق .

وحول ملايسات ما قبل اصدار الدستور ثم مراحل ظهوره وتطبيقه ووقته أنظر

- د. عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق . ج ٤ ، ص ١٧١٣ - ١٨٠٦ .

- M.E.Yapp : op. cit. P. 115 - 120 , 183 - 195 .

- B.Lewis : op. cit. P. 150 - 238 .

لدى فرض البرلمان والدستور فى البداية ثم فى استرجاعها بعد تعطيلها لمدة ثلاثين عاماً ، وكان هذا النجاح هو الخطوة الاولى التدريجية نحو النظام العلمانى التركى الحديث بعد الثورة الكمالية والغاء الخلافة العثمانية عقب الحرب العالمية الاولى .

بعبارة أخرى اذا كان النمط الاول من المعارضة قد غالى فى رفض النقل من الغرب خوفاً من البدع والنيل من الاسلام (بوصفاً تمييزاً بين النقل الايجابى والسلبى) فان المعارضة الليبرالية لم تجد غضاضة تحت تأثيرها بالأفكار والممارسات السياسية فى الدول الأوروبية الكبرى من الدعوة الى نقل الممارسات والأفكار والمؤسسات باعتبارها السبيل الأمثل لتحقيق التطور كما لم تجد غضاضة فى بيان أن نقل هذه الأبعاد لا يتناقض مع الاسلام بل ان لها جذورها فى الخبرة الاسلامية وفى خبرة التاريخ العثمانى ذاته ، وان التطبيق الفعلى للشرعية يعنى تشكيل مجلس تمثلى وحكومة مسئولة مباشرة أمام الأمة، أى حاولت هذه المعارضة تشكيل المجتمع العثمانى ليس وفق الأفكار الغربية فقط ولكن بالتوفيق مع تقاليد وأسس تنظيم السلطة والمجتمع فى التاريخ الاسلامى والعثمانى . فلقد حرصت صفوة هذه المعارضة على تقديم أفكارها فى اطار يتكيف مع التقاليد والاتجاهات الاسلامية ومن ثم كانوا كما يقول البعض^(١٣) مسلمين مخلصين بفكر ليبرالى وطنى ، ومع ذلك يظل الحكم على علمنة فكرهم فى البداية أو تطوره تدريجياً على نحو قادم الى هذه العلمنة أمراً يحتاج الى دراسة تفصيلية تساعد على توضيح عدة أمور غامضة ومتناقضة فى نظر غير المتخصصين فى دراسة هذه المرحلة من التاريخ السياسى العثمانى الداخلى ، وأول هذه الأمور هو أن المصادر التاريخية الغربية تحرص على بيان اخلاص صفوة هذه المعارضة كمسلمين وذلك على عكس مصادر تاريخية عربية وتركية تبرز صفة العلمنة لهذه الحركة بصورة أكثر وضوحاً ، وثانى هذه الأمور هو أن المصادر الغربية التى عاصرت نمو هذه الحركة لم تتفق - نقلاً عن البعض^(١٤) - عن تقويمها كحركة تقدمية أو رجعية حيث أن هذه الحركة - التى قالت إن التطبيق الفعلى للشرعية يعنى تشكيل مجلس تمثلى واقامة حكومة مسئولة مباشرة أمام الأمة - عارضت تطبيق بعض اجراءات التغريب ، وكان هذا الوضع يعكس وفق نفس المصدر تناقضاً بين الجانب الغربى والجانب العثمانى الاصلاحى الليبرالى وذلك على أساس أن صفوة حركة تركيا الفتاة قد قدموا بعبارات اسلامية بعض الأفكار والمؤسسات التى عرفوها من اتصالهم بالغرب ، وحتى يفرض أن هذه الأفكار والمؤسسات تتلاءم مع الاسلام أو كامنة فيه بل وتتفوق فى صيغتها الاسلامية عن الصيغة الغربية الا أنه وبغض النظر عن مدى صحة هذه الحجج فهى - وفقاً لنفس المصدر أيضاً - لاتستطيع أن تخفى أن الشكل الجديد لهذه الافكار والمؤسسات قد انتقل للعالم الاسلامى من الغرب .

- B.Lewis : op. cit . P. 135 .

(١٣)

- E.Mortimer : op. cit. P. 97 .

(١٤)

بعبارة موجزة فلقد مثل هذا النمط الثالث من المعارضة - حين ولادته - جنود مايسميه البعض ^(٩٥) بالاسلاميين التجديديين أو التحديثيين أى الذين يستخدمون الحجة المعروفة للمسلمين والقائمة على طريقة تفكير العلماء وذلك حتى تظهر الاصلاحات متفقة مع الشريعة ومن ثم يمكن ان يقبلها المسلمون ، هذا وتجدر الاشارة الى أن الاتحاد والترقى فكرا وحركة قد مرت بتطورات هامة منذ بدايته وحتى ١٩٢٤م وان ممارساته المتتالية فى مجال التعليم والقضاء ووضع المرأة قد بينت انه مهد الطريق للجمهورية التركية الكمالية التى أفصحت بصورة جذرية - غير كامنة أو مستترة - عن اتجاهها العلمانى والتغريبى الكامل .

ومن ناحية رابعة : كان صفوة حركة تركيا الفتاه بمثابة الجماعة المسلمة ذات الفكر الذى يستطيع أن يواجه ويقاوم فكر الجماعات القومية الانفصالية المسيحية فى البلقان، وهى الجماعات التى تطورت قدراتها التجارية والزراعية والثقافية بمساعدة الكنيسة والمدارس التى أرست اتصالات قوية مع الغرب الذى ساندها فى حربها من أجل الاستقلال عن الدولة العثمانية ^(٩٦) ذلك أن المصلحين الليبراليين اتفقوا -فى بداية ظهورهم - مع هدف مصلحى التنظيمات وهو الحفاظ على تكامل الامبراطورية وتكامل أرجائها فى ظل العثمنة ، ولقد اختلفت بعد ذلك التيارات فى داخل الاتحاد والترقى حول درجة مركزية أو لامركزية هذه العثمنة ثم تخلوا عنها بعد الحرب البلقانية ١٩١٢م - ١٩١٣م حيث انفتح الطريق أمام الوطنية التركية ، ولذا نجد أن السلطان عبد الحميد الثانى قد شجع لديهم - فى البداية ذلك البعد المدافع عن وحدة المسلمين فى مواجهة البعد الديمقراطى الليبرالى فى فكرهم .

وبالرغم من هذا الالتقاء -ولو المبدئى والتكتيكى - حول فكرة العثمنة ومستقبل العلاقة بين المركز العثمانى والولايات فلقد كان للمعارضة الاصلاحية الليبرالية انتقاداتها الأساسية لفكر وحركة مصلحى التنظيمات حول أبعاد هامة أخرى ، وتتصل هذه الأبعاد بدور القوى الخارجية وتدخلاتها باعتبارها من أهم عوائق التطور الداخلى وباعتبارها من أهم عواقب التنظيمات حيث أن الأخيرة قد أدت نتيجة مادخلته من صور الادارة والتنظيم والحكم الى فتح الأبواب أمام التدخل والنفوذ الأجنبى الذى زاد من مخاطر انهيار الامبراطورية العثمانية الاقتصادية ولذا فان هذه الحركة بعد وصولها للسلطة ١٩٠٩م وبعد اندلاع الحرب العالمية الاولى ألغت من جانب واحد كل الامتيازات .

وهذا يقودنا الى طبيعة دور المتغير الأوروبى فى سياسات الاصلاحات العثمانية .

- M. E.Yapp ; op. cit. P 116 .

- K.Karpat : op. cit.

(٩٥)

(٩٦)

٣ - نمط التدخل الأوروبي في العملية الإصلاحية :

أدى التدخل الأوروبي دوره في الدفع نحو الأخذ ببرامج إصلاحية من ناحية وفي التأثير على مضمون هذه البرامج ونتائجها من ناحية أخرى ، فإذا كانت الهزائم العسكرية العثمانية في نهاية القرن ١٨م قد دفعت الى المبادرة العثمانية في التفكير في الإصلاح لحياء القوة عن طريق محاكاة الأساليب العسكرية الأوروبية فان تدهور القوة العثمانية أوقعها فريسة التوازنات الأوروبية - الأوروبية قد جعل من هذه الإصلاحات وسيلة في يد الطرفين على حد سواء ، فقد كانت وسيلة لدى الطرف العثماني لتحسين الصورة لدى الغرب ولتهيئة مساندة بعض القوى الأوروبية لتأخير اقتسام الامبراطورية ، كما كان وسيلة في يد الطرف الأوروبي لدفع اتجاه التطور في الدولة العثمانية بصورة تدريجية ولكن منتظمة ضمنية في البداية ثم علنية في النهاية بعيدا عن النموذج الاسلامي ، ولامتصاص ماتبقى لديها من صورة ذاتية انتظارا لفترة السقوط ، وهو السقوط ، الذي وان كان ولا بد وان يتأخر - تحت تأثير متطلبات التوازن الأوروبي - الا انه كان يفترض الابقاء على الدولة العثمانية ضعيفة ، ومن هنا نفهم مغزى الهدف الحقيقي للتدخل الأوروبي في عملية الإصلاح ، بعبارة أخرى فلقد انتقل تأثير التدخل الأوروبي من تأثير لارادي الى تأثير ارادي نشط (بالتهديد بالاقتسام) ثم تأثير أكثر نشاطا (بالاجبار) ، ولم يجر هذا التأثير من فراغ بالفعل ولكن بالتفاعل مع العوامل الأخرى التي شكلت مسار ومضمون ونتائج الحركة الإصلاحية في دوافع وأهداف صفوة الإصلاح والقوى المعارضة له ، والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية المحيطة بالإصلاح^(٩٧).

والجدير بالذكر انه اذا كان هناك بين ثنايا الأدبيات تيار عام يقول بأن الإصلاحات لم تكن بسبب الضغوط الخارجية فقط بقدر ما كانت أيضا تعبيراً عن فكر وسياسة صفوة عثمانية - كما رأينا - فان اتجاهها عاماً آخر من بين صفوف المحللين والمؤرخين الأوروبيين أنفسهم يعترف بأن فشل الإصلاحات في احياء القوة العثمانية انما يرجع الى التأثير السلبي للتدخلات الأوروبية في تفاعلها مع عوامل ساعدت على ممارسة هذا التأثير ، وتلخص الأسس التي استندت اليها هذه المصادر الغربية في تحليلها لهذا التأثير السلبي كالآتي:

من ناحية : تقويم الدول الأوروبية لمشاكل الدولة العثمانية على ضوء مصالحهم واهتمامهم بالتجارة والاقتصاد ومن ثم اقترحت هذه الحكومات الاجراءات الإصلاحية التي تلائم تحقيق هذه المصالح وسعت الى تنفيذها بسرعة دون الأخذ في الاعتبار حقيقة المشاكل التي تواجه العثمانيين عند هذا التنفيذ^(٩٨).

- B Lewis op cit P 170 - 171 .

(٩٧)

- M E Yapp op cit. P 92 .

(٩٨)

ومن ناحية أخرى : ضغطت القوى الأوروبية لاتمام بعض الاصلاحات وذلك باستغلال الاقليات المسيحية من أجل هدم الامبراطورية والسيطرة على اقتصادها وكذلك استغلال بعض الاصلاحات الادارية لخدمة الأهداف الغربية بصورة أكثر فعالية على حساب شعوب المسلمين (٩٩).

ومن ناحية ثالثة : لم تقم القوى الأوروبية باقناع العثمانيين باقامة أفضل حكومة ولكن منعتهم القيام بذلك بل ودفعتهم الى النقيض حيث أن تأثير القوى الأوروبية كان سلبيا لأنه تمت ممارسته من خلال القوة العسكرية والتهديد باستخدامها ومن ثم فإن الدولة العثمانية اقدمت على الاصلاحات ليس لانجاز اصلاح حقيقى ولكن لارضاء الدول الغربية وحفاظا على الاستمرار (١٠٠).

ومن ناحية رابعة : تحيز الأوروبيون فى نظرتهم وعند تقييمهم للاصلاحات العثمانية لانهم نظروا اليها من خلال المعايير الذاتية لنماذجهم الأمر الذى أدى الى الفشل فى تكوين صورة حقيقية عما يقوم به العثمانيون أو ما يجب أن يقوموا به (١٠١).

ويمكن بصدد تأثير التدخل الأوروبى أن نتوقف عند نموذجين يوضحان مدلول توظيف القوى الأوروبية وذلك بأسلوب تدريجى واستخدام أدوات اقتصادية واجتماعية لبعض الاصلاحات - لاحكام حلقات انهاك وتقسيم الامبراطورية العثمانية وصولا الى الهدف النهائى وهو ضرب الدولة الاسلامية الكبرى والقضاء على النموذج الاسلامى.

النموذج الأول : يعكس توظيف القوى الأوروبية للملل والأقوام غير المسلمة فى الامبراطورية ، أما النموذج الثانى فهو يعكس توظيف هذه القوى للأدوات الاقتصادية لتحقيق ادماج الدولة العثمانية فى النظام الرأسمالى العالمى فى اطار علاقة التبعية للغرب .

أ - توظيف القوى الأوروبية للملل والأقوام غير المسلمة :

فى مرحلة دفاع الدول الأوروبية عن استمرار تكامل الامبراطورية قبلت اعلان المساواة الذى تتضمنه موثيق ١٨٣٩م ، ١٨٥٦م ، ١٨٧٦م حيث بدا أنها رأت فيه سبيلا لعدم تدخلها تحت حجة حماية غير المسلمين ولكن - وكما سبقت الإشارة - لم يتم التطبيق الفعلى والكامل لهذا المبدأ . فما هى أبعاد الدور الأوروبى عندئذ؟

لم تكن مواقف قوى المعارضة العثمانية التقليدية لهذا المبدأ أو عدم ايمان السلاطين العثمانيين به هو السبب الوحيد وراء الفشل الكامل له والذى ترتب عليه

- E.Mortimer : op. cit . P 96 .

(٩٩)

- M.E.Yapp : op. cit. P. 92 - 95 .

(١٠٠)

- D. Norman : op. cit.

(١٠١)

استمرار مسلسل الانسلاخ في البلقان بصفة خاصة عن الدولة العثمانية ولكن كان هناك ايضا مسئولية الأقوام والملل غير المسلمة التي وجدت مساندة كبيرة لمواقفها من جانب الدول الأوروبية وذلك في وقت صفيت فيه الأداة الرئيسية للمعارضة التقليدية (أي الانكشارية) كما تقلصت مصادر القوة والتأثير لدى العناصر الأخرى الأساسية لهذه المعارضة أي العلماء والولاة .

فإذا كان اعلان المساواة قد انطلق من وأحاطه اطار فكرة العثمنة ولكن -كما توضح عديد من المصادر الغربية بصفة خاصة (١٠٢)- فلقد كان الهدف من وراء هذا المبدأ لدى هذه الاقوام والملل والدول الأوروبية التي تساندها مختلفاً تماماً عن نظيره لدى صفوة التنظيمات العثمانية وكان وراء هذا الاختلاف في الأهداف اختلاف بين في المصالح ، فإذا كانت صفوة التنظيمات قد نظرت الى مبدأ المساواة نظرة مصلحة خاصة باعتبارها سبيل منع تصفية الامبراطورية ، فان المصلحة التي كان يسعى اليها الطرف الآخر كانت على طرفي نقيض تماماً ، ففي الوقت الذي كان ينمو وتتزايد المشاعر القومية الانفصالية (المدعومة من الخارج) لدى اليونانيين والصرب والرومانيين والبلغار لم يكن العثمانيون يرون فيها - نظرا لعدم فهمهم ووعيهم بالصورة القومية الحديثة - الا تعبيراً عن عدم الرضا عن الأوضاع المحلية .

بعبارة أخرى - ووفقاً لنفس المصدر - اختلف المنطلقان العثماني وغير المسلم وكان هذا الاختلاف يعنى أن المسيحيين في البلقان يريدون الحفاظ على هويتهم ويقاومون الاندماج في مواطنة مشتركة . وكان هذا يعنى - من الناحية العلمية - سعيهم لنمو الحكم الذاتي ثم الاستقلال حين تسمح الأوضاع الإقليمية بذلك، ولهذا فان بند المساواة في برنامج الإصلاح لم يتحقق ليس نظرا لعدم ايمان السلاطين العثمانيين أو بسبب المعارضة الداخلية فقط ولكن لأن المسيحيين أرادوا لهذا التطبيق أن يفشل لأنهم يريدون الاستقلال في دولة قومية، وحتى حين أراد مدحت باشا أن يحول الامبراطورية الى نظام دولة فيدرالية رفضت القوميات البلقانية هذا البديل لعدم اهتمامهم في الأصل بأي صورة تعاونية وبالمساواة في نطاق الامبراطورية ، ولهذا وبالرغم من اهتمام ومطالبة غير المسلمين بتحسين أوضاعهم الا أنهم كانوا غير مستعدين لتحمل مسئوليات المساواة في المواطنة وخاصة الخدمة العسكرية فرفضوها في مقابل استمرار دفع الجزية ، وفي نفس الوقت رأوا في الامتيازات التي يتحصلون عليها في ظل قاعدة المساواة السبيل لدعم قدراتهم الاقتصادية والثقافية وعلى نحو

- R.H.Davison : op. cit. P. 853 - 854 .

- M.E.Yapp : op. cit. P. 113 - 114 .

- U. Heyd : op. cit. P. 366 - 367 .

أدى بدوره الى تدعيم طموحاتهم القومية مما أدى الى استحالة اندماجهم فى وطن عثمانى واحد بل أدى الى زيادة اتجاههم نحو المساعدة الخارجية لتحقيق الاستقلال . هذا ولقد عملت القوى الأوروبية خلال تدخلها فى الأزمات البلقانية - كما سبق ورأينا - على منع العثمانيين من إعادة فرض سيطرتهم وتدعيم سلطتهم على القوميات الثائرة، وهو الأمر الذى قوى من المطالب الانفصالية لهذه القوميات بالرغم من لجوء العثمانيين للقوة المسلحة لقمع هذه المطالب ، بعبارة موجزة لم تكن غاية الغرب الأوروبى الحقيقية هى اعلان المساواة وتطبيقها فلقد كان ذلك وسيلة لتحقيق غاية أكبر وهى تصفية الامبراطورية بصورة تدريجية ومنظمة ، ولقد شهد بعض الزعماء الأوربيين انفسهم بأن الاصلاحات لن تكون إلا أداة للهدم من الداخل والقضاء على الدولة العثمانية من خلال الأقليات المسيحية ، ومن أهم هذه الشهادات رسالة مترنيخ النمساوى الى الباب العالى يحذره من الاصلاحات المستوحاة من الغرب (١٠٣).

ب - نموذج السيطرة الاقتصادية :

فبعد الهزائم العسكرية وبعد التدخلات السياسية والضغط الدبلوماسي والاختراق من الداخل من خلال الامتيازات جاءت السيطرة الاقتصادية . فبالرغم من أن التشخيص المبكر (فى فترة قمة الازدهار العثمانى) لعوامل الضعف الكامنة فى الدولة العثمانية قد وضع على قمة الأولويات - كما سبق ورأينا - شئون الميزانية وتدهور الزراعة فان التنظيمات لم تحقق إلا القليل فى المجال الاقتصادى (١٠٤) ، فلم يكن قادة التنظيمات بخلفياتهم الدبلوماسية والقانونية والادارية يعلمون الشئ الكثير عن الشئون الاقتصادية، فلم تتطور الزراعة ولم تستغل الموارد الأولية ووقعت التجارة التى نمت بصورة ملحوظة فى يد الرعايا من غير المسلمين والأجانب ، فلقد تمتع هؤلاء بشروط المساواة مع الرعايا المسلمين وفى نفس الوقت ظلوا يتمتعون بمزايا الامتيازات التى حالت دون تطبيق سياسات حمائية رشيدة تحمى الصناعة العثمانية .

ولهذا كله أضحت الامبراطورية العثمانية- كما يقول البعض (١٠٥) - مستعمرة أوروبية تمد أوروبا بالمواد الأولية الرخيصة وتمثل سوقا واسعة لمنتجاتهم الصناعية تصب فيه أيضا رؤوس الأموال الأوروبية التى كانت تحقق مكاسب كبيرة ومأمونة بدرجة عالية .

(١٠٣) أنظر نص هذه الرسالة ونص شهادات من شخصيات أخرى أوروبية هى

- محمد على الفتيت ، الغرب والشرق من الحروب الصليبية الى حرب السويس . الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(١٠٤) أنظر تفاصيل هذا الفصل فى :

- B.Lewis : op. cit. PP. 44 - 127 .

- U.Heyd : op. cit. PP. 368 - 369 .

- Ibid : P 69 .

ولهذا يثور السؤال التالي : لماذا هذه النتيجة ؟

تكمن الاجابة فى فهم نمط التفاعلات والعلاقات الأوروبية - العثمانية فى ظل تحول الرأسمالية الأوروبية الى مرحلة عالمية ، وهو النمط الذى تكون كبديل عن علاقات الهيمنة العثمانية فى البداية ثم عن العلاقات التنافسية ، ويعكس هذا النمط اندماج الدولة العثمانية فى الاقتصاد العالمى فى وضع التبعية ، ولقد مثلت وثيقة كلخانة ١٨٣٩م نهاية مقاومة الامبراطورية لهذا الاندماج ، فلقد ترتب عليها انخفاض نسبى فى سيطرة الدولة على الأنشطة الانتاجية ودورة رأس المال والسلع والادارة كما ساعدت التغيرات فى الهياكل الاجتماعية الثمانية على تحقيق هذا الاندماج حيث كان لصالح الطبقة السياسية الجديدة وأصحاب رؤوس الأموال من الأوروبيين وممثلى المصالح الأوروبية فى داخل الامبراطورية (١٠٦) ، ولقد تلى عملية الاندماج تطورات أخرى عميقة فى مسار العلاقات العثمانية - الأوروبية طوال عصر التنظيمات ، وكانت هذه التنظيمات تستجيب لمصالح القوى الأوروبية فى هذه المرحلة من تطور ثورتها الصناعية ، كما دفعت ظروف عدة الدولة العثمانية لقبول التزاماتها ، ولقد كانت السمة الأساسية من سمات هذه العلاقات هى فتح الأسواق الداخلية العثمانية أمام الدول الأوروبية فى حين كانت التجارة الخارجية العثمانية تحت السيطرة الأوروبية بالفعل ، ولقد بدأ هذا الانفتاح مع الاتفاقيات التجارية التى عقدت ١٨٢٨م ، ولقد ساند هذا الانفتاح التطابق بين مصالح القوى الجديدة المهيمنة فى الامبراطورية وبين مصالح الرأسمالية الصناعية الأوروبية من ناحية ، وعدم قدرة السلطة المركزية العثمانية على مقاومة هذا الانفتاح من ناحية أخرى وخاصة فى ظل تأثير حركة التحديث والتغريب التى تسلل معها تأثير ايديولوجى غربى أسر العقول بشأن مفهوم حرية التبادل . فلقد كان هذا المفهوم هو المفتاح الأساسى الذى فتحت به الصفوة العثمانية الجديدة ذات التوجهات الغربية أسواق الامبراطورية امام أوروبا ، ولقد تم تنظيم هذا الانفتاح بمقتضى معاهدات عقدت مع بريطانيا وفرنسا ١٨٢٩م ولقد تضمنت هذه المعاهدات النص على ادخال اصلاحات فى مجال التجارة العثمانية أزال العقبات أمام غزو السوق الداخلى ، ولقد كان لتطبيق مضمون هذه المعاهدات عواقبه السلبية فى شكل تجميد النمو الصناعى والمبادلات التجارية الخارجية ، ثم كانت الأزمة المالية الطاحنة بمثابة المحصلة النهائية لتدهور مصادر الدخل والانتاجية ولتزايد الانفاق غير

(١٠٦) أنظر تفاصيل تطور الاقتصاد السياسى الدولى للعلاقات العثمانية الأوروبية

- Immanuel Wallerstein & Resat Kasaba : "Incorporation into the World Economy : Change in the Structure of the Ottoman Empire (1750 - 1839)".in: J.L Bacque Crammant , Contribution a L'Histoire Ottomane. PP. 335 - 354 .

الانتاجي (١٠٧) . ولقد وصلت هذه الأزمة المالية الى ذروتها نتيجة تفاقم مديونية الدولة العثمانية ولقد بدأت الاستدانة منذ حرب القرم وبدلاً من أن تنفذ المشروعات العديدة التي طرحتها أوساط العمل الأوروبية نشطت أوساط تقديم القروض للباب العالي ولذا تراكمت الديون بمعدل سريع ، كذلك تضاعفت أعباء خدمتها ولقد وصلت هذه الأعباء والاقساط الى حد لم يعد يتناسب على الإطلاق مع إيرادات الدولة أو وصلت الدولة الى حافة الإفلاس ، ولقد تزامن الاعلان عن وقف دفع الديون ١٨٧٦م مع التطورات السياسية الخطيرة والتي اندلعت واستمرت عدة اعوام حتى مؤتمر برلين ، وهي التطورات التي رتبت أعباء مالية ضخمة على الامبراطورية ومن ثم وصلت الدول الأوروبية الكبرى ١٨٨٠م الى تقديم مذكرة انذار الى الباب العالي ليحترم التزاماته المالية وبذا دخل التاريخ الاقتصادي للامبراطورية وتاريخها السياسي برمته منعطفا خطيرا حيث أضحى للدائن الخارجى جانب كبير من امتيازات الدولة المالية ، بل أصبحت ادارة الدين العثماني العام تمثل دولة داخل دولة ومن ثم أضحت الامبراطورية منذ ١٨٨٠م تحت الوصاية الاجنبية (١٠٨) .

وهكذا ومع نهاية القرن ١٩ صارت الدولة العثمانية أسيرة صور من الهيمنة الغربية وغير المباشرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالرغم من تأثر صفوة حركة تركيا الفتاة ثم جناح جمعية الاتحاد والترقى بصفة خاصة بالافكار الغربية ، وبالرغم من اتهام السلطان عبد الحميد الثانى لهم بالعمالة للدول الغربية (١٠٩) ، وبالرغم من اتهام فترة ممارسة الاتحاد والترقى للسلطة بأنها قادت مباشرة الى تدمير الامبراطورية ، فان معارضة هذه الصفوة لاستبداد السلطان العثماني قد اقترنت وحتى بعد وصولهم الى السلطة ١٩٠٨م برفض وهجوم شديدين على حالة التدخل الأوروبى فى الاقتصاد والسياسة العثمانية وهو التدخل الذى سبق ورأوا فيه - فى مرحلة نشأتهم - دعماً لاجراءات التنظيمات ولم يحدث بعد ١٩٠٨م تغير فى جوهر الاتجاه الرئيسى لحركة الاصلاح حيث رفضت جمعية الاتحاد والترقى البديل الليبرالى وتمسكت بالعثمنة والمركزية والنظام التعليمى والقانونى المدنى الذى اخضع

(١٠٧) حول تفاصيل الاتفاقات العثمانية الأوروبية الاقتصادية وتصنيفاتها وعواقبها أنظر

- Salgur Kancal : La Conquete du Marche Interne Ottmane par la Capitalism Industrielle Coccurentiel (1838 - 1881) " .in: Ibid . P 355 -400 .

(١٠٨) وحول أسباب وتطور وبتائج هذه الأزمة المالية بالنسبة لزيادة التدخلات الأجنبية أنظر .

- Ibid : P. 400 - 409 .

- L.C.Brown : op. cit. P. 74 - 76 .

- U. Heyd : op. cit. P. 369 .

(١٠٩) أنظر اتهامه لمحدث باشا فى

- محمد فريد - مرجع سابق - ص ٧٤٢ .

لإشرافه التعليم الدينى (بعد الازدواجية فى نظام التعليم التى ظهرت فى عصر التنظيمات) ، إلا أن التجديد الأساسى والسمة الواضحة لسياسة الاتحاد والترقى كانت الاصرار على وتأكيد أهمية التنمية الاقتصادية، ولقد أدخلت بالفعل بعض الإصلاحات الداخلية الاقتصادية والمالية ، فمئذ ١٩١١ حلت فكرة قيادة الدولة لجهود التنمية لتطوير صناعة عثمانية محل سياسة " الباب المفتوح " وأحرز هذا التحول تقدما أكبر تحت ضغط الحرب العالمية الأولى واحتياجاتها حيث اضطرت الحكومة لتحمل سلطات غير مسبوقة فى مجال السيطرة على الانتاج والأسعار والتوزيع (١١٠) .

خلاصة القول : وعلى ضوء مناقشتنا لأهداف ودوافع القيادة ، وأبعاد تأثير المعارضة الداخلية ، وأبعاد التدخل الأوروبى ، فإنه يمكن أن نلخص تحليلنا فى نقطتين :

أولاً : نجحت الحكومة العثمانية ولمدة قرن فى المناورة بالقوى الأوروبية وبقوى المعارضة الداخلية على نحو سمح باستمرار الامبراطورية لمدة هذا القرن ، ولكن لم يكن هذا هو السبيل السليم لحياء القوة وتجديدها والحفاظ على وحدة هذا الجزء من كيان الأمة الإسلامية ، فالمصالح متضاربة ومتناقضة بين الطرفين ولم تزدها الإصلاحات الا اضطرابا وتناقضا .

ثانياً : أن النقل من الغرب والأخذ عنه ليس فى حد ذاته وفى كلياته قيمة ايجابية بصورة مطلقة ودائمة وخاصة حين يتم تحت تأثير ضغط خارجى وفى مرحلة من مراحل تدنى وتدهور القوة الذاتية مثل الذى جرى فى حالة الإصلاحات العثمانية خلال القرن ١٩م . حقيقة سبق أنه وأخذ العثمانيون عن الغرب وخاصة فى المجال العسكرى والتقنى ، كذلك سبق وقدم العثمانيون امتيازات للدول الأوروبية ، ولكنها جميعا كانت ممارسات تمت فى ظل القوة العثمانية بل ودعمت من عناصر هذه القوة لأنها جرت فى ظل ظروف داخلية وخارجية مختلفة عن ظروف القرن ١٩م حيث أن الأخيرة جاءت ارضاء لأوروبا وتحت ضغطها وتحت ضغط هزائم عسكرية خطيرة حاقت بالدولة العثمانية فى نطاق عملية تحول مركز القوة العالمية نحو أوروبا ومن ثم اتجاه الأنظار نحو النموذج الغربى - المسيحى الحضارى ، ولم يكن مسمى " الإصلاحات " فى هذه الفترة إلا عامل تكريس للضعف مع الاعداد للانهيال التام

(١١٠) المرجع السابق ، ص ٧١١ - ٧١٢ .

- M.E.Yapp : op. cit. P . 192 - 193 .

- B.Lewis : P. 213 - 238 .

واحتواء ماتبقى من عناصر للقوة واقامة كيان تابع للغرب فبالرغم من هزيمتها العسكرية وتأخرها الاقتصادي - بالمقارنة بما كان يحدث في الغرب - لم تكن الدولة العثمانية مطلقة الضعف عسكريا وكانت كياناً ضخماً لايمكن اسقاطه دفعة واحدة كما حدث مع الامبراطورية المغولية في الهند في منتصف القرن ١٨م ، ولذا كان السبيل هو خلق حلقات اعتماد على الغرب تكمل من اضعاف هذا الكيان وتنال من صميم ارادته وأسس شرعيته في الداخل وكما كانت الاصلاحات الاقتصادية وسيلة لاكمال دمج الدولة العثمانية في النظام الرأسمالي الغربي ، فأن ماعقدته من محالفات ومعاهدات أكمل اندماجها في نظام الدول الأوروبية ، ولم تكن لتؤدي جميع هذه السبل الى احياء أو تجديد مجتمع اسلامي ولكن كانت سبيلا لقطع صلة الحركة الاصلاحية بالاسلام وعزل الدين عن المجتمع ، أي وضع جنور العلمنة والابتعاد عن الأسس الاسلامية بل ومحاولة اثبات فشل النموذج الاسلامي السياسي والاقتصادي ، واستغلال أنوات عديدة لفرض تبني النموذج الليبرالي الغربي وازاحة النموذج الاسلامي، فان لم تنجح فيه مباشرة وبسرعة الجيوش تم بدأب السعي لتحقيقه بسبل أخرى حتى يتم اثبات تفوق القواعد والنظم الغربية في مواجهة المسلمين ، بل ودفعهم - اجبارا أو اقتناعا - للتخلي عن قواعدهم ونظمهم الخاصة . ويعبر عن ذلك الوضع بالنسبة للمسلمين عامة بوضوح تام أ . طارق البشري بقوله " ثم كان للقوة العسكرية والسياسية الغربية المؤيدة بالتفوق العلمي والتنظيمي ما اخلت به ميزان التقدير في أيدي هؤلاء القادة والمفكرين (العرب والمسلمين على مدى القرن ١٩م) ، من ناحية مدى الجبر والاختيار في تحديد ما يأخذونه عن الغرب وما يدعون من نظمهم وأفكارهم وأصول حضارتهم وعقائدهم وجاء الاقتحام العسكري والسياسي فأضطربت تماما معايير الانتقاء لما يفيد العرب والمسلمين من منجزات الغرب ، وشلت القدرة على التمييز بين النافع وغير النافع ، وانطمست الفروق بين التجديد والتقليد ، وبين النهوض والتغيير وبين الاصلاح والاستبدال" (١١١) ، فماحدث في الدولة العثمانية لم يكن اصلاحا ولكن استبدالا ، وهذا ماحدث في باقى أرجاء العالم الاسلامي - بدرجة أو بأخرى- التي كانت تابعة للحكم العثماني وغيرها .

(١١١) طارق البشري . اشكالية الشريعة الاسلامية والحداثة في المجتمع المعاصر . نثوة اشكالية التحيز . رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد . القاهرة ١٥ - ١٧ شعبان ١٤١٢ هـ / ١٩ - ٢١ فبراير ١٩٩٢ . المعهد العالمي للفكر الاسلامي ونقابة المهندسين ، ص ١٦ - ١٩ .

المبحث الثانى : العلاقات العثمانية مع الولايات العربية وأنماط التدخلات والتنافس الأوروبية حول العالم الاسلامى :

تقديم :

بدأ الضم العثمانى للمنطقة العربية وكذلك بدأ الصراع العثمانى - الصفوى فى ظل وصول القوة العثمانية الى ذروة انتشارها العالمى من ناحية وكذلك فى ظل بداية عملية تشكيل نظام أوروبى جديد من ناحية أخرى ، وكانت التطورات فى المجتمعات والنظم الأوروبية من أهم ملامح هذه العملية ثم افرزت هذه التطورات التحولات الهامة فى مقدرات الطرف الأوروبى خلال القرن ١٨م ، ولقد انعكست هذه التحولات بدورها على عملية المواجهة العثمانية - الأوروبية حول العالم الاسلامى فى مرحلة الضعف العثمانى - كما سبق ورأينا - ، فلقد شهد نظام التفاعلات العثمانية - الأوروبية حول العالم الاسلامى حلقة جديدة خلال مرحلة الانهيار العثمانى وجهود الهيمنة الأوروبية العالمية (أى منذ نهاية القرن ١٨م وطوال القرن ١٩م وأوائل العشرين) ولقد كان يتشكل خلال هذه الحركة ايضا نظام دولى أوروبى جديد قادت تفاعلاته الى الحرب العالمية الأولى ، وكان للمنطقة العربية والعالم الاسلامى برمته دوره خلال عملية التشكل هذه وهو الأمر الذى انعكس على الملامح النهائية للخريطة السياسية للمنطقة العربية بعد تصفية الامبراطورية العثمانية وانهاء دورها العالمى باعتبارها أكبر الدول الاسلامية وأقواها نفوذا طوال مايقرب من الأربعة قرون، ومن أهم السمات والخصائص النظامية للتفاعل بين النظام الأوروبى (بتوازناته المتطورة المتتالية) وبين النظام العثمانى (بتطوراته الداخلية المتتالية مع تطور مراحل الإصلاح) هو تطور طبيعة التدخلات الأوروبية فى الولايات العربية للامبراطورية وتزايد درجتها نظرا لتزايد تعرض هذه الولايات للاختراق الخارجى ، ونظرا للتطور فى أهداف ودوافع ومسارات حركة القوى الأوروبية نحو هذه المنطقة فبعد أن كانت مشغولة بالعالم الجديد والتنافس حول البحار فى وقت كانت الدولة العثمانية (قرن ١٧م ، ١٨م) ماتزال تحوز عناصر قوة كافية للدفاع عن أرجائها فان هذه القوى أضحت (من نهاية القرن ١٨) أكثر اهتماما واتجاها الى قلب العالم الاسلامى فى محاولة للسيطرة المباشرة عليه ، ولقد سبق لنا أن بينا كيف تزايد وتطور اندماج الدولة العثمانية فى نظم التحالفات والحروب الأوروبية وكذلك ارتباط الأزمات الأوروبية بتطورات العملية الإصلاحية العثمانية ، ويمكن القول أيضا إن أنماط التدخلات الأوروبية فى العلاقات العثمانية العربية لاتنفصل بدورها عن هذه السياقات السابقة .

ومن ثم فإن هدف التحليل فى هذا البحث هو دراسة طبيعة تأثير المتغير الأوروبى على تماسك وتكامل الولايات العربية فى نطاق الامبراطورية فى مرحلة الانهيار وذلك على نحو يبين درجة وطبيعة واختلاف هذا التأثير عن نظيره فى المراحل السابقة ، كما يبين أدواته وأنماطه وعواقبه .

وتقتضى مثل هذه الدراسة المقارنة.بين تاريخ سياسات أطراف أوروبية متعددة نحو المنطقة ، ومتابعة تاريخ العلاقة بين تطور هذه السياسات وبين مراحل تطور التوازنات الأوروبية – الأوروبية حيث لايفصل التنافس الاستعماري حول المنطقة خلال هذه المرحلة عن طبيعة هذه التوازنات ، وكذلك يقتضى النظر فى سمات أوضاع النظم الشرعية العربية الاسلامية (مصر والشام وشمال أفريقيا، الجزيرة والخليج) التى تتفاعل معها السياسات المركزية العثمانية والتدخلات الأوروبية ، أى النظر فى التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى للنظم لكل .

واتساقا مع أهداف التحليل النظمى فإنه يمكن الجمع بين هذه الأبعاد فى إطار كلى مقارن يتجاوز الاقترابات الجزئية ويوظفها ، ولايقوم على التقسيم الجغرافى ولكن يقوم على التمييز بين عدة أنماط من التفاعلات بين المسلمين فى تقاطعاتها وتأثيراتها المعادلة مع تفاعلاتهم لانهم مع غير المسلمين ، ودراسة أثر المتغير الأوروبى على العلاقات العثمانية العربية وهذه الأنماط تعكس أشكالا متنوعة للتدخلات الاجنبية باستخدام أدوات متنوعة وينخرط تحت كل منها نماذج من مناطق جغرافية مختلفة عبر مراحل زمنية متتالية .

ويمكن رصد ثلاثة أنماط رئيسية هى . نمط التدخل فى تفاعلات الحركات الاستقلالية عن المركزية العثمانية ، نمط التدخل المباشر بالاحتلال العسكرى أو بمناطق النفوذ أو من خلال الصهيونية ، نمط التدخل باستغلال حركة القومية العربية .

ولن يقدم التحليل تاريخا دبلوماسيا لهذه الأنماط ولكن سيقدم تحليلا سياسيا يقوم على بيان طبيعة التفاعل بين اوضاع اقليمية وبين سياسيات وردود فعل عثمانية ، وبين أدوات تدخل أوروبية فى ظل توازنات أوروبية معقدة يحتل فيها مصير الدولة العثمانية دورا أساسيا .

ويحقق مثل هذا التحليل أهدافا بحثية متنوعة كما أنه ينضبط بمجموعة من الضوابط المنهجية التى يقتضيها مثل هذا النوع من التحليل السياسى لخبرة تاريخية نمد لأكثر من قرن ونصف .

وفيما يلى ملاحظات اجمالية عن هذه الأهداف وهذه الضوابط وهى الملاحظات التى تمهد للتحليل التفصيلى فيما بعد .

١ - يتناول هذا التحليل فى إطار واحد ومن منطلق واحد عدة قضايا خاصة بهذه المرحلة تخص أرجاء متفرقة من الوطن العربى دُرِّج على تدريسها وتقديمها فى نطاق التاريخ السياسى الحديث للوطن العربى فى أطارات مجزأة ومنفصلة عن بعضها وعن إطارها الجامع وهو أن العالم العربى الاسلامى كان وحدة واحدة تحت الحكم العثمانى، وهذه الأنماط الثلاثة متداخلة فى تطور الواقع التاريخى ، لأن بعض هذه النماذج يرتبط زمنيا بنماذج نمط آخر فمثلا الحملة الفرنسية وهى أحد نماذج نمط التدخل المباشر إنما تفاعلت بعمق مع التمهيد لحركة محمد على والإطار الدولى الذى أحاط بظهورها وتصفيتها ، كذلك فإن الحركة المارونية الانفصالية فى الشام وهى أحد نماذج النمط الأول تحتوى بصورة أو بآخرى الجذور الممهدة لمولد فكرة القومية العربية فى الشام وهكذا . وبالرغم من هذا التداخل الزمنى فإنه يمكن القول من ناحية أخرى إن كل من هذه الأنماط الثلاثة قد غلبت على غيرها فى فترة محددة . كيف ؟ . فإذا كانت كل من التوازنات الأوروبية ، وحركة الإصلاحات العثمانية قد مرت بتطورات عدة فإنه يمكن أن نقسمها إجمالاً إلى مرحلتين كبيرتين من (١٧٧٤م - ١٨٨٠م) ، (١٨٨٠م - ١٩١٤م) .

المرحلة الأولى شهدت استمرار تكامل الامبراطورية مع توالى الجهود الإصلاحية ، أما الثانية فلقد شهدت تفكك هذا التكامل ووصول الجهود الإصلاحية إلى أقصى مداها .

هذا ولقد شغلت الحركات الإستقلالية الكبرى (السياسية والدينية) المرحلة التى تمتد من الربع الأخير من القرن ١٨م وحتى منتصف القرن ١٩م وهى المرحلة التى ظهر فيها بعض نماذج الاحتلال العسكرى ، فى حين شهدت الفترة منذ الربع الأخير من القرن ١٩ نقاط تحول أساسية فى موجات الاستعمار والاحتلال العسكرى والتى اقترنت بتبلور التيارات القومية الانفصالية .

وهكذا فإن هذا التقسيم الثلاثى الأنماط ليس تحكيمياً بصورة مطلقة ولكن يستجيب لتطورات فى الطرف الأوروبى وفى السياسات العثمانية فى آن واحد ، فالنماذج الكبرى فى الحركات الاستقلالية (محمد على ، المارونية) وفى الاحتلال العسكرى (الجزائر ١٨٣٠م ، مصر ١٨٨٢م) ، والحركة القومية العربية، جميعها تتزامن مع تطورات أساسية فى التوازنات الأوروبية كما تعكس فى نفس الوقت علامات تحول أساسية على طريق توجه السياسة الغربية نحو المنطقة العربية والدولة العثمانية بصفة عامة ، وهكذا فإن هذا التقسيم الثلاثى الأنماط يحقق أغراض وأهداف التحليل الأساسية أى على النحو الذى يبرز ويبين التنوع فى ابوات التدخل الأوروبى فى العلاقات العثمانية العربية والتطور فى استخداماتها من ناحية أخرى .

٢ - يجب التفرقة بين أمرين : من ناحية : التدخلات المباشرة للقوى الأوروبية لحماية مصالحهم لدى الدولة العثمانية وذلك بالاحتلال العسكرى لبعض الارحاء لما فى ذلك من تدعيم لمواقف بعضهم فى مواجهة بعضهم الآخر ، ومن ناحية أخرى التدخل بطريقة غير مباشرة فى مواجهة أطراف اسلامية (محمد على) لحماية بناء الدولة العثمانية ولكن مع ضعفها أو بالتعاون مع أطراف اسلامية (الحركة العربية والحركة القومية) للنيل من الدولة العثمانية ، أو بالتعاون مع أقوام وملل غير مسلمة لتدعيم مصالح القوى الأوروبية المتنافسة لدى هذه الدولة ولكن مع النيل منها تدريجيا فى نفس الوقت .

بعبارة أخرى تنوعت أدوات التدخل الأوروبى كما تدرج استخدامها بانتظام حتى تحقق الهدف ، وهذه الأدوات هى : الحركة الانفصالية الاستقلالية الذاتية عن المركزية العثمانية للملل والأقوام غير المسلمة وخاصة بعد اعلان السلطان مبدأ المساواة، وحركة المسلمون العربون المحدثون الذين رفعوا فكرة القومية ، وأخيرا الاحتلال العسكرى .

ولقد وظفت القوى الأوروبية هذه الأدوات بطرق متنوعة فلقد عارضت فى البداية ويقوة الحركات الاصلاحية الاسلامية (السياسية منها والدينية) وساهمت فى تصفيتها كما ساهمت من قبل فى تدعيم الفجوة بينها وبين الدولة العثمانية وذلك تحقيقا لهدف مزدوج وهو استمرار ضعف الدولة العثمانية كمطلب أساسى للحفاظ على التوازنات الأوروبية وفى نفس الوقت منع ظهور أية حركة احياء اسلامية حقيقية ، وعلى العكس فلقد ساعدت بعد ذلك ويقوة حركات الملل غير المسلمة وكذلك التيارات القومية العربية حيث كانت سبيلا لتصفية الدولة بعد أن أضحى ممكنا بل ومرغوبا - فى ظل ظهور طبيعة التوازنات الأوروبية - مثل هذه التصفية . وبين هذين النمطين كانت أداة الاحتلال العسكرى سبيلا مباشرا للاستقطاع .

الخيطة المشتركة بين هذه الأدوات اذن مزدوج الأبعاد ، فهناك من ناحية عملية التحول من مساندة بقاء وتكامل الدولة العثمانية الى الانتقال التدريجى نحو التفتيت من الداخل ثم الاستقطاع وحتى الاقتسام النهائى حيث أن الأنماط الثلاثة تعكس درجات مختلفة من التدخل الأوروبى المتصاعد النفمة ولكن المترابط والمتكامل نحو هدف أساسى وهو تصفية أكبر قوة اسلامية ، وكذلك فإن التشكيل التراكمى للصورة الحالية للعالم الاسلامى العربى القائمة على التعددية السياسية على أساس الدول القومية، والتي كانت محصلة طبيعية لآثار عملية الاستعمار والحركات القومية والحركات الانفصالية .

ومع ذلك فانه يمكن أن نصنف هذه الأنماط الثلاثة فى نمطين فقط وذلك وفق طبيعة ومضمون التأثير الكلى للمتغير الأوروبى :

أولهما : نمط التدخل لمنع احياء الأمة الاسلامية من داخل النظام العثماني أى بواسطة قوى اسلامية - ولو غير عثمانية - ويدخل فى نطاق هذا النمط بعض نماذج الحركات الاستقلالية ، وهو يعكس التدخل الأوروبى الى جانب الدولة العثمانية ضد القوى التى بدا أنها تعمل ضدها (وان لم يكن ضد اسلام) .

ثانيهما : نمط التدخل لاستقطاع أرجاء الامبراطورية وحتى تدميرها وهنا يظهر التدخل الى جانب القوى التى تعمل أيضا ضد العثمانية ولكن ضد الاسلام أيضا ويدخل فى هذا النطاق الاحتلال العسكرى وتوظيف حركة القومية العربية كما يدخل أيضا بعض نماذج الحركات الاستقلالية ولكن ذات الجذور والدوافع المختلفة عن النماذج فى النمط الاول .

وتجدر الإشارة الى أن مثل هذا التقسيم الثنائى لا يحمل تحيزا مسبقا ولكن استند إلى تحليل مقارن لعدة اتجاهات نحو طبيعة النماذج الاستقلالية ، كما انه ينطلق من مناقشة مقولة هامة سادت وانتشرت فى الأدبيات الغربية وهى تتلخص كالآتى : لاتفسر حالة التوازنات الأوروبية بمفردها أنماط التدخل الأوروبى للتأثير على نتائج الحركات الاستقلالية فى صالح أو ضد الدولة العثمانية ولكن هناك بعداً أكثر أهمية وهو دأب القوى الأوروبية على ابقاء الدولة الاسلامية الكبرى ضعيفة ومن ثم توظيف هذه القوى لكل الفرص الممكنة للتدخل فى مركز هذه الدولة وولاياتها على النحو الذى يحقق هذا الهدف ، وتتزايد هذه الفرص بالطبع فى ظل توتر العلاقات العثمانية مع ولاياتها ووجود صراع بينها^٣ .

٣ - وتتجلى من تحليل هذين النمطين طبيعة تأثير المتغير الأوروبى على العلاقات العثمانية - العربية فى مرحلة الانهيار العثماني وهى : النيل بصورة منظمة وتدرجية من الروابط الاسلامية - العثمانية - العربية على نحو يستجيب لمتطلبات التوازنات الأوروبية - الأوروبية فى مراحلها المتتالية من ناحية ، ويتفاعل أو يستغل السياسات العثمانية وانعكاساتها على الأوضاع الاقليمية الخاصة بكل منطقة من ناحية أخرى ، فالحكومة المركزية العثمانية لم تكن سلبية تماما فى مواجهة أرجائها العربية وتنوعت ردود الفعل العثمانية للتدخلات الأوروبية كما اتجهت أحيانا للمبادرة ، فلقد انتقلت من سياسات الاصلاح التى طبقت على فترات متفاوتة وبدرجات مختلفة فى الولايات العربية (١٨٣٩م - ١٨٧٨م) فى مرحلة شهدت حركات استقلالية عدة ، الى فكرة الجامعة الاسلامية (١٨٧٨م - ١٩٠٩م) مع تزايد موجات الاصلاح العسكرى واستقلال الأقليات غير المسلمة ، الى اعلان الجهاد خلال الحرب العالمية الأولى بعد سياسات الاتحاد والترقى فى التتريك والعثمانية وفى ظل ثورة التيارات القومية العربية . ويقدر ماكانت هذه السياسات العثمانية أدوات لمواجهة حالة الضعف واعادة السيطرة

المركزية ومقاومة أدوات التدخل الاجنبى لاضعاف وتفتيت واستقطاع الامبراطورية بقدر ماثير هذه السياسات تساؤلات من منظورات مختلفة حول مبرراتها الحقيقية ومدى فعاليتها بل وعن مدى مسئوليتها عن اتاحة الفرصة للقوى الأوروبية للاختراق . فمثلا هل حالت سياسات الدولة العثمانية دون حركة اصلاح حقيقية من قوى اسلامية منه؟

وهل كانت سياسات الاصلاح (وخاصة مبدأ المساواة) بداية السقوط الحقيقى حيث مهدت الأرضية لمزيد من التوظيف الأوروبى للملثم القوميات فى النيل من الداخل فى الدولة الاسلامية ؟ وهل كانت سياسات الاتحاد والترقى مسئولة عن تلك الاتجاهات الانفصالية فى الحركة القومية العربية ؟ وهل محصلة السياسات العثمانية تمثلت فى ركود وتخلف الولايات العربية على نحو ساعد على الاختراق الخارجى والاحتلال بصفة خاصة ؟ .

ب - هذا والى جانب أدوات التداخل الأوروبية وأهدافها وتدرجها ، والى جانب السياسات العثمانية وانعكاساتها ، فإن صورة العلاقات العثمانية - الأوروبية فى ظل التدخلات الأوروبية لاتكتمل بدون فهم الأوضاع الاقليمية لكل نمط من أنماط هذا التدخل ويقدر ماثير أوضاع المتغير الأوروبى والسياسات العثمانية من تساؤلات - كما سبق التوضيح - بقدر ماثير أيضا الأوضاع الاقليمية من تساؤلات حول حقيقة النوايا والدوافع للحركات الاستقلالية (محمد على) ، وحقيقة النوايا والدوافع الانفصالية للحركة الصربية ، وحقيقة الأوضاع التى ساعدت على الاحتلال العسكرى وربود فعل الأطراف المحتلة له ، وعن سبب تأخر استقطاع او اقتسام بعض المناطق عن غيرها ، ولهذا فإن تحليل ربود الفعل العثمانية والأوروبية فى كل من النمطين سيوضح ماهية الاختلاف الحقيقى بينها .

المطلب الأول : حركات الاستقلال الذاتى ونمط توظيف أوروبا لها فى تكريس ضعف الدولة العثمانية والقوة الاسلامية :

شهد العالم العربى الاسلامى منذ أواخر القرن ١٨م وفى أواخر القرن ١٩م بعض الحركات ذات التوجهات الاستقلالية عن المركزية العثمانية ، وهى تعد صورا متطورة للحركات المناظرة فى القرن ١٨م كما تعد خطوات مسبقة وممهدة للحركة القومية التى أነعت منذ أواخر القرن ١٩م وخاصة فى الشام ، كما انها قبل ذلك كله تختلف فى نواحى عدة عن الحركات الأوروبية :

١ - فاذا كانت الكتابات الغربية بصفة خاصة فى المسألة الشرقية قد درجت على دمج مايسمى الأزمة المصرية (محمد على) وكذلك أزمة الشام (١٨٦٠م) مع الأزمات

الأوروبية في البلقان وجنوب شرق أوروبا باعتبارها حركات استقلالية انفصالية عن الدولة العثمانية تم خلالها اختبار التوازنات الأوروبية حول المسألة الشرقية ، فإن هذا الدمج ينكر أى ذاتية أو خصوصية اسلامية لعلاقات الولايات العربية -الاسلامية مع الدولة العثمانية كما يسقط أرجاء أخرى من الوطن العربى - وخاصة الجزيرة والعراق وشمال أفريقيا ظهرت فيها أيضا حركات مختلفة النمط من حيث البحث عن الاستقلالية عن المركزية العثمانية .

٢ - ومن ثم وانطلاقا من الاعتراف بمحدودية مصطلح "المسألة الشرقية" وضرورة التمييز بين الأزمات الأوروبية والأزمات في العلاقات العثمانية العربية لاعتبارات عديدة كان اهتمامنا في هذا الموضع ليس بالحالة المصرية في ظل محمد على فقط (وهي أكثر الحالات شيوعا وجذبا للاهتمام) ولكن أيضا بنماذج أخرى ذات مدلولات هامة مقارنة وخاصة بالنسبة لدى طبيعة تأثير المتغير التدخل الأوروبى ، فإذا كانت الأزمات الأوروبية قد عكست نمطا واحدا وأن اختلفت درجته على امتداد القرن ١٩م من حيث رد الفعل العثماني ودرجة التدخل الأجنبي خلال تكرار الأزمات ، حيث أنها لم تحسم دفعة واحدة ، الا أن الحركات العربية الاسلامية كانت حركات متنوعة الأنماط ، ويمكن أن نميز على هذا الصعيد بين النماذج التالية : الحركات السياسية (ويقع في نطاقها تجربة محمد على) ، والحركات الدينية الاصلاحية مثل الوهابية والمهدية والسنوسية^(١١٢) ، والحركات الانفصالية مثل الموارنة في الشام ١٨٦٠م (وهي التي سنتناولها في نطاق المطلب الثانى) .

٣ - ويقدر ما يبدو مهما وأساسيا التمييز بين الحركات الاستقلالية في البلقان ونظائرها في الوطن العربى ، بقدر ما يبدو أساسيا أيضا التمييز بعمق بين أبعاد الاختلافات بين نماذج المنطقة العربية ، فبالرغم من أنها لاتعبر عن حركات قومية مثل الحركات الأوروبية^(١١٣) ، كما أنه لايمكن أن نسميها - بصورة مطلقة - حركات انفصالية أو تحررية ، الا أنها تختلف عن بعضها البعض من حيث الدوافع والأهداف ومن حيث التفاعل مع السياسات العثمانية ومن حيث طبيعة التدخل الأوروبى .

ومن ثم فإن تناولنا لهذه النماذج سيتم على أساس المقارنة بين محورين أساسيين من ناحية : دوافع وأهداف وأدوات كل نموذج على نحو يركز بصفة أساسية عن

^(١١٢) بالرغم من ظهور الحركة الوهابية في بداية النصف الثانى من القرن ١٨م الا أننا نتناولها في هذا الموضع الذى تبلور فيه التفاعل بينها - بعد تحالفها مع السعوديين - وبين محمد على الذى أسقط الدولة السعودية الأولى .
^(١١٣) أنظر هذه الفروق في .

- L.C.Brown : op. cit. P 59 - 62 .

محاولة الأجابة على أسئلة هامة : ماذرجة الاستقلالية التى كانت تبحث عنها هل وصلت الى درجة السعى للانفصال عن الدولة العثمانية؟ هل اختلف تحديها لتكامل الامبراطورية عن التحدى الذى مثلته الحركات القومية الأوروبية؟ وهل استعانت هذه الحركات بالقوى الأوروبية فى مواجهة الدولة العثمانية؟ وماذرجة الاختلاف بينها وبين نظائرها فى القرن ١٨م والتى لم تكن تعدو أكثر من مجرد حركات عصبية وأسر محلية تسعى لتحقيق مكاسب سياسية ومالية؟

ومن ناحية أخرى : التفاعل بين رد الفعل العثماني والتدخل الأوروبي على نحو يركز بصفة أساسية على العلاقة بين طبيعة هذا التدخل ورد الفعل لنتبين مدى تأثير المتغير الأوروبي على هذا الشق من العلاقات الاسلامية، والاختلاف بين نمط التدخل الأوروبي فى الأزمات الأوروبية خلال القرن ١٩م ونمط التدخل الأوروبي أيضا ولكن فى مواجهة الحركات الاستقلالية العربية فى القرن ١٨م .

والسمة الأساسية التى ستتضح لنا من تحليل هذه الجزئيات هى أن تأثير المتغير الأوروبي على اضعاف الروابط العثمانية -العربية قد أضحى أكثر حسما وأكثر وضوحا عن ذى قبل فى نفس الوقت الذى تدهورت فيه القدرة العثمانية على ضرب هذه الحركات بصورة حاسمة وبمفردها - كما فعلت من قبل

بعبارة أخرى فان هدف هذا التحليل المركب هو بيان كيف أن اختلاف الاطراف الدولية والعثمانية والاقليمية فى هذه المرحلة بالمقارنة بالمرحلة السابقة (القرن ١٧م -١٨م) قد انعكس على طبيعة حركات القرن ١٩م ونتائجها ومدلولها حيث لم تزد حدتها وخطورتها على الدولة العثمانية إلا حين تزايد دور المتغير الأوروبي وتغيرت طبيعة أهدافه وأدواته بعد أن انتقل من مرحلة الالتفاف حول العالم الاسلامى الى مرحلة الهجوم المباشر ومن مرحلة التنافس التجارى والسياسى الى مرحلة التنافس الاستراتيجى ومن ثم التوسع والسيطرة العسكرية . فلقد كان من شأن هذه التطورات أن تجعل من حركات الخروج على السلطة العثمانية أمراً لاينفصل عن توازنات القوى والصراع الاستعماري الأوروبي .

أولا : دوافع وأهداف الحركات وأدوات تعاملها مع السلطة العثمانية :

كانت الحركة الوهابية والسنوسية والمهدية حركات ذات دوافع دينية خرجت على النظام الدينى للدولة العثمانية حيث مثلت تحديا نابعا من المسلمين ذاتهم يجد جذوره فى المصادر الاسلامية الأساسية دون تأثر بالغرب ودون أية ارمصاصات قومية ، ولكن اقترنت هذه الحركات بأخرى سياسية وعسكرية ، أما حركة محمد على وممالك

العراق فلقد كانت حركات سياسية خرجت على النظام السياسى للدولة العثمانية^(١١٤)، وجميع هذه الحركات حفزتها وحركتها حالة الضعف العام والتدنى الذى تردى فيه المسلمون وعجز الدولة العثمانية عن مواجهة خطر الهجمات الخارجية، ومن ثم كانت تعبيراً عن رد الفعل ضد التهاك فى مواجهة الغرب واعداد السبل لمقاومته ، بل ان هذه الحركات كشفت الستار عن ضعف الدولة العثمانية فى نظر المسلمين وبالرغم من فشل هذه الحركات فى احداث تغيير جذرى وسريع يوفر الفرصة لعلاج الدولة الاسلامية الكبرى ولو من مراكز اسلامية أخرى غير الأناضول فان هذا الفشل مهد الطريق أمام الحركات القومية العلمانية التى اىنت فى القرن العشرين^(١١٥)

هذا وتجدر الاشارة مقدماً الى أن هذه الحركات وان كانت قد أثارت أبعاداً قومية عند تحليلها الا انها ليست بالمعنى الذى ثار بالنسبة للحركات الأوروبية ، فهى استقلالية حقيقية ولكن وباستعارة مصطلح البعض^(١١٦) فهى وطنية اسلامية وليست قومية انفصالية علمانية وهى وان رفضت النظام العثمانى - السياسى أو الدينى - لفساده وضعفه فقد كانت تريد انشاء بديل اسلامى جديد يولد من خلال مركز قوة اسلامية أخرى غير العثمانية التى لم يعد بمقدورها القيام بدورها فى حماية الاسلام ، أى من خلال قومية أخرى تصبح القوة المحركة للدولة الاسلامية الكبرى التى تجسد الأمة والخلافة ، ويكمن فى فهم هذه الابعاد فهم العلاقة بين القومية والاسلام لدى مفكرى وفقهاء الاسلام .

واذا كانت بعض الحركات - وخاصة حركة محمد على - قد أثارت جدلاً كبيراً حول طبيعتها فان البعض الآخر لم يثر مثل هذا الجدل ، كذلك فان هذه الحركة - وإن تميزت ابعادها وتطوراتها - إلا أن بعضها قد تداخل بعمق مع البعض الآخر خلال النصف الأول من القرن ١٩م (الحركة الوهابية - السعودية مع حركة محمد على فى مصر والشام والمماليك فى العراق) ، كذلك فان بعضها الآخر قد تداخل مع امتدادات البعض خلال النصف الثانى (المهدية مع السياسة أسرة محمد على فى السودان) . وحيث أن الحركة المهدية والسنوسية اقترنت بمقاومة الاستعمار أكثر منه بتدخل الدول الأوروبية ضد حركات استقلالية فإننا سنتناولها فى المطلب الثانى فيما يتصل بوضع شمال افريقيا والاستعمار .

وفىما يلى تحليل مقارن بين حركات ثلاث كبرى :

(١١٤) د. حسين مؤنس - مرجع سابق، ص ١٨٩ .

- د. سيار الجميل - مرجع سابق ، ص ٤ .

- L.C.Brown : op. cit. PP. 63 - 64 .

- Ibid : P. 64 .

(١١٥)

(١١٦) د. حسين مؤنس - مرجع سابق .

أ - بالنسبة للحركة الوهابية -السعودية :

كانت هذه الحركة أول تحدٍ حقيقى للدولة العثمانية فى مرحلة حاسمة من ضعفها بالرغم من النفوذ العثمانى الاسمى على الحجاز ، فبالرغم من أن الحجاز كانت من ضمن الممتلكات العثمانية الا أنها خضعت لسلطة الأشراف ، وكان النفوذ العثمانى غائبا عن نجد ، تلك المنطقة الصحراوية التى لم تشجع العثمانيين بمد النفوذ اليها والتى ظلت تأكلها الصراعات القبلية حتى تم توحيدها بجهود الوهابية والسعودية، كذلك ظلت الاحساء بعيدة عن النفوذ العثمانى فى وقت كانت السياسة البريطانية قد بدأت فى التدخل بين مشايخ القبائل بعد أن اتجهت انظارها الى المدن الساحلية .

وتعد الحركة حركة دينية - سياسية فى نفس الوقت ، فهى لها شقان : شق الدعوة الوهابية وشق الحركة السياسية والعسكرية السعودية (١١٧) .

ولقد تبلور شق الدعوة الذى رفعه محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣م - ١٧٩١م) فكريا ومذهبيا خلال النصف الأول من القرن ١٨ ثم تبلور سياسيا خلال النصف الثانى ولقد وجدت هذه الدعوة مصادرها فى الأصول الاسلامية ولم تتأثر بالغرب فهى أول حركة اصلاحية " سلفية " فى العصر الحديث وأولى الحركات الاصلاحية التجديدية فى الدولة العثمانية وكانت هذه الدعوة سبيلا أساسيا لتجديد حيوية الاسلام.

ولقد ارتبط شق الدعوة منذ منتصف القرن ١٨م - أى مع تأسيس الدولة السعودية الأولى - بشق حركى سياسى - عسكرى لنشر الدعوة وحمايتها من التدخل العسكرى للدولة العثمانية التى أدرك الشيخ منذ اللحظة الأولى انه لاأمل فيها لأنها كانت دولة ضعيفة وهى فى ضعفها ترى فى كل حركة اصلاحية خطرا عليها وعلى كيانها لذلك تحارب كل مصلح وتناهض كل ناصح (١١٨) .

ولقد اقترن تحالف الشقيقين باستخدام أسلوب القوة والعنف لتنفيذ تعاليمهما واعتبار من ليس معهما عليهما . واذا كان قد توفر للأسرة السعودية فرصة الظهور نظرا لضعف القوة العثمانية والقوة الفارسية أيضا فى الخليج على نحو سمح للسعوديين بالتحرك من قلب الجزيرة (١١٩) ، وإذا كانت الدعوة الوهابية قد هزت

(١١٧) حول تاريخ محمد بن عبد الوهاب وتطور الحركة وتعاملاتها مع مصر والعثمانيين . انظر

- د. عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص ٢٠٤ - ٢٢٢

- د. رأفت الغنيمى الشيخ : مرجع سابق .

- ل.أ. سيدى . مرجع سابق ، ص ٥١٢ - ٥١٩ .

- د. عبد الرحيم عبد الرحمن . الدولة السعودية الاولى ١٧٤٥ - ١٨١٨ . ط٢ ، دار الكتاب الجامعى . القاهرة

١٩٧٩ ، ج ١ .

(١١٨) حافظ وهبة . جزيرة العرب فى القرن العشرين . القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٣٢٨ . (نقلا عن د. حسين مؤنس : مرجع

سابق . ص ١٩٠) .

- K. Salibi : op. cit. P 79 .

(١١٩)

الركود في العالم العربي وقدمت نموذجا تأثرت به الحركات الإصلاحية في أواخر القرن ١٨م والقرن ١٩م (الشوكانى فى اليمن ١٧٥٨م - ١٨٣٤م ، السنوسى ١٧٨٧م - ١٨٥٩م ، المهدي ١٨٤٤م - ١٨٨٥م ، محمد عبده ١٨٤٩م - ١٩٠٥م^(١٢٠) ، إلا أن التحالف لم ينجح فى الاستمرار فى تحدى الدولة العثمانية والخروج عليها حيث اجتمعت عدة ظروف ساهمت فى اسقاطه باسقاط الدولة السعودية الأولى ١٨١٨م على يد محمد على ، والثانية ١٨٩١م على يد آل الرشيد حلفاء العثمانيين ، وذلك بعد أن وصلت توسعاتها من أواسط الجزيرة العربية الى سواحلها على البحر الأحمر والخليج، وكان من أهم هذه الظروف عدااء علماء الدين فى الحواضر الاسلامية الكبرى (القسطنطينية - دمشق - القاهرة) لهذه الحركة ومساعدتهم للحملة العثمانية ضد فكر الوهابيين الذى لم يلق قبولا عند عامة المسلمين ، واستعداد محمد على لتلبية أوامر السلطان العثمانى وعدم معارضة القوى الأوروبية . وبذا تم كسر شوكة وقوة دعاة هذه الحركة وتم استعادة الأماكن المقدسة .

وإذا كانت الدوافع الدينية هى التى حركت الوهابيين فإن دوافع الاسرة السعودية تقتضى بعض التوقف والتساؤل عما كان يحققه لها تحالفها مع الوهابيين من خدمة أهداف سياسية تتصل بتوازنات قبلية فى شبه الجزيرة والخليج فى هذه المرحلة .

مما لاشك فيه أن التحالف حول آل سعود من قيادة قبلية عادية الى قيادة لنظام دينى ذات رسالة تريد نشرها .

ولقد أثمر بالفعل هذا التحالف تكوين الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥م - ١٨١٨م) نتيجة تطور التوسعات من السيطرة على نجد الى الحجاز وشرق الجزيرة الساحلى أى الاحساء والبصرة وبعض الامارات الخليجية وذلك خلال النصف الثانى من القرن ١٨م ثم وصلت الى قمة توسعها فى بداية القرن ١٩م مع الاستيلاء على مكة ١٨٠٣م والمدينة ١٨٠٦م وبداية الدعاء فى الصلاة للأمير السعودى وليس السلطان العثمانى ، ولقد صارحت الدولة العثمانية بالعداء والتحدى^(١٢١) وعملت من أجل الاستقلال ، وألقت مسئولية الهزائم أمام أوروبا على ضعف العثمانيين فى شئون دينهم ، ولكن هل كان يحرك هذه الأسرة فى تحالفها مع هذه الدعوة أية دوافع قومية عربية ؟ بالرغم من أن هذا السؤال لم يحتل وضعا كبيرا فى الأدبيات المقارنة بما ثار حول حركة محمد على ، إلا أنه تجدر الإشارة الى التناقضات الداخلية فى مضمون بعض التحليلات ، فنجد البعض^(١٢٢) يتحدث عن الحركة الوهابية باعتبارها أولى

(١٢٠) د . عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص ص ٢١٧ - ٢٢٠ .

(١٢١) د . حسين مؤنس . مرجع سابق . ص ١٩١ .

(١٢٢) د . على محافظة . سياسة فرنسا نحو الوحدة العربية ، ص ص ٢١ - ٢٢ .

الارهاصات الفكرية ذات الطابع العربي الاسلامى وأنها أعطت الدولة التى اقامتها فى نجد بعدا قوميا عربيا حينما اشترطت قرشية الخلافة وقدمت مثالا يحتذى فى الثورة على الحكم الفاسد ولو كان حكما مسلما ، كما يتحدث نفس المصدر عن الحركة ايضا باعتبارها فى نفس الوقت مصدر الهام للحركات والدعوات السلفية والتجديدية الاسلامية الأخرى فى القرن ١٩م والتى جاءت استمرارا للنهج الوهابى فى الاصلاح الدينى والثورة على الظلم والفساد وتأكيد الوعى القومى .

ويرى مصدر آخر (١٢٣) انه بالرغم من افتقار الثورة الوهابية الى أى اتجاه نحو الفكرة العربية إلا أنها كانت ثورة العروبة لأنها كانت ثورة على سيطرة الأفكار الفارسية والتركية التى أثرت على الاسلام منذ العصور الوسطى، ويوضح مصدر ثالث (١٢٤) صعوبة تبين اتجاهات عربية فى دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وخاصة فى مراحلها الأولى ، وأن الأمر الذى لاشك فيه أن حركة الدولة السعودية الثالثة بعد استرداد الرياض من آل الرشيد ١٩٠٢ م ثم التوسع من جديد هى التى كانت تحمل فى طياتها النزعة الاستقلالية العربية .

وهكذا يمكن أن نرى الاختلافات بين هذه المقولات وأنه لايمكن حسم الرأى حولها إلا على ضوء فهم التوجهات القومية والتوجهات الاسلامية حول العلاقة بين القومية والاسلام .

ومن الأبعاد الأخرى التى تثير اهتماما ونقاشا حول دوافع وأهداف وأبوات الحركة الوهابية هو طبيعة التجديد فى هذه الحركة وطبيعة الدولة التى رفعت لواءها وعلاقة هذا بأسباب سقوط هذه الدولة وردود الفعل غير الايجابية تجاهها لدى العامة من المسلمين ، فهى تسمى حركة تجديد واصلاح وانبعثت فى مرحلة خطيرة من التردى الاسلامى ويتركز الاهتمام على تأثيراتها على الحركات الاصلاحية خلال القرن ١٩م، وهى الحركات التى كانت تعد علامة ايجابية على مقاومة الأمة فى هذه المرحلة ولكن توصف هذه الحركة من ناحية أخرى بأنها ذات طابع محافظ اقترن بالعنف والتعصب، أو أنها تعبير عن الديمقراطية الاسلامية التى لم تستجب لمتطلبات المدنية الحديثة حيث ادارت ظهرها للعلمانية وللانقياس عن الحضارة الغربية ، أو أنها جرت وراء سراب الحكومة الدينية الاسلامية فى صحارى شبه الجزيرة العربية وعادت الغرب الذى رأت فيه خطراً على الاسلام وبالتالى رفضت كل ما صدر عنه من أفكار ومنجزات ، وعادت الديمقراطية حيث أن الملامح " الشيوقراطية " تغطى على الجانب التجديدى فيها .

(١٢٣) د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

(١٢٤) د. جمال زكريا قاسم ، الخروج العربى عن التولة العثمانية فى د. رؤوف عباس (محرر) العلاقات العربية التركية . (نقلا عن ساطع الحصرى محاضرات فى نشوء القومية . القاهرة ١٩٥٩ . ص ١٧٦) .

إن هذه المقولات التي جمع بينها مصدر واحد^(١٢٥) ، كما تناثرت في مصادر عدة تبرز تناقضات شديدة في مضمون النظر الى هذه الحركة ، ومبعث هذا التناقض أن النظر اليها يتم من خلال سمات العالم المعاصر ومن خلال منظور الاتجاه الذي يربط بين التقدمية وبين الأخذ من الغرب . ومع ذلك يظل السؤال التالي قائما : لماذا حركة التجديد الديني هذه لم تقتزن بحركة اصلاح على النمط العثماني ، المصري ، التونسي (أى لتطوير عناصر القوة المادية) وهل افتقاد هذا الاصلاح يمكن أن يفسر أسباب السقوط الأول أمام محمد علي ؟ .

هذه جميعها أسئلة في حاجة لاجابة حتى يمكن ازالة هذا الغموض الذي تبرزه بعض المصادر حين تربط بين حركة التجديد الديني وبين الجمود والعجز عن اللحاق بتطورات العلم والعصر .

ب - وبالنسبة لممالك بغداد :

بدأ حكم ممالك بغداد^(١٢٦) منذ أوائل القرن ١٨م الا أن ظهورهم الفعلي المؤثر على ساحة التفاعلات العثمانية العربية ، والتفاعلات العثمانية الأوروبية ، لم يبدأ الا منذ نهاية هذا القرن حين أخذت تتبلور الاتجاهات الاستقلالية لبعض ولائهم الكبار (سليمان الكبير ، داوود باشا) ، وهي الاتجاهات الاستقلالية في نطاق الدولة العثمانية أو في محاولة الخروج عنها (كما حدث مع داوود باشا آخر وأشهر ممالك بغداد (١٨١٧م - ١٨٣١م)^(١٢٧) وان كان داوود باشا قد تزامن مع محمد علي إلا أن سياسات العراق قدمت نمطا مختلفا من حيث حجم ونطاق المشروع الاستقلالي ومن ثم من حيث الموارد والأدوات والضغط أو الفرص النابعة من السياسات العثمانية والأوروبية ، ونبتت هذه الاختلافات من اختلاف الظروف المحيطة بالحالتين التي ساعدت على ظهورهما وتطورهما ثم سقوطهما ، فلقد ظهر حكم ممالك بغداد ونما وتطور في ظل ظروف داخلية وخارجية مكنت لهم من النمو والاستقرار والاستمرار لفترة تقرب من القرن ونصف لعبوا خلالها دورا خاصا حتى اسقطتهم الدولة العثمانية ١٨٣١م^(١٢٨) .

(١٢٥) د. جمال زكريا قاسم مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

(١٢٦) وليس العراق كلها لان الأخيرة كانت مقسمة الى عدة ولايات ، بغداد ، البصرة ، الموصل ، كركوك . وكان تفوق والى بغداد ليس إلا اجراء ادارياً وعسكرياً وليس اعترافاً من جانب الدولة العثمانية بوحدة هذه المنطقة حيث سيطرت عدة عصابات على أجزاء العراق المختلفة .

(١٢٧) ولهذا لم نعرض لهم في الفصل السابق مع حركات الشام وحركة علي بك الكبير .
(١٢٨) انظر التفاصيل في

- د. عبد الرحيم عبد الرحمن مرجع سابق ، ص ١٤٨ - ١٥٠ .

- د. رافت الغنيمي الشيخ ، مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٨٤ .

- د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ٢٤٤ - ٢٥٠ .

- د. جمال زكريا قاسم مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

- M.E.Yapp : op. cit. PP 138 - 142 .

- P.M.Holt . The Later Ottoman Empire... op. cit. P 385.

فلقد انعكس الوضع للعراق بين الفرس والترك والعرب على تفاقم مشاكل الحكم العثماني له وصعوبة حكمه ، وبسبب الصراع مع الفرس وبسبب تحديات القبائل الكردية في الشمال والقبائل العربية في الجنوب لم يتحقق للعثمانيين منذ فتحهم العراق شيء من الاستقرار في حكمه ، وساعدت هذه الظروف على قيام حكم شبه متوارث في بغداد مع حسنى باشا وابنه أحمد (١٧٠٤م - ١٧٤٧م) ثم مع سلسلة باشوات المماليك الجورجيون والذي كان أولهم وأشهرهم سليمان الكبير (١٧٨٠م - ١٨٠٢م) وكان آخرهم وأعظمهم داوود باشا (١٨١٧م - ١٨٣١م) .

ولقد أعد ممالك بغداد جهازا اداريا وعسكريا مملوكيا على حساب العصبية المحلية المختلفة ، وهو الأمر الذي مكنهم من المواجهة مع استانبول كلما دعت الضرورة ، كما جعل من حكمهم وسيطرتهم على باشوية بغداد السمة الأساسية في التاريخ السياسي للعراق والذي قدموا خلاله بعض الخدمات للدولة العثمانية بقدر ما أصبحوا بعد ذلك مصدر تهديد لاستمرار العراق بين الممتلكات العثمانية .

ولقد فشلت بعض محاولات السلطان العثماني لاستقاطهم ولم يعمل جاهدا لهذا إلا بعد أن اتضحت النوايا الاستقلالية لداوود باشا ، فلم يكن لممالك بغداد في البداية أية مشروعات طموحة ولم يتجهوا - منذ ظهورهم - للخروج عن الدولة العثمانية واستمروا في الطاعة للسلطان بالرغم من بعض مظاهر استقلالياتهم الداخلية ، ولهذا لم تتدخل الدولة العثمانية كثيرا في شؤونهم وخاصة أنهم قدموا خدمات مميزة وهامة وذلك في مواجهة الفرس والقبائل العربية والأكراد في وقت انشغلت فيه استانبول في حروبها الأوروبية تحت تأثير خطط نابليون في أوروبا وفي مصر والشام ، وعلى العكس كان داوود باشا هو الذي تحرك لتوحيد أجزاء من العراق واقامة دولة مستقلة في بغداد والبصرة تقوم على مشروعات عسكرية وتجارية هامة ، ولهذا فلقد اقترن اسم داوود باشا باسم محمد على فاذا كانت سياساته الاصلاحية تتشابه - ولو شكليا - مع سياسات محمد على الا أنها لم تكن تحوز نفس مواردها وامكانياتها ليس المادية الداخلية فقط ولكن الخارجية أيضا والمتصلة بصفة خاصة بالقدرة على المناورة بين القوى الأوروبية المتنافسة ، فلقد كانت استعانة ممالك بغداد بتأييد هذه القوى ضرورة أمام محاولات السلطان لانهاء حكمهم وكذلك ضد خطر شاهات فارس ، فاذا كان محمد على قد تمتع بامكانية المناورة بين بريطانيا وفرنسا نظرا لتنافسهما حول مصر والشام فان داوود باشا لم تتوافر له هذه الامكانية التي توافرت من قبل لبعض من سبقه من ممالك العراق ، وذلك نظرا للنفوذ البريطاني حول العراق منذ اوائل القرن ١٩م أي بعد انتهاء التنافس الانجليزي - الفرنسي حول العراق والذي كان قد سبق وأينع في ظل مخططات السياسة النابليونية ضد المصالح الاستعمارية الانجليزية

فى الهند والشرق ، بل أن أحد عوامل سقوط داوود باشا ومعه حكم ممالك بغداد هو وشاية انجلترا به لدى الباب العالى نظرا لعواقب سياساته التجارية على المصالح البريطانية فى المنطقة - كما سنرى ، فاذا كان الاتصال مع أوروبا قد ازداد فى عهد داوود باشا على نحو شجع النفوذ التجارى الأوروبى فى العراق وخاصة من جانب شركة الهند الشرقية الا أن سياسات داوود باشا وأهدافه دفعت به الى الصدام مع بريطانيا أحيانا وإلى التصالح معها أحيانا أخرى ، هذا ولقد حدث هذا التفاعل بين سياسات داوود وسياسات بريطانيا تجاه العراق والخليج بصفة عامة ابتداء من أوائل القرن ١٩م وخاصة عقب الحملة المصرية الأولى على الجزيرة (١٨١١م - ١٨١٨م) وهذه السياسات البريطانية سعت الى تدعيم النفوذ البريطانى فى المنطقة مستغلة الفراغ السياسى بعد هذه الحملة ، بعبارة أخرى اذا كانت حملة محمد على قد قدمت فرصة هامة لجهود داوود حيث استفادت من استبعاد التهديد الوهابى - السعودى للعراق والذي ثار بقوة فى الأعوام الأولى من القرن ١٩ وعلى نحو لم يكن بمقدور ممالك العراق مواجهته بأنفسهم بون تدخل محمد على ، إلا أن سياسات بريطانيا فى المنطقة بعد هذه الحملة كانت تمثل قيودا هامة على فرص استمرار ونجاح تجربة داوود باشا، وبالمثل اذا كان الغاء الانكشارية ١٨٢٦م قد خدم داوود باشا على نحو ما الا أن سياسات السلطان محمود الثانى الاصلاحية بصفة خاصة عامة وحرصه على اعادة مركزية السلطة على الأقاليم والولاة كانت من أهم القيود أيضا على تجربة داوود باشا .

ج - أما بالنسبة لحركة محمد على :

السؤال الأساسى الذى يطرح نفسه فى كل الأدبيات التى تناولت تلك الحقبة الغنية من تاريخ مصر والتى كانت موضع اهتمام وتحليلات عميقة من منظورات مختلفة للأبعاد المتعددة لهذه الحقبة (١٢٩) هذا السؤال مزدوج الأبعاد .

من ناحية : هل كان محمد على يريد تدعيم قوة مصر واستقلالها الذاتى فى ظل استمرار الخلافة العثمانية وتبعية لها أم كان يريد انفصالا كاملا عنها أم كان يريد احيائها واصلاحها على أن يصبح هو بديلا لآل عثمان أى يصبح هو السلطان الجديد للامبراطورية ؟

ومن ناحية أخرى : كيف كان وضع تأثير المتغير الأوروبى فى هذه الحسابات المصرية بين مصر والدولة العثمانية ؟

(١٢٩) هذه الأبعاد تمتد من عملية وصول محمد على الى السلطة وانفراجه بها ، الى سياسات الاصلاح التى طبقها فى مجالات الدولة والمجتمع والاقتصاد ، أو جولاته الدبلوماسية والحربية وتحالفاته الخارجية وأخيرا أسباب انهيار مشروعه . واتفقا مع خط التحليل فانه لا يمكن ان يفصل فهنا لبعض الأبعاد التى تدخل مباشرة فى اهتمامنا عن ابعاد أخرى .

١ - وتنقسم اتجاهات الاجابة عن هذا السؤال المتفرع ، وينبنى هذا الانقسام على أسانيد ومنطلقات مختلفة اما قومية أو اسلامية أو مصلحة .

فالاتجاهات القومية تخلص الى سياسات محمد على نحو الجزيرة والشام تبين أنه كان فى ذهنه مشروع لدولة عربية ومن ثم فهى تعبير عن احياء قومية عربى آثار مخاوف الدولة العثمانية ، أو تخلص الى أن سياساته نحو توحيد وادى النيل وضم الشام إنما تعكس أهدافا وطنية مصرية تقليدية ومن ثم فهى تعبر عن قومية مصرية .

أما الاتجاهات الاسلامية : فلقد رأت أن محمد على قد تحرك كمسلم فى اطار عثمانى يبحث عن تدعيم قوته فى نطاق النظام العثمانى ولو باصلاحه .

أما الاتجاه المصلحي : فهو لم ير فى محمد على الامغامرا عسكريا لاينطلق من أى رؤى ايديولوجية ولكن يسعى نحو القوة والسيطرة والسلطة الشخصية ومن ثم فان سياساته الاصلاحية فى مصر ليست إلا نتاج مطامحه الشخصية لاستخدامها كقاعدة لتوسعاته التالية .

وفيما يلى بعض التفصيل عن الاتجاهات الثلاثة :

كانت الاتجاهات القومية هى الأكثر انتشارا بين الساسة البريطانيين المعاصرين للتجربة وخاصة رئيس الوزراء بالمرستون الذى رأى أن هدف محمد على هو تكوين مملكة عربية وبعث الوعى القومى العربى واحياء الأمة العربية وغرس شعور وطنى أصيل عند العرب (١٢٠) ، هذا وكان بعض المعاصرين للتجربة من مسيحيي الشام قد أشار أيضا الى أن بريطانيا قد لاحظت أن محمد على باشا يطمع بعد ضم الشام الى احياء الدولة العربية القديمة وارجاع الدولة الاسلامية كبرى (١٢١) ، كذلك كان هذا الاتجاه القومى هو الأكثر انتشارا بين العرب من القوميين المعاصرين لمرحلة الحماسة القومية بعد الاستقلال عن الاستعمار الأوروبى . وتجدر الإشارة الى أن هذه الاتجاهات القومية لم تكن منعزلة تماما عن الاتجاهات الاسلامية أو المصلحية، فلقد رأى البعض أن تجربة محمد على تعبيرا عن تيار الوحدة العربية فى النصف الأول من القرن ١٩م وأول محاولة فى العهد العثمانى تعمل على جمع العرب فى وحدة متميزة عن الدولة العثمانية لكنها لم تنجح لعدم توافر الوعى القومى العربى (١٢٢) ، كما رأى فيها مصدر آخر (١٢٣) تعبيرا عن أول مشروع للوحدة العربية فى العصر الحديث والذي ظل ماثلا فى اذهان المفكرين والساسة العرب منذ منتصف القرن ١٩م .

(١٢٠) نقلا عن عبد الرحمن الراعى عصر محمد على ، ص ١٩ .

(١٢١) نقلا عن د. على محافظة . مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(١٢٢) د. عبد الرحيم عبد الرحمن تاريخ العرب الحديث والمعاصر ... مرجع سابق ، ص ١٥٥ - ١٦٠ .

(١٢٣) محمد على العتيت مرجع سابق .

وفى المقابل فإن البعض الآخر^(١٢٤) قد رأى فيها تعبيراً عن انبعاث عربى اسلامى وحدوى ضد الهجمة الغربية الجديدة على الاسلام ، أما الفريق الثالث^(١٢٥) فلقد رأى فيها عملاً توحيدياً عربياً وليس استعماراً أو احتلالاً يحمل مضموناً برجوازيًا مشوباً بطابع الحكم الفردى ويحمل أحلاماً امبراطورية ويرفع شعارات العروبة ضد شعار العثمنة أو التتريك لأن شعارات العروبة كانت تعبيراً عن أن القيم العربية والنزوع القومى الذى كانت تضطرب به أحشاء المجتمع يومئذ ومن ثم كانت الشعارات التى يستطيع بها النظام الجديد فى مصر وقيادته أن تحارب تحت اعلان شعار العثمنة ، كذلك تميزت حركة محمد على فى نظر باحث آخر^(١٢٦) بأنها كان يخالطها بعض الظلال القومية لأن تأثر محمد على - غير العربى - بالاتجاهات القومية هو الذى أعطى لتوسعه وحكمه لبلاد الشام طابعاً عربياً قومياً خاصة وأنه كان يريد الاستقلال بالمنطقة العربية وفصلها عن الدولة العثمانية . وإذا كانت هذه التفسيرات قد حملت فى مجملها - ومن منظور قومى عربى - تقويماً ايجابياً لحركة محمد على إلا أن تعبيرات أخرى اقترنت بنظرة قومية مصرية قد حملت تقويماً متحيزاً ليس ضد العثمانيين فقط ولكن ضد محمد على أيضاً باعتباره غير عربى ، غير مصرى ، لم يحقق انتصاراته الا بمساندة جيش وشعب مصر^(١٢٧).

أما الاتجاهات الاسلامية فهى التى ترفض مقولة الاتجاهات القومية عن سعى محمد على لاسقاط العثمانيين والوصول الى استانبول ليقبض على زمام الخلافة والسلطة العثمانية والخلول بدل آل عثمان ، ولقد وجدت هذه الاتجاهات التعبير عنها فى مصادر تاريخية حديثة وأخرى معاصرة وكان حجة المؤرخين المحدثين^(١٢٨) أن محمد على كان يعرف صعوبة اسقاط العثمانيين ، وأنه كان يريد حكم الشام مع حكم مصر تدعيماً لقوة واستقلالية مصر الذاتية خدمة فى نفس الوقت للباب العالى وحماية للمصالح العثمانية ، وأن سبب المصائب فى العلاقات بين الطرفين كان دور بعض المفسدين الذين سعوا لاهياء الضغائن فى صدور رجال الدولتين وبت الدسائس بينهم، ومن أهم الوثائق التى يستند اليها هذا الاتجاه خطاب محمد على للملك فرنسا لويس فيليب^(١٢٩) الذى يبرز فيه كيف أن نواياه فى مصر ووجوده السياسى ضرورى للموازنة الأوروبية ، وهو يبرز أيضاً أمرين آخرين :

- (١٢٤) د. محمد عمارة العربية فى العصر الحديث . ط ٢ ، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨١ ، ص ١٦٤ - ١٦٦ .
(١٢٥) المرجع السابق .
(١٢٦) د. جمال زكريا قاسم مرجع سابق ، ص ١٥٧ .
(١٢٧) أمين شاكر ، سعيد العريان ، محمد مصطفى عطا تركيا والسياسة العربية ، دار المعارف . القاهرة ١٩٥٥ ، ص ٦٦ - ٧٠ .
(١٢٨) انظر .
- مصطفى كامل مرجع سابق ، ص ١٠٢ - ١٠٤ .
(١٢٩) أنظر النص فى
- المرجع السابق ، ص ١٠٥ - ١٠٩ .

رغبته في حماية الامبراطورية من ناحية والأثر السلبي للتدخلات الأجنبية على العلاقات المصرية - العثمانية فهو يقول " قصارى آمالي ومرامى أنظارى موجهة نحو مساعدتها (الدولة العثمانية) على أعدائها أولاً والمحافظة على كل ماملكته يدي المجاهدات العظيمة في سبيل الدفاع عنها ، ثانياً . . أرى أن الشام تصير اذا بقيت في يدي عنصر قوة استطيع به وقتئذ مساندة مولاي السلطان ودولتي العلية مساندة حقيقية فعلية " .

هذا ولقد عبرت مصادر اسلامية معاصرة على نفس التوجه حيث أكدت رفضها للنوايا والاتجاهات الانفصالية الاستقلالية لدى محمد علي (١٤٠) .

وفي المقابل يمكن أن نجد نموذجاً وسطاً عبرت عنه بعض المصادر المعاصرة (١٤١) التي تقوم على أن محمد علي وإن كان في البداية لم يرد الحل محل الدولة العثمانية فإن مشروعه قد مر بثلاث مراحل حيث أنه عبر عن وطنية اسلامية تهدف الى احياء قوة الدولة الاسلامية انطلاقاً من احياء قوة مصر ثم مصر والشام واخيراً استانبول ، ويرى هذا النموذج أن الأوضاع والظروف المحيطة هي التي دفعت محمد علي للانتقال من مرحلة الى أخرى من مراحل مشروعه .

ولقد واجهت أسانيد الرؤى القومية العربية انتقادات متعددة الأبعاد تستند الى مايلي من ناحية : أن محمد علي لم يكن عربياً ولكن تركيا يعتبر نفسه مسلماً ، وحتى لو كان لابنه ابراهيم ميول أكبر نحو العرب إلا أنه ليس هناك ما يثبت تحولها لأبعاد حركة سياسية (١٤٢) ، بعبارة أخرى أيضاً (١٤٣) كانت القومية مفهوماً مجهولاً وغير معروف لمحمد علي كي يمكن القول أنه كان يقود حركة قومية عربية ضد الترك ، بل أنها كانت مجهولة في هذه الفترة بالنسبة لعرب الشام أيضاً .

ومن ناحية أخرى : لم تلعب المشاعر القومية أي دور في حركة السياسة المصرية خلال المرحلة الأخيرة من تصفية الحملة الفرنسية والتي شهدت وصول محمد علي الى السلطة ، فلم يكن خطاب السيد عمر مكرم يقوم الا على اعتبارات اسلامية في ظل السيادة العثمانية فلقد اراد واليا عثمانياً ولم يذكر قط عبارة الحرب أو الاستقلال عن دولة الاسلام الكبرى ولم يتراعى فكره الى المفاهيم الحديثة للقومية ولم يكن القصد من ثورته الاطاحة بحكم السلطان العثماني باعتباره حاكماً أجنبياً دخيلاً ومستعمراً بل كان السلطان في نظره سلطان الاسلام وكانت ثورته عليه تهدف للتخلص من مساوئ

(١٤٠) طارق البشري . مرجع سابق .

(١٤١) د. حسين مؤنس . مرجع سابق ، ص ١٥٩ - ١٧١ .

- M.E.Yapp : op. cit. P 154 .

(١٤٢)

- J. Vatikiotis : P 67 .

(١٤٣)

حكم الولاة العثمانيين دون مساس بالسيادة العثمانية على مصر^(١٤٤) ، هذا وتجمع العديد من المصادر^(١٤٥) التي اهتمت بتطور التركيبات والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الوطن العربي أن القومية بالمعنى الذي عرفته أوروبا ووجد انعكاساته على العلاقات العثمانية - الأوروبية لم تعرفها هذه المنطقة الا منذ اواخر القرن ١٩م نظرا لعدم توافر العوامل المنشأة لها والتي توافرت في شرق أوروبا في القرن ١٨م ، ولهذا فان الحركات الاستقلالية في القرن ١٩م - وان كانت غير قومية - الا انها كانت وفق البعض الآخر^(١٤٦) المعين الذي أفرز الحركات القومية بعد ذلك ، فالهدوء النسبي في العلاقات العربية التركية والذي اقترن بأوضاع ركود وتخلف المنطقة العربية من ناحية وبالرابطة الاسلامية من ناحية أخرى قد تحول في فترة تالية متأخرة الى وعى قومي .

وبالمقارنة بين الرؤى القومية والانعقادات فإن اتجاه التفسير المصلحي أو الواقعي السياسي^(١٤٧) يرى أنه من الخطأ الصاق المشاعر القومية المصرية أو العربية بحركة محمد علي لأنه مجرد حاكم مسلم له مفاهيمه عن السلطة وتحركه رغبة قوية في السيطرة والقيادة ، فمحمد علي وفق هذا الاتجاه لم ير إلا دولة عثمانية ضعيفة وامكانية انتزاع تنازلات أكبر من سلطانه أو توسيع وتقوية نطاق سلطته كحاكم اقليمي عثماني لأن تاريخ الشرق الأوسط الاسلامي يبين اتجاه الحكام المحليين دائما نحو اكتساب درجة أكبر من القوة وذلك في اللحظات المناسبة من ضعف السلطة المركزية، ومن أهم أسانيد هذا الاتجاه هو أن ضم الشام الى مصر كان من شأنه أن يدعم عناصر القوة والسلطة الاستقلالية لمصر ومن ثم فان المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية هي التي تفسر حركة محمد علي وليس القضية القومية ، فتلك القضية غالى المؤرخون القوميون والمدافعون عن القومية العربية في ابرازها حيث كانوا يعرفون المعارضة البريطانية القوية لمطامح محمد علي في مواجهة السلطان العثماني ، كذلك يرى هذا الاتجاه أن محمد علي لم يكن معنيا بمدى الشر أو الصواب في عملية التحديث فهي لم تكن في نظره أكثر من وسيلة لتحقيق مكاسب تدعم من سلطته ومن قدرته على اقامة دولة قوية ، ولذا فان دأب محمد علي في السعي نحو القوة والسيطرة كان من أهم أسس تطور عملية التحديث في مصر على مستوى الدولة والمجتمع .

(١٤٤) د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ١١٦ ، ١٣٦ - ١٣٩ .

- د. عبد العزيز الشناوي مرجع سابق ، ج ١ ، ص ١١٩

(١٤٥) انظر على سبيل المثال

- M.G.Hodgson : op. cit.

(١٤٦) جمال زكريا قاسم مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

- J.Vatikiotis : op. cit. PP 67 - 68 .

(١٤٧)

وهكذا نلاحظ أنه إذا كانت قد تبلورت الانتقادات الموجهة للتفسيرات القومية وكذلك أسانيد التفسيرات الواقعية السياسية إلا أن تفسيرات المنظور الاسلامي تظل في حاجة لمزيد من التبلور حتى يمكن من خلال التحليل العلمي المنظم بيان أسانيد ومبررات هذا المنظور وعلى النحو الذي يساعد على الاجابة عن عدة اسئلة متناقضة حول مسلك محمد على : كيف كان يهدف محمد على الى اصلاح الدولة العثمانية في حين أن الاتجاه الذي وصلت اليه قواته في حربها الأولى مع العثمانيين كان يبين - كما حددت بعض المصادر الغربية (١٤٨) - أنها كانت تمهد عسكريا الطريق لفتح استانبول ؟

هل كان هدف محمد على هو احياء دولة اسلامية قوية في مواجهة الغرب وهل كان هذا الهدف يتوافق مع مثل هذه الأدوات التي وظفها والتي كان محورها هو نقل النموذج الغربي ، والاستعانة بالأوروبيين والنصارى ، والانفراد بالسلطة ، والمناورة بين القوى الأوروبية ؟

٢ - وحتى يمكن تقديم رؤيتنا لصورة دوافع وأهداف محمد على فيجب الانطلاق من تفهم أدوات سياسته ، مراحل تطور هذه السياسات ، وهذه الأدوات هي :

أولا : حركة الاصلاح الداخلي ، ثانيا : المناورة في العلاقات مع العثمانيين مابين التقارب والمساندة ومابين التوتر والصدام ، ثالثا : نمط الاستعانة بالقوى الأجنبية والسمة الأساسية لهذا النمط هو المناورة بالعلاقات بين هذه القوى المتنافسة وخاصة فرنسا وبريطانيا .

فمن ناحية . كان الاصلاح هو سبيل محمد على لتدعيم أركان القوة المصرية كسبيل لتخفيف قبضة المركزية العثمانية (١٤٩) ، فلقد اقترنت تنمية قدرات القوة في ذهن محمد على بالقدرة على تنمية الاستقلالية ، فهو لم يكتف بعناصر السلطة التي تحققت له بعد أن أعاد اقرار فعالية الحكومة المصرية عقب الحملة الفرنسية وبعد أن تغلب على عناصر القوى المحلية المناوئة له ، وبعد أن نجح في اقرار السيادة العثمانية على الحجاز بانتصاره على الوهابيين ، فجميع هذه المظاهر لم تكن تعنى في نظره

- E.Creasy : op. cit. P 522.

- M.E.Yapp : P 153 - 154 .

- J.Vatikiots : op. cit. P 68 .

(١٤٨)

(١٤٩) أنظر تفاصيل سياسات اصلاح محمد على والجدل حول عراقبها في

- د. جهاد عودة مرجع سابق ، ص ص ١٠٨ - ١١٤ .

- د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ص ١٦٠ - ١٦٦ .

- P.M.Holt : op. cit . PP 382 - 383 .

- M.E.Yapp : op. cit . PP 145 - 152 .

- J.Vatikiotis : op. cit. PP 52 - 64 .

مصادر قوة حقيقية لازمة لضمان الاستقلالية في مواجهة العثمانيين وفي مواجهة القوى الأوروبية نفسها (١٥٠)

ولذا لم تكن تجربة الاصلاح العثماني - كما سبق وذكرنا - هي الوحيدة في العالم الاسلامي في هذه المرحلة حيث تبلور التوجه نحو الغرب والأخذ عنه بدرجات مختلفة وتحت دوافع وأهداف متنوعة . وتكتسب المقارنة بين هذين النموذجين الاصلاحيين - العثماني والمصري - أهمية خاصة باعتبارهما من أول صور مقاومة الهجمة الأوروبية الجديدة ونظرا لتأثيرهما على علاقة ووضع كل من الدولة العثمانية ومصر بالنسبة للدول الأوروبية وخاصة من حيث درجة وطبيعة الارتباط بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي ، فاذا كانت سياسات الاصلاح المصرية قد بدأت سعيا للقوة والاستقلال فإن نهاية تجربة محمد علي وتحت الضغط الأوروبي قد اقترنت برفض الغرب لنتائج هذه السياسات وعواقبها على المصالح الغربية ، وهي السياسات التي كانت تهدف الى تطوير نظام مستقل وغير تابع للغرب . ففي حين طورت مصر صناعات تسعى لاشباع احتياجات الجيش كان الغرب ينتظر أن تصبح مصر جزءا من السوق التجارية والصناعية ، هذا وبعد الجدل نحو تقويم آثار حكم محمد علي على مصير حركة التحديث في مصر بعد ذلك من أهم ابعاد الجدل حول هذه الفترة . فاذا كانت الرؤى الغربية المعاصرة له قد اختلفت في تقويمه بين كونه بربريا وعدوانيا يهدف الى التسلط ويسبب مشاكل كبيرة وبين كونه مصلحا رشيدا أدخل موجة التحديث الغربية الى المنطقة فيظل قائما أيضا التساؤل - من منظور اسلامي - حول مدى مسؤوليته عن بداية الخطوة الأولى نحو تدمير المؤسسات التقليدية الاسلامية بدلا من احياها في سبيل النقل من الغرب وبداية التضحية بالخصوصية الذاتية الاسلامية .

ومن ناحية أخرى : وبالنظر الى المناورة في العلاقات مع العثمانيين بين التعاون والصدام نجد ان تطور العلاقات المصرية العثمانية منذ وصول محمد علي الى السلطة وحتى سقوطه ١٨٤٠م قد مرت بمرحلتين رئيسيتين : (١٥١)

- M.G.Hodgson : op. cit. P. 217 .

١٨٩.

في انظر التفاصيل في :

- المرجع السابق .

- د. عبد العليم أبو هيكل مرجع سابق ، ص ٩٤ - ١٠٠ .

- د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ٢٠٠ - ٢٢٤ .

- د. عبد الرحيم عبد الرحمن مرجع سابق ، ص ١٥٥ - ١٦٢ .

- J.Vatikiotis : op. cit. PP 64 - 65 .

- E.Creasy : op. cit. PP 520 - 525 .

- M.E.Yapp : op. cit. PP 152 - 156 .

- P.M.Holt : op. cit. PP 382 - 385 .

المرحلة الأولى : كانت مرحلة تدعيم محمد على لسلطته الداخلية وبداية تنفيذ برامجه الإصلاحية ، واتسمت بالتعاون المشوب بالترقب والحذر بين مصر واستانبول ، فإذا كانت استانبول قد بدت بسبب القلاقل والمعارضة الداخلية لحركات اصلاح سليم الثالث (١٨٠٢م - ١٨١١م) غير قادرة على التأثير على الصراع الداخلى على السلطة والذي أوصل محمد على للانفراد بالسلطة إلا أنها اتجهت فى مرحلة تدعيم محمد على لسلطته (١٨١١م - ١٨٢٧م) وهى نفس المرحلة التى توقفت فيها محاولات الإصلاح العثمانى (بعد خلع سليم الثالث وبداية محمود الثانى والقضاء على الانكشارية) اتجهت استانبول الى طلب مساندة محمد على مرتين : الأولى لقمع الحركة الوهابية والتى نجحت فى هدفها بتدمير الدولة السعودية الأولى وبعد مصر نفوذها الى البحر الاحمر والمحيط الهندى (١٨١١م - ١٨١٨م) والمرة الثانية كانت لقمع ثورة اليونان بعد أن كان محمد على توسع فى السودان ويعد أن أنشأ جيشا جديدا قويا . ومهما قيل عن أسباب ودوافع محمد على للقيام بالمهمتين فى هذه المرحلة (طاعة السلطان ثم مد النفوذ المصرى الى الجزيرة ، والتمهيد من خلال السيطرة على شواطئ المورة وكريت للسيطرة على تجارة غرب المتوسط ، وعدم اثاره مخاوف السلطان العثمانى من عمليات التغيير فى مصر ومن الفتوح فى السودان) فلقد كان هذا فى نطاق العلاقات بين المركز العثمانى وأحد ولايته .

أما المرحلة الثانية : فهى مرحلة التوسع المصرى فى الشام والتى اتسمت بالصدام المباشر بالدولة العثمانية (١٨٣٠م - ١٨٤٠م) والتى اقترن بها الحملة المصرية الثانية على الجزيرة (١٨٣٩م - ١٨٤٠م) ولقد بدأت هذه المرحلة بعد استعادة محمد على لقوته ، وبعد أن تدهورت القوة العثمانية من جراء الحرب العثمانية - الروسية وتوقف حركة الإصلاح ، وكان التحرك الأول نحو الشام فى بداية الثلاثينات من هذا القرن هو بداية الخطوة الطبيعية التالية للتوسع المصرى فى الجنوب ومد النفوذ المصرى الى الجزيرة . والجدير بالملاحظة انه اذا كانت مصادر التاريخ المصرية التقليدية ^(١٥٢) لم تذكر من دوافع هذا التحرك الا الخلاف بين محمد على ووالى عكا إلا أن المصادر الغربية والعربية الحديثة ^(١٥٢) أبرزت دوافع محمد على الاستراتيجية وكذلك رده بهذا التحرك على رفض السلطان العثمانى لتحقيق وعده لمحمد على بحكم الشام مقابل مساعدته فى اليونان ، وبعد ثلاث من المعارك وبعد صلح كوتاهية ١٨٣٣م وبالرغم من

(١٥٢) أنظر على سبيل المثال

- محمد فريد مرجع سابق ، ص ٤٤٩ .

- مصطفى كامل مرجع سابق .

(١٥٣) أنظر على سبيل المثال

- د . عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ص ٢١٥ - ٢١٦ .

مظاهر الاستقلال السياسية والاقتصادية والمالية ظل محمد علي معترفا بالسيادة العثمانية وتمثل ذلك أساسا في الاستمرار في دفع المستحقات المالية للدولة العثمانية ، وبالرغم من تزايد قبضة محمد علي على الشام (١٨٣٣م - ١٨٣٩م) وتزايد مظاهر استقلالية السياسة المصرية (وزارة خارجية + تمثيل دبلوماسي وامتداد الدولة المصرية من السودان الى الجزيرة العربية والشام) ظلت السيادة العثمانية على هذه المنطقة في اجمالها وظلت علاقة التبعية بين مصر والدولة العثمانية قائمة حتى ولو أضحت اسمية نظرا لتزايد وتميز دور الدولة المصرية وانتقال مركز الثقل السياسي في العالم الاسلامي من استانبول الى القاهرة ، ومن ثم أضحي الهدف الأساسي لمحمد علي في أواخر الثلاثينات هو تأكيد ضمه لسوريا والحصول على اعتراف دولي باستقلاله بمصر والحصول على موافقة السلطان على الحكم الوراثي في عائلته لمصر ، وبعد رفض السلطان محمود الثاني الذي كان يركز على استعادة فعالية المركزية العثمانية على الولاة والاقاليم وبعد فشل المفاوضات بين الطرفين اعلنت الدولة العثمانية الحرب وخاصة بعد تحدى محمد علي لأهم مظاهر السيادة العثمانية وهي دفع المستحقات المالية وازالة الحرس التركي من حول قبر الرسول عليه الصلاة والسلام خلال الحملة المصرية الثانية على الجزيرة ١٨٣٩م من أجل تدعيم النفوذ المصري . وهنا كان الفارق بين الحملتين ^(١٥٤) من أهم علامات التحول في المسلك المصري . فاذا كان نجاح الحملة الاولى هو أول حجر في دور مصر الجديد في العالم الاسلامي في هذه المرحلة بالرغم من أنها كانت بتخطيط عثماني ولتحقيق أهداف عثمانية في الأصل ، فان الحملة الثانية وان كانت مبرارتها الرسمية حسم الخلافات في الأسرة السعودية فلقد هدفت الى مد النفوذ المصري الى الشواطئ الشرقية للجزيرة لكي تلتحم هذه المناطق ببلاد الشام وتصبح وحدة واحدة تحت سيطرة محمد علي وهنا كان مكن الخطر بالنسبة لبريطانيا مما زاد من سرعة تحركها ضد محمد علي .

ومن ناحية ثالثة . فان المناورة بالعلاقات مع الدول الأوروبية انطلقت من أن الاتصال بالدول الأوروبية كان أحد سبل محمد علي لتنفيذ مشروعه في مواجهة الدولة العثمانية خلال تفاعله التعاوني أو الصراعى معها . ولقد أضحت هذه المناورة ممكنة بعد أن تزايد الاهتمام الأوروبى بمصر ومنطقة الشرق العربى بصفة خاصة عقب الحملة الفرنسية على مصر والشام ، أى بعد أن أضحي الاهتمام بهذه المنطقة لا يقتصر على التنافس التجارى العالمى (كما حدث فى القرن ١٨م) ولكنه أضحي

(١٥٤) انظر على سبيل المثال

- د . حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

- د . رأفت الفيمى الشيخ الترجمة العثمانى ... مرجع سابق ، ص ٦٧-٧٦

منصبا على قضايا سياسية استراتيجية تقع في صميم نطاق التوازنات الأوروبية عقب الثورة الفرنسية ، فلقد كان رد فعل بريطانيا للحملة الفرنسية هو بداية مسلسل الصدام الفرنسي البريطاني حول مصر والذي امتد حتى الوفاق الودي ١٩٠٤م .

ولقد صاغ محمد علي سياساته وتابع تنفيذ أهدافه في ظل تنافس القوى الأوروبية، وقد وظف محمد علي الاتصال بالدول الأوروبية بطرق مختلفة وفق فهمه ووعيه لدى تبلور الاهتمام الأوروبي بمصر^(١٥٥) . وفيما يلي نماذج أربعة أساسية :

النموذج الاول : ظهر في مواجهة التهديد الناشئ من التنافس الفرنسي البريطاني على مصر في ظل نجاح بوناپرت ١٨٠٦م في القضاء على التحالف العثماني الانجليزي وتنامي التقارب العثماني الفرنسي من جديد ، فلقد اعتمد محمد علي على الدولة العثمانية وفرنسا لمواجهة بريطانيا التي أرسلت حملة فريزر لمنع الفرنسيين وتأييد المماليك الموالية لانجلترا ، ولقد حمى محمد علي بهذا الموقف مشروعه في بدايته حتى لا تتحول مصر لقاعدة بريطانية^(١٥٦) .

والنموذج الثاني : ظهر ١٨٠٨م بعد تصفية الحملة الانجليزية وفي ظل محاولات الدولة العثمانية إعادة السيطرة على مصر طلب محمد علي من الصدر الأعظم اعطائه سندا بأنه غير مسئول عن تعديت الدول على مصر عند توجهه الى الحجاز^(١٥٧) .

والنموذج الثالث : نلجأه تجربة تدخل مصر في اليونان فلقد برز لمحمد علي نتيجة الاتفاق الثلاثي الفرنسي - البريطاني - الروسي على الجيش المصري العثماني في نوارين مدى أهمية وضرورة النجاح في استغلال انقسام الدول الأوروبية حتى يمكن مواجهة دولة كبرى واحدة وليس تحالف بين بعضها^(١٥٨) ففي خلال حملة اليونان - وفقا لبعض المصادر^(١٥٩) - جرت اتصالات بين محمد علي والقوى الأوروبية طلب خلالها اعتراف بريطانيا باستقلال مصر في مقابل عدم مساعدته للسلطان وحين ترددت بريطانيا وبدأ التدخل الروسي في الازدياد اندفع محمد علي في مساندة السلطان واضطر للانسحاب مجبرا تحت تأثير هزيمة نوارين وليس نتيجة لرفض القوى الأوروبية المتحالفة الاستجابة لشروطه .

وهناك أيضا النموذج الرابع : وظهر خلال حرب الشام الأولى والثانية حيث كانت المناورة واضحة بالعلاقات مع فرنسا في مواجهة بريطانيا فلقد كانت العلاقات المميزة

(١٥٥) د. جهاد عودة مرجع سابق ، ص ٩٧ ، ١١٦ .

(١٥٦) د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

(١٥٧) د. جهاد عودة مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(١٥٨) المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(١٥٩) د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ٢١٢ - ٢١٤ .

مع فرنسا هي ركيزة محمد علي في مواجهة بريطانيا التي كانت تعد بدورها ركيزة مساندة السلطان العثماني في مواجهة محمد علي في الشام ويقدر مالعب الفرنسيون دورا أساسيا في تنفيذ برامج الإصلاح المصرية المالية والإدارية والقانونية والعسكرية والثقافية بقدر ما اعتمد محمد علي على المساندة الفرنسية لمشاريعه التوسعية في الشام ، وتجلي ذلك بوضوح خلال حرب الشام الأولى (١٦٠) ، ففي حين رأى محمد علي ١٨٣٣م أن الوقت غير مناسب لمحاربة القوى الأوروبية وهزيمتهم (وخاصة في وجود قوات روسية تساند السلطان العثماني) وأنه لن يكون من السهل الوصول إلى استانبول حد من نطاق عملياته العسكرية وبذل كل ما يستطيع ليتجنب تدخل الدول الأوروبية بل وبذل جهدا كبيرا ليبين لهذه الدول نواياه وأغراضه وأنه لا ينوي شرا بالدولة العلية وإنما يرجو انقاذها من أخطار الروس (خطابه إلى لويس فيليب السابق الإشارة إليه) ، وكذلك أرسل مذكرة إلى بريطانيا (١٦١) يبين فيها أن غايته الأساسية هي المساعدة على القضاء على نفوذ الروس في تركيا وأرغامهم على احترام استقلال تركيا وفارس . ولقد نجحت مناورته لدرجه ضغط الدول الأوروبية على السلطان العثماني ليقبل شروط محمد علي والتي مكنته من السيطرة على الشام . أما ١٨٣٩م فبالرغم من سعيه إلى القوى الأوروبية لمساندة مطالبه في الحكم الوراثي في عائلته إلا أنه لم يكن مستعدا للتنازل عن شروطه كما لم تكن هذه القوى مستعدة لمساندته بعد أن شعرت بتهديده لمصالحها في الشام ومصر ، ومن ثم اختلفت الحسابات الأوروبية مع حسابات محمد علي هذه المرة .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه كان لتعاون محمد علي مع القوى الأوروبية حدوده، فإذا كانت التوازنات الأوروبية العثمانية أعطت له بعض فرص المناورة كما فرضت عليه كثيراً من القيود بعد ذلك إلا أنه لم يكن مستعدا للتعاون في الحالة التي تتعدى فيها مكاسب الطرف الأوروبي ما يمكن لالتزاماته الإسلامية أن تتحمله ، وظهر ذلك جليا في مناسبة ما قيل عن ملابس موقوف محمد علي من الغزو الفرنسي للجزائر ، فإذا كانت العديد من الاعتبارات قد دفعت فرنسا إلى محاولة اقناع محمد علي بتأييد قرار مشروع الغزو الفرنسي للجزائر حتى تتجنب احتمالات رد الفعل لمسلمي شمال

(١٦٠) أنظر تفاصيل هذه المبادرات في

- محمد علي العتيق - مرجع سابق ، ص ١٧٣ - ٢٣٥ .

- د . عمر عبد العزيز - مرجع سابق ، ص ٢١٧ - ٢١٩ .

- J.Vatikiotis : op. cit. PP 65 - 66

(١٦١) أنظر نص هذه المذكرة في

- د . حسين مؤنس - مرجع سابق ، ص ١٧١

- رينيه قطاوى و جورج قطاوى - محمد علي وأوروبا - ترجمة الفريد يلوز - دار المعارف - القاهرة ، ١٩٥٢ .

ص ٩٢ - ٩٤ .

أفريقيا وكذلك ردود فعل الدول الأوروبية الأخرى فى حالة قيام فرنسا بمفردتها بالحملة الا أن محمد على وان كان رحب فى بداية الامر إلا أنه طلب منها أن تتركه ينفرد بغزو الجزائر لحسابه الخاص حيث أن الحملة يجب أن تحتفظ باللون الاسلامى البحت على أن يؤدى الجزية للباب العالى وان يلتزم برعاية مصالح الغرب ، وأدى تصميم فرنسا على ضرورة مشاركتها محمد على فى الحملة الى رفض محمد على لهذا الطلب حتى لايتعرض للسخط من العالم العربى والاسلامى فى وقت حرج قد يهدد كافة مشروعاته السياسية (١٦٢) . وبخلاف هذا التبرير لرفض محمد على ترى مصادر أخرى (١٦٣) أن السبب يرجع الى تهديد انجلترا له بزوال سلطانه فى مصر وتحطيم اسطوله ، وفى المقابل اقترحت عليه بريطانيا التوجه الى الشام .

٣ - ان فهم التفاعلات بين مستويات الأدوات الثلاث السابق توضيحها لا بد وأن يقودنا ليس الى الاختيار بين أى من هذه الاتجاهات الثلاثة فى تفسير دوافع واهداف محمد على ولكن الى القول بأن جميعها تمثل تطوراً مرحلياً فى سياساته،

فاذا كانت المرحلة الأولى من تطور تجربة محمد على (حتى معركة نوارين) قد اتسمت بالتركيز على الاصلاح الداخلى والتعاون مع الدولة العثمانية (فى القضاء على الحركة الوهابية والثورة اليونانية) فان ذلك يعنى أنها اتسمت بالسعى من جانب محمد على لتطوير عناصر القدرة وااثبات الدور المتميز فى خدمة السلطان كوالى مسلم ، وأن سعى هذا الوالى لتدعيم مواقفه الاستقلالية يظل فى نطاق النظام العثمانى حيث لا يظهر إلا الولاء والطاعة .

ولكن سرعان ما حدث تحول فى هذا التوجه وبدأت مرحلة جديدة بعد أن تطورت نتائج عملية الاصلاح وتدعمت أركان الجيش المصرى على نحو وجد به محمد على - كما يقول البعض (١٦٤) - نفسه فى حالة من القوة تفوق سلطانه وخليفته بحيث أضحت أكبر قوة فى الدولة الاسلامية والتي اعترف السلطان بوضعها هذا حين استعان بها ، ولقد لعبت السياسات الأوروبية والعثمانية دورها فى احداث هذا التحول - كما سنرى لاحقاً - وعبر ذلك التحول عن نفسه فى الصدام مع العثمانيين فى الشام والأناضول (حرب الشام الأولى) وبالسعى لتعبئة مساندة بعض القوى الأوروبية للوجود المصرى فى الشام ، ولهذا فان هذه المرحلة الثانية من تطور سياسات محمد على (حتى ١٨٢٣م بعد صلح كوتاهية) قد اتسمت بالبحث عن درجة أكبر من الاستقلال الذاتى والدور الخاص المتميز ولكن ظل محمد على حتى بعد ضم الشام و صلح كوتاهية مجرد والى عثمانى يدفع الجزية .

(١٦٢) محمد على الفتيب مرجع سابق ، ص ١٩٩ - ٢٠٤ .

(١٦٣) محمود شاكر مرجع سابق ، ج ٨ ، ص ٤٩٢ .

(١٦٤) د . حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

أما المرحلة الثالثة التى شهدت بدايتها تدعيم الوجود المصرى فى الشام كما شهدت نهايتها تهديد الجيش المصرى لقلب الدولة العثمانية (بعد معركة نزيب) وسعى محمد على لتعبئة اعتراف دولى بحكم أسرته الوراثة ، فإن هذه المرحلة أفصحت عن نوايا وأهداف أكبر لا يمكن تحقيقها فى ظل النظام العثمانى ، فلقد كانت تفرض على محمد على النظر فى امكانيات الاستقلال الحقيقى أو اصلاح الدولة العثمانية أو استبدال " الرجل المريض " برجل آخر مسلم أكثر صحة .

أى أن محمد على ، وإن وصل الى رفض استمرار السيادة للسلطنة العثمانية المريضة والضعيفة ، فإنه كان يريد اقالة الدولة الاسلامية من عثرتها ببديل أكثر صحة، أى "اسلاميا" وليس "قوميا" بالمعنى الذى يتبادر الى ذهن من قالوا إنه كان يريد الاستقلال ، كما لم يكن عثمانيا بالمعنى الذى يتبادر الى ذهن من رفض فكرة أنه كان يريد الاستقلال . بعبارة أخرى ويفرض سعيه نحو خلافة عربية فهذا لايعنى تحيزا قوميا عربيا - بالمعنى الحديث - ولكنه يعنى أن مركز الخلافة يمكن أن ينتقل الى مركز قوة آخر - غير العثمانيين الأتراك بعد ضعفهم - يمكن أن يقوم بدوره فى احياء قوة الاسلام كما سبق للعثمانيين أن قاموا بهذا الدور بعد ضعف المماليك .

وهنا وفى هذه الحالة لم يكن ممكنا لمحمد على - الذى سعى ونقل نماذج أوروبا وخدم أهدافها فى وقف الاصلاح الدينى بضرب الحركة الوهابية وتعرض لضربتها فى نوارين ، لم يكن ممكنا له ان يحظى بمساندة أى طرف أوروبى حتى أكثرها عداوة وتربسا بالدولة العثمانية فى هذه المرحلة ، فلقد أضحى المتغير الأوروبى حاسما فى تأثيراته السلبية على العلاقات المصرية - العثمانية وخاصة فى ظل اتجاه كل من الطرفين المسلمين للاستقواء على الآخر باللجوء الى مساندة طرف غير مسلم .

ومن ثم فإن اشكالية السلوك الخارجى لمحمد على تمثلت فى أن استقلال القوة (كسبيل لتحسين شروط التعامل مع السلطة المركزية العثمانية وعدم تأكيد سيطرة دولة أوروبية واحدة) قاد الى تحالف واتفاق الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية ضده بدلا من دفع السلطة المركزية لتحسين شروط التعامل معه ^(١٦٥) (وستتضح مزيد من التفاصيل على ضوء تحليل الجزئية التالية) .

ولم يكن مرد هذا الاتفاق تأثير التوازنات الأوروبية - الأوروبية فقط ولكن الاتفاق الأوروبى على اجهاض أى حركة احياء للقوة الاسلامية وتمسك الدولة العثمانية ببقائها ولو ضعيفة بأى ثمن ، ولذا فلا يكفى القول - كما يصدر عن البعض - ^(١٦٦) أن الخطأ

(١٦٥) د. جهاد عودة مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(١٦٦) المرجع السابق ، ص ص ١١٦ - ١١٧ .

الأساسى لمحمد على قد تمثل فى عدم فهمه لحقيقة تبعية النظام الامبراطورى العثمانى للنظام الأوروبى الدولى أو أن نمط توزيع القوة والتغير الدوليين لم يسمحا لمحمد على بتحسين شروط مكانة مصر أو أن القضية بالنسبة لمصر ليست البروز كقوة عالمية بل تفادى آثار تقسيم الامبراطورية بواسطة الدول الأوروبية ، ولكن يجب القول إنه أخطأ فى فهم أن التحالف مع أوروبا ممكن طالما لا يتناقض ومصالحها الكلية فى مواجهتها مع الاسلام ، وأن آثار هذا التحالف تتحول للنقيض فى الحالة العسكرية .

ثانيا : حركات الاستقلال بين السياسات العثمانية وأنماط التدخل الأوروبى :

كانت نتائج الحركات الاستقلالية وعواقبها بالنسبة للعلاقات العثمانية العربية محصلة للتفاعل بين دوافع وأهداف وأدوات هذه الحركات من ناحية وبين السياسات العثمانية ونمط التدخل الأوروبى من ناحية أخرى على نحو يبرز مدى تضخم تأثير الضعف العثمانى وتأثير المتغير الأوروبى على منع احياء القوة الاسلامية .

١ - السياسات العثمانية : المساهمة فى اجهاض الحركات الاصلاحية الاقليمية :

تعددت المقولات وتباينت الاتجاهات حول مدى مسئولية الحكم العثمانى للوطن العربى عن ركود وتخلف الأخير وعن استعمارهم من عدمه ، ولقد سبق التوقف بالتفصيل عند الاطار العام الذى يضم مثل هذه المقولات ومناقشته على ضوء حركات القرن ١٨م . هذا ويساعد استخلاص أهم أنماط السياسة العثمانية تجاه حركات القرن ١٩م على استمرار القاء الضوء على هذا الاطار وعلى بعض هذه المقولات .

ومن أهم هذه المقولات فى هذا السياق مقولتان متضادتان متصلتان بهذا الموضوع من الدراسة وهما : أن الدولة العثمانية منعت اتصال المنطقة بالغرب وحضارته ، وأن المنطقة العربية قد قبلت الجمود كئثم للدفاع العثمانى عن الأرجاء العربية ضد الخطر الأوروبى .

فما مدلول المسلك العثمانى تجاه النماذج الثلاثة السابق توضيحها من حركات الاستقلال الذاتى - بالنسبة لهذه المقولات وخاصة أن اثنين من هذه الحركات (مصر والعراق) قد قامت على الاتصال بالغرب فى حين كانت الحركة الثالثة (الوهابية) ضد الغرب نفسه .

فى البداية يجدر الإشارة الى مقولة متوازنة فى هذا الشأن^(١٦٧) وهى تتلخص كالآتى : يرجع الركود الى أن القوة العثمانية قد حالت بلاشك دون اتصال أمم الدولة

(١٦٧) د . شفيق عربال مقدمة كتاب حسين مؤنس الشرق الاسلامى فى العصر الحديث ، مرجع سابق .

بالحضارة الأجنبية عموما والحضارة الأوروبية الناهضة خصوصا . . . ولكن الباحث المنصف لا يستطيع الا أن يسلم بأن الأوروبيين في القرن ١٦م وماتلاه ماكانوا على استعداد لأن يقدموا للشرقين المسيحي والمسلم ثمرات نهوضهم العلمى هدية خالصة . . . كذلك فلا سبيل للقول بأن الشرق العثمانى كان يستطيع الافادة من النهضة الأوروبية دون أن يتزل عن استقلاله وحرية .

ومن المقولات الأخرى المتوازنة فى هذا الشأن (١٦٨) تلك التى تعترف بأن الدولة العثمانية قد تولت المنطقة وهى على قدر كبير من الاعياء ولم تكن قادرة على ازالته وانه لايمكن قبول القول بفرضها العزلة والتخلف على اطلاقه دون التعرض للأسباب والسياقات التاريخية التى أدت الى ذلك ، فأحد أسباب فرض هذه العزلة هذا الخوف من الصراع المستمر مع العالم المسيحى بقواه المختلفة المتعاقبة ، ومن ثم الحرص على الدفاع عن الأراضى الاسلامية وسلامتها ضد البرتغاليين فى البداية ثم الاستفادة من بريطانيا وفرنسا ضد روسيا حتى وصل الأمر الى افساح المجال أمام السيطرة الأوروبية ، ومن ناحية أخرى لايعنى التأخر النسبى للأراضى التابعة للدولة العثمانية أن الحكم العثمانى وحده هو المسئول لأن جهود الدولة العثمانية تركزت لمواجهة الهجوم الأوروبى المضاد ولأن الاضمحلال الاقتصادى نتيجة تحول طرق التجارة ، والاضمحلال الثقافى نتيجة انتشار التصوف ونمو التخوف الدينى تجاه الانشقاق المذهبى كان قائما من قبل ، ولأن العصبية المحلية والصراعات بينها استنزفت جانبا كبيرا من ثروات الاقاليم على حساب القاعدة الكبرى من المسلمين ، ولأن النظام العثمانى حفظ لمسلمى هذه المناطق هويتهم الاسلامية والقومية .

وبالرغم من الاعتراف بأهمية هذه التحليلات المتوازنة الا ان الاتجاه العثمانى للحفاظ على القائم ضد الخطر الخارجى وان كان قد ساعد على الدفاع عن الأراضى الاسلامية لفترة طويلة الا أن هذا لايعنى انه لم تحدث تغيرات اجتماعية واقتصادية تزايدت فى أوقات اقتراب الخطر الأوروبى وتكرار الهزائم وكانت الحركات الاستقلالية والاصلاحية من أهم علامات هذه التغيرات فكيف كانت سياسة الدولة العثمانية تجاهها ؟ .

إن المتابعة التفصيلية لهذه السياسة فى اطار الحركات الثلاث موضع الاهتمام يبين لنا بصفة عامة أن السياسة العثمانية قد نجحت بواسطة عدة أدوات فى اجهاض

(١٦٨) د . احمد عبد الرحيم مصطفى "العرب فى ظل الرابطة العثمانية فى صفى الدين أبو العز (اشراف) . العلاقات العربية التركية . منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ١٢٣ - ١٢٩ .
وأنظر تفاصيل مناقشة مدى صحة اتهام الدولة العثمانية لمسئوليتها عن عزلة العالم الاسلامى فى - د . عبد العزيز الشناوى مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٧٠٠ - ٧٢٨ .

هذه الحركات ومن ثم حافظت على وحدة وتكامل قلب امبراطوريتها حيث تمكن عند منتصف القرن ١٩م - وبعد نصف قرن من التحديات الخطيرة - من اعادة ادماج اقاليمه (مصر - الشام - العراق - الجزيرة) ولم يتم الأمر بدون ثمن غال دفع من مصلحة الأمة الآجلة لتحقيق مصالح الدولة العثمانية العاجلة . وهنا معنى الدرس والذي يكمل معنى الدرس المستخلص من دراستنا للسياسات الاصلاحية وهو أن ثمن عناصر قوة الدولة المادية يجب ألا يدفع من حساب قوة الهوية الاسلامية للمجتمع ومصالح الأمة بأكملها .

هذا ويمكن أن نقسم أهم أنماط السياسة العثمانية الى :

نمط العلاقة مع الحركة قبل توجيه الضربة اليها ، ونمط التوالى فى اجهاض الحركات .

أ - بالنسبة لنمط العلاقة مع الحركة :

فهو يتسم بعدم السرعة فى المبادرة بتوجيه الضربة اليها ولكن اتسم بالسكوت عنها فى البداية (الوهابية - السعودية) أو الاستفادة بقدرتها النامية لتحقيق مصالح عثمانية (محمد على - ممالك بغداد) ، فطالما كانت الدولة العثمانية فى حاجة لخدمات الوالى القوى وطالما ظلت الحركة الاستقلالية لاتمثل خطورة حقيقية تسكت الدولة مؤقتا عنها أو توظفها .

فمن ناحية : لم توجه الدولة العثمانية الضرب الى الحركة الوهابية بواسطة محمد على إلا ابتداء من ١٨١١م أى بعد أكثر من نصف قرن على ظهورها ثم تحالفها مع آل سعود ، وذلك عندما امتدت توسعات الدولة السعودية والدعوة الوهابية من نجد الى الشاطئ الشرقى والحجاز بحيث أخذ القلق يعترى الدولة العثمانية من طموحات السعوديين^(١٦٩) ، فرغما أنه لم يكن للعثمانيين نفوذ ملحوظ فى نجد منطلق الدعوة الوهابية والحركة السعودية الا أن الاستيلاء على المدينة ومكة هدد بفصل الحجاز وخروجها عن السيادة العثمانية على نحو كان يفقد الدولة العثمانية أحد أهم مظاهر الزعامة للعالم الاسلامى ، ولذا فبعد أن نشطت فى اتهام الحركة الوهابية بالكر والفر والخروج على طاعة الخليفة والتشهير بها فى أرجاء العالم الاسلامى اتجهت الى تصفيتةا عسكريا^(١٧٠) وذلك انطلاقا من الشعور بما أضحت تمثله هذه الحركة من خطورة على مشروعية الحكم العثمانى للدول العربية.

(١٦٩) د. رأفت الفيمى الشيع مرجع سابق ، ص ٦٤ - ٦٧ .

(١٧٠) د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ٢١٦ .

بعبارة أخرى (١٧١) : فلقد كان الحفاظ على النفوذ في الحجاز لا بد منه حتى تتم تشكيلات الخلافة ولذا وبالرغم من تعدد الثورات في أنحاء الامبراطورية وتعدد صور التحدي لها فلقد حرصت الدولة العثمانية - فور انتهائها من التهديد الفرنسي لمصر والشام - على البدء في اخماد الحركة الوهابية حتى لا يهون أمرها على رعاياها من المسلمين . هذا ولقد وجدت السلطة مبرراً لهذا العمل وهو الخوف من أثر هذه الفئة على تفريق كلمة المسلمين على نحو يحقق هدف الأوروبيين الذين يسعون الى امتلاك بلاد المسلمين (١٧٢) .

ومن ناحية أخرى : اتجهت الدولة العثمانية في نفس الوقت الذي بدأ ابراهيم باشا ضمه للشام - لتصفية داوود باشا في العراق ومن ثم كانت اعادة السيطرة المباشرة على العراق هي أول خطوة في اعادة السيطرة العثمانية على المشرق العربي ومصر . ولقد سكنت الدولة العثمانية على حكم ممالك بغداد دون اعادتهم لنطاق سيطرتها المباشرة نظرا لما قدموه من خدمات في مواجهة الخطر الفارسي أو البريطاني ، ولكن حين ظهرت نوايا داوود باشا في توحيد أرجاء العراق وتنفيذ مشروعات أكثر استقلالية تحرك ضده بقوة السلطان محمود الثاني لتنفيذ السياسة الرامية لاعادة احكام السيطرة على أقاليم الامبراطورية (١٧٣) ، ولقد وجد السلطان مبرره في هذه الحالة أيضا وهو عدم دفع العراق للأموال التي طلبها السلطان في حربه مع روسيا (١٨٢٨م - ١٨٢٩م) وكذلك حث العصبيات المحلية السلطان للتخلص من داوود باشا نظرا للاضرار التي لحقت بهم من جراء سياساته المركزية (١٧٤) هذا ولقد ظلت العراق حتى نهاية الستينات من القرن ١٩م بالنسبة للدولة العثمانية منطقة خلفية هادئة حتى بدأ يحدث فيها تغير أساسي مع مدحت باشا (١٧٥) .

ومن ناحية ثالثة : كان اجهاض حركة محمد علي بمثابة الحلقة التي أحكمت بها الدولة العثمانية سياستها في اعادة ادماج ولايات القلب العربية في الامبراطورية العثمانية فبعد تصاعد خطوات الاستقلالية من جانبه ويعد أن استعان به السلطان في ضرب الحركة الوهابية والثورة اليونانية في المرحلة الأولى من تطور حكمه والتي اقتصر فيها أهداف مشروعه على تدعيم عنصر قوة دولته في حدود مصر ، وبالرغم من تعدد المقولات عن أهداف السلطان العثماني من هذه الاستعانة لتعويض عجزه الفعلي عن الحركة بمفرده (نظرا للبعد عن الحجاز ونظرا لعدم توافر الجند اللازمة

(١٧١) د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ١٩١ - ١٩٢ .

(١٧٢) محمد فريد مرجع سابق ، ص ٤٠٦ .

(١٧٣) د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

(١٧٤) د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

- M.E.Yapp : op. cit. P. 141 .

(١٧٥)

للقيام بهذه المهمة (١٧٦) في وقت كانت الساحة الأوروبية في ظل الحروب والتحالفات النابليونية تموج بالخطر ، أو سواء خلال أزمة الانكشارية والقضاء عليها) أو لاستنزاف قوى محمد علي للحيلولة دون مشروعه الاستقلالي ، إلا أنه تجدر الإشارة الى أن انجازات محمد علي في كلتا الحملتين - بالرغم من الخسائر والاستنزاف في كل منهما - كانت دافعا أساسيا نحو خطوة أكبر في مشروعه الاستقلالي أي أن الاستعانة العثمانية بمحمد علي خاصة في ضرب طرف مسلم (الحجاز) أو وعده بالشام مقابل المساعدة باليونان أثرت على الحركة على نحو يختلف عن نوايا السلطان العثماني الأساسية بفرض صحة المقولات السابقة عن أهداف الاستعانة بمحمد علي ، بعبارة أخرى (١٧٧) إذا كانت مساعدة محمد علي للسلطان ضد الوهابيين قد غدت أطماعه ليمتد خارج مصر فإن رد الفعل العثماني بعد اليونان أي رفض إعطاء محمد علي ولاية الشام قد أعطته الدافع والمبرر لتحقيق هدفه الاستراتيجي والبدء في تنفيذ الطور الثاني من برنامجه الاستقلالي .

وبقدر ما كان التوجه العثماني لاجهاض الحركة الوهابية لأسباب دينية سياسية فلقد كان اجهاض حركة محمد علي لأسباب سياسية بالدرجة الأولى ، فقد كان يهدف الدور السياسي لآل عثمان ويجرده من أركانه الأساسية في حين كان الدور الوهابي يجرده من أركانه الشرعية - الدينية .

ب - أما عن الأدوات المستخدمة في الاجهاض فهي متنوعة :

أولا : استخدام القوة العسكرية العثمانية مباشرة كما حدث مع مماليك العراق ١٨٣١ م ، ولقد كان حجم مشروعاتهم ومواردهم لا تتطلب أكثر من هذا على عكس مشروع وموارد محمد علي أو الحركة الوهابية .

ثانيا : استخدام محمد علي لضرب الحركة الوهابية وهذا امتداد لتوظيف عثماني في توظيف الولاة الأقوياء لاعادة النظام والاستقرار من المنظور العثماني في بعض المناطق ، وإلى جانب مناقشة المقولات المتعددة حول أسباب الاستعانة بمحمد علي - كما سبق التوضيح - في هذه المهمة فإنه يمكن إضافة بعد آخر وهو عدم امكانية توظيف التوازنات الأوروبية حول هذه المنطقة في هذه المرحلة لتعبئة مساندة أحد

(١٧٦) ترى بعض المصادر (د . حسين مؤنس . ص ١٩٢) أن السلطان العثماني لم يكن لديه الجند الكافية لاتمام المهمة ولذا طلب العون من محمد علي بعد أن طلبه من والي الشام ووالي العراق ، وترى مصادر أخرى (د . رأفت الغنيمي الشينخ . ص ٦٧) أن محمد علي نفذ مهمة الحجاز بجنود ومهمات عثمانية وليس مصرية كما أن مصادر تاريخ نجد قد أوردت أكثر من مؤشر على هذا من أهمها استخدام كلمة روم وترك وليس مصريين للدلالة على هذه الحملة .

(١٧٧) د . حسين مؤنس - مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

الأطراف الأوروبية وذلك ليس فقط نظرا لطبيعة وضع هذه المنطقة في هذه التوازنات والتي تحول دون هذه التعبئة نظرا لاتجاه النفوذ البريطاني للانفراد بها في مقابل اتجاه النفوذ الفرنسي للانفراد بشمال أفريقيا ولكن ونظرا للحساسية الدينية لهذه المنطقة التي كان لابد وأن يترتب عليها عواقب أوخم بالنسبة للسلطان العثماني اذا ما استعان بطرف أجنبي مثل فرنسا (التي كانت تريد ضرب الوهابيين كسبيل لضرب بريطانيا كما سنرى) وذلك عكس ما حدث بالنسبة لحالة محمد علي .

ثالثا : الاستعانة بطرف أجنبي (أي الاستقواء بغير مسلم على مسلم) على نحو يمهّد السبيل للتدخلات الخارجية وذلك في مواجهة مشروع محمد علي ، حقيقة قامت مراحل مشروع محمد علي المتتالية على الاستعانة أيضا بأطراف اجنبية (بفرنسا في عملية الإصلاح والنقل من الغرب) وعلى اللعب بالتوازنات الأوروبية وتحسين الوضع الدولي لمصر في مواجهة القوى الخارجية الطامعة فيها أي بريطانيا وفرنسا ، وفي مواجهة الدولة العثمانية أيضا ، ولكن الذي يجدر الانتباه اليه في حركة السلطان العثماني هو نمط استعانتته المختلف عن نمط استعانة محمد علي بل وعن نمط الاستعانة العثماني بالأطراف الخارجية بصفة عامة . فاذا كان قد سبق للعصبيات المحلية في القرن ١٨م أن استعانت في حركتها ضد الدولة العثمانية بصورة أو بأخرى بالتدخلات الأوروبية الا أن وزن تأثير هذا المتغير الأوروبي كان محدود الفعالية كما أنه لم يجد مناظرا له لدى السلطان العثماني في حركته في مواجهة هذه العصبيات ، واذا كانت طبيعة القوة العثمانية وكذلك طبيعة المرحلة التي كانت تمر بها الهجمة الأوروبية أيضا في القرن ١٨م (راجع الفصل السابق) يمكن أن تفسر هذا النمط فان التردى في الضعف العثماني من ناحية والتزايد في دور المتغير الأوروبي من ناحية أخرى يمكن أن تفسر لنا هذا النمط الجديد في القرن ١٩م .

ففضلا عن عدم القدرة العثمانية المنفردة على احباط مشروع محمد علي حيث توالى الهزائم العسكرية للجيش العثماني أمام الجيش المصري (١٨٢٠م - ١٨٢٣م)، كذلك حين بادر السلطان ١٨٢٩ بإعلان الحرب على محمد علي ، فإن طبيعة التوازنات الأوروبية - الأوروبية حول الامبراطورية بصفة عامة (تمسك بريطانيا بتكامل الامبراطورية لمواجهة أهداف روسيا) وحول مصر بصفة خاصة (التنافس البريطاني الفرنسي) ساعدته على توظيف هذه التوازنات لتعبئة مساندة طرف خارجي وهو بريطانيا لوقف أو احتواء مساندة فرنسا لمحمد علي ، ولقد تمكن السلطان العثماني من تحقيق هذه التعبئة بعده سبل من أهمها مايلي :

١ - الاستعانة بالجند الروس لحماية استانبول والمضائق ضد محمد علي في بداية اعماله في الشام على نحو أثار عواطف المسلمين ضد السلطان ويجانب محمد

على ، وكان هذا الاعتماد على روسيا سبيلا للتشدد في التفاوض مع محمد علي (١٧٨) .

٢ - اصدار فرمان السلطان الأول المعروف بخط كلخانة ١٨٣٩م خلال اشتداد الأزمة الثانية مع محمد علي ، ولقد اتفقت التفسيرات على أن هذا التزامن كان نتيجة رغبة السلطان في تعبئة مساندة القوى الأوروبية لمواقفه ضد محمد علي ، وبالطبع يمكن فهم مدلولات هذا التزامن على ضوء فهم المصدر الحقيقي للاصلاح الذي أعلن عنه هذا فرمان أى المساواة بين الملل والطوائف المسلمة وغير المسلمة (١٧٩) .

٣ - لم يبد العثمانيون أية مقاومة أو اعتراض على احتلال بريطانيا لعدن بل حصل الانجليز من الباب العالي على فرمان يسمح للأسطول البريطاني باستخدام ميناء عدن ، وقبل العثمانيون هذا الوضع في مقابل مساعدة بريطانيا لهم لوقف محمد علي (١٨٠) ، ومع ذلك فلقد حاول العثمانيون بعد ذلك استعادة السيطرة على اليمن ١٨٤٩م ولكنهم فشلوا ولم تنجح محاولاتهم الا في ١٨٧٢م وذلك نتيجة الصراعات الداخلية بين القوى المحلية في اليمن (١٨١) . ويتضح لنا هذا الموقف العثماني بالنظر الى أهداف الحملة الثانية لمحمد علي في الجزيرة وأثرها وتفاعلاتها مع السياسات البريطانية في المنطقة .

٤ - وفي سياق التقليد العثماني الرامي دائما الى دعم تصرفات الدولة بفتاوى شرعية، فعندما تحرك محمد علي باشا الى سوريا أعلن السلطان وجوب محاربته بناء على فتوى ، وعندما اضطر الى مهادنة ابراهيم باشا في كوتاهية صدرت فتوى أخرى بجواز العدول عن تأديبه (١٨٢) حيث اعتبر السلطان دخول الجيوش المصرية سوريا عصيان من محمد علي يجب قمعه ورده (١٨٣) .

٢ - أنماط التدخل الأوروبى لاجهاض الحركات الاستقلالية التى تهدف لاهياء اسلامى :

تعددت أدوات هذا التدخل مابين التأثير السلبي على مفاوضات عثمانية مع ولايه عربية من أجل حل الخلافات بين الطرفين ، ودعم استقلال قوى داخلية فى ظل

(١٧٨) المرجع السابق . ص ٢٢٠ .

(١٧٩) انظر مطلب السياسات الاصلاحية - وانظر ايضا :

- محمد علي الفتي - مرجع سابق ، ص ١٧٤ - ١٧٦ .

(١٨٠) د . فاروق عثمان اباطة . الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢ - ١٩١٨) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٤٥ .

(١٨١) المرجع السابق ، ص ٧١ - ٩٢ .

(١٨٢) انظر نصها في :

- ساطع الحصرى . مرجع سابق .

(١٨٣) محمد فريد . مرجع سابق ، ص ٤٤٩ .

السياسات الاصلاحية الناقلة من الغرب والتي أدت الى زيادة النفوذ الأوروبى ، والتدخل بالقوة العسكرية لفرض شروط معينة ، أو الصمت عن خلافات عربية - عربية تخدم الأهداف طويلة الأجل للغرب فى مواجهته مع الاسلام فى هذه المرحلة الانتقالية الحرجة فى التوازن العالمى .

ومما لا شك فيه أن المقارنة بين هذه الأدوات للتدخل فى حالات أزمات الشرق الاسلامى وبين تظاهراتها فى حالات الشرق الأوروبى لتبين أن الهدف الأوروبى كان واحداً وأن اختلفت السياقات والأدوات ، وهذا الهدف هو استمرار ضعف الدولة العثمانية كشرط لبقائها حتى تحين اللحظة المناسبة لاقتسامها وتصفيتيها ، ولذا ففى حين جاءت ساندت القوى الأوروبية الحركات الاستقلالية القومية فى بلاد البلقان وشرق أوروبا جاءت معارضة ومقاومة هذه القوى لحركات الاستقلال الذاتى الاسلامية التى أيا كانت حقيقة أو درجة نواياها الانفصالية عن الدولة العثمانية أو الاستبدالية أو الاصلاحية لها فقد كانت تمثل اضافة فى عملية احياء قوة الدولة الاسلامية فى هذه المرحلة الحساسة من المواجهة مع الغرب .

كيف أذن تم توظيف هذه الأدوات فى مواجهة النماذج الثلاثة للحركات الاستقلالية . اسابق توضيحها ؟

أ - لم تتدخل القوى الأوروبية مباشرة فى الحركة الوهابية السعودية خلال قيام محمد على بتنفيذ مهمته التى أوكلها السلطان اليه لأن هذه المهمة كانت لا تتعارض مع مصالح أوروبية عاجلة أو آجلة فى أن واحد ، فمن ناحية المصالح الآجلة كانت مهمة محمد على تعنى القضاء على فرصة لاصلاح دينى تمثل احياء للاسلام ومبادئه فى صورته النقية وهو الاحياء الذى كان ولا بد وأن يكون له انعكاسات على القوة الاسلامية فى مجموعها نظرا لآثره فى تجديد الأمة وحياء فكرة الجهاد^(١٨٤) ، ولهذا فان البعض^(١٨٥) رأى أن مهمة محمد على كانت تعنى خنق الاسلام لنفسه لأنه كان من خير الاسلام أن تتعاون القوتان المصرية والوهابية حيث أن محمد على أراد أن يعيد مجد الدولة الاسلامية من الناحية السياسية فى حين أراد الوهابيون أن يعيدوه من الناحية الدينية ولكن ظروف السياسة قضت أن تكون القوتان ضد بعضهما وذلك بعد ان اختلفتا فى السبيل الذى اختارته كل منهما لادراك غرضهما المشترك وهو اصلاح الدولة الاسلامية . ويظل تحليل أسباب هذا الصدام وتفسير انتصار محمد على الوهابيين والبديل الذى كان يمكن ان يواجه الوهابيين فى حالة رفض محمد

(١٨٤) محمود شاكر مرجع سابق . ج ٨ . ص ٤٨٧ .

(١٨٥) د . حسين مؤنس مرجع سابق . ص ١٩٣ .

- د . عبد العزيز نوار تاريخ العرب المعاصر .

على تنفيذ أوامر السلطان - تظل كل هذه الأمور في حاجة الى تحليل (١٨٦) حيث أنها
تثير بقوة معضلة العلاقة بين القوة الروحية والقوة المادية ومدى تأثير توافرها معا أو
احدهما على احياء القوة الاسلامية (١٨٧)

أما من ناحية المصالح العاجلة : فهي تتصل بالمصالح المباشرة البريطانية في
الخليج والهند ، وبالتنافس الفرنسي - البريطاني حول المنطقة ، فلقد شارك الانجليز
في التشهير بالحركة لأن أي اضطراب يصيب بلاد العرب كان يهدد طريق التجارة
للهند ولأن بعض مسلمي الهند قد اتصلوا بالحركة في مواسم الحج وبدأوا دعوات
مماثلة في الهند (١٨٨) . كذلك كان القضاء على الحركة يعنى القضاء على فرص توحيد
أرجاء الجزيرة والخليج في كيان سياسى واحد ، حيث كانت توسعات الدولة السعودية
الأولى قد بدأت تحقيق مثل هذه الوحدة والتي كان لابد وأن يتعارض مع خدمة
المصالح البريطانية التجارية والاستراتيجية المتنامية في هذه الفترة .

لذا فإن أعمال محمد على في الحملة الأولى التي قاومت ما يسمى "القرصنة الوهابية
في الخليج" كانت تخدم مصالح شركة الهند الشرقية ولذا أرادت بريطانيا، التي كانت
تحرص على إخضاع سواحل الجزيرة الشرقية والجنوبية تأميناً لطرق تجارتها ،
التحالف مع محمد على والاستعانة به في عمليات هذا التأمين ، أي من أجل تدمير
موانئ الامارات التي كانت سفنها تهدد المصالح البريطانية ، ولقد رفض ابراهيم
باشا المقترحات البريطانية بهذا الصدد على أساس أنها تعنى التخريب كما أنها
تتعارض مع أهداف الدولة العثمانية (١٨٩)

هذا ولقد كان ضرب القوة الوهابية باعتبارها القوة الرئيسية في الجزيرة بين عدة
أحزاب عربية أخرى تتفاوت في ولائها بين فارس وتركيا ، وعربية غير وهابية -
يخدم مصالح بريطانيا في تنافسها مع فرنسا ويفوت الفرصة على نابليون الذي حاول
التحالف مع بعض هذه القوى ضد الدولة العثمانية ، وهو الأمر الذي كان يهدد مصالح
بريطانيا حيث كان هدف نابليون - وفق إشارة بعض المصادر (١٩٠) - هو تسهيل

(١٨٦) يرى البعض أن سبب انتصار محمد على هو أنه كان يحارب الوهابيين بقوة الحضارة الجديدة ، وأنه لو لم يقض
عليهم لقضت عليهم الحضارة الأوروبية من سبيل آخر كما قضت على الحركتين المشابهتين لها وهي السنوسية
والمهدية . ولذا يرى هذا المصنر أن النهوض الصحيح لا يكون الا باجتماع الناحيتين الروح والايمان ، والرأى
والمادة . انظر

- د . حسين مؤنس : مرجع سابق ، ص ٩٣ - ٩٤ .

(١٨٧) هذه من أهم العضلات التي تحاول دراستها في نطاق النماذج الفكرية المتعاقبة .

(١٨٨) د . عمر عبد العزيز : مرجع سابق ، ص ٢١٦ .

(١٨٩) أنظر التفاصيل في

- محمد حسن العيداروس السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(١٩٠) ل . سيدو : مرجع سابق ، ص ٥١٤ - ٥١٦ .

زحف جيشه الى الهند والسيطرة على الطرق المؤدية اليها عبر الجزيرة والخليج وذلك عن طريق الاتفاق مع بعض شيوخ القبائل ١٨١١م لمخاصمة العثمانيين ومقاتلة الوهابيين ، وبالرغم من قدرة بريطانيا على اقناع الوهابيين بمحاربة هذا الحلف المتحالف مع فرنسا الا أن انهزام الوهابيين أمامه دفع سعود الى التصالح مع زعيمه حيث تجمع بينهما على الأقل العداء المشترك للعثمانيين والذي كان يفوق في هذه المرحلة أى ارتباطات مع الانجليز ، ووصلت الأمور الى نهايتها في الوقت الذي كان مصير نابليون قد أخذ يتغير في أوروبا وحيث كانت جيوش محمد علي تقوم بمهمة أساسية .

وهكذا فإذا كان الضعف العثماني من ناحية والانهيار الصفوي من ناحية أخرى قد وفر الظروف المناسبة لنمو واتساع الدولة السعودية الأولى خلال النصف الثاني من القرن ١٨م وأوائل القرن ١٩م وإذا كانت عدم قدرة دولة أوروبية بمفردها على اقامة وجود غير متنازع عليه من قوة أخرى في منطقة الخليج في هذه المرحلة قد ساعد أيضا هذا النمو وهذا الاتساع (١٩١) ، فإن نجاح بريطانيا في الانفراد بالنفوذ في هذه المنطقة والذي ظهر في أوائل القرن ١٩م قد تحقق بعد الفراغ المصري السياسي والعسكري عقب انتهاء الحملة الأولى ١٨١٨م . ولقد تدعم هذا النفوذ تدريجيا خلال القرن ١٩ في الامارات العربية وعمان ، ولهذا سنجد أن الموقف البريطاني من الحملة المصرية الثانية سوف يتغير تماما نظرا لتغير علاقات بريطانيا بمصر ونظرا لتغير وضعها في الخليج خلال الربع الثاني من القرن .

ب - أما العراق فلقد كانت ساحة هامة لتنافس النفوذ البريطاني -الفرنسي قبل أن ينفرد النفوذ البريطاني بعد انتهاء انعكاسات سياسة نابليون على وضع مصر والمشرق العربي وكان التنافس من خلال أنوات تدخل مباشرة (١٩٢) ، فبعد الحملة الفرنسية التي أبرزت أهمية العراق - وليس مصر والشام فقط . في التنافس البريطاني -الفرنسي لعبت القوتان دورهما من خلال التأثير على تولى أو عزل بعض الباشوات المماليك أو التأثير لصالحهم أو ضدهم لدى الباب العالي ، فضلا عن استخدام أداة الامداد بالأسلحة والمدربين والخبراء العسكريين فكانت كل من القوتين تؤيد أحد الباشوات طالما ترتبط بذلك مصالحها أو تتآمر ضده وحتى يتم عزله اذا حدث العكس

- K.Salibi : op. cit. P 79 - 80 .

(١٩١)

(١٩٢) أنظر التفاصيل في :

- د . عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص ٢٨٤ ، ٢٩٦ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ .
- د . رأفت القنيمي الشيخ . مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٨٦ .
- د . محمد العيدروس . مرجع سابق ، ص ١٩٨ - ٢٠٥ .
- د . حسين مؤنس . مرجع سابق ، ص ٢٥٤ ، ٢٦٦ - ٢٩٠ .

. فعلى سبيل المثال ساعدت بريطانيا في تولي سليمان باشا الكبير أشهر الباشوات (١٧٨٠م - ١٨٠٢م) مما عاد عليها بمكاسب عديدة من خلال شركة الهند الشرقية، في حين تحركت لدى الباب العالي لعزل سليمان الصغير ١٨٠٨م لصداقته مع الفرنسيين .

ومنذ ذلك الحين تلاشى أي أثر للنفوذ الفرنسي واتفرد الانجليز بالنفوذ في العراق والذي أخذ يتدعم بصورة متزايدة طوال القرن ١٩ وحتى وصل الى حد الاستعمار المباشر ١٩١٤م ولقد كان مبعث اهتمام بريطانيا بالعراق ليس وزنها التجاري ولكن أهميتها الاستراتيجية كنقطة محورية على طريق المواصلات الى الهند ، وخاصة من المتوسط عبر الشام ثم الى الخليج العربي عبر مياه نهري دجلة والفرات . ولقد سعت بريطانيا لخدمة وتوظيف هذه الأهمية من خلال اهتمامها بتطوير سبل المواصلات البحرية والنهرية والحديدية والبرية طوال القرن ١٩م ، ولقد تفجرت هذه الأهمية الاستراتيجية بعد الحملة الفرنسية التي أثرت على فاعلية طريق الشام والعراق بالنسبة لبريطانيا ، كذلك تجددت هذه الأهمية في فترة حكم محمد علي وتأثيره على فعالية طريق مصر نحو الهند بحيث بدا أن استقلالية وقوة مصر تمثل خطورة على الطريق المار بمصر مما يستدعي البحث عن طريق آخر ، وهنا برزت أهمية طريق العراق .

ولقد كان لأخر ممالك العراق داوود باشا دوره ووضعه في هذه العملية منذ بدايته وحتى سقوطه ، فبقدر ماكانت سياسات داوود باشا بتحقيق المصالح البريطانية بقدر ماكان التعاون معه ، وبقدر ماأضحت هذه السياسات تتحدى هذه المصالح بقدر ما جاء التحرك البريطاني لأقصائه ، ولقد كانت السياسات الاحتكارية في التجارة والزراعة والتي اتبعتها داوود على غرار سياسات محمد علي قمة التعبير عن هذا التحدي وبداية النهاية بالنسبة له وخاصة مع افتقاده فرصة المناورة لدى قوة أوروبية أخرى وهي الفرصة التي توافرت لمحمد علي بسبب استمرار التنافس الانجليزي - الفرنسي حول مصر والشام بعد نابليون ، فلقد كانت حالة الانفراد البريطاني بالنفوذ ذات تأثير سلبي على امكانيات مشروع داوود باشا في الاستمرار ، في حين ظلت القدرة على المناورة بين بريطانيا وفرنسا وحتى آخر لحظة من أهم عناصر قوة محمد علي ، ومن ثم فلقد كان هذا القيد وفي ظل التربع من جانب السلطان محمود الثاني، مفسرا أيضا لتأرجح داوود باشا مع بريطانيا بين التعاون وبين المعاداة ومفسرا أيضا لتوقيت ضرب السلطان العثماني لهذه الحركة . . كيف ؟ -

فمن ناحية : يرجع العداء بين داوود باشا وبريطانيا الى اتخاذ الأخيرة لموقف الحياد بين الأطراف المتنازعة على باشوية بغداد بعد عزل سليمان باشا الصغير الذي تم عزله بمقتضى تدخل بريطاني فلقد كان داوود باشا أحد هؤلاء الأطراف ، ولقد

تبنى بعد توليه الباشوية سياسات من شأنها الاضرار بالتسهيلات التجارية التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون ومن شأنها أيضا زيادة الضرائب المفروضة عليهم ، ولقد دفعه الى هذا الاتجاه مالمسه من تزايد مركز القنصلية البريطانية في العراق بحيث أضحت بغداد مركزا للسياسة البريطانية في العراق والبلاد العربية وكل البلاد التركية الآسيوية .

ومن ناحية أخرى : وتحت ضغوط بريطانية على المصالح التجارية لداود باشا تمت ازالة التوتر بينه وبين بريطانيا وعادت الوكالة التجارية البريطانية الى نشاطها ونمت المصالح التجارية البريطانية الا أن نشاط داود باشا الداخلي (السياسات الاحتكارية ، توحيد العراق) كان يهدد بتقوية العراق فتسقط كل الخطط بشأن توظيفها كطريق موصل للهند وذلك من خلال استغلال تطوير الملاحة البحرية في نهري دجلة والفرات^(١٩٢) ، ولذا فإن السلطان العثماني بالرغم من تفكيره الدائم في القضاء على ممالك العراق إلا أنه توقف عن تنفيذ ذلك مؤقتا نظرا لتصدي داود باشا للخطر البريطاني على الخليج ، ولقد تجلت صور هذا التصدي خلال المراحل الأخيرة من الحملة المصرية الأولى على الجزيرة وبعدها مباشرة ، فلقد سعى داود باشا بدوره للسيطرة على منطقة الاحساء (كتدعيم لجهوده في محاولة توحيد العراق وذلك بتأمين امتدادها الجنوبي) قبل أن يتمكن ابراهيم باشا من هذا بعد أن أسقط الدرعية ١٨١٨م، ولكن أدى تزايد الخطر البريطاني على موانئ الامارات العربية في أواخر ١٨١٩م الى ايقاظ مخاوف كل من بغداد والقاهرة واستانبول من عواقب الوجود البحري البريطاني ، وهنا ظهرت مواقف داود باشا من الامتيازات البريطانية والتي أثارت أزمة سرعان ماتم حلها ١٨٢٢ كما سبقت الإشارة .

ولكن من ناحية ثالثة : أدى تزايد توطد العلاقات بين داود باشا والقنصل البريطاني - بعد اتفاق ١٨٢٢م - وظهور يواذر تنفيذ المشروع البريطاني بشق قناة بين نهري دجلة والفرات ، أدى هذا الى تجديد مخاوف السلطان من داود باشا الذي تركزت مصادر الثروة والسلطة في يده ، ولذا أرسل حملة عسكرية للقضاء عليه ، وتبين بعض المصادر^(١٩٤) أن هذا التحرك كان بناء على وشاية من الانجليز ضد داود . هذا ولم يمثل القضاء عليه أزمة دولية كما أنه تم بواسطة قوة عثمانية عسكرية ولم يتطلب ضغوطا دبلوماسية وعسكرية خارجية كما حدث مع محمد علي .

(١٩٢) انظر تفاصيل مشروعات التطور وماثارته من تفاعلات عثمانية - بريطانية - ومصرية في :

- د. عبد العزيز الشناوي ، مرجع سابق - ج ٢ ، ص ٧٥٥ - ٨٠٠ .

(١٩٤) د. رافت الغنيمي الشيخ تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤

ج - وكانت السياسات الأوروبية تجاه تجربة محمد على بصفة خاصة ذات مدلولات كبيرة بالنسبة لأبعاد المقولة المطروحة - فيما سبق - حيث كانت المسألة المصرية هي الساحة الحقيقية التي أوضحت أبعاد هذه المقولة عن أهداف وأبوات التدخل الأوروبي في العلاقات العثمانية - العربية ، فلقد كان لهذه المسألة وضعها الخاص في عملية التنافس الفرنسي البريطاني من ناحية وفي معضلة الاستقلال والتبعية في العلاقات العثمانية العربية .

وفي حين أبرزت مصادر غربية (١٩٥) تأثير التوازنات الأوروبية - الأوروبية أساسا على السياسات الأوروبية تجاه محمد على انطلاقا من الحرص على تكامل الامبراطورية العثمانية وعدم اندلاع حرب أوروبية بسببها تحقق مكاسب لروسيا في هذه المرحلة ، فإن مصادر أخرى عربية أساسا (١٩٦) أبرزت تفسيراً آخر محوره الرغبة في اجهاض المشروع المصري لما له من آثار على احياء القوة الاسلامية سواء في نطاق الدولة العثمانية أو كبديل لها ، وهو الاحياء الذي كان يتعارض مع مختلف مصالح القوى الأوروبية ، فبالرغم من اختلاف توجهات هذه المصادر العربية حول تقييم نوافع وأهداف محمد على - كما سبق ورأينا - الا أنها اتفقت على هذا التفسير أي ارتباط أسباب ضرب نمو القدرة المصرية بالتناقض الذي أثارته مع المصالح الغربية ، وهو التناقض الذي ازداد وضوحا خلال حرب الشام الثانية ، فاذا كان محمد على قد نجح في المناورة بين القوى الأوروبية حتى حرب الشام الأولى على نحو ساهم في تحسين الوضع الدولي لمصر في مواجهة السلطان العثماني وفي مواجهه أطماع القوى الخارجية في مصر ، الا أنه تأكد خلال حرب الشام الثانية أن القدرة على هذه المناورة قد بلغت أقصى حدودها ولم يعد بمقدورها أن تحرز مكاسب لمحمد على ، فمطامحه وقدراته قد وصلت الى حد بعيد في تهديد المصالح الغربية الى حد لايسمح بسكوت بريطانيا أو بتعاون فرنسا بعد ذلك ، فبعد أن كان الدور الفرنسي مترددا وغير حاسم في مساندة محمد على دائما بالصورة التي كان يأملها لدرجه دفعت محمد على الى انتهاز كل فرصة لتحسين علاقته ببريطانيا ، بعد هذا تغير خط فرنسا تماما وتركت الساحة لبريطانيا بمفردها حتى أسقطت محمد على لدرجة جعلت البعض يقول إن فرنسا قد أسلمت مصر لانجلترا ، ومهما كانت مبررات فرنسا (أي حالة التوازنات الأوروبية ومتطلباتها) فإن هذا الوضع أبرز أمرا هاما وهو أن مصير

- M.E.Yapp : op. cit . PP 70 - 73 .

(١٩٥)

- J.Vatikiotis : op. cit, P 67 .

(١٩٦) مصطفى كامل مرجع سابق ، ص ٨٨ - ١٠٤ .

- د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ١٥٤ - ١٥٥ ، ١٧١ - ١٧٢ ، ٢١٦ - ١٤٤ .

- محمد علي الفتيق مرجع سابق ، ص ١٧٢ - ٢٦٠ .

امبراطورية محمد على قد أرتهن بمدى اتفاق القوى الأوروبية على سياسة ضده ، وهذا هو أهم دروس التاريخ الحديث لمصر والعالم العربى .

هذا ولقد عبرت أنماط متتالية من التدخل البريطانى والفرنسى (وكذلك الروسى) فى هاتين المرحلتين عن تفاعل السلوك المصرى مع السلوك الأوروبى ، ويبين هذا التفاعل كيف أثرت السياسات الأوروبية - الى حد كبير - على تطور مشروع محمد على أى تطوره من مجرد السعى الى تدعيم القوة الذاتية الى السعى لتوسيع نطاق نفوذه واخيرا الى الرغبة فى الاستقلال التى قادت إلى السقوط ، كذلك لايفصل هذا التفاعل عن طبيعة رد فعل السياسات العثمانية ذاتها ، فهذه السياسات هى التى ساهمت فى التمكين لمحمد على فى البداية فى الشام ثم فى توجيه الضربة القاضية له بعد ذلك ، فما هى اذن هذه الأنماط؟ .

من ناحية : وضع خلال مرحلة الصراع بين القوى الداخلية فى مصر بعد خروج الحملة الفرنسية وحتى انفراد محمد على بالسلطة ان الدور البريطانى قد تركز على الاتصال بأجنحة المماليك الأكثر ميلا للسلطان العثمانى ، وكان هذا الجناح بزعامة الألفى بك ، ومع ذلك تراوحت الروايات حول درجة ونمط علاقة الألفى بك بانجلترا هل كانت انصياعاً تاماً مقابل المساندة أم أن انجلترا لم تعطه اهتماماً فى الأصل حتى لاتفسد علاقاتها مع السلطات ؟ كذلك تراوحت الروايات حول درجة تأثير فرنسا فى عملية ولاية محمد على (١٩٧) . ومع هذا التراوح يمكن القول بأن عدم التدخل الحاسم من جانب احدى الدول لفرض شخصية معينة قد فتح السبيل أمام جهود السيد عمر مكرم والتى أثمرت وصول محمد على الى السلطة .

ومن ناحية أخرى : وبالنظر الى طبيعة السياسات الأوروبية خلال أزمتى الشام ١٨٢٠م - ١٨٢٣م ، ١٨٣٩م - ١٨٤٠م (١٩٨) نجد أن هذه السياسات أدت فى الأزمة الأولى الى انقاذ السلطان وفى نفس الوقت مكنت لمحمد على وأهدافه ، فى حين وقفت ضده وبأدوات مختلفة حتى تم اسقاطه فى الأزمة الثانية .

فخلال الأزمة الأولى . كان تدخل روسيا بآثاره مخاوف السلطان من محمد على عاملاً مُصعِّداً للخلاف بين الطرفين ومهيئاً فى نفس الوقت للتدخل الروسى المباشر

(١٩٧) انظر التفاصيل فى .

- د . حسين مؤنس ، مرجع سابق ، ص ١١٠ - ١٢٨ .

(١٩٨) انظر تفاصيل هاتين الأزمتين فى .

- مطفى كامل : مرجع سابق ، ص ٨٧ - ١٠٣ .

- محمد فريد ، مرجع سابق ، ص ٤٤٨ - ٤٧٦ .

- د . حسين مؤنس ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ - ١٧٣ ، ٢١٧ - ٢٤٢ .

- د . عمر عبد العزيز ، ص ٣١٥ - ٣٢٤ .

- محمد على الفتيت ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ - ٢٢٠ .

بحجة مساندة السلطان في حين كان هذا التدخل يهدف الى التصدي لمحمد على الذي كان يهدد بأقامة كيان قوى قرب حدود روسيا القيصرية تصبح مواجهته أصعب من مواجهة الدولة العلية الضعيفة .

ولقد دفع هذا المسلك الروسى الذى جاء أيضا استجابة لاستئصال السلطان العثمانى بالقيصر - والذى كان خروجاً فى نفس الوقت على التوجه الروسى العام نحو الدولة العثمانية والساعى دائماً لاسقاطها - دفع هذا المسلك بالقوى الأوروبية الأخرى وخاصة بريطانيا وفرنسا للتحرك على النحو الذى يحول دون تفاقم الوضع واندلاع حرب جديدة أوروبية تحقق مكاسب لروسيا ، وبالرغم من تخوف إنجلترا من محمد على أكثر من تخوفها من السلطان إلا أن حسابات المصلحة دفعت بها لمساندة توسع محمد على خارج مصر وذلك حتى توقف تقدم الروس ويزيد من شعور السلطان بالحاجة للمساندة البريطانية ، وفى نفس الوقت فإن فرنسا تحت ضغط متطلبات صراعها مع بريطانيا شجعت محمد على فى توسعه ولكنها طالبت فى نفس الوقت بالاعتدال فى مطالبه حتى لا تتسع دائرة الحرب ، ولذا ساهمت فرنسا فى الضغط على الطرفين للوصول الى الصلح بين السلطان والوالى محمد على وهى تتخوف فى نفس الوقت من عواقب واحتمالات حكم محمد على للشام .

هذا ولقد ساعدت الحسابات العثمانية فى هذه المرحلة (قبول التصالح للاستعداد للجولة الثانية) وحسابات محمد على أيضا على نجاح هذا المسلك الأوروبى التصالحى ، حيث أن محمد على ويفرض قبول فكرة التدرج المرحلى لمشروعه لم تكن خططه قد وصلت بعد الى أقصى أهدافها ، بل وجد أن مصالحه فى هذه المرحلة لا تستوجب التشدد فى مواجهة الدول الأوروبية أو السلطان .

أما الأزمة الثانية : فلقد نشبت بعد ست سنوات من حكم محمد على للشام واحكام سلطته عليها وتزايد مصادر قوته الفعلية ، كما نشبت بعد اعلانه الدول الأوروبية برغبته فى الاستقلال وفى اعتراف السلطان بوراثية حكم مصر والشام فى عائلته ، فمع هذه التطورات تبلورت العواقب بالنسبة للوضع القائم فى المنطقة ، والذى كانت القوى الأوروبية تحرص على الابقاء عليه دون خلل ، ومن ثم لم يكن نزاع ١٨٣٩م نزاعاً بين محمد على والسلطان العثمانى ولكن بين بريطانيا بل واعتبره البعض^(١٩٩) دوراً فى الكفاح بين الشرق الاسلامى والحضارة الأوروبية وليس مسألة داخلية فى الامبراطورية .

ولقد استخدمت بريطانيا فى هذا النزاع عدة نزاعات ابتداء من تأجيج نار الخلاف بين محمد على والسلطان كلما مال الطرفان للهدوء ومحاولة الاتفاق مما أثر على فشل

(١٩٩) د . حسين مؤنس . مرجع سابق ، ٢٢١ .

المفاوضات التي جرت بينهما حول مطالب محمد على وانتهى الأمر بإعلان السلطان الحرب ١٨٢٩م وذلك بتشجيع من بريطانيا التي لوحت بمساعدته بكل الطرق .

كذلك لجأت بريطانيا الى إثارة القلاقل في لبنان ومنع مصر من التصدي لها مستغلة في ذلك الاختلافات الدينية والطائفية لاثارة الكراهية ضد مصر والمصريين وخاصة وأنه كان هناك ردود فعل سلبية من أهل الشام تجاه الادارة المصرية . ولقد كان للدسائس العثمانية والانجليزية أثر كبير في تحريك هذه الثورات ضد هذه الادارة^(٢٠٠) ، كذلك رفضت بريطانيا التوجه الفرنسي نحو تشجيع مفاوضات مباشرة بين الطرفين (وخاصة بعد معركة نزيب) ولهذا تحركت وبمبادرة قوية لعقد مؤتمر لندن واصدار البيان الخماسي ١٨٢٩م ولم تشترك فرنسا في هذا البيان ولكنها في نفس الوقت لم تقاومه أو تساند محمد على في مقاومة فرضه عليه بالقوة .

كذلك وبعد أسلوب الضغط الدبلوماسي الذي تمثل في اصدار هذا البيان الخماسي اتجهت بريطانيا الى الاداة العسكرية لفرض قبول شروطه بالقوة العسكرية ، فلقد ضربت القوات البريطانية البحرية الموانئ في الشام وهددت الاسكندرية ، هذا وكان قد سبق لبريطانيا احتلال عدن ١٨٢٩ لمحاصرة النفوذ المصري في الجزيرة وقطع الصلات بين ممتلكات محمد على في أفريقيا وممتلكاته في الحجاز ، وبهذا اتضح ارتباط السياسات الاستعمارية المباشرة بسياسات ضرب القوى الاستقلالية . كذلك دأبت بريطانيا على الحصار الاقتصادي لمصر^(٢٠١) لزعة استقرار الجبهة الداخلية خاصة وأن محمد على لم يقدح على مساندة القوى الداخلية لمشروعاته بقدر ما كان يعتبرها وسيلة لتعبئة وتوفير عناصر القدرة اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات .

كيف يمكن تفسير أسباب هذا التحرك البريطاني ؟

بالرغم من أنه يمكن القول إن سياسة مساندة بريطانيا للسلطان العثماني تتفق مع سياستها في الشرق الأدنى والتي أرسيت منذ ١٧٩١ والتي مفادها الحفاظ على تكامل الامبراطورية العثمانية كسبيل ووسيلة لمنع تزايد النفوذ الروسي في شرق المتوسط ولتجنب التهديد الروسي المباشر وغير المباشر للهند^(٢٠٢) ، الا أنه يمكن القول

(٢٠٠) أنظر بعض هذه المسائل في .

- د . عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص ٣٥٠ - ٣٥٦ .

(٢٠١) سعت إنجلترا لاستخلاص تجارة البحر الاحمر من محمد على بكل الطرق كسبيل للضغط عليه . ويعبر عن هذا القنصل الانجليزي في رسالة الى حكومته يقول فيها (.. اندمج الباشا في تيار التجارة حتى لقد جعل نفسه تحت رحمتنا تماما ، فان موارد اليوم تعتمد على التجارة كل الاعتماد .. ولهذا يستطيع امير البحر الانجليزي في البحر الابيض أن يضطره الى الطاعة اذا جنح الى اعدائنا) -

(نقلا عن : حسين مؤنس : مرجع سابق ، ص ١٩٦ - ١٩٧) .

- Peter Mansfield : The Ottoman Empire and its Successors . St . Martin's Press (٢٠٢) . New York . 1973 . PP 9 - 10.

أيضا إن دأب بريطانيا لافشال مشروع محمد على كان يحركه مالهذا المشروع من عواقب على المصالح البريطانية التجارية والسياسية والعسكرية في أرجاء الوطن العربى فى الجزيرة والخليج والشام وحوض المتوسط وفى مصر ذاتها وهى العواقب التى ماكانت لتظهر فى ظل بقاء الدولة العثمانية الضعيفة . فلقد كانت مصر القوية تهدد الطريق الى الهند وخاصة بعد تبلور اهتمام محمد على بآتمام السيطرة على الجزيرة من خلال حملته الثانية ، وبعد تبلور اهتمام محمد على بتجارة الهند من خلال مد النفوذ التجارى الى الخليج والبحر الأحمر الذى أضحى بحيرة مصرية بعد فتح السودان ودخول اليمن فى طاعة محمد على مما كان يقيد من حرية السفن الأوروبية^(٢٠٣) ، ولهذا كله تصدت بريطانيا لمخطط محمد على الذى دأب على تدعيمه فى الخليج والجزيرة منذ ١٨٣٨م لما نفوذه الى اماراتها وخاصة الكويت والبحرين^(٢٠٤)، ولقد كان اتجاه بريطانيا لاحتلال عدن تكملة لهذه الحلقة من السياسات البريطانية تجاه مشروع محمد على وخاصة بعد أن دخل اليمن فى طاعة محمد على^(٢٠٥) ، وكانت اتفاقية لندن ١٨٤٠م خاتمة المطاف بالنسبة لهذه الامتدادات للمشروع المصرى نحو الخليج والجزيرة .

ومن ناحية أخرى : كانت التسوية المفروضة على محمد على لاتقوض نفوذه خارج مصر فقط ولكن تقوض أيضا احتكار الدولة المصرية للصناعة وذلك فى وقت كانت القوى الأوروبية فى توسعها الامبريالى تهتم بالأسواق وتشجع التخصص كى تصبح مصر مصدرا للمواد الأولية - وخاصة القطن - وسوقا للصادرات^(٢٠٦)، بعبارة أخرى فان تسوية ١٨٤٠م اجهضت جهود محمد على السابقة فى مقاومة الآثار السلبية للمنافسة الغربية خلال القرن ١٨م ، وهى المقارمة التى أقرزت اقامة نظام مصرى سياسى واقتصادى ليعتمد على أوروبا فى صورة تابعة^(٢٠٧) .

ومن ناحية ثالثة . كانت التسوية المفروضة تحمى مصالح أوروبا فى الشام ، فسياسات تركيز القوى المصرية فى الشام مثلت تناقضاً حاداً بين الحكم المصرى وبين المصالح التجارية البريطانية والفرنسية حيث رفض محمد على تنفيذ المعاهدة التجارية

(٢٠٣) د. حسين مؤنس . مرجع سابق ، ص ١٥٤ - ١٥٨ .

(٢٠٤) المرجع السابق ، ص ١٩٤ - ١٩٧ .

- د. محمد حسن العبداروس . مرجع سابق ، ص ٢٠٤ - ٢٠٧ .

- د. رأفت الفنىمى الشيخ التوجه العثمانى . مرجع سابق ، ص ٦٧ - ٧٦ .

(٢٠٥) د. فاروق عثمان اباظة الحكم العثمانى فى اليمن . مرجع سابق ، ص ٤٢ - ٤٤ .

(٢٠٦) - J.Vatikiotis : op. cit. PP. 61 - 62 .

(٢٠٧) - M.G.Hodgson : op. cit. PP. 218 - 219 .

الانجليزية العثمانية ١٨٣٧م والتي تضمنت شرط الغاء الاحتكار فى ربوع الامبراطورية العثمانية(٢٠٨).

وبقدر ماكانت المصالح الآتية والعاجلة مفسرا لهذا المسلك البريطانى فى مواجهة محمد على بقدر ماكان المسلك العثمانى مستغفرا له ، فلا يمكن تناسى أن فرمان الاصلاح الأول ١٨٣٩م كان دافع اصداره فى هذا التوقيت هو تعبئة مساندة القوى الأوروبية ضد محمد على ، كذلك سكت السلطان العثمانى على السياسة البريطانية فى الخليج والجزيرة والتي تجسدت فى الاستيلاء على عدن كخطوة فى احتواء نفوذ محمد على الممتد ، كذلك سهل من هذا التحرك البريطانى التغير فى السياسة الفرنسية بعيدا عن موقفها التقليدى المساند لمحمد على فى مواجهة بريطانيا .

وهكذا تراكمت حلقات هذه الخبرة بالنسبة للتداخل الشديد بين حالات البغى أو العدوان وبين حالات الاستنصار بطرف غير مسلم ضد طرف مسلم ، فالاستنصار العثمانى ببريطانيا على محمد على واستنصار محمد على بفرنسا قاد كلاً من الطرفين إلى نتيجة ليست فى صالح الأمة الاسلامية ، بل إن الطرف غير المسلم استطاع أن يوظف الخلاف بين الطرفين المسلمين لحماية وتدعيم مصالحه بالأساس . بعبارة أخرى فى ظل الضعف المتردى لطرف مسلم والسعى الدوب نحو القوة لطرف مسلم آخر يصبح تأثير التدخل الأوروبى فى أقصى درجاته وخاصة اذا كانت قوة الطرف الأوروبى فى أقصى درجاتها أيضا ، وهنا يتضح الفارق بين حالة الضم العثمانى لمصر المملوكية فى وقت لم تصل فيه قوة أوروبا لدرجة تمكنها من التدخل وبين حالة النزاع العثمانى المصرى السابق توضيحها .

المطلب الثانى : الاستعمار والحركات القومية : استكمال تصفية الدولة العثمانية والقوى الاسلامية :

سبق ان رأينا كيف أنه فى النصف الأول من القرن ١٩م قد وقعت الحركات "الاستقلالية" عن الدولة العثمانية فى صميم التفاعلات العثمانية - الأوروبية حول المنطقة العربية ، أما النصف الثانى من هذا القرن وأوائل القرن العشرين وحتى سقوط الخلافة العثمانية فلقد شهد حلقات هامة من الاحتلال العسكرى الأوروبى التى اكملت حلقات سابقة من ناحية ، كما شهد من ناحية أخرى قيام الدول الأوروبية الكبرى بتوظيف الحركات القومية سواء التركية أو العربية لتحقيق أهدافها فى مواجهة الدولة العثمانية .

(٢٠٨) د . جهاد عودة مرجع سابق ، ص ١٦٦ - ١٧٧ .

- M.E.Yapp : op. cit. PP. 132 - 133 .

فلقد كان اعلان القومية الاولى عن دورها السياسى بواسطة نظام الاتحاد والترقى وكذلك اعلان القومية الثانية عن دورها السياسى أيضا بواسطة مثقفى الشام من المسيحيين ثم من المسلمين العرب ، وكان هذا التطور أداة هامة من أدوات التدخلات الخارجية الأوروبية لاختراق الدولة العثمانية واستكمال عملية تقويضها فى المرحلة الأخيرة من وجودها ، هذا ولقد مهد الصدام بين القوتين التركية والعربية الطريق أمام تسويات ما بعد الحرب العالمية الاولى - والتي رسمت خططها خلال سنوات الحرب نفسها - والتي خضعت بمقتضاها منطقة الشام للاستعمار البريطانى والفرنسى ، وهى آخر المناطق العربية وقوعا فى يد الاستعمار .

بعبارة أخرى لم يكن الاستعمار نتاج توازنات ومناقشات أوروبية فقط كما لم تكن الحركات القومية نتاج مصالح ورؤى اقليمية فقط ولكنهما ، الاستعمار والقومية ، كانا أداتى الغرب فى ادارة علاقاته مع الدولة العثمانية فى مرحلة هامة من مراحل اعادة تشكيل النظام الدولى وانتقاله من نمطه المعروف بتوازن القوى المتعددة التقليدى الى نمط جديد ، فلقد انعكست هذه العملية على التفاعلات العثمانية الأوروبية حول أرجاء العالم العربى كما انعكست (كما سبق ورأينا) حول قضايا العلاقات العثمانية - الأوروبية المباشرة .

وسنعرض لهذه الانعكاسات فى محورين :

أولهما محور : التكالب الاستعمارى على أرجاء العالم الاسلامى وأداة الاحتلال العسكرى .

ثانيهما محور : أداة القوميات على ضوء أزمة الفتنة الطائفية فى لبنان ١٨٦٠م وبدايات حركة القومية العربية وتطورها حتى احتلال الشام .

وكما كان للدولة العثمانية ردود أفعالها ومبادراتها فى مواجهة السياسات الأوروبية فى المراحل السابقة فهى لم تفتقر أيضا خلال هذه المرحلة لردود الأفعال والمبادرات فى مواجهة الهجوم العسكرى المباشر الأوروبى على قلب العالم الاسلامى وفى مواجهة التيارات القومية ، وهنا نواجه نموذجين متضادين : من ناحية الجامعة الاسلامية ومن ناحية أخرى العثمنة والتتريك فى ظل فكرة القومية الطورانية لدى الاتحاد والترقى ، وهما نموذجان أثارا جدلا من منظورات عدة من حيث الدفاع أو الهجوم على كل منهما .

أولا : التكالب الاستعمارى وأداة الاحتلال العسكرى :

بعد الالتفاف حول العالم الاسلامى من الجنوب وتدعيم نقاط النفوذ السياسى والتجارى فى هوامشه انتقل التوسع الاستعمارى منذ منتصف القرن ١٨م الى مرحلة

الهجوم المباشر على القلب باستخدام الأداة العسكرية من أجل الاحتلال المباشر . ولقد شهدت هذه المرحلة ثلاث نقاط تحول أساسية : الحملة الفرنسية على مصر ، مؤتمر برلين ١٨٨٧ م ، ثم الحرب العالمية الأولى ، وكان لكل منها مدلولاتها بالنسبة لتوازنات القوى الأوروبية - الأوروبية ، وتوازنات القوى الأوروبية - العثمانية (كما سبق ورأينا) على نحو انعكس على التنافس الاستعماري حول المحاور الجغرافية السياسية الكبرى التي ينقسم بينها العالم الاسلامي ، بعبارة أخرى جرت التطورات الاستعمارية عبر ثلاث مراحل اساسية تزامنت على صعيدها نسبيا التطورات في التوازنات الأوروبية مع التطورات في السياسات والأوضاع العثمانية ، فالمرحلة من الحملة الفرنسية وحتى مؤتمر برلين تتزامن نسبيا مع مرحلة الاصلاحات العثمانية وشوط هام من عصر التنظيمات ، أما المرحلة الثانية من مؤتمر برلين وحتى بواكر الحرب العالمية الأولى فهي تتزامن نسبيا مع مرحلة عبد الحميد الثاني وبداية حكم الاتحاد والترقي ١٩٠٨ م ، واخيرا تأتي مرحلة الحرب العالمية الأولى وتسوياتها لتتزامن مع عملية سقوط الدولة العثمانية وبداية مرحلة الهياكل القومية والقطرية بعد نهاية عصر السلطنات الاسلامية وانفتاح الطريق أمام تسلسل جغرافي سياسي لكل دولة على حدة .

ولقد مرت العملية الاستعمارية منذ نهاية القرن ١٨م بخطوات متتالية توالى عبرها عملية سقوط الدول الاسلامية في العالم العربي وفي وسط آسيا وغربها (٢٠٩) ، وليس هدفنا هنا بالطبع دراسة التاريخ الدبلوماسي للتنافس والتوسع الاستعماري خلال القرن ١٩م وأوائل القرن العشرين بقدر مايعيننا أساسا استخلاص ملاحظات أساسية حول هذا التوسع في محاوره الجغرافية المختلفة وحول مدلول تأثير المتغير الأوروبي بصفة خاصة على العلاقات بين الدولة العثمانية والقوى الاسلامية المستقلة عنها من ناحية وبينها وبين أرجاء امبراطوريتها المتبقية وخاصة العربية من ناحية أخرى، حيث أن هذه المرحلة قد شهدت تدريجيا - وعلى ضوء النتائج التراكمية لثلاث أزمات أوروبية كبرى (حرب اليونان ، وحرب القرم ، والحرب الروسية التركية ١٨٨٦م) التطور في الاهتمامات الاستعمارية بالمنطقة العربية والشرق الاسلامي الآسيوي .

(٢٠٩) انظر هذه التفاصيل في

- د. عبد العزيز الشناوي مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١٠٢٨ - ١٠٦٢ .
- محمد السيد سليم مرجع سابق ، ص ٧٦ - ٨٢ .
- ساطع الحصري البلاد العربية والدولة العثمانية ، مرجع سابق ، ص ١٤١ - ٢٠١ .
- امين سعيد الدولة العربية المتحدة . الجزء الاول ، تاريخ الاستعمار الانجليزي في بلاد العرب ، الجزء الثاني ، تاريخ الاستعمارين الفرنسي والاطالفي في بلاد العرب .
- د. وجيه كوثراني تكوين الجغرافيا السياسية الاسلامية في العصر الحديث ، العامل الخارجي والصراع الداخلي ، ندوة الجغرافيا السياسية للإسلام العلاقات العربية الاسلامية (١) مركز دراسات العالم الاسلامي

فإذا كانت الحملة الفرنسية قد جاءت بعد الثورة الفرنسية فإن روسيا القيصرية اتجهت نحو استعمار آسيا الوسطى الإسلامية بعد مؤتمر باريس ١٨٥٦م وبدرجة أكبر بعد مؤتمر برلين ١٨٨٧م ، كما تزايد اهتمام فرنسا وبريطانيا بالمنطقة العربية بصورة مباشرة بعد مؤتمر برلين هذا الذي بينت نتائجه مدى ضعف روسيا وعدم تهديدها للتوازن الأوروبي مما سهل على بريطانيا التخلي عن سياسة الإبقاء على الامبراطورية العثمانية بدون تقسيم حيث توصلت بريطانيا بحساب مصالحها إلى أن حماية الهند أضحت تتوقف على "الشرق الأوسط" ولا تمر باستانبول .

ولذا سنتوقف في التحليل عند بعض نماذج من المحاور الجغرافية - السياسية الكبرى عبر تطورها خلال المراحل الثلاث الفرعية السابقة توضيحها ، وهذه النماذج هي : الحملة الفرنسية ، والمسألة المصرية حتى الاحتلال البريطاني ، واستعمار شمال أفريقيا . وستقتصر هذه النماذج على آلية الاحتلال وليس آلية التفاعلات في ظل الاستعمار ومقاومته ، والتراكم الجديد الذي يمكن تحقيقه - على ضوء الاستعانة بالتحليلات التاريخية المتعددة التي تناولت هذه القضايا - يتلخص في إبراز أمرين :

أولهما : طبيعة العلاقة بين كل محور جغرافي - سياسي وبين الدولة العثمانية وذلك على ضوء طبيعة علاقة القيادات المحلية مع القوى الأوروبية في مواجهة محاولة الدولة العثمانية احكام السيطرة على هذه المناطق ، ويساعد هذا الأمر على بيان الأوضاع التي سهلت الاحتلال العسكري لبعض المناطق ومهدت لها . فعلى سبيل المثال كان سقوط الدولة السعودية الأولى ثم محمد علي ثم تعاون ورثته وكذلك الدولة السعودية الثانية مع القوى الأوروبية ضد الدولة العثمانية منطلقا للتصاعد التدريجي في السيطرة الانجليزية على منطقة الخليج ومصر والعراق ابتداء من النفوذ التجاري والحماية وحتى الاحتلال العسكري الكامل ، كذلك كان عدم احكام السلطة العثمانية على شمال أفريقيا في نفس الوقت الذي كانت تنمو فيه العلاقات السلمية التجارية بين دول هذه المنطقة وأوروبا وكانت الدولة العثمانية منشغلة بحروبها مع محمد علي ، كان هذا الوضع منطلقا بدوره لبداية استعمار فرنسا وتطوره ، بعبارة أخرى كانت نتائج الحركات الاستقلالية أو الاحتجاجية السابق دراستها والتي استعانت الدولة العثمانية بالقوى الأوروبية ذاتها لاجهاضها او لاحتوائها ، كانت التمهيد للاستعمار العسكري الذي اكتملت حلقاته في الشام على ضوء نتائج حركات أخرى "قومية انفصالية" ذات طبيعة مغايرة لطبيعة حركات القرنين ١٨م ، ١٩م

ثانيهما : طبيعة ردود الفعل العثماني وردود فعل الأطراف الأوروبية الأخرى لعمليات استعمارية لطرف أوروبي (٢١٠) .

١ - الحملة الفرنسية والمسألة المصرية حتى الاحتلال البريطاني :

أ- مثلت الحملة الفرنسية نقطة التحول في الاقتراب الأوروبي من العالم الاسلامي، فلقد كانت أول هجوم عسكري مباشر على أراضي القلب الاسلامي لاحتلالها واقتطاعها من الدولة العثمانية ، ولذا كانت منعطفًا في تاريخ الصراع بين القوى الغربية حول العالم الاسلامي - والعربي بصفة خاصة - من أجل بناء امبراطوريات كبرى ، كما كانت من ناحية أخرى ذات مدلولات هامة بالنسبة للعلاقات العثمانية - الأوروبية ومن ثم بالنسبة لمصير الامبراطورية العثمانية برمتها ، حيث بينت التفاعلات الدولية في مواجهة هذه الحملة كيف تغلب - حتى هذه المرحلة - التوجه البريطاني نحو الحفاظ على تماسك الامبراطورية وعدم اقتسامها ، وهو الأمر الذي انتهى بعد ذلك باحتلال مصر .

بعبارة أخرى كانت الحملة الفرنسية تعبيرًا عن عملة ذات وجهين من تأثير التوازنات الأوروبية واستراتيجيات القوى الكبرى الأوروبية على مصير العالم الاسلامي وعلاقته بالدولة العثمانية ، ومن تأثير محصلة توازن القوى العثمانية - الأوروبية بعد أن استمزجت عناصر القوة الأوروبية في التراكم في نفس الوقت الذي استمرت فيه عناصر القوة العثمانية والاسلامية في التدهور والاضمحلال .

فمن ناحية (٢١١) : بعد أن تداخلت بواعث المنافسة الفرنسية - البريطانية حول مصر طوال القرن ١٨ م ، وبعد أن كان هناك عدم اتفاق داخل الدولتين - بين مواقف القوى السياسية والاقتصادية - حول أسلوب الاقتراب الأمثل من مصر (احتلال فرنسا لها أم التركيز على التوازنات على القارة ، احتلال بريطانيا لها لحماية الهند أم تحقيق تلك الحماية عبر استانبول) كانت الثورة الفرنسية ثم الحملة على مصر نقطة

(٢١٠) أنظر على سبيل المثال نموذجين مختلفين من حيث الاقتراب من تحليل هذا التاريخ الدبلوماسي أولهما يقدم المنهجية التاريخية التقليدية ، من حين ان الثاني يقدم نموذج تحليل سياسي حديث باستخدام أدوات تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة ، أنظر على التوالي

- روبرت شنيرب ، مرجع سابق ، المجلد السادس ، ص ٤١٣ - ٤٥٧ .

- Nazli Choucri :

(٢١١) د - محمد أنيس ، النشاط الأوربي بمصر وجيرانها أواخر القرن ١٨ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، أكتوبر ١٩٤٩ ، ص ١١٣ - ١١٥ .

- M.E.Yapp : op . cit . PP. 48 - 52 .

- A. Hakayem : op . cit .

- M. Immamudin : op . cit . PP. 70 - 77

تحويل ، حيث افصححت الحملة عن تحويل في السياسة التقليدية الفرنسية ، كما أدت الى تحويل آخر خطير - ولو مؤقت - في السياسة العثمانية والروسية ، حيث اتجهت الدولتان للتحالف فيما بينهما ومع بريطانيا ضد فرنسا ولم تكن هذه التحالفات الا ذات طابع مؤقت ، فبعد انسحاب الحملة من مصر وانتهاء الحرب العثمانية - الفرنسية ١٨٠٢م (بمساعدة بريطانيا) لم يصمد التحالف الثلاثي العثماني - البريطاني - الروسي من ناحية ، كما اتجه نابليون من ناحية اخرى لتحسين علاقاته مع الدولة العلية في مواجهة عدوهما المشترك روسيا ، وأراد نابليون أن يدخل ايران طرفا في هذا التحالف ليحقق مصالح في مواجهة بريطانيا في الهند في مقابل أن تحصل ايران على مساعدة في مواجهة المطامع الروسية ، ولكن سرعان ما فقد هذا التحالف بعد فترة عمل قصيرة (٦-١٨م - ١٨٠٧م) مغزاه حين أرادت فرنسا توظيفه ضد بريطانيا أساسا دون استفادة حقيقية لايران والعثمانيين في مواجهة روسيا .

ومن ناحية أخرى : كانت أبعاد التصدي للحملة الفرنسية باعتبارها أول غزو عسكري مسيحي أوروبي لولاية عربية من ولايات الدولة العثمانية في الشرق الاسلامي في التاريخ الحديث ذات دلالة كبيرة لفهم العلاقة بين هذه الولايات وبين هذه الدولة ورؤية شعب مصر للسلطان العثماني ، وفي هذا الصدد ننقل عن د. عبد العزيز الشناوي (٢١٢) خلاصة مقارناته بين الأدبيات التاريخية على هذين الصعيدين ومن ثم نلخص مايلي :

فضلا عن التبعية السياسية كانت وشيجة الدين تربط سكان الولايات العربية بالسلطان العثماني باستثناء أهل الذمة وكانوا قلة يعيشون على هامش المجتمعات الاسلامية في الولايات العربية ماعدا بعض الجهات في بلاد الشام ، وعمل الدين في تلك العصور عمل القومية في الوقت الحاضر في تقرير الأوضاع السياسية والحربية لشعوب الولايات العربية . ولذا حين أعلن السلطان سليم الثالث الجهاد الديني ضد الفرنسيين استجاب لدعوة الجهاد الديني العرب في الحجاز والشام وشمال أفريقيا ، وشاركت قواتهم مع قوات مراد بك في جبهة حربية اسلامية في مواجهة حربية مسيحية كانت تتألف من القوات الفرنسية والفيالق القبطية المصرية بقيادة المعلم يعقوب حنا والتي تألفت لتأييد الفرنسيين والحقت بالجيش الفرنسي لسد النقص في عدد قواته ، ولقد اعترف بونايرت بأهمية العازل الديني بين الفرنسيين والشعب الاسلامي والعربي في مصر مما جعل الحرب ضد المسلمين تتطلب توضيحات جسيمة كما أدى الى اخفاق سياسة نابليون الاسلامية في مصر ، حيث كان معيار تقييم

(٢١٢) أنظر التفاصيل في

- د. عبد العزيز الشناوي ج ٢ ، ص ٩٣٦ - ٩٤٥ .

المصريين ليونابرت هو انه "نصراني ابن نصراني" ، والسلطان العثماني بأنه "سلطاننا وسلطان المسلمين" . ومن ثم فإن هذه الرابطة الدينية هي التي فسرت على ضوءها - العديد من الاتجاهات - العلاقة بين مصر والعثمانيين بعد الحملة مباشرة وهي أنها ليست علاقة سعى لاستقلال وانفصال ولكن اصلاح ، كما سبق ورأينا ، عند دراسة سياسات محمد علي .

ب - وبعد فشل الحملة اجتهدت الدولة العثمانية لاعادة احكام السيطرة على مصر وذلك في نفس الوقت الذي ظهر فيه المشروع الاستقلالي لمحمد علي . ولقد تلاعبت القوتان البريطانية والفرنسية - كما سبق ورأينا - بالعلاقات العثمانية المصرية على النحو الذي يحول دون نمو قوة اسلامية فاعلة جديدة في المنطقة وذلك في وقت سمحت فيه التوازنات الأوروبية بذلك ، وظلت مصر بعد محمد علي وحتى الاحتلال البريطاني في قلب التوازنات الأوروبية - الأوروبية ، والأوروبية - العثمانية ، ولقد اكتسبت المسألة المصرية - بعد ١٨٤٠م - أبعادا جديدة أبرزت تزايد اتجاه التأثير السلبي للمتغير الأوروبي على الاستقلالية المصرية وعلى العلاقات العثمانية المصرية وحتى وقعت مصر تحت الاحتلال العسكري البريطاني ، وجرى ذلك في مرحلة سمحت فيها حالة التوازنات الأوروبية - الأوروبية بعد مؤتمر برلين ١٨٧٨م لبريطانيا بالتخلي عن فكرة تأجيل اقتسام الامبراطورية العثمانية ، ولهذا لم تتمكن الدولة العلية - كما حدث من قبل - في توظيف التوازنات الأوروبية لصالح استمرار نفوذها على مصر في مواجهة الفرنسيين (١٨٠٠م - ١٨٠٢م) أو في مواجهة محمد علي (١٨٣٣م ، ١٨٣٩م - ١٨٤٠م) . كما جرى ذلك في مرحلة تزايد خلالها تأثير الأفكار السياسية والاجتماعية الأوروبية على تطور المجتمع والدولة في مصر مما أثر بقوة على العلاقة مع الدولة العلية التي كانت تشهد بدورها حركة اصلاحية متنامية الأبعاد والتأثيرات (كما سبق ورأينا) .

بعبارة أخرى تأثرت المسألة المصرية خلال النصف الثاني من القرن ١٩م بتفاعل قوى بين التطورات السياسية والاجتماعية الداخلية العميقة التي أخذت تجرى في مصر ووضعها وعلاقاتها بالدولة العلية من ناحية وبين المصالح المالية والسياسية للدول الأوروبية في مصر من ناحية أخرى ، وخاصة في مرحلة حكم الخديو اسماعيل وتوفيق، ولقد أثارت هذه التفاعلات مجموعة من القضايا الخلافية حول طبيعة حكم اسماعيل ومدى رشادة أساليبه وأهدافه ، وحول مدى مسئولية مواقف عرابي المتتالية من اعطاء الفرصة للانجليز للتدخل في مصر واحتلالها .

وفيما يلي بعض الصلاحيات حول مسار هذه التفاعلات ومدلولاتها بالنسبة لتأثير المتغير الأوروبي بصفة خاصة قبل ومع وبعد الخديو اسماعيل وحتى احتلال مصر (٢١٢).

من ناحية : ربطت تسوية ١٨٤٠م وما بعدها من فرمانات مصر بالامبراطورية العثمانية فاستمرت مصر - قانونا - تحت السيادة التركية حتى ١٩١٤م حين انتهت هذه السيادة الاسمية بإعلان بريطانيا الحماية على مصر .

ولقد كانت هذه السيادة اسمية لأن الدولة العثمانية فشلت - بعد ١٨٤٠م- في احكام سيطرتها المباشرة من جديد على مصر حيث تزايدت مزايا صور الاستقلال الذاتي لمصر تحت حكم أسرة محمد على التي جعلت حكم مصر وراثيا بين أبنائها. ولقد اقترنت مراحل التحسن والتوتر في العلاقات المصرية والتركية بالعلاقات المصرية - الأوروبية ، والأوروبية - العثمانية . فاذا كانت أوروبا قد فرضت نفسها على طرفي تسوية ١٨٤٠م فلقد تقاضت ثمن هذا الدور نفوذا كبيرا في مصر يستمد حيويته طورا من التسوية وطورا آخر من الامتيازات الأجنبية وضعف الدولة العثمانية ذاتها . وكان للدول الأوروبية دورها في افشال جهود الدولة العثمانية لاحكام السيطرة على مصر من جديد ولكن دون أن تصل بالعلاقات العثمانية - المصرية الى الانفجار وذلك في نفس الوقت الذي كان يزداد فيه التغلغل الأوروبي تمهيدا لاستقطاع مصر نهائيا . ولقد أثرت سياسات حكام مصر - بدرجة أو باخرى - على امكانيات القوى الأوروبية لتحقيق هذه الأهداف . ففي حين كان الخديو عباس الأول يحرص على تحسين العلاقات المصرية التركية كوسيلة لمواجهة النفوذ البريطاني أو الفرنسي ، فلقد اتجه الخديو سعيد الى العكس حيث أراد مناوئة نفوذ السلطان العثماني في مصر من خلال زيادة النفوذ الأوروبي (الفرنسي) باعتباره السبيل لتحقيق مشروع استقلال مصر عن تركيا . ولذا كان تدخل بريطانيا من أجل أن تظل مصر تابعة لتركيا وألا تتخطى حدود تسوية ١٨٤٠م سبيلا لمناوئة نفوذ فرنسي . ومن هنا يمكن أن نفهم التعاون البريطاني - التركي لوضع العراقيل أمام مشروع قناة السويس . ثم مالبث أن حدث تغير نوعي في الصورة مع الخديو اسماعيل .

(٢١٢) انظر التفاصيل في

- د. احمد عبد الرحيم مصطفى - علاقات مصر بتركيا في عهد اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ، دار المعارف . القاهرة ١٩٦٧ .

- د. عمر عبد العزيز - مرجع سابق .

- مصطفى كامل - مرجع سابق ، ص ٢١٥ - ٢٧٩ .

- I.Vatikiotis : op . cit . PP. 124 - 166 .

- M.E. Yapp : op . cit . PP. 155 - 157 .

ومن فاحية أخرى : استمر تلاعب القوى الأوروبية بالعلاقات المصرية - التركية حتى تحين اللحظة المناسبة ، واتضح ذلك جليا مع تزايد التوجه الاستقلالى لمصر فى ظل اسماعيل . فلقد أراد اسماعيل التخلص من قيود اتفاقية لندن على القوة الحربية وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية ، كما أراد توسيع أملاك مصر فى أفريقيا والحد من نفوذ القناصل ، ولقد اتسمت مواقف فرنسا وبريطانيا بالتحفظ والحذر وطالبت بريطانيا بالآ يتعدى الوالى حدود تبعية الباب العالى . وفى المقابل أعلنت روسيا تعاطفها مع مطالب اسماعيل وأعلنت مساندتها وسعيها لتقوية الفرع التابع للدولة العثمانية من أجل اضعاف الأصل .

ولقد كانت التفاصيل النهائية لمشروع قناة السويس موضع شدة وجذب بين اسماعيل وفرنسا من جانب وبين إنجلترا والباب العالى من جانب آخر ، وجاء الاتفاق النهائى بمثابة النصر لاسماعيل فى مواجهة إنجلترا واضعافا للمعارضة الانجليزية التى حاولت أن تعبى معارضة الباب العالى للمشروع . وإذا كان السلطان العثمانى قد أصدر ١٨٧٦م فرمانا بامتيازات جديدة لحكام مصر فى الشئون الداخلية أساسا إلا أن اتجاه اسماعيل لدعم امتيازاته الخارجية (الاتصال المباشر بالدول الأوروبية حول شئون عدة) زاد مخاوف تركيا من استقلال مصر عنها ولذا ظهرت الدعاوى بعزل اسماعيل وإرجاع مصر ولاية عثمانية عادية . وهنا تأزمت العلاقة المصرية التركية من جديد وسعت الدول الأوروبية لاحتوائها لمنع اندلاع نزاع مفتوح ولذا حاولت حمل الدولة العلية على ابقاء ما لمصر من امتيازات فى مقابل اقناع اسماعيل بتهدئة مخاوف السلطان وتأكيد فروض الولاء والطاعة له .

ولم يتوقف اسماعيل عن مشروعاته لتدعيم الدور المصرى الخارجى ولاحداث اصلاحات سياسية داخلية . ولم يصل التدخل ضد اسماعيل الى ذروته إلا حين تبلورت عواقب سياساته على المصالح المالية والتجارية الأوروبية بالرغم من اعتماد بعض هذه السياسات فى تنفيذها على الدور الأوروبى وتحت التأثير بالافكار السياسية والاقتصادية الأوروبية . كيف ؟

كان التوسع المصرى على سواحل البحر الأحمر^(٢١٤) ذا مدلول هام فى هذه المرحلة التى شهدت تطاحنا استعماريا على احتلال أفريقيا . ولذا - وبعد أن أضحي البحر الأحمر بحيرة مصرية - أوعزت إنجلترا للدولة العلية بوضع العراقيل أمام تدعيم اسطول مصر البحرى وخاصة مع تزايد أهمية البحر الأحمر عقب افتتاح قناة

(٢١٤) أنظر تفاصيل عمليات وتنازع هذا التوسع والتفاعلات الدولية حوله فى :

- د . شوقى عطا الله الجمل سياسة مصر فى البحر الاحمر فى النصف الثانى من القرن ١٩ . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ .

السويس، وبالرغم من أن الخديو اسماعيل كان فى توسعه يدرك مدى ارتباط مصالح مصر وأمنها بأقاليم البحر الأحمر إلا أن استبدادته بسبب التبذير من ناحية واعتماده من ناحية أخرى على معالاة الأجانب لكسب رضا دولهم قوضت أركان البناء الضخم الذى شيده خارجيا وداخليا حيث أفرغت التبعية المالية مشروعه من مدلوله الحقيقى بل وأدت بالبلاد الى أزمة سياسية كبيرة ، ذلك أنه حين بدأت تستحكم الأزمة المالية فى مصر وتزايد التدخلات الأجنبية لحماية المصالح المالية للأوروبيين كانت التطورات السياسية الداخلية فى مصر تدخل منحنى جديداً فى ظل نتائج أول ممارسة حديثة للمشاركة السياسية فى مصر (نقلا عن النموذج الغربى) ، ولذا أدى التفاعل بين الجانبين الى حدوث ظواهر سياسية تشهدها مصر لأول مرة : سلسلة من تدخلات الجيش المصرى، ثم عزل السلطان للخديو تحت ضغط الدول الأوروبية (١٨٧٩م) ، وثورة الجيش . فى الوقت الذى تطورت فيه العملية السياسية والاجتماعية التحديثية وتراكمت فيه المشاكل المالية وما اقترن بها من تدخلات أجنبية . وحين أراد اسماعيل التخلص من هذه السيطرة كانت القوى الداخلية بما فيها الجيش تتحرك ضده وبذا انفجرت الأزمة السياسية المالية ١٨٧٥م - ١٨٧٧م والتي انتهت بعزل السلطان للخديو .

وبالرغم من ان سياسات اسماعيل التحديثية قد عكست تزايد النفوذ الأوروبى الفكرى والسياسى والمالى - حيث كانت مصر أول دولة عربية تتبنى الهياكل السياسية الأوروبية - الا أنه حين أراد أن يتصدى لتدخل القوى الأوروبية فى الشئون الداخلية المصرية بحجة حماية الديون معتمدا فى ذلك على نمو الوعي القومى المصرى نتيجة التطورات السياسية الداخلية ثارت بريطانيا وفرنسا على اسماعيل وايدتهما فى ذلك ألمانيا وطلبوا من السلطان عزل الخديوى ، وإذا كانت الحجة المعلنة من جانب الأوروبيين هى أن عزل الخديو سيحمى الوضع المالى فى مصر ويؤمن مصالح الدائنين فانه كان وراء استجابة السلطان لطلب العزل اعتبارات عديدة من أهمها عدم رضائه منذ البداية عن سياسات اسماعيل ، فضلا عن رغبته فى زيادة نفوذه لدى القوى الأوروبية حيث لجأت الأخيرة اليه ليعزل من يتحدى مصالحها .

ومن ناحية ثالثة : ويعزل الخديو اسماعيل بدأ مسلسل الأحداث الذى انتهى باحتلال مصر ١٨٨٢م فى ظل ضعف الخديو توفيق وفى ظل توازنات أوروبية - أوروبية، وأوروبية - عثمانية جديدة بعد مؤتمر برلين . وكان لهذا المسلسل بدوره يعد سابقة ، ومثل فى ظل خبرة اسماعيل مغزى اضافيا حول التفاعل فى العلاقات المصرية - العثمانية والمصرية - الأوروبية وذلك على نحو يفسر بكل وضوح أهداف وآليات احتلال مصر فى ظل طبيعة الاوضاع الداخلية المصرية ، وأوضاع الدولة

العثمانية ، والاطار الدولي خلال الربع الأخير من القرن ١٩ . فلقد كان تدخل بريطانيا وفرنسا ضد السلطة الخديوية على نحو أدى الى عزل اسماعيل بمثابة ضربة لهذه السلطة ، وسيطرت الدولتان في اطار تنافسى على توفير الذى وافق على عودة نظام المراقبة الثنائية الذى قاومه اسماعيل وبذا خصصت كل موارد مصر لخدمة مصالح الأجانب . كما ساند الخديوى القرتين فى مقاومة الحركة العربية مما أدى فى آخر الأمر الى اندلاع الثورة العربية ، وبدون الدخول فى تفاصيل هذه الثورة وتفاعلات قادتها مع الخديو وتفاعلات الأخير مع التدخلات البريطانية - الفرنسية يكفى الإشارة الى أنها أثارت جدلا من حيث تقييم مدى مسئولية وفعالية وأساليب كل طرف فى حماية مصر أو فى اعطاء الفرصة للاحتلال الانجليزى ، ولكن لابد من التساؤل ماذا كان موقف الدولة العلية ؟

لقد أراد عرابى - الذى ظهر كالبطل الذى يريد تخليص المسلمين المحاصرين من السيطرة الخارجية - أراد ان يحصل على مساندة السلطان العثمانى لاستعداداته العسكرية لمواجهة الأسطول الأوروبى (بعد أحداث الاسكندرية) ولنع احتلال بريطانيا لمصر ، وهو الأمر الذى لا يريده بالطبع السلطان العثمانى ، ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا فى محاولة لابعاد القاعدة عن مساندة عرابى أعلنت أنها تساند الخديوى الحاكم الشرعى لمصر - والذى استصدر عرابى فتوى من الأزهر بأنه خائن لانه استحضر الوجود الاجنبى وخان دينه - وان احتلالها لمصر انما باسم الخديوى وانه احتلال مؤقت وان قواتها ستجلى عن مصر طالما تستطيع الحكومة البريطانية تثبيت سلطة الخديوى واعادة النظام العام ، وبالرغم من ان بريطانيا لم تعلن الحماية السافرة على مصر الا أنها مارست سيطرة واسعة على البلاد حيث أضحى الحفاظ على نفوذها فى مصر ركنا أساسيا من أركان سياستها العالمية وفى المنطقة .

ولكن لماذا عجزت الدولة العلية عن منع احتلال مصر ؟ وكيف كان رد فعلها ؟

يرى البعض ^(٢١٥) كنتيجة لتحليل الاتصالات البريطانية - الفرنسية - العثمانية خلال الأشهر القليلة التى سبقت الاحتلال أن انجلترا خدعت الدولة العلية حيث أنها أوعزت اليها بتعصيد عرابى عندما كان من مصلحتها تعصيده (مثل ضرب الاسكندرية) وخلق أسباب الشقاق والنفور بين المصريين وبعضهم وبين الحزب الوطنى وسمو الخديو ، ولما رأت أن مصلحتها تقضى بإعلان الحضرة السلطانية لعصيان عرابى سألت الدولة ذلك واجيبت سؤالا . ولما كلفت دول أوروبا الدولة العلية رسميا (١٥ يوليو) باحتلال مصر لم تجبها الدولة لطلبها (تحت نصيحة انجلترا) بل قبلت الاشتراك فى مداولات اللجنة الدولية بعد أن رفضت ذلك (فى ١٨ يونية) . ولما الحت

(٢١٥) مصطفى كامل مرجع سابق ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

عليها اللجنة باحتلال مصر وقبلت (فى ٢٨ يوليو) هذا الاحتلال قضت زمنا طويلا فى مخابرة اللورد دوفرين بشأن عقد اتفاقية عسكرية ولم تعجل بإرسال جنودها لمصر وتركت سياسة انجلترا يخدعونها أكبر خديعة (حيث اشترطوا العديد من الشروط قبل ارسال تركيا قواتها) وهو درس تاريخى يجب ذكره وتذكره فى كل فرصة وفى كل أن، فان انجلترا لاتضر بأعدائها الظاهرين مثل ماتضر بمن تتظاهر لهم بالصدقة.

وعلى العكس يرى البعض الآخر^(٢١٦) أن بريطانيا كانت حريصة على تدويل المسألة المصرية باشتراك أكثر من دولة أوروبية ولهذا عقدت مؤتمرا دوليا فى اسطنبول فى ٧ يوليو بهدف تقوية سلطة الباب العالى والخديو لقرار القانون والنظام ، ولذا دعى المؤتمر - على ضوء علمه برغبة الخديوى فى الحصول على مساندة تركية - دعى الباب العالى الى إرسال قوات الى مصر ولكن السلطان عبد الحميد هو الذى رفض ارسال القوات (ولم يفسر المصدر أسباب هذا الرفض ولم يفض فى تحليل الموقف التركى).

ويمكن أن نفسر الموقف العثمانى بأنه لم يكن بمقدور الدولة العلية - كما فعلت من قبل فى أواخر القرن ١٨م وأوائل القرن ١٩م توظيف التوازنات الأوروبية - الأوروبية لصالح استمرار تماسك أرجائها الباقية وعدم فقدان مصر بصفة خاصة ، فنجد أن فرنسا بعد الانذار المشترك مع بريطانيا عقب أحداث الاسكندرية امتنعت عن التدخل العسكرى إلى جانب بريطانيا وكذلك رفضت ارسال الدولة العلية لقواتها الى مصر ولقد برر وزير خارجية فرنسا أمام البرلمان الفرنسى سلوك بلاده هذا بأنه يهدف لمنع رفع شأن الدولة العلية فى نظر المسلمين كافة حتى لايقوم الجزائريون والتونسيون فى وجه فرنسا ، ولقد أدت المعارضة الفرنسية لهذه السياسة الرسمية الفرنسية الى اسقاط الحكومة القائمة احتجاجا على سماحها بالتدخل البريطانى المنفرد الذى يهدد باحتلال بريطانيا بمفردها لمنطقة قناة السويس .

هذا ولقد أعرب السلطان عبد الحميد فى مذكراته عن رؤيته للمواقف الأوروبية المتأمرة والطامعة^(٢١٧) ففى حين استنكر اصرار النواب الفرنسيين أن تكون فرنسا الحاكم الوحيد فى مصر ، توقع انه لن يمضى وقت طويل حتى ينجح الانجليز فى ضرب النفوذ الفرنسى والانفراد بالسيطرة على قناة السويس ، كذلك اتهم انجلترا بأنها اخلت بوعوها عند احتلالها لمصر (أى الوعود بالاستمرار فى تطبيق الفرمانات العثمانية وعدم احكام السيطرة عليها وعدم المطالبة بأى امتيازات) " حيث تمكنت من تجريدنا من كل شىء لنا فى مصر " كذلك اتهم ايطاليا بأن أطماعها فى ليبيا جعلتها

- I.Vatikiotis : op . cit . P 152 .

(٢١٦)

(٢١٧) السلطان عبد الحميد الثانى مرجع سابق ، ص ١١١-١١٢ .

تقف في صف الانجليز . بعبارة موجزة فان رؤية السلطان هذه تفصح عن طبيعة التوازنات الأوروبية (المقاصد الاستعمارية) وما تفرضه من قيود على امكانيات توظيفها ايجابيا لحماية الوجود العثماني في مصر . فلقد سبق ورأينا كيف أنه بعد مؤتمر برلين كان التدخل الأوروبي في أرجاء الامبراطورية في تزايد مستمر وخاصة الدول العربية حيث تخلت إنجلترا وفرنسا عن سياسة الحفاظ على تكامل هذه الامبراطورية .

وتمثل رد الفعل العثماني تجاه بداية هذه الأحداث وتطوراتها (احتلال بريطانيا لتونس ثم بريطانيا لمصر ثم استيلاء بريطانيا على جزيرة قبرص وخروج جزيرة كريت (١٨٩٧م) من السيطرة العثمانية واخضاع البوسنة والهرسك اداريا لدولة النمسا - المجر) في الاتجاه للاعتماد وبدرجة كبيرة على مساندة ألمانيا . وكانت ألمانيا بعد وحدتها قد وصلت الى أوج تطورها كدولة صناعية أخذت تبحث بدورها عن توسع خارج أوروبا والشرق الأوسط ، وهنا دخل التنافس الأوروبي مرحلة جديدة حول الشرق العربي وخاصة في الشام وشبه الجزيرة العربية (امتياز خط السكك الحديدية الممتدة من البسفور عبر الأناضول الى حلب ثم شبه الجزيرة العربية) . هذا وتجدر الإشارة الى أن ألمانيا أخذت موقف القوى الأوروبية الكبرى أي بريطانيا وفرنسا تجاه المسألة المصرية منذ عهد اسماعيل وحتى الاحتلال (٢١٨) .

٢ - استعمار دول شمال أفريقيا

كان احتلال الجزائر ١٨٣٠م أول اقتطاع لاقليم عربي مسلم من الأقاليم التي كانت تحت السيادة العثمانية ، ثم توالى السقوط في ظل تطورات عميقة على صعيد التنافس الاستعماري فكان احتلال تونس ١٨٨١م ثم ليبيا ١٩١١م ثم المغرب التي كانت خارج السيادة العثمانية .

وتبين لنا الدراسة المقارنة بين عمليات هذا السقوط وتطوراتها أنماطا للتفاعل بين تدهور الأوضاع الداخلية في هذه الدول (افلاس الاقتصاد ، الفوضى السياسية ، مشاكل التجانس القومي) من ناحية وبين التدخلات الأوروبية القوية جدا في الشؤون المالية (احيانا تحت ستار عملية التحديث والتطوير كما حدث مع تونس) والتي انتهت بالاحتلال العسكري من ناحية ثانية وبين عجز وعدم قدرة الدولة العثمانية على التدخل

(٢١٨) أنظر التفاصيل في :

- د. يقطان سعدون العامر "الاتصالات الألمانية العثمانية بشأن الحصول على امتياز سكة حديد برلين - بغداد (١٨٨٠ - ١٨٨٢)" . المؤرخ العربي ، عدد ٣٩ ، ١٩٨٩ ، ص ٩٣ - ١٠٠ .

- محمد مصطفى صفوت "موقف ألمانيا ازاء المسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٩١٤" . المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الاول . العددان ١ ، ٢ ، ١٩٤٨ ، ص ٨٧ - ١٢١ .

- د. محمد انيس الدولة العثمانية والشرق العربي . مرجع سابق ، ص ١٧٢ - ١٧٣ .

المباشر والفاعل لمنع هذا الاحتلال (نظرا للتزامن مع مشاكل ملحة ومباشرة في المركز العثماني ونظرا لعدم القدرة على توظيف التوازنات الأوروبية حول هذه المنطقة) من ناحية ثالثة . ويعكس هذا النمط من التفاعل بين هذه المتغيرات الثلاثة كيف أن الأوضاع الداخلية قدمت المبرر المباشر للاحتلال في حين كانت الأسباب المنشأة والدافعة له تكمن في التوازنات الأوروبية التي سمحت باقتسام هذا الجزء من الامبراطورية بدون مخاطر حرب شاملة بين القوى الأوروبية . وإذا كانت السياسة العثمانية قد بذلت تجاه مصر جهودا متنوعة لابقائها تحت سيطرتها ولتجنب احتلالها بقدر الامكان فان هذه الجهود أقل كثافة ونطاقا تجاه دول شمال أفريقيا والتي كانت السيادة العثمانية عليها كانت اسمية أكثر منها فعلية منذ فترة طويلة قبل بداية احتلالها .

وفيما يلي بعض الأبعاد المقارنة بين حالتى الجزائر وتونس :

أ - تدهور الأوضاع الداخلية وتزايد التدخل الأوروبي :

سبق الاحتلال العسكري لكل من الجزائر وتونس تدهورا في الأوضاع الداخلية وفي العلاقات مع الدولة العثمانية وتزايدا في التغلغل الأجنبي ، هذا ولم تكن العلائق مع الدول الأوروبية - المسيحية جديدة حيث أرادت هذه الدول دائما الاستيلاء على مراكز ساحلية وتأسيس نقاط تجارية في شمال أفريقيا ، وحتى أوائل القرن ١٩ لم يكن هذا النشاط يعود الا بنفع ثانوى على هذه الدول وذلك نظرا لاستمرار أنشطة ما يسمى "القراصنة" العرب والبربر (والتي انخفضت في القرن ١٨م عنها فيما سبق) ونظرا لقدرة دول شمال أفريقيا على رد الهجمات الأوروبية المتكررة على شواطئهم طوال القرن ١٧م و١٨م ، ولكن ومنذ نهاية القرن ١٨م وبداية القرن ١٩م تغيرت الصورة تماما .

بالنسبة للجزائر : نجد أنه منذ وقوع الجزائر تحت السيادة العثمانية والعلاقات الجزائرية - الفرنسية في تراجع دائم . فمن علاقة التحالف ضد الأسبان في ظل التحالف الفرنسي العثماني خلال النصف الأخير من القرن ١٦م وأوائل ١٧م وفي ظل مكاسب وامتيازات اقتصادية وتجارية فرنسية على السواحل الجزائرية ، الى توتر العلاقات خلال النصف الثاني من القرن ١٧م نظرا لاستخدام فرنسا القوة ضد الموانئ الجزائرية للحد من أنشطة "القراصنة" وهو الأمر الذي انتهى بعقد معاهدة صلح ، وأخيرا وصلت العلاقات تحت ضغط الدولة العثمانية الى حد اعلان الجزائر الحرب على فرنسا أثر الحملة الفرنسية على مصر ، وبالرغم من عقد صلح بعد انتهاء أحداث هذه الحملة إلا أن وضع المراكز التجارية الفرنسية في الجزء ظل سببا في

تأزم العلاقات بين الطرفين حتى أضحي الطرفان في حالة حرب منذ ١٨٢٧م وذلك في وقت بلغت فيه أوضاع الجزائر الاقتصادية حدا كبيرا من التدهور (٢١٩) ، فبعد أن كانت الجزائر - ودول المغرب الأخرى - قادرة على رد العدوان الأسباني والبرتغال ثم الفرنسي والبريطاني، وبعد أن كانت أوضاعها مزدهرة يعمها الرخاء خلال القرنين ١٧م و ١٨م ، وبعد أن كانت الدول الأوروبية تدفع جزية لدای الجزائر لتأمين سفنهم ومتاجرهم ، الا أن بواخر الانهيار بدأت منذ أوائل القرن ١٨م، وأخذت إيرادات الدولة في الانخفاض وعمت الاويئة وازداد نفوذ التجار الفرنسيين الذين احتكروا تجارة القمح وتمتعوا بحماية قوية من حكوماتهم . وبذا انقضى عهد الدايات الأقوياء وازدادت الفتن الداخلية للصراع على السلطة ، وفي وسط هذا اخذت فرنسا تخطط لاحتلال الجزائر وبدأت التنفيذ ١٨٢٧م وكان المبرر المباشر هو التدخل في الشؤون المالية من أجل منع دفع الديون المستحقة على الأوروبيين للجزائر في مقابل بيعهم القمح الجزائري (٢٢٠) .

هذا وتجدر الإشارة الى أنه اذا كانت اتجاهات رئيسية في دراسة تاريخ الجزائر قد أرجعت أسباب السقوط الى الأوضاع الداخلية المتدهورة سياسيا واقتصاديا فانه يقع في صميم فهم هذه الأسباب اشكالية أثر الحكم العثماني على شمال افريقيا بصفة عامة حيث توجه مصادر عدة الاتهام لنمط هذا الحكم على أساس مسئوليته عن هذا التدهور . وفي المقابل نجد مصادر أخرى تهتم بتقويم طبيعة الكتابات عن التاريخ الجزائري (٢٢١) وتبين وجود تحيز في هذه الكتابات الخاصة بالمرحلة العثمانية . حيث أنها تقلص جدا وبصورة سلبية من مكانة هذه المرحلة في تاريخ الجزائر ، وهذه الكتابات هي في الأساس كتابات فرنسية أو جزائرية نقلت عن المصادر الفرنسية والتي أهملت جميعها لأسباب عدة دراسة هذه المرحلة العثمانية من تاريخ الجزائر من مصادرها الأصلية الأساسية ، وهذه الكتابات لاتبرز في هذه المرحلة الا الحملات الانتقامية للحكام الاتراك والفوضى والاضطرابات العشائرية حتى يصل القائم على دراسة هذه الكتابات الى القناعة بأنه لم يكن ممكنا وضع حد لهذه الحالة الا بتدخل أوروبي . بعبارة أخرى فان الوجود العثماني - في نظر هذه الكتابات كان

(٢١٩) انظر التفاصيل في .

- د. ارجمند كوران السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر ، ترجمة . د. عبد الجليل التميمي . ط ٢ ، ١٩٧٤ ، ص ١٨ - ٢٤ .

(٢٢٠) د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ٢٩٢ - ٣١١ .

(٢٢١) انظر على سبيل المثال

- ناصر الدين سعيد وفي "طبيعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية عن تاريخ الجزائر" . المجلة التاريخية المصرية . مجلد ٢٥ . ١٩٧٨ ، ص ١٤٩ - ١٥٧ .

بمثابة العامل الذي حال دون اكتساب الجزائر مقومات الدولة الحديثة وأعاق تطور نظمها الاقتصادية والاجتماعية مااستوجب - من منظورهم - ضرورة الغزو الفرنسي حيث أن الحضور الفرنسي وفق استنتاجاتهم كان أقرب الى العمل الحضارى منه الى التدخل الاستعماري .

أما عن تونس : فلقد أصاب القلق كل من العسكريين والمستوطنين الفرنسيين في الجزائر من جراء وجود دولة اسلامية مستقلة في غرب الجزائر وكذلك ولاية عثمانية اسلامية في شرقها وهي تونس ، ولذا دعوا لغزو فرنسا لتونس . وكانت ذريعة الاحتلال ١٨٨١م -حين توافرت حالة التوازنات الأوروبية الملائمة- هي حوادث الحدود بين تونس والجزائر حيث ادعت فرنسا في انذارها لحكومة تونس أنها قررت التدخل لتأديب القبائل التي تثير الاضطرابات عند الحدود ، وتحت ضغط الوجود العسكري الفرنسي البزى والبحرى وقع باى تونس في مايو ١٨٨١م معاهدة تعد أساس الحماية الفرنسية على تونس ، وان لم يرد فيها لفظ الحماية حيث نص فيها على أن الاحتلال العسكري انما هو احتلال مؤقت . ثم تدعم الوجود الفرنسي بمقتضى معاهدة المرسى في يونية ١٨٨٢م والتي اعلنت الحماية رسميا (٢٢٢) .

وكانت هذه النهاية هي النهاية المنطقية لتهاون البايات في الاستعداد لمواجهة فرنسا ومقاومة أطماعها في تونس منذ احتلالها الجزائر بل على العكس فانه منذ البداية اتجه البايات الى كسب ود فرنسا لتأجيل الاحتلال بل لقد أبدى الباي استعدادة لتموين الحملة الفرنسية على الجزائر باللحوم بل وأرسل مندوبا لتهنئة القائد الفرنسي للحملة ، ولقد أدى الخوف من الاحتلال المرتقب الى افقاد البايات القدرة على التصدى للمطالب الفرنسية المتزايدة التي أدت الى حصول فرنسا على مزيد من الامتيازات في تونس . ولقد ترتب على هذ الامتيازات ارتباك الأوضاع السياسية والاقتصادية لتونس (٢٢٣) .

ومن ناحية أخرى أدى تبني تونس نمط التحديث الأوربي الى زيادة الانقطاع في الصلات مع الدولة العلية صاحبة السيادة الاسمية في نفس الوقت الذى ازداد فيه التغلغل الأوربي ، فتونس - مثل الجزائر - لم تكن محكومة مباشرة بواسطة الدولة العثمانية وكانت ولاية تعيش على هامش الامبراطورية العثمانية ، ولقد تدعمت في القرن ١٩م أبعاد تميز ولاية تونس عن غيرها من الولايات العثمانية ولكن في ظل تزايد الخوف من الاحتلال الفرنسي ، وفي وقت لم تكن الدولة العثمانية قادرة على تقديم المساعدة، ولذا فبالرغم من أن تونس قدمت المساعدة للدولة العلية خلال الحملة

(٢٢٢) د . عبد العزيز الشناوي ج ٢ . مرجع سابق ، ص ١١١٥ .

(٢٢٣) د . رأفت الغنيمي الشيخ مرجع سابق ، ص ٨٩ - ٩٠ .

الفرنسية على مصر وخلال ثورة اليونان ١٨٢٦م إلا أن احتلال فرنسا للجزائر قلب الموازين وجعل تونس تحت ضغط فرنسا مما أثر بقوة على العلاقات مع الدولة العثمانية، في نفس الوقت الذي اضطر فيه بايات تونس لتوخى سياسة خارجية حذرة كي لا تقدم أى مبرر لغزو فرنسى لها انتقدت الدولة العثمانية تونس لتخاذلها فى اعانة الجزائر . ومن ثم سعى الباب العالي ١٨٢٥م -بعد أن أعاد طرابلس الى الحكم العثمانى المباشر- لتغيير وضعية تونس وإعادة السيطرة على حكمها وذلك بمطالبتها بدفع ضريبة ، ووضع قيود على الممارسات الخارجية للباي ، وجعل تولية المناصب العليا بأمر من السلطان العثمانى . وبالرغم من حرص الباي على استمرار تأكيد مظاهر الولاء للسلطان العثمانى والاعتراف بسيادته (المساندة بجيوش تونسية اثناء حرب القرم) إلا أن الظروف الدولية المحيطة ظلت تدفعه للحرص على حسن العلاقات مع فرنسا . وانتهت الدولة العلية بالاقتناع بظروف تونس الحرجة بعد أن فشلت فى إعادة دمجها بحكم مباشر (٢٢٤) .

وإذا كان رد الفعل العثمانى والتوازنات الأوروبية قد مكنت من اتمام الاحتلال الفرنسى إلا أن أوضاع تونس الداخلية خلال العقدين السابقين على هذا الاحتلال وفرت المبررات الكامنة ، وتذكرنا هذه الأوضاع بأوضاع مصر السابقة على الاحتلال البريطانى حيث أن تونس وفى غمار عملية التحديث والنقل عن الغرب (والتي بدأتها منذ منتصف القرن ١٩م) قد وقعت أيضا فى اسار الاستدانة الكثيفة من أوروبا ، وهو الأمر الذى فجر أزمة داخلية عنيفة صاحبته ضغوط خارجية قوية ، وتزايد التدخل الأجنبى فى الشؤون المالية لمراقبة الديون ، وحين جاء الضوء الأخضر من حالة التوازنات الأوروبية ثم الاحتلال (٢٢٥) .

ب - تأثير التوازنات الأوروبية وفشل رد الفعل العثمانى :

بعد ١٥ عام من تسوية الحروب النابليونية تأثر مصير الجزائر ١٨١٥م بالأوضاع فى أوروبا وكذلك بالوضع المتأزم فى المركز العثمانى ، فلقد ظلت فرنسا - ولدة ثلاثة أعوام منذ اندلاع الحرب مع الجزائر وفى ظل تأثير العديد من الاعتبارات الداخلية - ظلت مترددة فى اتخاذ القرار بالغزو الكامل والاحتلال . ولقد حاولت توظيف محمد على للقيام بهذا الدور - كما سبق ورأينا - ولم يكن بمقدور الدولة العلية التدخل بسبب انشغالها فى ثورة اليونان وخاصة بعد تحطيم الأسطول العثمانى فى نوايرين والدخول فى حرب مع روسيا ، وإن كانت الاعتراضات البريطانية والعثمانية قد أفضلت محاولة توظيف نور محمد على ، ومنذ ١٨٢٠م ولمدة سبع سنوات ظل قرار فرنسا

- R.Mantran : Le Staut op. cit . PP. 8 - 9 .

(٢٢٤)

- N.Barbourd : op . cit . PP 134 - 137 .

(٢٢٥)

بتوسيع استعمارها في بقية الجزائر معلقا . ولقد أبدت بريطانيا تحفظها على عواقب هذا التوسع وتهديدها في حالة حدوثه . وظلت التجهيزات البريطانية محدودة ومقيدة ولم تصل الى حد التهديد بحرب نظرا للصعوبات الداخلية في بريطانيا ونظرا لرغبة بريطانيا عدم ترك فرنسا (بعد ثورة ١٨٣٠م وتولى لويس فيليب الحكم) بمفردها في مواجهة القوى الأوروبية الأخرى المتنافسة ، ومع اتخاذ فرنسا قرار التوسع أعلنت بريطانيا موافقتها على الاجراءات الفرنسية شريطة أن يستمر الاشراف البريطاني في كل مضائق صقلية وجبل طارق (٢٢٦) ، وبذا تخلت بريطانيا عن مساندة الدولة العلية حول هذه القضية في نفس الوقت الذي أدت فيه الأزمات المصرية العثمانية طوال الثلاثينات الى تشتيت جهود الدولة العثمانية . وبعد مؤتمر برلين ١٨٤٠م لم يعد بمقدور الباب العالي الانصراف من جديد الى الجزائر ، ولقد ساهم في صياغة هذه النتيجة التفاعل بين القرب الجغرافي للجزائر من فرنسا وقوة الأسطول الفرنسي وبين البعد الجغرافي عن استانبول وانحياز الأسطول العثماني ، وكان رد الفعل الأساسي العثماني تجاه فقدان الجزائر هو اتجاه الباب العالي منذ ١٨٣٥م لاحكام السيطرة على طرابلس وحكمها بصورة مباشرة بعد اسقاط القرامانليين وحتى ١٩١٢م (٢٢٧) .

أما بالنسبة لتونس فلقد كانت نتائج مؤتمر برلين ١٨٧٨م بالغة الخطورة بالنسبة لها فلقد أعطت هذه النتائج الضوء الاخضر لفرنسا لاتمام احتلال تونس ، وكان هذا الاحتلال هو العرض التعويضي الذي قدمته بريطانيا مقابل احتلالها مصر واستيلائها على قبرص وحتى لاتنضم فرنسا الى المعسكر الروسي . هذا ولقد أيدت ألمانيا استيلاء فرنسا على تونس حتى توجه فرنسا طاقاتها الحربية واهتماماتها السياسية الى ميادين الاستعمار خارج القارة الأوروبية فتظل ألمانيا محور التوازنات الأوروبية على هذه القارة .

ولم يكن بمقدور الدولة العلية التلاعب بهذه التوازنات التي وصلت الى مفترق طرق حاسم بصدد مستقبل اقتسام ارجاء الامبراطورية العثمانية كما فشلت في تحسين العلاقات مع تونس والتصدي للتدخل الاجنبي في شئونها وهي المحاولات التي قادها خير الدين التونسي خلال العقدين السابقين على مؤتمر برلين .

ثانيا : الحركات القومية والحلقة الأخيرة من استعمار بقية الولايات العثمانية (الشام) :

اذا كانت بشائر الاستعمار في أوائل القرن ١٩م (في الخليج والجزائر) قد تزامنت مع حركات "استقلال ذاتي" (ذات أساس ديني أو سياسي) في أرجاء الولايات العربية

(٢٢٦) انظر التفاصيل

- بيير رينوهان مرجع سابق . من ص ١٢٢ - ١٢٦ .

(٢٢٧) د . ارجمند كوران . مرجع سابق . من ص ٤٢ - ٧٧ .

فان القفزة فى حركة الاستعمار فى جولته الثانية بعد مؤتمر برلين قد تزامنت مع حركات استقلالية ولكن ذات أسس قومية وطائفية.

واذا كانت الحركة الاستعمارية قد وصلت الى قمته بعد مؤتمر برلين وتخلى القوى الأوروبية عن فكرة تماسك الامبراطورية العثمانية ، واذا كان احتلال ليبيا والمغرب قد تأخر نسبيا بسبب توازنات القوى الأوروبية ، الا أن السؤال الذى يظل قائما هو : لماذا لم يتم احتلال الشام والعراق مبكرا مثلما حدث مع مصر وشمال افريقيا والخليج؟ هل يرجع السبب الى اهتمام العثمانيين بتدعيم مركزية حكمهم للعراق منذ ١٨٢١م والشام منذ ١٨٤٠م فى ظل تطبيقات التنظيمات ؟ وهل كان هذا الدور العثمانى الذى انعكس سلبيا على وزن القوى المحلية ، هل كان يمهد السبيل حتى تكون مهمة القوى الأوروبية أسهل فيما بعد أى حين تحين اللحظة المناسبة للاستعمار؟ بعبارة أخرى : هل كان لهذا التأثير علاقة بظاهرة القومية فى بلاد الشام ؟

إن تناول آثار القومية على تفكيك أوصال الامبراطورية العثمانية لابد أن يرجع - كما رأينا - الى البلقان منذ نهاية القرن ١٨م وطوال القرن ١٩م وحتى اندلاع الحرب البلقانية ١٩١١م - ١٩١٢م وما ترتب عليها من تصفية نهائية للحكم العثمانى فى هذه المنطقة .

وخلال العقود الأخيرة من القرن ١٩م اتسع نطاق المشاكل القومية فلم تعد مقترنة بشعوب غير عربية مسيحية خارج البلقان (الأرمن) فقط ولكن امتدت أيضا لمناطق عربية تنقسم بوجود طوائف غير مسلمة وهى مناطق الشام أساسا حيث برزت منها ونمت فى أرجائها فكرة العروبة ثم حركة القومية العربية والتي لعب مسيحيو الشام دورا أساسيا فيها .

واذا كان التوجه القومى لحركة هذه الطوائف (الملل) قد بدأ يتضح منذ ١٨٨٠م قبل أن تتبلور بعد ذلك أبعاده السياسية فى أوائل القرن ٢٠م ، الا أنه قبل هذا التاريخ لم تأخذ مطالب هذه الجماعات أو الملل الدينية طابعا قوميا . بعبارة أخرى بعد أن كان لهذه الملل مجرد مطالب بنوع من الاستقلال الذاتى فى ادارة شئونها تحت الحكم العثمانى سرعان ما استحدثت غطاء لمطالبهم بدرجة أكبر من الاستقلال والهوية السياسية وهو غطاء لم يستند الى الدين وذلك حتى لا يفقدوا مساندة المسلمين العرب المناوئين للحكم العثمانى ، أى حتى لا يجعلوا من حركتهم ثورة خاصة بهم فقط كمسيحيين كما فعل اليونانيون والصرب والبلغار من قبل .

وهكذا وفى نفس الوقت الذى كان يتم فيه احتلال عسكري لدول عربية عدة بدأت بريطانيا وفرنسا وروسيا فى توظيف أدوات هامة للتدخل والتغلغل فى دول عربية

أخرى تمثلت أساساً في الحركات القومية التي كانت بدورها نتاجاً لعمليات ماسمي الإصلاح والنقل عن الغرب في عصر التنظيمات وتطبيقها في الأرجاء العربية للإمبراطورية ، وبذا كانت هذه الأداة هي المعول الأخير في تقويض الإمبراطورية المتعددة القوميات والأديان من الداخل ، وإذا كانت هذه الأداة قد ساعدت على القضاء على الحكم العثماني في هذه الأرجاء إلا أنها فشلت في تحقيق حرية واستقلال العرب (٢٢٨) .

ومع الاعتراف بضخامة وعيب الإجابة عن التساؤلات حول أسباب وتطورات ونتائج هذه الحركة في هذا الموضع من الدراسة (٢٢٩) إلا أنه سيتم التوقف عند بعض الخلاصات من واقع دراسة نموذجين من منظور البحث عن نمط التدخل الأجنبي وملامح السياسات العثمانية .

أ - بين الحركات الطائفية والحركة القومية : من الصراع الطائفي الديني في لبنان إلى الاتجاه العروبي وحركة القومية العربية (٢٣٠) :

منذ ١٨٦١م أضحت جبل لبنان منطقة ذات حكم ذاتي "المتصرفية" وذلك بعد تطورات خطيرة برز فيها عنصر التدخل الأجنبي في صراع طائفي وذلك عقب اتجاه الإدارة العثمانية منذ منتصف القرن ١٩م لأحكام مركزية حكمها للولايات العربية في المشرق والحجاز بصفة عامة .

(٢٢٨) انظر التفاصيل في

- د . عبد العزيز الشناوي : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١١٠٨ - ١١١٤ .

- N.Barbourd : op . cit . PP 135 - 137 .

- R. Mantran : L'Evolution ... op . cit . PP 331 - 331

(٢٢٩) كما أثارت قضية الإصلاح والنقل عن الغرب ، وكذلك قضية الامتيازات أبعاداً تحليلية يتداخل على صعيدها التاريخ مع الفكر ، من موضوع التيارات القومية والحركة العربية يثير بدوره أمراً معائلاً : العلاقة بين الإسلام والقومية والضوابط الإسلامية للعلاقة بين الملل في ظل دولة إسلامية قوية مهيمنة أو في ظل دولة ضعيفة تابعة لغير المسلمين .

(٢٣٠) تزامن مع هذين النموذجين في المنطقة العربية حركة الأرمن الطائفية وهي حركة ذات جذور أبعد من النصف الثاني من القرن ١٩م ترجع إلى سقوط مملكة أرمينيا الصغرى بعد الفتح العثماني للمنطقة في أوائل القرن ١٦م . وتطور أوضاع الأرمن واتخذت أبعاداً مختلفة خلال مرحلتين حتى وصلت منذ منتصف القرن ١٩م إلى مرحلة حرجية والتي أثارت مدلولات هامة حول التفاعلات الروسية العثمانية وهو السلوك العثماني (مذابح الأرمن) نحو قضية المطالب الاستقلالية التي تحركها التداخلات الأجنبية المعادية للدولة العلية . حول تفاصيل الأحداث واختلاف الآراء حول نوافع ومظاهر السلوك الأروسي حول تقييم المسلك العثماني .

أنظر على سبيل المثال .

- د . عبد العزيز الشناوي : مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ١٥٣٢ - ١٦٩٩

- فؤاد حسني حافظ : تاريخ الشعب الأرمني منذ البداية وحتى اليوم ، القاهرة ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ -

٢١٦ .

ولم يكن التدخل الأجنبي خاصة الفرنسي في هذه المرحلة في لبنان (سوريا الكبرى بصفة عامة) بجديد على هذه المنطقة ، فلقد كانت هذه المنطقة - وبحكم تكوينها المتعدد والمتنوع الطوائف وخاصة في لبنان - هي المجال الأساسي الذي مارست فيه فرنسا - وكذلك روسيا وبريطانيا - امتيازاتهم الدينية والتجارية ، وكلما تزايد ضعف القوة العثمانية كلما تزايدت التدخلات الأوروبية من خلال هذه الامتيازات وغيرها ، فلقد وطدت فرنسا علاقاتها بالمارون في حين وطدت بريطانيا علاقاتها بالدروز .

هذا ولقد كانت الحملة الفرنسية على مصر والشام ثم الاحتلال العسكري الفرنسي المؤقت للبنان ١٨٦٠م علامات بارزة على هذين الدورين والتنافس بينهما وانعكاساتهما السلبية على تطور الصراع الطائفي بين المارون والدروز ، وعلى مصير الشام برمته على ضوء توازنات القوى الأوروبية - الأوروبية والتصور الأوروبي عن مصير الدولة العثمانية مما أفرز أنماطا تفاعلية هامة . ومن أهم هذه الأنماط تأثير الأطراف التي غزت الشام (بونابرت ثم محمد علي) على العلاقات فيما بين القوى الطائفية وعلى علاقاتها مع الدولة العثمانية والقوى الأوروبية ، ومحاولة الدولة العثمانية إعادة السيطرة بعد انتهاء حكم هذه الأطراف الغازية وذلك من خلال اطار تشاوري مع القوى الأجنبية لم يحل جذور المشاكل ، ومساهمة القوى الأوروبية الثلاثة الكبرى المتنافسة في زيادة الصراع الطائفي الديني بين الطوائف المسيحية والاسلامية وفيما بين طوائف كل ملة (سنة - دروز - كاثوليك - أرثوذكس) حيث أن التدخل الأجنبي أدى الى تغيرات في وضع الجماعات غير المسلمة وفي العلاقات التقليدية بين الجماعات الدينية . وفي حين حكمت سياسة فرنسا الرغبة في تكوين دولة مسيحية لبنانية مستقلة من خلال مساندة المارون تربصت بريطانيا لكل الحركات الفرنسية من خلال مساندة الدروز .

ولقد ظهرت هذه الأنماط خلال أحداث الحملة الفرنسية ثم فترة الحكم المصري للشام وما أعقبهما من تطورات (١٨٤٠م - ١٨٦١م) أفضت الى أحداث الفتنة الطائفية الخطيرة في لبنان ١٨٦٠م .

فمن ناحية : خلال حملة نابليون على الشام اعتمد على مساعدات المسيحيين الذين رحبوا به وأكد على الصداقة المارونية - الفرنسية القديمة وعلى نصر الكنيسة ومد نفوذها الى بعيد ، ويختلف هذا المنحى لنابليون عن منحاه تجاه المسلمين والاسلام في مصر . وأدت مساعدة المارون للفرنسيين لاندلاع أعمال العنف ضدهم ، كما أدت الى تزايد شقة الخلاف بين المارون والدروز .

هذا ولقد هبت بريطانيا لمساندة الدولة العثمانية ضد نابليون لأن الحملة الفرنسية كانت ذات أهداف تتصل بالسيطرة على الطرق المؤدية الى الهند ، وبعد هزيمة الحملة

ومع استمرار النمط التقليدي من التوترات والعداوات الداخلية بين القوى الطائفية ،
فان التدخلات الأجنبية كانت أقل شدة وتكرارا بالمقارنة بالفترة التالية (١٨٣١م -
١٨٦١م) (٢٣١) .

ومن ناحية أخرى : اختلف الوضع في ظل الحكم المصري للشام ، فلقد أصبحت
سوريا الكبرى مرة أخرى بؤرة للمصالح والتدخلات الخارجية التي ارتبطت
بالانقسامات الطائفية في وقت أثرت فيه طبيعة الحكم المصري على هذه الانقسامات ،
فلقد تحالف الحكم المصري مع بعض القوى الطائفية (الشهابيين والمارونيين) في حين
رفضته قوى أخرى (الدروز) ، ولقد نتج هذا الوضع عن التحالف المصري الفرنسي
وعن سياسات محمد علي التسامحية تجاه المسيحيين ، فاذا كانت الآراء حول تقييم
سمات وعواقب الحكم المصري قد تراوحت وتفاوتت بين تيارات عدة فمن السمات التي
أثارت الاهتمام التغير في وضع الأقليات غير المسلمة ، فوفقا لتاريخ بعض الكتاب
المسيحيين السوريين المعاصرين لهذه الفترة (ابن يعقوب ابكاريوس) فانه تم اقرار
المساواة بين كل الرعايا حين أعلن ابراهيم باشا الحرية الدينية وألغى القيود على
اليهود والنصارى مما أثار غضب المسلمين ، ولقد فسرت بعض المصادر الأجنبية (٢٣٢)
هذا المنحى المصري بعدة أمور منها رغبة محمد علي في اكتساب رضا الحكومات
الأوروبية حيث أن وضع الأوروبيين أيضا - وليس فقط وضع الرعايا غير المسلمين -
هو الذي تحسن ، ورغبة محمد علي في فرض سيطرته من خلال التلاعب بالجماعات
الدينية بعضها ضد بعض ، ومع ذلك فان مصادر أجنبية أخرى (٢٣٣) ترى أنه مهما
قليل عن أثر الحكم المصري على العلاقة بين هذه الجماعات وعن اعتماد محمد علي
على المارون الا أنه لايجب المبالغة في درجة موالاة هذا الحكم للأقليات حيث ظل
الحكام المصريون حكاما مسلمين ، كما أن الجماعة السنية الغالبة قد ظلت على ولائها
للسلطان العثماني .

(٢٣١) انظر التفاصيل في :

- د. حسين مؤنس . مرجع سابق ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ ، ٢٦٤ - ٢٦٦ .
- د. عبد العزيز الشناوي . مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٢٤٠ - ٢٥٦ ، ٢٥٧ - ٢٨٥ .
- محمد فريد : مرجع سابق ، ص ٢٨٤ - ٢٨٦ .
- د. أحمد طربين اصول ثنائين مواقف الدول الأوروبية حيال المسألة السورية اللبنانية (١٨٦٠ - ١٨٦١) ،
ص ٥٢ - ٥٤ .
- د. جمال زكريا قاسم . مرجع سابق ، ص ٦١٥ .

- M.E.Yapp : op . cit . PP. 130 - 137 .

- Alfred Schligh : op . cit .

- M.E.Yapp : op . cit

(٢٣٢)

(٢٣٣)

قد أدت عواقب الحكم المصري الى توحيد الجميع ضده وبدأت القلاقل تعم ضد المصريين وحليفهم من الشهابيين أمير جبل لبنان ، وكانت في معظمها قلاقل مسيحية مما أوقع فرنسا في معضلة مساندة أي من الحليفين محمد علي أم المارون ؟ وذلك في وقت أخذت فيه بريطانيا تساند هذه القلاقل للنيل من قواعد الحكم المصري في الشام ومن احتمالات تدعيم النفوذ المصري .

ولذا وبعد ان التزمت فرنسا جانب محمد علي وأخذت انجلترا جانب السلطان العثماني كان ولا بد أن تنتقل هذه المواقف الى القوى المحلية الموارنة الذين ساعدوا محمد علي والدروز الذين ثاروا عليه . وبذا انتقل الصراع التقليدي الفرنسي - البريطاني الى الداخل في شكل تفاقم الصراع الماروني - الدرزي . ولقد استغلت بريطانيا الصراعات الطائفية للحد من نفوذ محمد علي منذ ما بعد صلح كوتاهية ١٨٣٢م حيث شجعت الدروز أعداء الشهابيين على مقاومة الحكم المصري وإثارة القلاقل وخلال المراحل الأخيرة من تصفية الوجود المصري في الشام والتي تجسدت في أعمال مؤتمر لندن حصلت بريطانيا على مساندة المارون لمواقفها ضد الحكم المصري وذلك في وقت أخذت فرنسا فيه جانب محمد علي بالرغم من صدامه مع المارون في النهاية وكان التحالف البريطاني - الماروني مؤقتاً ولم يستمر طويلاً على حساب التحالف التقليدي الفرنسي - الماروني .

ومن ناحية ثالثة . وبعد انتهاء الحكم المصري ظهر فراغ سياسي ومن ثم أضحى جبل لبنان مسرحاً لأبشع صور الفتنة الطائفية ومثاراً للمكائد الدولية (١٨٤٥م - ١٨٦١م) وذلك في وقت حاولت فيه الدولة العثمانية إعادة مركزية إدارتها للبلاد وتزايد التدخل الاجنبي كيف ولماذا ؟

فبعد أن انتهى في ظل الحكم المصري الوفاق القديم بين المارون والدروز شهد الوضع بعد انتهاء هذا الحكم تفارقات في القوى الطائفية نظراً لخروج الموارنة أقياء على عكس الدروز الذين نكبتهم وطأة الحكم الشهابي المتحالف مع الحكم المصري . ولذا وفي محاولة كل طائفة إعادة تثبيت مواقفها ساد جو الانقسامات الطائفية .

وفي المقابل فشلت الإدارة العثمانية خلال عدة محاولات في إيجاد حل جذري للمشكلة يحقق الاستقرار في المنطقة ويقيد التدخل الاجنبي ويمنع تعاون الطوائف المتصارعة مع الدول الأوروبية .

وعلى صعيد آخر تعددت صور مقاومة أوروبا للجهود العثمانية لاصلاح الوضع في لبنان (١٨٤٠م - ١٨٦٠م) على نحو أفضت معه السياسات الأوروبية الى ارساء أسس تجزئة الشام وأسس استقلال لبنان عن الدولة العثمانية . حيث أضحت الإدارة

الذاتية للبنان - عقب احداث ١٨٦١ - أولى حلقات السلسلة التي توالى بعد ذلك وأفضت الى تقسيم الشام بين سلطات الانتداب في ظل تسويات الحرب العالمية الأولى.

ولقد كان الحل الدولى الذى أفضى لهذه الادارة الذاتية محصلة تفاعلات عقب احداث فتنة ١٨٦٠م ، وكانت هذه الأحداث بدورها محصلة تراكمات عبر عشرين عاما وكان لابد وأن تنفجر فى شكل أعمال عنف شديدة (مذابح المسيحيين على يد الدروز والمسلمين فى لبنان ودمشق وفق المصادر الاجنبية أو مذابح متبادلة بين الطرفين راح ضحيتها مسلمون أيضا وفق مصادر عربية مسلمة) .

ولقد جاء تفجر هذه التراكمات مع اصدار السلطان العثمانى خط همايون ١٨٥٦م والذى أعلن فيه عن تساوى جميع الرعايا بغض النظر عن الدين ، فلقد أثار هذا الأمر اعتراض المسلمين ولم يكن هذا الاعتراض راجعا لأسباب عقيدية فقط ولكن لأسباب اقتصادية أيضا . فتعاون الأوروبيين مع مسيحيي الشام فى التجارة أدى الى تكوين طبقة مسيحية من الأثرياء فى حين ظلت القطاعات الأخرى من الاقتصاد فى حالة متدهورة، ولقد ربط المسلمون دائما بين التدخل الأوروبى وبين الصعود فى مركز المسيحيين القانونى أو الاقتصادى

ب - ظهور حركة القومية العربية واقسام الشام فى تسويات الحرب العالمية الأولى :

مع السنوات الأخيرة من القرن ١٩م أضحت العلاقات العربية - التركية محدودة المجال لا تتعدى ولايات الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية وان تنوع النفوذ العثمانى بين القوة والضعف .

ومن ثنایا البيئة الداخلية التى أفرزتها أحداث النصف الأول من ذلك القرن على نحو أدى الى اندلاع احداث الفتنة الطائفية ١٨٦٠م ، من هذه الثنایا بزغت فكرة العروبة وحركة القومية العربية خلال النصف الثانى من القرن وأوائل القرن ٢٠م . فما هى اذن أبعاد القضية العربية التى اقترنت بظهور الشعور القومى العربى ؟ وكيف بدأت وتطورت فكرة القومية العربية ؟ ومامدلول هذه البداية واتجاه هذا التطور بالنسبة للعلاقات العربية - العثمانية (انفصالا أو استمرارا) وبالنسبة لأبعاد الدور الخارجى الأوروبى فى هذه التفاعلات ؟ وتلقى بنا الاجابة عن هذه التساؤلات فى صميم التحولات التى قلبت ميزان القوى فى المنطقة وكان لها أثارها البعيدة على مستقبل الشعوب العربية بأكملها وتبين هذه التحولات التفاعلات بين ثلاثة أبعاد أساسية : أبعاد التدخلات الأوروبية ، أبعاد السياسات العثمانية (المركزية ، التنظيمات ، الجامعة الاسلامية) واخيرا أبعاد من داخل المنطقة وفرت البيئة المناسبة لظهور التيار العربى Pan - Arabism منذ نهاية القرن ١٩م .

ولقد تعددت الاتجاهات الفكرية والحركية خلال هذه التفاعلات وتبلورت روافدها الكبرى خلال مرحلتين أساسيتين هما مرحلة العهد الحميدى ومرحلة حكم الاتحاد والترقى والحرب العالمية الأولى . ولقد غلب على كل من المرحلتين سمات واضحة وتعد هذه السمات محصلة لتفاعل الأبعاد الثلاثة المشار إليها عالياً (٢٣٤) .

وفيما يلي بعض الخلاصات حول سمات كل من هاتين المرحلتين والتي توضح التفاعل بين تأثيرات المتغيرات العثمانية والأوروبية والمحلية .

أولاً : تتفق العديد من التحليلات العربية والأجنبية على مجموعة من الأمور بصدد الاتجاهات التي سادت لدى كل من المسلمين العرب والمسيحيين العرب نحو طبيعة العلاقة مع الدولة العثمانية خلال النصف الثانى من القرن ١٩م وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى . ومن الممكن التمييز بين الاتجاهات التالية : أولاً اتجاه الاستقلال الذاتى فى نطاق الدولة العثمانية (نموذج مصر منذ محمد على) واقترب به اتجاه اللامركزية فى إدارة الامبراطورية وبرز بين صفوف المفكرين العرب المسلمين الذين وان عارضوا الفساد والاستبداد العثمانى الا أنهم كانوا يهتمون برابطة الاسلام مع الأتراك ضد الاطماع الاستعمارية ، وثانياً اتجاه يدعو الى انشاء مملكة عربية ترتبط بالعثمانيين فى ظل دولة ثنائية بين العرب والترك وهو يمثل خطوة متقدمة نحو الانفصال والاستقلال التام ، وثالثاً اتجاه ينكر أية رابطة غير الرابطة العثمانية باعتبار ان الدولة العثمانية هى دولة الخلافة التى يجب التمسك بها ، وفى مقابله كان هناك الاتجاه الذى لايعترف بشرعية الخلافة العثمانية ويدعو الى خلافة قرشية كأساس للدولة الاسلامية وذلك على عكس الاتجاه الذى برز من بين مسيحيين عرب الذى وان طالب بخلافة عربية مقرها الحجاز الا انه طالب بدولة عربية عصرية موحدة حيث يكون الخليفة يتمتع بمجرد سلطة روحية على جميع المسلمين ، ورابعاً اتجاه قطرى انفصالى ظهر مبكراً فى الجزائر بعد الاحتلال الفرنسى ثم تجدد فى مطلع القرن العشرين فى الجزائر وتونس ، كما ظهر فى مصر تحت شعار مصر للمصريين والذى اجتمع عليه مسيحيون ويهود أساساً وبعض المسلمين ، كما ظهر فى لبنان وسوريا مع نخبة مسيحية دعت الى استقلال سوريا وتدخل فرنسا لدعم هذا الاستقلال (٢٣٥) .

(٢٣٤) يتداخل على صعيد هذه التفاعلات والأبعاد الخلفية والجذور الفكرية من ناحية والتاريخ السياسى من ناحية اخرى . وكلاهما حاز الاهتمام من النظريات المختلفة وان كان لايميز صراحة بينهما ولا يبحث فى العلاقة بينهما ، فما لاشك فيه هناك فارق بين الفكر وبين الحركة القومية العربية .

(٢٣٥) أنظر التفاصيل فى

— د . على محافظة — مرجع سابق .

ويقدر ماتزامنت العديد من هذه الاتجاهات الا أنه يمكن ملاحظة أن بعضها (اللامركزية والاستقلال) قد سادت في مرحلتين متتاليتين . ففي مرحلة العهد الحميدى تغلب اتجاه اللامركزية في حين تغلب اتجاه الاستقلال في مرحلة الاتحاد والترقى . ولقد اجتمع حول كل منهما مجموعات من المثقفين المسيحيين والمسلمين . ويمكن القول أن أغلبية المعبرين عن الاتجاه الأول كانوا من المسلمين في حين أن أغلبية المعبرين عن الاتجاه الثانى كانوا من المسيحيين وذلك في المرحلة الاولى ، وعلى العكس فـلقد اجتمع على الاستقلال في مرحلة الاتحاد والترقى المسلمون والمسيحيون العرب على حد سواء.

ومن ناحية ثانية : خلال المرحلة الحميدية من العلاقات العربية - العثمانية بدأت بوادر التوجه العربى (وأیضا القومى التركى) ولكن على صعيد الاحياء الثقافى أساسا حيث لم يتبلور البعد السياسى لهذا التوجه الا فى مطلع القرن العشرين ولهذا لم تعرف الولايات العربية أنواع الثورات التى عرفتھا المناطق تحت الحكم العثمانى ذات الأغلبية المسيحية (البلقان) ولكن لم يخف هذا وجود نوع من عدم الاستقرار والتشكل التدريجى لعملية أسفرت عن صورة مغايرة بعد ذلك . بعبارة أخرى ونظرا لأن التوجه العربى فى البداية لم يصل الى مرتبة القومية لذا لم تكن الحركة العربية حتى أوائل القرن ٢٠م حركة انفصالية استقلالية^(٢٣٦) ، ولذا فان فكرة العثمنة واللامركزية تغلبت على توجه كل من مسلمى الشام ومسيحييها فى البداية .

أما عن الاحياء العربى الثقافى فى البداية (العهد الحميدى) فلقد ساهم فيه بدرجة كبيرة المسيحيين ولكن اختلفت تعبيراتهم السياسية وأهدافهم . ففي حين كان المارون فى جبل لبنان يأملون فى زيادة رقعة لبنان وتدعيم استقلالهم الذاتى القائم وتكوين وحدة سياسية مستقلة فان الأرثوذكس والبروتستانت اضطروا الى منحى آخر، فنظروا لعدم تركّزهم الجغرافى مثل المارون وتوزعهم بين أغلبية مسلمة يتحدثون نفس لغتهم العربية لم يكن بمقدورهم الدعوة للولاء لجماعة دينية . ولذا كان عليهم ان يجدوا سبيلا مشتركا يقبله المسلمون السوريون ، وكان هذا السبيل هو العروبة كرابطة لغوية - ثقافية منفصلة عن الدين ، ولقد جاءت تعبيرات الأرثوذكس والبروتستانت عن أفكارهم القومية غير واضحة المعالم فى البداية . فلقد قبلت فكرة العثمنة على اعتبار أن الحركة الليبرالية فى نطاق التنظيمات العثمانية قد قدمت الكثير للمسيحيين من خلال الالفاء التدريجى للتمييز الدينى^(٢٣٧) ، وكان بطرس البستاني

- P.Mansfield : op . cit . 17 - 18 .

- L.C.Brown : op . cit . 140 - 141 .

(٢٣٦)

(٢٣٧) انظر تفاصيل هذا الفكر فى :

- Butrus Abu - Manneh : "The Christians Between Ottomannism and Syrian Nationalism : The Ideas of Butrus Al- Bustani". International Journal of Middle East Studies . No. 2 , 1980. PP 287 -304 .

من أبرز المعبرين عن هذا الاتجاه وقدمت أركان فكره صورة عن مبررات قبول المسيحيين - غير الكاثوليك - لفكرة العثمينة ثم العروبة كروابط غير دينية أساساً (٢٣٨).

أما على صعيد المسلمين فلم تتطابق أفكارهم السياسية مع نظائرها لدى المسيحيين العرب . فهم وإن تحدثوا أيضاً عن العروبة فلم يكن انطلاقاً من نفس الأسس لدى المسيحيين واهتمامهم بالعروبة ولكن انطلق من عدم رضائهم عن الحكم العثماني إلا أنه ظل ينبع من مصالحهم كمسلمين حيث نظروا إلى الحكومة العثمانية كمدافع عنهم ضد الأفكار والضغط الأوروبي . بعبارة أخرى لم تكن العروبة لديهم إلا هوية ثقافية ولم يكن لها أي مغزى سياسي .

ومن ناحية ثالثة : خلال مرحلة حكم الاتحاد والترقي . اجتمع العرب المسلمون والمسيحيون على استقلال سوريا ورفض العثمينة ولكن اختلفت تعبيرات ودوافع كل من الطرفين ، وكانت سياسات الاتحاد والترقي نقطة تحول في مواقف المسلمين السوريين . فمنذ بداية القرن العشرين ازدادت التعبيرات عن المطامع السياسية الاستقلالية للمسيحيين السوريين وضوحاً واخذت تتكون الجمعيات السرية من أجل الاستقلال . وكان من أكثر الكتابات تعبيراً عن ذلك الاتجاه "صحوة الأمة العربية" لنجيب عازوري والذي لم يكن يمثل جماعة دينية مسيحية محددة بقدر ما كان يرتبط بالمصالح الفرنسية .

ولقد حدث التحول في موقف المسلمين السوريين بعد ثورة الاتحاد والترقي على السلطان عبد الحميد الثاني بعد فشل العثمينة والجامعة الإسلامية ، ففي حين تصاعدت الشكاوى والاعتراضات من التمييز بين العرب والترك وانتشر الشعور بالعداء للترك أخذت تتبلور المطالب السياسية للسوريين المسلمين عبر عدة جماعات سياسية علنية وسرية . ولم تأخذ هذه المطالب وهذه الحركات مسارها الحقيقي نحو الاستقلال إلا مع الحرب العالمية الأولى . فحتى ١٩١٤م لم يكن هناك حركة قومية عربية في سوريا وظلت الصفوة في معظمها مؤيدة للعثمانيين ولكن اكتسبت الأبعاد السياسية للعروبة أنصاراً من بين المسيحيين والمسلمين على حد سواء (٢٣٩) .

ثانياً : العوامل التي أفرزت سمة كل مرحلة وأحدثت التطور من مرحلة إلى أخرى :

يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين : السياسات العثمانية والدور الأوروبي التدخل . ولقد اختلفت طبيعة تأثير كل منهما على درجة وتوقيت ظهور الوعي القومي

- op . cit. pp. 287 - 304 .

(٢٣٨)

- M.E. Yapp : op . cit . 206 - 207 .

(٢٣٩)

وتحوله الى حركة سياسية . وتجدر الاشارة منذ البداية الى أهمية تقدير الوزن النسبي لكل من المجموعتين في عملية نهاية الدولة العثمانية حتى يتبين لنا قدر مسئولية السياسات العثمانية عن توفير الاطار المناسب الذى استغلته القوى الأوروبية وذلك فى وقت كانت المعطيات المحلية فى الشام قد بلغت شوطا كبيرا فى تطورها .

١ - السياسات العثمانية :

تطورت منذ منتصف القرن ١٩ وحتى اندلاع الحرب العالمية فى قنوات عدة كان لها تأثيراتها المتفاعلة مع كل من الظاهرة القومية والاستعمار بصفة عامة والشام بصفة خاصة . وتتخلص هذه القنوات كالاتى : السياسات الاصلاحية فى ظل تطبيق التنظيمات ، الجامعة الاسلامية ، وسياسة التتريك والمركزية التى قادها نظام الاتحاد والترقى ، والدخول فى الحرب العالمية الاولى^(٢٤٠) ومن الواضح ان هذه القنوات قد امتدت عبر مرحلتى العهد الحميدى ثم حكم الاتحاد والترقى مما يثير التساؤل عن الاختلافات بينها حول كيفية تنظيم العلاقة بين المركز العثمانى والولايات العربية وعواقبها فى مرحلة حرجية من تطور الأخيرة ومن تطور الاطماع الأوروبية حولها .

بعبارة أخرى : مامدى مسئولية سياسة التتريك والمركزية العثمانية؟ ولماذا فشلت فكرة الجامعة الاسلامية ؟ كذلك من الملاحظ أن بعض هذه السياسات وخاصة الجامعة الاسلامية لم تقتصر على مواجهة أوضاع القومية فى الشام فقط ولكنها كانت رد فعل للأطماع الاستعمارية فى العالم الاسلامى برمته .

وفيما يلى بعض التحليل للسياستين الاولى والثانية على أن يتم التعرض للآخرين مع المتغير الأوروبى .

أ - السياسات الاصلاحية فى ظل التنظيمات :

سعت الحكومة العثمانية الى احكام السلطة المركزية على الولايات العربية منذ منتصف القرن ١٩م وتزامن ذلك مع تطبيق التنظيمات ولسنا هنا فى موضع البحث فى مدى وكيفية هذا التطبيق فى قطاعات التعليم والادارة والجيش والقضاء وغيرها ولكن يهمنى أساسا أمرين :

(٢٤٠) أنظر تفاصيل هذه السياسات فى تعاقبها الزمنى فى .

- د . محمد السيد سليم مرجع سابق ، ص ١٦٨ - ١٨٩ .

- د . جمال زكريا قاسم مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٩٨ .

- حلمى احمد عبد العال شلبي : انتهاء الخلافة العثمانية ١٩٢٤ . رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة عين شمس ، ص ١٠٥ - ١٧٢ .

- P. Mansfield : op . cit . PP. 18 - 33 .

- M.E Yapp . op . cit . PP 202 - 204

- L.C.Brown op cit . PP. 142 - 204

من ناحية ما يتصل بنظم التعليم الحديثة وامتيازات الارشادات الاجنبية فى مجال التعليم وذلك نظرا لتأثيراتها الفكرية ، ومن ناحية أخرى ما يتصل بمبدأ المساواة بين الرعايا دون تمييز بسبب الدين الذى ارتبط به مفهوم العثمينة والذى بلوره قادة التنظيمات فى محاولة أخيرة للحفاظ على تماسك الامبراطورية واحياء قوتها .

ولقد كان لهذين الامرين تأثير مزدوج على العلاقات العربية - التركية وذلك من خلال تأثيرهما على أوضاع الصفوة السياسية والحاكمة فى تركيا ذاتها وعلى الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى الشام . . كيف ؟ فلقد أدت الاصلاحات كما سبق ورأينا الى تكوين نخبة تركية مثقفة كان لتيار منها ميول علمانية حيث أراد تحويل الامبراطورية الى دولة مركزية عصرية ، ولذا برز اتجاه المركزية الذى أراد تشديد القبضة على الولايات وذلك فى ظل مبدأ العثمينة فى البداية ثم فى ظل الوطنية التركية بعد ذلك . وعلى العكس فان الاصلاحات - وخاصة فى مجال التعليم - لعبت دورا معاكسا على الصعيد العربى اذ تبلور الشعور العربى والحركة العربية نحو طريق مخالف: اللامركزية فى البداية ثم الاستقلال ، ولهذا كانت المرحلة الاولى (العهد الحميدى) هى محصلة التزايم بين تأثير حركة الاحياء الثقافية العلمية العربية والتي لعبت مدارس ومعاهد الارشادات التبشيرية دورا فى تطويرها من ناحية وبين تأثير الصفوة التركية المساندة لفكرة العلمنة من ناحية أخرى . اما المرحلة الثانية التى تبلورت خلالها الأبعاد السياسية للحركة العربية فلقد تزامنت مع تأثيرات سياسات الاتحاد والترقى - كما سنرى .

ب - من الجامعة الاسلامية مع عبد الحميد الثانى الى المركزية والقومية التركية مع الاتحاد والترقى :

لم يكن قبول المسيحيين العرب لفكرة العثمينة فى المرحلة الاولى ورغبتهم فى ايجاد رابطة غير دينية بينهم وبين العرب المسلمين الانتاجا لمناخ الاصلاحات العثمانية . ولكن فى نفس الوقت لم يقدر المسيحيون العرب على التصريح منذ البداية برغباتهم الاستقلالية بسبب قبول المسلمين العرب لفكرة اللامركزية وذلك فى وقت لم يكن مناخ العهد الحميدى يسمح بأكثر من هذا ولقد تبنى السلطان عبد الحميد أسلوبين متكاملين للحفاظ على تماسك الامبراطورية أثارا الجدل حول طبيعة حكمه وحقيقة نواياه وامكانياته لتحقيقها . الأسلوب الأول هو : مقاومة الفكرة العربية ومتابعة حركتها لوأدها ، وكان ذلك من بين أسباب اتهام العهد الحميدى بالاستبداد والتسلط وبالرغم من أن السلطان عبد الحميد - كما سبق ورأينا - بدأ خلافته بمساندة الاصلاحات الدستورية الا أنه لم يكن يسمح بتطوير وتدعيم مؤسسات تمثيلية حقيقية .

اما الأسلوب الثاني : فهو فكرة الجامعة الاسلامية (٢٤١) التى كانت من أهم العوامل المناوئة لفكرة العروبة فى هذه المرحلة . ولقد ثارت اختلافات بين التحليلات حول تقييم نوافع عبدالحميد لتبنى هذه الفكرة وأهدافه من ورائها ومدى قدراته على توفير متطلبات تحقيق هذه الأهداف ، فنجد أن التوجهات الاسلامية تأخذ جانب السلطان حيث رأت أن فكرته كانت وسيلة لتجميع المسلمين لمواجهة الهجمة الشرسة التى تعرضت لها الامبراطورية ، كما ان الشعوب الاسلامية داخل وخارج الامبراطورية قد اتجهت للدولة العلية كقائد يحمى الأمة الاسلامية فى وقت اشتد فيه الخطر على مصيرها . وفى المقابل رأت توجهات أخرى أن هذه الفكرة لم تكن الا وسيلة لتدعيم مركزية حكم السلطان ولاحكام قبضته على أرجاء الامبراطورية ولزيادة شرعيته فى نظر المسلمين حيث أن فكرة الوحدة الاسلامية من المثاليات العريضة على شعوبهم ، ويفض النظر عن التفاصيل التاريخية لتطور هذا المشروع وما اقترن به من اجتهادات فكرية حول قضية الوحدة والخلافة الاسلامية (٢٤٢) ، فانه يكفى أن نسجل الملاحظات التالية:

١ - هناك نوع من الاتفاق على قيام عبدالحميد ببعض الاصلاحات الهامة والدفاع عن بعض الحقوق الاسلامية الأساسية التى وان لم تمنع الامبراطورية من الانهيار الا أنها حافظت على البنيان المتهاوى لفترة أطول . وكان أهم هذه الانجازات خط سكة حديد الحجاز فى وقت بدأت تظهر فيه سلطة الشريف حسين

٢ - نظرا لقصور الوسائل المادية اللازمة لتحقيق أهداف اتجه عبدالحميد الثانى الى الأساليب الدبلوماسية لمواجهة ضغط الدول الأوروبية وكانت فكرة الجامعة الاسلامية فى صميم دبلوماسيته الاسلامية الموجهة ليس للدول الغربية فقط ولكن للمسلمين فى أرجاء أخرى . فى أواسط آسيا تحت حكم الروس ، وفى شمال أفريقيا الذى تحتله فرنسا ، وفى الهند التى تحتلها بريطانيا . ولقد ساند سياسته هذه التقارب مع ألمانيا لموازنة النفوذين الفرنسى والبريطانى وذلك فى وقت سمحت فيه حالة التوازنات الأوروبية بذلك مع اتجاه ألمانيا بعد وحدتها للتوسع خارج أوروبا .

٣ - لم تمنع سياسة عبدالحميد الاسلامية - وخاصة فى ظل فشل الاصلاحاته الاقتصادية والعسكرية فى أحياء القوة العثمانية - من نمو المعارضة لحكمه وخاصة فى داخل تركيا حيث بدأت حركة تركيا الفتاة تطوراتها وصولا الى انقلاب الاتحاد

(٢٤١) وحول الجامعة الاسلامية بصفة خاصة انظر .

- د . عبد العزيز الشناوى . مرجع سابق . ج ٢ . ص ١١٨٠ - ١٢٢٨ .

- د . احمد عبد الرحيم مصطفى . صول التاريخ العثمانى . مرجع سابق ، الفصل الثامن - الفصل التاسع .

(٢٤٢) سيتم التعرض لهذه الأبعاد الفكرية فى الجزء الحام بالفكر السياسى .

والترقي واقصاء الخليفة ١٩٠٨ م . ومن ناحية أخرى وان لم تظهر ثورات في البلاد العربية بسبب محاصرة السلطان للحركة العربية الا أن ربود الفعل من جانب المفكرين والسياسة اتخذت أبعادا متنوعة في أرجاء العالم الاسلامي .

ومع سقوط عبدالحميد الثاني وسياساته الاسلامية وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ذهبت المطالب العربية السياسية الاستقلالية الى مدى بعيد وذلك بعد تقهقر التيار الديني الاسلامي الذي كان يساند القيادة العثمانية للعالم العربي ، وفي ظل سياسات الاتحاد والترقي - ويدون الدخول في تفاصيل تطور سياسات الاتحاد والترقي الداخلية والخارجية - فيمكن القول أن الاختلافات بين تيارات الصفوة التركية الحديثة حول المركزية واللامركزية وحول الاسلامية أو القومية انتهت بانتصار اتجاه المركزية وتغلب اتجاه القومية الطورانية . وكذلك وبدون الدخول في تفاصيل تطور الحركة العربية السرية والعلنية وهي الحركة التي تعددت جماعاتها وتنظيماتها من حيث درجة قبولها للحكم العثماني أو رفضه ، فإنه يجدر التوقف عند بعض الاشكاليات البحثية التي تثيرها القراءة النقدية المقارنة لمصادر مختلفة التوجهات . وهي تتلخص فيما يلي :

تختلف المصادر حول درجة المسؤولية التي تضعها على سياسات التتريك التي اتبعتها الاتحاد والترقي حيث أدت التي التطور في الحركة العربية من حركة فكرية أساسا ذات مطالب سياسية محدودة الى حركة سياسية ذات مطالب استقلالية انفصالية .

فمن ناحية فلقد أبرزت مصادر عروبية أن ١٩٠٨ م كان نقطة تحول بسبب التوجيهات العلمانية العرقية لدى الاتحاد والترقي والتي بينت للعرب انهم لا يواجهون فقط القوى الأوروبية ولكن الترك .

ومن ناحية أخرى فإن مصادر غربية رأته أنه حتى ١٩١٤ لم تكن النوايا الاستقلالية قد ظهرت بعد حيث تغلبت في مؤتمر باريس ١٩١٣ م مطالب اللامركزية على مطالب الاستقلال وإن الوضع لم يتغير إلا بعد فشل المفاوضات حول نتائج هذا المؤتمر ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى ولذا فإنه بعد أن كان بديل تحدى العرب للسلطة العثمانية يبدو بديلا غير رشيد فإنه برز مع اتجاه الحركة العربية بقيادة الشريف حسين إلى التعاون مع الأوروبيين ضد الدولة العثمانية حين دخلت الحرب العالمية الأولى . كما ترى هذه المصادر أيضا أن القومية الطورانية ليست لصيقة بالاتحاد والترقي لأن السياسة الرسمية العثمانية ظلت العثمانية ولأن الأتراك العثمانيين كانوا دائمى الاستخدام للتركية كلفة رسمية ولذا كان اختلاف سياسة الاتحاد والترقي اختلافا من حيث الدرجة . فأمام الهزائم التي حاقت بنظام الاتحاد منذ ١٩٠٨ م (وخاصة الحرب البلقانية

(١٩١١م - ١٩١٧م) اضطر الى احكام قبضته على الولايات العربية باعتبارها الولايات المتبقية للامبراطورية .

ومن ناحية ثالثة : يبرز اتجاه ثالث (وهو الاتجاه الذى يميز بوضوح بين مواقف المسيحيين العرب والمسلمين العرب وبين العثمنة والاستقلال) كيف ان تدخل الدول الأوروبية عن طريق استغلال الخلافات الطائفية كان فى خلفية بعض الجماعات المسيحية (من غير المارون) التى قبلت العثمنة ثم القومية كسبيل لمقاومة التدخل والسيطرة الأوروبية والحفاظ على وجودها فى نطاق أغلبية مسلمة عربية وذلك على أساس أن التأكيد على الهوية العربية انما هو وسيلة للحفاظ على وحدة سوريا ووسيلة لمواجهة الغزو الثقافى والتدخل الاجنبى طالما لاتستطيع الدولة العثمانية التصدى لذلك بمفردها .

٢ - المتغير الأوروبى : من التأثير غير المباشر الى اقتسام الشام فى ظل الانتداب :

لم يكن انتهاء الحكم العثمانى فى ولايات المشرق العربية مرجعه التطورات الداخلية فى هذه الولايات تحت تأثير الحركة العربية أو تحت تأثير السياسات العثمانية فى العهد الحميدى ومرحلة الاتحاد والترقى أساسا بقدر ما رجع بدرجة كبيرة أيضا الى صراع القوى الكبرى وتوظيفها لهذه التطورات الداخلية . فالانقسامات الاسلامية - الاسلامية تزيد وطأتها وحدتها وعواقبها كلما ثقلت وطأة التدخل الخارجى .

هذا ويمكن أن نميز بين قناتين لتأثير المتغير الأوروبى على الحركة العربية وعلى العلاقات العربية - التركية قبل وخلال الحرب العالمية الأولى . وتبين القناتان اختلاف هذا النمط من التأثير بالمقارنة بالتأثير على البلقان .

أ- القناة الاولى : تتمثل فى المعاهد والمدارس التعليمية والارساليات التبشيرية التى أنشأتها الدول الأوروبية صاحبة الامتيازات . ولقد لعبت هذه المؤسسات دورا فى تكوين الصفوة التى ساهمت فى الاحياء القومى العربى ثقافيا ثم فى قيادة المطالب السياسية القومية العربية .

وبهذا الصدد نشير الى الملاحظات التالية :

من ناحية : يسود اتجاه بين المصادر العربية والغربية على حد سواء أن هذه المؤسسات قد لعبت دورا هاما فى الاحياء الثقافى العربى الذى كان البذرة الأولى لحركة القومية العربية ، ومع ذلك ترفض بعض المصادر (٢٤٢) مقولة ان الوعي بالقومية العربية هو نتاج مدارس التبشير وذلك على أساس أن هذه المدارس أثرت على

- M.E.Yapp : op . cit . PP. 202 - 204 .

المسيحيين فقط وليس على العرب المسلمين وعلى أساس أن من تحدث من المسيحيين عن استقلال سوريا تحت راية العروبة لم يتحدث باسم جماعات مسيحية بقدر ماتحدث باسمه ومن اجل دفع مصالح فرنسية (اشارة الى نجيب عازوى) .

ومن ناحية اخرى: لم تتسم اتجاهات الصفوة المسيحية التي تعلمت في هذه المؤسسات وارتبطت بها بالتطابق بين مواقفها نحو شكل العلاقة مع الدولة العثمانية ، ومن أبرز الامثلة على ذلك الفارق بين رؤى نجيب عازوى القومية - الانفصالية وبين رؤى بطرس البستاني السابق توضيحها . ومع ذلك يظل بينهما قاسم مشترك يميزهما وهو أسسهما العلمانية التي لاتنطلق من الرابطة الدينية .

ب - القناة الثانية : ذات طبيعة سياسية عسكرية ومحورها الصدام المباشر مع أدوات الدولة العثمانية في مواجهة الهجمة الأوروبية ، وعلى رأسها فكرة الجامعة الاسلامية ، حيث تولى سياسة وقادة الفكر في بريطانيا الهجوم عليها وتشويهها . ثم كان هناك الاستمرار في عملية الاقتطاع والحاق الهزائم بالعثمانيين سواء في العهد الحميدى (احتلال مصر وتونس والسودان) ، أوفى ظل الاتحاد والترقي (نتائج الحرب البلقانية ثم احتلال ايطاليا ليبيا) . ولقد وجه هذا الهجوم العسكرى ضربة قاصمة لنظام الاتحاد والترقى الذى اتجه بدوره الى احكام المركزية والى سياسات التتريك التى ادت بدورها الى تحول المطالب العربية بنوع من اللامركزية الى مطالب استقلالية.

وهنا بدأ تفاعل خطير مباشر بين الحركة العربية وبين القوى الأوروبية بين كيفية توظيف الأخيرة الأوضاع القائمة لتحقيق أهدافها النهائية تجاه الدولة العثمانية . وذلك حين بدأت القوى والتنظيمات العربية الاتصال بالقوى الأوروبية طلبا لمساعدتها فى القضاء على الحكم التركى ، ثم وصولا الى نشاط هذه القوى وخاصة بريطانيا وفرنسا لتشجيع الحركات العربية وخاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى واشتراك الدولة العثمانية فيها وهنا كانت الاستجابة لمبادرة الشريف حسين . بعبارة أخرى بعد أن وظفت القوى الأوروبية الصراعات الطائفية لتتمكن من التدخل بدرجة أكبر فى الشام اتجهت الى شيوخ الحجاز (٢٤٤) .

(٢٤٤) انظر التفاصيل فى :

- د . على محافظة ، مرجع سابق .

- د . جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ - ١٩٩

- M.E.Yapp : op . cit . 260 - 264 .

- L.C.Brown : op . cit. PP. 113 - 122 .

- P.Mansfield : op . cit . PP. 35 - 62 .

- P.M.Holt et.al. (ed) : op. cit. PP. 389 - 393 .

ولسنا هنا بالطبع بصدد إعادة عرض التاريخ الدبلوماسي لهذه السنوات الحاسمة في تاريخ العرب والتي زخرت بهذا كتب التاريخ الحديث للمنطقة العربية ولكن يكفي استخلاص النقاط التالية :

أولا : كان دخول تركيا الحرب ضد الحلفاء يعد نهاية توظيف السياسة البريطانية لدور تركيا في صراعها مع القوى الكبرى حول اقتسام باقى أرجاء الامبراطورية العثمانية فكان هذا الدخول يعنى ، فى نظر بريطانيا ^(٢٤٥) ، أن الدولة العثمانية قد حكمت على نفسها بالاعدام ومن ثم كان يعنى بداية تحرك بريطانيا لتصفية هذه الدولة وهو الأمر الذى كان يقتضى بدوره الانتصار عليها مع الاعداد خلال الحرب لعملية التصفية والاقتسام .

ثانيا : دعى السلطان العثماني عقب الدخول فى الحرب جميع المسلمين الى الجهاد ضد الحلفاء وأعلن الغاء الامتيازات الاجنبية . ولذا فان تخطيط انجلترا وفرنسا لتقسيم الاراضى العثمانية بعد الانتصار عليها كان يتطلب مواجهة نفوذ السلطان لدى رعاياه من المسلمين . فلقد كان اهتمامهما بالقدرة العسكرية التركية أقل من اهتمامهما بتنفيذ الخليفة على ملايين المسلمين فى شمال افريقيا الفرنسية والهند البريطانية وفى وسط آسيا الروسية حيث قد يترتب على هذه الدعوة للجهاد قيام المسلمين ضد حكامهم الأوروبيين .

ثالثا : تحركت فرنسا بقوة فى شمال افريقيا باستغلال أدوات مختلفة للنيل من توحيد المسلمين من وراء خليفتهم وذلك بالترويج لسقوط الأتراك وبتمجيد أعمال الحلفاء وبإظهار تعاطف أهل المغرب العربى مع الشريف حسين فى خروجه على تركيا كذلك لجأت فرنسا وبريطانيا فى مناطق احتلالهما للتصدى للاتجاهات التى أبدت ميلا للدولة العثمانية لاحكام القبضة على هذه المناطق .

رابعا : وجهت بريطانيا وفرنسا اهتماما بالحركة على صعيد المشرق العربى اكثر من اهتمامها بالحركة فى مصر وشمال افريقيا . وكان الشريف حسين فى هذه المرحلة (بداية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م) بين خيارين اما الاستجابة لدعوة الجهاد أو الاندفاع نحو الخلفاء . وفى نفس الوقت الذى أرجأ فيه اتخاذ الخيار الحاسم كان يستكشف نوايا بريطانيا التى قدمت له خلال التفاوض بينهما وعودا هامة شجعتة على اتخاذ قراره بالثورة ضد الحكم العثماني على أمل الاستقلال وتكوين دولة عربية موحدة بعد انتهاء الحرب واعلانه خليفة للمسلمين ، وهو الأمر الذى لم يتحقق . فبدلا من الوحدة والاستقرار والرخاء التى أرادت الحركة العربية من خلال الانفصال عن الاتراك لم تجد الا فوضى وانهار جديدين نتيجة اقتسام القوى الكبرى لأراضى المشرق العربى فى ظل تسويات الحرب العالمية الأولى وتحت غطاء الانتداب .

(٢٤٥) إدوارد كوك . تلخيص اسباب انقطاع العلاقات الودية بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية (المؤنة فى المكاتبات الرسمية المنشورة عن نظارة الخارجية البريطانية بلندن) .

(راجع الترجمة الفرنسية لهذه المكاتبات الصادرة عن دار نشر (1915 Harison et fils . Londre

خامسا : كانت اتفاقية سايكس - بيكو أول ضربة لآمال الشريف حسين . وكانت محصلة التوفيق بين مصالح القوى الأوروبية الكبرى المتنافسة على المنطقة . ولقد أكدت هذه الاتفاقية - التي تمثل نموذجا على دبلوماسية القوى الكبرى - السرية - مبدأ خطيرا وهو رفض هذه القوى وحدة هذه المنطقة في دولة واحدة والإصرار على تجزئتها واقتسامها .

سادسا : استمر الشريف حسين في خطه ولم يغيره بالرغم من توالي أحداث واضحة وجلية من حيث خطورتها ولكنها لم تثر لديه الا مجرد شكوك ، حيث استجاب لجهود الحلفاء لاختمادها وتسكينها والايحاء بعكسها . والنماذج على ذلك كثيرة . فمن ناحية تلكأت الدول الحليفة في الاعتراف بالشريف حسين ملكا على البلاد العربية حين نودي به كذلك في ١١/١١/١٩١٦م ولم تعترف به الا ملكا على الحجاز . وعكست مبرراتها لهذه المواقف أول اعتراف رسمي من الحلفاء بتجزئة آسيا العربية التي كان الشريف قد أعلن ثورته من أجل استقلالها ووحدتها ، واكتفى الشريف بالاحتجاج على ذلك الموقف الذي تضمن أيضا تحذيرا بعدم ترشيح نفسه للخلافة الاسلامية . ثم حاول التكيف والتعايش معه . ومن ناحية أخرى وحين كشفت الثورة البلشفية عن الاتفاقيات السرية بين الحلفاء والتي كان الشريف حسين لا يعلم بها استجاب الشريف حسين لرود بريطانيا على استفساراته وهي الردود التي أكدت على وجود دسائس تركية تريد الوقيعة بين العرب والحلفاء وعلى التزام بريطانيا بالدفاع عن الشعوب العربية في جهادها الرامي الى بناء عالم عربي يسود فيه القانون والشرع بدلا من الظلم العثماني وتحل فيه الوحدة محل المنافسات المصطنعة التي يثيرها الاتراك، ومن ناحية ثالثة : لم يتعد رد الشريف حسين لوعده بلفور أكثر من استيضاح بريطانيا التي أكدت له أن الاستيطان اليهودي لن يتم الا في حدود مايتفق وحرية السكان العرب السياسية والاقتصادية^(٢٤٦) ، ومن ناحية رابعة بنزول القوات الفرنسية على الساحل

(٢٤٦) كان رد فعل الدولة العثمانية مختلفا ويدخل في سياق الموقف العثماني من الحركة الصهيونية منذ نشأتها ومنذ اتصالاتها الاولى بالسلطان عبد الحميد الثاني وتآمراتها ضده بعد فشل جهودها حياله وبررها في ظل الاتحاد والترقي . وحول تفاصيل السياسة العثمانية تجاه فلسطين انظر على سبيل المثال .

- ليلي عبد اللطيف احمد . موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين . دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨٧ .

- حسان على . موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩٠٩) ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، قسم التاريخ ، جامعة الاسكندرية .

- د . عبد العزيز الشناوي مرجع سابق . ج ٢ ، ص ٩٦٦ - ١٠٢٧ .

- د . محمد عبد الرؤف سليم "فلسطين في العلاقات الامريكية التركية حتى قيام الحرب العالمية الاولى" . المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٧ ، ص ١٨٠ - ١٩٨ .

- السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين .

- Yossef Katz : "Paths of Zionist Political Actions in Turkey 1882 - 1914 : The Plan of Jewish Settlement in Turkey in the Young Turks Era" . International Journal of Turkish Studies

Vol. 4 . No. 1 . Summer 1987 . PP 114 - 135 . 53 - 54

- د . جمال زكريا قاسم مرجع سابق ، ص ٦١٥ .

السوري في اكتوبر ١٩١٨م ويتقسيم بلاد الشام الى ثلاث مناطق عسكرية ومع احتجاج العرب مرة أخرى عاد التسكين الأوروبي من جديد . حيث أكد بيان فرنسي - بريطاني مشترك على نية تأمين درجات من الحكم الذاتي حتى يتم تحريرهم نهائيا من الاضهاد التركي ومن ثم تتكون حكومات قومية في الأراضي التي يقوم بتحريرها الحلفاء في الشام والعراق . بعبارة أخرى يتضح من هذه النماذج مدى غموض والتباس مبررات الحلفاء نظرا لحرصهم على أمر أساسي وهو مجرد استمرار الشريف حسين في ثورته حتى ينتهوا من أمر الأتراك عسكريا ، كما يتضح أنه أضحى من الصعب على الشريف ان يتراجع عن ثورته ، وأيا كان تقييم نواياه وقدراته الحقيقية فلقد اختلفت المصادر حول هذا التقييم : ما بين اتهامه بالخيانة للإسلام في سبيل مطامحه في الزعامة ، وما بين عدم علمه بالمفاوضات السرية الفرنسية البريطانية . ولكن وبغض النظر عن معرفته بهذه المفاوضات فمن الواضح أنه كان يدرك في البداية أن مطالبه قد وصلت الى أقصى درجاتها وان بريطانيا قد لاتوافق عليها جميعا . ولكن توالى الأحداث المشار اليها عاليا لم يقلل من ثقته بأن بريطانيا ستدافع عن مصالح العرب . وهذا هو الخيار الخاطيء أيا كانت مصداقية مبرراته ودوافعه الاضطرارية . هذا ولقد أوضحت مصادر غربية عدة كيف أن توظيف بريطانيا للحركة العربية قد تم من خلال التلاعب بمطامح القيادة العربية . وكان هذا التوظيف نتاج محصلة التفاعل بين تيارين في الدبلوماسية العربية أحدهما يمثل مصالح حكام الهند كان يرفض تكوين دولة عربية متحدة ومستقلة والآخر (المكتب العربي في الوزارة البريطانية) يقبل هذا التكوين . ولقد قام التوظيف البريطاني على التلاعب بالخلافات العربية - الهاشمية والهاشمية - السعودية . هذا ولقد تساءلت هذه المصادر الغربية هل خذلت بريطانيا عملاءها ولماذا؟

سابعا : وعلى ضوء المصادر الغربية التي أوضحت اعتراف فرنسا وبريطانيا بمدى الفائدة التي حققها الحلفاء - سياسيا وعسكريا - من وراء ثورة الشريف حسين (النيل من مصداقية دعوة السلطان للجهاد ، تحويل قدر كبير من موارد تركيا العسكرية نحو الحجاز والشام) ، وعلى ضوء النتيجة التي حققتها الثورة العربية بالمقارنة بأهدافها الاصلية فان السؤال التالي طرح نفسه على عديد من الباحثين : ماذا كان سيحدث لو حارب العرب الى جانب الأتراك في الحرب العالمية الأولى ؟ هل كان سيحدث لهم أسوأ مما حدث بعد هزيمة الأتراك واقتسام أراضيهم تحت مسمى الانتداب ؟.

ثامنا : ومع انتهاء حكم الأتراك للعرب والذي استمر أربعة قرون ومع تسويات الحرب العالمية بدأ في قلب الامبراطورية المنهارة ذاتها في الأناضول معركة جديدة

ليس لتصفية الوجود التركي في أرجاء العالم ولكن لتصفية الخلافة الاسلامية في عقر دارها . وكانت تفاعلات اتاتورك مع القوى الأجنبية من أجل تحرير الأناضول من قوات الاحتلال البريطاني والفرنسي ثم تفاعلات مع القوى الداخلية بعد اتمام هذا التحرير آخر حلقات المواجهة بين الدولة العثمانية مركز ثقل العالم الاسلامي - ولو بدرجات مختلفة - عبر سبعة قرون وبين الغرب المسيحي. وكان اعلان الجمهورية التركية حلقة جديدة في تاريخ هذه المنطقة كما كانت نتائج تسويات الحرب بالنسبة للعرب حلقة جديدة في تاريخهم الداخلي والخارجي .

المراجع

أولاً المراجع العربية :-

١- الكتب العربية

- ١ - د. ابراهيم العدوى : التاريخ الإسلامى : آفاقه السياسية وأبعاده الحضارية. مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة ١٩٧٦ .
- ٢ - أحمد توفيق المونى : كتاب الجزائر . القاهرة . دار المعارف ١٩٦٣ . الطبعة الثانية .
- ٣ - د. أحمد طربين : اصول تباين مواقف الدول الأوربية حيال المسألة السورية اللبنانية (١٨٦٠ - ١٨٦١) .
- ٤ - د. أحمد عبدالرحيم مصطفى : تاريخ العرب الحديث منذ الغزو العثمانى وحتى الوقت الحاضر . القاهرة ١٩٦٢ .
- ٥ - _____ : علاقات مصر بتركيا فى عهد إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) . القاهرة : دار المعارف ١٩٦٧ .
- ٦ - _____ : أصول التاريخ العثمانى . الطبعة الثانية دار الشروق : القاهرة . ١٩٨٢ .
- ٧ - _____ : « العرب فى ظل الرابطة العثمانية » فى : صفى الدين أبوالعز (اشراف) : العلاقات العربية التركية . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية . ١٩٩١ .
- ٨ - د. أحمد عزت عبدالكريم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر . القاهرة : دار المعارف . ١٩٧٤ .
- ٩ - أحمد محمد الساداتى . أفغانستان والسيد جمال الدين الأفغانى . ١٩٦١ . الطبعة الأولى .
- ١٠ - د. أحمد محمود الساداتى : تاريخ الدول الإسلامية بآسيا وحضارتها . القاهرة : مكتبة نهضة الشرق . ١٩٨٧ .
- ١١ - ادوراد كوك . تلخيص اسباب انقطاع العلاقات الودية بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية (المدونة فى المكاتبات الرسمية المنشورة عن نظارة الخارجية البريطانية بلندن) .
- ١٢ - د. أرجمند كوران . السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسى للجزائر . ترجمة . د. عبدالجليل التميمى . ١٩٧٤ . الطبعة الثانية .

- ١٢ - أرنولد توينبي : العالم الاسلامي والغرب . بيروت : منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر . ١٩٦٠ .
- ١٤ - أعمال المؤتمر العالمي الثالث للدراسات الموريسكية الاندلسية ، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية ، زغوان : ١٩٨٩ .
- ١٥ - « الامتيازات الأجنبية في الممالك العثمانية » . المقتطف . ٥ ذو الحجة ١٣٣٢هـ / نوفمبر ١٩١٤ . مجلد ٤٥ . جزء ٥ .
- ١٦ - أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة . الجزء الأول . تاريخ الاستعمار الانجليزي في بلاد العرب . الجزء الثاني ، تاريخ الاستعمارين الفرنسي والاطالي في بلاد العرب .
- ١٧ - أمين شاكور ، سعيد العريان ، محمد مصطفى عطا : تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان الى خلفاء آل اتاتورك . القاهرة : دار المعارف . ١٩٥٥ .
- ١٨ - أنطونيو دومينغيز هورتز ، وبرنارد بنثنت : تاريخ مسلمي الاندلس الموريسكيون . ترجمة عبدالعال طه . قطر : دار الإشراف . ١٩٨٨ .
- ١٩ - د. بديع جمعة : د. أحمد الخولي : تاريخ الصفيين وحضارتهم بيروت . دار الرائد العربي . الطبعة الأولى ١٩٧٦ .
- ٢٠ - برنارد لويس . « السياسة والحرب في الاسلام » في : شاخت وبوزورث : تراث الاسلام . ترجمة محمد زهير . عالم المعرفة . ١٩٨٧ .
- ٢١ - بيير رينوفان . تاريخ العلاقات الدولية (١٨٥ - ١٩١٤م) ترجمة : د.جلال يحيى : القاهرة : دار المعارف ١٩٦٨ .
- ٢٢ - تلخيص التاريخ العثماني . تعريب : شاكور الحنبلي . المكتبة الهاشمية . القاهرة ١٣٣١هـ .
- ٢٣ - توماس ارنولد : الدعوة الى الاسلام . ترجمة د. حسن ابراهيم حسن .
- ٢٤ - د. جابر ابراهيم الراوي : الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية . ١٩٧٠ .
- ٢٥ - د. جمال الدين الشيال : تاريخ دولة اباطرة المغول الاسلامية في الهند . الاسكندرية . منشأة المعارف ، ١٩٦٨ .
- ٢٦ - د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول . ١٥٠٧ - ١٨٤٠م . القاهرة : دار الفكر العربي .

- ٢٧ - _____ : دراسة لتاريخ الامارات العربية فى عصر
التوسع الأوربى الأول (١٥٠٧ - ١٨٤٠م) . القاهرة : دار الفكر العربى .
- ٢٨ - _____ : « الخروج العربى عن الدولة العثمانية » فى :
د. رؤوف عباس (محرر) : العلاقات العربية التركية .
- ٢٩ - د. جهادة عودة : « السلوك الخارجى لمصر . دراسة مقارنة بين عهدي
على بك الكبير (١٨٦٠م - ١٧٧٢م) ومحمد على باشا (١٨٠٥م - ١٨٤٨م) »
فى : د. على الدين هلال (محرر) دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من
ابن طولون الى أنور السادات . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية . ١٩٨٧ .
- ٣٠ - جورج كيبرك : موجز تاريخ الشرق الأوسط . ترجمة عمر الاسكندراني
ود. حسين سليم : مركز دراسات الشرق الأوسط . القاهرة : ١٩٧٥ .
- ٣١ - حافظ وهبة . جزيرة العرب فى القرن العشرين . القاهرة : ١٩٣٦ .
- ٣٢ - حسين لبيب : تاريخ الاتراك العثمانيين . القاهرة : مطبعة الواعظ ١٩١٧ .
- ٣٣ - _____ : تاريخ المسألة الشرقية . القاهرة : مكتبة الجمعية الملكية
للدراسات التاريخية . ١٩٢١ .
- ٣٤ - حسين مؤنس : الشرق الاسلامى فى العصر الحديث ، مطبعة حجازى ،
القاهرة : ١٩٨٣ . الطبعة الثانية .
- ٣٥ - د. خيرية قاسمية : روسيا القيصرية والشرق العربى .
- ٣٦ - د. رأفت الغنيمى الشيخ : تاريخ العرب الحديث والمعاصر . القاهرة : دار
الثقافة ١٩٨٦ .
- ٣٧ - د. رجب محمد عبدالحليم : العلاقات السياسية بين مسلمى الزيلع
ونصارى الحبشة فى العصور الوسطى . القاهرة : دار النهضة العربية .
١٩٨٥ .
- ٣٨ - روبرت شينرب : تاريخ الحضارات العام (القرن ١٩) المجلد السادس
بيروت / باريس : دار منشورات عويدات . ١٩٨٧ . الطبعة الثانية .
- ٣٩ - د. رؤوف شلبى : الاسلام فى ارجبيل الملايو ومنهج الدعوة الى الله .
١٩٨٢ . الطبعة الثانية .
- ٤٠ - زاهر رياض : شمال أفريقيا فى العصور الحديثة . القاهرة : مكتبة
الانجلو . ١٩٦٧ .

- ٤١ - ساطع الحصرى : الدولة العثمانية والبلاد العربية . بيروت : دار العلم للملايين . ١٩٦٠ . الطبعة الثانية .
- ٤٢ - د. سمعان بطرس فرج الله . العلاقات السياسية . الدولية فى القرن العشرين . القاهرة : الأنجلو المصرية . ١٩٨٠ . الطبعة الثانية .
- ٤٣ - د. سيار الجميل : الدولة العثمانية وتكوين العرب الحديث . مؤسسة الأبحاث العربية . ببيروت ١٩٨٩ .
- ٤٤ - د. سيد مصطفى سالم : الفتح العثمانى الأول لليمن (١٥٣٨م - ١٦٢٥م)، القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد البحوث والدراسات العربية . الطبعة الثالثة ١٩٧٧ .
- ٤٥ - شكيب ارسلان : خلاصة تاريخ الاندلس ، ببيروت : دار مكتبة الحياة . ١٩٨٣ .
- ٤٦ - شوقى أبوخليل : عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الاسلامى . دمشق: دار الفكر ١٩٨٧م .
- ٤٧ - د. صبحى لبيب : « الفندق : ظاهرة سياسية (اقتصادية قانونية) » . فى : د. رؤوف عباس (محرر) . مصر وعالم البحر المتوسط . دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع . القاهرة . ١٩٨٦ .
- ٤٨ - د. صلاح العقاد: المغرب فى بداية العصور الحديثة . القاهرة : منشورات معهد الدراسات العربية . ١٩٦٣ .
- ٤٩ - د. شوقى عطا الله الجمل : سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الثانى من القرن ١٩ . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٤ .
- ٥٠ - د. ضياء الدين الرئيس . تاريخ الشرق العربى والخلافة العثمانية أثناء الدور الأخير للخلافة ١٧٤٤م - ١٩٢٤م .
- ٥١ - طارق البشرى : اشكالية الشريعة الاسلامية والحدائث فى المجتمع المعاصر . ندوة اشكالية التحيز. رؤية معرفية ودعوة للاجتهد . القاهرة ١٥ - ١٧ شعبان ١٤١٢هـ / ١٩ - ٢١ فبراير ١٩٩٢ . المعهد العالى للفكر الإسلامى ونقابة المهندسين .
- ٥٢ - عادل البشتاوى : الاندلسيون المواركة . القاهرة . ١٩٨٣ . الطبعة الأولى.

- ٥٣ - د. عبدالحميد البطريق : تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فيينا . منشورات جامعة الرياض . الرياض : ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- ٥٤ - عبدالحميد الثاني : مذكراتى السياسية (١٨٩١ - ١٩٠٨م) . بيروت : مؤسسة الرسالة . ١٩٨٦ . الطبعة الخامسة .
- ٥٥ - د. عبدالرحيم عبدالرحمن : الدولة السعودية الاولى ١٧٤٥ - ١٨١٨ . القاهرة : دار الكتاب الجامعى ١٩٧٩ . الطبعة الثالثة .
- ٥٦ - _____ : تاريخ العرب الحديث والمعاصر . القاهرة : دار الكتاب الجامعى . ١٩٨٦ . الطبعة الرابعة .
- ٥٧ - د. عبدالعزيز سليمان : دراسة فى دبلوماسية المؤتمرات (مؤتمر ارضروم ١٨٤٣ - ١٨٤٤) . القاهرة : دار الفكر العربى . ١٩٧٤ .
- ٥٨ - د. عبدالعليم أبوهيكل : المشرق العربى من السيادة العثمانية حتى الحرب العالمية الاولى . القاهرة : دار الثقافة العربية . د.ت.
- ٥٩ - د. عبدالمجيد عابدين ، اسماعيل البخارى . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية . ١٩٧٠ .
- ٦٠ - د. عبدالمنعم النمر : تاريخ الاسلام فى الهند . القاهرة : دار العهد الجديد . ١٩٥٩ .
- ٦١ - د. عبدالوهاب بكر : مصر العثمانية فى النصف الثانى من القرن ١٨ . القاهرة . دار المعارف . ١٩٨٢ .
- ٦٢ - عبده بدوى : حركة الاسلام فى افريقيا . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . ١٩٧٠ .
- ٦٣ - د. على حسن الخربوطلى : الاسلام والخلافة : دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت ١٩٦٩ .
- ٦٤ - د. عمر عبدالعزيز : تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ - ١٩٤٤) بيروت : دار النهضة العربية . ١٩٨٤ .
- ٦٥ - د. فاروق عثمان اباظة : اثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط اثناء القرن ١٦ . القاهرة : دار المعارف . ١٩٨٤ .
- ٦٦ - _____ : الحكم العثمانى فى اليمن (١٨٧٢ - ١٩١٨) القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٦ .

- ٦٧ - ف. بارتولد . تاريخ الحضارة الاسلامية . ترجمة حمزة طاهر . القاهرة : دار المعارف . ١٩٨٣ . الطبعة الخامسة .
- ٦٨ - فؤاد حسنى حافظ : تاريخ الشعب الأرمنى منذ البداية وحتى اليوم . القاهرة : ١٩٨٦ .
- ٦٩ - كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية . ترجمة : نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي . دار العلم للملايين . بيروت : ١٩٤٩ . الجزء الثالث .
- ٧٠ - ل. ا . سيديو : تاريخ العرب العام . ترجمة عادل زعيتر . القاهرة : دار احياء الكتب العربية . ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م .
- ٧١ - لوى كارديا اوى : الموريسكيون الاندلسيون والمسيحيون (المجابهة الجدلية ١٤٩٢ - ١٦٤٠) . تعريب وتقديم : د. عبدالجليل التميمي . منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية . زغوان : ١٩٨٩ .
- ٧٢ - ليلى عبداللطيف احمد : موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود فى فلسطين . القاهرة : دار الكتاب الجامعى . ١٩٨٧ .
- ٧٣ - د. مجيد خدورى : الحرب والسلام فى شرعة الاسلام . الدار المتحدة للنشر . بيروت : ١٩٨٣ .
- ٧٤ - د. محمد اسماعيل الندوى . تاريخ الصلات بين الهند والبلاد العربية . بيروت : دارالفتح للطباعة . د.ت .
- ٧٥ - د. محمد السيد سليم : العلاقات بين الدول الاسلامية . الرياض . منشورات جامعة الملك سعود . ١٤١٢هـ .
- ٧٦ - محمد العروسى المطوى . الحروب الصليبية فى المشرق والمغرب . تونس : دار الغرب الاسلامى . ١٩٨٢ .
- ٧٧ - محمد جميل بيهم : فلسفة التاريخ العثمانى . مطبعة مكتبة صابر . بيروت : ١٩٥٢ .
- ٧٨ - محمد حسن العيداروس . السياسة العثمانية تجاه الخليج العربى .
- ٧٩ - د. محمد عبداللطيف البحراوى : فتح العثمانيين عدن . القاهرة : دار التراث . د.ت .
- ٨٠ - د. محمد عبداللطيف هريدى : الحروب العثمانية - الفارسية وأثرها فى انحسار المد الاسلامى عن أوربا . القاهرة : دار الصحوة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

٨١ - محمد عبدالمجيد العبد : الاسلام والدولة الاسلامية فى الهند ١٩٣٩ .
الطبعة الأولى .

٨٢ - د. محمد عبدالمنعم الواقد : الغزو العثمانى لمصر . مؤسسة شباب
الجامعة . الأسكندرية : دت .

٨٣ - محمد على الفتيت : الغرب والشرق من الحروب الصليبية الى حرب
السويس .

٨٤ - د. محمد عمارة : العروبة فى العصر الحديث . بيروت : دار الوحدة .
١٩٨١ . الطبعة الثالثة .

٨٥ - محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية . تحقيق د. احسان حفى . دار
النفائس . بيروت : الطبعة الأولى . ١٤٠٨ - ١٩٨٨ .

٨٦ - محمد كرد على : خطط الشام . دمشق : المطبعة الحديثة . ١٢٤٣هـ .

٨٧ - د. محمد مصطفى رمضان : العالم الاسلامى فى التاريخ الحديث
والمعاصر . الجزء الاول . القاهرة . مطبعة الجبلاوى . ١٩٨٥ م .

٨٨ - محمود ثابت الشاذلى : المسألة الشرقية دراسة وثائقية فى الخلافة
العثمانية (١٢٩٩م - ١٩٢٣) . القاهرة : مكتبة وهبة . الطبعة الأولى ١٩٨٩ .

٨٩ - مصطفى كامل : المسألة الشرقية . القاهرة : مطبعة الآداب ١٨٩٨ .

٩٠ - د. وجيه كوثرانى : تكوين الجغرافيا السياسية الاسلامية فى العصر
الحديث . العامل الخارجى والصراع الداخلى . ندوة الجغرافيا السياسية
للاسلام . العلاقات العربية الاسلامية (١) مركز دراسات العالم الاسلامى .

٩١ - _____ . الفقيه والسلطان . المركز العربى الدولى . القاهرة .
١٩٩٠ .

٩٢ - نصرالدين عبدالحميد نصر : مصر وحركة الجامعة الاسلامية . القاهرة .
الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٤ .

٢- الدوريات العربية :

١ - د. شوقى عطا الله الجمل : محمد الغباشى وجهاده ضد الاسبان
والبرتغال (١٠٥١هـ - ١٦٤١م) . مجلة الدراسات التاريخية .

٢ - د. فؤاد المرسى خاطر : « الصراع الروسى العثمانى وأثره فى الوطن
العربى » . مجلة الدراسات التاريخية . مجلد ٢٨ - ٢٩ . ١٩٨٣ .

- ٣ - د. محمد أنيس : « النشاط الأوربي بمصر وجيرانها أواخر القرن ١٨ »
المجلة التاريخية المصرية . المجلد ٢ . العدد ٢ . أكتوبر ١٩٤٩ .
- ٤ - د. محمد أنيس : « الخطوط الرئيسية لسياسة إنجلترا تجاه الدولة العثمانية في القرن ١٨م » . مجلة الدراسات التاريخية . مجلد ٨ . ١٩٥٩ .
- ٥ - د. محمد عبدالرؤوف سليم : « فلسطين في العلاقات الأمريكية التركية حتى قيام الحرب العالمية الأولى » . المجلة لتاريخية المصرية . المجلد ٢٧ .
- ٦ - محمد مصطفى صفوت : « موقف ألمانيا إزاء المسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٩١٤ » . المجلة التاريخية المصرية . المجلد الأول . العددان ١ ، ٢ : ١٩٤٨ .
- ٧ - د. ميمونة خليفة الصباح : « علاقات الكويت الخارجية خلال القرن ١٨م » . مجلة المؤرخ العربي . عدد ٢٨ . ١٩٨٨ .
- ٨ - ناصر الدين سعدوني : « طبيعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية . عن تاريخ الجزائر » . المجلة التاريخية المصرية . مجلد ٢٥ . ١٩٧٨ .
- ٩ - د. يقظان سعدون العامر : « الاتصالات الألمانية العثمانية بشأن الحصول على امتياز سكة حديد برلين . بغداد (١٨٨٠ - ١٨٨٢) » ، المؤرخ العربي - عدد ٣٩ . ١٩٨٩ .
- ١٠ - د. يوسف على رابع الثقفي . « معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية ١٩٤١هـ - ١٩٣٥م » . مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية عدد ٦ . ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٣- الرسائل العربية :

- ١ - حسان على : موقف الدولة العثمانية « من الحركة الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩٠٩) » . رسالة ماجستير . كلية الاداب . قسم التاريخ . جامع الاسكندرية

ثانياً المراجع الأجنبية :

١- الكتب الأجنبية

- 1- A.H. Lyber : The Government of the Ottoman Empire . Harvard University Press. Harvard 1913 .
- 2- A.L.Srivastava : Akbar the Great : Political History 1542 - 1605) . Shivala Agarwala & Co. Delhi .V.L.

- 3- —————: Mughul Empire , Malhotra Brothers, Delhi, 1952 .
- 4- Antoine Hakyem : Les Provinces Arabes de l'empire Ottman aux Archives du Ministere des Affaires Etrangeres de France (1793 - 1918) . Les Edition Universitaires du Liban 1988 .
- 5- Bernard Lewis: The Arabs in The History .
- 6- Bernared Lewis : The Emergence of Modern Turkey . Oxford Universty Press. 1968 .
- 7- Charles Frazee : Catholics and Sultans : The Church and the Ottoman Empire (1453 -1923). 1983.
- 8- Edward Creasy : History of The Ottoman Turks Khayats . Beirut 1968 .
- 9- Dietrick Gerhard : " Regionalism and Corporate Order as a Basic Theme of European History " in : R .Hatton & M.S. Anderson (eds) : Studies in Diplomatic History .Longman . London, 1970 .
- 10- Halil Inalick : The Emergence of the Ottomans . in : P.M. Holt .et al .Cambridge History of Islam . The Cambridge Universty Press, Cambridge, 1970 .
- 110 H.J.Kissling . et. al . (eds) : The Muslim World (III) : The Last Great Muslem Empires .E.G.BRILL .Leiden 1969 .
- 12- Immanuel wallerstein & Resat Kasaba: " Corporation into the World Econamt : Change in the structure of the Ottoman Empire (1750 - 1839) " in: .L Baque Grammant . Contribution a L'histoire Ottomane .
- 13- J.C.Hurewitz : The Middle East and North Africa in World Plitics : A Documentary Record . Yale Unuversity Press. 1975 .
- 14- J.Modelski : Agrarian and Industrial : Two Models of the International system. Princeton University Press, 1961 .
- 15- J.Piscatorie : Islam in a World of Nation state . Rayal Institute of International Affairs, London : 1986 .

- 16- J.Saunders (ed) : The Muslim World on the Eve of the Europe Expansion, Prentices Hall .N.J.1960 .
- 17- Kemal karpaz (ed): The Ottoman state and it's Place on the World History , E.G.Brill Leiden .1974.
- 18- Leo Carl Brown :International Politics and Middle East, Princeton Universty press .N.J.1984.
- 19- Majid Khadouri : " The Islamic Theory of International Relations and its Contemporary Relevance " . in : Harris Proctor (ed.) : Islam and International Relation, Praeger, New York 1965 .
- 20 Maurice Grouzet : Histoire Generale des Civilization Tome VI .
- 21- M.E.Yapp: The Making of the Modern Near East 1792 - 1923) . Long man . London 1987 .
- 22- M.G.Hudgson : The Venture of Islam : The Gunpowser and Modern Times, The University of Chicago Press . Chicago 1974 .
- 23- M.Imamuddin : History of Middle East and North Africa .Nagma & Sons , Dacca (East Pakistan) 1960 .
- 24- M.S.Anserson; The Great Powers and the Near East (1774 - 1932) st . Martin's press. N.Y. 1971 .
- 25- Norman Daniel : Islam, Europe and Empire . the Universty Press Edinbrgh, 1966 .
- 26- Raymaon Aron : " Le Dialogue culturel Euro - Arab Histoire et Prespectives " in : Jacques Bourinnet (ed) : Le Dialogue Euro - Arabe . Economica . paris 1979 .
- 27- Robert Mantran ; " L, Empire Ottoman et le Commerce Asiatique aux 16 et 17 siecles " in : R . Mantran (ed), L'Empire Ottoman du xvi an XVIII. Voriorum Reprints , London, 1984 .
- 28- Robert Schnerb : La xix Siecle ; L'Apozee de l'Espansion Europeanne .

- 29- Thomas Naff; " Ottoman Diplomatic Relations With Europe in the Eighteenth Century : Patterns and Trends . in : T.Naff & R.Owen (eds) : Studies in Eighteenth Century Islamic History . London: 1977 .
- 30- William Coplin : Introduction to International Politics, 1980 .

٢- الدوريات الأجنبية

- 1-Andrew Hess : " The Moriscos : An Ottoman Fifth Column in Sixteenth Century Spain " .The American Historical Review . Vol. 74. no.1 . October 1968 .
- 2- —————: " The Ottoman Soaborn Empire 1433-1525) " .American Historical Review . Dec 1970 .
- 3- —————: " The Ottoman Conquest of Egypt " International Journal of Middle East Studies .N4. 1973 .
- 4- Butrus Abu - Manneh : " The Christian Between Ottomannism and Syrian Nationalism ; The Ideas of Butrus al-Bustoni " International Journal of Middle East studies . no.2- 1980 .
- 5-Gale Stokes ; " Dependency and the Rise of Nationalism : in Southeast Europe ' Jornal of Turkish Studies .
- 60 J.C.Hurewitz ; " Ottoman Diplomacy and the European State System" .Middle East Journal . Vol.15 (1961) .
- 7- J.Saunders : " The Problem of Islamic Decadence ".Tournal of World History . Vol. 7 . no. 3 . 1963 .
- 8- Kamal S.Salibi : " Middle Eastern Parallels: Syria Arabia in Ottoman Times " . Middle Eastern Studies Vol. 19 .no. 1, 1979 .
- 9- Kamal Karpat : " The Transformation of the Ottoman State 1789-1980" .International Journal of Middle East Studies . no.3 (1979) .

- 10 Richard B. Elrod : " The Concert of Europe : A French Look at an International System " . World Politics . Jan . 1976 .
- 11- Yassef Katz; " Paths of Zionist Political Actions in Turkey 1882 - 1914: The Plan of Jewish Settlement in Turkey in the Young Turks Era ' .International Journal of Turkish Studies .Vol.4 .no.1 . Summer 1987 .

اصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً - سلسلة إسلامية المعرفة

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الوجيه في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤتمرات الفكر الإسلامي، (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م). أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- نحو نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شابر، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور وفيق المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة)، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، (دار البشير/ عمان الأردن) (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز، الرياض، (١٤١٠هـ / ١٩٩١م).
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الفزالي، الطبعة الثانية، (منقحة ومزودة) (١٤١٢هـ / ١٩٩١م).
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبدالله كامل للأبحاث والدراسات/ بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- ابن تيمية وإسلامية المعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

ثانياً - سلسلة إسلامية الثقافة

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة) (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

ثالثاً - سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- حجة السنة، للشيخ عبد الغني عبد الحلق، الطبعة الثالثة، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).
- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة (منقحة ومزودة) (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- كيف نتعامل مع القرآن: مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- حول تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- المسلمون والبديل الحضاري للأستاذ حيدر الغدير، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- مشكلتان وقراءة فيهما للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، للأستاذ راشد الغنوشي، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- **رابعاً - سلسلة المنهجية الإسلامية**
- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي، الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م).
- الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والنفسية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- مجلد الأعمال الكاملة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
- معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).
- في المنهج الإسلامي: البحث الأصلي مع المناقشات والتعقيبات، للدكتور محمد عمارة، (١٤١١هـ/ ١٩٩١م).
- خلاقة الإنسان بين الروحي والعقل، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).
- المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل للأستاذ نصر محمد عارف، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).
- **خامساً - سلسلة أبحاث علمية**
- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
- التفكير من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بلري، الطبعة الثالثة، (منقحة) (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).
- العلم والإيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة

الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- روح الحضارة الإسلامية، للشيخ محمد الفاضل بن عاشر، ضبطها وقدم لها عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، للدكتور عبد المجيد النجار، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سادساً - سلسلة المحاضرات

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سابعاً - سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- الأسس الإسلامية للعلم، للدكتور محمد معين صديقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور وغلول راغب النجار، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

ثامناً - سلسلة الرسائل الجامعية

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الرسرني، (١٤١١هـ/١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- منهج البحث الاجتماعي بين الرضعية والمعيارية، للأستاذ محمد محمد إمزيان، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- المقاصد العامة للشريعة، للدكتور يوسف العالم، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- القرآن والنظر العقلي، للدكتورة فاطمة إسماعيل، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبدالرحمن زيد الزبيدي، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجع الكردي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الزكاة: الأسس الشرعية والنور الإنمائي والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور،

(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب، (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).

- الأمثال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

- الأمثال في الحديث الشريف، للدكتور محمد جابر الفياض، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).

- تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، للأستاذ إبراهيم العقبلي، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

تاسعاً - سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات

- الكشاف الاقتصادي لأيات القرآن الكريم، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

- الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

- الفكر التربوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

- قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة، للأستاذ محي الدين عطية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

- دليل الباحثين إلى التربية الإسلامية في الأردن، للدكتور عبد الرحمن صالح عبدالله، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

- دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربية الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، للدكتور عبد الرحمن النقيب، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

- الدليل التصنيفي: لموسوعة الحديث النبوي الشريف ورجاله، إشراف الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

عاشرًا - سلسلة تهجير التراث

- كتاب العلم، للإمام النسائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

حادي عشر - سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير

- هكذا ظهر جبل صلاح الدين.. وهكذا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة)، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

ثاني عشر - سلسلة المفاهيم والمصطلحات

- الحضارة - الثقافة - المدنية «دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم» للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

الموزعون المعتمدون لإصدارات المعهد

المملكة العربية السعودية: الدار العلمية للكتاب الإسلامي من. ب. 55195 الرياض 11534
هاتف: 465-0818 (966-1) فاكس: 463-3489 (966-1)

المملكة الأردنية الهاشمية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي من. ب. 9489 - عمان
هاتف: 639-992 (962-6) فاكس: 611-420 (962-6)

لبنان: المكتب العربي المتحد من. ب. 135788 بيروت.
هاتف: 807-779 (961-1) 860-184 (961-1) فاكس: 478-1491 (212) C/O

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زنقة الملمونية الرباط
هاتف: 723-276 (212-7) فاكس: 200-055 (212-7)

مصر: دار النهار للطبع والنشر والتوزيع، 7 ش الجمهورية هادين - القاهرة
هاتف: 3406543 (20-2) فاكس: 3409520 (20-2)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة القراءة للجميع من. ب. 11032، دبي (سوق الحرية المركزي الجديد)
هاتف: 663-901 (971-4) فاكس: 690-084 (971-4)

شمال أمريكا:
- لجنة النشر

AMANA PUBLICATIONS
10710 Tucker Street Suite B, Beltsville, MD 20705-2223
Tel: (301) 595-5777-(800) 660-1777 Fax: (301) 595-5888

SA'DAWI PUBLICATIONS
P.O.Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA
Tel: (703) 751-4800. Fax: (703) 571-4833

- السعداوي للنشر

ISLAMEC BOOK SERVICE
2622 East Main Street, Plainfield, IN 46168 USA
Tel: (317) 839-8150 Fax: (317) 839-2511

- خدمات الكتاب الإسلامي

THE ISLAMIC FOUNDATION
Markfield Da'wah Center, Rutby Lane Markfield, Leicester LE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

بريطانيا:
- المؤسسة الإسلامية

MUSLIM INFORMATION CENTRE
223 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170 Fax: (44-71) 272-3214

- خدمات الإعلام الإسلامي

LIBRAIRE ESSALAM
135 Bd. de Menilmontant. 75011 Paris
Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

فرنسا: مكتبة السلام

SECOMPEX. Bd. Mourice Lemonnier; 152
1000 Bruxelles Tel: (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

بلجيكا: سيكومبيكس

RACHAD EXPORT, Le Van Swinden Str. 108 11
1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

هولندا: رشاد للتصدير

GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd
P. O. Box 2725 Jamia Nager New Delhi 100025 India
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104

الهند:

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة
أنشئت وسُجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس
عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الحريات والفروع بالكلية والمعاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مباحث الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توحيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترسيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.
- ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:
- عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي وبشر الإبتاح العلمي المتميز.
- توحيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.
- وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية والإسلامية والغربية وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P O Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U S A
Tel: (703) 471-1133
Fax (703) 471-3922
Telex 901153 IIIT WASH

هذا الكتاب

جزء من عمل ضخم استغرق إنجازه ما يزيد عن عشر سنوات وشارك فيه فريق مكون من سبعة وعشرين أستاذاً وباحثاً من المتخصصين فى العلاقات الدولية والقانون الدولى والتاريخ الإسلامى والعلوم السياسية ، يتحاورون ويتدارسون قضايا العلاقات الدولية فى الإسلام فى اجتماعات شهرية ونصف شهرية .

وقد أثمر هذا الجهد إنتاجاً أكاديمياً متميزاً فى أربعة مجالات هى :

- أصول وقواعد ومناهج التعامل مع المصادر الإسلامية عند التنظير للعلاقات الدولية فى الإسلام (الأجزاء : الأول والثانى والثالث) .

- العلاقات الدولية كما يمكن استنباطها من الأصول الإسلامية : القرآن والسنة وخبرة الخلفاء الراشدين (الأجزاء : الرابع والخامس والسادس) .

- العلاقات الدولية فى التاريخ الإسلامى (من الجزء السابع وحتى الثانى عشر)

- العلاقات الدولية فى الفكر السياسى الإسلامى (الأجزاء: الثالث عشر والرابع عشر)

- وسوف يتم اختصار هذا المشروع ، واستخلاص أفكاره فى صورة كتاب دراسى يكون صالحاً للتدريس فى الجامعات .

ويمكن القول - دون مبالغة - أن هذا الإنتاج هو الأول من نوعه فى هذا المجال وفى جميع العلوم الإجتماعية والإنسانية فى الدول العربية والإسلامية ، لذلك لا يجب الوقوف عنده وإنما ينبغى أن يكون بداية لانطلاقة بحثية تسير على منهجه ، وتجاوزه وتبنى على قضاياها ، وتفرع عليها ، وتعمق جزئياته ، وتستدرك عليها . بل أن خطته ومنهج تناوله ينبغى أن يكرر فى علوم وتخصصات إجتماعية أخرى .